طبعة جديدة

د. محي الدين عميمور

الجزائر

الحلم والكابوس

محطات في التاريخ الجزائري

الفارابي

الجزائر
الحلم والكابوس

إهـــــــــداء٢٠٠٧

الدكتور / محي الدين عميمور

الجزائر

د. محي الدين عميمور

الجزائر
الحلم والكابوس

دار الفارابي

الكتـاب: الجزائر: الحلم والكابوس
المؤلف: الدكتور محي الدين عميمور
الغلاف: عمر هدنة
الصورة: سعد قط
الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461 - 01 ـ فاكس: 307775 - 01
ص.ب: 3181 / 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: farabi@inco.com.lb

الطبعة الثالثة 2005

ISBN: 9953-71-106-2

المحتويـات

مقدمة الطبعة الثالثة 11
مقدمة 13
الفصل الأول: الجذور 17
مدخل 19
عنف الثورة وإجرام العنف 28
الطلقاء الجدد 33
اليمين واليسار 40
الدين والدولة 48
المسيرة الصعبة 58
قضايا اللغة العربية 67
الشرخ واقعا 74
الصدمة 85
التغيير في إطار الاستمرارية 92
قصة البربرية 105
أكتوبر يتآمر على نوفمبر 113
المأساة 126
الانزلاق 137

الفصل الثاني: عبور المأساة 147

مدخل 149
ماذا يريدون بنا ؟ 154
كان وأخواتها 157
بحث عن الذات 162
سنة كبيسة 164
أين يموت قاسي(1) 169
أين يموت قاسي(2) 174
اجترارِيات 179
من يقتل ويتقدم الصفوف في جنازة القتيل ؟ 182
قبل ربع الساعة الأخير 190
المسيرة 196
شاهت الوجوه 201
أحداث الجزائر والمستفيد من الجريمة 207
على هامش الأزمة الجزائرية 212
قراءة هادئة 219
شبح يوغوسلافيا 227
بين عنف المبادىء 231
الحاضر والمستقبل 237
الانقلاب 245
الأمازيغية 247

الفصل الثالث: طريق الأمل 253

مدخل 255
القرار الصعب 256

انتخابيات 261
الشيطان الأخرس 264
مأزق الجزيرة (1) 270
مأزق الجزيرة (2) 277
عفوا يا سادة 283
سبحان الله 286
انطباعات متسرعة 290
لغويات 297
رسائل الرئيس 300
الاستفتاء .. لماذا؟ 304
ثمن السلم 308
الوئام 312
عبد العزيز الإفريقي 317
بدون مزايدات 322
الصدمة الإسرائيلية 326
الاستفتاء الحادي عشر 330
معلومات وثائقية عامة 336
سنة على «جزائر سي عبد العزيز» (1) 337
سنة على «جزائر سي عبد العزيز» (2) 344
والعود أحمد 351
رد رقيق على دبلوماسي شقيق 354
الفاشية الجديدة والطائرة المختطفة 357
إجهاض مسيرة وتدعيم مسار 363
خطيئة آيت أحمد 369
هل نجحت سياسة الوئام 377
الجزائر ومحمد علي كلاي 383

مع احترامي 389
وللحديث بقية 392
أغرب مباريات القرن 395
سقوط ورقة الأمازيغية 401
نهاية العنف وعنف النهاية 407
الرئيس الجزائري يراهن على الانتخابات التشريعية 413
الرجل والعهد 419
تاريخ الرجال ورجال التاريخ 423
إعلام المحيبسة 429
أغاثا كريستي 432
السباحة على الشاطئ 435
اللهم فاشهد 438
انطباعات عابرة 441
تحية لموسيو جوزيان 444
... خوك خوك 447
... خوك خوك 450
شرّ البلية 453
قضية الخنثى المشكل 457
أعد نظرا يا زميلي.. 462
انطباعات على مشارف جوان 467
الثورة والثقافة 472
ثمن المواقف ومواقف الثمن 481
دبلوماسية بوتفليقة 487
يرحم ذاك الفم 515
الرجال والسراويل 519
انطباعات عابرة 525
سيرة ذاتية 531

مقدمة الطبعة الثالثة

سيرة وطن في سيرة رجل

هذه هي الجزائر التي أحببناها ويقيننا على حُبّنا لها. تلك التي ينطق بها ويُعبّر عنها قلم الدكتور محي الدين عميمور. ما يكتبه هو ما نُحب ان نقرأه عنها لأنه صورتها الحقيقية وصوتها العميق الذي طالما حاول البعض طمسه او اغتصابه او تشويهه، اولئك الذين يلعبون ادوار «طلقاء» العصر الحديث، في استعارة تاريخية واضحة المعاني، واضحة المرامي.

الدكتور عميمور ليس غريباً عما يكتب ولا بعيداً عنه، بل هو في قلب المعمعة عايشها منذ اللحظة الاولى قبل وبعد الاستقلال وحتى هذا اليوم، من موقع المسؤولية احياناً، كمستشار رئاسي ايام الرئيس هواري بومدين، وكوزير او سفير فيما بعد، ومن موقع المراقب المعني مُباشرة بكل صغيرة وكبيرة تدور من حوله، ومن موقع المُحلّل الموضوعي للمواقف والاحداث. فلا يغرب عنه في كل هذا انتماءه العروبي الأصيل، ولا يغيب موقفه الملتزم بقيم الأمة والوطن.

كتابه هذا الموزع على عدة فصول: «الجذور»، «عبور المأساة»، «طريق الأمل»، هو بحد ذاته يرسم مسار الوطن الجزائري منذ نحو نصف قرن حتى اليوم. تراه حاضراً في كل حدث، قريباً منه، مُطّلعاً على خفاياه، مُدركاً لمراميه سواء تعلق الأمر بالتقلّبات السياسية التي شهدتها البلاد، او ببعض القضايا الاساسية المطروحة على مفكريها ومناضليها (قضايا اللغة والامازيغية والاسلام والاحزاب..)، وصولاً الى بعض المحطات المفصلية كأحداث اكتوبر 88 (اكتوبر يتآمر على نوفمبر)، ومشروع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للوفاق والمصالحة الوطنية بعد عشرية الدماء والدموع.

رغم صراحته ووضوحه في تحليل الاحداث ورسم الشخصيات، فهو يُهاجم فلا يجرح. وينتقد فلا يفضح. وغالباً ما يُلمّح فلا يُصرّح. وربما كان هذا هو مأخذنا عليه. فهو يكتب عن الكثيرين دون ان يلفظ اسماءهم، ربما لكي يحفظ لهم ماء وجوههم، لكنه قطعاً يزيدنا حشرية وتشوقاً لسماع المزيد.. من باب التشويق البوليسي على الاقل!

لكن هذه ضريبة التاريخ الحي. فهو يعرف الى اين هو ذاهب. او كما يقول: «مهمة المثقف وواجبه تجاه الوطن الكبير والصغير، وتجاه كل من حمّلته الأمة قيادة المسيرة في ظروف مُعقدة هي ان يُحاول فهم ما حدث، وتفهّم ما حدث، بكل موضوعية ورزانة وبعيداً عن النظرة الضيّقة أياً كان مُنطلقها».

هذا بالفعل ما يحاول ان يُقدمه لنا في هذا العمل المتكامل.

جورج الراسي

مقدمة

عشت مع هذا الكتاب ساعات طويلة من العذاب والحيرة والتردد والإحباط.

كنت خلال سنوات المحنة أحاول، كمثقف وطني، وبمبادرة ذاتية والتزام شخصي، شرح أبعادها ومعطياتها وذلك على مسارين مختلفين، يتناقضان أحياناً ويتكاملان أحياناً، بالنظر إلى متطلبات كل منهما والتزاماته والمجال المتاح فيه، وعشرات الخطوط الحمراء والأسلاك الشائكة والألغام التي ضاعت خرائطهما.

وكان المسار الأول هو الصحافة الوطنية، التي كانت الكتابة فيها عملا نضاليا يجمع بين التوعية والتجنيد وخلق القاسم الفكري المشترك بين مجموع القراء الوطنيين، ومواجهة عناصر الردة ودعاة تفتيت الشعب والأمة وتشويه الثوابت الوطنية.

وكانت للكتابة داخل الوطن محاذيرها كما يحدث عادة في مراحل الفتنة، حيث يتعامل الكاتب مع الكلمات والتعبيرات كما يجب أن يتعامل مع المتفجرات الحساسة.

وكان المسار الثاني هو الكتابة خارج الوطن للتعريف بالمأساة وبأبعادها، والتصدي لمحاولات تشويه الواقع والتعتيم على الوقائع، وبغض النظر عن الخلفيات. وكانت للكتابة خارج الوطن أيضا محاذيرها والتزاماتها ومخاطرها، والتي تختلف عن الكتابة داخل الوطن، وإن كانت تقود أحيانا إلى نتائج مماثلة، منها اتهام الكاتب بأنه يساهم في تشويه صورة بلاده في الخارج، ومنها استعداء تيارات نافذة أو توجهات مؤثرة.

وفي لحظة معينة في منتصف التسعينيات أحسست أنني، كفرد، لن أستطيع ملاحقة كل ما يكتب أو ينشر أو يبث من معلومات مبتورة وتحليلات مغلوطة وآراء متحاملة، وكان أن فكرت في إعداد كتاب مختصر يرسم، للقارئ غير الجزائري أساس، خريطة الأحداث التي قادت إلى المأساة، بالتركيز على أهم المحطات التاريخية، ليصل القارئ وحده إلى النتيجة.

وبذلت في إعداد هذا العمل جهداً مرهقاً، ليس في الكتابة والطبع فحسب، ولكن أساسا في اختصار المادة والتركيز على ألا تطغى التفاصيل على الجوهريات، أو في الصياغة الحذرة والدقيقة في الوقت نفسه.

وكانت النتيجة كتاباً لا يتجاوز عدد صفحاته المائة، وربما كان هذا وراء تعامل بعض الناشرين معه بخفة لا تصدق، بل إن منهم من طلب مني، لأن تلك إرادة السوق وأحكامها كما قالوا، إضافة فصل عن الإرهاب، وقلت لأولئك بكل إخلاص بأنني لا أفكر في إعداد شيء مثل الإرهاب والكباب.

وفكرت جيدا في الأمر، ثم استقر رأيي على أن أجعل من المشروع الأول، الذي ينتهي في 1992، فصلا أولا في كتاب أكبر حجماً، يكون فصله الثاني مختارات من المقالات التي نشرتها في الصحافة الوطنية والدولية، في المرحلة من 1992 إلى 1998، ليبدأ الفصل الثالث من القرار الذي اتخذه الرئيس اليمين زروال في سبتمبر 1998 بإجراء انتخابات رئاسية مسبقة، فاز فيها عبد العزيز بوتفليقة.

وهكذا أقدم للقارئ في هذين الفصلين النبض الحقيقي للشارع الجزائري، عبر نصوص المقالات التي كتبتها على وقع الأحداث وليس بعد حدوثها، كما هو الحال في الفصل الأول.

وأنا أعرف أن هذا أسلوب جديد في إعداد الكتب السياسية، ولا أزعم في تقديمه أكثر من أنه يقدم الأمور بكل حرص على التزام الموضوعية.

ففي الفصل الثاني سيلاحظ القارئ أنني كنت أسبح غالبا ضد التيار العاتي مجازفا بالكثير، وهو ما يجعلني أعتذر مسبقا عن غموض كثير قد يسبب الكثير من الإزعاج بالنسبة للقارئ العادي، وإن كنت على يقين من أن القراءة المتأنية ستكشف للقارئ المتبصر الكثير مما قد تغيب بعض ملامحه عند القراءة الأولى المتعجلة.

أما في الفصل الثالث الذي ينطلق مع سبتمبر 1998 فآمل أن يعطي للقارئ

نبض التغيرات التي حدثت بعد قرار الرئيس اليمين زروال، وأن يمكنه من استشراف المستقبل الجزائري بعد أبريل 1999.

وستحمل الفصول الثلاثة الأسماء الفرعية التالية:-

- الجذور
- عبور المأساة
- طريق الأمل

ولقد تعاملت مع الكتاب كله كلوحة ترسم الواقع كما عشته وتنفسته، وبالعديد من التفاصيل التي رأيتها جزءاً أساسياً من الحدث نفسه، وبمجازفة تكرار بعض المعطيات أو الاراء عندما يفرض السياق نفسه.

وبالطبع، فقد تجاهلت أحداثاً كثيرة، واستبعدت عدداً هاماً من مقالاتي وأحاديثي يعادل الحجم الحالي للكتاب، في كفاح رهيب ضد التضخم في كم الصفحات، وما يقود له ذلك من إحجام للناشرين عن طبعه، خاصة في زمن كادت القراءة فيه تصبح عبئاً، وكادت الكتابة تكون عبثاً، لأنها ستكون حراثة في البحر أو على أحسن تقدير، سباحة ضد التيار.

وأملي أن يرضي الكتاب طموح القارئ العربي، الذي كان جزءاً من النضال الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، والذي كان يقض مضجعه عدم تمكنه من فهم حقيقة ما حدث على أرض الشهداء والمجاهدين.

ويهمني أن تؤكد هذه السطور أن المثقف الجزائري كان أمينا على مسؤوليته، ملتزماً بأمانة الكلمة وبنزاهة الفكر، فلم يفر من المعركة ولم يهادن خصوم الانتماء، ولم يتوان عن ممارسة أعظم الجهاد.

والله من وراء القصد.

الجزائر مايو 2000

دكتور محي الدين عميمور

الفصل الأول

الجــذور

مــــدخـــل

ماذا حدث بالضبط في الجزائر؟ لماذا نربط في هذا الكتاب الحديث عن الجزائر بالحلم والكابوس[1]؟

وإلى أي مدى كانت تتطابق الصور الرهيبة التي تتناقلها وكالات الأنباء الأجنبية مع الواقع اليومي، في بلد حقق أول انتصار شعبي على الإستعمار الغربي الصليبي في العصور الحديثة، وتألقت صورته في العالم أجمع كثورة تحريرية رائدة وكتجربة تنموية رائدة وكطليعة تحررية وضعت بصماتها على مسيرة العالم الثالث في النصف الثاني من القرن العشرين.

لكن شيئاً ما أفسد كل شيء أو كاد.

وعندما كان الزائر يعود بعد منتصف التسعينيات إلى العاصمة الجزائرية وبعض المدن الكبرى، بعد عشر سنوات أو يزيد من الغياب ، ويحاول الاتصال بأكبر عدد ممكن من الناس، سوف يفاجأ بالتناقض الكبير بين ما يمكن أن يسمعه من محدثيه، حيث تتباين تحليلاتهم بتباين مواقعهم ودرجة استفادتهم أو تضررهم، وسيكون أول ما يلاحظه غلبة الذاتية على معظم التحليلات، لكنه سيفاجأ أكثر بأن آخر من يمكنه أن يزعم بأنه يعرف الحقيقة هو الإعلام الغربي، الذي مازال يعيش على وهم أن الوحيدين الذين يفهمون ما يحدث في الجزائر هم الفرنسيون.

وسيتضح له ذلك أكثر إذا كان قد حاول التزود، قبل سفره، بحجم من الدراسات التي تمتلئ بها مراجع دولية تعتبر موضوعيتها ومصداقيتها فوق مستوى

---

1 – الكابوس هو الحلم المُزعج، وهو في اللهجة الجزائرية يعني المسدس.

الشبهات، عندما يحدث أن تكلل بالنجاح جهوده في اختراق أستار التحفظ الجزائري، فيتمكن من التعرف الميداني على حقيقة الأوضاع [2].

وسوف يفاجأ الزائر بالعدد الكبير من العمارات والفيلات الضخمة التي تبرز إلى الوجود بتسابق غريب، وسيسمع ، في الوقت نفسه، أن أزمة المساكن الشعبية في تفاقم رهيب، خاصة إثر النزوح الجماعي من المناطق التي حدثت فيها عمليات إجرامية.

وسوف يفاجأ الزائر أيضا بالعدد المتزايد من محلات البقالة الخاصة، من نوع "سوبر ماركت"، حلّت بشكل مكثف محل " الأروقة الجزائرية" التابعة للدولة، التي أغلقت وشرّد معظم عمّالها، تمهيداً، كما يقال ، لبيعها في إطار الخصخصة، وسوف يفاجأ أكثر بأن العديد من محلات البقالة يسيّر بأسلوب عصري ، ويموّل ببذخ واضح، ويحتوي على كل ما لذ وطاب من المأكولات المستوردة، وحجم كبير متنوع من الكماليات الاستهلاكية الأوروبية، والفرنسية على وجه التحديد[3]. وكل ذلك يباع بأسعار فلكية، في بلد يملك إعلامه الشجاعة على الاعتراف بتزايد عدد المواطنين العاطلين عن العمل، وعدد العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر[4].

وقبل أن يفيق الزائر من دهشته يمكن أن تتحول هذه إلى ذهول أمام العدد المتزايد من السيارات الحديثة الفاخرة التي تتسابق إليها، عند توقفها أمام ضوء

---

2 – أصبت بخيبة أمل كبرى وأنا أراجع عدداً من المراجع الفرنسية ذات الأسماء الطنانة والرنانة فأكتشف ترهات ودراسات عرجاء، كثير منها مخابراتي المصادر، وبعضها بتوقيع كتبة غير معروفين على المستويات العلمية الجادة، وتتفق كلها تقريباً في الإيحاء غير المباشر للقارىء بأنه كان أفضل للجزائريين ألا يثوروا ضد الاستعمار الفرنسي، فما أصابهم بعد استرجاع الاستقلال أكثر مما كانوا يتعرضون له تحت نير الاحتلال الأجنبي.

3 – سيلاحظ كل من يتناول زجاجة مشروبات غازية من الأنواع المشهورة أن نوعية المشروب الذي يتذوقه في العواصم الأوروبية أو في المطاعم الأمريكية تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي يشربها، مستوردة من أوروبا إلى بلاد العالم الثالث بشكل عام، وينطبق هذا على الكثير من المواد الاستهلاكية واسعة الانتشار، وقد قيل يوما إن بعض السيارات الأجنبية التي تُصدّر إلى الجزائر فيها عيوب تمنع تسويقها في الدول المتقدمة، فكيف إذا كان البلد المستورد يعيش أزمة يتحالف فيها بعض أبنائه مع الأجنبي بحثاً عن الربح السهل، وتُخلق عند الدولة عقدة العولمة واقتصاد السوق وحرية التجارة والاستيراد، لتتوقف عن ممارسة أي رقابة فعالة.

4 – يؤكد تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي أن نسبة البطالة بلغت 26% في 1996، وليست هناك إشارة للنسبة في السنتين التاليتين، كما يؤكد المجلس أن سياسة التشغيل في السنوات الماضية فاشلة تماماً، ويتطلب القضاء على البطالة إنشاء نحو 800 ألف منصب شغل سنوياً، وأشير في نفس الإطار إلى هجرة نحو نصف مليون منذ 1991. (الخبر – ١٦ يوليو 1998).

المرور الأحمر، أعداد متزايدة من المتسولين، منهم أطفال كان يجب أن يكونوا في المدرسة، وسيدات في مقتبل العمر، المفروض أنهن يمارسن أعمالا مناسبة، على الأقل في البيت.

وسيكون من المفاجآت الغريبة، للزائر الغربي على وجه التحديد، الحجم الهائل من السيولة النقدية في البلاد ، وقد يفاجأ، وهو يحاول تغيير عملته في أحد البنوك، برجل عادي المظهر يمسك بكيس بلاستيكي أسود من أكياس القمامة، يخرج منه أكداسا من أوراق العملة المحلية ليودعها في البنك.

ولن تفوته ملاحظة أن الجزائر لا تعترف، في معظم المعاملات المالية بيعاً وشراء، ببطاقات الائتمان أو حتى بالشيكات، وسيجد من يتطوع بإبلاغه بأن كثيرين يختارون هذه الوسيلة لحماية حجم الدخل الحقيقي عن أعين رجال الضرائب، وربما لحماية مصدر ذلك الدخل من عيون الحاسدين.

ولن يعدم، هنا وهناك، من سيحاول "مساعدته" على تبديل عملته الأجنبية الصعبة بسعر أعلى من سعر البنوك.

وسيكون الاستنتاج الأول للزائر ، عبر ما يراه ويسمعه، أن ذلك كله ظواهر لم تعرفها الجزائر، بهذه الصورة المستفزّة، في الحقبات الثلاث السابقة، وبوجه خاص ، في سنوات السبعينيات المتألقة.

وسوف يلاحظ الزائر ارتفاع عدد الصحف الصادرة باللغة الفرنسية، لتصبح أكثر من ثلاثة أضعاف الصحف الناطقة بالعربية[5]، كما سيلاحظ تزايد الإعلانات

---

5 – في الثمانينيات انتزعت من صحيفة الشعب الناطقة بالعربية مطبعتها التي كانت قد قامت بشرائها من حصيلة ارباحها، ثم فرض عليها تغيير مقرها أكثر من مرة، وفي آخر الثمانينات ألغيت وزارة الإعلام وفتح الباب أمام صحافة خاصة، حظي بعضها برعاية خاصة.

وفي التسعينيات أغلقت أكثر من صحيفة تنطق بالعربية من بينها "السلام" التي كانت صحيفة ناجحة تعرضت إلى التضييق عليها في مجال الإشهار والتوزيع، كما أغلقت "الجزائر اليوم" بتهمة نشرها ما يتعارض مع القوانين، وأغلقت صحيفة "الحوار" التي أصدرتها جبهة التحرير الوطني، وصحيفة "الوجه الآخر" الساخرة، وكان من أكثر الأمور لفتاً للنظر توقف "الشروق العربي" التي كانت توزع أعلى نسبة وصلت إليها صحيفة ناطقة بالعربية، وتم ذلك عبر توقف المطابع عن التعامل معها، رغم أنها لم تكن مدينة.

الضخمة المكتوبة بالفرنسية وحدها عبر شوارع العاصمة[6]، ولعله لن يندهش كثيراً أمام ظاهرة تعرفها بلدان كثيرة في عالمنا العربي وهي تزايد عدد الهوائيات المقعرة.

وربما كان أخطر ما سيسمعه من سلبيات تلك الهوائيات حدوث مآس عائلية، نتيجة لعجز المواطن محدود الدخل، أو فاقد الدخل أساسا، عن تلبية طلبات أبنائه وبناته، الذين تلهب رغباتهم سياط الإعلانات التليفزيونية المغرية، فتنهار سلطة ربّ العائلة، لتكون النتيجة انحرافات من كل نوع، وهو جانب من القنابل الموقوتة التي تفجر آثارها هنا وهناك.

وقد يسمع الزائر ، هنا وهناك، أن صفوة القيادات الجزائرية تعيش في مناطق معزولة تخضع لحراسة مشددة، وسيكون وجه الغرابة أن بعض من يرددون ذلك يطمحون إلى السكن في تلك المناطق، أو يبذلون المستحيل للحصول على بطاقات ترخص لهم دخولها.

والمؤكد أنه سوف يسمع، أيضا هنا وهناك، بأن تلك الوضعية جعلت بعض المسؤولين يعيشون في أبراج عاجية، لكنها تثير الرثاء، لكونها أقرب إلى السجون والمحتشدات منها إلى الإقامات الوردية الفاخرة.

وقد يجد مواطناً متضرراً من صعوبات المرور، يهمس في أذنه بأن رئيس الدولة في الماضي كان يركب سيارة عادية، تتبعها سيارة واحدة من سيارات الحراسة العادية المظهر، وبدون إيقاف لحركة المرور، في حين أن بعض زعماء الأحزاب المجهرية يركبون سيارات فاخرة قد تكون مدرعة، وترافقهم أحيانا أكثر من سيارة حراسة، وقد يكلفون الدولة نفقات تتجاوز نفقات أعضاء الحكومة والمسؤولين السامين.

وقد يسمع الزائر من معارضين عديدين تنديداً بالمسؤولين السامين الذين يرسلون أبناءهم إلى الخارج للدراسة، وستكون المفاجأة أن تلك هي نفس وضعية بعض المعارضين المنددين.

---

6 – وقد تكون بعربية مشوهة، كالإعلان الإشهاري الذي يستعمل كلمة "الكوزينة" ذات الأصل الفرنسي، بدلاً من كلمة المطبخ، وهي عمليات تشويهية مقصودة يراد منها خلق التناقض بين الفصحى والعامية، وترتبط بإرادة في مستويات فكرية معينة تريد ترسيم العامية واللهجات الشعبية بما يُسهل أفغنة البلاد، عندما يتخذ القرار بذلك خارج البلاد.

لكن دهشة الزائر قد تتحول إلى حيرة أمام مظاهر الحياة العادية التي يراها أمامه، وستتهاوى في مخيلته كل الصور الرهيبة التي تبثها أجهزة الإعلام عن مذابح الجزائر وعن الخراب في الجزائر وعن الإرهاب في الجزائر، لتترك وراءها تساؤلاً ملحاً يطرق المخ كألم الأضراس:

ماذا يحدث بالضبط؟ وما هي خلفياته وتداعياته؟

وربما كانت الإجابات عن هذه التساؤلات هي التي ستقدم الإجابة الصحيحة على قضية الإرهاب الإجرامي في الجزائر، والتي أقول، منذ البداية إنه لا مجال لمقارنتها بأي صورة من صور الإرهاب بالعالم، وإن كانت لا تشذ غالباً عن القاعدة الرئيسية للأعمال الإجرامية، التي تشير لها الإجابة عن سؤال أغاثا كريستي المشهور: "من المستفيد من الجريمة؟".

لكنني قبل أن أحاول تقديم الإجابات، في عجالة هي أقرب إلى التقارير الطبية منها إلى الدراسات التاريخية، أحب أن أضع تحت تصرف القارئ مجموعة من المعطيات التي كانت هاجسي خلال إنجاز هذا العمل المضني، لعلها تكون دليلاً ضرورياً لدراسة النص واستيعاب سطوره وما بينها وما خلفها.

وأذكّر في البداية بأن المجال هنا ليس مجال البحوث المطولة، ولهذا لن أتمكن من استعراض كل شيء والتوقف عند كل شيء، وسأكتفي بما أتصور، على ضوء الأسئلة التي كنت أستمع إليها في جولاتي، داخل الوطن وخارجه، أنه يمكن أن يرسم صورة واضحة المعالم أمام القارئ العربي، وهكذا اخترت التوقف عند عدد من العناوين، أردتها أن تكون معالم على طريق الفهم، لا بالنسبة لما حدث في الجزائر، ولكن أيضا بالنسبة لما يمكن أن يحدث، في الجزائر وفي غير الجزائر.

والواقع أنني بدأت هذا العمل ، بهدف متواضع هو إنجاز دراسة موجزة تضع أمام القارئ المعطيات الرئيسية للأزمة الجزائرية، تكون عصارة مركزة لكل ما كتبته في السنوات الأخيرة عبر الصحف الجزائرية والدولية.

وكان أول هاجس لي أن يكون صلب النص موجهاً للقارئ غير المتخصص، وهو ما يفسّر التركيز على قضايا معينة ، وتجاهل قضايا أخرى قد لا تقل عنها أهمية، ولكنني رأيت أن تأثيرها كان محدوداً فيما يتعلق بتطور الأحداث ، ومن هنا كان حرصي على الإشارة إلى أهم المراجع التي رأيت أنها ضرورية لمن يريد التعمق.

لكن عدد الصفحات أخذ يقفز متزايداً بشكل مرهق، حيث رحت، مع المراجعة والتصحيح، أضيف فقرة هنا وسطراً هناك، وأطور فكرة معينة لتكون أكثر وضوحاً بالنسبة للقارئ، وهو ما جعلني أتوسع في الهوامش بما يستكمل بعض المعلومات أو يتعمق في تصوير بعض الخلفيات، وهو ما يمكن أن يثقل على القارئ غير المتخصص إذا كنت احتفظت به في صلب النص.

وبدأ الأمر يفلت من يدي، وبدأت الصفحات تتزايد، فأصبحت خمساً وعشرين ثم أربعين ثم ثلاثاً وخمسين ثم ستين ثم سبعين ثم وصلت إلى ما هي عليه الآن.

وها هي النتيجة اليوم بين يدي القارئ وأمام ناظريه.

وأحب أن يكون واضحاً منذ البداية أنني، وأنا أحاول تسليط الأضواء على خلفيات الأحداث المأساوية التي عرفتها الجزائر في التسعينيات ، وعلى أسبابها ومسبباتها ونتائجها ، قد ركزت أساساً على سلبيات التجربة الجزائرية قبل الاسترسال في استعراض إنجازاتها، التي لن أتناولها إلا بالحد الضروري لفهم سياق الأحداث وتداعياتها.

وهو ما يعني أن هذه السطور ليست استعراضاً لتاريخ الجزائر وإنجازاتها بقدر ما هي رصد لعثرات المسيرة، التي وصلت بالأمور إلى ماهي عليه، وهو ما أعتذر عنه للوطنيين وللمواطنين الذين سيكون من حقهم لومي وعتابي على تجاهلي للكثير من النقاط المضيئة.

ولعل أهم ما أسمح لنفسي بأن أقدمه للقارئ، كرجاء ، هو التأكيد على عدم التعامل مع كل مراحل التاريخ الجزائري كمرحلة واحدة ، سلباً أم إيجاباً.

وأذكّر، في السياق نفسه، بأن الحكم على مرحلة زمنية معينة يجب أن يتم على ضوء ما كان موجوداً في تلك المرحلة، من معلومات أولية وخبرات ميدانية

ومخلفات استعمارية، ومع كل هذا وذاك، من مشاعر وطنية متفجرة تختلط فيها الآمال بالأحلام، والحقائق بالأوهام، والمعطيات بالفرضيات.

من هذا المنطق نفسه لا يمكن التعامل مع دور جبهة التحرير الوطني خلال مرحلة الثورة تماماً كالتعامل معها بعد استرجاع الاستقلال، أو الخلط بين وضعيتها قبل التعددية الحزبية ووضعيتها في التسعينيات.

وهناك شيء آخر بالغ الأهمية فيما يتعلق بالمأساة الجزائرية وهو ضرورة التعامل معها من منطلق وضعية الفتنة، حيث تختلف المقاييس وتتباين ألوان الأشياء بحسب لون النظارات المستعملة، لا على أساس منطق الحياة الطبيعية، حيث تتفق المقاييس وتأخذ الأشكال والظلال ألوانها الطبيعية.

وللتبسيط فإن أسوأ ما يرتبط بقياس مساحة معينة هو استعمال البعض لمقياس المتر والثاني للياردة والثالث للذراع والرابع للتقدير البصري.

ونتج عن هذا أمر بالغ الخطورة.

فالذي حدث هو أنه لم يعد هناك كثيرون يملكون البصيرة التاريخية والإحساس بالمسؤولية الجماعية، بحيث يندر أن نجد من هو على استعداد لكي يعترف بأنه أخطأ في تقييمه للأحداث أو في تعامله معها أو في تناوله لها.

ولقد تحدثت مع بعض من كانوا، بشكل أو بآخر، أطرافا في الأزمة، وشعرت بالتشاؤم وأنا أرى أن كثيراً منهم كان يتصور أنه، وحده، على حق، وأن من لا يتفقون معه، حتى من نفس التيار الذي ينتمي له، هم في ضلال مبين.

وكانت نتيجة هذا أن كلا أصبح لا يرى إلا الحقيقة التي يريد رؤيتها، ولا يفهم إلا المعطيات التي يريد فهمها، وأصبحت المحصلة النهائية أخطاء تصحَّحُ بأخطاء أشد خطورة.

وترتب على هذا فرز تعسفي للأصدقاء والأعداء وللأنصار والخصوم، وصل إلى درجة من التعنت جعلت البعض يتصور أن من يختلف معه في وجهة نظره يجب أن يصنّف فوراً في قائمة الخصوم، وربما الأعداء.

وقاد هذا، في مرحلة معينة، إلى قبول تحالفات تاكتيكية خير منها العداوات، وصداقات مرحلية لعلها كانت أسوأ من كل الخصومات.

ولعل هذا كان واحداً من أسباب تعقيد الأزمة الجزائرية.

من هنا فأنا على يقين بأن أكثر من طرف، فاعلا أكان أم مفعولا به أم مفعولا لأجله، لن يعجبه طرحي لمعطيات الأزمة أو تناولي لمعطياتها ، فالأزمة الدموية حولت كلّ شيء إلى أبيض وأسود، ولم يعد هناك كثيرون قادرون على إعادة النظر في مواقفهم، لمجرد أن ذلك سيعني، ضمنياً، اعترافهم بخطأ ارتكبوه، في التصور أو في التقدير أو في التنفيذ أو في التحالفات.

وهذا هو لبّ المأساة الجزائرية، وهذه هي الضرورة التي دفعتني إلى إعداد هذا العمل، الذي سيهاجمه كثيرون، وسيعتم عليه كثيرون، لكن الباحثين عن الحقيقة وحدهم سيرحبون به، لأنهم سيحسون بمدى الجهد المبذول للوصول إلى الحقيقة، وبحجم الإرادة الصادقة في تجاوز العواطف الشخصية والمشاعر الذاتية وكل أنواع الحسابات والخلفيات والأحكام المسبقة، في حدود الطاقة البشرية على مواجهة نوازع النفس الأمارة بالسوء.

وأنا أدرك شخصياً بأنني أخوض مسلكاً صعباً وأجتاز رمالاً متحركة وأخترق غابات موحشة في ليلة شتوية تختلط فيها غلالات الضباب بصفعات الريح وبزخات الأمطار.

وأنا أدرك أيضاً أنني سأجد نفسي، غالباً، وحدي.

لكنني أومن بأن ذلك هو قدري الذي لا أملك منه فراراً، وهو قدر كل مثقف يحمل فوق كاهله مسؤولية قول كلمة الحق في زمن اختلت فيه المقاييس، ولم يعد النجم القطبي يشير إلى نفس الاتجاه، وأصبحت الشمس تبدو وكأنها تشرق من غير المشرق ، وانعكست كل قوانين نيوتن عن الجاذبية.

ولقد اخترت أن أقول الحقيقة كما أراها، بدون أن أجرؤ على الزعم بأنها الحقيقة المطلقة ، فذلك أتركه لمن هو أكثر حياداً وموضوعية وحكمة.

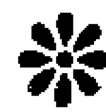
وبقيت كلمة أخيـــرة

فهذا الكتاب ليس محاولة لدراسة ظاهرة الإرهاب ولا لتحليلها أو تبريرها أو التنديد بها.

ولقد رفضت كل محاولة لتشجيعي، لضمان حسن تسويق الكتاب كما قالوا، على إضافة فصل يتعرض لتلك الظاهرة، ولسبب بالغ البساطة، وهو أنني أردت كتاباً محوره هو الجزائر ، وأنا أعرف وضعيتها بأكثر مما أعرف وضعيات غيرها.

وكل ما أطمح إليه وأعمل على تحقيقه هو وضع المعطيات الضرورية أمام القارئ، ليقوم هو بدور التحليل والاستنتاج بالنسبة لأحداث المأساة الجزائرية، التي تتجاوز ظاهرة الإرهاب، بمفهومها الإجرامي المعروف.

وأدخل الآن في الموضوع ، وتحت العناوين المختارة، التي أردتها معالم على طريق الفهم والاستيعاب بالنسبة لمأساة حقيقية، يمكن أن تنذر بمآس أكثر خطورة، لم أبالغ حين أشرت لها يوماً بتعبير يفهم منه أن ضياع الجزائر من الساحة العربية الإسلامية يوازي ضياع الأندلس، مع الفروق التي يمكن تخيلها.



عنف الثورة وإجرام العنف

لم تكن الثورة الجزائرية لعبة كشفية مُسلية، كعمليات البحث عن الكنز التي يقوم بها الشباب في معسكر صيفي، ولكنها كانت صراعاً رهيباً لانتزاع ثاني أكبر البلدان العربية مساحة من براثن استعمار استيطاني، كان يعتبرها جزءاً من فرنسا نفسها، ووصل إلى ما يشبه اليقين، بمناسبة الاحتفالات بالمئوية الأولى (والأخيرة) للاحتلال ، في 1930، أن الجزائر العربية المسلمة قد انتهت إلى الأبد.

ولقد مارست فرنسا الاستعمارية، في محاولتها لتطويع الجزائر وطمس هويتها العربية الإسلامية، حجماً من القمع، لم يسبق له مثيل في التاريخ.

وقد يبدو التعبير مبتذلاً من كثرة ترديده على الأسماع، ولكن نظرة على بعض الاعترافات التي سجلها الفرنسيون أنفسهم تكفي لإعطاء الصورة الكاملة عن قرن وربع من استعمار استيطاني شرس ووحشي وقصير النظر.

يقول الجنرال شانغارنيي CHANGARNIER ˜ متحدثا عن جنوده: — [لقد وجدوا خير تسلية لهم في الغارات المتكررة التي كنت أشنها على القبائل المناهضة]، ثم يقول مستشهداً بالإنجيل [إن الكتاب المقدس علّمنا بأن يشوع وغيره من القادة الذين بارك الله فيهم كانوا يقومون بغارات رهيبة].

وأرجو أن ألفت النظر هنا للتبرير الديني لعمليات الإبادة الجماعية للسكان الجزائريين، الذي يضاف له تبرير عرقي، يعبر عنه إبن المارشال دو كاستيلان ˜De Castellan˜ بقوله [إن العرب لا يخضعون إلا للقوة الغاشمة].

ويكتب الكولونيل فوري Forey في سنة 1833: [انطلقت من مليانة وشرشال سبعة طوابير بهدف التخريب (...) وبوجه خاص اختطاف النساء والأطفال] ثم يقول [أشعلنا النار، في هذه الحملة، في ما يزيد على عشر من القرى الكبيرة].

أما الضباط الكبار مثل كافينياك وسانت ارنو وبيليسي فقد اهتدوا إلى طريقة جديدة من طرق الإبادة الجماعية، يحدثنا عنها روسي Rosset، الذي يروي كيف أن الأول كان يشعل النار في مداخل المغارات التي لجأ إليها السكان ليموتوا اختناقاً، ويقول المؤرخ [حينما تمكنا في آخر الأمر من زيارة ذلك الجحيم، بعد أن خمدت النيران، عددنا أكثر من خمسمائة من الضحايا][7].

ولن أتوقف عند الأعداد الهائلة التي قضت نحبها نتيجة للأوبئة أو للمجاعات وسوء التغذية، أو للمشاركة القسرية في حروب للدفاع عن المستعمر، والتي يُقدّرها البعض بأكثر من سبعة ملايين منذ يونيو / حزيران 1830، تاريخ بدء الغزو الفرنسي.

ورغم ذلك فإن المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، والتي بدأت إثر الغزو، في 1830 بقيادة أحمد باي والأمير عبد القادر [8]، وتواصلت بقيادة العديد من الأبطال

---

7 – انظر مصطفى لشرف (الجزائر: الأمة والمجتمع) المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر ص 108 .

أما بلقاسم سعد الله (الحركة الوطنية الجزائرية – الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1983) فإنه يورد عن المؤرخ الفرنسي بوديكور شهادته حول تصرفات الجيش الفرنسي في الجزائر، في السنوات الأولى للإمبراطورية الثانية: "إن جنودنا كانوا خجلين من أنفسهم عند عودتهم من الحملة (..) فقد قطعوا 18.000 شجرة وحرقوا المنازل وقتلوا النساء والأطفال والشيوخ (..) كانت عادة النساء أن يتحلين بعادة لبس الأقراط (..) وهذه الحلي ليست لها عرى كالحلي الفرنسية، فقد وُضعت في شحمة آذان الفتيات منذ الصغر، ولا يمكن إزالتها عندما يكبرن.

ولكي يحصل جنودنا على هذه الحلي عمدوا إلى قطع شحمة الآذان.

8 – دُفن الأمير في ضريح محي الدين بن العربي في دمشق، ثم أعيدت رفاته في 1966 إلى الجزائر في احتفال مهيب، وحمل نعش الرفات البارزون من أعضاء مجلس الثورة وفي مقدمتهم رئيس المجلس، الرئيس هواري بومدين، ودُفن في موقع متميز أصبح يحمل اسم مقبرة الشهداء (العالية) ودفن فيها أيضا رفات العديد من قادة الثورة الجزائرية مثل ديدوش مراد والعربي بن مهيدي. وأصبحت مقبرة العالية مركزا للاحتفال بكل الأعياد الوطنية والدينية حيث كان الرئيس يضع باقة الزهور التقليدية على قبر الأمير عبد القادر ثم يترحم هو وكبار المسؤولين على أرواح الشهداء.

وجعل الرئيس الراحل بومدين من الأمير رمز الدولة المسترجعة باسترجاع الاستقلال، وكانت صورة الأمير هي العلامة المائية للدينار الجزائري، واحتل تمثاله الساحة المعروفة اليوم باسمه بعد إزالة تمثال عدوّه الجنرال الفرنسي بوجو. وقد دُفن الرئيس بومدين في نفس المقبرة كما دُفن فيها الرئيس الأول للحكومة الجزائرية المؤقتة عباس فرحات وعدد من القادة الجزائريين الذين أعدموا خلال الثورة لتناقضات مع القيادة، وكان هذا تجسيدا لاعتبارهم شهداء للثورة.

ودفن في نفس المقبرة أيضا الرئيس محمد بوضياف

التاريخيين ومن بينهم لالا فاطمة نسومر ، المجاهدة القبائيلية التي يسميها الفرنسيون "جان دارك" الجزائر، تلك المقاومة، على ضراوتها، لم تسجل على الإطلاق لجوء المقاتلين الجزائريين لأي صورة من صور الانتقام الجماعي من الفرنسيين.

ويجب أن نسجل هنا لرائد المقاومة الجزائرية، الأمير عبد القادر، أنه قام بدور رئيسي في حماية المسيحيين خلال الأحداث التي شهدتها بلاد الشام، حيث كان الأمير منفياً وظل هناك إلى أن وافته المنية.

أخلاق الفرسان تلك، المنبثقة من الروح الإسلامية الحقيقية، كانت تقابل من الطرف الفرنسي بالوحشية والإرهاب الجماعي.

وحتى في القرن العشرين، عرفت الجزائر مجزرة مايو / أيار 1945 التي فقدت فيها أكثر من خمسة وأربعين ألف شهيد في أقل من أسبوع، خاصة في مثلث الرعب " سطيف – قالمة – خراطة"، إثر مظاهرات سلمية خرج فيها الجزائريون ليطالبوا فرنسا بتحقيق وعودها خلال الحرب العالمية الثانية، التي فقد فيها الجزائريون عشرات الآلاف، دفاعاً عن فرنسا نفسها، وكان المتظاهرون مدنيين غير مسلحين إلا بأعلام وطنية جزائرية، أثارت رؤيتها ثائرة الفرنسيين، فأطلقوا النار على المتظاهرين، وتلا ذلك عمليات انتقامية لم تكتف بالمتظاهرين بل امتدت لتشمل مثلث سطيف – قالمة – خراطة، مستهدفة أساساً الشيوخ والنساء والأطفال.

وهناك عشرات المجازر التي ارتكبها الجنود الفرنسيون خلال الثورة التي فقدت فيها الجزائر نحو مليون ونصف من الشهداء، كان معظمهم من المدنيين غير المقاتلين، ومنهم من مات تحت التعذيب الذي تحركت له ضمائر الفرنسيين أنفسهم[9].

9 – أنظر: جان بول سارتر (عارنا في الجزائر) دار الآداب – بيروت، وكذلك هنري علاق (الجلادون) عن نفس الدار.

ولقد ارتبط فرنسيون كثيرون من مختلف الاتجاهات السياسية بالنضال الجزائري، ومنهم من قُتل أو سُجن أو عُذب، لكن هناك أمراً يجب ألاّ يغيب عن الأذهان.

فالدور الإيجابي الذي لعبه بعض المناضلين الفرنسيين ضد الاستعمار الفرنسي ودفاعا عن الكفاح الجزائري، هو على عكس ما يظن البعض، ليس خيانة لفرنسا بقدر ما هو دليل على حبهم لبلادهم ورغبتهم في ضمان استمرار الوجود الفكري الفرنسي في الجزائر المستقلة. ...

هذا الاستعراض الذي قد يبدو طويلاً كان ضرورياً لأوضح نقطتين رئيسيتين، تتعلق الأولى بطبيعة العنف الثوري، وتشير الثانية لخلفيات الإرهاب الإجرامي في الجزائر.

النقطة الأولى هي أنه، رغم الحجم الهائل من عمليات القمع والقتل الجماعي والتعذيب التي عاناها الشعب الجزائري عبر نحو قرن ونصف، فإنه لم يحدث، بعد أن استرجعت البلاد استقلالها في 1962، أن قام الوطنيون بأي عمليات انتقامية ضد الفرنسيين أو ضد من كانوا يعملون تحت إمرتهم من الجزائريين، وهكذا التزمت جبهة التحرير الوطني بوقف إطلاق النار التزام المحارب الشريف.

وأهم ما يجب استنتاجه هنا هو أن جبهة التحرير الوطني كانت هي القائدة الفعلية للمسيرة، وكانت تحظى بالاحترام الشعبي العام، حتى من قبل الوطنيين الذين قد لا يتفقون معها في النهج السياسي، والدليل على هذا ذلك الانضباط النضالي الرائع، من شعب ألف استعمال الأسلحة وقتال الأعداء.

وهكذا لم تعرف الجزائر المستقلة على الإطلاق أحداث عنف عانى منها الفرنسيون.

ولقد قلت يوماً أنه لم يحدث، في العقود الثلاثة التي تلت الاستقلال، أن لقي فرنسي واحد مصرعه بانفجار موقد غاز، أو حتّى في حادث سيارة مشبوه.

وكان ذلك هو مفهوم الجزائر للعنف الثوري الواعي، الذي يجسد مواقف نبيلة، ويستهدف العدوّ المغتصب ومن يتحالف معه، وينتهي تماماً باسترجاع الحقوق المغتصبة.

النقطة الثانية ترتبط بما شهدته الجزائر مؤخراً من أعمال إجرامية تجلى فيها حجم رهيب من البشاعة، التي فاقت ما يمكن أن تقوم به الحيوانات المفترسة، ولا يمكن أن تفسرّ بأي مطالبات سياسية، مهما كانت عدالتها.

... ولقد قلت أكثر من مرة أن تقديرنا لنضال أولئك الفرنسيين معنا لا يعني أن نتجاهل الحقيقة البسيطة التي تقول إنهم، في معظمهم، لم يكونوا يناضلون من أجل بناء الجزائر العربية المسلمة المستقلة تماماً، وهو الهدف السامي للوطنيين الجزائريين، ولكنهم كانوا يرفضون مفهوم "الجزائر الفرنسية" المبنى على الوجود العسكري وهيمنة المستوطنين الفرنسيين الذين يحولون الجزائريين إلى مواطنين من الدرجة الدنيا، ويؤمنون بإقامة "جزائر فرنسية جديدة" تعتمد على المساواة في الحقوق والواجبات.

أي أن الهدف دائما هو "الجزائر الفرنسية"، ولكن بأسلوب مختلف وسيتأكد هذا بعد الاستقلال.

ولعل من التفسيرات السريعة التي يمكن أن تقود إلى التفسير الحقيقي، التعبير الذي يردده اليوم بعض البسطاء تعليقاً على ذلك الإجرام، وهو القول: [حتى الإجرام الفرنسي أو الإسرائيلي لم يصل إلى هذا الحجم من البشاعة]، وهكذا يتحقق واحد من أهم أهداف ما تعرفه الجزائر من إرهاب، فسوف ينسى الناس مثلث سطيف – قالمة – خراطة أمام بشاعة ما يحدث في مثلث المدية – البليدة – الجزائر، ويتناسى الناس جرائم دير ياسين وكفر قاسم بجانب ما يحدث في إيغيليزان وسيدي موسى.

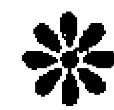
هذا يجب أن يقودنا، ومن باب المضاربة الفكرية – السياسية، إلى استنتاج إضافي يعتبر التغاضي عنه سذاجة سياسية، إن لم أقل إنه قد يندرج في إطار المخطط العام لما يحدث.

فعندما تغطي وحشية الجزائريين في التعامل مع بعضهم البعض على مجازر الاستعمار الفرنسي، يُمكن، بكل سهولة، إخماد الأصوات التي تنادي بإدراج السفاحين الفرنسيين، من أمثال سالان وبيجار وماسّو وغيرهم، في زمرة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، وبالتالي يصبح طلب محاكمتهم على ما ارتكبوه ضد المدنيين والسجناء نكتة سخيفة، ناهيك عن التفكير في محاكمة جنرالات الغزو الذين سبقت الإشارة لبعضهم.

ولن يكون من المنطقي أن يتحدث البعض عن فتح ملف مذابح مايو 1945، فالجزائريون كلهم، سلطة ومعارضة وشعباً وسياسيين، وحوش ضارية يأكل بعضهم بعضاً، ولن نستطيع يوماً أن نطالب فرنسا بالاعتذار لنا عن جرائمها ضد شعبنا كما اعتذرت اليابان لكوريا الجنوبية وكما اعتذرت إسبانيا لليهود.

وبالطبع فإن كل حديث عن الجرائم الصهيونية في فلسطين سيتحول إلى استنفار للمتصالحين مع العدو الإسرائيلي، لكي يجعلوا من مأساتنا عقدة أبدية تقيم سوراً عالياً يحتمي وراءه أعداء الأمة والوطن.

فهل يخطىء الجزائريون اليوم عندما يتحدثون عن يد أجنبية كانت تصب الزيت على النار، إن لم نقل إنها هي التي أشعلت النار أساساً؟



الطلقاء الجدد

قضية طلقاء مكة معروفة، والمهم فيها أن سيد المرسلين عفا عن الذين أساؤوا له، وهو ما اقتدت به الثورة الجزائرية بعد استرجاع الاستقلال ، وربما كان ذلك من أخطر اختياراتها، إذ سوف يتمكن طلقاؤها في المستقبل من التهام اليد التي أطعمتهم وحنت عليهم.

غير أن المقارنة ليست مطلقة بين طلقاء الأمس البعيد وطلقاء الأمس القريب.

فالذين أسلموا بآخرة، خوفاً أو طمعاً، كانوا في معظمهم من علية القوم، الذين قد ينطبق على الكثير منهم تعبير " خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام".

ولقد عملوا على انتزاع السلطة من المسلمين الأوائل (وهو ما بدأ بمحاولات أبي سفيان، إثر وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، في تحريضه لعليّ كرّم الله وجهه على عدم مبايعة أبي بكر، وتواصل بعد ذلك كما هو معروف) لكن الأبناء اندفعوا في الفتوحات الإسلامية بما يمكن أن يغفر للآباء (وكلمات عكرمة بن أبي جهل معروفة وخالدة)[10]، بالإضافة إلى كل ما قام به أولئك وأبناؤهم لبناء الدولة الإسلامية.

أما طلقاؤنا فلم يكونوا جميعاً من علية القوم، تماماً كمعظم الذين يربطون أنفسهم بعجلة المستعمر، ويكونون صوتاً له وسوطاً في يده، مما يشجع أحيانا على إعادة ترتيب حروف الكلمة لتكون "اللقطاء".

والذي حدث هو أن فرنسا، بعد تولّي الجنرال شارل دوغول لمقاليد السلطة خلال صيف 1958، وتجربته الفاشلة في إخضاع الجزائريين، أعادت النظر في أسلوب عملها وترتيب أولوياتها والاهتمام بما يحقق الأهداف الاستراتيجية.

---

10 – أنظر: عبقريات عباس محمود العقاد وإسلاميات طه حسين.

فلقد أدرك الرئيس الفرنسي المحنّك، كما يقول في مذكراته، أن عدم التسليم للجزائر بحقها في الاستقلال عن فرنسا: " يؤدي إلى إبقاء فرنسا تغوص سياسياً ومالياً في مستنقع لا قاع له، وقد يؤدي ذلك إلى توريط جيشنا في قتال قمع استعماري لا طائل تحته ولا نهاية له (...) فلم يكن أمامي سوى منح الجزائر حق تقرير مصيرها بنفسها (...) وكنت أعتزم أن أحذو حذو فرنسا القديمة التي، بعد أن أصبحت بلاد الغال ، ظلت محتفظة بالطابع الروماني ، بحيث ستبقى الجزائر فرنسية من عدّة أوجه"[11].

وقد كانت الثورة الجزائرية من العنفوان بحيث قال الرئيس الفرنسي بوضوح وصراحة: " يترتّب عليّ إنقاذ فرنسا من المهام والخيارات التي يتزايد عبؤها باستمرار، في حين أن الفوائد التي كانت تجنيها سابقاً أصبحت مظاهر فارغة(..) أصبحت متأكداً أنه، رغم تفوق وسائلنا الساحق، فإنه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق (فرض) شعار : الجزائر فرنسية (..) لأن القتال كان حتماً شديد الخطر وأحيانا منهكاً، وغالباً مخيّباً للآمال"[12].

لكن الجنرال الفرنسي وهو يستعد لمَنْحِ (كذا) الجزائر استقلالها، كان يعمل لتبقى لبلاده اليد الطولى في جزائر ما بعد الاستقلال، لأن فرنسا: "وهي تتخذ هذا القرار ، يحدوها الأمل المتفق مع مصلحتها ألا تتعامل في المستقبل مع جزائر ثائرة(..) وإنما مع جزائر هادئة ومسؤولة"[13].

وهكذا أخذت فرنسا في إعداد العدة للمستقبل، فأطلقت بعض البرامج الاقتصادية لتكون نواة لمستفيدين منسجمين مع طروحاتها المستقبلية، وتوسعت في إعداد موظفين جزائريين ستُترك بين أيديهم مقاليد البلاد في المستقبل[14].

---

11 – والكلام أكثر من واضح. أنظر مذكرات ديغول – دار عويدات– بيروت – الجزء 4 : ص 54 .

12 – نفس المرجع ص 85 .

13 – نفس المرجع ص 108 .

14 – من هؤلاء الذين يصطلح على تسميتهم "دفعة لاكوست"، وكل أولئك جزء من "القوة الثالثة" التي عكفت فرنسا على إنشائها لتضم الجزائريين الذين لم "يتورطوا" بشكل واضح في دعم الوجود الفرنسي، وفي الوقت نفسه لم ينضموا إلى مسيرة الثورة بشكل يؤثر على ولائهم المستقبلي.

وسيتأكد فيما بعد بأن مخططات واسعة المدى تم إعدادها للتعامل مع الجزائر المستقلة من منطلق استعادة النفوذ الضائع، وربما أشار إلى ذلك تعبير نسب في الثمانينيات للرئيس الفرنسي ميتران قال فيه ما معناه " سأكون أنا من يسترجع الجزائر لفرنسا".

أين كان الوطنيون من كل ذلك، وهل كانوا يدركون أبعاد اللعبة؟

إذا كان من الصعب الإجابة عن هذا السؤال بالنسبة للذين كانوا وما زالوا يؤمنون بفرنسا" الحرية والإخاء والمساواة"، فإن القيادة الثورية لم تكن غافلة تماماً عمّا يجري حولها، لكنها، في الوقت نفسه، كانت في سباق مع الزمن، تعاني من الآثار السلبية الناتجة عن ترتيب الأسبقيات، والبدء بالمهم، ثم بالأقل أهمية، وتحاول في الوقت نفسه، ألا تقع في فخ دموي" شبيه بما سيحدث مع الخمير الحمر بعد ذلك في كامبوتشيا، أي القيام بعمليات تطهير يعلم المرء متى وكيف تبدأ، ولكنه لا يعلم متى وكيف تنتهي.

واتخذ القرار النهائي من هذا المنطلق.

وهكذا كان شعار " عفا الله عمّا سلف" ضرورة وطنية لتضميد الجراح وبناء المستقبل، ولم يكن نظرة ساذجة للحاضر أو رؤية طوباوية للمستقبل.

ويجب أن نتذكر هنا بأن الجزائر دخلت إلى مرحلة الاستقلال باقتصاد مربوط بمنطقة الفرنك، وبمؤسسات إعلامية واقتصادية تابعة للمستعمر السابق من بينها دار الإذاعة والتلفزة وكل البنوك وشركات التأمين والمؤسسات التجارية والمناجم والمحاجر، بالإضافة إلى آبار النفط، وبدون أن ننسى وجود عدد من القواعد العسكرية الفرنسية عبر التراب الوطني كله، وبدون أن ننسى أيضا أن كل الوثائق الإدارية المتوفرة كانت باللغة الفرنسية، وأن فرنسا نفسها كانت على بعد نحو ساعة بالطائرة، وعلى بعد أمتار بفضل مراكزها " الثقافية" المنتشرة عبر البلاد، وعلى بعد لحظات بفضل أجهزة الإذاعة التي لا يخلو منها بيت جزائري، بعد أن عرف العالم اختراع الترانزيستور.

وإذا تذكرنا الفرار الجماعي لجلّ التقنيين الفرنسيين، والفراغ الهائل الذي كان لابد من مواجهته حتى لا تتوقف البلاد، يمكننا أن نفهم كيف تمكن الطلقاء من التسرب إلى المفاصل الحيوية للدولة الناشئة، وتكوين الأخطبوط الإداري، ويمكننا أن نتخيل أن بعضهم ظلّ وفياً لارتباطات سابقة، أو مضطراً للارتباط بعناصر المستعمر السابق الذين فضلوا البقاء، أو طلب منهم البقاء.

لكنه لا مجال هنا أيضا للتعميم الظالم.

فقد تمكن بعض أولئك من استيعاب واقع الاستقلال وتأقلموا معه، خاصة عندما لم يفكر أحد في محاسبتهم، وبذلوا جهوداً كبيرة في بناء مؤسسات الجزائر المستقلة، وجزأرة المؤسسات الفرنسية المستعادة[15].

ولكن كثيرين، وخاصة المتزوجون بأجنبيات، نجحوا في إخفاء قناعاتهم الحقيقية، واندمجوا، ظاهرياً، في الحركة العامة للمجتمع ، وبدون اقتناع حقيقي، وكان أهم ما يميز حركتهم تحويل التآلف العائلي إلى تكتل اجتماعي، يقود غالباً إلى نوع من التحالف الوظيفي، ليصبح في لحظة معينة ماسونية جديدة شرسة التعامل، تعيش جثمانياً في الوطن وفكرياً ونفسياً خارج حدوده، وسيكون أخطر نتائج هذه الوضعية هو تأثيرها على جيل جديد لم يعرف الثورة ومعاناتها، وسيكون من السهل الدفع به في اتجاه الاستلاب الفكري، الناتج عن عمليات غسل دماغ داخل الإطار العائلي أو الحلقات الاجتماعية.

لكن المنطق العام للوطنيين كان يتلخص في أن البلاد محتاجة لكل أبنائها، وعلى الذين فاتهم قطار الجهاد الأصغر أن يركبوا قطار الجهاد الأكبر، ومن هنا فإن من بين عناصر الخلاف الهام الذي وقع في السنوات الأولى للاستقلال بين الرئيس الأسبق أحمد بن بلة والرئيس الراحل هواري بومدين، الذي كان آنذاك وزيراً للدفاع الوطني، واقعية شعار " التطهير" الذي رفعه الرئيس بن بلة، والذي كان شعاراً رائعاً من

15 – كان كثيرون من هؤلاء في مستوى الآمال المعلقة عليهم في ضمان استمرارية مرافق الدولة، خاصة في قطاع الخدمات العمومية، كالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والكهرباء والغاز، وكذلك في بعض مجالات الأشغال العمومية والطرق، لكن الأقليات الفكرية احتفظت بنفوذ كبير في أوساط معظمها، خاصة عندما تبلور الاتجاه نحو استكمال التعريب وترسيم اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية.

الناحية الاستراتيجية وشعاراً سيئاً من الناحية التاكتيكية، بالنظر إلى سوء التوقيت وعدم الاستعداد العملي للتطبيق، وهكذا بدا الأمر شعاراً للاستهلاك المحلّي، ضرره أكثر من نفعه، لأن الذي ينوي التطهير لا يحذّر علناً من سيمسهم التطهير، وهذا هو ما يفسر موقف بومدين، عندما واجه بن بلة، ورد على شعاره في المؤتمر الثالث عام 1964 شعار: " من يُطهّر من ؟". وكان كل شعار يجسد معطيات كثيرة وخلفيات أكثر.

كان الرئيس الأسبق، ونتيجة لظروف لم يكن مسؤولا عنها بالدرجة الأولى، قد عاش معظم سنوات الثورة الأخيرة الحاسمة وراء أسوار السجون الفرنسية، في حين كان بومدين في الميدان، يتابع كل حركة ويتحكم في كلّ تحرّك، واستعان، في سعيه الدؤوب لبناء الجيش الوطني، بالعديد من الإطارات العسكرية الجزائرية التي فرت من الجيش الفرنسي لتلتحق بالثورة.

ولابد للأمانة من القول بأن معظم هؤلاء قدموا خدمات لا تنكر للثورة ولجزائر الاستقلال، حتّى وإن كان من بينهم قلة لم تكن في المستوى، لكن الجدير بالذكر أنهم ظلوا دائما كتلة متكافلة مترابطة، تحمل إلى حد كبير نفس الميول والأذواق المرتبطة بالتكوين والتجربة وبمغامرات مرحلة الشباب[16].

والمهم في كل هذا هو أن القوة الضاربة للثورة والقوة الوحيدة المنظمة والمنضبطة، مجسدة في جيش التحرير ، وبقيادة هواري بومدين، أقامت تحالفاً مع أحمد بن بلة، كان الأمل أن يكون تحالفاً استراتيجياً، فقد كان كلاهما، للأمانة، وطنياً مخلصاً يحب بلاده ويؤمن بانتمائها العربي الإسلامي، وكان كلّ منهما مناضلاً متقشفاً على المستوى الشخصي، بل وجمعت بينهما آنذاك صفة العزوبية، وكأن كلا منهما كان راهباً وهب حياته لوطنه ولأمته.

16 – كان شائعاً بأن عدداً محدوداً من هؤلاء احتفظ بجنسيته الفرنسية السابقة، وهو ما لا أؤكده ولا انفيه، لكنني أعرف أن من بينهم من ظل يتلقى معاش التقاعد من الجيش الفرنسي، حتى وهو يتقلد مهام سامية في المؤسسات الجزائرية، ووصل به الأمر إلى طلب زيادة المنحة عن طريق أحد السفراء الفرنسيين في بلد كان معتمداً فيه كسفير للجزائر. ويرى كثيرون أن ذلك الاختيار كان من أخطر أخطاء بومدين، ولعلي لا أتفق مع ذلك بشكل مطلق. ولقد قلت يوماً لواحد من المحتجين بأن الرسول الأعظم اختار دليلاً له في هجرته نحو المدينة مُشركاً كان خبيراً في معرفة دروب الصحراء، رغم أن رفيقه في الغار كان يعرف الطريق، وهو ما يعني أنه، عليه الصلاة والسلام، اختار الخبرة والتجربة.

وبدا الرئيس أحمد بن بلة أكثر كاريزمية، حيث أصبح اسمه معروفاً منذ حادث الاختطاف الفرنسي الشهير للطائرة المغربية، وربما تميزت تصرفاته بانبهار تجاه عمالقة عدم الانحياز الذين وجد نفسه، كرئيس للجمهورية الجزائرية وخلفه كلّ رصيد الثورة الجزائرية، جزءاً منهم، مما جعل البعض يزعم بأنه كان يبدو وكأنه يعيش داخل الجزائر وعينه خارجها.

وكان ذلك متناقضاً تماماً مع شخصية وزير الدفاع آنذاك، الذي كان غموضه وخجله وانطوائيته وكرهه للأضواء وتركيز اهتماماته على الواقع الداخلي الجزائري، كان كل ذلك مضرب الأمثال.

كان بن بلة رجل جماهير يجد راحته في الساحات العامة ووسط الحشود الشعبية ، وكان بومدين رجل كواليس يحس بالراحة في جو المخابر ومع عدد محدود من الرفقاء والمساعدين.

وكان يمكن لتكامل الرجلين أن يفتح أمام الجزائر آفاقا رحبة، ويغلق دونها العديد من أبواب الخلاف والاختلاف والتنافر، بكل ما نتج عن ذلك من فرز سياسي، كان دائماً على حساب الخط الوطني[17].

وإذا كان محبو الرئيس بو مدين يرون أن قوة الرجل تكمن في أنه كان يحمل مشروع مجتمع محدد الاستراتيجية براغماتي التنفيذ، فإن الأمانة تقتضي التذكير بالظروف الصعبة التي تولى فيها بن بلة شؤون البلاد، حيث اضطر لتعطيل الدستور والحكم طبقا لوضعية الظروف الاستثنائية، وذلك بعد ما اصطلح على تسميته "حرب الرمال" في 1963.

ويرى هواة التسطيح أوجهاً للمقارنة بين كل من بن بلة وبو مدين في الجزائر ومحمد نجيب وعبد الناصر في مصر، وإن كنت ، ككاتب سياسي، قد واجهت ما هو

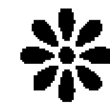
17 – كان بن بله في البداية رئيسا للجمهورية، وبدأ الخلاف بتنامي الشعور أنه يحاول الانفراد بالسلطة، خاصة بعد التخلص من محمد خيضر (أحد الزعماء المختطفين الأربعة) الذي كان مكلفاً بالحزب، ووصل الخلاف إلى نقطة اللاعودة عندما أنشأ بن بله ميليشيات تابعة له رأى أنها ستحقق التوازن مع بومدين، قائد الجيش، وكان وزير الدفاع يرى أن كل تنظيم عسكري وكل قطعة سلاح خارج الجيش الوطنيّ معناه بذور حرب أهلية، وقيل إن بومدين تغدّى ببن بله قبل أن يتعشى هذا به.

أخطر من تلك المقارنة في منتصف الثمانينيات، عندما بدأت في كتابة سلسلة من المقالات ، عرفت في الجزائر بسلسلة " الطلقاء"، وكانت كتابات عن الفتنة الكبرى في صدر الإسلام، قمت فيها باستغلال، رأيته مبَرراً وضرورياً، لعبقريات عباس محمود العقاد وإسلاميات طه حسين، ولجأتُ إلى الإسقاط والتورية للتحذير من فتنة كبرى كنت أراها قادمة[18].

والذي حدث هو أن القراء كانوا يتصورون، لشدة الإسقاط وقربه من الواقع ، أنني كنت ، وأنا أتحدث عن أبي بكر وعمر وعثمان، رضي الله عنهم، كنت أعني في الواقع الرؤساء الجزائريين الثلاثة، أحمد بن بلة وهواري بومدين والشاذلي بن جديد[19].

وجاءني أحد الصحافيين الشباب ليبلغني بأن ضابطاً سامياً سأله عن هذا الأمر، وقلت له في رد فعل متسرّع أن المهم هو من سيكون معاوية، وتلقف الصحافي الذكي الرد ليسألني بسرعة عمّن أراه في ذلك الدور ، وقلت له بنفس التسرع أن معاوية لن يكون فرداً واحداً، بل سيكون أكثر من واحد[20].

وعندما انفجرت أحداث أكتوبر 1988 أدرك كثيرون أنني لم أكن أهزل وبأن لقطاء الطلقاء بدأوا في تنفيذ صورة عصرية من صور الفتنة الكبرى.



18 – صحيفة الشعب –مارس 1987، وقد توقفت عند هذه النقطة لمجرد التذكير بأن المثقف الجزائري لم يكن سلبياً. وسيلاحظ كل متتبع للمسيرة الجزائرية أن المثقفين الوطنيين في الجزائر لم يتوانوا يوما عن قرع أجراس الخطر، لكن المؤكد أن عملهم كان غالبا نشاطات فردية تفتقر إلى التنسيق والتكامل، في مواجهة كتلة متراصة متكاملة تحظى بعمق استراتيجي هام (أنظر انطباعات م. دين – الجزء الأول) المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986، وكانت الطبعة الأولى قد صدرت في 1971 عن البعث.

19 – أعترف اليوم أن ذلك كان صحيحاً إلى حد كبير، ولم أكن أملك غير ذلك في تلك الظروف، إذ تمت تصفيتي من قيادة الحزب، ثم أنهيت مهامي في الرئاسة، ووجدت نفسي حبيس المنزل.

لكنني أقول اليوم أيضا أنني لم أتعرض لأي مضايقة في حياتي الشخصية، وهو ما يسجل بالتقدير لنظام الحكم الجزائري آنذاك.

20 – الذي حدث هو أن العديد من المثقفين راحوا يقومون بتصوير المقالات وتوزيعها على رفقائهم ممن لم يكونوا قد اطلعوا عليها، ولقد تأكدت من أن رئيس الجمهورية كان يتابع تلك المقالات باهتمام بالغ، وكذلك عدد من المسؤولين، وقد نشرت بعضها في كتاب "لله وللوطن" –دار الأمة– الجزائر.

اليمين واليسار

لست أدري ما إذا كان تعبير" الاختيار" الاشتراكي تعبيراً موفقاً بالنسبة للمسيرة الجزائرية، لأن الواقع يؤكد، في تصوري، بأن الأمر لم يكن اختياراً بأي حال من الأحوال.

كان عهد الثوار في أول نوفمبر 1954 هو إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

وكان هذا من أهم نقاط البيان الذي أعلن ميلاد أول ثورة شعبية تحريرية شاملة، بعد سلسلة من الانتفاضات والثورات التي لم تتوقف منذ الاحتلال.

وبعد ذلك بأقل من عامين حدث ما حدث في مؤتمر الصومام، في أوت / اب 1956، الذي لم تحضره بعض قيادات الثورة، وحذفت الجملة الأخيرة من البيان، [21] ليكون ذلك في المستقبل فرزاً له خطورته العقائدية.

وبعد المؤتمر بأقل من شهرين اختطفت طائرة الزعماء الأربعة[22].

---

21 – حرر النص المرحوم عمار أوزغان، وهو شيوعي الاتجاه، وكان العقل المفكر وراء النص الشهيد عبان رمضان، الذي صفّي بعد ذلك بأمر من القيادة الثلاثية التي كانت تُسمى "Les troi B" ثلاثي الباء (بن طوبال وبوصوف كريم بلقاسم).

22 – الواقع أن عدد الركاب في الطائرة كان خمسة أما عدد الزعماء فكان أربعة هم أحمد بن بله وحسين آيت أحمد والمرحومين محمد خيضر ومحمد بوضياف، وكان معهم كاتب مغمور استقدمه بوضياف ليساهم في عمل إعلامي، هو مصطفى لشرف، ولم يتوقف أحد آنذاك عند الفرق بين درجة الركاب النضالية، وربما كان هذا خطأ سياسياً إعلامياً، وهكذا دخل لشرف التاريخ عن طريق الصدفة، وظلت هذه هي عقدته، وكانت كتاباته سموماً جعلت الفرانكوفيليين ينصبونه منظرا لأطروحاتهم، وهو صاحب نظرية اللغات الثلاث في الجزائر: العربية الفصحى والعامية والفرنسية.

وشهد العالم والمنطقة تطورات بالغة الأهمية، كان من أهمها انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة، التي كانت قد بدأت تتضعضع نتيجة لفشلها في القضاء على الثورة، وخاصة بعد هزيمة السويس في 1956، وقام الجيش الفرنسي في الجزائر بعملية انقلابية حملت الجنرال شارل دوغول في 1958 إلى رئاسة الجمهورية.

وأعطى الجنرال لجيشه مهلة سنتين لتصفية الثورة، بحيث يمكن القول إن أكبر الخسائر البشرية للثورة الجزائرية حدثت في عهد دوغول، الذي اضطر إلى الانصياع لحتمية التاريخ، وتم الاستفتاء في 1962، حيث صوتت الأغلبية الساحقة لفائدة اختيار الاستقلال، ولم يفكر أحد بعد ذلك في التوقف لحظات ليسأل نفسه "أين ذهب الذين صوتوا ضد الاستقلال؟، وأين ذهب الذين تعاونوا مع المستعمر بشكل أو بآخر؟". (ولقد كان هؤلاء يتوارون هنا وهناك ، وكانوا، في تصوري، ينتظرون اللحظة المناسبة ويُعدّون لها، ويضعون قائمة الأسبقيات والتحالفات ، ويرصدون الخصوم والأعداء).

وواجهت البلاد إثر استرجاع الاستقلال عدداً من المعطيات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند كل تحليل موضوعي لتطورات الأحداث.

كانت هناك أولاً الحقيقة التي تقول بأن الاستقلال لم يكن كاملاً، وكانت هناك كل الآثار التي خلفتها مرحلة الاستعمار، بكل آلامها ومآسيها المادية والنفسية، ثم الآثار الناجمة عن مرحلة الثورة، بكل ما سلطته فرنسا على الشعب، تقتيلاً وبطشاً وقمعاً ووحشية، وتجسد كل ذلك، باختصار شديد، في حالة الفقر العام على مستوى الأغلبية الساحقة، ووجود مئات الآلاف من الأرامل والثكالي واليتامى ومشوهي الحرب والعائدين من اللاجئين والمشردين والمعتقلين والمنفيين.

وكان هناك عناصر القوة الثالثة من الباحثين عن نقطة ارتكاز ، والطلقاء الباحثون عن التحالفات الجهوية أو المصلحية، والضباع الباحثة عن الجثث، والضواري التي تتحفز وراء الحدود (وبالفعل فقد تعرضت البلاد خلال العام الأول للغزو الذي يشار إليه بحرب الرمال).

وكان هناك المستعمر السابق الذي ترك ، بشرياً واقتصادياً واجتماعياً، أكثر من مسمار جحا، وأكثر من حصان خشبي، وأكثر من قنبلة موقوتة وألغام مزروعة بدون خرائط تدل على مكان وجودها.

ثم كانت هناك الخلافات بين رفاق الأمس حول مسيرة الاستقلال، وهي خلافات كانت تترجم نظرة فكرية أو عقائدية أو عقدية تختلف باختلاف تكوين القيادات. ولقد أمكن احتواء تلك الخلافات خلال مرحلة الكفاح المسلح بفضل الانضباط الثوري، ولكنها برزت إلى السطح بمجرد رفع العلم الوطني[23].

وكان هذا، في تصوري، أمراً طبيعياً في ظروف كتلك.

كانت الثورة عملية هدم كبرى للواقع الاستعماري، وكان التحدي الذي يواجه الثوار هو بناء الدولة المستقلة، والهدم أمر بالغ السهولة إذا قورن بالبناء، خاصة إذا كان هذا البناء يبدأ، تقريبا، من نقطة الصفر ، ويعتمد على طاقات بشرية غير مؤهلة تماما للبناء، بكل ما يعنيه التعبير.

وضاعت السنوات الأولى في عملية ترتيب البيت من الداخل ، وتميزت باعتماد نظام الحزب الواحد ، استلهاماً لتجربة الثورة نفسها، التي انتزعت النصر تحت القيادة الموحدة لجبهة التحرير الوطني ، بكل ما يعنيه ذلك من انضباط ووحدة للصفوف . وربما انطلق اعتماد نظام الحزب الواحد من الحقيقة البسيطة التي تقول *بأن الأحزاب هي تعبير سياسي عن واقع اقتصادي اجتماعي، والتعددية الحزبية* هي تجسيد لتعددية موجودة في الميدان ، ولم تكن تلك وضعية الجزائر بشكل عام.

لكن الحزب الواحد اقترن بأمر آخر، وهو اعتماد نظام الاشتراكية في التسيير الاقتصادي للبلاد ، وهذا من القضايا التي تتطلب وقفة جادة لفهمها.

---

23 – كان الأمر خلافاً بين وطنيين يترجم صراعاً بين نظرتين، ترى الأولى، ببساطة، أن الاستقلال هو نهاية المطاف، ويكفي أن يستبدل يوسف بجوزيف، ومريم بماري، بينما ترى الثانية، والتي كان وراءها جيش التحرير، أن الاستقلال هو مجرد بداية سياسية لبناء الدولة الجزائرية المستقلة، وقد انتصرت النظرة الثانية التي جسّدها تحالف أحمد بن بله مع هواري بومدين، واستطاع هذا التحالف أن يخرج بالبلاد من الأزمة المعقدة ويحقق وحدتها التنظيمية، وهنا تبدو خطورة الآثار السلبية للنزاع بين الزعيمين، والذي لعب بعض المحيطين بهما أدواراً هامة في تحويله إلى طريق مسدود.

ولابد في البداية من التذكير بأن كلا من النهج الاشتراكي والواحدية الحزبية قد تم اعتمادهما خلال الشهور الأولى من رئاسة أحمد بن بلة، وواصل هواري بومدين السير على نفس النهج بعد عزل الرئيس الأول للجمهورية.

ولقد كان اقتران الأمرين، في تصوري، اضطراراً مرحلياً أملته الظروف الموضوعية، حيث كان على الدولة، بنت الثورة الشعبية، أن تتحمل كل الالتزامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق كل الآمال التي كانت وراء التزام الشعب مع الثورة بقيادة جبهة التحرير ، بكل ما ارتبط به ذلك من تضحيات بالنفس وبالنفيس.

كانت الطبقة العليا خلال المرحلة الاستعمارية تضم الأوروبيين وحدهم، ومعهم بالطبع اليهود الذين اختاروا المواطنة الفرنسية، طبقا لقانون كريميو CREMIEU، وبالهجرة الجماعية لكل هؤلاء بدت الجزائر، في 1962، كتلة ضخمة من الفقراء ، مع أفراد معدودين هنا وهناك يملكون طاقة مالية معتبرة نسبياً، ولكنهم لا يشكلون طبقة متميزة، بالمعنى الكامل لكلمة "الطبقة"، بالإضافة إلى شرائح أخرى تبحث عن مستقبلها وتنتقم لماضيها، ومن بين هؤلاء وأولئك من راحوا يعملون للحصول على كل ما كان يملكه الأوروبيون الفارون، وأخطر منهم من راحوا يحاولون الاستيلاء على كل ما يحلم بامتلاكه المواطنون المحرومون.

وأغمضت السلطات أعينها على عمليات الانقضاض الجماعي للاستيلاء على المساكن، باعتبارها حاجة اجتماعية ضرورية، ولم تكن تملك غير ذلك.

لكنها حرصت على تطبيق القرار الثوري الذي يمنع جزائريين من شراء الأملاك العقارية أو الزراعية للفرنسيين، والتي أصبح يُطلق عليها تعبير "الأملاك الشاغرة".

كانت الخلفية الحقيقية هي أن الدولة عاجزة عن مراقبة عمليات البيع والشراء، وهو ما يعني أن كثيرين قد يكونون حصان طروادة لأجنبي يقوم بتمويل عمليات الشراء، لكن المؤكد هو أن القادر على الشراء الحقيقي لن يكون المواطن، الذي كان وقود الثورة، بل لعله الثري الذي كانت مساهمته فيها محدودة، إذا لم نقل إنه كان قد اختار الجانب الأخر، تفضيلاً للسلامة.

ذلك يعني أن الطبقة المالكة في المستقبل ستكون شيئاً آخر خارج الكتلة الكبرى من الفقراء، الذين كانوا هُمُ الجزائر الصامدة المكافحة، وكانت الثورة تطمح إلى التمكن من تحويلهم إلى طبقة وسطى عريضة، منسجمة ومتكافلة، هي أمل نجاح مشروع المجتمع المنسجم مع أهداف ثورة أول نوفمبر، وهو المشروع الوطني العربي الإسلامي (الذي تم تحقيقه إلى حد كبير خلال الستينيات والسبعينيات).

وبعيداً عن كل العقائديات والمذهبيات والإيديولوجيات فإن ازدهار الطبقة الوسطى هو الضمان الحقيقي للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، بالإضافة إلى أنه هو عنصر الحماية الأول من الاختراقات الأجنبية، التي تجد مجالها غالباً في وسط الأقليات الطبقية أو الفكرية أو المذهبية.

على ضوء هذا يجب أن ننظر إلى الكثير من التنظيمات التي اعتمدتها الثورة الجزائرية، ومن بينها نظام التسيير الذاتي للمزارع التي هجرها المعمرون الأوروبيون، والتي كانت أغنى الأراضي الزراعية وأكثر إنتاجاً.

وكانت نقطة الخطورة الجوهرية هي أن تلك الأراضي تركت غالباً للفلاحين الذين كانوا يقومون بزراعتها لحساب المعمرين، والذين لم يكونوا دائماً من الفلاحين الذين تخلوا عن كل شيء للالتحاق بالثورة.

وهكذا ولد نظام التسيير الذاتي ، سيء الذكر.

وبغض النظر عن وجهة نظر كانت ترى أن الرئيس بن بلة، عند إقراره لذلك النظام، كان يأمل في أن يحقق لنفسه شعبية في الأوساط الريفية، تمكنه من اكتساب قوة سياسية ذاتية في مواجهة القوة السياسية التي يملكها وزير الدفاع الوطني، العقيد بو مدين، فلا بد من النظر إلى القضية كلها على ضوء الأدبيات السياسية لبداية الستينيات من جهة، ومن جهة أخرى لابد من تفهم الواقع القائل بعدم وجود بدائل مقنعة وممكنة أمام صانع القرار الجزائري، باستثناء بيع الأرض لمن يملك سيولة نقدية يعلم الله مصدرها، والمجازفة، بالتالي، بنموّ طبقة إقطاعية جديدة، لن يكون لها ، بحكم ظروف النشأة، كل ضوابط البورجوازيات العريقة والرأسماليات الوطنية التي عرفها الوطن العربي، مشرقاً ومغرباً، ولم تعرفها الجزائر التي عانت من استعمار استيطاني.

تلك هي، في تصوري، خلفيات اعتماد نظام الحزب الواحد سياسياً والتسيير الاشتراكي اقتصادياً، ولابد من تثمينها على ضوء معطيات المرحلة بدون أن ننسى أن كلمة " الاجتماعية" (SOCIAL) في وصف دولة الاستقلال المنشود، طبقاً لبلاغ أول نوفمبر [24]، ليس لها وجود معروف في الأدبيات السياسية المألوفة في العالم العربي، وكان الجذر واحداً مع كلمة الاشتراكية التي كانت موضة العصر آنذاك، حتى وإن كان التطبيق قد أدى إلى نشوء نظام اقتصادي ، أقرب إلى مضمون رأسمالية الدولة، يتحمل كل الأعباء الاجتماعية.

لهذا أرفض استعمال تعبير الاختيار الاشتراكي، وأرى استبداله بتعبير الاضطرار الاشتراكي، فلا أتصور أنه كان هناك طريق آخر يضمن ألا تقوم طبقة جديدة، يمكن أن تكون يوماً، حسب تعبير الرئيس بومدين نفسه، أكثر شراسة وعدوانية، بالنسبة للشعب ولآماله في ازدهار جماعي، من المستعمر القديم.

وكان من التداعيات السلبية التي قادت إليها الاشتراكية في الجزائر نفور عدد من البلدان العربية التي ترفض ذلك الاتجاه، لأسباب عقدية أو عقائدية، أو لأنها ترى فيها تكراراً لما حدث في دول عربية، مما ينذر بتحالفات تهدد الاخرين بشكل أو باخر.

وهكذا وضع البعض الجزائر في قائمة الخصوم أو غير الحلفاء، وربما فتح بعضهم صدره لعناصر جزائرية رافضة ، مما سيكون له دور كبير في أحداث المستقبل[25].

وسنلاحظ أن التوجهات اللارأسمالية لنظام الحكم ارتبطت بتوجهاته العربية الإسلامية، تماماً كما ارتبطت قضية التنظيم الاشتراكي بالتعريب، وصورة بن بلة وبومدين بصورة جمال عبد الناصر، ومن هنا فإن الخصوم المحليين لاتجاه بعينه

24 – كتب النص أولا باللغة الفرنسية نظرا للظروف التي نشأت فيها الحركة الوطنية آنذاك، حيث تكونت نواتها الأولى في أوساط المهاجرين إلى فرنسا، التي كانوا يتمتعون فيها بحرية نسبية، خاصة في المجالات النقابية.

25 – لابد للأمانة من التذكير بالتفهم الكبير الذي لقيته الجزائر من الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز، خاصة بعد زيارته التاريخية للجزائر في يونيو 1970، والتي مكنته من رؤية الصورة الحقيقية للبلاد، والتعرف على مسيرتها في عين المكان، ونشأت صداقة تقدير واحترام بين العاهل السعودي والرئيس الجزائري هواري بومدين، وكان هذا أساس قيام تحالف استراتيجي بين البلدين كانت له نتائج إيجابية في مجال حماية حقوق البلدان المصدرة للبترول، ثم خلال حرب أكتوبر 1973.

واغتيل الملك فيصل في نفس العام الذي وقعت فيه الاتفاقية الثانية لفك الاشتباك على الجبهة المصرية وقامت فيه الحرب الأهلية اللبنانية وتفجرت فيه قضية الصحراء الغربية.

سيكونون خصوماً لكل ذلك مجتمعاً، وسينعكس الخارج على الداخل كما سيتأثر الداخل بالخارج.

وكان لقطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، تضامناً مع مصر وسوريا إثر كارثة 1967 [26]، وكذلك اعتماد الجزائر على الاتحاد السوفيتي في تسليحها، ونشاط الجزائر المتزايد لدعم حركات التحرير في العالم كله، وخاصة الحركات المناهضة لأمريكا، كان لذلك كله دور في تصنيف الاتجاهات الدولية الجزائرية، رغم أن موقف الجزائر التزم دائماً بعدم الانحياز وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأشقاء والأصدقاء.

وليس سراً أن الصراع الذي عرفه الوطن العربي بين " التقدميين" والمحافظين" أحدث شرخاً هائلاً فتت الكيان العربي، ولا أتصور أن الدوافع كانت دائماً محلية.

وكانت آثار الصراع الذي عرفته مصر الخمسينيات بين الرئيس جمال عبد الناصر وجماعة الأخوان المسلمين تلقي بظلال كثيفة على الأجواء الجزائرية، لمجرد أن قياديين إسلاميين كانوا يرون، هم وحلفاؤهم، أن بومدين صورة أخرى لعبد الناصر، رغم الخلاف بين الرجلين[27].

واستنتج كل طرف ما يحلو له من استنتاجات،واتخذ من المواقف ما يترتب عليها، وكان لكل ذلك اثاره الآنية والمستقبلية.

---

26 – روى لي إسماعيل حمداني الذي كان آنذاك مناوباً بوزارة الخارجية أنه تلقى نبأ القرار المصري من سفير الجزائر بالقاهرة الأخضر الإبراهيمي، الذي أبلغ به من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر لتبليغه إلى الجزائر، ولعدم تمكن حمداني من الاتصال بوزيرالخارجية الجزائري اتصل فورا بالرئيس بومدين، الذي أمره أن يستدعي السفير الأمريكي ويبلغه بقرار قطع العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة، على أن يكون ذلك في نفس الساعة التي قررتها مصر وبدون تأخر دقيقة واحدة، وكان هذا حرصا على أن يتكامل شكل الموقف مع مضمونه، وهو ماحدث بالفعل، وأبلغت تفاصيله بكل دقة للرئيس الجزائري، الذي حرص على الاطمئنان على الالتزام بالتوقيت.

27 – عندما أصدرت محكمة مصرية خاصة حكمها بإعدام الأستاذ سيد قطب أرسل الرئيس بومدين مبعوثاً خاصاً للرئيس عبد الناصر، هو وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، يرجوه عدم تنفيذ الحكم، وكان ذلك يرسم اختلاف رؤية الزعيمين للقضايا، وربما كان عبد الناصر ينطلق من أن حماية هيبة الدولة تتطلب معاقبة كل من يخرج عليها، وهو ما يؤكده أن الرئيس حسني مبارك لم يخفف أحكام الإعدام الصادرة بحق الذين قاموا باغتيال الرئيس السادات.

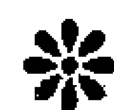
وللتذكير فإن مرحلة الرئيس الشاذلي بن جديد عرفت إعادة لاعتبار عدد من الوطنيين الذين كانوا قد خرجوا عن طاعة القيادة في مرحلة معينة، وأتصور أن لكل هذا تأثير كبير في تداعيات الأحداث.

وكان من أخطر التداعيات عجز بعض القيادات الإسلامية في الجزائر عن فهم خصوصية ما حدث في البلاد، وعدم إدراكها لأهمية التكيف معه، بجانب تحالف بعضها مع عناصر ذات طموحات إقطاعية، مما وضعها، بشكل آلي، في موضع الخصومة مع نظام الحكم، الذي كان همه تحقيق التنمية الشاملة المنسجمة، وكان يعمل بالتالي على تجنيد كل الطاقات الوطنية المنسجمة مع ذلك الهدف، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى حدوث فرز بين من هو مع ومن هو ضد.

وهكذا، وفي الوقت الذي تمكنت فيه عناصر يسارية من التسرب إلى وجدان القيادات، بنشاط ملحوظ وبمقدرة فائقة على التكيف والانسجام، وهو التاكتيك المألوف للأقليات الفكرية، التي تعرف أن أملها في انتزاع السلطة لا يكمن في نتائج الانتخابات الحرة النزيهة، ولكن في التموقع تحت عباءة القيادات ، ثم التحدث باسمها والضرب بيدها، بدون أن تنسى رفع شعار" التأييد المتحفظ لنظام الحكم Soutien critique " لتتمكن من تحقيق أكبر قدر من المكاسب الوظيفية والاجتماعية، بدون تحمل التبعات السياسية.

في ذلك الوقت عملت قيادات، كان موقعها الطبيعي هو التحالف الاستراتيجي مع جبهة التحرير الوطني، على خلق وضعية انغلاق على النفس، بحجة أنها حرمت من كل الحقوق، وكان هذا أمراً صحيحاً إلى حد ما، لكنه كان جانباً واحداً من الحقيقة، وكان الجانب الآخر منها هو تصور تلك القيادات بأنها تملك وحدها كل مفاتيح الحقيقة، بجانب أن بعض تحالفاتها وأساليبها بدت مشبوهة، أو على الأقل لا توحي بالاطمئنان.

والانغلاق على النفس هو الطريق نحو نوع من " الغيتو" السياسي، خطورته أنه يخلق حالة شبيهة بحالات البارانويا، حيث لا يرى المرء حوله إلا الأعداء، وبالتالي فإن تصرفاته تتميز غالباً بالعدوانية، التي تستقطب عداوات متزايدة وتقود آليا إلى الاستعداء.



الدين والدولة

منذ الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي دخلت الجزائر إلى حظيرة الإسلام بشكل جماعي واسع، وقامت فيها دول سجل التاريخ جهادها في سبيل الدفاع عن ثغور الإسلام، ومن الجزائر انطلقت نحو المشرق شرارة الفاطميين الذين بنوا القاهرة وشيدوا فيها الجامع الأزهر.

كان الإسلام جزءاً لا يتجزأ من عناصر الشخصية الجزائرية، وارتبط ذلك بحب الوطن ،بحيث أن الأغلبية الساحقة للانتفاضات الوطنية انطلقت من المساجد والزوايا (وسنجد في المستقبل أن صلب جيش التحرير الوطني سيكون من أبناء الزوايا والمعاهد الإسلامية)[28].

وربما كان من أروع أمثلة التكامل بين السلطة الزمنية والمرجعية الدينية مثال رائد المقاومة الجزائرية الأمير عبد القادر، الذي بايعه الوطنيون المسلمون إماماً وأميراً وقائداً.

كما أنه لا جدال في أن الجهاد كان هو المحرك الرئيس للثورة على المستوى الشعبي، وهكذا أدخل تعبير " المجاهد" فعليا إلى القواميس الفرنسية، تماما ككلمات عربية أخرى.

---

28 – تأثر رائد الحركة الوطنية مصالي الحاج بانتمائه المبكر للزاوية الدرقاوية، ومن هنا فقد كان خطابه السياسي مبنياً على الانتماء الحضاري العربي الإسلامي، وهو ما كان وراء معظم العمليات الانقلابية ضده، وقد تتضح يوماً قضايا لا نعرف اليوم كل أبعادها، وعندما نعرف أن مصالي الحاج كان الوحيد من الروّاد الذين لم يُعد اعتبارهم بعد استرجاع الاستقلال يمكن أن نقع فريسة لمضاربات فكرية كثيرة، قد تقودنا إلى استنتاجات سياسية بالغة الخطورة.

لكن المؤسف هو أن بعض العناصر الإسلامية التي لم تجد لها مكاناً في أجهزة الحكم بعد استرجاع الاستقلال ، وسواء كان ذلك عن ضعف في تجاوبها مع الثورة المسلحة ثم عن تشنج في تعاملها مع السلطة الوطنية، أو كان عن تعنت من قبل السلطة نفسها، وكذلك العناصر التي ارتبط بعضها بجيوب الرأسمالية الطفيلية، كل تلك العناصر راحت تشكك في كل شيء، وتهيل التراب على كل شيء، هدفها دائما تلويث جبهة التحرير الوطني وكل ما يرتبط بها، رجالاً وإنجازات. وقد قادها هذا إلى أخطاء فادحة عزلتها، إلى حد كبير، عن مسيرة الجزائر المستقلة، وجعلتها أقرب إلى مواقع الثورة المضادة.

ولقد وصل بعض تلك العناصر ، في معرض التنديد بجبهة التحرير الوطني، إلى القول بحرمان المقاتل الجزائري من لقب المجاهد، بدعوى أن الجهاد لا يكون إلا في سبيل الله، ولا يصح استعماله لمن قاتلوا "لأهداف دنيوية"، وكان منهم من يرفض حتى مجرد التسليم بلقب الشهادة لضحايا حرب التحرير[29].

وهكذا بدأت العلاقات بين قيادة التيار الوطني وبعض قيادات التيار الإسلامي تخرج من دائرة النفور إلى ساحة التنافر، الذي أذكاه بعض الأشقاء عن خطأ في التقدير، هدفه الإساءة لنظام الحكم الجزائري ، الذي أصبح، في نظرهم وبتأثير العناصر الغاضبة أو الطامحة، حكماً شيوعياً ملحداً، يدخل تحطيمه أو التشويش عليه في إطار الجهاد.[30]

والواقع هو أن بذور الخلاف كانت قد نبتت قبل الثورة، عندما برز التناقض بين التيار الوطني الشعبي الذي كان يجسده حزب الشعب (حركة انتصار الحريات

---

29 – يقال إن صاحب ذلك القول كان يأمل بعد الاستقلال في تولّي منصب وزير الأوقاف، لكن الرئيس أحمد بن بله فضل تعيين الأستاذ أحمد توفيق المدني، وهو من رجالات جمعية العلماء الذين ارتبطوا بالحركة الوطنية منذ الأيام الأولى، وهكذا اعتُبر المؤرخ والكاتب السياسي الكبير عميلاً للسلطة، وتفرغ صاحبنا للخصومة مع نظام الحكم، وأصدر ضده كتابين.

وكان الرجل عذب الحديث حسن الهيئة لطيف المعشر، وقد عرفته شخصياً، رحمه الله وغفر له.

30 – استعملتُ للتبسيط على القارىء، تعبير "وطني" للإشارة لمناضلي الحركة الوطنية الذين قاموا بالثورة والتزموا بمسيرتها وانخرطوا في هياكلها خلال الثورة وبعد استرجاع الاستقلال، و "إسلامي" بالنسبة لقيادات الحركات الإسلامية بعد استرجاع الاستقلال على وجه الخصوص، وبوجه محدد، الذين لم ينخرطوا في الهياكل السياسية للمسيرة، بدون أن يعني هذا أن الإسلامي ليس وطنياً وبالعكس.

الديمقراطية) والإصلاحيين الذين كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في طليعتهم.[31]

واتخذ ذلك الخلاف صورة أكثر حدة عندما قامت الثورة في نوفمبر 1954 تحت لواء جبهة التحرير الوطني، ورفض رئيس جمعية العلماء آنذاك التسليم للقيادة الجديدة الشابة بالحقوق التي انتزعتها في أرض المعركة (ولقد كان ذلك أيضا هو موقف مصالي الحاج، زعيم حزب الشعب التاريخي، وهو ما يمكن أن يفسّر كرفض للأمر الواقع الذي فرضه شباب الحركة الوطنية، ممن فجروا الثورة بدون انتظار لمباركة الزعماء التاريخيين، ثوريين كانوا أم إصلاحيين.

لكن تفسيراً آخر يجب ، للأمانة، أن يؤخذ بعين الاعتبار، وهو التفسير الذي يتصور أن القيادات التاريخية كانت تخشى من أن يكون الأمر انتفاضة متعجلة تعيد مأساة مايو 1945، ومعروف أن البعض كان يدّعي بأن القيادة الوطنية تتحمل جانباً من مسؤولية تلك الأحداث، وهي دائماً حجة الذين يفرون من اتخاذ المواقف)[32].

وأمكن فيما بعد احتواء كل الخلافات والاختلافات بوسائل مختلفة ومتناقضة، وصلت أحياناً إلى حد التصفيات الجسدية، وتمكنت جبهة التحرير الوطني من إثبات

---

31 – يرى كثيرون أن جمعية العلماء كانت أكثر ثورية في حياة مؤسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس ثم أصبحت أقل ثورية بعد وفاته، ويستندون في ذلك إلى مقولات مأثورة عن الشيخ الإمام، تعتبر قمة في الثورية، ومن بينها قوله "لو طلبت مني فرنسا أن أقول لا إله إلا الله ما قلتها"، ويقارنون بين ذلك وتحالف الجمعية مع المنتخبين المحليين بعد وفاة الامام، وبالطبع فإن تقييم مواقف الزعماء والقادة يندرج في إطار اجتهاد الكاتب أو المفكر، مع وضع كل موقف في إطاره التاريخي والجغرافي والاجتماعي، وإدراك أن القادة كانوا بشراً يصيبون ويخطئون.

32 – نُشر بعد استرجاع الاستقلال أكثر من نص صدر إثر قيام الثورة باسم الشيخ البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المستقر في القاهرة، ومساعده الأول الشيخ الفضيل الورتلاني، داعيا الشعب الجزائري إلى الجهاد، وهو أمر صحيح، ولكن عقدة الخلاف كانت أن تلك البلاغات لم تحظ بتوزيع واسع، ربما لأنها لم تُنشر من قريب أو من بعيد لقاعدة الثورة، جبهة التحرير الوطني، التي كان مسؤولها الخارجي الأول يحظى بتأييد السلطات المصرية، بينما حظي الشيخان أساساً بدعم الإخوان المسلمين وبعض أثرياء السعودية آنذاك، من بينهم الشيخ سرور الصبّان..

ولقد حاول عبد الناصر في 1955 تحقيق إجماع للقيادات الجزائرية، وصدر بيان وقع عليه الجميع بتوقيع "جبهة تحرير الجزائر"، لكن هذه الجبهة وُلدت ميتة، لأنه لم يكن لها وجود فعلي على الساحة القتالية، لكن هذا بالطبع لا يحرم جمعية العلماء من دورها الوطني التاريخي، وقد انضم معظم معلميها وطلبتها في الداخل وفي الخارج للثورة. وفيما بعد ونتيجة لتداعيات صراع القيادة المصرية مع الإخوان غادر الشيخان القاهرة، وكان جرحاً لم يندمل في نفوس كثيرة، انعكس على بعض التصرفات المستقبلية.

وجودها على الساحة، كطليعة سياسية لجيش التحرير الوطني ، وكمجال لنضال كل الوطنيين، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، حيث فتحت صفوفها لكل من يقف ضد الاستعمار، فقط لا غير.

وعادت القضية لتبرز بعد استرجاع الاستقلال ، عندما أصدر الشيخ البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء بياناً يُحذر فيه من المبادئ "المستوردة"، رأى فيه الرئيس الأسبق بن بلة تعريضاً به وبنظام حكمه، يقف وراءه الذين يسعون، باسم الدين، لتكوين طبقة رأسمالية تحارب تملك الدولة لوسائل الإنتاج الزراعي وتحكمها المُطلق في الثروة العقارية، ويثير مخاوفها المخطط المستقبلي لبناء الصناعات الثقيلة ، بكل ما يعنيه من قيام طبقة عمّالية تنشط في نسيجها البشري كل أنواع المطالب النقابية.

والواقع أن الجزائر، كدولة، فشلت إلى حد مؤسف في استيعاب التيار الديني الشعبي، لمجرد أن القائمين على شؤون الدين كانوا، في معظمهم، يتجهون إلي الخاصة، ربما بحكم أنهم كانوا ينتمون إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وهي رائدة الإصلاح في الجزائر، مما جعلها تقف دائما ضد رجال الطرق الصوفية، عن حق في المبدأ وخطأ في التعميم، بالإضافة إلى عدم إدراك أن الاستقلال خلق واقعاً جديداً يجب التكيف معه.

ولقد كان بعض الطرقيين بالفعل ، عن وعي أحياناً وعن جهل واعتبارات شخصية أو مصلحية في بعض الأحيان، أدوات طيعة في خدمة المستعمر.

لكن الموقف الإقصائي كان يتجاهل الواقع الذي يقول بأن الطرق الصوفية، وهي تتجه أساساً للعامة، كانت أقدر على التجنيد الشعبي الواسع من وزارة الأوقاف، التي لا يعرفها الناس إلا عبر خطب الجمعة ودروس الوعظ والإرشاد، وهذه وتلك لا تكفي وحدها للقيام بعمل، هو عمل سياسي بالدرجة الأولى.

وهكذا نشأ فراغ لم تتمكن من ملئه ملتقيات الفكر الإسلامي، التي تعتبر مفخرة التاريخ الجزائري الحديث، والتي كان راعيها الأول هو رئيس الجمهورية الراحل هواري بومدين، لكنها كانت فوق مستوى استيعاب الجماهير من جهة، وكانت من

جهة أخرى، تثير قدراً كبيراً من الاستياء في مستوى بعض العناصر، المتدينة والعلمانية على حد سواء، فالأولون يرون في استدعاء علماء المسلمين المشارقة إلى البلاد انتقاصاً من قدر علماء الجزائر (وكان ذلك غالباً يردد في الجلسات المغلقة، التي تتسرب محتوياتها مشوهة عبر بعض الأقارب ومحدودي التكوين، مما يزيد من سوء نتائجها) والآخرون يرون في أولئك رسلاً لإيديولوجيات "مستوردة" تفسد الخصوصيات الجزائرية، وسنسمع فيما بعد مناداة البعض بحماية "الإسلام الجزائري" من الغزو المشرقي.

وسنجد أن هذه الصرخات تصدر عن اليمين واليسار على حد سواء.

ولابد من الاعتراف بأن القيادات الثورية لم تعد تنظر إلى عدد من القيادات الإسلامية بنظرة تقدير كبير، سواء بحكم رواسب الماضي، أو بحكم يقين تؤكده المعرفة الشخصية أحياناً ووسوسة اليسار الذكي في معظم الأحيان، بأن الهدف الحقيقي من الشعارات المرفوعة هو المتاجرة بالدين للوصول إلى السلطة، خاصة وهي لا تقدم بديلاً حقيقياً وعملياً لمشروع المجتمع الذي كان يُبنى تحت لواء جبهة التحرير الوطني، والذي بدأت ثماره في النضج خلال عقد السبعينيات، إن لم تكن تتعامل معه غالباً بنوع من السلبية العدوانية.

وربما كان المؤتمر الإسلامي الذي احتضنته لاهور في 1974 المناسبة العلنية الأولى التي انتهزتها بعض العناصر الإسلامية للتعريض بنظام الحكم، وبالرئيس شخصياً، وربما كان من بينها من يتصور أنه أحق بالمشاركة في الوفد الجزائري من بعض المسؤولين المشاركين، وكان من الخلفيات ، كما قيل آنذاك، رغبة البعض في انتهاز الفرصة للاتصال بقيادات إسلامية عالمية، لأهداف يمكن تخيلها أو تصورها بحجم لا بأس به من قوة البصيرة، أو بعد النظر، أو سوء النية.

ويتصور كثيرون بأن بعض تلك العناصر كانت تطمح إلى وراثة دور جمعية العلماء على المستوى المحلي والإقليمي وربما الدولي، وكانت القيادة السياسية ترى أن دور الجمعية كان مطلوباً خلال الحقبة الاستعمارية، أما بعد الاستقلال، حيث الدولة تعتبر الإسلام الدين الرسمي للبلاد، فإن مجال الدعوة الإسلامية هو

مؤسسات الدولة نفسها، التي قامت باستيعاب الأغلبية الساحقة من رجال جمعية العلماء، وقام جلّ هؤلاء بمهامهم خير قيام، خصوصاً في إطار التربية والتعليم حيث يعود لهم فضل أساسي في عملية التعريب ومواجهة التغريب، خاصة بعد أن أعطت الدولة لمن لا يحملون منهم شهادات علمية كل حقوق الموظفين المؤهلين.[33]

أما فيما يتعلق بالنشاط الدولي فقد كان الرأي أن هناك مؤسسات مؤهلة للتعامل مع كل الجوانب المرتبطة بالدعوة الدينية، في إطار يتفادى أي ارتباطات دولية مشبوهة، قد لا تكون مقصودة في البداية، ولكن الاتصال بالخارج يقود لها في لحظة معينة.

وكان هذا أيضا من نقاط الخلاف والاختلاف.

كان دور الرئيس بومدين الدولي قد بدأ يبرز بعد انعقاد المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز في الجزائر (1973) الذي كان نقلة نوعية للحركة أعطاها البعد الاقتصادي.

وكان تصور الرئيس الجزائري أن العالم العربي الإسلامي مؤهل للقيام بدور رائد في إطار الحركة، التي كلفته بالحديث باسمها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث سيطرح رؤيته لنظام عالمي اقتصادي جديد.

وأتصور أن الخلفية الحقيقية للرئيس كانت مشروعاً يستهدف جعل حركة عدم الانحياز كتلة ثالثة تحقق التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والمنظومة الاشتراكية من جهة أخرى، أي ببساطة خلق عالم ثالث جديد.

---

33 – تلقى العديد من المعلمين الأحرار دراساتهم بأسلوب تقليدي لا تقبله الإدارة التي لا تعترف إلا بقائمة محددة من الشهادات العلمية، ولو تصورنا أن المعلمين الأحرار لم يحصلوا على المساواة مع كل العاملين في حقل التعليم، والذين كانوا في السابق موظفين في هياكل مؤسسة التعليم الفرنسية، وتم استيعابهم في المنظومة التربوية لجزائر الاستقلال انطلاقاً من منطق فتح الباب أمام جميع الجزائريين لخدمة وطنهم، لأصبح المعلمون الأحرار، وهم جنود الثورة ومربو الجيل الجديد، نوعاً من البروليتاريا الوظيفية، وربما أحيانا تحت رحمة الطلقاء، مما سيؤثر على أدائهم العلمي وصورتهم الاجتماعية، وهو ما يعني حكما بالإعدام المعنوي على الجيل الصاعد.

ولقد حرصت جزائر الاستقلال على تكريم المعلم ورفع مرتبه بنسبة معينة مقارنة بالإداريّ.

لكننا سنجد في سنوات المأساة أن مرتب معلم المدرسة قد تدنّى إلى مستويات مؤسفة، نتيجة لوضعية التضخم وانهيار الدينار وتجميد المرتبات، مع بروز طبقات طفيلية جشعة، راحت تندد بمستوى المدرسة الجزائرية، مرددة ادعاءات الاتجاهات الفرانكوفيلية ضد المنظومة التربوية المعرّبة، وسنسمع بعد ذلك مناداة متشنجة بإقامة مدارس خاصة، وهو ما تمّ بالفعل مما ينذر بكارثة مستقبلية.

وفي جو الاستعداد لذلك الطرح الجديد ، الذي سيندرج في إطار ما بعد الصدمة البترولية الناتجة عن حرب أكتوبر 1973، ألقى الرئيس بومدين خطابه المشهور في لقاء القمة الذي احتضنته العاصمة الثقافية الباكستانية، بعد الجهد الكبير الذي بذله في تحقيق المصالحة بين علي ذو الفقار بهوتو ومجيب الرحمن، لتتمكن البنغلادش، التي كانت الباكستان الشرقية، من المشاركة رسميا في اللقاء ، تماماً كما فعل قبل ذلك منذ خمس سنوات، عندما عمل لتشارك موريطانيا، التي لم يكن يعترف بها أحد في معظم دول الوطن العربي، في مؤتمر القمة الإسلامي في الرباط، عام 1969.

كان الرئيس الجزائري ، بجانب خلفيته السياسية– الاقتصادية الدولية، متأثراً بالوضعية التي يعانيها المسلمون في تلك المنطقة ، وكان يريد لأموال النفط أن تساهم في تنمية العالم الإسلامي، حتى لا تصبح رهينة نزوات البنوك العالمية ويظل هو رهن الفقر والجوع والمرض، ولكيلا يكون النفط لعنة على أهل النفط، وهو شعور لمسناه عند الكثيرين في الدول المصدرة للنفط، لم تحجب مدخولات النفط عن بصائرهم احتمالات التخمة المالية، وكانوا يخشون من أن يملكهم مال النفط بدلاً من أن يملكوه.

وربما كان من بين هؤلاء الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز، وعدد من القيادات الخليجية.

كان في ذهن بومدين ، وهو يصوغ عبارات خطابه، أخطار الصدمة المالية التي ستحدث حتماً عندما تنهال كميات هائلة من العملات الصعبة بصورة مفاجئة على مجتمعات ليست مؤهلة لاستيعابها، بحكم الطفرة السريعة، وهو ما قد يدفع بمناطق معينة من الوطن إلى نوع من السفه الإنفاقي والاستهلاك الاستفزازي، بكل ما يمكن أن يرتبط بهذا من بروز سماسرة من كل نوع، وشرائح طفيلية تستفيد من الاتجاه نحو الجشع الاستهلاكي في مختلف نواحي الحياة، وهي شرائح سيكون ولاؤها غالباً لمن يدفع أكثر، وسيحظى كل ذلك بتشجيع مصالح الغرب الاحتكارية.

وهكذا كان الرئيس ينطلق في تحليلاته من نظرة مستقبلية لأخطار التراكم المالي المتأتي من عائدات النفط ، وكان يريد له أن يوجّه نحو الاستثمار الإنتاجي الذي يساهم في التقليل من الاعتماد المطلق على البترول، بقدر ما يُساهم في خلق نوع من

التوازن بين مختلف مناطق العالم العربي، فلا يكون هناك من يموت من التخمة وبجانبه من يموت من الجوع، بجانب أن النشاط الاستثماري، بما يحققه من ديناميكية تنموية ينعكس أثرها إيجابياً على المجتمع كله، يجعل من الوطنية شيئاً أكثر من البلاغيات الحماسية، لأنه يجعل من المواطن قلعة للدفاع عن الوطن، سواء حسب موقعه الوظيفي أو عبر نشاطه السياسي الاجتماعي.

وهكذا يستطيع العرب والمسلمون القيام بالدور الطليعي المأمول في إطار العالم الثالث.

وخلال استعراض المعطيات التي تدخل في إطار هذا التحليل أطلق الرئيس عبارته الشهيرة: "المسلمون لا يريدون الذهاب إلى الجنة ببطون جائعة".[34]

وقامت قيامة بعض القيادات الإسلامية ، وتولت تحريف العبارة بدون محاولة لوضعها في إطارها الزماني والمكاني.

وتلقفت العملية عناصر هنا وهناك، كان معروفاً أن بعضها يتعامل مع أكثر من جهة ويقبض من أكثر من جهة، وليس هناك يقين حقيقي بالنسبة لولائه الحقيقي.

وتدهورت العلاقات أكثر عندما بدأت الجزائر في مناقشة الميثاق الوطني في منتصف السبعينيات، وكان واضحاً أن هناك التفافاً شعبياً كبيراً حول قيادة البلاد، التي استطاعت أن تجعل من المناقشة الجماهيرية للمشروع التمهيدي الشغل الشاغل للأمة خلال شهر كامل.

وكانت القيادة قد تركت فيه، عمداً، عدة ثغرات تتعلق بدور جبهة التحرير المستقبلي وبالانتماء الحضاري العربي الإسلامي وبدور الإسلام في بناء المجتمع، فتكفلت الجماهير وإطاراتها المثقفة، خاصة باللغة العربية التي أثبتت سيادتها المطلقة، بإثراء العديد من الجوانب ، والتركيز بوجه خاص على دور الإسلام في بناء

---

34 – كان الرئيس قد ألقى جانباً بالخطاب الرسمي الذي أعد على مستوى لجنة متخصصة، ربما لأنه أحس أنه أكثر دبلوماسية مما يجب، ثم ارتجل خطابه الملتهب، الذي قمت أنا بعد ذلك بإعداد نصه الرسمي، والغريب أنني حذفت تلك العبارة من النص، مما يؤكد سوء نية المنتقدين، والغريب أيضا أن الحملة على هذه العبارة عادت في التسعينيات، في إطار التنديد بتوجهات جبهة التحرير الوطني

المجتمع الجديد، وكان النص النهائي محصلة لمعظم النقاشات، ،وتأكيداً لارتباط الجماهير بالإسلام وبالعروبة وبالجبهة وبالنهج الاشتراكي الذي تأكدت نتائجه الإيجابية ميدانياً.

وكما كان متوقعاً فقد حاول البعض ركوب الموجة، ونسبة الفضل لجهوده ولوجوده، ولم يكن ذلك نابعاً من فراغ، فقد وجد كل الذين لبسوا قميص الإسلام تجاوباً رائعاً من الشعب، ورعاية أكثر روعة من القيادة التي فتحت لهم كل مجالات الإعلام.

والذي حدث هو أن الوحيد الباقي على قيد الحياة من القيادات التاريخية لجمعية العلماء وقّع، مع ثلاثة سياسيين متقاعدين، بياناً نادى بالديمقراطية، وإلى هنا كان الأمر معقولاً.[35]

لكن البيان اتخذ وبخلفيات لم أستطع تفهمها إلى يومنا هذا ، موقفاً متناقضاً. مع موقف الجزائر من الصحراء الغربية[36]، مما أفقده الكثير من التعاطف على الساحة السياسية، ولم يكن هذا ليزعج الموقعين، وهكذا بدا الأمر في مجموعه استفزازاً مجانياً للقيادة، وبحثاً عن استشهاد مزيف، ونوعاً من التزلف للقيادة المغربية الشقيقة، لا أتصور أنها سعت له.[37]

والواقع أن رفع الشعارات الديمقراطية، والتي تزامنت مع إقرار الميثاق الوطني، كانت رد فعل طبيعي من سياسيين جزائريين تصوروا،عن حق أو عن غير حق، بأنه لن يكون لهم مكان في المرحلة القادمة، التي كانت الجزائر تتجه فيها نحو إعداد

---

35 – الشيخ محمد خير الدين، وكان الموقعون معه رئيسا الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الثورة عباس فرحات وبن يوسف بن خدّة، والسياسي العريق حسين الأحول.

36 – كان الرجل ممثلاً لجبهة التحرير الوطني في المغرب خلال الثورة، وأضحى هناك من ملاك الأراضي، ثم أصبح، بعد استرجاع الاستقلال، من كبار الأثرياء، ويقال أنه كان صاحب التأثير الأكبر على رئيس جمعية العلماء في بداية الستينيات، وللأمانة فقد أغمضت السلطات أعينها عن النشاط المالي للرجل تكريما لانتمائه، وربما لأنه كان يرتبط برباط وثيق مع المرحوم رشيد زقار، وهو واحد من أقوى رجال الظل في عهد بومدين، والتقيت الشيخ في دار زقار أكثر من مرة، ولعله هو الذي كان يبسط حمايته عليه.

37 – كانت قد سرت إشاعات بأن المغرب سيؤمم أراضي الجزائريين المقيمين على أرضه، كرد على موقف الحكومة الجزائرية من قضية الصحراء الغربية، التي كان الأشقاء في المغرب يريدون ضمّها استناداً لحقوق تاريخية ارتأوها، بينما كانت الجزائر ترى ضرورة احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال، واستفتاء الشعوب المعنية قبل ضم أي تراب خارج تلك الحدود.

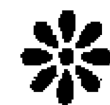
القاعدة العملية للنشاط الحزبي، بعد أن تم إعداد القاعدة الإيديولوجية له، وهي الميثاق الوطني، الذي كان بعيداً كل البعد عن الأفكار الليبرالية أو الرأسمالية.

وزاد الجو توتراً مع قيادة البلاد، وعبرت بعض العناصر الإسلامية عن غضبها بقطع عدد من أعمدة الهاتف والكهرباء، وانتهز يساريون الفرصة ليقولوا للناس إن الاشتراكية تمنحهم الضوء والإسلاميين يحرمونهم منه.

وربما تدخلت عناصر أخرى لا علاقة لها بالاتجاهات الإسلامية لكي تزيد من حجم التخريب، وهو نهج مبتكر في الإساءة للخصوم، بدأه هتلر بحريق الرايختاغ الألماني، وسارت "الموساد" على نهجه.[38]

واعتُقلت عناصر تنتسب إلى التيار الإسلامي، وقال أنصارهم إنهم كانوا سجناء الرأي وضحايا للقمع " الشيوعي"، ولم يكن ذلك صحيحاً دائماً، ولكنه كان بداية لاستعمال اللكمات بدلاً من الكلمات، وهذا هو ما أعطى الفرصة لكثيرين لكي يقولوا بأن العنف في الجزائر لم يبدأ مع إيقاف المسار الانتخابي في مطلع التسعينيات، وهو ما ليس خطأ مطلقاً.

وانهارت الجسور تماماً بين بعض نشطاء التيار الإسلامي وقيادة البلاد التي يسجل التاريخ أنها كانت أحرص على عروبة الجزائر وإسلامها من بعض حملة الشعارات، وأنها فتحت الباب أمام كل مشاركة في المؤسسات القائمة لمن يقبل قواعد اللعبة الديمقراطية، ولا يعمل، بوسائل غير دستورية، على إقصاء خصومه[39].



38 – عندما بدأت خطوات التعريب تتخذ اتجاهاً جاداً، خاصة فيما يتعلق بتعريب المحيط، فوجىء سكان العاصمة الجزائرية والمدن الكبرى بأن لوحات الطرق المكتوبة باللغتين العربية والفرنسية تحمل لطخات بطلاء بشع يخفي الحروف اللاتينية، وعلى الفور انطلقت الإشاعات بأن أعضاء لجنة التعريب بالحزب هم الذين قاموا بذلك، واتصلت برئيس اللجنة لأسأله (ولم تكن ظروف عملي تسمح لي بالمشاركة المستمرة في نشاطات اللجنة التي كنت من أعضائها)، فذكرني بأن زملاءنا كلهم أساتذة جامعيون لا يعرفون الإمساك بفرشاة الطلاء، واتهم مصالح أمنية معينة بأنها حرضت على العملية، كما حرضت على تحطيم شواهد القبور التي كتبت عليها أسماء المتوفين بالفرنسية، والتقطت لها صُور أرسلت للرئيس، لتشويه المعربين لدى السلطة والشعب على حد سواء.

39 – كان الأستاذ عباسي مدني، زعيم جبهة الإنقاذ فيما بعد، مرشحاً عن جبهة التحرير الوطني في الانتخابات الولائية، وتم انتخابه بالفعل في المجلس الولائي للعاصمة الجزائرية في منتصف السبعينيات، كما كان بوياعلي من قدامى جبهة التحرير.

المسيرة الصعبة

لم يُخف الرئيس الجزائري هواري بومدين، إثر انتزاعه للسلطة في منتصف الستينيات، أنه لا يؤمن بالتصور المحدود للممارسة الديمقراطية، والتي لا يرى منها البعض إلا التعددية الحزبية وإقامة المؤسسات البرلمانية، المنبثقة من الانتخابات العامة.

وكانت فلسفته في ذلك بالغة البساطة، فقد كان يرى بأن أساس الممارسة الديمقراطية هو الحرية، والحرية لا تقتصر على الجانب السياسي الذي حققته ثورة التحرير، ولكن يجب أن تمتد إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن هذا المنطلق فقد كان يرى بأن العاطل عن العمل ليس حراً، والمريض الذي لا يجد الدواء ليس حراً والأمي ليس حراً، والعامل الذي يفتقد الضمانات الاجتماعية ليس حراً.

وكان يرى أنه لا حرية حقيقية بدون تحقيق الاستقلال الفكري، وهو ما يبرز التركيز الهائل على الجانب الثقافي، والذي أطلق عليه الثورة الثقافية، التي كانت تعني بالنسبة للرئيس الاسترجاع الكامل لمعالم الانتماء للحضارة العربية الإسلامية، بدون تعصب أو انغلاق.

وكان بومدين يعتقدا اعتقاداً جازماً بأن الديمقراطية ليست آلة جاهزة يمكن استيرادها، وليست ديكوراً مسرحياً يُرضي الباحثين عن الأضواء ، ولكنها إنجاز وطني يتطلب إعداداً مادياً ومعنوياً يجعل منه جزءاً لا يتجزأ من مسيرة التنمية الوطنية، وجزءاً من حركية الحياة نفسها.

وكان هذا هو منطقه لبناء دولة لا تزول " رغم الأحداث وزوال الرجال"، طبقاً للتعبير الأثير الذي برز إلى الوجود مع التصحيح الثوري في 1965.

وسنجد أن نظام الرئيس بومدين يتجه إلى بناء المؤسسات الديمقراطية انطلاقاً من الخلية الأولى للتنظيم الإداري ، وهي البلدية.

وهكذا جرت انتخابات في 1967 لاختيار المجالس الشعبية البلدية، تلتها في 1969 انتخابات على مستوى الولايات (المحافظات) لانتخاب المجالس الشعبية الولائية، لتختتم العملية بانتخاب المجلس الوطني في 1977.

وسنجد من الآثار السلبية لتلك الانتخابات حجماً كبيراً من السخط في مستوى من رفضت جبهة التحرير الوطني تزكيتهم، وهو إجراء كان ضرورياً للحيلولة دون تسرب عناصر ذات ارتباط سابق بالمستعمر إلى مجال التشريع والإدارة المحلية.

وكان ذلك، على ضرورته، من أخطاء المسيرة ، إذ أن المواطنين كانوا، غالباً، سيحجمون عن انتخاب أي شخص لا يحظى برضى الجبهة، بدون الحاجة إلى شطب إسمه، وفي الوقت نفسه فإن التزكية يمكن أن تعطي لبعض المسؤولين المحليين سلطات تتجاوز مقدرتهم على استيعابها، وهو ما يمكن أن يكون باباً لتصفية حسابات شخصية أو حتى لاستغلال النفوذ.

ولابد هنا من الاعتراف بأن الاستعداد للممارسة الديمقراطية لم يكن كافياً على كل المستويات.

وخلال مرحلة انطلاقة التنمية الوطنية وقبل انتخاب المجلس الشعبي الوطني وإعادة بناء التنظيم الحزبي ابتكر بومدين أسلوباً جديداً في مناقشة القضايا الوطنية الكبرى، وهو اجتماعات إطارات الدولة، التي كانت تلتقي تحت رئاسته وبحضور أعضاء الحكومة وكبار مسؤولي الحزب والقوات المسلحة وتضم كل مسؤولي القطاعات الاقتصادية والتعليمية والثقافية والخدمات العامة وقيادات الولايات (الوالي ورئيس المجلس الشعبي ومحافظ الحزب المحلي وقائد القطاع العسكري).

ويشارك رجال الإعلام الوطني (والأجنبي أحياناً) في تلك الاجتماعات، التي كان من أهدافها استعراض المسيرة عبر نقاش معمق بين كل الأطراف المعنية، تحت إشراف الرئيس، الذي يعطي توجيهات محددة انطلاقاً من المعطيات التي يقدمها المسؤولون الميدانيون.

وربما كان من أهم أسباب نجاح هذه اللقاءات أن الرئيس كان يقوم، بشكل منتظم، بزيارات ميدانية لكل نواحي القطر، يلتقي فيها، في عين المكان، بالمسؤولين المباشرين عن قطاعات التنمية، وهكذا واصل أسلوبه خلال الثورة في متابعة كل حركة وتتبع كل تحرك، وهو ما يعني أن استماعه لتقارير المسؤولين المحليين لم يكن أداء روتينياً وإنما إنصاتاً نقدياً يعتمد على المعطيات الميدانية، وفي الوقت نفسه فإن الزيارات، التي كان يرافقه فيها عدد من الوزراء، كانت تعطيه الفرصة للتعرف على المسؤولين المركزيين والمحليين على حد سواء، وعلى مدى تحكمهم في أمور القطاعات التي يسيرونها.

وهكذا فإن الرئيس لم يكن يمارس مهامه انطلاقاً من التقارير الصمّاء، بل كان يتابع بنفسه كل الإنجازات، ويثمّن بانتظام كفاءة القائمين عليها، وهنا يكمن جانب سلبي يتلخص في أن الرئيس أصبح وجوداً مسيطراً على الحياة في المجتمع، وهو إن كان، للأمانة، يتم برضى الجماهير، وبتسليم شبه مطلق من القيادات المركزية والمحلية، بل وبإحساس عميق بالإطمئنان إلى أن مصير البلاد في أيد أمينة، إلا أنه كان يؤدي بكثيرين، بمن فيهم بعض رفاقه، إلى الإحساس بالكثير من عدم الراحة، تماماً كما يحدث على مستوى أسرة يتمتع ربها بشخصية قوية طاغية[40].

وانطلقت الجزائر في عملية تنمية شاملة، بدءاً بتأميم الثروات الوطنية[41] كالمناجم والمحاجر (مايو 1966) وتواصلت حتى تأميم البترول الجزئي(1971)[42].

40 – سيحس الرئيس بومدين بهذا بشكل درامي عند سقوط الطائرة الفيتنامية التي كانت تقلّ الوفد الإعلامي المرافق له في زيارته للفيتنام، وكانت واحدة من ثلاث طائرات أنتونوف خصصت لتنقل الوفد الجزائري، واستشهد الركاب الخمسة عشر، وأتصور أن الحادث كان عاملاً رئيسياً في دفع الرئيس إلى الإسراع بإعداد الميثاق الوطني ثم الدستور ثم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

41 – يحمل الناس في المشرق العربي انطباعات بالغة السوء عن عمليات التأميم، لكن لابد من أن نتذكر، وبغض النظر عن استثناءات محدودة جرى التراجع عنها فيما بعد، أن التأميم في الجزائر اقتصر على المصالح الاقتصادية الفرنسية، وفي هذا الإطار أممت البنوك وشركات التأمين والمحاجر والمناجم وآبار البترول.

42 – قامت الجزائر بتأميم 51 في المائة من النفط، تاركة للشركات 49 في المائة، وكان هذا أمراً حكيماً لأنه جمع بين امتلاك السيادة الوطنية وبين الاستعانة بخبرات المؤسسات الأجنبية، لكن فرنسا أقامت الدنيا على التأميم وحاولت فرض حظر على البترول الجزائري، وأطلقت عليه تعبير "البترول الأحمر" (أي الشيوعي)، ورد الرئيس الجزائري بقوله إنه "إذا كان البترول الجزائري أحمر، فإنه أحمر بدماء الشهداء التي يحتويها".

في الوقت نفسه، أطلقت الجزائر عمليات التصنيع الثقيل، فيما سُمّيَ بالصناعات المصنّعة[43]، وتركزت أساساً على ثروات البلاد من حديد وبترول.

والمؤكد أنه كان لذلك دور سلبي على الزراعة، خاصة فيما يتعلق بفرار اليد العاملة نحو مجالات عمل ذات مرتب شهري مضمون، أو ترتفع بمستوى العامل، وبالتالي من دخله، إلى أكثر من مستوى اليد العاملة غير المؤهلة، أي الصناعات التي تحتاج إلى قدر كبير من الخبرة ومن مقدرة التحكم في التقنيات الحديثة ومن الانسجام مع متطلبات التقنيات الصناعية..

لكن الباحث الجاد يجب أن يتوقف طويلاً عند قضية الصناعة الثقيلة، التي التقت وجهات نظر المصالح الاحتكارية الفرنسية مع بعض التيارات الجزائرية فيما بعد على إدانتها وتجريمها، بل والسخرية منها [44].

وبصورة مبسطة، فإن جزائر الاستقلال، التي استرجعت ثرواتها الطبيعية بعمليات التأميم، كان يجب أن تحدد الأسلوب الذي ستتعامل به مع المواد الخام المستخرجة، لتحاول تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة.

وكمثال ، فقد وجدت الجزائر نفسها أمام خيارين بالنسبة للحديد الخام الذي تستخرجه من مناجم " الونزة "[45]، شرقي الجزائر، وكان الخيار الأول هو تصدير الحديد الخام بالثمن الهزيل الذي يخضع لتقلبات السوق الدولية، ولإرادة المؤسسات الاحتكارية العالمية، وكان الاختيار الثاني هو تحويل الخام إلى صلب، يكفل الاستفادة من فائض القيمة الناتج عن عملية التحويل (وهو ما حدث فعلا

---

43 – يدعي البعض أن هذه السياسة كانت استلهاماً لنظريات الاقتصادي الفرنسي G.De Bernis دو برنيس، وكانوا يقولون ذلك أيام الازدهار، ثم أصبحوا يتجاهلون الإشارة له عندما تأكد الدور التخريبي للمدرسة التي أعدت التقنيين، قصوراً أو تقصيراً أو تواطؤاً.

44 – كان المثير للدهشة أن العبارات التي كانت تستعملها بعض الأبواق الفرانكوفيلية ضد الصناعة الثقيلة هي نفسها التي استعملتها ألمانيا النازية ضد فرنسا المحتلة خلال الحرب العالمية الثانية.

وقد قيل للفرنسيين آنذاك بأن عليهم الاهتمام بالزراعة، وكان الهدف هو أن تبقى الصناعة الاستراتيجية حكراً على الألمان في منطقة الروهر.

45 – كان خام الحديد في الونزة على مستوى سطح الأرض وليس في باطنها، وبالتالي فلا ينطبق عليه قانون المناجم، فسنت فرنسا قانوناً خاصاً يعتبره ملكية للدولة، وهو استثناء وحيد فيما نعلم.

بإقامة مركب الحديد والصلب في مدينة عنابة شرقي البلاد) ثم فتح المجال لإقامة صناعات أخرى تعتمد على الحديد المصنّع (وهو ما حدث فعلاً بإقامة معمل الجرارات والدراجات في الشرق، والحافلات ومعدات توزيع المياه في الوسط) بالإضافة إلى الصناعات الأخرى التي يدخل فيها عنصر الحديد، مثل قضبان السكك الحديدية والهياكل المعدنية وحديد الإسمنت المسلح.

وإذا طبقنا نفس المنطق على مجال الصناعات البتروكيميائية وما تنتجه من أسمدة ومواد بلاستيكية سوف نجد بأن المحصلة النهائية، وبالإضافة إلى الإنتاج الصناعي نفسه، هي منتجات تخدم الفلاحة بالدرجة الأولى، التي ستستفيد من عناصر التقدم والمكننة، بما يحقق أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي. وهكذا لم تكن القضية قضية صناعية محضة، كما أنها لم تكن على الإطلاق قضية " برستيج"، كما قيل آنذاك.

ذلك أنه، وبجانب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المباشرة، فإن واحداً من أهم الأهداف السياسية كان العمل على تكوين طبقة عمالية مرتبطة باحتياجات الوطن مستفيدة من خيراته، وبالتالي حريصة على مصلحته العليا، تكون، مع اليد العاملة الفلاحية، دعامة رئيسية وجزءاً فاعلا من الطبقة الوسطى، وهو ما يُضاف إلى ما يحققه النشاط الصناعي من نشاط اجتماعي اقتصادي، ينطلق من وظائف العمل التي تحتاجها المراكز الصناعية والتجمعات السكنية الجديدة، ابتداء من الأطباء والمعلمين والمهندسين والموظفين والتقنيين والممرضين ووصولاً *إلى الباعة* والحلاقين والطباخين ، وهلم جراً.

كان الاختيار سياسياً بالدرجة الأولى، اجتماعياً بالدرجة الثانية، ثم اقتصادياً بعد ذلك.

لكن الفلاحة ظلت عقدة نظام الحكم الجزائري، لأن أحداً لم يكن يستطيع أن يفهم أنه لا مجال للاعتبارات الاجتماعية بالنسبة للزراعة الناجحة، التي تتطلب عبيداً للأرض، بالمعنى الواسع للتعبير، الذي لا يعترف بتحديد لساعات العمل اليومي على غرار الإدارة، ولا بالعطلات السنوية أو الأسبوعية أو العرضية، وخاصة في بلد

يعتمد أساساً على الأمطار، جرى فيه مسخ التنظيم الزراعي[46]، وتشتيت العائلات الفلاحية، وهدم المجتمع الزراعي التقليدي، وتخريب الزراعة الاستراتيجية، وحيث زُرع عنبُ النبيذ في بلد لا يشرب أهله النبيذ[47].

وزاد الأمر سوءاً عندما لم يراجع بو مدين، بمجرد توليه للسلطة، نظام التسيير الذاتي بطريقة حاسمة، ربما خوفاً من تأكيد الاتهامات التي انهمرت عليه من التيارات الشيوعية، باعتباره عسكرياً، وبالتالي فاشياً يمينياً معادياً للتوجهات الشعبية وللتطلعات الجماهيرية، وهو ما يطرح المسؤولية الحقيقية عن العديد من الاختيارات الاقتصادية.

وليس تجنياً أن نقول اليوم بأن قضية الزراعة في الجزائر كانت من أكبر عثرات أبناء التكوين الفرنسي، الذي يقدمون أنفسهم اليوم وكأنهم هم وحدهم أصحاب الفضل في البناء الوطني، في محاولاتهم المستمرة للإساءة إلى من كونتهم المدرسة الجزائرية المعربة، الذين ينسبون لهم كل العثرات والأخطاء، سيراً على قاعدة: الهجوم أحسن وسائل الدفاع[48].

وفي لحظة معينة وصل الرئيس بومدين إلى اليقين بأن قضية الزراعة تتطلب حلولاً جذرية يساهم فيها كل المواطنين، وهو ما يعني أنها عملية سياسية بالدرجة الأولى، وهنا أطلق فكرة الثورة الزراعية في بداية السبعينيات، في محاولة للالتفاف حول

---

46 – من الصعب الاعتراف بأن الجزائر الحديثة بلد زراعي، فقد كانت بالفعل بلداً زراعياً قبل الاحتلال لأنها كانت قادرة على تحقيق حجم كبير من الاكتفاء الذاتي من إنتاجها، بالإضافة إلى أن العمل الزراعي كان يتم بالأسلوب العائلي التعاوني، وله تقاليد العريقة التي جعلت من شمال إفريقيا مخزن حبوب روما في فترات تاريخية سابقة.

لكن الاستعمار الفرنسي بأهدافه الاستيطانية قلب المعادلة الزراعية ليجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصاداً مكملاً لفرنسا، وهكذا خسرت الجزائر زراعتها الاستراتيجية في القرن التاسع عشر، وفشلت في استعادتها بعد الاستقلال، بعد أن اختلت موازين المجتمع الزراعي، ومع ذلك تم تحقيق خطوات هامة بحيث تزايد الإنتاج الزراعي في السبعينيات لكن الاستراتيجية الزراعية كانت تحت المستوى.

47 – أنظر (جزائر الجزائريين) L'ALGERIE DES ALGERIENS عن دار Les Editions Ouvrières -Paris-1981، بول بالطا وكلودين رولو، بمساهمة ميري دوتي.

48 – احتكر "المفرنسون" العمل في مجال توجيه الزراعة وإدارتها على كل المستويات، ولم يعرف هذا القطاع معرباً واحداً تولّى مسؤولية وزارة الزراعة أو وكالتها أو واحدة من إداراتها أو مؤسسة من مؤسساتها أو مزارعها أو حتى أسواقها ومراكز البيع التي أقامتها.

بل إن حملات محو الأمية كانت تجري بالفرنسية.

التسيير الذاتي، وكان شعارها: "الأرض لمن يخدمها"، حيث استولت الدولة على كل أراضي البلديات والأوقاف وأراضي العرش المهجورة، وما زاد عن حدّ معين من أراضي العدد المحدود من كبار الملاك الزراعيين، وذلك لتوزعها على الفلاحين المعدمين.

ولم تكن الأرض هي لب الثورة الزراعية، إذ لم تتجاوز مساحة الأراضي الداخلة في إطارها حوالى 6% من الأراضي القابلة للزراعة، ولكنها كانت عملية سياسية يمتزج فيها البعد الاجتماعي بالبعد الاقتصادي، ومحورها الرئيسي هو تثبيت السكان في الأرياف لإيقاف النزوح الريفي من جهة، ومن جهة أخرى لاستعادة التقاليد الزراعية العائلية التي انهارت مع دخول الاستعمار، واستيلائه على أجود الأراضي، وهدمه للتوازن السكاني.

كان السؤال المطروح هو لماذا يهجر الفلاحون الريف ؟ وكانت الإجابة أكثر من واضحة.

كان السبب هو البطالة والاحتياجات الإجتماعية بكل مرافقها.

وهنا وضع بومدين معادلة بالغة البساطة، مضمونها: "بدلاً من أن يأتي الفلاح إلى المدينة، فلتذهب المدينة إلى الفلاح".

وهكذا أقيمت تعاونيات زراعية، كان الرابط العائلي مفضلاً في إقامتها، في محاولة لإحياء التقاليد القديمة، التي تربط الفلاح بالأرض وبالأهل، وبالتالي بالوطن وباحتياجات الوطن الغذائية والسياسية.

في هذا الإطار انطلقت عملية إقامة" ألف قرية زراعية"، تضم كلاً منها المرافق الرئيسية للحياة، وخاصة الوحدة الطبية والمدرسة والمجمعات الإستهلاكية والمصالح الإدارية القاعدية، وكان المسجد، هندسيّاً وروحياً واجتماعياً، هو المركز العمراني للقرية (ربما في مواجهة الكنيسة، التي كانت مركز القرى الفرنسية[49]).

---

49 – أتصور أن قدوة القرى الزراعية بالنسبة للرئيس الجزائري الراحل كانت "الكيبوتز" الإسرائيلية وليست "الكولخوز" السوفيتية، كما ادّعى البعض، ويبدو أن الرئيس كان يفكر في نوع من اللامركزية الديموغرافية، يحول دون تركز السكان على الشريط الساحلي الضيق وحول المدن الكبرى، والخلفية السياسية والأمنية واضحة.

وكانت القرى تقام في مركز متوسط بين عدة تعاونيات فلاحية.

غير أن الثورة الزراعية استثارت غضب كل الطامعين في الاستيلاء على الأراضي الزراعية، وأضيف إلى ذلك غضب كبار تجار الجملة الذين تضررت مصالحهم عندما اتجهت الثورة الزراعية إلى ميدان التسويق، رافعة شعار" من المنتج إلى المستهلك"، ثم دخل إلى قائمة الساخطين كبار ملاك المواشي، خاصة الذين كانوا يهربون قطعان ماشيتهم إلى دول مجاورة، قيل إنها تشجع ذلك، وإنها جعلت لهم هناك نقاط ارتكاز.

لكن الخطأ لم يكن خطأ الساخطين وحدهم، فالذي حدث هو أن الثورة الزراعية، ونتيجة للتوازنات السياسية على مستوى القمة، تركت بين أيدي موظفين إداريين لم يعرف معظمهم مشاكل الأرض وخلفيات قضاياها، هذا بالطبع إذا افترضنا حسن النية، وهو مالا يمنع من الاعتراف بأن التعيينات جرت بنفس الأسلوب المشبوه الذي سارت عليه الإدارة.

وزاد الطين بلّة إقحام الطلبة الجامعيين في عمليات التطوع الميدانية في إطار الثورة الزراعية، حيث كانت القيادة السياسية ترى أن إرسال الشباب، الثائر بطبعه المستنير بثقافته، إلى الريف، المحافظ بطبيعته المحدود بأميته، سيعطي مزيجاً وطنياً متكاملاً، يتعرف فيه الشباب على أعماق بلاده، ويستفيد فيه الفلاحون من حيوية الشباب.

وكانت الخلفية السياسية للقيادة الخروج بالجامعة من عزلتها السياسية، بعد تطبيق إصلاحات عملية واسعة، لكن هذا الإصلاح الجديد ضاعف من تلك العزلة، لأنه لم يقدم لها حلولاً جذرية، بل اقتصر على زيادة عدد الجامعات، ثم امتصاص طاقة الطلاب بنشاطات سياسية ذات ضجيج كبير، كان المقصود منها، في تخطيط القائمين على التعليم العالي، مجرد امتصاص النشاط الطلابي في الجامعة والسيطرة السياسية على توجهاتها.

وهكذا كان الإصلاح الجامعي، في تصوري، وربما نتيجة لسوء التنفيذ، من أخطر العثرات السياسية لمرحلة الاستقلال، لأنه حجّم الجامعة، وحرمها من القيام بالدور الوطني المأمول ، بكل أبعاده[50].

---

50 – تفاديت إرهاق القارىء بتفاصيل كثيرة عن الإصلاح الجامعي الذي كان يهدف إلى إقامة جامعة على الأقل في كل ولاية، وهو ما كان، في تصوري، خطأ استراتيجياً قبل تحقيق الوحدة اللغوية الكاملة.

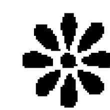
وبرغم نجاحه النسبي في الجانب العلمي، فأنه حولّ الجامعات إلى شبه مدارس ثانوية كبيرة، مع فارق بالغ الأهمية هو أن المدارس الثانوية بل وحتّى الابتدائية تحرص على تنمية العلاقات بين المعهد الدراسي والأسرة، وتمثل مشتلاً لا بأس به للنشاطات الفنية والرياضية، وكان ذلك بفضل قياداتها التعليمية، التي نشأت في أحضان المدرسة الإصلاحية، بعكس الجامعة، وخاصة المعاهد العلمية.(51)

وكان المفروض أن تكون الجامعة مشتلاً للنشاط الثقافي والفني، لكن الشرخ اللغوي حرمها إمكانية القيام بدور الرائد الفني، موسيقياً ومسرحياً، فظلت البلاد تعيش على ما خلفه الاستعمار من نشاط فني يعتمد أساساً على عدد من الأميين البسطاء، بغض النظر عن أنهم كانوا أساسا من العاملين السابقين في الإذاعة الفرنسية، التي كانت تستخدمهم كمخدر للجماهير المتعطشة للفن الشعبي، ولعل هذا ما يفسر فشل الجزائر في تطوير رصيدها الرائع من التراث الشعبي، باستثناء حالات فردية جديرة بالتقدير.(52)

وعندما كانت الأمة في حاجة للطليعة كانت الجامعة، أساتذة وطلاباً، في واد آخر، وربما أصبحت بعض أقسام الجامعة غير المُعربّة مركزاً للثورة المضادة، خاصة فيما يتعلق بالتعريب والتوجه الإسلامي، بينما حوصرت الأقسام المعربة أو هُمّشت.

وتزايد عمق الشرخ بين المعربين والمفرنسين عندما حُرم معربون كثيرون من المشاركة الفعالة في عمليات التطوع الجامعي، التي سيطر اليسار الديناميكي على توجيه كل نشاطاتها.

وسيكون من النكت البائخة أن بعض القيادات الإسلامية كانت لا تخفي نفورها من عناصر معربّة، خاصة من بين خريجي المشرق العربي، إذ كانت ترى فيهم فيروسات قومية مناهضة للإسلام، وكان ذلك بالطبع تفكيراً مستورداً من مرحلة التناقض الناصري الإخواني في الخمسينيات.



51 – كانت إدارة التعليم العالي تضم أكبر نسبة من حملة المؤهلات العلمية الفرنسية، بعد وزارات الصناعة والإدارة والزراعة بشكل عامة، ولقد عانى الأساتذة المنتدبون من البلدان العربية الأمرين من تلك الإدارة، التي كانت منحازة كل الانحياز للأساتذة الأوروبيين.

52 – أسجل هنا الدور الذي قام به الأمين بشيشي وهارون الرشيد وعبد الوهاب سليم والمرحوم بوجمية مرزاق في مجال التطوير الموسيقي.

قضايا اللغة العربية

ربما كان أعظم إنجازات مرحلة الإستقلال هو ما تم في مجال التربية والتعليم، حيث بدأت اللغة العربية تزحف تدريجياً لتحتل مكانة رئيسية في المدرسة الجزائرية، حتى تكون هذه فعلاً مدرسة وطنية جزائرية، وكان هذا بفضل الإرادة السياسية أولا، ثم بفضل الإطارات المعربة من رجال المدارس الجزائرية الحرة والوطنيين من خريجي المدارس المختلطة الفرنسية، وكذلك من خريجي المعاهد العربية في المشرق والمغرب، والموفدين من البلاد العربية بشكل عام، ولن أتطرق هنا إلى تفاصيل تحتاج إلى مجلدات[53].

لكن المشكلة كانت في أن البيئة غير المُعرّبة، من معاملات إدارية ومواد سينمائية وتليفزيونية، بل وإذاعات أجنبية في متناول حركة أصبع واحد، أصبحت كلها تؤدي، عند التلميذ وعند الطالب بل وعند المواطن بشكل عام، إلى حالة من انفصام الشخصية، تماما كما يحدث عند من يتعلم قيادة السيارة بالأسلوب الغربي، أي على يمين الطريق، ثم يخرج إلى الشارع ليضطر، لأنه في الباكستان أو الهند ، لقيادة السيارة على الجانب الأيسر للطريق، أي بالأسلوب البريطاني.

وهكذا كان التلميذ يتعلم لغة يُدفع، في مجال التعامل اليومي، إلى الإحساس بها كلغة غريبة عنه، وربما زاد من تعقيد الأمور أحيانا بعض فروق اللهجات واللكنات، التي بالغ البعض من خصوم اللغة العربية في التنديد بنتائجها[54].

---

53 – ارتفع عدد التلاميذ من أقل من ربع مليون في 62 إلى نحو ثمانية ملايين ونصف في التسعينيات.

54 – كان هناك خلط كبير، مقصود أحيانا ناتج عن الجهل بالحقائق في معظم الأحيان، بين اللكنات أي (Accent) واللهجات أي (Dialecte) ففي الأولى يختلف النطق وفي الثانية يمكن أن تختلف الكلمات، وهو ما يفسر دعوة البعض إلى اعتبارها لغات مستقلة، على غرار ما انبثق عن اللاتينية.

وزاد الأمر سوءاً، فيما يتعلق بتعريب المحيط آنذاك، محدودية الإنتاج التليفيزيوني باللغة العربية، وعدم وجود نظام عربي موحّد لدبلجة الأفلام الأجنبية، نتيجة لعدم وجود استراتيجية فكرية عربية واحدة على مستوى الوطن العربي كله، حيث ترك الأمر للخواص أو للتقنيين.

وارتبط بهذا تمكن عدد كبير من المواطنين، خاصة في فصل الصيف، من التقاط البث التليفيزيوني الفرنسي والإيطالي والإسباني، بكل مغريات ومشوقات الإنتاج السينمائي الأوروبي الموجه للمصطافين، في مواجهة القناة التليفيزيونية الوطنية اليتيمة.[55]

ثم أضيف إلى ذلك خطوة رأيتها كارثية، وهي التسرع في تعريب كل من صحيفة النصر (الصادرة في الشرق الجزائري) والجمهورية (الصادرة في الغرب الجزائري) وتم ذلك على حساب صحيفة الشعب[56]، وهو ما جعل "المجاهد"، الصحيفة الوحيدة *الناطقة بالفرنسية وبالتالي قطب الرحى الفكري للناطقين بالفرنسية، الصحيفة* الوطنية الوحيدة التي توزع في كل أرجاء الوطن في نفس اليوم، وتطبع في العاصمة وخارجها، مما كان مبرراً لجعلها مؤسسة عملاقة، تحظى بدعم متعدد الأشكال من الإدارة، التي تتعامل أساساً بالفرنسية، واستقطبت جل الإعلانات الإشهارية التي

---

55 – الحديث هنا عن مرحلة الستينيات وبداية السبعينيات.

56 – تمكنت الدولة من التحكم نسبيا في واردات الإشهار خلال مرحلة الحزب الواحد، لكن ذلك تغير تماما فيما بعد، وهكذا تضاعف دخل صحف ناطقة بالفرنسية وتضاءل بل وانعدم دخل صحف ناطقة بالعربية. وأضيف إلى هذا كله سوء عمليات توزيع الصحف، الذي تكاملت فيه سوء نية بعض الباعة مع سوء تصرف بعض القائمين على شؤون التوزيع. وهكذا كانت الشركات الوطنية والإدارة والمؤسسات الاقتصادية وراء ترويج الصحف الناطقة بالفرنسية، التي كانت تشتري منها كميات كبيرة.

والواقع أنه من العسير على من لا يعرف ميكانيزمات السلطة تخيل حدوث تجاوزات خطيرة من هذا النوع في ظل رئيس قوي من نوع بومدين، لكن لعل قوة الرئيس خلقت لديه نوعا من العقدة، جعلته يتفادى التدخل في صلاحيات مساعديه ووزرائه، بالإضافة إلى حرصه على الاستقرار الحكومي، بحيث لم يعرف عهده إلا ثلاثة تعديلات وزارية، وهي فرصة انتهزها مسؤولون كثيرون حولوا مؤسساتهم إلى إقطاعيات، ومن بينهم، على سبيل المثال، وزير لقطاع استراتيجي قام بزيارة إلى الصين على متن عربة قطار خاص، حملته إلى هناك من فرنسا، حيث كان يخشى الطائرة، بالإضافة إلى العديد من الممارسات ذات الطابع الإقطاعي، تعيينا للموظفين أو تبذيرا لأموال الدولة، وبالطبع فقد وُضع كل شيء على كاهل الرئيس.

وعندما أحس الرئيس بالحبل يلتف حول عنقه واتخذ القرار بالتغيير، ولم يحاول إخفاءه ... توُفي فجاة..!

تُشكل أهم مصدر لتمويل الصحيفة، وأصبحت شيئاً فشيئاً الصحيفة التي تتجسد فيها وحدة البلاد الفكرية، أي أن اللغة الفرنسية هي التي أصبحت تجسد وحدة البلاد الفكرية، بينما تبعثر قراء اللغة العربية على الصحف الثلاث الصادرة بالعربية، بعد أن تحولت صحيفة الشعب، أمّ الصحف العربية، إلى صحيفة تقتصر قراءتها على الوسط، وكانت تُعاني الأمرّين في الطباعة وفي التوزيع.

وضاعف هذا من تفتيت الصف الثقافي العربي، المفتت أساساً بحكم تعدد مناهج التكوين بين المعاهد المختلفة التي تخرج منها المثقفون بالعربية، داخل الوطن وعلى امتداد الساحة العربية، ويمكن أن نتخيل حجم الإحساس بالاضطهاد عند كل المنتمين للثقافة العربية الإسلامية بكافة فروعها، وهم يرون حجم التناقض بين الشعارات والواقع المعيش، ثم وهم يقارنون بين وضعيتهم المشتتة التي تُعرقل وصولهم إلى مراكز القرار، ووضعية الآخرين الذين استطاعوا، بانسجامهم وترابطهم، وبدعم من هنا وهناك استند غالباً إلى معطيات غير موضوعية، استطاعوا التمركز في معظم المواقع الحيوية.

لكن الرئيس بومدين، ولعل ذلك كان من أخطر أخطائه، كان يراهن على عنصر رئيسي، وهو عنصر الزمن، وكان يقول لي ضاحكاً، وهو يلاحظ انفعالي: لا تقلق، هناك جيل جديد صاعد شرب العربية وتشربتها كل خلايا جسمه، وسوف يكنسكم جميعاً.

غير أن الزمن لم يكن يعمل دائماً لصالح الاختيار الوطني.

فالذي حدث هو أن منطقاً معيناً فرض نفسه على الأحداث، وهو منطق قبول وضعيات مؤقتة، انطلاقاً من تبريرات تبدو منطقية أو إنسانية، وهو ما ينطبق بوجه خاص على القضية اللغوية، ولكن ذلك توسّع بشكل مبالغ فيه.

وهكذا أجهضت قضية تعريب الإدارة الكامل في السبعينيات، انطلاقاً من ضرورة مجاراة الإطارات التي لم تتمكن بعد من تعلم اللغة العربية، ومن باب الرفق بهم وإعدادهم لتقبّل اللغة الوطنية، بدون ضغط أو إكراه.

ولم يكن " المفرنسون" هم أكثر المعارضين صخباً في هذا الأمر، إن لم يكن من بينهم من كان يبدى حماسا للتعريب، كاد يكون نوعاً من المبالغة.

وعندما كتبت في نهاية الستينيات منادياً بأن يكون عام 1971 هو عام التعريب، ردّ عليّ واحد من المحسوبين على اللغة العربية بافتتاحية طويلة اتهمني فيها، ضمنياً، بأنني من الأصدقاء المزيفين للغة العربية، ودعا إلى اعتماد العقلانية في معالجة هذه القضية الحساسة، حتى لا نخسر إطاراتنا (وهذا الشخص يعمل باسم الجزائر خارج الجزائر منذ نحو 20 سنة).

وهذا هو ما يفسّر قول البعض بأنه، لو طُبّق التعريب بعد الاستقلال مباشرة لما كنّا وصلنا إلى هذه الوضعية، وهو طرح عاطفي، لكن المؤكد هو أن خطوات جادة كان يجب أن تتخذ، وكان يمكن أن تتخذ ، لو لم تفرض ضرورات الاستقرار السياسي وتحالفاتها السياسية على القيادة آنذاك قبول وضعيات معينة، ارتبطت بشخصيات معينة، في ظروف معينة.[57]

والذي حدث هو أن مجموع المتحدثين بالفرنسية انقسموا إلى ثلاث مجموعات غير متماثلة الحجم، فكانت هناك شريحة كبرى من الوطنيين، بكل ما يعنيه ذلك من تصرفات والتزامات، سارت على منطق مالك حداد، باذلة كل جهد ممكن لاستيعاب اللغة العربية والتعامل بها، عن إيمان ويقين بأنها إسمنت الوحدة الوطنية، والاقتصار على التعامل بالفرنسية في حدود الضرورة العلمية أو العملية. وتجسدت وطنية هؤلاء أساساً في رفضهم جعل الفرنسية لغة البيت أو الأسرة، وبرز من بينهم من حققوا تقدماً رائعاً في التحكم النحوي والصرفي في اللغة العربية، بحيث بدوا أحياناً وكأنهم كانوا يفكرون بالعربية.

وهناك شريحة أخرى أقل حجماً، بذلت مجهوداً هاماً لتعلم العربية وللتعامل بها، ولكن ذلك لم يكن إلا ذرا للرماد في العيون، وتصرفاً يسير على منطق "من تعلم لغة قوم أمن مكرهم"، ولم يشكك الوطنيون كثيراً في إخلاص هؤلاء، انطلاقاً من أننا أمرنا أن نحكم بالظواهر والله يتولى السرائر[58].

57 – كانت أغلبية الوزراء الأقوياء ممن لم يتلقوا تكوينهم في المجال العربي، لكي لا أقول شيئاً آخر.

58 – أذكر من بين هؤلاء وزيراً كان ينتظر الاحتفالات التي يُشارك فيها الرئيس ليمطرنا بخطاب مكتوب بلغة عربية قواميسية، ولمدة تزيد على الساعة، ثم عرفنا أنه كان يسخر مع حوارييه من بعض التعبيرات اللغوية العربية، خاصة باللهجة المشرقية، ووضعته يوما عند حده عندما أمرت ببث متلفز لخطاب له استغرق أكثر من ساعة، لكي أثبت نفاقه، وفهم الرئيس اللعبة ولم يعلق.

أما الشريحة الثالثة فكانت من بقايا الطلقاء الذين يختفون في مجال التكنيك والتخصصات التي تستعمل الفرنسية، ولم تبذل مجهوداً على الإطلاق لتعلم العربية، وغالباً لأسباب إيديولوجية أو لنفور مبدئي من اللغة العربية.

والمشكل الحقيقي هو أن الجو المسموم الذي أحاط بهذه القضية جعل الكثيرين من هؤلاء سجناء لبعض الصحف الناطقة بالفرنسية، وفي لحظة معينة وجد بعضهم نفسه أسير فكر واحد واتجاه وحيد، ربما كان محوره الرئيسي هو العداء لكل ما هو عربي، وغالبا لأن من جهل شيئاً عاداه.

وكان هذا كله جزءاً من الواقع الذي يقول بأن عدداً هاماً من كبار المسؤولين كان "يفكر" بالفرنسية، وبالتالي يجد راحته في التعامل مع الناطقين بالفرنسية، وهو ما فتح الباب واسعاً أمام الطلقاء، الذين أحاط بعضهم بعدد من كبار المسؤولين لا جدال في وطنيتهم.

وسنجد من بين هؤلاء من تمر عليه سنوات وسنوات لا يقرأ فيها كلمة عربية واحدة، وتطور الوضع إلى أن تحول إلى " غيتو" فكري، بكل ما في الكلمة من معاني ودلالات.

ولابد من الاعتراف بأن منابر ناطقة بالعربية لم تكن في المستوى من الناحية التقنية الإعلامية أو الإخراج الفني أو ناحية المضمون نفسه، وهو ما يعود، في جزء منه ، إلى الصعوبات المادية التي كانت تعانيها، بالإضافة إلى نقص الرعاية والتوجيه والتمويل الكافي لاستقطاب الأقلام.

وأضيفت إلى ذلك أخطاء كثيرة ارتكبت في مجال التعريب، سواء بالدعوات الحمقاء المتسرعة وبالخلط بين الخصوم والأعداء، أو بالتعقيد المقصود الذي قامت به مستويات معينة، كاستعمال الخط الكوفي في كتابة لوحات الاتجاهات في الطرق العامة، وبجانب كلمات مكتوبة باللاتينية ولكن بالحروف المطبعية سهلة القراءة، وهكذا كانت عينا سائق السيارة تنزلقان آلياً نحو العبارة المكتوبة بالفرنسية، فمن الذي يجرؤ على إيقاف سيارته في زحمة المرور ليحل طلاسم الخط الكوفي المكتوب على ارتفاع ثلاثة أمتار أو يزيد.

لكن المؤسسة التي قامت بدور تاريخي في سبيل تعريب البيئة كانت التلفزة، بفضل البرامج الرياضية والفنية والثقافية التي وحدت بين مختلف نواحي البلاد، وبفضل باقة من المجاهدين وخريجي مدرسة الاستقلال[59].

ورغم كل هذا، ورغم الجهود المتزايدة في تعريب التعليم الابتدائي والثانوي، فقد تزايد وجود اللغة الفرنسية، بحكم زيادة عدد المتمدرسين من جهة، وبحكم حركة التنمية الضخمة التي قادت إلى تضخم الجهاز الصناعي ثم الإداري من جهة أخرى.

وتزايد دعم " المجاهد" الناطقة بالفرنسية. بحجة كسب تعاطف الإطارات المفرنسة العاملة في الدولة مع النهج السياسي للبلاد، وحدث أن المراتب الدنيا في مؤسسة التوزيع راحت تحارب توزيع صحيفة " الشعب" الناطقة بالعربية وتعرقل انتشارها لحساب المجاهد، التي أصبحت، كما أسلفت، هي الصحيفة التي يجتمع حولها الجميع[60].

ولجأ عدد من باعة الصحف في بعض المدن الكبرى إلى الإخفاء المتعمد للصحف العربية، لإجبار المواطن على شراء الصحيفة الفرنسية، خاصة بعد المباريات الرياضية الهامة أو الأحداث الكبرى التي تجعل المواطن في لهفة للحصول على الأخبار، وكان الهدف من ذلك تعويد المواطن على اللجوء إلى الصحيفة الفرنسية، ليصبح الأمر شيئاً أقرب إلى العادة التي لا إقلاع عنها.

---

59 – لعل مما يؤكد ذلك النجاح الذي حققه المذيعون الجزائريون الذين التحقوا بالفضائيات العربية، في مرحلة أحسوا فيها بتزايد ضيق مجال العمل والإبداع أمامهم.

60 – في محاولة لتدعيم الصحافة المكتوبة بالعربية أصدر بومدين قراراً يفرض على مؤسسة الإشهار أن تنشر الإعلانات باللغتين، لكن هذه الإعلانات أصبحت توزع على الصحف الجهوية الثلاث، بينما احتكرت المجاهد بالفرنسية كل إعلانات الوطن.

واكتشفت من واقع عملي بالرئاسة أنه عندما كان الرئيس يلقي خطاباً مرتجلاً ونقوم بإعداد النص وإرساله بالعربية من الرئاسة إلى وكالة الأنباء الجزائرية، حيث تتم ترجمته إلى الفرنسية، فإنه بدلاً من أن تبث الوكالة الخطاب باللغة العربية حال تسلمه كانت تنتظر انتهاء الترجمة بالفرنسية لبث الخطاب باللغتين نحو الصحافة المكتوبة، وكان الغريب أنه إذا حدث وأن طبعت "الشعب" قبل "المجاهد" لتعطل الترجمة، فُرض الانتظار على الصحيفة العربية، لتوزع الصحيفتان معاً، لكن العكس لا يحدث أبداً إذا طبعت المجاهد أولاً، نظرا لأن ظروف الطبع أحسن، وهكذا أصبحت أحياناً ألجأ إلى نوع من الخداع، حيث كنت أفرضُ، إذا أحسست بضيق الوقت، أن يُبث النص العربي ومعه موجز بالفرنسية في نفس اليوم، ليُبث النص بالفرنسية في اليوم التالي، بعد أن أصبحت أتولى إعداده على مستوى الرئاسة. وحدثت مشاكل كثيرة، ولكنني لم أتوقف كثيرا عندها، وأتصور أن الرئيس أدرك الأمر كله.

وتحولت القضية إلى ما أصبح يُسمى في الواقع الجزائري" المؤقت الذي يدوم"، ولكن ذلك لم يدفع إلى أي إحساس بالخطر، لأن وجود الرئيس بومدين كان ضماناً كافياً لكيلا يخرج أحد عن المسار.

وأعتقد أننا جميعا مسؤولون، بدرجات متباينة، عن ذلك، لكن المضحك هو أن الذين يتحملون، أكثر من غيرهم، مسؤولية ما حدث كانوا أسرع الناس للتنديد به.

وأخذت القضية، بعد انتقال الرئيس إلى الرفيق الأعلى، أبعاداً بالغة الخطورة، خاصة عندما زيّن بعض المستشارين لخلفه، الرئيس الشاذلي بن جديد، إلقاء بعض الخطب السياسية باللغة الفرنسية، بحجة إنه لا داعي للعُقد في هذه القضية (ويعلم الله كم بذلتُ من جهود للحيلولة دون ذلك).

وبدلاً من أن تكون اللغة الفرنسية وسيلتنا لتقديم الحضارة العربية للغرب أصبحت باباً يدخل منه الاستلاب الفرنسي إلى مجتمعنا الناشئ، الذي كان يحاول أن يجد طريقه في الحياة، وبدلا من أن تكون الفرنسية وسيلة لغوية أصبحت غاية سياسية، هدفها الأول والوحيد هو الإمساك بأعنّة السلطة والاحتفاظ بها بأي ثمن وبكل ثمن.

وهذا هو الذي يُفسّر العداء الرهيب لكل ما هو عربي.



الشرخ واقعا

أصبح الشرخ اللغوي واحداً من أهم عناصر الأزمة الفكرية الجزائرية، حيث أنه قسم مجموع المثقفين والمتعلمين إلى قلة تحاول فرض رأيها، وأحيانا عن يقين بأنها على حق، وغالباً بدون توقف كبير عند الحق والباطل، وهو ما جعلها تلجأ غالباً إلى مراكز النفوذ السياسية لتستمد منها الدعم والرعاية، وذلك في مواجهة أغلبية تحاول إثبات وجودها والدفاع عن بقائها، وغالبا عن يقين بأن القضية يمكن ألا تكون رابحة، لاختلال موازين القوى مع خصم يملك قواعد خلفية استراتيجية وقدرات مادية تاكتيكية وحلفاء على كل المستويات، ولكنها تواصل النضال بكل أسلوب ممكن، إيماناً بأن القضية هي وفاء للوطن أولا وقبل كل شيء، بدون أن تتوقف عن التحذير من أخطار الشرخ اللغوي على الوحدة الوطنية نفسها[61].

ولابد هنا من توضيح أن الشرخ اللغوي لايعني بالضرورة عداء المعربين للمفرنسين، طبقا للصورة الكاريكاتورية الشائعة، ولا يعني، تبعاً لذلك، تجريم طرف وتبرئة آخر، فالذي حدث أحياناً هو أن متعلمين باللغة العربية أساؤوا للعربية وللتعريب أضعاف إساءات بعض من يكرهون اللغة العربية، حيث أن أولئك، بمزيج من الحماقة أو الاندفاع أو التهريج، تسببوا في خلق حساسيات أصبحت، في لحظة معينة، نوعاً من النفور التلقائي، الذي تحول تدريجياً إلى مواقف عدوانية آليّة.

61 - انظر كتابات كل من مجلة الجيش والمجاهد وصحيفة الشعب في الستينيات، ومنها ما هو موجود في الجزء الأول من "انطباعات" الذي صدرت طبعته الأولى عن دار البعث في قسنطينة في 1971 .

ولابد أن نتذكر هنا أن من بين الأعداد الكبيرة من المشارقة الذين استقبلتهم الجزائر بعد استرجاع الاستقلال للمساهمة في عملية التعريب من لم يكونوا قد تلقوا إعداداً بيداغوجياً مناسباً للبيئة الجزائرية، بكل تعقيداتها، ومن بينهم من لم يكن في مستوى المهمة المطلوبة من ناحية التصرفات الاجتماعية، وأحيانا لظروف خارجة عن إرادتهم، ولكن عنصر المقارنة مع المتعاونين الفرنسيين فرض نفسه[62].

وانتهزت الاتجاهات المعادية للتعريب كل ذلك لخلق ردود فعل معادية لحركة التعريب، لم تكن المصالح الفرنسية وأصدقاؤها بعيدة عنها[63].

هنا أيضا يجب، لفهم الخريطة الجزائرية، أن نفهم الفرق بين تعبيرين، الأول الفرانكوفونية Francophonie والثاني الفرانكوفيلية Francophilie الذي أصبح يرتبط عضويا بتعبير آخر هو Arabophobie أي كره العربية بكل ما يرتبط بها، لغة وفكرا وبشرا، ثم أصبحت تعصبا ضد الانتماء الحضاري نفسه[64].

وتؤكد الإحصائيات الرسمية التي نشرت في نهاية الأربعينيات أن عدد القادرين على استعمال الفرنسية من أبناء الجزائر كان أقل من عشرة في المائة، وأن عدد من يتقنونها لا يزيدون على نصف هذه النسبة، وهو ما يؤكد هنا زيف المقولة التي تزعم بأن الاستعمار الفرنسي قضى على اللغة العربية في الجزائر لنشر اللغة الفرنسية،

---

62 – بدون أن أضع كل النوايا الطيبة موضع الشكوك لابد من الاعتراف بأن كثيرين جاؤوا إلى الجزائر لتحقيق دخل مادي، ولم يكن هذا عيباً في حد ذاته، لكن كان لابد من إعدادهم للتعامل مع الخصوم المتعصبين الذين سيحولون الخطأ البسيط إلى خطيئة.

63 – انظر انطباعات م.. دين –الجزء الأول– المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، وكانت الانطباعات بأجزائها الثلاثة مقالات نُشرت في كل من مجلة الجيش والشعب والمجاهد، تناولت، فيها كل هذه القضايا،والمؤسف هو أنني لم أجد مؤسسة عربية واحدة اقتنت هذه الكتب أو عشرات من الكتب الأخرى، صدرت عن مؤسسات جزائرية لكتاب جزائريين، في حين أن مؤسسات أجنبية معينة تجمع خمسة نسخ على الأقل من كل ما يصدر عندنا، ولذلك يعرفون الكثير عنّا في الوقت الذي لا يعرف فيه معظم الأشقاء البديهيات.

64 – كان المثقفون باللغة الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية، وبغض النظر عن استثناءات معروفة، رصيداً متطوراً للحركةالوطنية، وحتى الذين كانوا يُطالبون بالاندماج مع فرنسا كانوا يقومون بذلك من منطلق مساواة الجزائري بالفرنسي من جهة التمتع بحقوق المواطنة، لكنهم، في معظمهم، كانوا يتمسكون بتطبيق قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، وهو ما يبرز الفرق بينهم وبين المستلبين الذين ينطبق عليهم تعبير .Francophiles وهؤلاء كانوا وراء تسمية المعربين بأنهم بعثيون أصوليون، Baâtho-Inétigriste على ما في جمع الكلمتين معاً من عدم انسجام.

فالواقع أن الهدف الاستعماري كان تحويل الجزائر إلى أغلبية أمية بكل اللغات، تكون أسلس قياداً وأكثر استسلاماً.

ولعل الأمر الذي قد يبدو غريباً هو أن جزائر الاستقلال عملت للغة الفرنسية، في أقل من ربع قرن، ما لم تقم به فرنسا في أكثر من قرن، وبفارق كبير جداً في النوعية.

فبينما فتحت الجزائر كل أبواب العلم والمعرفة لكل أبنائها، عبر التعليم المجاني المُوَحّد خلال كل مراحل التعليم، كان التعليم خلال الحقبة الفرنسية، بشكل عام، انتقائياً وحصريّاً، هدفه في نهاية الأمر إعداد مجموعات من الموظفين المحليين البسطاء، يكونون صلة وصل بين الإدارة الفرنسية ومجموع السكان، مع استثناءات تؤدي إلى خلق نخبة من الجزائريين جغرافياً، الفرنسيين فكراً واتجاهاً وولاءً ثقافياً، يتحول إلى استلاب سياسي اقتصادي اجتماعي.

والغريب أن ما فشلت فيه فرنسا قبل الثورة، لأن وطنية الجزائريين كانت تشحذها آنذاك معاناة شعبهم اليومية، تيسرت له سبل النجاح، إلى حد كبير، بعد استرجاع الاستقلال، عندما ضاع الانضباط الثوري نتيجة لوضعية الاسترخاء العام، وتفككت الروابط الأسرية تحت تأثير شعارات التحرر والدخول في منطق العصر الحديث، وكانت فرصة العمر بالنسبة للطلقاء[65].

والذي حدث هو أن الجزائر المستقلة، في عملها لإعطاء مكانة بارزة للغة الفرنسية في معاهد التعليم، كانت تعمل وفق منظور حضاري يرى بأن اللغات الأجنبية هي حاجة وطنية لا مجال فيها لأي تهريج أو ارتجال.

وكان الاهتمام بالفرنسية ينطلق أساساً من اعتبارها لغة متميزة لظروف تاريخية معروفة، وكان الفكر السياسي الجزائري يرفض الخلط بين الفرانكوفونية والفرانكوفيلية، ويتعامل مع الفرنسية تعاملاً حضارياً متميزاً.

65 – لم تحاول الجزائر إطلاقاً الإبقاء على جذوة الحقد ضد الاستعمار الفرنسي بالتذكير المتواصل بعملياته الإجرامية ضد شعبنا، واستعمال ذلك كجانب رئيسي من عملية التجنيد الشعبي حول الرموز الوطنية، وكان الشعور العام هو أن التجنيد الجماهيري الواعي حول أهداف التنمية الوطنية كاف لتحقيق وحدة الوجدان الوطني، مع جرعة تاريخية معقولة، ولقد ثبت أن ذلك كله كان خطأ جسيماً، لأن أهم عناصر الإجماع الشعبي الذي لا يتآكل ولا يتضاءل هو الكره والحقد وروح "الفيتو"، وهو ما رفضت الثورة الجزائرية اللجوء له، ترفعاً وحكمة.

وهكذا لم يكن هناك أي تناقض مع التركيز على استرجاع اللغة العربية لمكانتها التاريخية، حيث كانت، منذ دخول الإسلام، هي لغة الفكر والعمل في كل الممالك الجزائرية، وبدون أن يجور ذلك بأي شكل من الأشكال على اللهجات الشعبية المستعملة.

بالتوازي مع ذلك لم يكن يغيب عن القيادة الجزائرية أن التطور العلمي في العالم كله مرتبط باللغة الإنغليزية، وهكذا بذلت جهود كبيرة لفتح الباب أمام هذه اللغة ولغات أخرى من بينها الإسبانية والألمانية والروسية وغيرها، وكان الغريب أن الذين كانوا يدافعون عن استعمال اللغة الفرنسية من منطلق التفتح والتقدم راحوا يسخرون من ذلك التوجه ويحاربونه بكل وسيلة ممكنة.

وأنا أزعم أن القيادة الجزائرية كانت تطمح إلى القيام بدور ثقافي عالمي لا يقل أهمية عن دورها السياسي الجهوي أو الدبلوماسي الدولي.

وربما كانت صورة لبنان ماثلة أمام صانع القرار الجزائري، وهي صورة بلد يساهم في الحضارة العالمية بتقديم الثقافة العربية للناطقين بالفرنسية في العالم كله، ويقدم الثقافة الفرنسية للناطقين بالعربية، وأيضاً في العالم كله.

ومعنى هذا أنه لم تكن هناك أي عقدة في التعامل مع اللغة الفرنسية، وسواء كانت العقدة استعلاء أم نقصاً، خاصة وقد أعطى الجزائريون الفرنسية أكثر مما أخذوا منها. وربما كان هذا وراء وصف اللغة الفرنسية بتعبير "غنيمة الحرب"، الذي استعمله بعض المفكرين في البداية، ثم تلقفه تجار المواقف لاستعماله ضد تعميم استعمال اللغة العربية في الإدارة والمصالح العمومية، ومواصلة استعمال الفرنسية[66].

وهكذا اتجه الطلقاء لخلق "غيتو" لغوي يستعمل إنجازات الاستقلال اللغوية لخدمة الذين يعملون لإفراغ الاستقلال من مضمونه الكامل، بما في ذلك استرجاع اللغة العربية لمكانتها كلغة فكر وعمل للأمة كلها[67].

---

66 – في صورة فولكلورية لتقريب المعنى: كان المحارب في الماضي السحيق يُسعد إذا استطاع أن يسبي امرأة جميلة من بنات الأعداء، يأخذها لبيته خليلة أو محظية أو خادمة، لكن الذي حدث عندنا هو شيء يشبه قيام المحارب الأحمق بتتويج الصبية السبية سيدة على داره، تتحكم في رقاب زوجه وأبنائه، خاصة بعد أن كتب لها تنازلاً عن كل ما يملكه، مما أفقده السيطرة على مصيره شخصياً، إذ انتهى الأمر بأبنائه وزوجه إلى الشارع وبه شخصياً إلى ملجأ العجزة المعدمين.

67 – نقل عن واحد من أولئك، كان مديرا لمؤسسة تعليمية كبرى، قوله وهو يُغادر منصبه بعد ترقيته: إنني أفخر بأن العربية لم تلوّث هذه المؤسسة طيلة وجودي على رأسها.

وفي الوقت الذي كان من الضروري فيه أن تتكامل جهود الجميع لتحقيق نهضة ثقافية وطنية، لابد أن تعتمد بالضرورة على تعميم اللغة العربية بأسلوب علمي وعملي ومُقنِع، تحالف أعداء الانتماء الحضاري للجزائر مع حمقى الشعارات العربية (تماماً كما سيحدث فيما بعد مع الشعارات الدينية) وهكذا فقدت معركة التعريب عدداً كبيراً من أنصارها الطبيعيين في صفوف مثقفين باللغة الفرنسية، لاجدال في وطنيتهم وفي إيمانهم بالانتماء العربي الإسلامي، خاصة عندما حاول الحمقى تقديم كل متحدث بالفرنسية كمُعادٍ للتعريب، وتزايد استعمال تعبير "حزب فرنسا" بطريقة فيها الكثير من الغباء والحماقة[68].

وكان الهدف الاستراتيجي للمخططين، وقد نجحوا فيه إلى حد كبير بحكم سيطرتهم على مواقع مفصلية في الدولة، التضييق العمليّ والنفسي على كل من يكتب من اليمين إلى اليسار، ويشمل ذلك محاصرة الإنتاج الثقافي المكتوب بالعربية أو التقليل من أثره، وجعل اللغة الفرنسية واقعاً يومياً يفرض نفسه أكثر يوماً بعد يوم، وهكذا تعاظم الشرخ اللغوي، وتزايدت أخطاره منذ الثمانينيات بمحاولات الأفغنة اللغوية للبلاد، بكل ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك[69].

وهكذا تولت الحماقات السياسية تكريس النعرات الجهوية، التي ضاعفت من التشتت الوطني،وتضاعفت الخطورة بانهيار مشروع التنمية الشاملة المنسجمة، الذي كان يجمع الشعب حول خطاب سياسي، يمكن أن يختلف الناس حول بعض مضامينه، ولكنه يظل خطاباً وطنياً جامعاً، يستعمل اللغة الوطنية، ويتوجه لكل أبناء الوطن.

---

68 – هذه هي الصورة الظاهرة أما الواقع فقد كان عملاً خبيثاً استهدف إقناع الوطنيين الذين يستعملون اللغة الفرنسية بأنهم هم المقصودين من تعبير حزب فرنسا القدحي، وذلك للتستر على عملاء فرنسا الفعليين، ومنهم من كان يتفادى استعمال الفرنسية، بل ومن بينهم من كان لا يتقنها. وكانت المحصلة النهائية إثارة النفور من كل من يتحدثون العربية أو يدعون لتعميمها أو يتمسكون باستعمالها، ثم تحويل بعض الفرانكوفونيين إلى فرانكوفيليين، انتهاء بهم إلى وضعية العربو – فوبيا . Arabophobie

69 – أنا ممن يرون، ومن واقع عملي كسفير في المنطقة بين 1989 و 1992 بأن المأساة الأفغانية ليست قضية تعصب ديني ولكنها أساساً صراع لغوي عرقي، وادعي بأن الأزمة كان يمكن أن تجد حلولاً معقولة لو لم يكن حكمتيار باشتونيا، ورباني طاجيكيا يستعمل اللغة الطاجيكية، ودوستم أوزبكيا يستعمل الأوزبكية. ولم يكن شيعة الهازارا محصورين داخل لغة الداري، فارسية الأصل.

وليس أدل على ذلك من أن الجزائر وصلت في التسعينيات إلى وضعية أصبح من الصعب فيها القول بأن كاتباً جزائرياً معيناً يمكن أن يُعتبر كاتباً يُعبّر عن معظم الجزائريين ويكتب لكل الجزائريين ويقرأه جل الجزائريين، ولم يعد من الممكن أن يجتمع الشعب كله على حب مطرب واحد، أو ترديد أغنية جماعية واحدة، باستثناء النشيد الوطني، وربما ليس في كل مناطق البلاد.

وكان هذا دليلاً على فشل الجامعات في أن تكون مشتلاً للنشاط الثقافي والرياضي والاجتماعي، على غرار ما يحدث في دول أخرى، لأن النظرة الشمولية لميدان النشاط الثقافي والاجتماعي كانت غائبة على مستوى قيادة الجامعات، الحريصة أساساً على تفادي كل ما يمكن أن يُسيّس النشاط الجامعي خارج إطار معيّن.

وحتى الأغاني الشعبية الجامعة ضاعت بغياب عدد من المطربين الذين كانوا يحققون حداً أدنى من الإجماع الشعبي، في غياب الحد الأقصى الذي تمثله كل من أم كلثوم في مصر وفيروز في لبنان وإديث بياف في فرنسا[70].

ونتيجة للتطورات السياسية غابت الأغاني الوطنية[71]، ومنها بعض أغاني الثورة الزراعية التي كان يرددها الجميع، بمن فيهم أبناء بعض خصومها، وبقيت، لحسن الحظ، بعض الأغاني المشرقية الناجحة، التي أغلق البعض قلوبهم تجاهها في مناطق معينة ومن شرائح اجتماعية بعينها، ولعل هذا كان من أسباب نجاحها في مناطق أخرى ولدى معظم الشرائح المثقفة بالعربية، وشرائح أخرى فرنسية اللسان عربية الفكر.

70 – أخذ الشعب، بحسه الوحدوي الوطني الواعي، في الرجوع إلى ترديد عدد من الأغاني الشعبية القديمة التي انتقل مغنّوها إلى رحمة الله مثل أغنية يا مسافر لدحمان الحراشي، في مواجهة عمل حثيث قامت به مؤسسات فرنسية أساساً للترويج لطابع موسيقي جهوي معين، وكان الهدف سياسياً وليس فنياً، بدليل أن ذلك لم يحدث طوال أكثر من قرن وربع، أي خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر.

71 – لم تعرف الجزائر منذ منتصف الثمانينيات أنشودة وطنية واحدة، ومازلنا نعيش اليوم على اجترار أغاني الستينيات والسبعينيات، وأنشودة واحدة من مطلع الثمانينيات، هي: من أجلك يا وطني.

وربما كان هذا هو السبب الذي جعل من الإصرار على حضور حفلات ماجدة الرومي، منذ عدّة شهور، أكثر من مجرد رغبة شخصية في التمتع بحفل ساهر لفنانة مرموقة.

ولقد بدا الحفل بالنسبة للحضور وللغائبين على حد سواء، استفتاءً على حبّ اللغة العربية، وهو ما فوجىء به السفراء الأجانب، الذين قيل لهم إن شعبنا لا يعرف العربية ولا يحبها، وكان بعضهم يتابع ترديد شباب القاعة للأغاني مع الفنانة الكبيرة باندهاش كبير، ومنهم من لم يكن يصدق أن هؤلاء جزائريون[72].

وربما ضاعفت الفضائيات من التشتت الفكري، في غياب إنتاج تليفيزيوني وطنيّ منسجم، حيث ظل ما تقدمه التلفزة الجزائرية خليطاً مستورداً يحتفظ كل عنصر منه بنوعيته وبجماهيره، لكن يبقي للفضائيات العربية فضل خلق التوازن مع الفضائيات الفرنسية.

وهكذا أصبح الشرخ اللغوي واحداً من أهم عناصر المأساة التي استهدفت فيها وحدة الوجدان الوطني، ومن أخطر أسبابها ومن أبرز نتائجها، وهو ما جعل البعض يتحدثون، بنوع من التسرع، عن أزمة هوية، ليست بالتأكيد أزمة هوية، بقدر ما يراد لها أن تبدو كذلك، ليمكن تخريب الوحدة الوطنية وتأكيد مزاعم "المجتمع – الفسيفساء" عند الحديث عن الجزائر.

وأنا ممن يرون أن عدم تطبيق القرارات المرتبطة بتعميم اللغة الوطنية، وتمييع كل الإجراءات التي اتخذت لتحقيق الوحدة اللغوية ولتعميق الانتماء الوطني الحضاري، كل ذلك وما ارتبط به وقاد إليه كان بداية الطريق نحو المأساة، بفضل مخدر هو "الإجراء المؤقت" الذي يُكتب له الدوام.

72 – أشار سفير أجنبي كان بجواري إلى فتاة صغيرة تردد الأغاني بحماس مع ماجدة الرومي، وقال لي وكأنه يبلغني بسر عسكري أنه يتصور أن هذه الفتاة هي مصرية أو لبنانية، وفتح فمه بدهشة طاغية عندما قلت له إن هذه الفتاة هي ابنتي، ولقد أوردت هذه القصة لأوضح مدى التضليل الذي يعيش فيه العديد من السفراء الأجانب الذين لا يعرفون العربية، ويقعون بالتالي فريسة لتحليلات مغرضة يقدمها لهم مساعدوهم المحليين، الذين يأتون غالباً من شرائح اجتماعية معينة ومتضامنة مع بعضها البعض.

وقد كان هناك من عمل لتحقيق ذلك بكل وسيلة، وهذا هو الذي يفسر زيادة اللهيب عند كل خطوة تُتّخذ نحو التعريب، حتى ولو كانت خطوة هزيلة تتم على استحياء (وفي هذا الإطار يمكن أن نضع الأحداث التي ارتبطت بمصرع أحد المغنيين[73]، وهو ما لم يحدث في مناطق أخرى جرى فيها اغتيال مغنيين آخرين).

وربما كانت انتصارات الفريق الوطني لكرة القدم أحياناً عاملاً توحيدياً للفئات الشعبية، لكن الأزمة بكل ذيولها الاجتماعية والنفسية أعطت للناس اهتمامات أخرى، أهمها البقاء على قيد الحياة، والحصول على لقمة العيش.

لكن الاتجاه الطبيعي نحو كل ما يمكن أن يحقق وحدة الوجدان الوطني كان جزءاً من الهاجس اليومي للجزائريين في سنوات المحنة، وربما وجد الناس في "المونديال؛ مهرباً مؤقتاً من تشتت الحياة، يعطيهم فرصة الإحساس بوحدة الوجدان، تشجيعاً لفريق، أو اهتماماً بفريق، شقيق أو صديق.

والمؤسف هو أن الطبقة السياسية، في معظمها، لم تفهم ذلك.

وغاب عن البصيرة أنه، عندما لا يكون هناك خطاب واحد مُوَحَّدٌ ومُوَحِّد، تتجند الجماهير حوله ومن ورائه، فإن الشعارات الدينية المتطرفة والدعوات الجهوية المتعصبة والاتجاهات العقائدية المشبوهة تجد الطريق ممهداً أمامها، وتتكفل الظروف الاقتصادية، الحقيقية والمصطنعة، بالباقي.

ونجد هنا أن الشعارات الدينية هي الأقرب لوجدان شعبنا، لأنها استلهام لتاريخه ولحضارته، بالإضافة إلى أنها ضمان رئيسي لوحدته الوطنية.

وهنا أيضا نفهم لماذا يصر البعض على تشويه صورة الإسلام.

---

73 – تحول التنديد المشروع باغتيال المغني البربري معطوب الوناس بشكل غريب إلى تنديد باللغة العربية، لم يكن له أي تفسير منطقي، صاحبه عمليات تخريب للمرافق العامة لم يكن لها تبرير على الإطلاق، مما وضع علامات استفهام كثيرة على عملية الاغتيال نفسها، التي حدثت في ظروف غامضة قبل أيام من دخول قانون تطبيق اللغة العربية حيز التنفيذ الإداري، وهو ما يُذكر بأحداث أبريل 1980 .

ولقد حزن الشباب في الغرب الجزائري على مصرع المغني الشاب حسني، ولكن كل شيء وضع في إطاره الصحيح كسخط على عمل إجرامي يدين كل التوجهات الإجرامية، لا أكثر ولا أقل.

ولعلي هنا أضيف أمراً يوضح العمل الذي قام به البعض لمواصلة تدمير مقومات الشعب الجزائري، عمقاً تاريخياً وانتماءً حضارياً ومشروعاً مستقبلياً.

فقد درجت الجزائر المستقلة، على غرار بلدان كثيرة، على اعتبار عملتها الوطنية رمزاً للسيادة، وعلى استعمال نقوشها كوسيلة لتعزيز المشاعر الوطنية واستثارة الاعتزاز بالمسيرة التاريخية، تماماً كاستعمال الطوابع البريدية للدعاية السياحية والإشهار الثقافي والدعوة السياسية، ومن هنا كان الاختيار الرمزي لصورة الأمير عبد القادر المائية كشعار رسمي للعملة الورقية الجزائرية، بعد أن كان تمثال الأمير قد أخذ مكانه في أحد الميادين الهامة بالعاصمة الجزائرية.

لكن الذي حدث في بداية سنوات المأساة الجزائرية، التي أدت إلى الانهيار المادي للدينار الجزائري، هو أن صورة الأمير عبد القادر المائية اختفت من أوراق العملة الجزائرية لتحل محلها رسوم بالغة الغباء باهتة الألوان.

وبدلاً من النقوش الوطنية والتاريخية، التي كانت تحملها قطع العملة المعدنية المتداولة والتذكارية، أصبحنا نتعامل يومياً بنقود معدنية تحمل رسوماً بارزة لحيوانات مختلفة، قيل في تبرير استعمالها أنها تخليد لحيوانات عرفتها البلاد، مما يدخل في إطار الاهتمام بالتاريخ!، وذلك في بلد عرف بأنه بلد المليون ونصف شهيد، وتتزاحم في تاريخه منذ القدم أسماء العظماء.

وهكذا، أصبحت العملة الجزائرية قطعاً معدنية قبيحة الشكل، تثير السخرية والازدراء، خاصة عندما يسمع المرء الرنين المكتوم الذي يحدث عند سقوطها على الأرض(74).

وسيضاف إلى ذلك ترك صناعة الأعلام الوطنية لبعض الخواص الذين يوردونها لبعض البلديات في الأعياد الوطنية، ويفاجأ المواطن بأعلام غريبة الألوان مشوهة الرسوم، في غيبة الرقابة التي تسهر على احترام المقاييس الرسمية للعلم الوطني.

---

74 – أتصور أن هذا مما يُفسر الحنين الشعبي المتزايد لمرحلة الرئيس بومدين، التي كانت رموز الدولة تحظى فيها بكل احترام، وهو في حد ذاته ما يمثل رداً عملياً على طروحات الزعماء الجدد الذين جعلوا من الهجوم على تلك المرحلة برنامجاً يومياً متواصلاً، والغريب هنا أن بعض رموز اليسار اللائكي التقوا في نفس الخندق مع بعض عناصر اليمين الذي ينتسب للإسلام أو يرفع شعاراته.

ويحس المرء بأن هناك، في موقع ما، من يعمل بدون هوادة لتحطيم كل معالم الدولة الجزائرية، رباطاً وطنياً وانتماءً حضارياً ومشروعاً تنموياً يثير حماس الجماهير.

ويبلغ الإرهاب الفكري المُعادي للعروبة وللوطنية وللإسلام حد الوقاحة عندما يقوم مغنٍّ بربري أحمقْ باستعمال موسيقى النشيد الوطني في غناء نشيد بكلمات جديدة غير عربية، تسيء إلى الوطن وإلى الوطنيين، وخاصة من أبناء منطقته، تقدمها محطة تليفزيونية فرنسية. ويعتبر المستلبون ذلك ممارسة لحرية الرأي والإنتاج الفني، وذلك في حماية "الوصي الفرنسي"، الذي تقلب صحفه الدنيا على رأسنا إذا اعتبرنا ذلك استفزازاً وقلة أدب.

وينشر رسام كاريكاتوري في جريدة جزائرية ناطقة بالفرنسية رسماً يمثل أعلاماً وطنية مرفوعة، وتحتها تعليق يقول فيها لمتحدث رداً على سؤال عن تلك الأعلام بأنها "غسيل قذر منشور".

وعندما يُساءل من قبل السلطات القضائية تقوم قيامة الفرانكوفيلية في فرنسا والجزائر، وتُصكّ ضدنا الاتهامات بأننا ضد الديموقراطية وضد حرية التعبير[75].

وعندما استرجع الآن بعض مراحل المسيرة والنكسات التي أصيبت بها، ثم أطرح على نفسي السؤال البسيط الذي يطرحه اليوم كثيرون، داخل الوطن: "هل كان يمكن أن يحدث ما حدث لو كان بومدين مازال على قيد الحياة؟"، بكل ما يمكن أن يعنيه طرح هذا السؤال، غمزاً ولمزاً وإيحاء بما لا يقال.

والإجابة التي تفرض نفسها عليّ وعلى جميع من أعرف هي بالنفي.

لكنني، كمثقف، أطرح السؤال من جديد، بصيغة أخرى: -

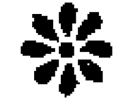
"أليس هذا في حد ذاته دليل على الخطأ الذي ارتكبناه ونحن نرهن مصير كل شيء برجل واحد؟.

والإجابة هنا ليست بسهولة الإجابة على السؤال السابق، إذا أردنا الالتزام بالموضوعية والأمانة الفكرية، إلا إذا قررنا التساؤل عمّا إذا كان أمامنا، في تلك المرحلة بالذات، طريق آخر، وعمّا إذا كان الأمر اختياراً أم اضطراراً.

---

75 - أعتذر عن خروجي عن الترتيب الزمني للأحداث، ولكن السياق يفرض أحياناً نفسه.

وليس من حقي، والحديث هو عن الجزائر، أن أقوم بأي مقارنات مع أي وضعيات أخرى في الوطن العربي، لكن ضرورة التحليل النزيه تفرض عليّ أن أطرح تساؤلات مماثلة على بعض الأشقاء الذين أصبحوا اليوم متخصصين في إلقاء الدروس على الجزائريين.



الصدمة

عندما انتخب الرئيس هواري بومدين رئيساً للجمهورية في 1976، ذهبت إلى مكتبه لأراجع معه عدداً من القضايا الهامة، من بينها اللقب الرسمي الذي سنستعمله بالنسبة له[76].

وبمجرد دخولي عاجلني بسؤال لم أكن مستعداً له.

قال لي "كيف يرى الشعب الأمور"؟

وعندما فتحت فمي لأقول بأن الشعب يريد . واجهني بسؤال مفاجيء: "الشعب أم أنت وأصدقاؤك؟". ولأن الطريق الصحيح مع الرئيس الراحل كان الخطُّ المستقيمُ قلت له بسرعة: "أنا وأصدقائي ومن أتعامل معهم في البيت والشارع من الشعب، وبالتالي فيمكن أن أقول بأننا نمثل الشعب".

وابتسم الرئيس، ورحت أنا أكمل حديثي قائلاً: "الشعب يريد منك أن تقوم بعملية تطهير شاملة تخلصه من الذين ملّ منهم وضاق بممارساتهم" (ولم تكن القضية استعراضاً للشجاعة الأدبية، فالواقع أن الرئيس هو الذي كان يُشجع معاونيه على الصراحة. وأقول، والرجل في دار الحق لا يملك لي ضراً ولا نفعاً، بأنه لم يحدث أن منعني يوماً حقّ التعبير عن رأيي، أو حاسبني على رأي خالف رأيه. وكان هذا هو

---

76 – بعد التصحيح الثوري في 1965 كان اللقب الرسمي هو "رئيس مجلس الثورة والحكومة"، وبعد الانتخابات الرئاسية وبتعليمات من الرئيس أصبح اللقب "رئيس الجمهورية رئيس مجلس الثورة"، حيث أن الدستور كان يضم فقرة تتعلق بمرحلة انتقالية تتعلق باستمرار وجود مجلس الثورة مرحلياً، وكان المفروض أن ينتهي ذلك بعقد مؤتمر الحزب.

دأبه مع رفاقه ومساعديه، إلا إذا أحس بأن هناك محاولة للسفسطة أو التحايل اللفظي أو الإساءة المجانية لأحد المسؤولين، بدافع انتقامي أو انتهازي، وهو في هذه الحالة كان يحوّل نظرته بعيداً عن المتحدث، وبشكل يمكن أن يراه كل من يتابع الرئيس عن بعد).

أطرق الرئيس، ربما لمدةعشرين أو ثلاثين ثانية، لست أدري، ثم رفع رأسه، ليقول لي بهدوء: "ليس في نيتي أن أقوم بـ 19 يونيو آخر" (وهو التحرك الذي قام به في منتصف الستينيات ضد الرئيس بن بله).

إننا سنعقد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني بعد عامين، وسيكون المؤتمر سيّداً يقرر ما يريد، وينزع من يريد، ويترك من يريد[77].

سمعت هذا من الرئيس، الذي راح يتحدث في أكثر من مناسبة عن الأخطار التي تهدد البلاد من بروز رأسمالية طفيلية تهدد كل مكاسب الشعب، واستمع الشعب باهتمام كبير إلى الخطاب الذي ألقاه في قسنطينة في منتصف السبعينيات، ولم يغب عن الجماهير أن هذا الخطاب، وعلى غير العادة، أذيع أكثر من مرة، وتلاه خطابان من نفس المحتوى في تلمسان وتيزي وزو[78].

كان من أبرز ما يتميز به الرئيس الجزائري الراحل مقدرته على ترتيب الأسبقيات وحرصه على تحقيق التوازن بكل صوره وأشكاله، وفي كل المجالات، وأتصور أن الذين كانوا يُخضعون أسلوبه في الحكم للدراسة المعمقة وصلوا إلى نفس التحليل، بنفس الهدف الذي يسعى له الأطباء وهم يُعدّون العدة لصناعة الأمصال واللقاحات المضادة للأمراض، هكذا بدون لفّ أو دوران.

---

77 – ليس سراً أن الرئيس بومدين كان قد درس العديد من تجارب الحكم في العالم الثالث، ومن بينها التجربة الناصرية في مصر، وكان يسمع أن من مآخذ البعض على الرئيس المصري انه قام بتصفية كل رفقائه في مطلع ثورة يوليو (وهو ما ليس صحيحاً بشكل مطلق) والمهم هو أن بومدين حرص على الا يُبعد احدا من رفاقه، إلا من أبعد نفسه بمواقفه غير المنسجمة مع الخط المطلوب، وتحمل الرئيس الجزائري الكثير في حمايته لرفاقه ومعاونيه، ومنهم من لم يكن في المستوى، ويسجل له أنه لم ينفذ حكماً واحداً بالإعدام ضد من انقلبوا عليه (1967) أو حاولوا اغتياله (1968).

78 – الاحظ أن قسنطينة تقع في الشرق الجزائري وتلمسان في الغرب وتيزي وزو في الوسط، ولا أستطيع أن أجزم بأن الأمر كان مقصوداً من قبل الرئيس، وإن كنت لا أستبعد ذلك.

كان الرئيس بومدين يواجه همّين رئيسيين، أولهما تنامي الشرائح الطفيلية نتيجة للتوسع في عملية التنمية الوطنية، وما أدت إليه من زيادة في الدخل الفردي، وهو ما نتج عنه تزايد الاحتياجات الاستهلاكية، بدءاً بالضروريات مثل السكن المنفرد، ومروراً بالمواد الغذائية التي كانت تعتبر كمالية، ووصولاً إلى حلم السفر إلى الخارج للسياحة.

وكان الهم الثاني تحول عدد من مؤسسات الدولة إلى مراكز حقيقية للنفوذ، كاد يجعل من كل منها دولة داخل الدولة، وهو ما كنت أعنيه في ردي على سؤال الرئيس، وهو ما فهمه الرئيس بالطبع، ومن هنا كان جوابه الذكي.

وبإجراء الانتخابات الرئاسية (1976) واستكمال الهرم التشريعي بانتخاب المجلس الشعبي الوطني (1977) ووصول وتيرة التنمية إلى مستوى مقبول ومتزايد، وزيادة دخل الأسرة بشكل عام، والتحكم في الرعاية الطبية، وتزايد عدد الخريجين الجامعيين من مختلف التخصصات، واتساع المساحة البشرية للقاعدة العمالية، أحس بومدين أن الطريق نحو مواجهة التحديات قد وصل إلى مرحلة تفرض إشراك المناضلين بشكل أكثر فاعلية في النشاط السياسي للبلاد، وهو ما يعين الاتجاه لإعادة تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني، الذي لم يكن على سلم الأسبقيات في العشرية الماضية[79].

ومن ناحية الاستعداد العملي لهذه الخطوة فإن كل شيء كان معُداً لذلك.

كانت القاعدة الأيديولوجية موجودة (وهي الميثاق الوطني، المصادق عليه جماهيريا) والإرادة الشعبية متوفرة (وتجلّى هذا خلال المناقشات العامة حول الميثاق الوطني، حيث تركز الاتجاه العام على التمسك بجبهة التحرير الوطني كحزب وحيد، وهو ما تجاوب معه العديد من السياسين اقتناعاً، بينما تجاوب معه البعض ممن يدركون بأن فرصهم في مجال التعددية ستكون محدودة، لضآلة وجودهم الجماهيري، مما يجعلهم دائما في حاجة لمرجعية سلطوية، وهي وضعية اليسار بشكل عام، وتناقضت معه بعض القيادات الدينية التي أحست بأنها مهمشة

79 – ربما انطبق هذا على تعبير الأستاذ محمد حسنين هيكل: الانتقال من مرحلة الديموقراطية بالموافقة إلى مرحلة الديموقراطية بالمشاركة.

تماماً، وكان خطأها أنها اختارت تحالفات فئوية تتناقض مصالحها مع الاختيارات الشعبية، أو رفعت شعارات استطاع اليسار استغلالها أحسن استغلال، لأنه قدمها كتعبير عن الثورة المضادة).

وكان اختيار تنظيم الحزب كأسبقية للمرحلة الحالية يضع التعامل مع أسبقيات أخرى على المرتبة الثانية من توقيت التعامل، ويؤجل اتخاذ القرار بشأنها إلى مرحلة لاحقة، وشمل ذلك إعادة هيكلة الجهاز السياسي القيادي.

وأنا أتصور اليوم أن ذلك كان من أخطر أخطاء الرئيس بومدين.

كان الهدف الاستراتيجي للرئيس الراحل هو الإعداد للمؤتمر التاريخي للحزب، الذي سيكون نقلة نوعية في أسلوب الحكم وتغييراً جذرياً في وسائله، وهو ما يتطلب، في تصوره، تحقيق أكبر قدر من الانسجام في صفوف القيادة.

وكانت آخر حكومات بومدين (1977) اختباراً حقيقياً لصبر الرجل على مزايدات بعض رفاقه، الذين كانوا من الناحية السياسية العامة مجرد كواكب تستمد ضوءها من نوره، وكان قادراً، لو أراد، على إنهاء وجودهم بجرة قلم، بل إن عزل بعضهم كان سيعطي للرئيس دعماً جماهيرياً لا يتخيله أحد، لأنه، بجانب تطهيره لبعض المواقع التي ارتبط بعضها بالشرائح الطفيلية الجديدة، سيعطي للشعب الشعور بانطلاقة جديدة تستفز طاقاته وتستنفر جهوده.

والذي حدث هو أن الرئيس، وفي محاولة مرحلية لتحجيم بعض مراكز النفوذ، قبل شروطاً من بعض رفاقه، رآها تنازلات تاكتيكية سيتمكن من تحييد آثارها في المؤتمر القادم[80].

---

80 – شمل التغيير آنذاك تعيين قائد الدرك الوطني والمدير العام للأمن الوطني، وكلاهما من أعضاء مجلس الثورة، عضوين في الحكومة الجديدة، وقسّمت قلعة الطاقة والصناعة إلى ثلاث وزارات، وقبل الرئيس في مقابل ذلك تعيين عدد من الوزراء، من أتباع مراكز القوى المذكورة وغير المذكورة، من بينهم وزير التربية الوطنية ووزير الإعلام والثقافة ووزراء آخرون، بينما بقي منصبا وزير الدولة لشؤون الزراعة والصيد البحري شاغرين، لأن وزير الزراعة آنذاك وقف ضد ذلك التعيين، مدعوماً بتأييد كبير من أبناء منطقته الجغرافية.

والغريب، بالنسبة لهذا المسؤول على وجه التحديد، أنه كان هو الذي يترأس لجنة الثورة الزراعية، ويتحمل مسؤولية الكثير من سلبياتها، ولكنه، بعد وفاة الرئيس بومدين، لم يفتح فمه بكلمة واحدة دفاعاً عن الثورة الزراعية أو حتى تبريراً لها، وظل صامتاً تجاه كل الهجمات عليها.

وكانت النتيجة مؤسفة من ناحية نوعية بعض الوزراء الذين رشحوا له، وكانت كارثية على المستوى الجماهيري، لأن الناس أحست بأن الرئيس ليس طليق اليدين، وهو أسوأ ما يمكن أن يحدث مع قائد مسيرة.

ولقد كان واضحا أن أقوى مؤسسات البلاد وأحسنها تنظمياً وأكثرها ارتباطاً بالجماهير هي المؤسسة العسكرية، التي حرص الرئيس بومدين على أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية، وكان أبناؤها يعتبرون مناضلين في جبهة التحرير الوطني، تحتم عليهم مهمتهم ارتداء الزي العسكري، وقد جرى أن يشتركوا به في كل الاجتماعات السياسية التي كان الرئيس يعقدها مع القوات الحيّة للأمة (المنظمات الجماهيرية لكل من العمال والفلاحين والشبيبة والنساء بالإضافة إلى منظمة المجاهدين).

وكان لابد للرئيس أن يأخذ هذا الأمر بعين الاهتمام وهو يعد لإعادة بناء الحزب على أسس جديدة، تُمكّن من عقد مؤتمر الحزب في ظل الانسجام الوطني، وتُحقق أهداف الأمة في استكمال مسيرة التنمية الوطنية في جو التضامن وعلى ضوء المبادىء التي رفعتها الثورة.

واختار الرئيس لتلك العملية واحداً من كبار المسؤولين أعضاء مجلس الثورة، هو قائد الكلية العسكرية، حيث عينه مسؤولاً تنفيذياً مكلفاً بجهاز الحزب بعد إحالته للتقاعد بالطبع، وبهدف أساسي هو الإعداد لمؤتمر الحزب[81].

كان الرجل يتوفر على أهم المزايا التي رأى الرئيس أنها تؤهله للقيام بالمهمة، فهو مجاهد من رجال جيش التحرير، وهو معرب حتّى النخاع (في مواجهة مؤسسة إدارية وإنتاجية مفرنسة إلى حد كبير) وهو قائد الكلية العسكرية التي تخرج منها معظم القادة الميدانيين للجيش، وهو في الوقت نفسه مثقف ومناضل حزبي في مرحلة معينة من حياته.

81 – العقيد محمد صالح يحياوي، وعين الرئيس على رأس المؤسسة الحزبية في المدن الكبرى محافظين من أبناء الجيش الوطني بعد إحالتهم على التقاعد، وكان عنصر التوازن واضحا.

وكان من أهم الخطوات التنظيمية عقد مؤتمرات المنظمات الجماهيرية، التي أشرف الرئيس على معظمها، لأنها مشتل الحزب والمصدر الرئيسي لتجديد طاقته البشرية.

وتمكنت قوى اليسار وعناصر الحزب الشيوعي (الذي كان ينشط بشكل غير رسمي تحت اسم حزب الطليعة الاشتراكية) من السيطرة على بعض المنظمات، بالأسلوب الذكيّ المعروف عنهم، وبرعاية منسق الحزب الجديد.

وأتصور بأن الرئيس بومدين، في عمله لإعادة بناء الحزب، كان يدرك بأن الحزب الواحد هو ضرورة مرحلية ولكنه خطر على المسيرة إذا تجاوز العمل به عدداً من السنين، ويؤكد لي ذلك أمران، أولهما اهتمامه بتجربة المنابر التي كان الرئيس السادات قد اعتمدها في مصر، والثاني قائمة التشكيلة البشرية التي تكونت منها اللجنة المركزية للحزب بعد ذلك، والتي كانت تضم، بصورة واضحة، أجنّة لأكثر من حزب، كانت ستبرز كلها من رحم عقائدي واحد، هو جبهة التحرير الوطني، وكانت بصمات الرئيس واضحة على جل الاختيارات.

لكن المهم في كل هذا أن الفرز أصبح أكثر وضوحاً بين التيار الوطني (بالمعنى السياسي) وبعض قيادات التيار الديني، التي تقوقعت على نفسها، وهذا بالمقارنة مع تيارات اليسار التي راحت تتسرب، بذكاء، إلى كل مكان.

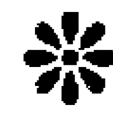
وتزايد التوتر نتيجة للسلبيات التي تولدت عن التطبيق الأحمق لبعض عمليات الثورة الزراعية، وخاصة منها تنظيمات التسويق، التي استهدفت تقليم أظافر كبار تجار الجملة، ممن كانوا يتحكمون في أسواق الفواكه والخضار، وكان المؤسف في هذا أن الأسوأ استبدل بالسيء، وأقيم نظام بيروقراطي للتسويق أزعج التجار والمواطنين على حد سواء.

وضاع الأثر النفسي الذي كان متوقعاً بعد الانتخابات الرئاسية، إذ أن كل النشاطات التي شهدتها الساحة الوطنية لم تستطع أن تخفي بأن شيئاً ما في القمة ليس على ما يرام.

وكان واضحاً في 1977 أن قيام الرئيس المصري السادات بزيارة القدس المحتلة يمكن أن يكون انطلاقة لشيء معين بالنسبة للمنطقة كلها، لم تتضح بعد كل معالمه،

وإن كانت بعض الملامح الأولية قد بدت للأعين بعد انفجار قضية الصحراء الغربية بأسلوب استفزازي، بدا وكأنه يدفع الجزائر إلي فخّ عسكري في رمال الصحراء.

وتزامن ذلك مع ما أذيع عن تكوين نادي "السفاري"، الذي كان يضم الرئيس الفرنسي جيسكارد ديستان والرئيس الزائيري موبوتو وشاه إيران وقادة آخرين من بعض دول العالم الثالث، من بينهم الرئيس السادات نفسه[82].



82 – يتعالى عديد من المثقفين العرب على نظرية المؤامرة، وهم على حق في رفض الاتجاه إلى تحميل الاستعمار مسؤولية كل عثراتنا. لكن ذلك لايجب أن يقودنا إلى تبرئة المصالح الاستعمارية بردود الفعل الساذجة التي تدعي الموضوعية.

والواقع أن عام 1975 شهد عدة أحداث لايمكن أن تندرج في إطار الصدفة وهي فتح قناة السويس للملاحة البحرية ثم الاتفاقية الثانية لفك الاشتباك على الجبهة المصرية، التي كانت خطوة نحو كامب دافيد، ثم اغتيال الملك فيصل بكل تداعياته، ثم اشتعال الحرب الأهلية في لبنان بكل النزيف والخراب الذي تسببت فيه، ثم انفجار قضية الصحراء الغربية التي يرى البعض أنه كان هناك من أراد أن يجعل منها، بالنسبة لبومدين، فخاً يشبه فخ حرب اليمن بالنسبة لعبد الناصر.

التغيير في إطار الاستمرارية

توفي الرئيس بومدين في 27 ديسمبر 1978 عن 46 عاماً نتيجة لمرض صاعق لم يمهله طويلاً، بحيث يرفض كثيرون التصديق بأن الوفاة كانت طبيعية (خاصة بعد التغيرات الهائلة التي حدثت بعد وفاته)[83].

وشُيعت الجنازة في جو من الحزن الشعبي العميق، والهستيري في بعض الحالات، مما يُذكّر بحالة الحزن التي عرفتها مصر إثر وفاة الرئيس عبد الناصر، واعتبرت جنازة بومدين استفتاء شعبياً على سياسة الزعيم الراحل، لدرجة أن واحداً من أبرز خصومه السياسيين، هو الرئيس الراحل محمد بوضياف، قال في تصريح علني بأن "رجلاً يحبه الناس كل هذا الحب لا يمكن إلا أن يكون رجلاً عظيماً" (وأتبع ذلك، رحمه الله، بحله حزبه المُعارض).

لكن بعض القيادات الإسلامية أخطأت مرة أخرى موعدها مع الأحداث، وكان منها من وقف موقف العداء حتى من الصلاة على جثمان الرجل، الذي كان بحكم التكوين والنشأة، ثم بحكم طبيعة الحياة المتقشفة التي يعيشها (والتي جعلت المنصفين من رجال الصحافة الغربية يسمونه أحياناً "الجندي الراهب") كان أكثر فهماً للإسلام، نصاً وروحاً وممارسات، من بعض حملة شعاراته.

وكان الذكاء السياسي يفترض أن يتقدم هؤلاء للناس كورثة حقيقيين للراحل، لكن يبدو أن معطيات مادية حجبت كل المعطيات المعنوية.

---

83 – كان الغريب أن مجموع أرقام التاريخ (27+12+78) يساوي 117، وكان هذا هو رقم المادة الدستورية المتعلقة بالترتيبات التي تتخذ عند وفاة الرئيس.

والذي حدث هو أن النظرة الذاتية انتصرت، والطموحات الجشعة التهبت، وانبرى من بين تلك العناصر من كان يهمس، بفحيح مسموم، بأن المشاعر الشعبية استنفرت بأساليب مصطنعة وبتهديدات قمعية، وكان من بينهم من رفض المشاركة في صلاة الغائب التي أقامها، في مختلف نواحي الجمهورية، مواطنون لم يستطيعوا التوجه إلى العاصمة الجزائرية.

وعرفت الجزائر لحظات صعبة، لكن المؤكد هو أن حالة الشغور الرئاسي كانت امتحاناً لصلابة الدولة التي أقامها الرئيس الراحل، فقد قامت المؤسسات الدستورية بدورها، وتم تطبيق نص الد ستور بحذافيره، فعين رئيس مؤقت(84)، ثم عقد مؤتمر الحزب في ظروف طبيعية، وبدون أي قلاقل، برغم افتعال صراع بين اثنين من أعضاء مجلس الثورة(85) (الذي كان الهيئة السياسية العليا للحزب، في انتظار عقد المؤتمر، وتم حله بالفعل في أول أيامه)، وهكذا زكّى الحزب اختيار منسّق المؤسسة العسكرية لمنصب الأمين العام، الذي سيصبح، بصورة آلية وطبقاً للدستور، المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية(86).

وتفضل الرئيس الجديد فطلب منّي أن أواصل العمل في نفس الموقع الذي عملت فيه، خلال السنوات الثماني الأخيرة، إلى جانب الرئيس بومدين، وقبلت المهمة وكلي إيمان بأنني قادر على أن أحافظ على الخط العام للمسيرة في اتجاه التوجهات التي رسمها الرئيس الراحل(87).

لكنني كنت أحس بأن الناس، مع حزنها على الرئيس الراحل، كانت ترجو حدوث تغيير ملموس في واقع الحياة السياسية، ينسجم مع التغيير الذي عرفته الحياة الاقتصادية الاجتماعية، التي تميزت بالاستقرار العام للبلاد، وبزيادة عدد المتعلمين

---

84 – رابح بيطاط، رئيس المجلس الوطني، الذي كان واحداً من التسعة التاريخيين خلال الثورة.

85 – محمد الصالح يحياوي منسق الحزب وعبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية، ولقد أكد لي يحياوي شخصياً أنه لم يكن مرشحاً وأنه يريد أن نضع جميعاً ثقلنا وراء مرشح المؤسسة العسكرية.

86 – الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي حقق الإجماع، ربما لأنه كان يبدو أقل أعضاء مجلس الثورة طموحاً، وبالتالي أكثرهم إشاعة للطمأنينة في النفوس، وربما كان هناك من أرادوا أن يتركوا له أكل الشوك، ليوفروا أنفسهم لمرحلة قادمة، والمؤكد أنه كان هناك من رأى فيه رئيساً مؤقتاً.

87 – أكرر اعتذاري عن إقحام نفسي، لكنني أحس بأن هذا ضروري لأمانة العرض ولتوضيح الفرق بين المعلومة والرأي.

وارتفاع المداخيل العائلية، وبالتالي ارتفاع سقف الطموح العام، الذي يريد أن تكون أوروبا هي قدوته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان هذا من أهم ثغراتنا الفكرية.

وهكذا اخترتُ للمرحلة شعار "التغيير في إطار الاستمرارية" وخرجتُ، بالنسبة للصورة الجماهيرية للرئيس، من صورة الزعيم الجماهيري المألوفة، والمستحيل تكرارها مع الرئيس الجديد، إلى صورة رب الأسرة الهادىء، الذي تحمّل مسؤولية لم يكن يطمح إليها أو يفكر فيها، إنقاذاً للبلاد من عثرات المجهول.

والمهم هنا هو أن الولاية الأولى للرئيس الشاذلي بن جديد تميزت بصراع واضح بين العاملين على الاستمرارية في النهج السياسي الاقتصادي والراغبين في إحداث تغييرات جذرية، رأى كثيرون أيامها أنها كانت استلهاماً لسياسة الانفتاح التي اعتمدها الرئيس المصري أنور السادات (والمؤسف أن كثيرين لم يدرسوا تجربة السادات دراسة جادة).

وكان الجانب الواضح في إرادة التغيير أن عناصر من المجموعة التي التفت حول الرئيس الجديد كانت ترى أنه لا سبيل للتغيير الحقيقي إلا باستبعاد كل العناصر التي ارتبطت بمرحلة حكم الرئيس بومدين، وهو منطق معقول.

لكن الخطأ هو أن إرادة التغيير تمت أحيانا بخلفيات انتقامية، إذ برز من يحاول إثبات فشل السياسات السابقة، وأحيانا لمجرد التأكيد بأن الذين أشرفوا على تنفيذها كانوا دون المستوى المطلوب أو المأمول، وهو ما لم يكن خطأ مطلقاً لكنه، بالتعميم الظالم والأحكام المتسرعة والمتعسفة والإساءة إلى مرحلة بأكملها لتشويه شخص معين ارتبط بها، أصبح خطيئة لا تغتفر.

في هذا الإطار انطلقت عملية تشويه العديد من القيادات السياسية البارزة التي عملت بجوار الرئيس الراحل[88]، وجاء هذا برداً وسلاماً على قلب كل العناصر

---

88 – بدأ هذا في 1980 بمحاولة تشويه الصورة الجماهيرية لوزير خارجية بومدين عبد العزيز بوتفليقة، وتصديت له في حدود صلاحياتي، رغم علاقاتي الباردة مع الوزير اللامع، ثم تواصلت مع عدد من الوجوه السياسية البارزة في عهد الرئيس الراحل، ومن بينها محمد الصالح يحياوي، وانتهت العملية بالتصفيات السياسية التي أجراها الرئيس الشاذلي، أو أجريت باسمه، في 1983، وكنت أنا شخصياً من ضحاياها مع الأخوين المذكورين وكثيرين آخرين، وكانت بداية الزلزال السياسي.

المناوئة، وخاصة بعض عناصر اليمين المنتسب إلى التيار الإسلامي، التي بدأت في محاولة إثبات وجودها على الساحة، بأن راحت تضخم كل الاتهامات والمؤاخذات، التي عهد بالتحقيق فيها للجنة انضباط حزبي ولمجلس للمحاسبة، أسمته الجماهير، بكل وعي وذكاء، مجلس تصفية الحسابات، وكان عنصرا الموضوعية والتجرد غائبين عن التعامل مع المتهمين.

وكان الملحوظ أن السهام كانت توجه لأبناء الثورة وتستثني عناصر "القوة الثالثة" والطلقاء، وهو ما جعل الأصابع تشير إلى جهات تتناقض مع مسيرة الثورة وتُعِدّ لشيء ما[89].

وأعتقد شخصياً أن هذه كانت بداية المأساة الجزائرية، لأنها فتتت وجدان الأمة، وأصابت الجيل الصاعد بخيبة أمل هائلة، وهم يستمعون لمن يحاول إقناعهم بأن كل الطبقة السياسية التي حكمت البلاد كانت تجمع بين العاجز والجاهل والسارق والمرتشي، ولم يكن ذلك، للأمانة، واقع الحياة السياسية في الجزائر، التي لم تكن، على أي حال، أكثر سوءاً من كل البلدان التي تعيش وضعيتها، إن لم أقل إنها كانت أكثر حيوية ونقاء وتقدماً واستقراراً وطموحاً من بلدان كثيرة سبقتها، زمنياً، على مضمار التنمية وفي طريق الاستقلال[90]، ولعل بعض تلك البلدان لم يكن سعيداً بذلك.

لكن المؤكد أن قوى كثيرة كانت تتربص بالجزائر.

فلم يكن سرّاً أن الجزائر لعبت دوراً بالغ الأهمية لطرد الوجود الإسرائيلي من إفريقيا، ولدعم حركات التحرير عبر العالم كله، بالإضافة إلى عملها من أجل إقامة نظام عالمي جديد، من المؤكد أنه كان يهدد العديد من المصالح الاحتكارية الدولية، والمرتبطين بها من سماسرة السلاح وعملاء المخابرات، وأحيانا تُجّار الممنوعات.

89 – سنلاحظ في استعراضنا لمسيرة الجزائر بعد استرجاع الاستقلال أن التصفيات أصابت دائما صفوف المناضلين في كل المؤسسات ولم تتناول أبدا عناصر من المؤسسة الإدارية، التي لم يحدث أن أخرج منها مسؤول قبل سن التقاعد الرسمي، إن لم تتح للبعض فرص تجاوز تلك السن في المسؤولية.

90 – يكفي أن نتخيل حال بعض البلدان لو أصابها ما أصاب الجزائر في التسعينيات، ولعلها كانت ستلجأ إلى قوات أجنبية، وهنا نفهم حساسية الجزائر من كل تدخل خارجي، وإن اتسم أحيانا بالمبالغة.

وكان العالم كله ينظر إلى الوطن العربي والعالم الإسلامي، وبفضل دول مزدهرة مستقلة مثل الجزائر ، كقاطرة للعالم الثالث ، الذي كان ، بوجود عدد من الدول الطليعية ومن بينها الجزائر، قوة دولية يحسب لها حساب كبير.

ولم يكن سرّاً على أحد أن تجربة الشيلي (1973)، أدخلت إلى تقنيات الثورات المضادة أسلوباً جديداً اسمه التفجير من الداخل (Implosion)، لكن الذي حدث هو طغيان شعور زائف بالطمأنينة، جعل الكثيرين يتصورون أن ذلك يحدث للآخرين فقط، تماماً كحوادث السيارات.

وجاءت وفاة الرئيس بومدين كصدمة هائلة اهتزت لها الجزائر، عاطفياً ووجدانياً، ولكنها ظلت ثابتة البنيان، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً .

ولهواة المقارنة، فإن الصدمة كانت تشبه صدمة وفاة الرئيس عبد الناصر، ولقد صمدت الجزائر لتلك الصدمة كما صمدت مصر، مع ملاحظة أن عمق أرض الكنانة التاريخيّ يتجاوز ستين قرناً، ورغم تعاقب الغزاة عليها فإن مؤسسة الدولة فيها ظلت قائمة، بعكس ما حدث للجزائر بعد الغزو الفرنسي.

كانت الجزائر قد خرجت من عهد بومدين بحجم معقول من المديونية، تميز بأن الديون كانت ديونا بعيدة الأجل (وبالتالي محدودة الفائدة البنكية)، بالإضافة إلى أنها كانت ديوناً استثمارية[91]، أموالها مجسدة في المصانع الكبيرة والمتوسطة المنتشرة على اتساع التراب الوطني[92]، والتي كانت قد بدأت تستجيب أكثر فأكثر لخبرة العمّال الجزائريين المتزايدة.

---

91 – في حدود ما أعرفه فإن حجم الديون الجزائرية كان أقل من مليار (بليون) دولار في 1970، وارتفع في منتصف السبعينيات إلى 4.63 مليار، وكان عند وفاة بومدين في حدود 13 بليون دولار، من بينها ثلاثة بلايين كانت موجودة على شكل أوراق مالية من العملات الصعبة موجودة في الخزينة، وكان الرصيد الذهبي كاملا غير منقوص، وكان التقرير اليومي الذي يحرص الرئيس على الإطلاع عليه هو حجم الرصيد المالي من العملات الصعبة في البنك المركزي.

وأصبح الدين في نهاية الولاية الأولى للرئيس الشاذلي 18. 26 مليارا، وكان أخطر ما فيه هو تزايد الديون غير الاستثمارية، بالإضافة إلى تزايد نسبة الديون قصيرة الأجل وبالتالي عالية الفوائد البنكية، وأصبح الدين في منتصف التسعينيات 32،78 مليارا، وهو مرشح للزيادة (عن Editions la Découverte والموسوعة العالمية)، ووصل حجم الفوائد إلى درجة أنه أصبح أكثر من الدخل السنوي للنفط.

92 – لابد للأمانة من التذكير بأن التنمية الجزائرية انطلقت في مرحلة كان سعر برميل النفط فيها لا يصل إلى دولارين، حتى مع اعتبار أن القوة الشرائية للدولار كانت أكبر.

لكن الثمانينيات بدأت تعرف مرحلة جديدة يتأكد فيها، يوماً بعد يوم، أن هناك اتجاهاً نحو تحول جذري في التعامل مع المعطيات الوطنية والدولية.

وانطلقت التناقضات بين التكنوقراطي والسياسي ببروز التوتر بين المؤسسة الحكومية وعناصرها السائرة تحت المظلة الرئاسية، والمؤسسة الحزبية، وهو توتر كانت تذكي ناره عناصر كثيرة، بعضها عن جهل بمعادلات السلطة والبعض، على العكس من ذلك، عن فهم عميق لنفسية السلطة الجديدة.

وحُسِم الصراع لصالح الرئاسة، وانتهى بتحجيم منسق الحزب ثم بالتخلص منه[93]، وعادت المؤسسة الحزبية، من الناحية القيادية، إلى وضعية الجهاز التابع الذي يقوم غالباً بدور الصدى لصوت رئيس الجمهورية الأمين العام، الذي التهمه نشاط المؤسسة الرئاسية.

وانطلقت المرحلة الجديدة عملياً بالمؤتمر الاستثنائي للحزب، الذي رفع شعار "من أجل حياة أفضل"[94]. وبدأ كل تيار يحاول الحفاظ على الاتجاه الذي يؤمن به، تغييراً أو استمرارية أو تغييراً في إطار الاستمرارية.

وجاء التغيير الجديد في مرحلة ارتفع فيها سعر النفط إلى ما يقرب من أربعين دولاراً للبرميل الواحد، وكانت هذه فرصة سانحة انتهزها البعض لخلق الالتفاف حول القيادة الجديدة على حساب القيادة السابقة، التي كان الطابع الرئيسي لتوجهاتها هو الصرامة والتقشف.

ولقد كان هذا أمراً منطقياً لمجرد أن المرحلة السابقة تميزت بمشاريع طموحة كان انطلاقها باهظ التكلفة، مما وضع أعباء كثيرة على كاهل الدولة فيما يتعلق بتوفير كل الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين، خاصة السكن.

---

93 – تؤكد الأدبيات السياسية في الجزائر أن الحزب هو قائد المسيرة، وتجعل مسؤوليات الدولة الهامة من مهام المسؤولين الحزبيين، ولكنها لا تجعل من هؤلاء أوصياء على مسؤولي الدولة. والذي حدث هو أن بعض المسؤولين في الحزب تصوروا أن أولوية الحزب على الدولة (بمعنى الجهاز التنفيذي) يعطيهم يدا عليا فوق الدولة بكل مؤسساتها السيادية، بما فيها رئاسة الجمهورية، التي رفض مناضلوها هذا المنطق، ووقع منسق الحزب في خطيئة التناقض مع الرئيس والمؤسسة الرئاسية.

94 – كنت أنا الذي اختار هذا الشعار، وتفاعل معه الشعب إيجابياً، وكنت ومازلت مؤمناً بأنه كان الشعار المناسب للمرحلة، لأنه يجسد الأمل بالنسبة للجميع، ويعكس المطلوب من المرحلة طبقا لشعارها الذي سبقت الإشارة له، لكن كثيرين فيما بعد اعتبروه، ظلماً، نوعاً من التخدير للشعب

لكن تنفيذ الانطلاقة الجديدة للتخفيف من الأعباء الاجتماعية للمواطنين، والذي قامت به أحياناً عناصر انطلقت من نظرة ذاتية منفعية، أساء للعملية كلها.

وهكذا اندفع القائمون على شؤون الاقتصاد الجزائري إلى حالة من السفه لم يسبق لها مثيل، وامتلأت الأسواق الجزائرية بالعديد من السلع الاستهلاكية المستوردة، من أسماك السالمون المدخّن إلى آلات البيانو الفاخرة، بالإضافة إلى رفع القيود على السفر إلى الخارج، والتصريح بحجم مالي من العملات الأجنبية للمسافرين.

لكن المناضلين الحقيقيين والمواطنين الواعين نظروا إلى الأمر كله كعملية رشوة واسعة النطاق، وفهم كثير منهم بأن كل ذلك يندرج في إطار المخطط الذي كان يستهدف التخلص من رموز المرحلة السابقة.

واقترنت تلك الإجراءات بعمليات اقتصادية أطلق عليها "إعادة الهيكلة الصناعية"، وكانت بذرتها تفكيراً منطقياً سليماً يرى بأن الجزائر أقامت مؤسسات صناعية كبيرة، قد يكون من الصعب أن تُسَيّر، لضخامتها، بالكفاءة المطلوبة، مما جعل العديد منها يعمل بإنتاجية متدنية، وبوتيرة هزيلة قد لا تتجاوز أحيانا خمسين في المائة من طاقتها، بالإضافة إلى أن التنظيم العمالي لم يستطع تحقيق تقدم يذكر في تحقيق فعالية التسيير الاشتراكي للمؤسسات، وغالبا لأن البيروقراطية الإدارية، الموروثة عن العهد الاستعماري أو التي تم تكوينها على عجل في مدرسة فكرية معينة، كانت قد تحولت إلى أخطبوط رهيب متعدد الأذرع والصلاحيات.

كانت أول مثالب إعادة الهيكلة أنها بدت لكثيرين، من جهة، كإعداد لعمليات الخصخصة، حيث أن بيع وحدات ضخمة يمكن أن يثير العديد من القلاقل السياسية، على عكس بيع وحدات صغيرة، وهكذا أصبح الأمر، ميدانياً، عملية تفتيت للمؤسسات وتمييع للسلطات وبعثرة للمسؤولية.

ومن جهة أخرى بدت العملية كمحاولة لمحو كل إنجازات السبعينيات من الخريطة الوطنية، وهو ما تؤكده نظرة سريعة لكتاب دليل الجزائر الإشهاري الذي صدر في منتصف الثمانينيات، والذي يسجل أن كل المؤسسات الصناعية الهامة

أنشئت في هذه العشرية، وبدون الإشارة إلى أنها نتيجة لتفتيت الشركات الكبرى التي أنشئت في العشريتين الماضيتين.

لكن تقليص حجم الوحدات كانت له تأثيرات سلبية على حجم استثماراتها، وبالتالي على *تطورها التكنولوجي ومقدرتها على المنافسة الأجنبية*، بينما *لم يكن له* أي تأثير إيجابي على إنتاجيتها، إن لم يكن العكس، حيث كانت إعادة الهيكلة كارثة حقيقية على مستوى التنفيذ، إذ أدت إلي حدوث تضخم إداري سرطاني التأثير.

وهكذا لم تعد الإدارة في خدمة الإنتاج بل أصبح الجهاز الإنتاجي في خدمة الإدارة، وتبعثرت المسؤوليات وتميعت.

وفي الوقت الذي كان يمكن أن تحل مشاكل هامة بقرار من مستوى مركزي يملك سلطة القرار وهيبة المسؤولية ضاعت السلطة ببعثرتها على موظفين صغار لا يملكون إلا السلطات البيروقراطية التي تحصر قدراتهم في تعيين من يريدون، وطرد من لا يحبون، وإسكات المعارضين النقابيين بالرشوة أو القمع، وهكذا أضيف إلى الأخطبوط الإداري مرض المحسوبية الجهوية واللغوية والمالية، وكان لكل هذا آثاره السلبية.

ولأن لغة العمل كانت الفرنسية فقد تحولت اللغة إلى ماسونية جديدة تلفظ من لاينسجم معها وتحارب كل من يهدد بالمساس بسطوتها ونفوذها.

والواقع أن التمسك باستعمال الفرنسية كان غطاء لعجز كثيرين من صغار الموظفين الإداريين، الذين ارتقوا إلى مناصب عليا نتيجة للفراغ الإداري في مرحلة معينة، وللتنفيذ المتعجل لإعادة الهيكلة في مرحلة تالية، وهو ما يُفسِّر عنف ردود الفعل الإدارية تجاه التعريب.

ذلك أن تعريب الإدارة كان سيكشف أن التركيز على استعمال الفرنسية، حيث لا ضرورة حيوية للاقتصار عليها، هو في واقع الأمر إخفاء للعجز المهني وللهزال التكنولوجي ولضحالة التكوين وسوء الممارسة، وهو ما يفسر إغلاق أبواب الإدارة في وجه الشباب المعرب، وزيادة عدد العاملين بالفرنسية حتى في المراكز الدنيا، ليصبحوا قوة ضاغطة، تنشط لغوياً ثم تنحاز سياسياً.

وهكذا تحولت إعادة الهيكلة إلى تخريب حقيقي للنشاط الإنتاجي لأنها زادت من نفوذ الإدارة على حساب المنتجين الحقيقيين[95]، وبدأت التحالفات تتحول إلى تواطؤات، في جو مسموم تميز بالنتائج السلبية لنشاطات مجلس المحاسبة سيء الذكر.

وربما كانت هناك نقطة لابد من التذكير بها، لأهميتها في تطور الأحداث.

ففي حدود ما أعرفه، كانت الجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم الثالث التي لم تقم بتقنين لعائدات الهجرة الجزائرية إلى أوروبا، وفرنسا بوجه خاص.

وأتصور أن الخلفية السياسية كانت نوعاً من الإشفاق على المهاجرين، الذين تمتص الغربة دماءهم وعرقهم، ولا يعقل أن تقوم الجزائر، التي حباها اللّه بخيرات كثيرة، باستغلال المهاجرين، عن طريق إلزامهم بتحويل مدخراتهم إلى أرض الوطن، وكان في ذلك الرأي الكثيرُ من العاطفة والقليلُ من الحكمة.

وهكذا كان المهاجرون يحظون بكل الرعاية التي يحظى بها المواطن، وبدون مقابل، حتى المقابل المعنوي الذي يربط الإنسان بمؤسسات بلد ه، وكانت عائلاتهم في الجزائر تحظى بنفس الرعاية التي يحظى بها كل المواطنين[96].

وفي البداية كان المهاجرون ينفقون على أسرهم في الجزائر عبر تحويلات تتم بواسطة البنوك أو البريد، تماما كما كان الوضع خلال الفترة الاستعمارية، لكن الوضع تغير بعد ذلك، في غياب تنظيمات تحفظ حقوق المواطن وحقوق الوطن على حدّ سواء[97]، ولعلي أقول اليوم عن يقين بأن ذلك لم يكن دائماً قصوراً أو تقصيراً أو عدم إدراك للأهمية الاقتصادية والسياسية، بل أظنه كان غالباً تواطؤاً مقصوداً بين عناصر من الإدارة وعناصر من الرأسمالية الطفيلية، تطور فأصبح تحالفاً استراتيجياً متزايد الوزن والتأثير.

وليس سرّاً أن مدرسة فكرية واحدة كانت تسيطر على كل ما يتعلق بمجال النشاط المالي، تقنيناً وممارسات بنكية، بحيث يمكن القول إن مجال المال أصبح

---

95 – كمثال بسيط، عندما كانت الإذاعة والتلفزة مؤسسة واحدة كان يديرها مدير عام وأربعة مديرين، مع سكرتارية لكل منهم، وعندما تحولت إلى أربع مؤسسات أصبح هناك أربعة مديرين عامين، مع كل منهم عدد من المديرين والمديرين الفرعيين، وأربع حظائر للسيارات لكل منها مسؤول وسكرتارية، وكان حجم الإنتاج بعد سنوات من إعادة التنظيم أقل بكثير من حجم إنتاج المؤسسة الواحدة، وأصبحت الإدارة غولا حقيقيا يلتهم طاقة المؤسسات.

96 – أوقفت الهجرة نحو فرنسا رسمياً في سبتمبر 1973، ولكن العمل في أوروبا كان يستهوي كثيرين.

97 – يعتبر البعض ذلك من المثالب التي تُحسب على نظام الحكم، وهو أمر مفهوم، لكن الأمر لاينطبق على "مثالب" أخرى، قيل أنها تُعوّد الشعب على الكسل، ومن بينها دعم أسعار المواد الاستهلاكية ومجانية العلاج والتعليم

حكراً على شريحة معينة محددة، وربما كان هذا من أهم أسباب انهيار الدينار الجزائري، بكل ما أنجرّ عنه وأدى إليه[98].

وسنجد أن الثمانينات شهدت ممارسات لا يقبلها عقل ولا منطق.

فبدلاً من ضبط نظام محكم للتعامل المالي الواسع عبر الصكوك البنكية والبريدية وبطاقات السحب البنكي بدا اتجاه واضح لتسهيل التعامل بالأوراق المالية، وهو أيسر السبل لغسل الأموال وللتهرب الضريبي والرشوة المباشرة، وكلها تشكل التربة الخصبة لنمو الطفيليات المالية.

وفي منتصف الثمانينيات، وبحجة امتصاص العملات الأجنبية من السوق الوطنية أصبح مصرحاً للمواطنين بفتح حسابات للعملات الأجنبية في البنوك الجزائرية، وبدون إلزام بتحديد مصدرها، ثم فتحت أسواق للبيع بالعملات الأجنبية للمواطنين، وكان أخطر مواقع البيع صيدليات كانت تبيع أدوية مفقودة في السوق المحلية، ويمكن أن تتخيل رد فعل المواطن الذي لا يجد الدواء لابنه ولا يملك مصدراً للعملات الأجنبية، ويمكن أن نتخيل المجال الذي فتح أمام بعض القوى الأجنبية للتغلغل داخل المجتمع الجزائري.

وعلى عكس مزاعم المخططين الماليين فقد تواصلت عمليات المقاصّة، التي سهلت التهريب غير المباشر، بكل ما يعنيه من خسارة مزدوجة نتيجة لانعدام الوارد من العملات الأجنبية، ثم بانخفاض سعر الدينار الجزائري، نتيجة لعامل العرض والطلب[99].

---

98 – يقول الأستاذ معمر بوضرسة: لقد أضر الماليون الجزائريون وأنصارهم بالاقتصاد الجزائري بأكثر مما أضرت به خدمة الدين وتخفيض قيمة الدينار. وكان يمكن تفادي الكثير من الأضرار لو كانت "الرؤوس المفكرة" كانت تتوفر على قدر من الثقافة الاقتصادية. الجزائر – La ruine de l'économie Algérienne sous Chadli -Editions Rahma 1993. ص 43.

99 – الواقع أن الأمر كان أخطر من ذلك، كما يقول الأستاذ بوضرسة.

ويؤكد الخبير الاقتصادي الجزائري حجم النكبة المالية التي أصابت البلاد عندما تسلم مقدراتها جيل من أشباه الاقتصاديين أبناء التكوين الفرنسي، انضموا إلى زملائهم من نفس المدرسة لتخريب البنوك، بعدما خرب أولئك القطاع الزراعي، وهما قطاعان لم يعرفا التعريب بأي وجه من الوجوه.

وسنجد أن جل القوانين المالية كانت تخريبا لاقتصاد الجزائر، أعدّ لنكسة التسعينيات، بحيث يمكن القول أن الخلفية الاقتصادية الاجتماعية هي عامل رئيسي في جل ما حدث.

ويقول بوضرسة عن الخبراء الماليين الأدعياء أنهم: L'expérience de l'indigence de la culture financière وسنلاحظ في جلّ الانهيارات المالية التي حدثت بعد وفاة الرئيس بومدين مبررات كثيرة للتساؤلات الملحة حول ظروف وفاة الرئيس الجزائري.

وهكذا أمكن للبعض تكديس أموال كثيرة في فرنسا على وجه التحديد، على شكل ودائع تدر فوائد مضمونة، أو عقارات ومطاعم ومقاهي تستقطب السائحين الجزائريين، وخاصة منهم من يبحثون عن عملة أجنبية، وهي أموال يمكن في أي لحظة أن تتحول إلى وسيلة ضغط سياسي – اقتصادي، بجانب أنها، في ظروف الانهيارات الاقتصادية، يمكن أن تكون باباً للاستعمار الجديد – القديم، وليس من التعسف أحيانا اعتبار الأمر كله عملاً مقصوداً.

وفي هذا الصدد يرى كثيرون أن الوجود المالي لبعض الجزائريين بفرنسا لم يكن ليتم بتلك النسبة لولا تواطؤ بعض عناصر السلطة الفرنسية القاعدية، خاصة المصالح البوليسية التي تراقب نشاط المهاجرين الأجانب وتبحث، بين صفوفهم، عن العناصر الأقل صلابة أو الأكثر قابلية للاستيعاب أو الاحتواء.

ويمكن هنا، بإجراء نوع من المضاربة الفكرية، أن نتصور أن عملاً تخريبياً بدأ يجري على مرحلتين متتاليتين، الأولى تهريب أكبر قدر من الأموال، خاصة عن طريق المقاصة، والثانية العمل بكل وسيلة على تخفيض قيمة الدينار، بتشجيع وضعية التضخم النقدي[100]، خاصة بالتوسع في عمليات طبع أوراق العملة بطرق غير عقلانية.

ويمكن أن يصبح هذا إعداداً لمرحلة ثالثة تستهدف خلق انهيار اقتصادي عام، تتضاءل فيه قيمة الرصيد الاقتصادي للعملة الوطنية إلى أقل حد ممكن، بالتفتيت الأحمق للمؤسسات وبسيطرة الأخطبوط الإداري على نشاطاتها.

وهكذا يفقد العمود الفقري للطاقة الإنتاجية قدرته وفعاليته، هذا إذا لم تتحول المؤسسات الاقتصادية إلى أطلال بفعل أعمال تخريبية مشبوهة، وبموازاة ذلك، تتحول المزارع إلى أراض مهجورة لا تنتج إلا الأشواك، في انتظار من يشتريها برخص التراب. وتكون المرحلة التالية هي الدخول إلى السوق بكل طاقة الأموال

100 – كان سعر الدينار في الستينيات أكثر من فرنك فرنسي ونصف، أما في السوق الموازية فكان يعادل فرنكا، ثم تضاءلت قيمته تدريجياً حتى وصل سعر الفرنك إلى أكثر من 15 دينارا في السوق الموازية ونحو عشرة دنانير في السوق الرسمية.

المتجمعة في الخارج، وربما مع أموال أخرى لمؤسسات أجنبية باحثة عن الثراء أو عن الاختراق، وذلك لشراء الدينار والمؤسسات والأراضي والعقارات بأبخس الأسعار[101].

ثم تأتي مرحلة رفع قيمة الدينار بعد أن تكون الطبقة الوسطى قد فقدت كل طاقاتها ومدخراتها وربما عدداً من أفرادها، وهكذا يختل وجودها على الساحة الوطنية، بما يمهد لانفجارها الاجتماعي من الداخل وانهيارها المعنوي من الخارج. وهكذا أيضا يمكن أن تتربع طبقة مالية جديدة على قمة المجتمع، لتضع كل إمكانيات الدولة في خدمة شراهتها الاستهلاكية ونفوذها الاجتماعي (والمناصب الرسمية لا تهم، وهي تترك عادة لمن يفهم قواعد اللعبة وينسجم معها، ويقبل بأن يكون مجرد واجهة، تفيد وتستفيد).

وهكذا يتم خلق واقع اقتصادي – اجتماعي جديد، يتلوه بالضرورة خلق واقع سياسي جديد ينسجم مع النظام الاقتصادي الجديد، حيث تفقد الحكومات الوطنية صلاحياتها السيادية[102]، التي تستولي عليها شركات متعدية الجنسيات، ومؤسسات مالية دولية، مرتبطة بشكل أو بآخر مع عناصر تعشش في دهاليز السلطة الحاكمة أو تُحسب عليها أو تنتسب لها أو تستفيد منها.

والواقع السياسي الجديد لايمكن أن يكون معزولاً عن الواقع السياسي الإقليمي، إن لم يكن استعداداً لوضعية دولية تحمل اسم "العولمة"، يجري الإعداد لها منذ

---

101 – تحدث عبد الحميد الإبراهيمي، الذي كان ثاني رئيس وزراء للجزائر المستقلة (1984–1988) في تصريح متعجل عن 26 بليون دولار قبضها جزائريون كعمولات عن صفقات تجارية عقدتها الدولة، وانقضت الجوارح السياسية على هذا التصريح لتجعل منه دليل إدانة جزائر الاستقلال، وأثبتت الدراسات بأن القضية كلها لم تكن أكثر من حماقة إعلامية لمسؤول لا جدال في وطنيته ولكن هناك ما يمكن أن يُقال عن رزانته وكفاءته. والذي حدث أنه قام بعملية استنتاج متسرعة إثر حديث لرئيس حكومة تالٍ، أشار فيه إلى عمولات قبضت في صفقة معينة حدثت في عهده، فلوّث الكل بمن فيهم نفسه.

ولو تصورنا أن الجزائر كانت سلطة بوليسية قادرة على اكتشاف كل المتعاملين الاقتصاديين المرتشين أو استرجاع ما نهبوه، لوصلنا بشكل آليّ إلى أنّ الاقتصاد الجزائري كان يسير بكفاءة مثالية، إذ أن وجود 26 بليون دولار في الخزينة معناه أن البلاد قادرة على تسديد كل ديونها على الفور، ويبقى في الخزينة نحو ثلاثة عشر بليونا، وهذا خيال في خيال.

102 – انظر أرقام تصنع العالم (محمود المراغي) كتاب العربي – أبريل 1998 ص 150 .

سنوات وسنوات، عرفت خلالها المنطقة العربية أحداثاً مأساوية، من بينها حرب الخليج، وأحداثاً غريبة، من بينها حالة الحزن العام على اغتيال إسحاق رابين، وأحداثاً مخزية، من بينها التسابق على خطب ود إسرائيل، وأحداثاً مبكية مضحكة، من بينها التهليل العربي لاستمرار الحصار على شعب عربي، وأحداثاً أخرى كان يجب أن تقع ومن بينها عقد لقاء عربي على مستوى القمة، وأحداثاً أخرى وقعت وأفضل أن أترك استعراضها لذاكرة القارىء.



قصة البربرية

تولى الرئيس الشاذلي بن جديد مهامه الدستورية في فبراير 1979، وفي مارس 1980 قام الرئيس بأول زيارة رسمية له خارج البلاد، وكانت زيارة للوطن العربي.

ولم يكن ذلك أمراً اعتباطياً أو عفوياً بل كان اختياراً سياسياً واضحاً، لعل المثقفين في الوطن العربي لم يتبينوا ملامحه وإيماءاته كما تبينتها المصالح الاستعمارية المتربصة.

وفي الشهر التالي مباشرة اندلعت في منطقة القبائل الكبرى أحداث كانت خلفيتها مُطالبات* بدت ثقافية، تركزت على المناداة بإعادة الاعتبار إلى "اللغة" البربرية، وتمخض عن هذه الأحداث فيما بعد شعارات سياسية كان من بينها شعار "أعيدوا إلينا جزائرنا"، أي الجزائر التي سرقتها الثقافة العربية!، وكان من بين ما قيل لنا، نحن الذين نحرص على استعمال اللغة العربية: "أنتم عرب فعودوا إلى الجزيرة العربية واتركوا لنا بلادنا"[103]، والغريب أن يُقال هذا لبربر أصليين، وأحياناً على لسان أحفاد لمالطيين وإسبان، لا علاقة لهم لا بالبربرية ولا بالأمازيغية، ولعل منهم كثيرين هم أحفاد لوافدين، جاء أجدادهم إلى الجزائر قبل جيلين أو ثلاثة أجيال على الأكثر واستقروا فيها تحت رعاية السلطات الفرنسية.

ولم يتصور أحد أن الأحداث كانت اعتباطية أو عفوية أو عاطفية.

وقضية البربرية أو الأمازيغية هي جزء رئيسي من معالم الأزمة الجزائرية، لابد من التوقف عندها لفهم كل المعطيات وإدراك كل الأبعاد.

---

103 – قد يبدو الأمر، من شدة سخافته، نوعا من المبالغة، لكن هذا حدث معي بالفعل، ومن أحد الأقارب، ولقد أشرت سابقاً إلى تعبير "البعثي الأصولي" الذي يطلق على كل متمسك بالانتماء.

وباختصار شديد، آمل ألا يُخلّ بأهمية الموضوع، أذكّر بأن سكان شمال إفريقيا كانوا، قبل الفتح الإسلامي، يحملون اسم البربر، وهي كلمة يونانية الأصل أطلقها اليونان ثم الرومان على من لا يتحدثون لغتهم. ويرى بعض المؤرخين أن أصولهم ترجع إلى العرب البائدة، مستدلين على ذلك بالعديد من الدلائل، من بينها وحدة جذور لغاتهم وتشابه جلّ مفرداتها مع اللغة العربية، بالإضافة إلى السرعة والفعالية التي انتشرت بها العربية في الشمال الإفريقي[104].

وعندما دخل الإسلام إلى المنطقة في القرن السابع الميلادي كان عدد سكان الشمال الافريقي نحو ثلاثين مليوناً من البربر أو الأمازيغ أو اللوبيون، ولم يكن عدد الفاتحين العرب يزيد عن عدة آلاف، يمكن أن نضيف لهم فيما بعد نحو مائتي ألف من الهلاليين (أقل من نصف مليون على أي حال).

وأهمية هذا هو أن ندرك بأن النسبة العددية للعرب الوافدين هي من الضآلة بحيث من الصعب أن نعتبر بأن سكان الشمال الافريقي (المغرب العربي الآن) هم جنسان متميزان، عرب وبربر، وأياً كانت النسبة العددية، وهذه قضية جوهرية.

والذي حدث هو أن أكثرية الوافدين العرب ذابت في الأغلبية البربرية التي عربها الإسلام (مما يؤكد وحدة الأصل العرقي، فالإسلام لم يعرّب بلاد فارس وسكان شبه الجزيرة الهندية).

هنا لابد من التوقف عند مفارقة لها أهميتها، استغلها دعاة النزعة البربرية من غلاة الفرانكوفيليين، وركزت وتركز عليها الأجهزة الإعلامية في بلاد الجن والملائكة، ليلوكها بعد ذلك إعلاميون عرب، اختاروا الطريق السهل المستورد، ولم يحاولوا دراسة الوقائع والأحداث التي لا تحتاج إلى جهد كبير[105].

فالواقع هو أن استعمال اللهجات البربرية أواللغة العربية لا علاقة له بالضرورة بالانتماء العربي، لأنه نتيجة منطقية لتحرك السكان من مكان إلى آخر.

---

104 – انظر "في المسألة الأمازيغية" محمد علي خشيم – منشورات المجلس القومي للثقافة العربية.

105 – نذكر دائما بضرورة ملاحظة الفرق بين فرنكوفونيين يسري الانتماء العربي الإسلامي في عروقهم ويسكن كل جوارحهم، ومن بينهم الأديب الجزائري الراحل مالك حداد، الذي قال تعبيره الخالد "الفرنسية هي منفاي"، والفرانكوفيليين، أي المستلبين فكرياً، الذين أصبح العداء للعروبة وللإسلام جزءاً من تكوينهم الفكري وأساساً لانتمائهم السياسي، ومن هؤلاء الكاتب الجزائري كاتب ياسين، وسنلاحظ أن المراجع الفرنسية تقوم دائما بالتعتيم على الأولين بينما تُسلّط كل الأضواء على الآخرين، تماما كما يحدث مع المخرجين السينمائيين والفنانين، وقضية معطوب الوناس أكثر من واضحة.

فقد حدث أن توغلت عناصر من الوافدين العرب في أعماق البلاد لنشر الإسلام، وحدث أن فرت جماعات من اضطهاد الحكام، ثم انقطعت بهذه وبتلك الأسباب، أو ارتبطت برباط المصاهرة مع السكان، فرأت الاستقرار في المناطق التي كانت تستعمل اللهجات البربرية.

وهكذا اكتسب الأبناء والأحفاد وأحفادُ أحفادِ الأحفاد، ممن استقروا نهائيا، لهجات المناطق المعزولة التي لم يخرجوا منها.

في الوقت نفسه نجد أن حجماً هائلاً من السكان فقدوا تدريجياً لهجاتهم القديمة، لمجرد أنها لم تكن أبدا لغة علم أو إدارة أو حضارة، بالمعنى الواسع للتعبير[106]، وهؤلاء لم يرتبطوا بلغة الإسلام فحسب، بل تألقوا في علومها، وربما كان من بينهم والد النحاة ابن معطي الزواوي (وهو من القبائل) وكذلك ابن آجروم، بدون أن ننسى كبار القادة الإسلاميين وفي طليعتهم طارق بن زياد[107] (وهو من هضاب الجزائر) بالإضافة إلى قادة الدول الإسلامية التي قامت في المغرب العربي وينتمون إلى الجزائر وإلى المغرب الأقصى، ومن بينهم بلقين بن زيري بن مناد الذي بنى العاصمة الجزائرية في القرن العاشر الميلادي، مع مدينتي المدية ومليانة، ويوسف بن تاشفين قائد المرابطين.

وعندما أصيبت البلاد بالغزو الفرنسي بدا واضحاً أن المستعمر أخذ يلجأ إلى سياسة "فرّق تسدُ" المعروفة، وهكذا أصبح يخُص بعض المناطق الناطقة بالبربرية[108]، خاصة في الوسط الجزائري، باهتمام خاص (وهو ما أكدته كتابات فرنسية كثيرة).

وبدأت تتردد مقولة أن "العرب غُزاة، وأن العربية لغة غازية، وأن البربر جرمان هاجروا من أوروبا." ووُضع برنامج انتقائي لتمسيح الجزائر، من بين عناصره

---

106 – كانت اللهجات البربرية لهجات شفوية غالباً، ولم تكن أبداً لغة علم أو إدارة، فقد استعمل الملك النوميدي ماسينيصا (201–149ق.م) اللغة البونيقية، بينما كان القديس أوغستان (نهاية القرن الرابع الميلادي) يستعمل اللغة اللاتينية.

107 – مما يؤكد وحدة جذور اللغة العربية واللهجات البربرية سرعة انتشار اللغة العربية في الشمال الافريقي، فطارق بن زياد البربري ألقى خطبته المشهورة بالعربية، ومعنى هذا ليس فقط أنه كان يتقنها بل إن جنوده وجلهم من أصول بربرية كانوا يفهمونها وإلا لما خاطبهم بها، وكانت اللغة العربية هي لغة كل الممالك الإسلامية التي عرفتها البلاد.

108 – أقامت فرنسا ما سُمّيَ مدارس بربرية، يقول عنها الكومندان مارتي، بأنها كانت بربرية بحكم مكان وجودها وتركيبتها البشرية ولكنها فرنسية بحكم برنامجها وتوجهها (أنظر كتابات الدكتور بلقاسم سعد الله).

إرسال أبناء للأعيان قسراً للعيش في فرنسا، وعلى ضوء الشعار الذي رفعه في 1838 سكرتير المارشال بيجو، الذي قال بأن "العرب لا يقبلون فرنسا إلا إذا أصبحوا فرنسيين، ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسيحيين"[109].

لكن رجال العلم والفضل والتقى في منطقة القبائل، على غرار المناطق الأخرى، تصدوا للمحاولات الاستعمارية واتفقت كلمة الجميع على الجهاد في سبيل الله، لا فرق في ذلك بين الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري وأحمد باي في الشرق الجزائري ولالا (السيدة) فاطمة نسومر في بلاد القبائل وبوعمامة في جنوب الهضاب العليا.

وسنجد فيما بعد أن الوطنيين الجزائريين استطاعوا تحقيق التكامل بين الاعتزاز بالعمق التاريخي البربري، والانتماء الحضاري العربي الإسلامي، وربما كان من أبرز الأمثلة تكوين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، رائدة الإصلاح في الجزائر، والتي كانت جل قياداتها تجسيداً للواقع التاريخي الحضاري، وفي مقدمتهم الشيخ عبد الحميد بن باديس، والشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ العربي التبسي والشيخ محمد الميلي، ثم جيل الشباب، الفضيل الورتلاني وعبد الرحمن شيبان وعبد المجيد حيرش وأحمد حماني، يضاف إلى هؤلاء الذين توجهوا لطلب العلم في المشرق والمغرب، وكانوا في طليعة من انضموا بعد ذلك للثورة التحريرية.

لكن الواقع الاستعماري كانت له نتائجه وتداعياته.

فنظراً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة في البلاد هاجر العديد من الجزائريين إلى فرنسا طلباً للرزق، وكانت نسبتهم هناك تزيد مع زيادة حجم البؤس والشقاء في المناطق التي قدموا منها،و من هنا كانت هناك أغلبية مهاجرة من منطقة القبائل الكبرى، التي يسميها المؤرخ محمد حربي: ملاذ البؤس Sanctuaire de la pauvreté[110]، وهذا بالإضافة إلى الهجرة الداخلية عبر معظم نواحي القطر المزدهرة نسبياً.

---

109 – الدكتور أحمد بن نعمان (فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر) دار الأمة – الجزائر.

110 – أنظر محمد حربي (جبهة التحرير : السراب والحقيقة) LE F.L.N. MIRAGE ET REALITE عن دار Jeune Afrique باريس 1980 .

وأنظر للتعمق في فهم القضية البربرية (فرنسا والأطروحة البربرية) أحمد بن نعمان (عروبة البربر عبر التاريخ) عثمان سعدي (البربر عرب قدامى) محمد المختار العرباوي (عروبة البربر: الحقيقة المغمورة) محمد علي مادون (الأمازيغ) محمد علي خشيم، بالإضافة إلى كتابي: (م.. دين – التجربة والجذور) و (لله وللوطن) – دار الأمة الجزائر.

ونظراً للأوضاع السياسية في الجزائر، والتي اتسمت بالقمع الرهيب والتضييق الخانق للحريات، فقد استفاد الجزائريون من ظروف الحرية النسبية التي يتمتعون بها في فرنسا نفسها. وهكذا نبتت الحركة الوطنية المعاصرة في إطار النشاط العمالي الذي كان يرعاه الحزب الشيوعي الفرنسي[111]. وهذا هو ما يُفسرّ ولادة حزب الشعب الجزائري بفرنسا على يد مصالي الحاج[112] بعد تكوين "نجم شمال أفريقيا" هناك.

ونظراً للنسبة العددية فلم يكن بعض الذين ينتمون إلى منطقة القبائل الكبرى راضين عن موازين القوى داخل التنظيم القيادي، وحدثت محاولة لتكوين ما يُسمّى "حزب الشعب القبائلي"، وقف ضدها معظم المناضلين، ومن بينهم نسبة كبيرة تنتمي إلى منطقة القبائل نفسها، أدركوا خطورة المحاولة على كيان الجزائر المستقبلي. ورغم فشل المحاولة فإنها تركت بصماتها على مسيرة الحركة وفي وجدان بعض أبنائها.

وخلَقَ عند البعض شعور زائف بالاضطهاد، زاد من حدته العنصر اللغوي الذي أريد له أن يتحول إلى غيتو فكري، عدواني التعامل، وهو ما تكفل به بعض أبناء الكنيسة الاستعمارية، وكثير منهم غير معروفي النسب الحقيقي.

وبرز فرز واضح بين الأغلبية الوطنية من أبناء منطقة القبائل، الذين يرجع لهم الفضل الأول في حماية الإسلام والعربية من خلال الزوايا المنتشرة في المنطقة، وبين حفنة من أبنائها، عاشوا في أحضان الكنيسة الاستعمارية، ولعل من بينهم من

---

111 – كان الشيوعيون الجزائريون بوجه عام، شأنهم شأن زعيمهم موريس توريز الفرنسي، ينكرون انتماء الجزائريين إلى أمة واحدة، ويدافعون عن مفهوم "أمة جزائرية في طور التكوين"، تضم، حسب زعمهم، الجاليات اليهودية والقبائلية والميزابية والشاوية والإيطالية والمالطية والاسبانية والفرنسية والعربية، وسنلاحظ أن عددا من أنصار النزعة البربرية الذين طردوا من تنظيمات الحركة الوطنية انتظموا في هياكل الحزب الشيوعي وما انبثق عنه، وسيكون هذا نواة لتحالفات المستقبل ضد الانتماء العربي الإسلامي، وسنقرأ جهالات كثيرة من بينها أن رائد الحركة الوطنية مصالي الحاج تأثر بالفكر "البعثي" للأمير شكيب أرسلان (فكل من يؤمن بالانتماء العربي هو بعثي) أما الذي يدعو للتمسك بالانتماء العربي الإسلامي فهو بعثي – أصولي، عميل لكل المخابرات العربية والإسلامية.

112 – هناك تفاصيل كثيرة لم أرد الخوض فيها ويجدها الباحثون في كتابات جزائرية كثيرة، من بينها كتابات الدكتور بلقاسم سعد الله، خاصة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.

لا ينتمي أصلاً للمنطقة، وربما للقطر الجزائري كله، زرعت فيهم بذور الحقد تجاه كل من هو عربي اللسان إسلامي العقيدة، وفيما بعد، كل من هو وطني التوجهات أو قومي الفكر.

وجاءت ظروف التحولات السياسية التي تميزت بوجود شبه فراغ على قمة السلطة لتفتح الباب على مصراعيه أمام أخطر الطلقاء وأكثرهم عدوانية.

ورغم أن جزائر الاستقلال حققت تكافؤ الفرص لجميع الجزائريين، بما في ذلك الحق في استعمال لهجات محلية، بما لا يتناقض مع واحدية اللغة الوطنية، فإن ذلك لم يكن كافياً لإرضاء المتعصبين من دعاة النزعة البربرية، وجلّهم من تكوين فرنسي محض[113]، يتميزون بجهلهم الفاضح، لا لعناصر الثقافة العربية فحسب، وإنما للتاريخ الجزائري نفسه، حيث يعتمدون في فهمهم لتطوراته على المراجع الفرنسية، والفرنسية وحدها، دون مراجع الدنيا كلها، وهكذا أصبحت القضية أساساً عداءً للعروبة وللإسلام، وولاءً للفكر التغريبي وصل إلى حد الاستلاب، ولم تكن المصالح الفرنسية بالطبع غائبة عن الساحة[114]. وهكذا تكونت الأكاديمية البربرية في فرنسا، على يد جزائريين يحملون في معظمهم الجنسية الفرنسية، ويستقرون في فرنسا بشكل نهائي، وذلك في العام التالي لتأميم المناجم الفرنسية في الجزائر، الذي تم في 1966.

وسنجد أن معظم التحركات العنيفة للمتعصبين من دعاة النزعة البربرية تأتي إثر اختيارات وطنية جزائرية، وهو ما يرى فيه كثيرون حلقات من سلسلة واحدة، لكن

---

113 – كان هناك بعض من لا يعرفون الفرنسية، وهو ما خلق لديهم عقدة رهيبة جعلتهم أحيانا أكثر عدوانية وتعصباً من الذين لا يعرفون العربية، وكان هناك آخرون يمسكون بناصية اللغات ولكنهم يفتقدون روح الأمة ولا يدركون مفهوم الدولة، وهم قلائل بحمد الله.

114 – في يوليو 1998 أقامت السفارة الفرنسية في الجزائر حفلاً فنياً تحت شعار يوم الموسيقى، وكان يمكن أن يُعتبر هذا الحفل، الذي دُعي إليه دبلوماسيون وجزائريون، مساهمة في التعريف بفنون البلد المضيف الغنائية، لكن الأغاني المقدمة اقتصرت على منطقة القبائل، التي كان منها معظم المدعوين والمدعوات، ومن بينهم قبائلية رائعة لم تتردد في أن تضع مسؤولاً فرنسياً سامياً عند حده، عندما تحدث بجهل فاضح عن التاريخ الجزائري. والمهم أنه لم يحدث أن أقيم حفل لتقديم أغان شعبية عربية أوحتى مدائح دينية ميزابية (بالأمازيغية) أو فولكلور أمازيغي أو أندلسي من الشرق الجزائري ويلاحظ أن أغاني "الراي" التي حظيت بإشهار هائل في فرنسا هي أساسا أغاني مواخير، رتيبة الألحان ركيكة الكلمات، لكن تكنولوجيا الإيقاع التي سُخّرت لخدمتها أعطتها انتشاراً كبيراً لدى الشباب، واستعمل انتشارها للتنديد بنظام الحكم الذي كان قد منع بثها في الإذاعة والتلفزة حيث اعتبرت أغان هابطة.

المؤكد أن هناك يداً كانت تعمل على تعميق الشروخ الفكرية في الأمة، لتتحول في لحظة معينة إلى شروخ جغرافية سياسية، على غرار ما حدث في يوغوسلافيا، أو إلى حروب لغوية عرقية، كما يحدث في أفغانستان، والمحصلة النهائية هي سيادة الفرنسية فكراً وسياسة واقتصاداً[115].

وكانت الهجرة الداخلية تضم العاجزين عن السفر أو الأكثر حرماناً، لكن استعمال هؤلاء للهجات لا يفهمها الآخرون كانت تقود المجتمعات المحلية، في كثير من الأحيان، إلى نوع من التحفظ في التعامل مع الغرباء، يقود غالباً إلى مزيد من العزلة عند القادمين الجدد، مما يضاعف من تحفظ المناطق المستقلة، ويزداد حجم كرة الثلج المتدحرجة من قمة الجبل.

وربما كان من سوء الحظ أن أسبقيات الوطنيين منعتهم من التوقف طويلاً لتحليل هذه القضية، التي ارتبط بها عدد من التصرفات الاجتماعية، تحولت تدريجياً إلى جروح متقيحة، في حين أن عملية مواجهة شجاعة كان يمكن أن تؤدي إلى التئام الجروح.

ذلك أن الشعور بالعزلة، إذا تزامن مع الفقر والحاجة، يمكن أن يقود إلى مشاعر تقترب من العدوانية، وهو ما أحسن استثماره المتعصبون من دعاة النزعة البربرية[116].

ورغم كل الجهود التي بذلتها الدولة والتي لا ينكرها إلا جاحد أو مكابر، فإن الشعور بالاضطهاد المزعوم في مناطق بعينها تزايد بشكل يثير تساؤلات كثيرة[117].

---

115 – واذكر بأن أحداث أكتوبر 1988 جاءت بعد إغلاق ثانوية ديكارت الفرنسية في الجزائر.

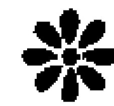
116 – ارجو أن يكون واضحا أنني أفرق تماما بين البربرية أو الأمازيغية، كعمق تاريخي أعتز به كما يعتز به كل جزائري، والنزعة البربرية التي تعمل على تقسيم المجتمع إلى أقلية مسحوقة وأغلبية طاغية، ثم تقدم نفسها كمتحدث باسم الأقلية الوهمية، بمناورات ترفع شعارات ثقافية خلفيتها الحقيقية المتاجرة بالعواطف لمصلحة أهداف استعمارية سياسية واقتصادية.

117 – لم يحدث أن حرمت جهة جغرافية من المناصب السامية في الدولة، فقد حرصت القيادة على تحقيق التوازن الجهوي في كل المجالات، وسنجد أن أهم المواقع القيادية في الجيش مثلا كان يحتلها مناضلون من منطقة القبائل (قاصدي مرباح في الأمن والسعيد آيت مسعودان في القوات الجوية والهاشمي هجريس في المحافظة السياسية وعبد المجيد آوشيش في تعاونية الجيش وغيرهم) وذلك بالإضافة إلى مواقع أخرى خاصة في القطاع المالي والصناعي والإداري، وبما يتجاوز النسبة العددية.

وسنلاحظ عند دراستنا لواقع التكتلات الفكرية في الجزائر أن هناك تطابقاً بشرياً بين النزعات البربرية والاتجاهات اليسارية المتطرفة والفرانكوفيليين المعادين للانتماء العربي الإسلامي، وسنجد أن عدداً من رؤوس الأموال المؤثرة على حرية المجتمع ترتبط بنفس التكتلات، التي تحظى غالبا بدعم العديد من المؤسسات الفرنسية، بما جعل من فرنسا، دولة وأحزاباً وسياسيين باحثين عن الشهرة، عمقاً استراتيجياً لكل الحركات المناوئة لنظام الحكم الوطني الذي أقامته جبهة التحرير، محطّمة الوجود الفرنسي في الجزائر.

وسنكتشف فيما بعد بأن المصالح الفرنسية توسعت في إعطاء الجنسية الفرنسية لشرائح معينة من أبناء المجتمع الجزائري، إضافة للحصول الآلي على الجنسية لكل من يولد على التراب الفرنسي، وهذا كله يعني تكوين مجموعات بشرية مرتبطة إلى حد كبير بالوجود الفرنسي[118].

وفي لحظة معينة من تطور الواقع الجزائري بدا أن المجتمع الجزائري يعيش وضعية انسداد متعمد، رافقه شعور غريب بوجود فراغ على قمة السلطة، وتسيّب في كل مرافقها.



118 – يُعطى الفرنسي العاطل عن العمل منحة بطالة بين 2000 و 4000 فرنك، ومثلها للعامل المغترب، وسنجد اليوم، عند حساب فروق العملة، خاصة بعد انهيار الدينار الجزائري، أن هذه المنحة هي أكثر من مرتب الأستاذ الجامعي في الجزائر.

ويجب أن نضيف إلى كل هذا القرار الإجرامي الذي اتخذته السلطة الجزائرية في الثمانينيات، والقاضي بتخيير الجزائريين الذين يحملون الجنسية الفرنسية بين أداء الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي أو الجيش الجزائري، وهو ترسيم للجنسية المزدوجة.

أكتوبر يتآمر على نوفمبر

عرف شهر سبتمبر 1988 نشاطاً سياسياً مكثفاً في إطار الاتفاق مع ليبيا على إقامة الوحدة، والتي كان البعض ينظر لها كخطر داهم، وكان ذلك بعد صيف حار تميز باختلال تسويق الكثير من المواد الاستهلاكية الضرورية.

وكان ما يثير الدهشة أن البلاد لم تكن تعرف نقصاً حقيقياً في تلك المواد، حيث كان الرصيد الاستراتيجي من المواد الأساسية في الحدود العادية المعقولة، لكن تلك الاحتياجات لم تكن موجودة في كل الأسواق وبالكميات المطلوبة.

وزاد الأمر خطورة عندما اختفت من السوق الزجاجات البلاستيكية للمطهرات المنزلية، في وقت سرت فيه إشاعات عن تفشي وباء الكوليرا في بعض المناطق[119].

وارتفعت أصوات تتحدث عن وجود شرخ كبير في جبهة التحرير الوطني، الحزب الواحد الحاكم آنذاك، بين إصلاحيين يريدون الدخول بالحزب في مرحلة جديدة، ومحافظين متجمدين يعضون على السلطة بالنواجذ.

---

119 - يشكل محلول "الجافيل" جزءاً من الحياة اليومية للأسرة الجزائرية، فهو مطهر قوي زهيد الثمن، يباع في زجاجات بلاستيكية سعتها لتر واحد، كانت تصنع بفضل وحدات البلاستيك التابعة لوزارة الطاقة.

ولم تكن مادة الجافيل مفقودة ولكن إنتاج الزجاجات لم يكن كافياً، واتصلت بالوزير المعني، بحكم صداقة تجمعنا، أنبهه إلى القضية، وأؤكد له أن هناك غلياناً نتيجة لوضعيات مستفزة تبدو وكأنها مقصودة،ويجيبني الوزير بأن إنتاج الزجاجات كافٍ، ولكن مؤسسات حكومية لم تعد تشتري العبوات ذات السعة الكبيرة المخصصة للاستعمال واسع النطاق، وتشتري بدلا منها العبوات المخصصة للمواطن. والنتيجة هي ندرة المادة. والتساؤل مطروح عما إذا كان الأمر مجرد إهمال أو غير ذلك.

والواقع أن الأمر لم يكن بالضبط قضية إصلاحيين ومحافظين، رغم أن وسائل الإعلام الأجنبية، المتخصصة في التعامل مع الأحداث من منطق الأبيض والأسود، من باب الكسل الفكري، انقضت على ذلك التقسيم تلوكه كالعلك، بمناسبة وبغير مناسبة.

كانت القضية، في تصوري، أن عدداً ممن دخلوا إلى ساحة العمل السياسي من الباب التكنوقراطي أصبحوا يريدون انتزاع السلطة من العناصر التي كانت تحتل الواجهة السياسية، ويرون أنها تعرقل عملهم المستقبلي.

وكانت مجموعة الشباب تريد أن تنتزع السلطة كاملة، وترفض أي اقتسام لها، وتتصور أنها لايمكن أن تتألق إلا بغياب الوجوه القديمة، رغم أن عدداً هاماً من تلك الوجوه قد تمت تصفيته في المؤتمر الخامس للحزب (1983).

وفي نفس العام الذي احتفلت فيه الجزائر بالذكرى الرابعة والعشرين للاستقلال والثانية والثلاثين للثورة شهدت عاصمة الشرق الجزائري، قسنطينة، أحداثاً نتج عنها حجم هام من التخريب، وقدم العديد ممن ألقي عليهم القبض للمحاكمات السريعة، وعرف شباب كثيرون طريقهم إلى السجون.

وكان الغريب أن تلك الأحداث بدت فيما بعد وكأنها "بروفة" REPETITION لأحداث أكتوبر 1988، وربما لم يكن ذلك عنصر الارتباط الوحيد بين هذه وتلك.

وكانت الأزمة الاقتصادية الدولية قد بدأت تمسك بخناق الكثير من البلدان، بينما المخططون الاقتصاديون عندنا يوهمون الرئيس بأننا في منجى منها[120]، رغم اتجاه أسعار النفط نحو الانهيار، وذلك حتى لا يحاسبوا على السفه الاستهلاكي الذي أضر بخزينة الدولة، وسيدفعها، في مستقبل قريب، إلى الاستدانة لمُدَدٍ قصيرة، وهي استدانة ربويّة معروفة بفوائدها المرتفعة[121].

---

120 – دُفع الرئيس في ولايته الثانية، بالمعلومات المضللة وفي غياب مستشارين مؤهلين، إلى الإدلاء بتصريح مرتجل، أصبح مادة للتفكه الساخر، قال فيه بأن "دولاً بدون مشاكل ليست دولاً"، ليقول بعد ذلك بأننا، والحمد لله، لا نُعاني من أي مشاكل".

121 – لست أريد أن أبدو وكأنني أتصيد أخطاء الآخرين، لكنني أذكر، لأمانة العرض، بأن مؤسساتنا المالية كان يُسيّرها المفرنسون، تماما مثل المؤسسات الصناعية ومزارع التسيير الذاتي، وهو ما يؤكده الأستاذ معمر بوضرسة في كتابه المشار إليه في فصل سابق، وما يؤكد طرحنا فيما يتعلق بالشرخ اللغوي الذي حرصت الفرانكوفيلية على تعميقه لتصفية المعربين.

وبدأ الاتجاه نحو التخلي عن المبادىء الاقتصادية التي كانت علة وجود النظام، وأساس شرعيته الشعبية، فانخفضت نسبة الاستثمارات في القطاع الصناعي إلى نحو 30 في المائة[122]، مما كان له بالطبع أثار سلبية على الوضعية الاقتصادية الاجتماعية للبلاد، التي ستشهد فيما بعد انهيارات اجتماعية أشد خطورة بعد رفع الدعم عن المواد الأساسية، تطبيقا لتعليمات صندوق النقد الدولي.

ويبرر وزير الإعلام آنذاك سبب تخفيض الاستثمارات بأن البلاد عاجزة عن استيعاب الاستثمارات الضخمة، وهو ما بدا كلوم مبطن للمرحلة السابقة[123].

وكان من المآسي المضحكة أن رئيس الوزراء، الذي بنى خطابه السياسي على تفسير العثرات الاقتصادية بغياب التخطيط، كان هو الذي ألغى وزارة التخطيط، وحولها لمجموعة عمل تلتف حوله وتعمل وفق إرادته[124].

في هذه المرحلة بالذات، وللمرة الأولى في تاريخ البلاد، تتم قضائياً وسياسياً تصفية ضابط من اثنين كانا يحتلان أكبر رتبة في السلم الهرمي العسكري، وكان الضابط الذي تمت محاكمته من أقرب المقربين للرئيس، ومن الذين وضع كل ثقلهم لإنجاح اختياره رئيسا للجمهورية، وكان أول من استفاد من ذلك سياسياً ووظيفياً.

وتجلت خطورة العملية في أنها شوهت الصورة الجماهيرية لواحد من قادة الجيش الوطني الشعبي، وهو ما بدا استكمالاً لعمليات أخرى سبقتها من نفس النوع، وإن كان الضابط المعني مسؤولاً إلى حد كبير عن إعطاء الفرصة للآخرين،

---

122 – الأزمة الجزائرية – مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت 1996، وهو كتاب يضم دراسات بالغة الأهمية، بعضها أكاديمي الطابع، لكن اللافت للنظر هو أن المقدمة كانت بالغة السوء، إذ بدت كأنها تصفية حساب مع مرحلة الاستقلال، وخاصة فترة ولاية الرئيس هواري بومدين، نتيجة للأحكام المتسرعة التي أدانت كلّ شيء.

وكان المثير للدهشة أن جل الأحكام السلبية على المسيرة الجزائرية صدرت عن منتمين لقطر عربي بعينه، سواء في هذه الدراسة أو في معظم الدراسات الأخرى.

123 – أنظر: ص 33 OCTOBRE – Abed Charef. Editions Laphomic –1989– Alger .

124 – كان التخطيط، خلال عهد الرئيس بومدين الذي كان يرأس الحكومة بنفسه، موكلا لوزارة دولة (كتابة دولة) ثم أصبح الأخ عبد الحميد إبراهيمي وزيرا للتخطيط في أول وزارات الشاذلي بن جديد، وألغيت الوزارة بعد ذلك في عهده عندما تولى رئاسة الحكومة في منتصف الثمانينيات.

ربما لأنه اختار أسوأ المستشارين وبطانات السوء[125]، واتسمت تصرفاته السياسية بالطيبة والتحالفات العاطفية.

وكان الغريب أن صحيفة "لوموند" الفرنسية قدمت تصفية اللواء كرد فعل على اتجاهه نحو إعادة الجيش للثكنات، لتحقيق انفتاح الحياة السياسية، وهو أمر مثير للدهشة، إذ لم يعرف عن الرجل اهتمام كبير بهذا المجال[126].

في نفس المرحلة أطلقت وزارة الداخلية، التي كان يتولاها المدير العام السابق للأمن الوطني، فكرة رائعة تذكر بمقولة ماوتسي تونغ: "دع مائة زهرة تتفتح"، وتجسدت في تشجيع تكوين جمعيات مدنية للنشاط الاجتماعي (ستكون في مرحلة لاحقة نواة لتنظيم المجتمع المدني) وقوبل الأمر بشكوك كثيرة من قبل المؤسسة الحزبية، إذ رأى البعض في ذلك منافسة لنشاط المنظمات الجماهيرية، وتفتيتاً للالتفاف حول الحزب.

وكان من أهم عناصر التساؤل يقين الجميع بأن التنسيق تام بين المسؤول الأول للحزب ووزير الداخلية[127].

لكن تساؤلات أخرى برزت عندما بدا أن النتائج كلها لم تكن كما كان يجب أن تكون. فبينما تضاءل نشاط جميعة بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع، كتلك التي أقيمت لحماية المستهلك من جشع التجار وسوء التوزيع ومشاكل التسويق، تألقت جمعية حقوق الإنسان التي تولاها أحد أصدقاء وزير الداخلية، وهو محامٍ معروف بنشاطه وطموحه[128].

125 – كان الضابط السامي شابا طيبا محدود الخبرة السياسية من أبناء جيش التحرير الذين لم تتح لهم الفرصة، نتيجة لعامل السن، للتجنيد في إطار الجيش الفرنسي وكان أهم سند لرئيس الجمهورية، وربما شجعه هذا على بعض التجاوزات التي نقلت تفاصيلها للرئيس ببعض المبالغة، وكنت حذرته عندما كان رئيساً للأركان، ولكنه كان يتصور نفسه بعيداً عن كل احتمال للمؤاخذة.

وكان من المهتمين بمجال الفنون خاصة الموسيقى الأندلسية، فتقرب له بعض فنانيها ومنهم من أساؤوا له بتصرفاتهم.

126 – أنظر المرجع السابق ص 31 . ويشبه البعض تصرفات اللواء بتصرفات المشير المصري عبد الحكيم عامر.

127 – كان مسؤول الحزب محمد الشريف مساعدية ووزير الداخلية الهادي خديري.

128 – ميلود إبراهيمي، وهو شقيق الدبلوماسي الجزائري اللامع الأخضر الإبراهيمي (وليست هناك رابطة عائلية بينهما وبين كل من أحمد طالب الإبراهيمي أو عبد الحميد ابراهيمي، بل هو مجرد تشابه ألقاب).

والواقع أن جمعية حقوق الإنسان حصلت على نصر كبير عندما نجحت في الإفراج عن نحو مائتين من سجناء أحداث الشرق الجزائري، وهكذا انتزعت نفوذاً كبيراً على حساب جمعية أخرى أنشأت بمبادرة ذاتية من محام عريق، ارتبط فيما بعد بمجموعة العقد الوطني الذي وقعته أحزاب معارضة في العاصمة الإيطالية، في منتصف التسعينيات[129].

في منتصف هذه المرحلة، أي في النصف الثاني من الثمانينيات، تفجرت الأحداث التي أ صبحت تعرف بأحداث "بويا علي"، الذي كان أساساً من مناضلي جبهة التحرير، حذُف اسمه من قائمة مرشحي الحزب للانتخابات التشريعية الثالثة، ولا يُعرف على وجه التحديد متى بدأ توجهه الإسلامي يأخذ طابعاً متشدداً، وإن كان البعض يزعم أن ذلك حدث عندما قتل أخوه خطأ من قبل عناصر أمنية[130].

وسحقت المجموعة وقتل قائدها، ثم أفرج عن بعض من كانوا قد قضوا نسبة معينة من مدة العقوبة، وترددت أسماؤهم فيما بعد في الصحف كقيادات للعنف السياسي الذي عرفته البلاد بعد إيقاف المسار الانتخابي في التسعينيات.

وقبل أن تنتهي الثمانينيات كان عدد من الشركات قد أخرج من إطار الوصاية الوزارية، وأصبح الإشراف عليها لما سُمّي صناديق المساهمة. وكان أخطر الإجراءات هو تعديل بعض القواعد الاقتصادية بأسلوب اعتبره كثيرون أسلوباً غير دستوري[131].

وشعر البعض أن هناك عملاً حثيثاً يتم لتكوين سلطة ظل، يمكن أن تتولى الأمور في لحظة معينة، عندما يمسك المسؤولون القاعديون الجدد بمقاليد الأمور الفعلية.

وتضاعف هذا الشعور وازداد خطورة عندما لاحظ المواطنون بأن رئيس الجمهورية أصبح كثير الاختفاء من النشاطات الوطنية، وهو أمر لم يكن مألوفاً في جزائر الاستقلال.

---

129 – علي يحيى عبد النور.

130 – عابد شارف Octobre - Abed CHAREF ص 73 .

131 – نفس المصدر – ص 40 .

فقد كان رؤساء الجزائر، أحمد بن بلة وهواري بومدين، بل والشاذلي بن جديد في ولايته الأولى، كانوا دائمي التنقل عبر مختلف جهات الوطن.

وكان الرئيس بومدين، على وجه التحديد، وجوداً ثابتاً في النشاط اليومي الوطني والدولي، فكانت زياراته الميدانية لكل شبر من أرض الجمهورية، وكان ترؤسه لجلسات العمل وندوات الإطارات والمهرجانات الشعبية، بالإضافة إلى نشاطه الدبلوماسي والدولي.

وكان الرئيس يستقبل كل مبعوث سامٍ قبل سفره إلى الخارج ليزوده بتوجيهاته، ويستقبله إثر عودته إلى الجزائر ليستمع منه إلى عرض شفوي عن مهمته، يتبع فيما بعد بتقرير كتابي، ويعلن عن كل تلك الاستقبالات في حينها.

وخلال الولاية الثانية للرئيس بن جديد كان وزراء كثيرون لا يلتقون بالرئيس، رغم صدور بلاغات عن استقبال الرئيس لهم وتلقيه تقريراً عن مهامهم، وكان هذا مادة للحديث على مستوى معين، أخذ طريقه فيما بعد عبرالحاشية والبطانة إلى الشارع[132].

ثم بدأت الشائعات تروج حول الحياة التي يعيشها الرئيس، والقصور التي بنيت له، والسيارات واليخوت التي اشتريت من أجل متعته.

ووصل الأمر إلى حد الزعم بأنه يستورد مأكولاته يومياً من الخارج، وبطائرة خاصة.

وزاد الطين بلة أخبار كثيرة حول تجاوزات قامت بها أسرة الرئيس وأصهاره، كان المواطنون يقارنون بينها وبين الصورة المتقشفة التي عرف بها الرئيسان أحمد بن بلة وهواري بومدين، ويتذكرون بوجه خاص، شدة الرئيس الراحل في التعامل مع أسرته، وحرصه على منعها من أي تدخل في الحياة السياسية أو استغلال لاسم الرئيس لتحقيق فوائد شخصية.

والمؤكد أنه كان هناك جوانب صحيحة فيما كان يروج، كما كانت هناك مبالغات كثيرة، لكن أهم ما في الأمر هو الشعور العام بأن هناك شبه شغورعلى قمة الهرم

132 – ربما كان هناك بجوار الرئيس من يُزين له ذلك بالقول أنه يتحمل مسؤوليات كبرى، ولا داعي لكي يشغل نفسه بأشياء ذات أهمية محدودة، يمكن أن يكلّف بها فلان أو فلان من كبار المسؤولين.

الحاكم، وبأن البلاد لا يُسيرها الرئيس ولكنها تُسيّر باسم الرئيس، الذي تركت له نشاطات لا تختلف عن تدشينات معارض الزهور.

وكان هناك عنصر قد يبدو تافهاً بالنسبة لحجم القضايا المطروحة، لكنني أراه بالغ الأهمية فيما يتعلق بالمساس بهيبة الدولة ومصداقيتها، لأنه يتعلق بالصورة الجماهيرية للمسؤول الأول في البلاد.

فقد كان الرئيس الشاذلي قد تقدم للانتخابات الرئاسية الأولى في صورة رب عائلة، توحي ملامح وجهه بالطيبة، التي يزيدها وقاراً شارب أبيض كثيف منسجم مع شعر الرأس الأبيض الكث، وينسجم معها خطاب سياسي هادىء بعيد عن البلاغيات الخطابية.

وهذا يعني أن الرئيس رسم لنفسه، أو رُسمت له، صورة جماهيرية أصبحت هي شخصيته، يربتط فيها الشكل الهادىء بالخطاب المتواضع[133].

وفي بداية الولاية الثانية تخلص الرئيس نهائياً من شاربه، وبدا واضحاً أنه يستخدم صبغة فضية خاصة لشعر رأسه، ثم تناقلت الأفواه إشاعات كثيرة عن نوعية الحياة التي يحياها، والتي تناقل إخواننا المصريون أمثالها خلال حكم الرئيس السادات، كما ترددت إشاعات تؤكد بأن الرئيس لم يعد يلازم مكتبه بشكل منتظم، كماكان سلفه، وكما كان هو نفسه في الولاية الأولى[134].

---

133 – حرصت على اختيار الصورة الملونة التي استعملت كملصقات إعلانية في الانتخابات الرئاسية بما يؤكد تماما هذه الصورة، ثم قمت بإعداد الصورة الرسمية للرئيس بنفس المنطلق، ويرجع الفضل في التنفيذ الفني للمصور الجزائري نور الدين زياني.

ويزعم البعض أن وراء اختفاء الشارب تعليقات سمعها الرئيس في قطر شقيق، مدحته بالقول أنه أكثر شباباً من صورته الرسمية، وبما أنني كنت أنا وراء الصورة فكان المطلوب أن أبدو مقصراً في حق الرئيس، وبعض الظن فقط هو الإثم، وما يثير الانتباه هنا أن معظم الدارسين المتحاملين على المسيرة الجزائرية، والذين سبق أن أشرت لهم، ينتمون لذلك القطر.

134 – كان الرئيس الشاذلي في ولايته الأولى من القلائل الذين لا يغادرون مقعدهم على الإطلاق خلال اجتماعات اللجنة المركزية للحزب، في حين كان معظم الأعضاء ينتهزون أي فرصة لتحريك الأقدام خارج القاعة. وكانت مشكلتي الشخصية هي أنني كنت مضطرا للالتصاق بمقعدي طالما كان الرئيس في القاعة، لاحتمال أن يتدخل بملاحظة أو بتعليق يكون عليّ أن أستثمره إعلامياً.

ثم أخذ الرئيس في استعمال تعبيرات خطابية تتناقض مع الصورة الجماهيرية التي عرفها عليه الناس في ولايته الأولى، ومنها تعبيرات تشير إلى استخفاف بالقضايا الجوهرية، يؤكده إصراره في بعض خطبه على أن الأزمة أصابت الجميع إلا نحن، إلى أن فوجيء بما لم يكن في الحسبان[135].

وتناقل بعض العاملين حوله أنه أصبح سريع الغضب، ويُعنف بعض مساعديه أحيانا بتعبيرات سوقية وشتائم حادة[136].

وكان واضحاً أن هناك من يسهل للرجل طريق الحياة السهلة، ومن يعطيه الفرصة، بشكل أو بآخر، للاستهانة بمن يعملون حوله ويتعاملون معه.

ومع ذلك يُسجل للرئيس الشاذلي أنه لم يتهاون في قضية الانتماء الحضاري للجزائر، وفي التمسك باللغةالعربية، وكثيرون يرون أن مصرعه السياسي كان نتيجة لموقفه المتصلب في الدفاع عنها، وربما كان ذلك صحيحاً إلى حد كبير، ولكن تراكمات أخرى كثيرة يجب أن تؤخذ دائما في الاعتبار، بالنسبة للتأثير المباشر.

في تلك المرحلة كانت الجزائر تستعد لإغلاق آخر مدرسة تابعة للسفارة الفرنسية، وهي مدرسة ديكارت، التي كانت تستقبل أبناء الدبلوماسيين وأبناء عدد من الجزائريين، لم يكونوا دائما من الدبلوماسيين، وكانت مهمتها الرسمية تسهيل التمدرس بالنسبة لأبناء الدبلوماسيين الأجانب العاملين في الجزائر والدبلوماسيين الجزائريين العائدين من مهام طويلة الأمد في الخارج، لكن الخلفية الحقيقية بدت وكأنها تستهدف إعطاء الفرصة لأبناء "النخبة الجزائرية" لكي يتلقوا، في ظروف تختلف عن ظروف المدرسة العامة، المواد العلمية التي تؤهلهم للالتحاق بالجامعة، بما في ذلك الجامعات الفرنسية.

---

135 – بذل الرئيس الشاذلي جهداً كبيراً في ولايته الأولى لدراسة ملفات الدولة الداخلية والخارجية، التي كنا نحن نبذل جهداً مضاعفاً لكي نقدمها في أوضح صورة ممكنة، وفي نفس الإطار كان يبدي اهتماماً بالغاً بخطبه الرسمية، التي كنت أتحمل مسؤولية إعدادها، لكن هناك من شجعه على التمادي في ارتجال الخطب، استعداداً للتخلص من المكلف بإعداد الخطب الرسمية.

136 – عملت مع الرجل نحو خمس سنوات ولم أسمع منه إطلاقا كلمة نابية أو تعبيرا لا يليق برئيس دولة، وأسجل هذا هنا للأمانة، رغم أن من حقي أن أكون أكثر قسوة عليه، لأنني لقيت منه جزاء سنمار.

وكان هذا في واقع الأمر مواصلة للعمل بمخطط الجنرال دوغول، الذي كان يستهدف خلق نخبة جزائرية مرتبطة بالمستعمر القديم، فكراً في البداية واستلاباً مطلقاً في نهاية المطاف، وهي النخبة التي ستُبذل كل الجهود لكي تتسلم مقاليد الأمور في الجزائر، عبر تواطؤات واسعة المجال، وعلى حساب الأغلبية المدرسية التي ستتخرج من المدارس التابعة للدولة، وهي الأغلبية المعرّبة التي كان الرئيس بومدين يراهن عليها.

ويستقبل الرئيس الشاذلي بن جديد وزير الخارجية الفرنسي "رولان دوما"، الذي جاء يقنعه بعدم إغلاق المدرسة، "لدوافع إنسانية"[137]، وعندما يلح في محاولته يأخذ الرئيس الشاذلي وضع الاستعداد للوقوف إيذانا بانتهاء المقابلة، ويقول للوزير الفرنسي بكل هدوء : "معالي الوزير، هذه قضية سيادة وطنية"[138].

وفي نفس الشهر، وعلى بعد عدة أشهر من المؤتمر القادم للحزب، يلقي الرئيس الجزائري في اجتماع حزبي خطاباً بالغ العنف يدين فيه كل المؤسسات الجزائرية، متهماً إياها بالتقصير وبالإهمال، ويشير في الوقت نفسه إلى قضية مدرسة ديكارت قائلاً ما معناه بأن الذين يتمسكون بالتكوين الفرنسي عليهم أن يذهبوا إلى فرنسا.

كان الرئيس يبدو متوتر الأعصاب، بحيث كان خطابه أقرب إلى خطاب محافظ حزبي يندد بإدارته وبممارساتها في اجتماع مغلق.

ويدين الرئيس في خطابه، وللمرة الأولى في تاريخ الجزائر، ممارسات بعض عناصر الهجرة إلى فرنسا، التي تمارس عمليات مقاصة تؤدي إلى المساس بالعملة الوطنية، والتي لم تساهم في عمليات التنمية الوطنية من قريب أو من بعيد.

ويجب هنا أن نتذكر التوزيع الجغرافي للمهاجرين، وجوداً وانتماءات، ومدى تمكن الأغلبية من متابعة الخطاب بشكل مباشر، يضمن فهم العبارات التي يلقيها الرئيس، وبحيث لا تستغل فيما بعد من قبل أقليات نشطة لاستعداء عناصرالهجرة على الدولة.

---

137 – كانت السفارة الفرنسية تشجع أبناء كبار المسؤولين على الالتحاق بالمدارس التابعة لها، وفي لحظة معينة أصبح جزائريون يتوسطون لدى بعض مصالحها لإدخال أبنائهم إلى تلك المدارس، تماما كما سيحدث فيما بعد بالنسبة لتأشيرات الدخول إلى فرنسا، وهكذا دخل نوع جديد من الرشوة إلى مجتمعاتنا، وهو هنا مرتبط بالأجنبي. وكان القبول في المدرسة انتقائيا، خاصة فيما يتعلق بالانتماءات الجغرافية

138 – هذه القصة رواها لي مدير ديوان الرئيس الجنرال العربي بلخير، الذي حضر المقابلة

ويكرر التليفزيون، على غير العادة، بث الخطاب التحريضي والتعريضي الذي أغضب الجميع، بمن فيهم بالطبع المضاربون على العملة وعناصر الإدارة وأولياءأمور التلاميذ في ديكارت وأصدقائهم، الذين راحوا يرددون علناً: "يريدنا أن نخرج من البلد؟، إنه هو الذي سوف يخرج".

وعادت إلى الأذهان أحداث بداية الثمانينيات، وسيصبح من الطبيعي أن تشتعل الجزائر إذا أحس البعض أن هناك شبهة تهديد للوجود الفرنسي في الجزائر.

وعبر الأيام التي تلت الخطاب تلتهب الصحف، وكلها تابعة للدولة، بحملات ضد الفساد والمحسوبية وانعدام الكفاءة وكل الأمراض الاجتماعية التي ندد الرئيس بها في خطابه، وكانت الحملة بالغة العنف وإلى الدرجة التي أخافت كثيرين، وبعضهم ردد تعبيرات قد لا يختلف معناها عن تعبير: أنج سعد فقد هلك سعيد.

وسَرَتْ في طول الجزائر وعرضها إشاعة ملحة تتحدث عن إضراب عام يوم الأربعاء 5 أكتوبر، ولم يعرف أحد من الذي أطلق تلك الإشاعة، ومن تولّى ترويجها بتلك المهارة الفائقة، وبذلك الإصرار العجيب والمقدرة الفائقة على الوصول إلى كل الشرائح الاجتماعية.

وتزامن ذلك كله مع حملة اعتقالات واسعة النطاق تركزت على العناصر اليسارية المعروفة، وبحيث قال البعض فيما بعد على شكل نكتة سوداء، أن ذلك كان محاولة لحماية أولئك من شيء ما[139].

وكان أخطر ما في الأمر أن بعض تلك العمليات لم تقم بها دائما عناصر واضحة الانتماء الأمني[140].

وتواصل إلقاء المواد سريعة الالتهاب على أرض المجتمع، وسيطر نوع من الذعر خشية أن يقوم أحد، بشكل ما، من إلقاء عود الثقاب.

---

139 – كان من بين من ألقي عليهم القبض المخرج المسرحي عبد القادر علولة، مدير مسرح وهران، الذي اغتيل في التسعينيات.

140 – عابد شارف ص 40 .

كان هناك إحساس عميق بأن الانفجار قادم لأن النفوس أعدت له، وبشكل واضح، خلال السنوات الماضية، وكان المثقفون النظريون يلوكون نظرية مؤامرة ستؤدي إلى افتعال انفجار يتحكم مخططوه في أساليبه ونتائجه، لامتصاص الغضب القائم، وليُقضى على احتمال الانفجار الحقيقي الذي لن يُعرف من وراءه، ولا أين سينتهي به المطاف..

وفي مساء الرابع من أكتوبر 1988 تبدأ مجموعات من الشباب غير معروف الانتماء في التجمهر هنا وهناك، وتبدو التحركات في البداية عمليات تهريجية قام بها بعض الطلبة، الذين لا يعرف أحد كيف خرجوا إلى الشوارع، وكان واضحاً أن طابع اللهو والتهريج هو السائد في وسط المجموعات التي راحت تجوب بعض الشوارع الهادئة.

لكن هذا لم يكن الوضع في كل مكان، فقد امتدت أيد مجهولة بأعواد الثقاب التي فجرت بعض صور العنف، وكما حدث في باب الوادي، حيث بدأ الأمر بقلب سيارة، ورشقت بعض المحلات بالحجارة.

وفي اليوم التالي (الخامس من أكتوبر) راحت مجموعات من نوع بشري مختلف تجوب الشوارع حاملة أدوات التخريب بشكل واضح، لتستهدف رموزاً محددة، كالأروقة الجزائرية[141] ووزارة التربية الوطنية التي دُمِّرت عن آخرها، ووزارة الشبيبة والرياضة التي نجت جزئياً، ومقرات حزب جبهة التحرير الوطني وأقسام الشرطة، كما نُهب منزل السيدة زهور ونيسي وزيرة التربية السابقة، وهي أديبة مرموقة تكتب باللغة العربية[142].

141 – كانت قد سرت أخبار شبه مؤكدة عن اعتزام الدولة إغلاق هذه الأسواق، التي يستفيد منها ذوو الدخل المحدود، وبيعها للخواص، وكان رد فعل مناضلي جبهة التحرير الوطني والمواطنين بالغ الحدّة، وهكذا تم التراجع عن البيع، مؤقتا، في انتظار الجديد، الذي قد يجعل من إغلاق تلك الأسواق مطلبا جماهيريا، تماما كالتخلص من جبهة التحرير.

وفي أكتوبر تم حرق العديد من هذه الأسواق بإصرار عجيب، ثم أغلقت نهائيا في التسعينيات استعداد لبيعها برخص التراب، كاطلال، ولعل هذا مما يوضح بعض خلفيات أكتوبر، الذي كان البعض يعتبره انتفاضة ستمحو ثورة نوفمبر.

142 – يقول اللواء خالد نزار، الذي كان آنذاك قائدا للقوات البرية، في شهادته "كنّا أمام محاولة حقيقية لزعزعة استقرار البلاد" ثم يقول بأن التظاهرات اندلعت في اليوم التالي في ساعة محددة، ليستنتج من ذلك أنها تمت امتثالا لأوامر محددة (صحيفة الخبر – 3 أكتوبر 1998).

وبالطبع فقد اندفع في الطرقات شباب كثيرون وفضوليون أكثر، كلٌّ بهدفٍ لم يكن بالضرورة هدف المخططين، ولكنه أعطى للتظاهرات الحجم الذي أرادوه، والتغطية الإعلامية المطلوبة لتسويق الرسالة السياسية[143].

وعندما تحركت السلطة التي بدت مشلولة في الأيام الأولى كانت المظاهرات قد ذهبت بعيداً واكتسبت ثقة أكثر بالنفس، وهناك من يزعم أنها تلقت تشجيعات، ربما كانت من النوع غير المباشر، وهناك من زعم بأن الذين قاموا بالتخريب في قسنطينة، خلال الثمانينيات، أطلق سراحهم بدون أن يقضوا مدة العقوبة كاملة[144].

كان رد الفعل الرسمي الأول بلاغاً من المكتب السياسي للحزب، تلته، بعد إعلان حالة الطوارىء، بلاغات من القيادة العسكرية تحذر من التجاوزات.

وفي اليوم الثالث للأحداث برزت بعض اللافتات المكتوبة غالبا بالفرنسية، والتي توحي شعاراتها باتجاهات يسارية، لكن الاتجاه العام كان يسير نحو التهدئة.

وتشهد أمسية ذلك اليوم عملية لم تكشف تفاصيلها حتى يومنا هذا، ويؤكد "عابد شارف" في كتابه الوثائقي أنها لن تكشف أبدا.

فقد أطلق الرصاص على مجموعة عسكرية كانت متمركزة بجوار مسجد بن عمر في القبة، وردت القوة على النار بالمثل، وسقط عدد من الضحايا، بينما قال شهود عيان أن إطلاق الرصاص على المجموعة جاء من شاحنة صغيرة بغطاء قماشي مُسدل، وهو ما روته أيضا صحيفة "لوموند" الفرنسية، التي بدا أن مراسلها موجود في كل زمان ومكان[145].

---

143 – كان هناك عدد محدود مهمته إثارة الشغب وترك الشارع يتولّى الباقي بفعل العدوى (خالد نزار – نفس المصدر).

144 – يقول اللواء خالد نزار، الذي كان آنذاك قائدا للقوات البرية، وذلك في شهادته "كان يجب تعويض قوات الشرطة التي تجاوزتها الأوضاع، والتي قيل أنها جُرِّدت من أسلحتها، لأسباب أجهلها، قبل بداية الأحداث" (صحيفة الخبر – أول أكتوبر 1998).

145 – يؤكد اللواء نزار هذا في شهادته، كما يؤكد أن طريقة تحريك المجموعات كان يتم بأسلوب منظم، وفي الوقت نفسه يقول أن قائد هيئة أركان الجيش كان يكبح سير عمله، ويقول "بدا لي عمله مشبوها".

ويعطي نزار رقم 169 كعدد لمجمل القتلى من المدنيين والعسكريين، ويقول بأن أول القتلى كان في منطقة باب الوادي، كما يقول بأن أول من أطلق النار في باب الوادي كان أحد عناصر علي بلحاج.

وكانت خطورة هذا الأمر أنه كان صباً للزيت على نار كانت تخمد شيئاً فشيئاً، لأن كل ضحية تسقط في ظروف الفتنة تضاعف من السخط وتحول المحايدين إلى متعاطفين والمتعاطفين إلى عناصر نشطة بل ومتحاملة.

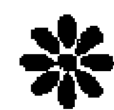
ويدخل عنصر جديد إلى ساحة الأحداث بخطاب ألقاه وزير الداخلية، الذي استنكر عمليات التخريب، وكان هذا هو الخطاب الرسمي الأول منذ بداية الأحداث، وكان يجب أن يلقى في اليوم الأول، وهو ما جعل أثره محدوداً، خاصة ولم يكن قد أعلن عنه، فلم يسمعه كثيرون كانوا في الشوارع والشرفات.

غير أن المراقبين الصحفيين لاحظوا أن وزير الداخلية لم يشر من قريب أو من بعيد لحزب جبهة التحرير الوطني، وهو عضو إضافي في مكتبه السياسي، كما أنه لم يتجه في حديثه للمناضلين بل للمواطنين.

وتذكر كثيرون أنه كان هو ملهم فكرة الجمعيات غير السياسية التي استثارت شبهات بعض مناضلي الجبهة، وكان المثير للدهشة أن المعروف عن الوزير بأنه يرتبط بعلاقات وثيقة مع المسؤول الحزبي الأول آنذاك، محمد الشريف مساعدية، وكذلك مع رئيس أركان القوات المسلحة الجنرال عبد اللّه بلهوشات..

والأكثر غرابة هو ان بعض الصيحات أخذت ترتفع منددة بالمسؤول الحزبي، محملة إياه كل الشرور والموبقات، وكان ذلك بالطبع محاولة واضحة للإساءة لجبهة التحرير الوطني، وهو ما بدا كهدف استراتيجي منذ الوهلة الأولى للأحداث.

وتزايد حجم التشاؤم في جو كان فيه الكثير من العلامات التي توحي بالتفاؤل.



المأساة

سيكون من العبث محاولة البحث عن تفاصيل كل الأحداث التي عرفتها الجزائر في شهر أكتوبر الأغبر، والتي كانت، في تصوري، عملية انقلابية بكل ما في التعبير من معنى.

والواقع أن هناك تفاصيل كثيرة مازالت حبيسة الصدور أو دفينة الخزائن الحديدية أو الملفات السرية.

وهناك عدة حقائق لابد من التوقف عنها لفهم أبعاد ما حدث، ولابد من وضعها في نفس الإطار الذي توضع فيه كل التطورات اللاحقة.

الأولى هي أنه لم يرتفع، في الأيام الأولى للأحداث، أي شعار سياسي أو شبه سياسي أو حتى ثقافي، ولم تكن هناك لافتات أو أعلام مرفوعة، ولم يتبن أي فصيل سياسي أو عقائدي تلك الأحداث في بدايتها، ولقد بدا الكثيرون من الشباب الذي جرفتهم التظاهرات كطلبة يشعرون بالملل، وجدوا فرصة للخروج من روتين الدراسة وضغوط الحياة عبر استثارة الكبار وإثارة غيظهم[146].

وبالطبع فلم يكن للأمر علاقة مباشرة بأي نقص في مواد غذائية أو رفع لأسعار الخبز، رغم أن هناك بجانبنا من سارع لتسميتها "انتفاضة الخبز" أو "ثورة السميد"![147].

---

146 – يتساءل اللواء خالد نزار في استجواب صحفي نشره في مذكراته (دار الشهاب – الجزائر 1999): هل لاحظتم متظاهري أكتوبر يحملون لافتات أو شعارات تطالب بحرية الصحافة أو الرأي أو بانتخابات حرة وبفصل السلطات وبحق إقامة التجمعات السياسية والتعددية الحزبية؟. ويجيب بنفسه على التساؤل قائلا: أنا شخصيا لم أر ذلك، وأترككم لتصلوا بأنفسكم إلى الخلاصة (ص 172) وهذا القول من نزار يهدم تماما نظرية الانتفاضة الشعبية.

147 – كان واضحاً أن هناك من كان يعاني من عقدة "ثورة الخبز" التي حدثت بالفعل في قطر شقيق، بعد رفع ثمن الرغيف، (هو نفس القطر الذي سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن صورة الرئيس) فسارع إلي إلصاق التسمية بأحداث أكتوبر في الجزائر، وتلقفت الوكالات الأجنبية التعبير، ولقد ثبت بعد ذلك أن تلك الأحداث كانت مثيلاً تاريخياً لحريق القاهرة في يناير 1952 .

لكن هذا لايعني على الإطلاق أن الجو لم يكن مشحونا بالتوتر، خاصة في بعض الأحياء الشعبية المكتظة، وهكذا تحولت التظاهرات شيئاً فشيئاً إلى تعبير عن عقلية الحشود Psycose de masses حيث يفقد الفرد إرادته الفردية التي تتحكم فيها الضوابط الاجتماعية والأخلاقية المعروفة لينساق مع هيستريا الجو العام الذي يخلقه التجمهر.

الثانية هي أن وجوه معظم المشاركين في الاتلاف والتخريب وأسلوب عملهم كان يؤكد أنهم مهيئون لهذا العمل، مأجورون على القيام به، متأكدون من أن أحداً لن يتصدى لهم، وأن أحداً لن يحاول متابعتهم.

وقد سألت فيما بعد عدداً من الأصدقاء والأقارب والمعارف عماً إذا كانوا يعرفون بعض من شاهدنا صورهم في الصحف خلال الأيام الأولى من الأحداث، وعماً إذا كانوا من أبنائهم أو من جيرانهم أو من العاملين حولهم، وكانت الإجابة بالنفي[148].

وهكذا يمكن القول بأنه لم يكن من بين المتظاهرين في الأيام الأولى من يمكن اعتبارهم شباباً طلائعياً أو مناضلين حزبيين أو حتى مواطنين ساخطين[149].

ومن هنا كان الانطباع العام بأن تظاهرات الطلبة كانت مجرد عمليات قصد المخططون لها أن تكون تغطية سياسية -ثقافية للمجموعات المكلفة بالتخريب والتحطيم.

ولقد تابعت بسيارتي تجمعاً يضم نحو ثلاثين طالباً في "بن عكنون"، عصر الرابع من أكتوبر، وكانوا يرددون هتافاً واحداً شعرت أن هناك من لقنهم إياه، لأنه كان يتناقض مع جو التهريج الواضح، وكان الهتاف يقول: "انهضوا أيها الجبناء"!

---

148 – يقول نزار: لقد لوحظت مجموعات مكونة من شخصين أو ثلاثة مهمتها إثارة أحداث الشغب، وترك الشارع ليتولى الباقي بفعل العدوى (نفس المرجع السابق ص 124).

149 – يدّعي البعض أن هؤلاء كانوا أساساً سجناء سابقين، في أحداث كأحداث قسنطينة، ويستدلون على ذلك أنه لم يحدث أن برز منهم فيما بعد وجه سياسي مرموق، كما برز كوهين بانديت وغيره في اضطرابات فرنسا في مايو 1968، وأصحاب هذا الزعم يقولون بأن هؤلاء استعملوا فيما بعد في مهام مشابهة، وبعضهم تم التخلص منه عندما أصبح عبئاً على من حرضه، وليس هناك دليل على هذا، وأذكره لأمانة الطرح.

الثالثة هي أن الأحداث اقتصرت بشكل واضح على العاصمة الجزائرية، مع أحداث محدودة في بعض المدن الكبرى، ويؤكد الكثيرون في تلك المدن أن المجموعات التي قامت بالتخريب كانت غريبة عن المدينة[150].

وكان واضحاً أن من الأهداف الرئيسية استقطاب أنظار الإعلام الدولي، ليتم إسقاط النظام على رؤوس الأشهاد، ويشترك الجميع في تحرير شهادة الوفاة.

وفيما يتعلق بالعاصمة، وهي المعنية الأولى بالأحداث، كان واضحاً أن هناك انتقائية واضحة، فبينما أحرقت وزارات كلّياً أو جزئياً، لم تمس وزارات أخرى، وبينما هوجمت مقرات الحزب لم يقترب أحد من جدران البرلمان أو من ثكنات الجيش.

وكان مما يثير الدهشة أنه لم يحدث، في حدود علمي، أي اعتداء على مؤسسة إعلامية، خاصة دور الصحف ومقر الإذاعة والتلفزة، وكلها موجودة في وسط العاصمة. وكلها تمثل نظام الحكم. المكروه!!

وبدا للحظات أن هناك من يحتفظ بهذه المؤسسات لدور مقبل.

الرابعة أن الأحداث ووجهت بسلبية مطلقة من سلطات مكافحة الشغب، التي كانت مؤهلة لإخماد النار في بداياتها، وهناك من يزعمون بأن تعليمات أعطيت بعدم المواجهة. وتتحدث الإشاعات عن شخصيات بعينها ومؤسسات بعينها وسفارات بعينها.

وأذكّر من جديد بقاعدة "أغاثا كريستي"، المرتبطة بسؤالها الدائم عن المستفيد.

وستتضح أهمية هذه النقطة عندما يفقد الرئيس أعصابه أمام تطور الوضعية، ويأمر بإنزال الجيش الوطني إلى الشارع، طبقاً لحالة الحصار التي تم إعلانها، تطبيقاً للمادة 119 من الدستور، رغم أن الإجراءات الدستورية لم تحترم تماما عند اتخاذ القرار.

ويرى الكثيرون بأن إنزال القوات المسلحة للشارع كان أكبر خطأ ارتكبه نظام الحكم، وربما رأى فيه البعض البداية الحقيقية للمسلسل الدموي، وكانت المسؤولية هي مسؤولية القيادة السياسية، فالجيش لم يكن يملك إلا تنفيذ الأوامر الصادرة عنها[151].

---

150 – عابد شارف ص 111.

151 – قيل فيما بعد أن قيادات عسكرية سامية رفضت إنزال الجيش إلى الشارع بأي حال من الأحوال، والاكتفاء بتحميل مسؤولية الأمن للشرطة والدرك، مع تدعيم هذه القوات بشكل ملموس.

كان الرئيس يشعر بأنه أصبح وحده.

فلقد دفع القيادات العسكرية للخروج من اللجنة المركزية لجبهة التحرير بحجة الابتعاد عن تسييس الجيش، رغم أن الجيش لم يكن مؤسسة تقليدية بل كان عنصر توازن سياسي، ثم انسحب هو نفسه من الجبهة على أساس أنه رئيس للجميع، وذلك بعد أن قام بتصفيات كبيرة في المؤسسات القيادية، تناولت معظم الشخصيات التي كان لها فضل كبير في استقرار الأوضاع بالنسبة له، في بداية مهمته الرئاسية.

وربما كان أخطر ما يمكن أن يواجهه المسؤول الأول في البلاد هو أن يجد نفسه أسير رأي واحد، وأمام اختيار لا ثاني له، وطريق وحيد لامفر من اجتيازه.

ومع نهاية الأسبوع قامت قيادات إسلامية، لم تكن قد شاركت بشكل أو بآخر في إشعال فتيل الأحداث، بالدعوة لمسيرة سلمية، قيل فيما بعد إن عناصر تنتمي إلى السلطة شجعت عليها، في حين حذّرت منها قيادات إسلامية ووطنية متشككة، من بينها الشيخ سحنون، الذي كان يرى الاكتفاء بتجمع حاشد[152].

وانتصرت إرادة تنظيم المسيرة، التي ضمت نحو عشرين ألفا انطلقت من حي بلكور الشعبي بعد صلاة ظهر الاثنين 10 أكتوبر، في نظام كامل وبدون حادث يُذكر، وبدون أي هتافات استفزازية أو تحريضية.

وجرى حوار هادىء بين قادة المسيرة وقيادة القوات المتمركزة في ساحة أول مايو، سمح على إثرها للمسيرة بمواصلة التحرك نحو ساحة الشهداء عبر شارع حسيبة بن بوعلي، وبعد انحراف في مستوى شارع عميروش واصلت المسيرة، التي أصبح طولها نحو كيلومتر، زحفها غربا، عبر شارع واجهة البحر، حيث تراجعت المجموعة العسكرية التي كانت مرابطة أمام المجلس الوطني الشعبي، لتسمح للمسيرة بالمرور، وقوبل هذا بتصفيق حارّ من المتظاهرين[153].

152 – أكد اللواء نزار مسعى الشيخ سحنون في كتابه (ص 131) ويقول بان اربعة أخماس المتظاهرين عادت إلى مساكنها، ولم تواصل المسيرة إلا جماعة علي بلحاج.

ثم يقول نزار فيما يمكن ان يعتبر تفسيرا لإصرار بلحاج "إنني أعتبر أن عناصر من السلطة شاركت في البداية، ليس في التمرد، وإنما في تنظيم حركة العصيان والمسيرة (..) لكن الأمور انفلتت ليتكفل بها آخرون (ص 132) ومن الممكن أن تكون مصالح استخبارية أجنبية مشاركة في أحداث أكتوبر (ص 135).

153 – أنظر: عابد شارف.

وتمر المسيرة أمام مقر جبهة التحرير في قصر زيروت يوسف بدون أي توتر، وبدون أي هتافات عدائية أو تهجمات من أي نوع، ثم تجتاز ساحة الشهداء مخترقة شارع أول نوفمبر ومتجهة نحو منطقة باب الوادي.

وفي الميدان المواجه لمديرية الشرطة تفاجأ المسيرة بإغلاق كامل للطريق من قبل قوات من المظليين والدرك وقوات مكافحة الشغب، وربما كانت هناك قوات لم يكن أفرادها مؤهلين بأي شكل من الأشكال لمواجهة حشود جماهيرية.

وكان الرد على محاولات المرور سلبياً، وفشلت كل محاولات الحوار، وكأنه أريد لها أن تفشل لتتزايد حدة الغضب من الجانبين.

وفجأة انطلقت رصاصات لم يعرف أحد مصدرها، وقيل فيما بعد أن سيارة شحن صغيرة مجهولة الهوية هي التي أطلقت النار على جنود الجيش، ويمكن أن نتخيل ردّ فعل شاب يحمل كلاشنيكوف مهيئاً للضرب، عندما يسقط رفيقه أو صديقه بجانبه، مضرجاً بدمائه، فتحرك أصبعه على الزناد[154].

وسقط عدد كبير من الضحايا.

وهكذا حققت الأحداث أول أهدافها، وهو إسالة الدم بين الشعب وجيشه الوطني، للمرة الأولى في تاريخ الجزائر.

وخطورة هذا الأمر، الذي كانت تدركه جيداً كل القوى التي أعدّت لحدوثه، هو أن الشرعية السياسية للحكم في الجزائر كانت مستمدة أساساً من ثورة التحرير، التي كان الجيش هو عمودها الفقري ورأس حربتها ورمز اعتزازها، كما كانت جبهة التحرير الوطني هي هيكلها القيادي وطليعتها الدبلوماسية وعنوان برنامجها التنموي.

ومعنى هذا أن شرعية النظام كانت تكمن في مدى تجسيده لأهداف الثورة التحريرية وحجم تعبيره عن تطلعات الجماهير العريضة وتجاوبه مع أحاسيسها.

154 – يقول نزار: "أطلق عسكريون النار بدون تروّ لأنهم لم يكونوا معتادين أو بدافع الخوف" (ص 134).

وعندما يلجأ أي نظام لقواته المسلحة لكي يفرض الانضباط على الشارع السياسي فإن هذ يعني فشلاً سياسياً له، وعندما تكون القوات المسلحة هي رمز الشرعية التاريخية، فإن ذلك يكون إيذاناً بحدوث شرخ وطني يلغي الشرعية التاريخية للنظام كله[155].

وتبث التلفزة في اليوم التالي، العاشر من أكتوبر، خطاباً مسجلاً لرئيس الجمهورية، تأخر خمسة أيام عن موعده، مؤكداً صورة الفراغ على قمة السلطة.

ورغم شدة العبارات التي استعملها الرئيس فقد بدا منهاراً، وكان واضحا أن فقرات عديدة حذفت من الخطاب، الذي لم تحدث فيه أي إشارة لجبهة التحرير.

وربما كانت هذه من المرات العديدة التي تساءل فيها المواطنون بإلحاح عماً كان يمكن أن يكون عليه موقف بومدين، لو ظل حياً، تجاه أحداث كهذه.

وأصبح واضحا أن أكتوبر كان يسجل بداية العد التنازلي لقيادة جبهة التحرير.

ومما يؤكد هذا أن الجزء الثاني من العملية كلها كان الهجوم على الجبهة، حيث ارتفعت شعارات تحريضية، تركزت في البداية على التنديد بمسؤول جبهة التحرير آنذاك، محمد شريف مساعدية، الذي حمُل كل الآثام، ولم يرتفع صوت واحد ينادي بأي مطالب سياسية من أي نوع كان، كما أن الشعارات الموجهة ضد الرئيس نفسه لم تكن أعلى الهتافات صوتا، وبالطبع فلم يرتفع صوت ينادي بالتعددية الحزبية أو يندد بالميثاق الوطني أو يرفض الشعارات المألوفة للجبهة، والتي كانت تحقق حولها الإجماع الجماهيري، وشيئاً فشيئاً بدأ الهجوم على الجبهة يتخذ صوراً متعددة، تتلخص كلها في تحميلها مسؤولية كل سلبيات المسيرة.

---

155 – كان الجيش الوطني هو العمود الفقري للتنمية الوطنية، بالنظر إلى حجم القرى التي شارك في إنشائها والطرق التي قام بشقها، ومنها طريق الوحدة الإفريقية الذي يخترق الجزائر من الشمال إلى الجنوب، ويربط كلا من المالي والنيجر بالبحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى مساهمته الطبية في علاج سكان المناطق النائية وفي مواجهة النتائج المترتبة عن الكوارث الطبيعية، كالزلازل والسيول، وكذلك مساهمته في تسيير الحياة اليومية عبر مكاتب التنسيق الولائية، التي كانت تضم والي الولاية ومحافظ الحزب ورئيس المجلس الشعبي المنتخب. ويكفي للتدليل على ارتباط الشعب بجيشه، وبرغم مؤاخذات بالنسبة لبعض القيادات، هي أن الضابط الذي يوقف سيارته للتسوق كان يكتفي بترك قبعته في النافذة الخلفية للسيارة، فتقوم بحماية السيارة من إغراءات السرقة. كان الجيش الجزائري جزءا من الشعب وكان هناك من يريد عزله عن الشعب. ويقول لي صديق: لن أتيقن من عودة المياه إلى مجاريها حتى أرى ضابطاً شاباً يسير في الشارع بملابسه الرسمية ومعه أبناؤه، يحمل كل منهم قمعاً من المرطبات (آيس كريم).

وأصبح واضحاً بأن المستهدف الأول من تلك الأحداث كان المشروع الوطني لجزائر الاستقلال، بما يجسده من عمق تاريخي وانتماء حضاري وبرنامج تنموي يركز جل اهتماماته على دعم وترقية وحماية الطبقة الوسطى العريضة.

وتحالفت كل القوى السياسية المهمشة أو الجنينية، وفي مقدمتها قيادات دينية بدأ نشاطها في البروز على سطح الأحداث،لتوجه أصابع التنديد والإدانة لجبهة التحرير الوطني، وبدا أن كلا من هؤلاء يتصرف على أساس أن الجبهة هي العقبة الوحيدة أمامه، مؤكدين بذلك بشكل غير مباشر على أن الجبهة، برغم كل المآخذ التنظيمية، كانت هي العدو الأول للراغبين في انتزاع السلطة.

وكان هذا هو مبرر تقديم الجبهة على أنها عدوّ الشعب رقم (1).

ورغم أن أحداً لم يُطالب في البداية بأي تعددية حزبية، فقد طُبخ قانون يسمح بتكوين "جمعيات سياسية"[156]، كان أغرب ما فيه أنه فتح الباب أمام كل من هب ودب لتكوين حزب يفتت الساحة السياسية، التي كانت تعيش إيقاع الحزب الواحد، مكررة أخطاءه وعازفة عن إرادته الصادقة في بناء الوطن، منددة بعيوبه ومستفيدة من إنجازاته.

وهكذا كان من حق خمسة عشر شخصاً يلتقون في قاعة أحد الفنادق أن يقوموا بتكوين حزب سياسي، تفرض له الدولة إعانة مالية تثير لعاب الطامعين، بالإضافة إلى السيارات مكيفة الهواء والمقرات الحزبية والأضواء الإعلامية[157].

والغريب أن المرشح المستقل في الانتخابات كان مطالباً بجمع خمسمائة توقيع من المواطنين، مصادق عليها في البلديات، ليسمح له بالتقدم للانتخابات.

ولأن أحزاباً تُنْشأ بتلك الطريقة لايمكن أن تقدم برامج عمل واضحة، لمجرد أن الحزب هو تعبير سياسي عن وجود اقتصادي اجتماعي، فإن البرنامج السياسي

---

156 – لم يتحدث القانون عن أحزاب ولكن عن جمعيات سياسية، في حين أن رئيس الجمهورية لم يتطرق في المؤتمر السادس للحزب الواحد آنذاك إلا لوجود "حساسيات سياسية"، أي أن التعددية لم تكن مطروحة، على الأقل بالأسلوب الذي جرى.

157 – تجاوز عدد الأحزاب ستين حزباً، كان من بينها أحزاب تضم زعيم الحزب وزوجته وبعض أقربائه. وأصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام الانتهازيين والفاشلين سياسياً، والذين لم يشاركوا بجهد يُذكر في المسيرة الجزائرية، سواء خلال الثورة أو بعد استرجاع الاستقلال.

الانتخابي للأغلبية الساحقة من الأحزاب المجهرية أصبح مجرد عموميات ديماغوجية، محورها الرئيسي إدانة جبهة التحرير الوطني وممارساتها وتشويه مسيرتها ورجالاتها.

ثم تطور الأمر، كما كان متوقعاً، إلى سباب علني للعديد من مسؤوليها، كان لابد من أن يقود للتشكيك في مسيرة الثورة كلها، يبدأ بتشويه مرحلة الاستقلال، ويتدرج عمْقاً إلى تشويه عدد من المحطات الثورية خلال مرحلة التحرير الوطني، وقد يصل إلى القول بخطأ قيام الثورة نفسها[158].

وفي الوقت نفسه جرى التوسع في تكوين ما يسمّى جميعات المجتمع المدني، التي تضم جميعات رياضية وموسيقية وثقافية، كان مطلوباً منهم أن يقوموا بملء فراغ الساحة السياسية، استعداداً لتغييب عمالقتها الذين يمكن أن تفرزهم الانتخابات[159].

في هذا الإطار يضع البعض إلغاء وزارة الإعلام[160]، وإعطاء عطلة لمدة ثلاث سنوات مدفوعة الأجر للصحافيين الراغبين في إنشاء صحف خاصة، حيث تدخلت مؤسسات معينة لدعم هذه الصحف، خاصة الصادرة منها باللغة الفرنسية.

---

158 – وهو ما حدث بالفعل، والمؤسف أن خطاب قيادات إسلامية كان هو نفسه خطاب أصحاب النزعات البربرية الفرانكوفيلية، ورجال المصالح الفرنسية، الذي تركز على إدانة مرحلة الاستقلال من أولها لآخرها، رجالا وبرامج وتوجهات.

159 – كان واضحا أن المطلوب هو تكوين كتلة سياسية كبيرة تحقق أهدافا لم تتضح آنذاك، إلا بالنسبة لبعض من درسوا التاريخ وفهموا كيف تقوم الفتن، وذهب البعض إلى القول بأن الهدف هو استعمال التيار الديني بكل شرائحه وبكل الذين يمكن أن يلتفوا حوله لأسباب اقتصادية أو سياسية، لسحق التيار الوطني الذي تمثله جبهة التحرير الوطني بكل ما تمثله، من عمق تاريخي ثوري وانتماء حضاري ومشروع تنموي، ثم استعمال المجتمع المدني لسحق التيار الإسلامي، بعد أن يتم تفتيته أو زرع التنافر في صفوفه، ثم التخلص من بعض عناصر المجتمع المدني الفاعلة، التي يمكن أن تُشكّل، بوعيها، خطراً مستقبلياً، وهكذا يصبح الوضع مهيئاً لاستئثار أقلية فكرية أو إيديولوجية أو مالية بالسلطة، بعد إعادة هيكلة الساحة السياسية لصالح نظرة جديدة. ومعنى هذا أن طبقة جديدة كانت تستعد لانتزاع السلطة عبر إثارة الفوضى، التي تفرض على الجيش التدخل وإغلاق كل مجالات الحياة السياسية إلى أن تتمكن عناصرها من قلب المعادلات لمصلحتها، وعندها يطلب من الجيش العودة إلى ثكناته، بالدعوة "الأخوية" في البداية، ثم بالاتهامات بالفاشية والمحسوبية والعنف والقمع، إذا رفض الاستجابة، أو اصر على مواصلة تحمله لمسؤولياته، وتأكد ذلك عندما انطلقت في الشارع بعد ذلك صرخات تتهم الدولة نفسها بالإرهاب وتغمز من قناة الجيش.

160 – تم التراجع عن هذا القرار المشبوه، بغض النظر عن كل الخلفيات، خاصة بعد أن تأكد فشل المجلس الأعلى للإعلام الذي أنشيء لسد الفراغ الناتج عن إلغاء الوزارة.

وزاد عمق الشرخ اللغوي في البلاد لمصلحة الوجود الفكري الفرنسي، وبدأت علامات اعتبرت كردة وكانتكاسة، اختتمت فيما بعد بتجميد قانون تعميم اللغة العربية.

ولم يعد تصريح مسؤول جزائري سام في التلفزة باللغة الفرنسية يثير أي استغراب، بعد أن كان ممنوعا في فترة سابقة، وعادت الفرنسية إلى كثير من الاجتماعات الرسمية، لدرجة أن رئيس الحكومة خاطب سفراء الجزائر بالفرنسية التي لا يُتقنها، وأشار إليها في واحد من تصريحاته على أنها اللغة الوطنية الثانية، في ما بدا محاولة ساذجة لاستجداء تعاطف الإطارات الناطقة بالفرنسية.

وكانت وزارة المجاهدين قد ألغيت[161]، في مرحلة بدأت فيها أيادٍ مجهولة في نبش قبور الشهداء، وأقلام مجهولة في نبش سيرة المجاهدين، وامتلأت الصحف بعشرات الكتابات التي تتهم المجاهدين بكل نقيصة، ثم راحت أقلام أخرى (المؤكد أنها كانت مدعومة من جهات معينة، فلم يكن معروفاً عنها في الماضي أي مواقف تدل على الشجاعة الأدبية) راحت تلُوّث كل القيم الوطنية، وتقول عن ثوابت الأمة، من دين ولغة ومشروع وطني، بأنها هي "الثوابت التي اغتالت الجزائر".

ويجيب الوطنيون: بالفعل، ولكنها اغتالت الجزائر الفرنسية[162].

وكان المطلوب هو أن تنجح قوى الثورة المضادة، التي كانت تعد العدة لسرقة مضمون الاستقلال الوطني، في فرض وجودها على الساحة، وكان منتظراً بالتالي أن تلجأ هذه القوى لكل الوسائل المتاحة، بغض النظر عن عدم مشروعيتها أو لا أخلاقيتها.

وتكون الخطوة التالية هي مطاردة القادرين على التصدي والمواجهة، حتى بالكلمة الهادئة، أو محاصرتهم بالإشاعات والاتهامات أو بالتهديدات المباشرة أو غير المباشرة.

وبدأت الصحف الناطقة بالفرنسية في التوالد، بدعم كبير من عناصر في السلطة، وكان من بينها، للأمانة، من لم يهادن، وكانت تلك ضرورة خلق المصداقية.

161 – تم التراجع أيضا عن هذا القرار، ويبدو واضحاً أن قرارات كهذه، وبغض النظر عن قضية النوايا الطيبة، اتخذت بتسرع غريب وبناء على معطيات تبدو مشبوهة وخلفيات لاتقل عنها إثارة للشكوك، لأن المحصلة النهائية كانت اهتزاز هيبة الدولة.

162 – أنظر أحمد بن نعمان (حزب البعث الفرنسي) دار الأمة – الجزائر.

لكن ذلك التوالد تلاه نموّ لم يكن متناسباً، بالضرورة، مع الحجم الحقيقي للقراء، وبدا أن هناك إرادة واضحة في تغيير معطيات الساحة[163].

وأصبحت موضة المرحلة هي الإساءة للعروبة وللإسلام، لتكون استفزازاً مجانياً للشارع الإسلامي، الذي بدأت عضلاته في النمو، بفضل تنمية الشعور بالاضطهاد من ناحية، وبفضل فيتامينات مجهولة المصادر أحيانا، وإن كانت الأصابع تشير إلى مواقع معينة في الداخل، وبلدان معينة في الخارج، يزعم البعض أن من بينها مصالح في بلاد الجن والملائكة، مستدلين على ذلك بالتسهيلات الكبيرة التي قيل بأن البعض يحصل عليها عند طلبه لتأشيرات الدخول إلى فرنسا.

لكن المؤكد أن قيادات إسلامية تمتعت بعملية تلميع كبرى في العديد من وسائل الإعلام الفرنسية، لدرجة أن جزائريين كثيرين لم يعرفوا صور تلك القيادات إلا عبر تلك الوسائل، وكان هذا بداية الحديث عن الاختراقات[164].

وبالطبع، ونتيجة لمعطيات أخرى من بينها قوة التجنيد والتأطير، وبغض النظر عمّا إذا كان ذلك نتيجة لآمال مستقبلية أو لحسابات تاريخية أو لتشجيعات معنوية أو مادية، فقد تزايدت قوة "الإسلاميين"، وبرزت "الإنقاذ"، وسط حماس شعبي مُعتبر، وقيل أن ذلك تم أيضاً بتعاطف كبير من مؤسسات نافذة، وبدعم مالي كبير من قطاعات تجارية خاصة.

ولم يكن مدهشاً أن تحصد الإنقاذ أغلبية هائلة في الانتخابات البلدية (1990)، فقد تعامل معها كثيرون بصفتها الوريثة المضمونة لجبهة التحرير الوطني التاريخية، وبالتالي نقيض الجبهة الحالية في كل شيء، ومن هنا قيل بأن جبهة

---

163 – يوجد من بين الصحافيين في المؤسسات الناطقة بالفرنسية عدد من خيرة الوطنيين، وكان طبيعياً أن تركز المؤسسات الإعلامية الفرنسية على تلميع صورة عدد من كتاب هذه الصحف، ومن بينهم من كان أهلا لذلك، لكن الغريب هو أن تلك المؤسسات لم تفكر يوما في تكريم صحافي جزائري يكتب بالعربية، وفي الوقت الذي منحت فيه أوسمة لكتاب بالفرنسية تحت شعار تمجيد المدافعين عن حقوق الإنسان جرى تجاهل كتاب بالعربية سجنوا أو قمعت أقلامهم أو أغلقت صحفهم.

164 – اذكّر دائما بان جبهة التحرير الوطني، كتوجه سياسي وكبرنامج اقتصادي اجتماعي ثقافي، كانت خصماً استراتيجيا لفرنسا، ويعتقد كثيرون بأن إنهاء وجود جبهة التحرير، حتّى الوجود الصوري، كان هدفاً دائماً لبعض المصالح الفرنسية.

الإنقاذ ولدت من رحم جبهة التحرير وهي أحقّ بوراثتها، وأنا أقول إنه إذا صح استعمال تعبيرات الحمل والولادة فإن الوضعية كانت حملاً خارج الرحم، بالنظر إلى التشنج الإعلامي الإسلامي، غير المبرر سياسياً وأخلاقياً، ضد جبهة التحرير الوطني منذ استرجاع الاستقلال.

ورغم أن الإنقاذ كانت تضم عدداً هاماً من الكفاءات الفكرية والعلمية فقد بدا واضحاً أن السيطرة هي للشارع الغوغائي أحياناً ولأيدٍ خفية في معظم الأحيان، وهكذا بدأ بعض المنتخبين على مستوى البلديات في ارتكاب عدد من الحماقات السياسية، نتيجة لنقص الخبرة والتجربة من جهة، ومحاولة لدغدغة عواطف المُوالين من جهة أخرى.

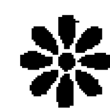
وكان من أبرز تلك الحماقات تسمية كل بلدية نجحت فيها الانقاذ باسم البلدية الإسلامية، وهكذا أنزلت اللافتات التي كانت تحمل شعار الجبهة "من الشعب وإلى الشعب" ورُفِعتْ بدلا منها لافتات كبيرة تحمل عنوان "بلدية [كذا] الإسلامية"، وكأنه كان من حق حزب علمانيّ نجح في إحدى البلديات أن يسميها "بلدية [كذا] العلمانية".

وكانت حماقات كثيرة في التسيير، لا أرى داعياً للوقوف عندها، ويكفي للدلالة عليها ملاحظة أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ خسرت نحو مليون صوت في الانتخابات التشريعية التي جرت بعد ذلك، بكل حرية وشفافية كما تؤكد مصادر الجبهة نفسها.

وانطلقت البلاد باندفاع سيارة فقدت كوابحها على طريق متعرج منحدر في ليلة شتوية، تمزقها الرياح ويخنقها الضباب وتسدّ الثلوج فيها كل الآفاق.

وحدثت واقعة قمار.

ولاحت نذر الفتنة.



الانزلاق

يعتبر البعض بأن الرئيس الشاذلي ارتكب خطأ قاتلاً عندما أعطى موافقته على تكوين أحزاب "إسلامية"، لكنني أتصور أن تحميل التبعة للرئيس وحده خطأ جسيم.

ذلك أن المعروف هو أن أي رئيس لا يتخذ قرارات، في هذا المجال أو في غيره، إلا بعد استشارة المؤسسات المختصة، وأولها الوزارة المعنية بالملف، بالإضافة إلى عدد من المستشارين في مستويات وقطاعات متعددة. وفي حالة ما إذا تجاوز الرئيس صلاحياته فإن الوزير المعنيّ بالقطاع قادر على الاستقالة، إذا لم يكن قادراً على المعارضة الصريحة الواضحة[165].

وواضح أن الخلفيات في تلك المرحلة ليست كلها معروفة تماما، حتى الآن، كما أنه يبدو واضحاً أن عدداً من اللاعبين الرئيسيين ظلوا في الكواليس.

لكن، وبغض النظر عن هذا أو ذاك، فإنني أعتقد شخصياً أن الرئيس كان منطقياً مع نفسه عندما اتخذ قراره النهائي، وأيا كان مستشاروه، وهو قرار تناقض مع اختيارات لبلدان عربية أخرى، ربما كان من الصعب أن تأخذ نفس الموقف، لاختلاف الوضعيات والظروف والنظرة والمكونات البشرية والتجربة الوطنية.

وهو ما يعني أن الخطأ هنا ليس بالضرورة خطأ هناك، وبأن الصواب هنا يمكن ألا يكون صواباً هناك، وأنه ليس هناك خطأ مطلق وصواب مطلق.

---

165 – لابد من الاعتراف بأن الرئيس وصل في تلك المرحلة إلى درجة يمكن معها القول بأنه كان يعيش في برج عاجي، وقيل إنه أصبح بالغ العصبية مع مساعديه، ويدعي كثيرون أنه أصبح أسير حلقة ضيقة من الأقارب وحملة المباخر، جعلته أسير رأي واحد، ودفعته تدريجياً إلى الانفراد بالقرار.

وأنا أنطلق في تحليلي من بديهية التسليم بأن التيار الإسلامي هو جزء من التركيبة السياسية للمجتمع الجزائري[166]، ليس من حق أحد أن يهمشه أو أن يقصيه.

والأمر نفسه ينطبق على كل الاتجاهات العقائدية والأيديولوجية التي توجد في مختلف شرائح المجتمع، وتتحدد نسبة وجودها عبر الأحزاب التي تكونها، كما يتحدد مدى تأثيرها عبر الانتخابات العامة التي تخوضها.

وهكذا فمنطقيّ أن يكون من حق الإسلامي تكوين حزب يرفع شعاراته، والأمر نفسه ينطبق على العلماني أو الشيوعي أو الليبرالي، لكن المهم أن يكون احترام الدستور هو قاعدة العمل السياسي، الذي يرفض استعمال العنف والإكراه والتخويف للوصول إلى السلطة وإلى البقاء في مناصبها، كما يرفض كل إقصاء تعسّفي للخصوم السياسيين.

وتكون مهمة الدولة هي الحرص على ألا يتجاوز أحد التزاماته الدستورية، فإذا حدث ذلك اتخذت الإجراءات الرادعة التي يُحددها الدستور.

وحقيقي أن هناك من يرون بأن الإسلام هو ملك لجميع المسلمين، وليس من حق أحد أن يدعيه لنفسه، غير أن هذا الطرح بالغ الخطورة، لأنه يجب أن ينطبق بالضرورة على بقية المقومات الأساسية للبلاد، فالوطنية هي ملك للجميع، ونفس الشيء بالنسبة للديموقراطية .. إلخ.

وإذا سرنا على منطق من يرفضون إنشاء الأحزاب الإسلامية فإن علينا أن نرفض أيضاً إنشاء أحزاب تحمل صفة "الوطنية"، لأن معنى ذلك أن غير المنضمين للحزب هم غير وطنيين، وأن نرفض إنشاء أحزاب "ديموقراطية" لأن هذا اتهام ضمني للآخرين بعدم الديموقراطية، وألا نقبل أن يضيف حزب ما صفة "الجمهورية" إلى إسمه، وكل تلك الصفات الحصرية التي يختص بها حزب ما هي دعوة ضمنية لاستئصال الخصوم والمنافسين.

---

166 – اتصور بانه لا داعي هنا لتوضيح الفرق بين المسلم، المنتمي إلى الدين الإسلامي، والإسلامي الذي يدعو لاعتبار الإسلام ديناً ودولة، بدون أن أتوقف عند تعبير "الإسلاموي"، وهو تعبير قدحي يعني الذين يُسيّسون الدين.

وأنا أرى أنه ليس من حق أي حزب أن يسير تحت لوائه الفعلي وخلف شعاراته الحقيقية فحسب، بل إن ذلك يجب أن يكون أول واجباته تجاه الوطن والأمة، لأن هذا هو ضمان ممارسة العمل السياسي في واضحة النهار، وبكل شفافية ووضوح.

وأنا لا أحترم حزباً سياسياً يختفي وراء عنوان لا يمثل حقيقة انتماءاته العقائدية، وأرى في ذلك جبناً سياسياً، وفي التستر عليه أو الدفاع عنه خبثاً سياسيا، وفي التحالف معه دعارة سياسية[167].

لكنني لست أريد أن أتوقف عند من يتكهنون بأن قرار الرئيس بن جديد كان نابعاً من أنه يريد أن يكشف كلُّ تيارٍ نفسَه، وحقيقة التزامه بالمبادىء التي يرفع شعاراتها، أو أنه كان يبحث عن تحالف يضمن له استكمال ولايته الثالثة[168]. فالمهم أن العجلة دارت.

وبدأت الحماقات التي لا يبررها أي تفسير، بما في ذلك نقص الخبرة وقلة التجربة واللهفة على مراكز السلطة (والعمل للوصول إلى السلطة ليس عيباً في حد ذاته، لأنه لب كل عمل سياسي، ومضحك أن يزعم سياسي أنه لا يحاول الوصول إلى السلطة، لأن معنى هذا أنه لا يفهم مضمون السياسة ومراميها، أو يعتقد أن مستمعيه لا يفهمون ذلك).

وتأكد بأن التيار الإسلامي لم يكن ناضجاً لاستلام السلطة، ولم يكن مؤهلاً للتعامل مع معطيات الأوضاع، وبدت بعض قياداته وكأنها لاتملك من أمر نفسها شيئاً.

وهكذا تجاوبت قيادات إسلامية مع كرم الرئيس وشجاعته في اتخاذ القرار بمجموعة من التصرفات، زادت من شكوك كل المناوئين للتيار الإسلامي

---

167 – أنا لست شيوعيا، ربما بحكم النشأة والتكوين، لكنني أحترم الحزب الشيوعي الفرنسي لأنه حافظ على اسمه التاريخي، وهو ما ينطبق على العديد من الأحزاب الشيوعية في العالم، لكنني أحتقر بعض الأحزاب الشيوعية في العالم المتخلف، التي أعطت لنفسها أسماء لا علاقة لها بالأيديولوجية الشيوعية.

168 – كان تقدم الرئيس لولاية ثالثة بعد أحداث أكتوبر خطأ سياسياً فادحاً، لكن يبدو أن البديل لم يكن مستعداً أو مُعداً، وأقول للأمانة إن الرئيس كان قد طلب مني في ولايته الأولى، وكنت عضوا في لجنة تعديل الدستور، أن أعمل لكي يوضع نص يحدد ولايتين كحد أقصى للمهمة الرئاسية، لكن البعض قال بأن ذلك غير ديموقراطي، واعتداء على حق الجماهير في اختيار رئيسها كما تريد، ومن حقها أن تُعيد انتخابه كما تريد، ولعدد الولايات التي تريد، ووجدت نفسي وحيدا.

والمتخوفين من صعوده إلى سدّة الحكم، وبالطبع فقد كان هناك الذين يصبون الزيت على النار.

وأصبحت أدبيات بعض القيادات الإسلامية تسمّي الرئيس: "مسمار جُحا"، وتدعو علانية وصراحة للتخلص منه،وتصرخ بهتاف: "لا عمل ولا تدريس حتى يتنحّى الرئيس"، أو شيء من هذا القبيل (وبالطبع فإن تعميم الاتهام على الجميع ظلم فادح).

ثم بدأت محاولات استفزاز للسلطات العامة، بما في ذلك رجال الحرس الجمهوري أمام مقر رئاسة الجمهورية[169]، رمز هيبة الدولة، بل جرى التعامل مع المواطنين العاديين أحيانا وكأنهم أهل ذمّة في عصور التخلف الإسلامي، وكان على الذي يستعمل "صباح الخير" بدلا من "السلام عليكم" أن يكون مستعداً لردود فعل سلبية وربما عدوانية قد تصل إلى حد الاتهامات الساذجة[170].

وأجلّت الانتخابات التشريعية لمدة ستة شهور، وحدثت مصادمات عديدة إثر دعوات للإضراب واعتصامات في الميادين العامة، كان جوهرها إظهار العضلات، وكان شعور كثيرين أن هناك من يدفع في اتجاه نقطة الصدام.

وبدأت بوادر العنف والعنف المضاد.

وكان واضحاً أن المرحلة الثانية من المخطط الموضوع أصبحت على الأبواب، وبدأت عملية تسخين على كل المستويات، ولا أتصور أن السلطة التنفيذية كانت عند حسن الظن[171].

وضاعت جهود كثيرة بذلتها بعض الشخصيات الوطنية للدعوة للتعقل.

---

169 – سمعت ذلك شخصياً من قائد موقع الحرس الجمهوري الذي روى لي صور الاستفزازات بتأثر كبير، وروى وزير الدفاع آنذاك، خالد نزار، في شهادته المشار إليها، مهزلة قيادي من الجبهة الإسلامية قاد مظاهرة وهو يرتدي ملابس عسكرية واستقبله وزير الدفاع وهو يرتدي ملابس مدنية، ربما إمعانا في السخرية، علما بأن القيادي "الإسلامي" لم يكن له أي سابقة في العمل العسكري.

170 – وصل الأمر إلى حد قيام مجموعات تنتمي إلى الجبهة الإسلامية، قيل أنها من قدامى المجاهدين في أفغانستان، بالقيام بمسيرات عبر بعض شوارع العاصمة وهي ترتدي ملابس الصاعقة المرُقطة، وتجري بالخطوات المألوفة لرجالها مرددة صرخات مشابهة، ويمكن أن نتخيل الأثر السلبي لذلك عند العسكريين والمدنيين على حد سواء.

171 – تلقي شهادة اللواء خالد نزار، الذي كان قد عين آنذاك وزير الدفاع، ظلالاً كثيفة على تصرفات الحكومة، برئاسة مولود حمروش، وبوجه خاص على وزير الداخلية محمد الصالح محمدي.

وتُجرَى الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، ولم تكن المفاجأة الكبرى هي فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بل كانت حجم الأصوات التي حصلت عليها جبهة التحرير الوطني، في حين أنها حمُلت في السنوات الأخيرة آثام الأولين والآخرين. وكان المفروض تبعاً لذلك أن تسْحق الجبهة تماما في الانتخابات، لكن، وبغض النظر عن انتصار إرادة تأديب الجبهة باختيار خصومها، فقد ثبت أنها طرف رئيسي في المعادلة.

وبدأت تتضح أبعاد الفخ الحقيقي، وانقلب السحر على الساحر، وأصبح الدواء داءً.

ولا مجال للتشكيك في نوايا الذين تولوا عملية الإعداد المباشر للانتخابات، ولكن يبدو أنها اعتمدت على معطيات لم تنطلق من نفس النوايا ولم تكن لها نفس الأهداف، وأنا أزعم أن قانون الانتخابات كان هو الطريق الذي قاد البلاد إلى انزلاقات المأساة.

فالذي حدث هو أن نحو أربعين في المائة من الناخبين قاطعوا الانتخابات، وأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ حصلت على ثلاثة ملايين صوت (بالضبط 3.226.222 صوتا) وحصلت جبهة التحرير على نصف عدد أصوات الجبهة الإسلامية (بالضبط 1،612،947 صوتا) وحصلت جبهة القوى الاشتراكية على نصف مليون صوت (0.510.660).

والذي حدث بعد ذلك يدخل في إطار النكتة البائخة، فقد كان هو النتيجة المنطقية لقانون الانتخاب، الذي اعتمد أسلوب الأغلبية بدلاً من أسلوب النسبية.

فبينما حصلت جبهة الإنقاذ في الدور الأول على مائة وثمانية وثمانين مقعداً (188) حصلت جبهة التحرير، التي حصدت نصف عدد الأصوات، على أقل من عُشُر عدد المقاعد (1/10)، أي 18 مقعداً، أمّا جبهة القوى الاشتراكية، التي لم تحصل سوى على ثلث عدد أصوات جبهة التحرير، فلم تحصل على نفس العدد من المقاعد فحسب ولكن بزيادة تقترب من النصف (25 مقعداً). لأنها صاحبة أغلبية في مناطق معينة.

أما حماس والنهضة والحركة من أجل الديموقراطية وحزب التجديد فلم يحصل أي منها على مقعد واحد، واقترن ذلك باعتداءات من ملتحين متحمسين على بعض قادتها.

وواصلت الحماقة زيادة الطين بلّة، فرُفعت شعارات على لافتات كبيرة تنادي بأنه: "لا ميثاق ولا دستور قال اللّه قال الرسول"، وبدأت أصوات في الإنقاذ تنادي بالتطهير الواسع المدى الذي لا ينجو منه مدني ولا عسكري، وهذا بدون التذكير بالنداءات التي استهدفت المرأة وأسلوب التعامل معها في المستقبل، وكأن بذرة "طالبان" كانت في عقول بعض الجزائريين.

وكان أكثر المواقف مدعاة للأسى هو موقف بعض القيادات الإسلامية الخارجية التي راحت تحرض وتستعدي وتصرخ صرخات الهنود الحُمْر حول نار الانتقام، ولم يفهم بعض القياديين أن التعاطف الحقيقي مع أول تجربة إسلامية ناجحة كان يفرض الدعوة إلى الحكمة والرصانة والهدوء، وحماية للتجربة الوليدة.

وشذ عن ذلك الجوّ المحموم عدد من المثقفين، الذين لن ننسى شجاعتهم، كان من بينهم، فيما وصل إلينا من كتابات، الأستاذ فهمي هويدي، الذي حذّر من أخطار الحماقة والاندفاع، في مقال نشره بعنوان "نصائح للإسلاميين في الجزائر".

ويُستقال الرئيس الشاذلي بن جديد[172].

ويلُغى الدور الثاني للانتخابات في يناير 1992، وتبرز عدة مفاجآت غير منتظرة.

فيُقال إن الرئيس كان قد قام قبل ذلك بحل المجلس الوطني، الذي ينص الدستور على أن يتولّى رئيسه مهمة الرئاسة المؤقتة، لإعداد الانتخابات الرئاسية، بدون أن يكون له حق التقدم لها كمرشح، وثارت شكوك كثيرة حول قرار الحل وتوقيته.

ويفرُّ رئيس المجلس الدستوري الفيلسوف من مسؤولياته التاريخية، أو يُزيّن له طريق الفرار، ويصبح الفراغ الدستوري غولاً فاغراً فاه.

---

172 – عرفت الجزائر منذ أحداث أكتوبر التي أسقطت عبد الحميد الإبراهيمي ثلاثة رؤساء للحكومة، في نحو ثلاث سنوات، كان أولهم المرحوم قاصدي مرباح، وتلاه مولود حمروش ثم سيد أحمد غزالي، ولم يبد أن أياً منهم كان يسيطر على مجريات الأمور.

وتستدعي المؤسسة الدستورية الوحيدة القائمة،وهي المجلس الأعلى للأمن، خامس الزعماء التاريخيين، محمد بوضياف، من المغرب، حيث كان يدير شركة متواضعة يملكها هناك لصناعة الطوب، لايتجاوز عدد عمالها خمسة أشخاص.

ويستقبل الزعيم القادم من دنيا النسيان رسمياً في مطار العاصمة بالتمر والحليب[173]، وسط جوّ من التفاؤل العام، اختلط فيه الجانب التلقائي بالجانب المفبرك أو المفتعل، وعادت إلى الذاكرة بعض مخاوف الفترة التي أعقبت وفاة الرئيس بومدين.

ويبدأ كل طرف على الساحة السياسية في مراجعة حساباته، والاستعداد للمرحلة القادمة، بينما كلّف الزعيم التاريخي برئاسة مجلس للدولة، يضم أربعة أعضاء يمثلون جهات البلاد الجغرافية وتكاملها العسكري المدني.

وكان الأربعة هم: رجل الجزائر القوي آنذاك الجنرال خالد نزار، والأمين العام لمنظمة المجاهدين علي كافي، وعرّاب الاختيار وضابط الاتصال علي هارون[174]، وضامن استكمال التوازن الجهوي الدكتور التيجاني هدّام[175].

ويُقابل الخطاب الأول بحماس كبير، عندما أعلن المناضل القديم الذي تجاوز عمره السبعين وكان لعقود ثلاثة بعيداً عن الواقع الجزائري وبالتالي بعيداً عن التسيير الفعلي بكل ما يرتبط به من مآخذ، أنه يمدّ يده للجميع، وهو ما لم يحدث بكل أسف.

والذي حدث هو أن الرجل بدأ في التخبّط، ولم يتمكن حتّى من تكوين مجموعة عمل سياسية تؤازره، وتترجم إرادته في تحقيق الانطلاقة الجديدة، فحوّل حلفاءه الطبيعيين إلى خصوم، وعجز عن التفريق بين الأعداء الحقيقيين والخصوم المرحليين.

---

173 – لم أفهم إلى يومنا هذا سبب استعمال التقليد المغربي عند استقبال بوضياف في مطار العاصمة الجزائرية، وسيكون من الغباء أن أتصور أنه تكريم للأشقاء في المغرب، وأغلب الظن أن الذين قاموا بتنظيم الاستقبال لم يساهموا أبداً في تنظيم استقبال لرئيس جزائري، وهم بعيدون كل البعد عن المؤسسات الجزائرية المكلفة عادة بتنظيم هذه الأمور.

174 – كان البعض يحاول الإساءة له بتسميته علي شارون، وخلفية التسمية واضحة، وهو من مناضلي الفيديرالية الفرنسية، ولم يعرف عنه اي نشاط وطني بعد استرجاع الاستقلال.

175 – مجاهد وطبيب جرّاح، كان سفيرا للجزائر في السعودية ثم عيّن عميدا لمسجد باريس وكان معروفاً بأنه رجل بالغ الطيبة.

ولأنه كان أسير رأي استشاري واحد فقد بدأ في إطلاق النار على كل القوى السياسية في البلاد، مركزاً على جبهة التحرير الوطني، التي نادى بوضعها في المتحف، على أساس أن مهمتها انتهت عند استرجاع الاستقلال[176].

وكان من ضمن من تعرضوا لهجماته سفراؤه، الذين قال عنهم بأنهم يعيشون في نعيم التقاعد الذهبي، بمعنى أنهم يستفيدون ولا يفيدون، وكان ذلك تعميماً ظالماً وتصرفاً غير حكيم.

وكان تفسير ذلك التخبط والتعثر والاندفاع هو أن عدداً من المستشارين الذين اختارهم الرئيس القادم من بعيد كانوا يعيشون قبل ذلك مبعثرين خارج الوطن، بعيدين عن اهتماماته ومعاناته، وقيل إن منهم من كان يحمل الجنسية الفرنسية أو متزوجاً بفرنسية.

غير أن دلائل كثيرة تشير إلى أن الرجل، بنقائه الثوري وببصيرته النضالية، بدأ شيئاً فشيئاً في مراجعة نفسه والتراجع عن أحكامه المندفعة[177].

وكان المشكل الحقيقي هو أنه كان قد فقد كل الحلفاء الطبيعيين وبدأ في استثارة شكوك الحلفاء المرحليين.

ويُغتال الرئيس بوضياف في الظروف المعروفة في يونيو 1992.

وتحدث هزّة نفسية في البلاد، في مواجهة الواقعة التي تحدث للمرة الأولى في تاريخها، وتبدأ الضباع الباحثة عن الجثث في الخروج من مكامنها[178].

ويتولى رئاسة الدولة علي كافي، لاستكمال ولاية الشاذلي بن جديد، ويبدو الرجل التاريخي مكتوف اليدين، حيث لم يكن في وضعية تسمح له باتخاذ قرارات تاريخية، لكنه يحاول تنقية أجواء الحوار الوطني[179].

---

176 – كان يمكن للرئيس بوضياف أن يكون موفقاً أكثر لو أعلن عن عودته لصفوف الجبهة بصفته واحداً من مؤسسيها، ثم عمل على تجنيد الجبهة لإعادة تطبيع الحياة السياسية على أسس جديدة، لكن هذا لم يحدث، وتأكد عملياً أن الهدف كان أساساً تدمير جبهة التحرير الوطني.

177 – نُقل عنه قوله في الإشارة إلى بعض مساعديه: "أنا مُحاط بعصابة".

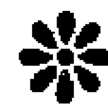
178 – تحول الرجل فيما بعد إلى سجل تجاري (Fonds de commerce) لبعض الاتجاهات والشخصيات السياسية.

179 – كان أول فخ نصبه له رئيس المجلس الإستشاري آنذاك ومن يقفون وراءه هو التوقيع على تجميد قانون تطبيق اللغة العربية.

وعندما تنتهي مهمته زمنياً يتولى رئاسة الدولة اليمين زروال، وزير الدفاع الذي كان قد استدعي من وضعية التقاعد، وكانت عودته كمدنيّ لا كلواء في الجيش العامل[180]، ثم يتقدم للانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995 كمرشح حرّ غير حزبي، وتتصاعد آمال كثيرة مع مقدم الرجل الذي يكتسح منافسيه، ومنهم من اعتُبر مجرد أرنب سِباق، ولكنه صدّق بأنه فعلاً في مستوى الترشيح لرئاسة الجمهورية الجزائرية.

وتحدث تطورات لايمكن أن يتسع لها هذا المجال، الذي ركزت حديثي فيه على ما قبل يناير / كانون الثاني 1992، لكن أهم ما سيحدث هو أن التيار الوطني العربي الإسلامي سيؤكد وجوده الفعال في الشارع الجزائري، مما سيجبر كل الفرقاء على أخذه بعين الاعتبار، كلٌّ بطريقته وبما يتفق مع أهدافه الأساسية.

وفي 12 سبتمبر 1998 يعلن الرئيس اليمين زروال عن تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة لن يتقدم هو إليها. ونعود إلى نقطة الانطلاق.



---

180 – بدأت في هذه المرحلة تصفية مراكز الاعتقال التي حُشد فيها كل من اعتبروا عناصر خطرة على الأمن، بعد تجاوزات.

الفصل الثاني

عبـــور المـأســاة

مــــدخــــل

انطلقت التسعينيات في الجزائر بالانتخابات البلدية التي حصدت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ أغلبية ساحقة ، تآكلت بعد ذلك نسبياً في الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991.

لكن نظام الأغلبية، الذي تتحمل حكومة الرئيس الشاذلي بن جديد مسؤوليته، أعطى لانتصار الجبهة الإسلامية في التشريعيات حجماً أضخم من حقيقته، أفزع كثيرين، وضاعف من الأثر السلبي لذلك الانتصار حماقات بعض المنتسبين للجبهة المنتصرة، الذين ركبوا موجة التعاطف الشعبي الجزائري مع العراق، وغرتهم هتافات الجماهير.

ويستقال الرئيس الشاذلي بن جديد في يناير 1992، ويتواطأ عدد من المسؤولين على استقدام الزعيم التاريخي محمد بوضياف من منفاه الاختياري في المغرب، ليعهد له برئاسة مجلس خماسي يضم على وجه الخصوص أهم شخصيات المؤسسة العسكرية، وهو اللواء خالد نزار، وكذلك الأمين العام لمنظمة المجاهدين العقيد المتقاعد والسفير السابق علي كافي.

كان بوضياف واحداً من الثلاثة الذين بدأوا التفكير العملي في تفجير الثورة،[1] ومن مجموعة الستة أو التسعة التاريخيين،[2] التي انبثقت عن مجموعة 22[3].

---

1 – الأثنان الأخران هما أحمد بن بلة وأحمد مهساس، وهو ما سمعته شخصيا من الرئيس بن بلة.

2 – والآخرون هم مجموعة الداخل مصطفى بن بولعيد ومراد ديدوش ورابح بيطاط والعربي بن مهيدي وكريم بلقاسم، بالإضافة إلى الوفد الخارجي أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد.

3 – مجموعة من 22 مناضلاً اجتمعوا في العاصمة الجزائرية برئاسة بوضياف للإعداد لانطلاق الثورة.

لكن بوضياف كان بعيداً كل البعد عن الواقع الجزائري ، وضاعف من غربته اعتماده على بعض الجزائريين الذين كانوا يعيشون خارج الوطن ، ومنهم من كان متزوجا بأجنبية، ومعظمهم يحمل الجنسية الفرنسية.

وكان أكبر أخطاء الرجل، الذي كان واقعاً تحت تأثير حلقة ضيقة من المستشارين، هو موقفه المعادي لجبهة التحرير الوطني ، انطلاقاً من المعطيات التي وضعت تحت تصرفه، والتي تؤكد التحليلات التي رأت في كل ما حدث استمراراً لأحداث 1988، الهادفة أساساً إلى تقويض نظام المجتمع الذي أقامته جبهة التحرير، وإقامة سور من الأشلاء بين الشعب وجيشه الوطني، بعد أن استدرج الجيش إلى النزول إلى الشارع للقيام بمهام الأمن التي لم تكن مهمته الأساسية.

وبغض النظر عن كل ما يمكن أن يقال في نقد جبهة التحرير الوطني فإن المؤكد هو أن اجتماعاً بإطارات الجبهة المركزية والقاعدية كان سيعطي للزعيم القادم من بعيد إمكانية الاستناد إلى عمق سياسي تاريخي، وقاعدة نضالية عريضة، حتى بالقول بأنه أحق بقيادة الجبهة من العناصر التي لفظتها الجماهير، هذا إذا صدقنا بالطبع ما كان يروج منذ أكتوبر 1988، والذي كان يؤكد للرئيس بأن شعبيته تكمن في استبعاد كل ما يرتبط بالجبهة من قريب أو من بعيد.

وتزامن ذلك الموقف المتعنت مع فتح المعتقلات في الصحراء لتبتلع كل من يشتبه في تورطه مع التيار الإسلامي، وتزايدت أعداد المعتقلين بشكل يتناقض مع المنطق الذي يقول بأن المعتقلات والمحتشدات هي المدارس الداخلية لخلق بذرة العنف، وتأكد هذا فيما بعد عندما عرف أن كثيرين ممن التحقوا بصفوف الجماعات المسلحة كانوا من خريجي تلك المعتقلات، مما طرح أسئلة كثيرة عن الخلفيات والأهداف[4].

ويرتكز الرئيس في حكمه على مجلس استشاري مؤقت ضم عناصر لا ترتكز في معظمها على قواعد شعبية، وبدأ يتخبط في حركته، ويبدو أنه أحس ، في لحظة معينة، بأنه كاد يكون كالزوج المخدوع.

---

4 – قلت لوزير الداخلية في تلك المرحلة بأنه يتحمل أمام التاريخ مسؤولية تلك المعتقلات، وصعقت عندما قال لي بأنه قرأ قرار إنشاء المعتقلات، الصادر باسمه، في الصحف، مثلما قرأناه نحن تماما.

وتنهي رصاصات غادرة حياة محمد بوضياف، ليكون بذلك أول رئيس جزائري تنتهي حياته بهذه الطريقة المأساوية.

ويتولى علي كافي رئاسة مجلس الدولة [5] في ظروف بالغة التعقيد والصعوبة، وتبدأ وتيرة العنف في التزايد، وكان واضحاً أن التيار الاستئصالي التغريبي يجد في الأعمال الإرهابية ، التي اتسعت رقعتها وازدادت حدتها، فرصته السانحة للتنديد بالاتجاه العربي الإسلامي، مما يطرح في حد ذاته تساؤلات كثيرة.

ولم يكن علي كافي قادراً على التحكم في مسيرة الأحداث، فقد كانت هناك مراكز قوة لا تعترف بوجوده، ولعل جانباً من مصاعبه كان يتمثل في عدم تمكنه من إيجاد مجموعة عمل رئاسية قادرة على تحويل إرادته الطيبة إلى مخططات عمل.

وبدأ كافي حواراً مع الأحزاب الفاعلة لكنه أجهض بسرعة.

وعندما بدأ العد التنازلي لرئاسة علي كافي، والذي كان مقرراً لها أن تختتم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لعهد الرئيس الشاذلي، عين اللواء المتقاعد اليمين زروال وزيراً للدفاع الوطني، وتوجه للشعب بخطاب سياسي غير مألوف ، فهمت منه أن زروال هو الرئيس المقبل للدولة، وهو ما حدث بالفعل في يناير 1994، بعد أن تعثر إقناع عبد العزيز بو تفليقة بقبول منصب رئاسة مجلس الدولة[6].

ويعين مقداد سيفي رئيساً جديداً للحكومة، ويتم في مايو تشكيل مجلس وطني انتقالي استثنيت منه جبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية ولم يشارك فيه التجمع من أجل الديمقراطية.

وعرفت رئاسة زروال تزايداً للعنف، ويحاول الرئيس استكمال الحوار الذي كان قد بدأه في عهد علي كافي كوزير للدفاع مع قيادات الجبهة المعتقلين، لكن الجو العام لم يكن مهيئاً لأي حوار إيجابي ولأي تهدئة ممكنة.

---

5 – قال لي إنه حاول الضغط على وزير الدفاع خالد نزار لكي يتولى هو هذه المسؤولية، لكن اللواء رفض ذلك، وهو ما أكده لي نزار بعد ذلك..

6 – قبل بوتفليقة في البداية أن يكون التكليف من المجلس الأعلى للأمن بصفته مؤسسة دستورية، لكن هناك من كان يضغط عليه لقبول الترشيح من تجمع أحزاب وجمعيات رأى هو أنها لا تعكس إجماعاً شعبياً وستعرقل جهوده لحل الأزمة بانتحالها لوصاية ليس لها ما يبررها دستوريا.

ويعلن الرئيس في أكتوبر عن فشل جولات للحوار مع الجبهة الإسلامية، وتلي ذلك محاولة سبعة أحزاب عقد لقاء في العاصمة الإيطالية، بمشاركة ممثلين عن جبهة الإنقاذ، للتشاور حول ايجاد حل للأزمة الدموية، وكان ذلك اللقاء بالتنسيق مع جمعية دينية كاثوليكية تحمل إسم "سانت إيجيديو".[7].

وكان توقيع وثيقة العقد الوطني الذي احتضنته روما في يناير 1995 زلزالاً أصاب أركان السلطة في الجزائر ، فشنت حملة رهيبة ضد كل من ارتبط إسمه بروما، أحزاباً وشخصيات، وتزامن ذلك مع أخطر التفجيرات الإجرامية التي عرفتها الجزائر، حيث انفجرت سيارة مفخخة، قيل إنها انتحارية، في واحد من أهم شوارع العاصمة، وأمام مركز أمن ولاية الجزائر.

وقدم المشاركون في لقاء روما كخونة، وسارت التظاهرات "العفوية" للتنديد بهم، وقاد هذا فيما بعد إلى عزل الأمين العام لجبهة التحرير الوطني في سبتمبر بانقلاب داخلي اصطلح على تسميته بالمؤامرة العلمية، وأصبحت للجبهة قيادة جديدة أكثر تفهماً لما هو مطلوب منها، رغم مقاطعتها للانتخابات الرئاسية، وهو ما دفعها فيما بعد إلى الانسجام أكثر مع طروحات السلطة ، إلى الدرجة التي ساد معها تعبير " دخول الجبهة إلى بيت الطاعة".

ويتقدم الرئيس زروال للانتخابات الرئاسية محققاً فوزاً ساحقاً على مرشحين ثلاثة، اعتبرهم كثيرون، إن ظلماً أوعدلاً، مجرد أرانب سباق.

ويختار الرئيس مدير ديوانه أحمد أو يحي رئيسا للحكومة.

---

7 – تم لقاء روما الأول في نوفمبر وضم جبهة التحرير (عبد الحميد مهري) وجبهة القوى الاشتراكية (حسين آيت أحمد) والجبهة الإسلامية للإنقاذ (أنور الهدام) وحركة حماس (محفوظ نحناح) وحركة النهضة (عبد الله جاب الله) والحركة من أجل الديمقراطية (أحمد بن بلة) وحزب التجديد الجزائري (نور الدين بوقروح) بالإضافة إلى رئيس جمعية حقوق الإنسان علي يحي عبد النور.

أما اللقاء الثاني فقد تم في يناير وتخلف عنه محفوظ نحناح وبوقروح، الذين اتهمها خصومهما بأنهما كانا الطابور الخامس للسلطة، ولقد وقف الاثنان بكل عنف في صف الذين هاجموا لقاء روما.

وكان محور الهجوم أن اللقاء تم خارج الجزائر، وكتبت يومها في "المجاهد" أدعو إلى وضع مقر السفارة الجزائرية في روما تحت تصرف المجتمعين، ليكون قبولهم اعترافا بسلطة الدولة التي لا يمكن أن تحل الأزمة بدون مشاركتها الفعالة، وتم التعتيم على الاقتراح وصرح الناطق الرسمي باسم الحكومة بأن اجتماع روما هو "لا حدث".

وضاعت فرصة تاريخية نتيجة للتعنت.

وأصبح مجرد الحديث عن المصالحة الوطنية أمراً مثيراً للشبهات، يعرض صاحبه للرجم الإعلامي وللقصف التشهيري.

وأدخل الرئيس في متاهة تعديل الدستور ، الذي تم بأسلوب متسرع حمل بصمات محاولة خلق شرعية جديدة تلغي شرعية 1991 .

وعرفت البلاد مذابح رهيبة ، كما عرفت صراعات مؤسفة على قمة السلطة ، قادت إلى استقالة أكبر مسؤولي رئاسة الجمهورية، ثم وزير العدل.

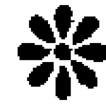
وتحدث اتصالات بين المؤسسة العسكرية وما كان يسمى الجيش الإسلامي للإنقاذ يعلن إثرها عن هدنة احترمت بنودها بدقة كبيرة.

لكن الحلقة راحت تضيق شيئاً فشيئاً حول اليمين زروال، الذي بدأ يتعرض لاستفزازات إعلامية وصلت إلى حدود لا يمكن أن تقبل بالنسبة لأي مسؤول، ناهيك عن أن يكون هو المسؤول الأول في البلاد.

ويفجر الرئيس قنبلة 11 سبتمبر، التي سأبدأ بها الفصل الثالث.

والآن ، إلى الأحاديث التي كتبت في ذلك الجو المعقد الذي تتناثر فيه القنابل الموقوتة وترصف الألغام طرقاته وممراته.

وأملي أن ألقى التفهم من القارئ، الذي قد تزعجه كثرة الإسقاطات والتوريات وصور التقية الفكرية.



ماذا يريدون بنا؟[8]

منذ عدة شهور بثت التلفزة الجزائرية برنامجاً من النوع الذي يصدق عليه القول "يفعل الجاهل بنفسه ما لا يفعله العدو بعدوه".

كان برنامجاً، قيل إنه مضحك، يصور مخلوقاً جزائرياً مسافراً إلى الخارج ومعه كيس "زبالة" نتنة الرائحة، اثارت انتباه الجمركي ، الذي سأل المسافر عنها فكانت إجابته أنها بالفعل "شكارة" زبالة، يأخذها معه ليشمها إذا أحس بالحنين للوطن، قال ذلك وهو يضحك، وضحك البعض لضحكه، كما يضحك أحمق رأى عورة أمه.

أنا سالت من عيني دموع، فقد حدث أن كنت بعيداً عن الوطن عند بث الشريط ، الذي أطلعت عليه ضمن تسجيلات كنت أطلب من أسرتي إرسالها لي بشكل منتظم، لأتابع نبض الوطن، حيث كان ما يرسل إلينا رسمياً لا يشفي الغليل.

وكتبت حديثاً غاضباً أرسلت به من إسلام أباد بالفاكس، ونشر في " السلام" على ما أذكر، قلت من بين ما قلت فيه إن " في بلدنا مزابل، ولكنه ليس بلد المزابل، وفي بلدنا أشباه رجال ولكنه بلد الرجال وأسياد الرجال".

ويمكن أن أضيف، أن في بلدنا رشوة ولكنه ليس بلد الرشوة، وفي بلدنا دعارة ولكنه ليس بلد الدعارة ، وهي ليست وضعية بعض الذين يعايروننا اليوم بما فعل السفهاء منا، وتمنعنا عن الرد عليهم اعتبارات الأخوة تجاه شعوب مقموعة لا تملك

8 – صحيفة السلام – الجزائر – الخميس 10 سبتمبر 1992، وهي أول حلقة من سلسلة أحاديث أسبوعية اخترت عنواناً لها " السلام عليكم" واستمرت تقريباً حتى إيقاف الجريدة في 1994 .

اليوم من أمر نفسها شيئاً، ونسجل لها أنها هتفت معنا يوماً بحياة الثورة الجزائرية، ووقفت بجانبنا ونحن نرفع علمنا ونطهر أرضنا ونعلي كلمة ربنا.

في بلدنا توجد عشرات الآفات، ولكننا لا نختص من دون دول العالم كله بوجودها، كما يريد البعض، بنية مبيتة، ترسيخ هذا كحقيقة لا تقبل النقاش، وارتفاع نسبة مرض السيدا عند هذا البعض بالذات ، وبالمقارنة، تُعطي صورة هزلية لمجتمع يريد أن يقف منا موقف القدوة.

من هنا لا يملك المواطن النزيه إلا أن يضع السلسلة المتلفزة التي عرضت مؤخراً حول إتفاقيات إيفيان[9] في إطار ذلك المنظور المشبوه، حتى وإن كان التفسير الذي أعطي هو نقص الخبرة الذي لا يلغي ، كما زعموا ، حسن النية.

لقد كان واضحاً أن ما شاهدناه ، وغيره كثير ، يصب تقريباً في اتجاه واحد، ووقع الكثيرون من بيننا ضحية مفهوم مشوه لتعبير "حرية الإعلام".

ويطرح السؤال نفسه، أين ينتهي المباح ويبدأ المستباح.؟

ما هو الخط الأحمر الذي تنتهي عنده حدود حرية الرأي المستنير لتبدأ بعده مستنقعات الدعارة الفكرية، حيث يتسرب الجهلة وأرباع المتعلمين إلى مخابر البحث العلمي ليعبثوا بالسوائل الكاوية، ولينسفوا كل شيء من الداخل، حرم العلم وحُرمة الوطن، بل لينسفوا التوازن السياسي للأمة والتوازن النفسي للمواطن، ليقود ذلك إلى تفجر المجتمع وانفجار البلاد.

ولمصلحة من بالضبط؟

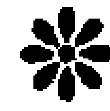
والذي حدث هوأن بعض الحمقى عبثوا بالحرمة، ومارسوا، والنوايا لا تهمني، عملية تخريب كان من نتيجتها أن وصلنا إلى ما عبر عنه أحد القياديين الجزائريين عشية انعقاد الندوة القيادية لحزب جبهة التحرير الوطني، في خريف 1989، وقبيل

---

9 – حصة تلفزيونية أخرى مسجلة استهدفت الإساءة لعدد من قيادات الثورة عبر تضخيم التناقضات بين طروحاتهم، بمونتاج مشبوه.

انعقاد المؤتمر الإستثنائي للحزب، وهو يقول في تشخيص الوضعية إن الثقة ضاعت في كل المستويات.

ولعلي من الذين يعتقدون أن انطلاقة جبهة التحرير العرجاء[10] في 1989 تتحمل مسؤولية أساسية في الوضع الذي وصلنا إليه وهو ما آمل في استعراضه خلال أحاديث قادمة.



10 – غضب الأخ عبد الحميد مهري الأمين العام لحزبنا من هذا التعبير، ولم أكن أملك، حرصا على مصداقيتي، إلا أن أقول رأيي كما أراه.

كـــان وأخـواتـها [11]

في حديث سابق [12] مارست عملية اجترار فكري استعرضت فيها بعض ماكنت كتبته في الستينيات حول دور القارئ في توجيه الكاتب، وكنت قد عدت لتناول نفس الموضوع في الثمانينات، وقلت إن القارئ قادر على القيام بدور المحطات الأرضية التي تتولى توجيه الصواريخ بالدقة المطلوبة، نحو الأهداف المحددة.

وقلت ما معناه و ضمنياً إن كتابنا أشبه ما يكونون بأفراد فرقة موسيقية من كبار العازفين، يعزف كل منهم لحناً لا يتكامل مع لحن زميله، وتكون النتيجة غالباً فوضى لحنية من مقام " لا أراك الله"!.

وحدث أن انزلق القلم فوقع تشبيه الكُتّاب بالقيادات السياسية، وأصبح عليّ، وقد وقعت في المحظور، أن أواصل الأمر إلى نهايته.

وبدون " أكروباتيات" بلاغية أو بهلوانيات إسقاطية يمكن القول بأن الدور المنوط بالقارئ في إطار النشاط الثقافي يمكن ،بل ويجب ، أن يكون هو نفسه دور المناضل في إطار النشاط الحزبي، خاصة بالنسبة للاحزاب التي تنفرد بالساحة السياسية، أي في نظام الحزب الواحد، كما يمكن، بل ويجب، أن يكون هو دور المناضل البسيط، بل وأحيانا دور المواطن المهتم بالنشاط العام، في إطار ما يسمى بالأنظمة التعددية، خاصة إذا كانت هذه انعكاساً لواقع سياسي اقتصادي اجتماعي وليست صيحة حق زائف أريد بها باطل مؤكد.

---

11 – السلام 28 أكتوبر 1992، وهو مواصلة لاتجاه أشرت له مسبقاً.

12 – لم أر داعياً لادخاله هنا.

ولعلنا نجد أن أهم أسباب السقطات السياسية، عندنا وفي بلاد الواقواق، يكمن في عدم قيام القواعد النضالية بدورها، سواء تم ذلك بالترهيب أو بالترغيب أو بالتوسل والإستجداء، وأقصد بالقواعد هنا كل المستويات التي تأتي تحت مستوى القمة السياسية، ولا أحصرها في بسطاء المناضلين الذين تعود البعض على استجداء أصواتهم أو عواطفهم ثم تزوير إرادتهم وتجاهل مطامحهم، ونسيانهم تماماً إلى أن تأتي حملة إنتخابية تالية أو مؤتمر جدّي.

وكما يمكن أن يكون بداية انحراف الفتاة تقبلها لمداعبات قد تبدو بريئة، يبدأ انحراف الأحزاب السياسية عندما تتنازل القواعد عن حقوقها بالنسبة للقرارات المتعلقة باختيار الرجال أو البرامج أو المراحل والأسبقيات، تاركة ذلك للقيادة، وأيا كانت القيادة ، لأن هذا كذاك، هو الخطوة الأولى نحو تزوير الإرادة النضالية، وأيا كانت النوايا في البداية، لأن طريق جهنم مفروش، كما يقال، بالنوايا الطيبة.

وليس سراً أن هناك يقيناً في أوساط العديد من المناضلين في جبهة التحرير الوطني أنها لم تتمكن من التكيف مع المستجدات، وهو ما قد يعتبر دليلاً على شيخوخة أراها مبكرة، وربما رأى البعض من مظاهر ذلك عجز الجبهة، طوال الشهور الماضية، عن عقد اجتماع طارئ للجنتها المركزية، وهي القيادة العليا للحزب بين مؤتمرين، رغم ما حدث منذ 1991 .

لقد خسرت الجبهة رهانها على الانتخابات التشريعية (و أرجو ألا يضيع البعض وقتنا ووقته في التذكير بما حصلت عليه الجبهة من أصوات إنتخابية رغم كل ما تعرضت له من كل أعدائها ومن بعض أبنائها، فذلك أمر معروف وموجود بالصحف، كما يقول غوار الطوشي)، ثم وقع إغتيال رئيس الدولة ثم تغيرت المعطيات الشرعية والمؤسساتية، ووضعت قوانين وجمدت قوانين، كل هذا وكثير غيره، ولجنة الحزب المركزية في ثلاجة، مغلقة بقفل، مفتاحه عند علام الغيوب.

وليس من حقي أن أتهم أحداً بأي تقصير، ولست مستعداً لأجادل في أن هناك جهوداً بذلت في مستويات متعددة، لعل هناك من يرى أنها تجاوزت أحياناً قدرة البشر على التحمل، وليس في نيتي إنكار الظروف الصعبة التي يجمع كثيرون على

أن مواجهتها تمت بكل حنكة ورزانة، حفاظاً على وحدة الصف وتحسباً من شماتة الشامتين، لكن هذا لا ينفي أن هناك دوراً أساسياً كان يجب أن تقوم به اللجنة المركزية للحزب ، وهذا الدور لم تتم ممارسته، ولا يهمني من المسؤول عن ذلك، بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يهمني، وأتصور أنه يهم مئات الآلاف من المناضلين وأضعافهم من المواطنين، وهو الخوف من العودة إلى نفس الدائرة المغلقة التي شلت الحزب وعانت منها البلاد والعباد.

هنا أعود إلى المقارنة بين القراء والمناضلين لأقول بأن على هؤلاء أن يقوموا بنفس الدور الذي يجب أن يقوم به أولئك، فلقد دفعنا طويلاً ثمناً غالياً لموقف " إذهب أنت وربك فقاتلا .." ، وبغض النظر عما إذا كان ذلك الموقف مفروضاً على المناضلين أو مطلوباً منهم (ومرة أخرى ليس هذا لوما لفرد أو تحميلاً له فوق ما يطيق، وربما كان العكس هو الصحيح).

هذا الكلام لن يعجب بالطبع بعض الذين يريدون أكل الشوك بأفواه الآخرين، وهي شريحة عانينا منها الكثير، لكنها مازالت هناك، تدفع هذا وتحرض ذاك، كما أنه لن يعجب الذين لا يرتاحون إلا في الضباب ولا يتألقون إلا في جو الغموض، وهم أيضا مازالوا هناك، يثيرون الغبار وتزعجهم أي محاولة لإشعال شمعة واحدة.

ولعل هناك من يرى أن محاولة اللجنة المركزية القيام بدورها الحقيقي قد يؤدي إلى انفجار كل شيء، وهنا أتذكر قولاً للرئيس الراحل الهواري بو مدين مضمونه، على ما أظن، أن الثورة التي تعجز عن مواجهة قدرها ليست ثورة، وهو ما ينسجم مع كلمات بن مهيدي الرائعة عن احتضان الجماهير للثورة، وذلك يعني بكل بساطة أن على الجبهة، إذا رأت أنها ليست في مستوى التحديات، أن ترفع عصاها على كاهلها وترحل، وهو ما يفترض أن يعني الدعوة إلى عقد مؤتمر استثنائي تتحمل فيه القواعد مسؤولياتها، بدلاً من هذه الوضعية التي لا يتردد كثيرون في الاعتراف بأنها وضعية مائعة، حتى ولو لم يكن ذلك الاعتراف، لظروف مفهومة، على رؤوس الأشهاد، ولقد قلت رأيي بوضوح في أحاديث سابقة.

وتبقى قضية تعمدت تركها إلى النهاية، وهي ما يراه البعض من أن جوهر الأمر هو صراع على السلطة لم يجر حسمه بعد، وأن هذا هو أصل الداء ومصدره.

ودون محاولة، الآن على الأقل، لنفي هذا أو لتأكيده، أقول بأن هناك مغالطة سياسية يجب أن يوضع لها حد نهائي.

ذلك أن الصراع على السلطة هو أمر طبيعي يجب ألا يدعو إلى الإستعجاب أو أن يقود إلى الإستهجان، والرجل السياسي الذي يحاول إيهامنا بأنه لا يعمل من أجل الوصول إلى السلطة هو واحد من إثنين، إما رجل لا يفهم معنى السياسة وإما رجل يعتقد أننا لا نفهم معنى السياسة، وكلاهما طراز من الرجال لا نحتاجه ولا نطمئن إليه.

والعمل السياسي، في كل زمان ومكان ، هو سعي نحو السلطة، والنقطة الأساسية تكمن في النظرة إلى السلطة، هل هي غاية أم هي وسيلة وليس هناك تناقض مع الشعار، الرائع في بساطته وفي معناه، الذي كان يردده المجاهدون " الجري وراء المسؤولية خيانة والفرار من المسؤولية خيانة".

والقضية ليست قضية خطب منبرية يقسم فيها المرء برأس أولاده بأنه يعمل لمصلحة الشعب والأمة، ولكنها، أساسا، ممارسات في وضح النهار، ينسجم فيها القول مع الفعل، وهو ما يعني أن قضية الحزب، أي حزب، هي، أولا وقبل كل شيء، برنامج عمل محكم، ورجال (وأستعمل صيغة الجمع عامداً متعمداً، فلا مجال في تصوري لأي عمل فردي) رجال قادرون على تحمل المسؤولية، بكل ما تعنيه من تثمين للموقف وتقويم له، وتحديد للمراحل وللأسبقيات المرحلية، وقيادة واعية وأمينة وديمقراطية لمجموع المناضلين والمتعاطفين، ثم المواطنين، وهو هدف كل حزب سياسي وطني على ما أتصور، لايتناقض احترامه لمبدأ التعددية الحزبية ومبدأ التداول على السلطة مع عمله، بكل ديموقراطية، لكي يكون" البقاءللأصلح".

ولقد ربطت عامداً بين البرامج والرجال لأن البرامج دون رجال لا تساوي ثمن الورق الذي تكتب عليه، كما أن الرجال دون برامج هم صورة عصرية مبتذلة للإقطاع القديم.

ولكي لا يضيع وقت وجهد في التساؤلات حول ماهية البرنامج، وعن ارتباطه أو عدم ارتباطه بمواثيق الجبهة المعروفة، والتي يمكن أن يثير بعضها الكثير من الجدل،

أقول ببساطة أن البرنامج الذي أتصوره هو ذلك التي يسير على درب أول نوفمبر، منطلقا من الشعار الخالد:

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب

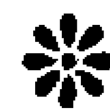
برنامج يجسد الإلتزام بقيم حضارتنا العربية الإسلامية والوفاء لدماء شهدائنا عبر التاريخ، ويضع معالم الطريق التي تقودنا إلى إستكمال بناء مجتمع عصري أصيل، يصون حرية الفرد ويضمن رفاهيته، ويحمي حرية الوطن ويحقق ازدهاره، ويجعل سلطة الحجة فوق حجة السلطة، ويضمن وفاء الجزائر لكل القيم والمبادئ التي جعلت الجزائري مرفوع الرأس في كل مكان وزمان.

مجتمع يكون المواطن فيه هو سيد الجميع لأنه هو خادم الجميع، وحيث تكون القاعدة التي لا استثناء فيها، المساواة في الحقوق والتكافؤ في التضحيات.

وهنا يختفي " سؤال" : أنت مع من وضد من؟، ليحل محله "شعار" أنا مع فلان وفلان وفلان لأنهم، معا وبالبرنامج الموضوع، هم القادرون على حمل الأمانة وتحمل المسؤولية ومواجهة التحديات.

وهنا أيضا تتضح قواعد اللعبة وتتحدد المسؤوليات، وتسقط الأقنعة وينقشع الضباب.

ولايبقى السؤال المطروح على جبهة التحرير هو نفس السؤال الممل:" نكون أو لا نكون"، المقصور على "كان" العجوز، بل يتعداه إلى بعض أخواتها ليمسي " كيف يمكن أن نبيت لنصبح كما يجب أن نكون؟"[13].



13 – كانت نتائج لقاء باتنة هزيلة وخيبت بعض القيادات الحزبية آمالنا، لكن يسجل لقيادة الجبهة أنها صمدت في وجه من كانوا يحاولون تحويلها إلى حزب للسلطة، واسترجعت مكانة شعبية كبيرة بفضل مواقفها المبدئية.

بحث عن الذات[14]

أتصور أن هناك قناعة عامة بأن الوقت قد حان لنصحح بعض الأساليب التي تعاملنا بها مع الناس والأحداث، سواء منها الأساليب الموروثة أو المكتسبة، بعد أن أصابتنا العين في زمن الردة والرداءة.

لقد كدنا نتحول إلى ذلك النوع من الجوارح الذي يحلق في السماء ولكن بصره يظل مشدوداً إلى الأرض، بحثاً عن الجثث، وهكذا ابتلينا بنوع من المخلوقات كانت مزيجا من السادية والماسوشية، تتملكها سعادة غريبة عندما تتاح لها فرصة هدم أي شيءأو تحطيم أي شيء أو سب أي شيء أو الإنتقاص من قدر أي شيء، ولعل منها من يذكر بممارسات الحطيئة، الذي كان يهجو نفسه إذا لم يجد من يهجوه.

ووجد بعض المسؤولين؟ في التوقيعات المستعارة، وبالتواطؤ من بعض المنابر[15]، مجالاً لتصفية حسابات قديمة مع رجال ومع وقائع وأحداث، لا يملكون الجرأة على مواجهتها بالدليل والحجة والبرهان ، سلاحهم مزيج من الحقد الأعمى، ونوع من الغيرة "الصبيانية" التي تدفعهم إلى التشويه لمجرد التشويه، والإساءة لمجرد الإساءة، ولعل شعارهم، إذا تخيلنا لحظة واحدة أن النوايا الطيبة هي التي تحركهم، يكون في أحسن الحالات "إذا مت ظمأنا فلا نزل القطر".

في مقابل هذا أصيب الخيرون، وهم كثيرون، وأكثر مما يظن الكثيرون، بما يشبه البرود الجنسي، فأصبح تفاعلهم الخيّر، في أحسن الحالات، تفاعلاً شفوياً لا يشفي الغليل ولا يكفي لمواجهة تيارات الردة والتخريب.

---

14 – السلام / النصر 9 ديسمبر 1992 .

15 – برزت صحف جديدة معظمها باللغة الفرنسية تخصصت في الإساءة للمسيرة.

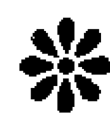
واختل التوازن الفكري على الساحة الوطنية، حيث تزايدت عدوانية النقد وشراسة الإنتقاد، وكثير منها قد يجد فيما حدث ويحدث تفسيرات منطقية، ليست بالضرورة تبريرات منطقية، وفي المقابل تضاءلت حيوية ردود الفعل المتسامحة وتناقصت القدرة، وربما الرغبة في قول كلمة الحق المنصفة تجاه عمل جيد يستحق التشجيع، أو قرار حكيم جدير بالتأييد أو موقف نبيل يستحق الثناء والتقدير.

وهكذا أصبحت الوقاحة مرادفاً للشجاعة والبذاءة بديلاً عن الصراحة والسوقية تعبيراً عن الوعي والإبتذال عنواناً للتحرر.

وهكذا وصلنا، بالنسبة للكلمة الطيبة بالذات، إلى مرحلة " ومن لم يستطع فبقلبه"، وإلى الدرجة التي توحي بأن البعض يرى، وبافتراض حسن النية وصدق النوايا، أن الثناء على فاعل الخير هو مجرد فرض كفاية، هذا إذا لم يعتبر من النوافل أو السنن غير المؤكدة، وإذا لم يعتبره البعض انتقاصاً من قيمته، وهي ظاهرة مرضية تتخصص فيها المجتمعات المتخلفة، ويبرز في التعبير عنها أنصاف المتعلمين.

وأتصور بأنه غاب عن كثيرين بأن حماية التوازن النفسي لأي مجتمع تتطلب احترام معادلة طرفها الأول هو النقد الموضوعي، الذي يفترض أن يكون الطرف الآخر هو الثناء والتشجيع الملموس، وذلك يتطلب ألا يتحول النقد إلى تشهير رخيص، وألا يتحول التشجيع إلى "شيتة" تثير التقزز، والنقيضان مردودان، وهما لا يجتمعان في فرد سويّ على كل حال، ولعل الصورة ماثلة أمامنا بشكل لا يمكن تجاهله أو تناسيه.

ولقد شهدنا بعد أحداث أكتوبر على وجه التحديد تزايداً في حدة التعامل مع الأخطاء والنقائص حتى كاد البعض يصل بنا إلى مرتبة الشك في كل شيء والإستهانة بكل شيء، و اكتشف البعض في أنفسهم شجاعة لم تعرف عنهم ولم يعرفوا بها، ونسوا، أو تناسوا، أن أعلى مراتب الشجاعة الأدبية هي شجاعة الإنسان في مواجهة نفسه والإعتراف بأخطائه ومواجهة نقائصه.



سنة كبيسة [16]

محاولة التنبؤ بالوضعية الجزائرية خلال العام الجديد هي محاولة لمزج الآمال وأحلام اليقظة مع تحليل سياسي يفتقد عنصرين رئيسيين، أولهما موقف الشارع الجزائري النهائي من مجمل التطورات التي عرفتها الساحة منذ استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد مع مطلع 1992، ثم اغتيال الرئيس محمد بوضياف في منتصف العام، والثاني الموقف النهائي للقوات المسلحة، على ضوء استمرار التوتر النفسي العام الذي تقود إليه العمليات الإرهابية.

وللتذكير، فإن أهم التطورات السياسية خلال 1992 تتجسد في تكليف عبد السلام بلعيد بتكوين حكومة يمكن أن تعتبر حكومة انقاذ اقتصادي – اجتماعي، خاصة وأن وراء الرجل تجربة نجاح مرموق في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، لكن توقع نفس النتائج هو أمر يظلم عبد السلام ويحمله فوق طاقته، لأنه تمكن من تحقيق الكثير في الماضي بفضل الإستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وخاصة الاستقرار الأمني والنفسي، بالإضافة إلى التألق الدولي.

والمشكل المطروح اليوم على رئيس الحكومة هو استرجاع الثقة الضائعة بفعل أحداث الثمانينيات، و تصحيح الوضعية الإقتصادية بإيقاف الإنهيار في مرحلة أولى والتحكم في قضية المديونية بتفادي إعادة الجدولة، ثم بعث الروح في الاقتصاد الوطني بزيادة الإستثمارات والسيطرة على قضية البطالة في مرحلة تالية، وهذا كله يحتاج إلى وقت، يقدره عبد السلام بلعيد بفترة لا تقل عن ثلاث سنوات.

---

16 – الشرق الأوسط – لندن ديسمبر 1992 .

غير أن المهلة الزمنية التي كان رئيس المجلس الأعلى قد حددها للفترة الإنتقالية تنتهي بنهاية 1993، في نفس التاريخ الذي كان من المفروض أن تنتهي فيه الولاية الثالثة للرئيس المستقال.

وهناك نظرتان لمعالجة القضية، الأولى أشار لها بلعيد ضمنياً في حديث له بثته أجهزة الإعلام الجزائرية، وتتلخص في القول بأن المدة الزمنية التي يراها لازمة لتصحيح الوضع لا تعني بالضرورة بقاء نفس الحكومة طوال هذه المدة، لكن الواقع السياسي يقول بأن تكوين حكومة جديدة قد يعني برنامجاً جديداً وبالتالي عودة إلى نقطة الإنطلاق، وتكون النتيجة بقاء الجهاز الإقتصادي في حالة تقترب من الشلل، وزيادة التوتر في الشارع الجزائري، النظرة الثانية تشير لها بعض الأقلام المقربة من القيادة، وتتلخص في أن تحديد نهاية المهمة بالنسبة للمجلس الأعلى كان يعتمد على وجود محمد بوضياف على رأس المجلس، بكل ما يمثله من ثقل تاريخي، لكن اغتيال بوضياف يفرض تعاملاً جديداً مع الوضعية، ينطلق من فقرة في بيان المجلس تقول بأنه يؤدي مهمته إلى غاية توفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات وللنظام الدستوري.

والواقع أن التحدي الأمني مازال أهم الأخطار التي يواجهها النظام، ولم يتمكن قرار حظر التجول الذي بدأ تطبيقه منذ نحو عشرة أيام في ولايات الوسط الجزائري من إقناع المواطن بأن الوضع الأمني أصبح تحت السيطرة المطلقة، بحيث بدأت ترتفع تساؤلات عن مدى فعالية القرار، وتزامن هذا مع شعور عام بخيبة الأمل تجاه التقرير النهائي للجنة المكلفة بالتحقيق في اغتيال الرئيس بوضياف، والذي لم يشف غليل شعب كان ينتظر إدانة محددة واتهاماً واضحاً، وهو ما يتجاوز، للأمانة، سلطة اللجنة، ويتجاهل ظروف تكوينها.

والمؤلم هو أن اغتيالات ضباط الشرطة كادت تصبح خبراً يومياً روتينياً، وهي، وإن كانت تستثير عواطف المواطنين، خاصة وأن عدداً من الذين استهدفوا كانوا معروفين بدماثة الأخلاق أو بسابق الجهاد ، فإنها في بلد مثل الجزائر عرف ثورة كبرى، لا تمثل، وحدها، تعبيرا عن الإنهيار الأمني، وهي تقود إلى الإستنتاج بأنها تخفي عجزاً عن استقطاب الشارع، بالإضافة إلى أنها لم تؤد إلى الحكم بفشل

القيادات الأمنية، إنطلاقاً من القناعة العامة بأنه لا يمكن أن يطلب من جهاز الأمن جهد أكبر من الجهد الذي يبذله جهاز متطور مثل الجهاز البريطاني مثلا، والذي لم يتمكن من التحكم في عمليات التخريب التي تقوم بها منظمات متطرفة، لا تعبر بالتأكيد عن إرادة شعبية عامة[17].

يبقى الجانب السياسي، وهو الجانب الذي يثير قلق الوطنيين داخل السلطة وخارجها، خاصة وأن هناك من يرى بأن الحوار السياسي بدأ يتعثر لأن هناك أطرافاً تختفي تحت عباءة الحكم، تتعمد تعقيد الأمور، لأنها تخشى من العودة إلى المسار الإنتخابي الذي أكد في ديسمبر / كانون الأول 1991، أنها قوى هامشية لا يمكن أن تصمد أمام تجربة ديمقراطية حقيقية، وأكثر هذه الأطراف ضجيجاً هو التجمع الشيوعي اللائكي المعادي للإنتماء العربي الإسلامي.

ويرتبط هذا بحالة إحباط عام ناتجة عن الشعور بأن هناك من يريد أن يفرض على الشعب الجزائري فاتورة الموقف الجزائري في بداية التسعينيات[18]، بدون أن يأخذ بعين الإعتبار الصراع الذي تخوضه في إطار معركة الدفاع عن هويتها العربية الإسلامية، وبحيث بدأ البعض في الإحساس بأن هناك إرادة عربية إسلامية في مكان ما، تلتقي مع أعداء الماضي في محاولة تقزيم الجزائر، ويصب هذا كله في رصيد خصوم الإنتماء.

ويبقى الأمل بالنسبة للعام الجديد في أن تتمكن القوى الوطنية في الجزائر من تحقيق حد من التضامن والتكامل والإنسجام في التحرك السياسي، يمكنها من فرض إرادتها على الأحداث، وهو ما لا يمكن تحقيقه حتى الآن.

فالتيار الإسلامي مازال يعاني من التشرذم، وأدى عناد قيادات جبهة الإنقاذ، التي رفضت الإدانة العلنية الواضحة لإستعمال العنف، إلى إعطاء الفرصة لتزايد التأثير السياسي لقوى لا تعكس الوضعية السياسية على الساحة، ومن بينها قوى

---

17 – كان هذا هو أهم أسباب التعقيد في الأزمة الجزائرية، وكان مجلس الدولة بقيادة علي كافي قد بدأ جولات من الحوار مع قيادات الأحزاب، وخاصة جبهة التحرير، وعندما لاحت بوادر فجر الاتفاق أجهض الأمر.

18 – التعاطف مع الشعب العراقي.

تحاول انتهاز الفرصة لتصفية حسابات كثيرة مع الإنتماء العربي الإسلامي، ويمكن أن نتخيل من يقف وراءها.

ويتواكب هذا مع شعور شعبي عام بعجز القيادات الإسلامية الرئيسية في العالم العربي عن القيام بدور إيجابي يتجاوز تأييد طرف والتنديد بآخر، وهو آخر ما يحتاجه الوضع في الجزائر، بالإضافة إلى ما تعيشه بقية التيارات الإسلامية الجزائرية من حرج يقيد حركتها إلى حد غير قليل.

ورغم القناعة العامة بأن جبهة التحرير الوطني مؤهلة للقيام بدور أساسي لتحقيق التوازن السياسي في البلاد فإن الشعور السائد هو أن الجبهة غارقة في العمل الدفاعي، في ظل قيادة فقدت بريقها ومقدرتها على مراجعة النفس، والتخلص، مرحلياً على الأقل، من العناصر المرفوضة جماهيرياً، ليمكن أن تشكل مركز استقطاب أساسي في الساحة السياسية.

ولم تتمكن بقية التنظيمات من تحقيق حد أدنى من الوجود على الساحة، وهكذا يغيب في سفر طويل كل من أحمد بن بلة ، زعيم الحركة من أجل الديمقراطية، وحسين آيت أحمد ، زعيم جبهة القوى الإشتراكية، المنتصر الثالث في الإنتخابات التشريعية السابقة، أما بقية القيادات التي تتمتع بوزن ما على الساحة فإنها مازالت تبحث ، عبر التحالفات، عن بناء قوة ذاتية يمكن أن تؤثر على الأحداث.

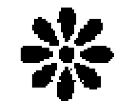
ويبقى التجمع الوطني الذي كان الرئيس بوضياف قد أطلق فكرته، وكان هو محوره الأساسي، ولكن الكثيرين يتساءلون عما إذا لم تكن الأحداث، وفي مقدمتها مصرع بوضياف نفسه، قد تجاوزت الفكرة وأصبحت تفرض نظرة جديدة للأمور، خاصة وأن علامات التصدع بادية للعيان.

والواقع أن هناك قناعة عامة بأن المطلوب اليوم هو تدعيم برنامج حكومة عبد السلام بلعيد بتغيير الحكومة نفسها، وتكوين حكومة وحدة وطنية، تتكون من شخصيات لها وزنها الذاتي، وتستند إلى مجلس استشاري جديد يضم قيادات وطنية تعكس إرادة الشارع السياسي، والإرتباط ببرنامج زمني للعودة إلى المسار الإنتخابي، بدءاً بانتخابات رئاسية تسبق الإنتخابات التشريعية، وهذه لا يمكن أن

تجرى في ظل نظام انتخابي أثبت عدم صلاحيته، ويتطلب تعديله ليرتكز على النسبية، التي يمكن أن تعكس الوضعية على الساحة السياسية بشكل أكثر مصداقية وأقرب إلى متطلبات الوضع.

ويسود شعور عام بأن هناك من يحاول دفع الجيش إلى واجهة الأحداث، وهو أمر مستبعد حتى هذه اللحظة، فالقيادات العسكرية لاتبدو راغبة في القيام بأي دور مباشر، وهي تؤكد لمن تلتقيهم بأن الجيش يفضل احترام المهلة الزمنية الأولية[19].

ويبقى الشارع الجزائري هو المجهول الأساسي في المعادلة الجزائرية، حيث أن إمكانيات الرصد معدومة لأسباب تاريخية، بالإضافة إلى أن العاصمة تستقطب إنتباه جل المراقبين بضجيجها السياسي، إلى الدرجة التي تبعث على الإعتقاد بأن معظم تقارير السفارات المعتمدة في الجزائر والمراسلين الأجانب تعكس حقائق زائفة، مصدرها أشخاص نشطون يمثلون اتجاهات لا وجود لها في الواقع الشعبي، تحاول التأثير من الخارج على الواقع السياسي، بحيث يحلو للبعض مقارنتهم بمن يطلقون النار على الشرطة.



19 – قال لي هذا حرفيا اللواء خالد نزار.

أين يموت قاسي؟[20]

- 1 -

شهدت الجزائر، إثر الإحتلال الفرنسي ونتيجة لعمليات القمع والتشريد والإبادة، عمليات هجرة جماعية قال عنها مؤرخ فرنسي إنها كانت تعبيراً عن " هلع حقيقي كاد يكون وباء أخلاقياً".

وإذا كانت الهجرات الفردية، بحثاً عن الرزق أو فراراً من وضعيات عائلية معينة، اتجهت غالباً نحو الشمال، وإلى فرنسا بوجه خاص، فيبدو أن الهجرات العائلية، هرباً بالنفس أو بالمعتقد، تمت غالباً في اتجاه المشرق العربي، حيث استقرت في بعض دوله، وخاصة في سوريا وفلسطين ولبنان ومصر، أعداد هامة، كان من بينها أولئك الذين التفوا حول الأمير عبد القادر بعد نفيه.

وحافظ هؤلاء على العادات والتقاليد الجزائرية، وكثيرون احتفظوا باللهجات المحلية، ومازال الكسكسي هو سيد الطعام.

واحتضن المشرق العربي أبناء المغرب العربي احتضان الأخ لأخيه، فلم يقصر مجال عملهم على تنظيف دورات المياه أو حفر انفاق المترو أو استنشاق تراب المناجم[21]، بل فتح أمامهم كل الآفاق التي يفتحها أمام مواطنيه، خاصة في الإدارة، بل وفي أعلى مراتبها، فكان منهم الوزراء (الدرقاوي، وزير التعليم العالي السوري، وهو، على ما أعتقد، من سوقر) وكان منهم رئيس للحكومة (خليفاوي،

---

20 – السلام/ النصر –17 فبراير 1993 ، والعنوان تعبير يعني العناد.

21 – كما حدث في أوروبا وفرنسا على وجه التحديد.

من ذراع الميزان، على ما أعرف)، و وصل الشيخ الخضر الحسين، وهو من مواليد تونس على ما أظن، إلى أعلى مركز ديني في العالم الإسلامي، وهو منصب شيخ الجامع الأزهر، وذلك في مصر، في عهد الرئيس عبد الناصر.

ومنذ أسابيع قليلة بثت التلفزة الجزائرية تحقيقاً عن الجالية الجزائرية في سوريا، من إعداد باية الهاشمي، كان مضمونه مفاجأة للبعض، وفضيحة للبعض الآخر.

أثبت التحقيق أن الجزائريين في سوريا يعيشون في بحبوحة من العيش، ومنهم من حقق ثروات محترمة، من خلال نشاط تجاري محترم، وليس من بينهم من يعيش على تهريب العملات الأجنبية،وليس من بينهم من تعرض يوما لمساءلة جنائية تتعلق بالشرف أو الكرامة، وفي نفس الوقت، فليس من بينهم من استعمل يوماً، بشكل أو بآخر، ضد مصالح وطنه الأول، وكل هذا أكده لي عدد من الأشقاء الذين تولوا مهمة السفارة الجزائرية في سوريا، وربما كان هذا، بالإضافة إلى مساهمة عدد من الأطباء السوريين في النضال الجزائري[22]، من بين الأسباب التي جعلت التعامل بين البلدين يتميز بالكثير من المحبة والود والتفهم، حتّى عندما كان المفروض أن يحدث عكس ذلك.

أمّا الفضيحة فهي عدم تمكن عدد هام من أبنائنا في سوريا من الحصول على إثبات جنسيتهم الجزائرية، رغم أنهم يملكون كل الوثائق التي تثبت نسبهم، ربما لأن هناك، في مكان ما، من يعرقل ذلك، أو لا يبذل الجهد اللازم لتنفيذه بالسرعة المطلوبة.

ومرّ التحقيق التليفيزيوني وكأن شيئاً لم يكن، وطوت ستائر الصمت والتجاهل القضية كلها، وكانت فضيحة أخرى.

فإذا كان البعض يتجاهل المعطيات الأخلاقية والإلتزامات المعنوية بحجة تفضيل المعطيات المادية وحدها فإنه من الغباء (لكي لا أقول كلاماً آخر) ألا يرتفع، بعد تلك الحصة، صوت ينادي بفتح الباب أمام مستثمرين جزائريين إلتزموا بنقل

22 – الدكتور نور الدين الاتاسي ود. يوسف زعين ود. ابراهيم ماخوس.

نشاطهم من سوريا إلى الجزائر (وليس مجرد المجيء المؤقت وبوعود غامضة أو باستثمارات محدودة) والمساهمة في خلق مناصب عمل جديدة في وطنهم الأم، في الوقت الذي نسمع فيه مرافعات متحمسة إلى حد التشنج تنادي بفتح الباب على مصراعيه، وبدون قيد ولا شرط، أمام بعض الذين يحملون الجنسية الفرنسية، والذين قد تحيط بثروات بعضهم، وربما بهم شخصياً، شكوك كثيرة، ومنهم، كما أكد الدكتور خليل (الوطن 8 فبراير 1993) من وضع، مقابل مساهمته الإستثمارية، شروطاً تعجيزية تتجاوز شروط البنك الدولي وشروط نادي باريس، وهو ما يثير شكوكاً كثيرة حول النوايا الحقيقية لهؤلاء، بجانب الشكوك التي يمكن أن يثيرها حول القيمة الإستثمارية الحقيقية لعروضهم وحول المستفيد الحقيقي منها (وهو ما فتح الباب أمام إشاعات عن صفقات مريبة أساءت إلى الجميع، خاصة عندما أقام موظفون في أعلى المستويات "عيطة وشهود" ، كانت مهزلة العام) والمهم هو أن جبل المستثمرين تمخض فلم يلد إلا غازات عفنة.

هذه القضية، خلفت ردود فعل تثير قضية أخرى، وهي ما اصطلح على تسميتها "هجرة الأدمغة"، والتي خصصت لها التلفزة، مشكورة، عدة حصص، تمكنتُ من متابعة بعضها، وتعمدت أن أتوقف اليوم لحظات عندها، وقبل استكمال كل الحصص، لعل ذلك يكون مساهمة في إلقاء الضوء على هذا الموضوع البالغ الأهمية، ولفت نظر القائمين عليه لاستكمال بعض أوجه النقص التي أراها، وقد يراها آخرون، ليتحول البرنامج من مجرد حصة محلية يشاهدها الناس ثم تودع في الأرشيف، إلى حصة دولية تترجم إلى عدد من اللغات، بل و اللهجات، وتوزع على محطات التلفزة التي يهمها الأمر، لأن القضية هي قضية العالم الثالث كله (وهذه هي الفرصة الحقيقية التي تنتقل بنا من مرحلة الإستيراد التام للبرامج إلى مرحلة الإستيراد والتصدير).

والبرنامج يقول لنا إن هناك إطارات جزائرية كثيرة فضلت البقاء في الخارج لأنها حرمت فرصة التألق في وطنها، بل وأحياناً، فرصة العمل نفسه، بما يذكرنا بالقول الشائع " لا كرامة لنبي في وطنه"، لكن هذا هو نصف الحقيقة، إن لم أقل إنه أقل من ربعها.

ذلك أن الباحثين الجزائريين العاملين في البلدان المتقدمة ليسوا ميراثاً استعمارياً كالنبيذ والأملاك الشاغرة واللغة الوطنية الثانية !!، بل هم، أولا وقبل كل شيء، أبناء أسر جزائرية كادحة، إستفادوا من تعليم قاعدي، إبتدائي وثانوي وجامعي، أهّلهم للإلتحاق بالدراسات العليا في أعظم جامعات العالم، وبلغة العلم العصرية، أي الإنجليزية، وكان ذلك أساسا بفضل النظام الإجتماعي الذي طبقته جزائر الإستقلال، وهو نظام وطني فتح آفاق التعليم المجاني أمام كل أبناء الوطن، بمن فيهم أبناء الفلاح والموظف البسيط والعامل محدود الدخل، بجانب الرعاية الصحية الضرورية (وعدم التنويه بهذا، وليس مجرد ذكره، هو جريمة في حق الجهد الوطني كله وإهانة لعرق الرجال، في بلد يعتبر من بلدان العالم الثالث القليلة التي تحكمت تماماً في مرض السل الرئوي وقضت إلى أكبر حد ممكن على مرض شلل الأطفال، وانخفضت فيه نسبة وفيات الأطفال إلى حدود دنيا مشرفة، وارتفع فيه معدل قامة الشباب إلى طول يتجاوز 1،70م. وانظروا حولكم، إلى أبنائكم، واعتبروا).

ثم إن وجود هذا العدد الهام من الكفاءات الجزائرية الشابة، يؤكد بأن المدرسة الجزائرية بعد الإستقلال، بكل عيوبها ونقائصها، تمكنت من القيام بأهم واجباتها تجاه الجيل الصاعد، بفضل برنامجها وبفضل رجالها من الشهداء الأحياء، المتهمين اليوم بالأصولية والظلامية وتفريخ الإرهاب، وهذه حقيقة أخرى يدخل تجاهلها، أو حتّى مجرد نسيانها، في إطار " الكذب بالحذف ".

وتبقى هناك حقيقة أخرى، لابد من التذكير بها.

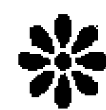
فمعظم الباحثين المنتمين للعالم المتخلف ذاقوا لذة العمل في الدول المتقدمة، وهذا ليس عيباً في حد ذاته، لكن العيب هو تناسي تلك الحقيقة، وعدم استكمالها بالحقيقة التي تقول بأن بلدان العالم الثالث عاجزة، فكرياً ومادياً ونفسياً عن أن توفر لمعظم العاملين المتفوقين، ومن بينهم الباحثون والعلماء، كل الإمكانيات ووسائل الرفاهية الإجتماعية التي يجتذب بها الشمال أبناءنا، لا حباً في سواد عيونهم بالطبع، وإنما مصاً لدمائهم الفكرية والإبداعية، وربما أيضا في إطار تحسين النسل!!، وهذا كله لم يَحُلْ بين مئات الآلاف من العاملين وبين الإستقرار بأرض

الوطن، والعمل، في حدود الممكن وبقدر الإمكان وبلا مزية، ولم يحل بين عشرات الباحثين وبين العودة إلى وطنهم، واقتسام "الكسرة" والطوابير مع مواطنيهم.

هذا يعني أن الجرائم البيروقراطية التي تعقد حياة المواطنين ومن بينهم العلماء، في الكثير من بلدان العالم الثالث، لا تواجه بالهروب، سواء إلى الأمام أو إلى الخلف، بل تواجه بجهد وطني خلاق تقوم به الطلائع المثقفة الواعية، يضع كل شيء وكل واحد في مكانه المناسب، ويتصدى لكل العمليات المشبوهة التي تستهدف الإخلال بالتوازن النفسي والوجداني لأبناء الوطن ، عبر إشاعة روح اليأس والإحباط، التي تستهدف الإجهاز على مسيرة التنمية، وحرمان الجزائر من أبنائها في الخارج، الذين يدفعون إلى اليقين بأن المنفى هو ضمان الإبداع.

وأنا شخصياً أرى في كل ما يؤدي إلى ذلك دعوة تخريبية واضحة ومتعمدة، تقوم بها مصالح متآمرة، تستغل بعض النوايا الطيبة والجهود الصادقة، لتخلق الجو المسموم الذي يستجيب لمخططاتها، والذي يندرج في إطار ما عشناه منذ أكتوبر.

وتبقى هناك نقاط، أشير اليوم لأولها على عجل، وهي أن أبناءنا في الخارج هم اليوم في حاجة لمن يتحاور معهم ويسمع منهم ويضعهم في الصورة بالنسبة للواقع اليومي على أرض الوطن، ثم يبلغ جهازاً مركزياً ما بكل الملاحظات والإقتراحات والمآخذ، لتتخذ بشأنها المواقف اللازمة، وهو ما يتطلب أساسا أن يوفد إلى الخارج ملحقون ثقافيون من أبناء العائلة العلمية (وليس العائلة فقط، والفرق واضح وشاسع) وهذا هو المقصود بتعبير التخصص، الذي لاكته الألسنة مؤخراً على أعمدة بعض الصحف المعروفة، لتبرير ممارسات لعلها لا تختلف كثيرا عن هذه التي نندد بها اليوم، والذي حدث فيها خلط متعمد بين تعبيرين مختلفين تعبير (PROFESSIONNALISME) وتعبير (CORPORATISME) وللحديث بقية لا أتحمل، وحدي، مسؤولية استكمالها.



أين يموت قاسي[23]

- 2 -

استعرضت، في الحديث الماضي، جانباً من جوانب القضية التي اصطلح على تسميتها قضية "هجرة الأدمغة " أو فرار الأمخاخ"، وكان أطرف ما سمعته، وأنا أستعد لاستكمال الحديث، هو أن المواطن، في رمضان، قد يفضل"بوزلوف"[24] مشوى على دماغ كل من إينشتين وسقراط (الحقيقي وليس الدستوري!) مجتمعين.

كان هدفي الأساسي هو العمل على وضع القضية، مضمونا وردود فعل،في إطارها الحقيقي، بالحجم الحقيقي، وبالخلفيات الحقيقية، حتى لا يحوّل البعض صيحة الحق المشروعة التي أطلقها مقدم البرنامج إلى صرخات باطل مشبوهة، مضموناً ومصدراً، تنضم إلى "الكاكوفوني" الذي ملأ حياتنا قرفاً وإحباطاً، منذ ذلك الأسبوع الأغبر المشبوه والدامي، بكل نتائجه ومواكبه الرامية إلى تخريب التوازن النفسي والمعنوي والأخلاقي للأمة، وترسيخ روح اليأس والإحباط في النفوس، التي، إذا كانت كباراً، تعبت في مرادها الأجسام، وأتعبت آخرين من دونهم، لا تعلمونهم، الله يعلمهم".

وكنت قلت ما معناه إن وجود عدد من الباحثين الجزائريين في الخارج هو، في أحد جوانبه، وسام على صدر جزائر الإستقلال، وعلى صدر المنظومة التربوية التي انبثقت عنها، وبفضل جهود كثيرين من أبناء جيلنا لعلها لم تمكن بعضنا من لذة

---

23 – السلام/ النصر – 24 فبراير 1993 .

24 – رأس الخروف باللهجة الجزائرية، وسقراط لقب يُشار به لرئيس المجلس الدستوري السابق.

الإحساس بشبابه، وهذا كله مع الاعتراف، بدون خجل أو تردد، بأن الدول المتقدمة تستطيع توفير الكثير لأبنائنا المتفوقين، مما لا نستطيع نحن، كدول تنتمي للعالم الثالث، توفيره، لأسباب مادية وفكرية ونفسية، وإن كان هذا لم يحل دون بعض علمائنا وبين العودة إلى أرض الوطن، بينما بقي آخرون، من بينهم من هو على يقين بأن وجوده في الخارج قد يكون أكثر فائدة لوطنه، مرحلياً على الأقل، من عودته، وهو شعور يجب أن يؤخذ بالإعتبار، من الجانبين، وعلى أساس الثقة والحب.

وكنت أشرت في هذا الصدد بشكل عابر إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الملحقون الثقافيون في الخارج، إذا كانوا مؤهلين لذلك الدور بحكم الإختصاص PROFESSIONNALISME لا بضغط الموقع الوظيفي بكل تعقيداته البيروقراطية وولاءاته الشخصية.

والنقطة التالية، ولها ارتباطها بالأولى، هي أن الشمال، ولظروف مرتبطة بدرجة التطور، يستثمر علماءنا غالبا 16 ساعة يومياً، وغالباً في أبحاث لا نستطيع نحن رعايتها في إطار مؤسساتنا، وأيضا بحكم درجة التطور، لأنها، بالرغم من أهميتها، ليست على قائمة أسبقياتنا، فالإنسان الآليّ، والسيارة المتكلمة، والطائرة الشبح، والقمر الصناعي، والتحكم في الهوائيات، وأشياء أخرى لا يتسع المجال لسردها تأتي، بالنسبة لاحتياجياتنا ولإمكانياتنا، بعد الأبحاث المتعلقة باستعمال الذرّة في تطوير زراعة الحبوب وإثراء فصائلها وفي تنشيط تربية الدواجن ومضاعفة عدد البيض وفي زيادة إنتاج الخضروات في المناطق الصحراوية وفي الأبحاث المتعلقة بالطاقة الشمسية، وبالتخفيف من نسبة التلوث، وهذا أمر يأخذه الوطنيون من العلماء بكل اعتبار، فلا يحمّلون أوطانهم فوق طاقتها، خاصة وقد أعطاهم الوطن في حدود طاقته، وهو ما يعني أنه ليس من العيب أن يبقى في الخارج علماء يتابعون أبحاثاً متقدمة جدا، بشرط أن يظلوا دائماً، مادياً ومعنوياً، على ارتباط بوطنهم، الذي يدعوهم دورياً للمساهمة في إثراء النشاط العلمي بالمحاضرات والندوات والدروس التطبيقية، بالإضافة إلى أنني أتصور أن علماءنا الذين فضّلوا البقاء في الخارج لأسباب علمية يبعثون مساهماتهم المالية لرعاية أسرهم، بالعملات الصعبة، التي تحول بالسعر الرسمي لتساهم في دعم الرصيد المالي للبلاد، ولا تتجه إلى السوق

السوداء للعملات، بالأسلوب الذي يستعمله من تعرفون، في غياب مقصود لتنظيم عمليات تحويل مدخرات المهاجرين، تستفيد منه الرأسمالية الطفيلية، وهو ما يؤكد أن الأمور مرتبطة ببعضها البعض، مما يذكرني بما تناقلته ألسنة السوء، من أن وزيراً للتعليم، ينتمي إلى بلد لا أسميه حياء، إلتقى، في بلد الجن والملائكة، نخبة من الأساتذة المنتمين لبلده، وطلب منهم المساهمة في النشاط الجامعي للبلد المعني، لكن بعض العباقرة اشترطوا تلقي مقابل مالي بالعملة الأجنبية، لم تكن الروبية الهندية أو الجنيه السوداني[25]، ومهزلة ان صدقت هذه القصة، فلست أدري كيف كان يمكن أن يكون رد عالم يهودي على دعوة مماثلة من وزير التعليم الإسرائيلي؟

وهنا يأتي أمر جوهري آخر، يتناساه البعض تارة وينساه البعض الآخر تارة أخرى، وهو الذي أشارت له الحصة نتيجة ولكنها لم تتمكن من تفسيره سبباً، أو استعراضه تفاصيل، وذلك الأمر هو المسؤولية التي تتحملها الأجهزة المركزية، كل الأجهزة المركزية.

لقد كانت الإرادة السياسية واضحة وحازمة في بناء تعليم جامعي ديمقراطي ومتطور ومرتبط بالتطلعات السياسية – الإقتصادية– الإجتماعية للوطن، ولعل المخضرمين من أبناء الجيل يذكرون التعبير الذي استعمله الرئيس الراحل هواري بومدين في دعوته لكي تخرج الجامعة الجزائرية من قوقعتها وتنزع " عجارها " (برقعها).

اليوم يقال لنا إن تلك الإرادة لم تتجسد على شكل خطة استراتيجية شاملة، أو لعلها تجسدت ولكنها لم تتحول إلى مخطط عملي تطبيقي، أو تحولت ولكنها لم تترجم إلى إجراءات تطبيقية، ثم لا يقول لنا أحد من هو المسؤول عن ذلك، وأعتقد أن هذا هو صلب القضية.

ولقد كانت إدانة الجميع للإدارات المركزية واضحة ولا تحتمل أي لبس أو إبهام، وبالشكل الذي بدت فيه هذه الإدارات (بالجمع) كالسرطان الذي انتشر في كل مكان، وامتص من الجسم كل مقومات الحياة، ووجد التربة الخصبة في الجو العام الذي يستهين بالعلم وبالعلماء، وهكذا انهارت القاعدة التي تقول " قم للمعلم وَفِّهِ التبجيلا "،

25 – واحد من هؤلاء ارتبط بالمرحوم محمد بوضياف وعين وزيراً في الحكومة وكان متزوجاً بفرنسية.

وأصبح جراح القلب أو أستاذ الطب يعامل كذلك الذي يتولى إصلاح دورات المياه، إن لم يتلق هذا إحتراماً أكثر بفضل السيارة حديثة الطراز التي اشتراها من حرّ ماله!!.

وبالفعل، فإن الجو العام تدهور عبر الكثير من بلدان العالم الثالث بشكل مأساوي، كنت قلت عنه في حديث نشرته مجلة "العربي" في مطلع 1987، أنه أصبح جواً تراجعت فيه مكانة العلم والفكر والمعرفة أمام الآثار الإستهلاكية للثروات الطفيلية التي كدستها، بالمضاربة والرشوة والإستغلال، فئات كانت في أسفل سلم الدرجات الإجتماعية، وهكذا ارتفعت السيولة النقدية إلى مستوى يثير الدوار لدى شرائح اجتماعية لم تكن، دائماً، أكثر الشرائح وعياً وثقافة، أو أهمها إنتاجاً وإنتاجية، أو أقواها ارتباطاً بالوطن وحرصاً على مصالحه، بالإضافة إلى أنها كانت تفتقر، غالباً، للضوابط التي تتحكم في تصرفات البورجوازيات العريقة، وهكذا وصلنا إلى العصر الذي أسماه توفيق الحكيم: عصر انفتاح الجيوب وانغلاق العقول".

وقبل ذلك ، وفي مقدمة الطبعة الثانية من الإنطباعات، التي صدرت في الجزائر، في مطلع 1986، وفي محاولة للتعرف على الواقع المعيش وتحليل تطوراته، كنت قلت إن " الشيء الذي تعامى عنه البعض هو أن العدوّ وهو يركز في نهاية الخمسينيات على مخططه العسكري الإقتصادي، المستند من جهة على " شال" ورفاقه، ومن جهة أخرى على برنامج قسنطينة وإنجازاته، كان، في هدوء وذكاء وتخطيط محكم، يرسي الدعائم الاستراتيجية للقوة الثالثة، وهكذا تمكن العدّو، بدهائه، من زرع طريق المستقبل بالألغام.

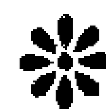
ولعلي أتصور، بناء على هذا، أن من أن أهم أسباب العراقيل أمام البحث العلمي، بل وأمام التنمية الوطنية نفسها في الكثير من دول العالم الثالث، خاصة منها تلك التي خاضت تجارب نضالية، هو تلك البيروقراطية السرطانية التي أقامها تجمّع المخلفات البشرية للإرث الإستعماري، مع الذين تمكن العدّو من إعدادهم قبل "انسحابه"، على شكل كتلة تغلغلت ، وراء مبرر احتياج البلاد للإطارات، في المرافق الحيوية، بشكل ذكي ومنظم ومتضامن، كان من معالمه ترك الواجهات والأضواء للمقاومين وللمناضلين وللمجاهدين، بل وتغذية صراعهم حولها، لتتمكن الكتلة من الإمساك بمقاليد السلطة الحقيقية.

وما أود قوله هنا، وعلى ضوء كل ما عشناه، هو أنه لابد من إجراء دراسة علمية معمقة لتطور الوضعية الإدارية في الجزائر، تنظيمات وقيادات وقنوات توصيل وأجهزة قاعدية تنفيذية ومعالم إنضباط وميكانيزمات إتصال، ولعلنا سنكتشف شيئاً أقرب إلى التنظيمات الماسونية، وهنا تأتي أهمية العنصر اللغوي[26].

فقد كان الباب الرئيسي الذي دخل منه الكثيرون إلى المراكز الحيوية للدولة هو معرفة اللغة الأجنبية (معرفتها وليس بالضرورة إتقانها). والذي حدث بالطبع هو أن تلك اللغة كانت لغة المستعمر السابق الذي كان حريصاً على أن يتركها في بلادنا، كمسمار جحا، حيث أنه حدث أيضا أن عناصر، لاشك في وطنيتها، وقعت في الفخ، وقبلت وضعية رأتها ضرورة مرحلية لتجاوز التخلف، ناسية أن " المكسي بثوب الناس عريان" وأن التخلف في حد ذاته خير من تحويل المؤقت إلى دائم.

ولأن موازين القوى بعد الإستقلال، ولأسباب لا مجال هنا للتطرق لها، لم تكن في مصلحة اللغة الوطنية ولا في مصلحة لغة العلم الحقيقية في عالم اليوم، أصبحت الوسيلة غاية، وأصبح التمسك باللغة الفرنسية هو الهدف، وأصبحت القاعدة هي مطاردة من يرفض سياسة الفرنسة ، حتى من بين الوطنيين المثقفين بالفرنسية (ومؤامرة الصمت على مالك حداد معروفة) وذلك كله لكي نظل كوكباً تابعاً في فلك الفرانكوفونية ، بالمعنى السياسي والإقتصادي والفكري.

ولقد وصلت إلى القناعة بأن عنصر اللغة الأجنبية، بكل ما يرتبط به من انتماءات وما ينجر عنه من تحالفات، هو واحد من أهم عناصر قوة السرطان الذي أنشب مخالبه في الكثير من المواقع الإدارية، مجسّداً مقولة" هنا يموت قاسي"، وهو الذي قد يفسر الهجمات المسعورة على الثوابت" التي اغتالت الجزائر"!!، بتعبير خربشة كتبت بلغة غير وطنية[27].



26 – فهم هذه القضية أمر جوهري لفهم كل ما حدث ويحدث ويحدد دور السرطان الإداري المخرب.

27 – مقال كتب في صحيفة جزائرية ناطقة بالفرنسية يرى أن سبب الانهيار الذي أصاب الجزائر هو تمسكها بالثوابت الوطنية أي الإسلام واللغة العربية.

إجتراريات(28)

مرة أخرى أقول بأن الذين يتبنون " الصدامية" (بكسر الصاد) هم أولئك الذين لا يمثلون شيئاً بالنسبة للشعب [29]، ولا يعبررن عن شيء ذي قيمة بالنسبة للجزائر الحقيقية، جزائر الإنتماء العربي الإسلامي، والعمق التاريخي الأمازيغي، التي تنادي بالأخوة وبالسلام وبالمحبة، وترفض كل أشكال العنف والإرهاب، ولا تخدع بمعسول الشعارات، وهي الجزائر التي تعرف كيف تقيّم الرجال وتفضح أشباه الرجال.

ومهما كانت العناوين التي يتسترون وراءها فإنهم يثبتون، المرة تلو المرة، بأنهم لا يملكون حق الحديث بإسم الشعب، لمجرد أنهم عاجزون عن تجسيد إرادته، وهم يعانون من مركب استعلاء زائف، أساسه عقدة نقص كامن، مصدرها إدراكهم بأن الشعب يرفضهم طولاً وعرضاً، ويعرف أن " ديمقراطيتهم" ديمقراطية زائفة، لأنها تخفي وراءها احتقاراً للجماهير، انتماء وتقاليد وممارسات وأهدافاً، وهي بذلك نقيض لكل مفاهيم الديمقراطية.

وبرغم كل المحاولات التي بذلت لاستنفار عواطف الجماهير سواء عبر الصور التلفيزيونية أو العناوين الصحفية المثيرة فإن المواطن، حتى المواطن البسيط، لم تجز عليه الخدعة، وهو إذ يلعن الإرهاب صباح مساء، يعرف جيداً من الذين يقفون وراء الإرهاب، ولن يسمح بأن تكون لهم الكلمة الأخيرة والقول الفصل.

---

28 – المجاهد 3 ديسمبر 1993.

29 – أطلق عليهم فيما بعد تعبير "الاستئصاليين".

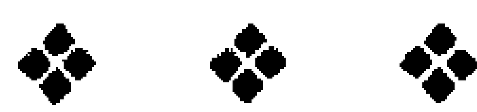
وما يجب أن ندركه هو أن هؤلاء الناس لن يتورعوا عن القيام بأي شيء يرون أنه يقربهم من أهدافهم الإنسلاخية، وقد يكشف التاريخ، تماما كما بدأت تتكشف بعض الملابسات المتعلقة باغتيال الرئيس كينيدي، بأن الذين يقتلون القتيل قد يكونوا أول السائرين في الجنازة وأكثر الباكين دموعا[30].

وهذا يعني أنهم لن يتورعوا عن ممارسة سياسة الأرض المحروقة، وهو ما يجب أن نكون مستعدين له تمام الإستعداد.

هل أذكر " الديمقراطيين" المزيفين، حتى ولو غيروا اليوم عنوانهم ليرفعوا عنواناً آخر ليس من حقهم الإنفراد به، بأنه من الممكن أن يخدع بعض الناس بعض الوقت، ومن الممكن أن يخدع كل الناس بعض الوقت، ولكن ليس من الممكن أن يخدع كل الناس كل الوقت.

وهل أذكر الذين ينتظرون الدعم من خارج الحدود بأن الدول الكبرى لا تبني مواقفها على النزوات والعواطف، وإنما أساساً على المصالح، والتعامل الغربي مع الأكراد يثبت، مرة أخرى، بأن معاييره تخضع دائماً لإرادة الحفاظ على المصالح ، بغض النظر عن الشعارات، بل وعن المبادئ.

وهكذا يتم التعامل مع أكراد العراق بشكل مختلف عن التعامل مع أكراد تركيا، وفي هذا وذاك فإن الأكراد يظلون مجرد ورقة في يد الصليبية العالمية، لأنهم هم أرادوا لأنفسهم ذلك.



لن أمل من القول بأن الأمة، رغم كل شيء، بخير ، ولكن على كل منا أن يبدأ عملية الإصلاح المنشود بالتنظيف أمام داره أولا، ثم بالكلمة الطيبة التي هي صدقة، مع المشتري بالنسبة للبائع، ومع التلميذ بالنسبة للمعلم، ومع المعلم بالنسبة للمفتش، ومع الراجل بالنسبة للسائق، ومع سائق السيارة الصغيرة بالنسبة لسائق الشاحنة الهائلة، والعكس صحيح بالطبع.

30 – اذكر بالفترة الزمنية الرهيبة التي كتب فيها هذا الكلام.

فالعدوانية مرض معد ، كثيراً ما يعبر عن عجز فرد معين داخل محيط أسرته وأمام من يفترض أنهم تحت وصايته فيخرج إلى الشارع ليمارسها على الآخرين.

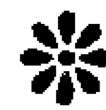
وعلى النقيض من ذلك، فإن دماثة الخلق ولطف المعشر تجسد قوة الشخصية والثقة بالنفس والتعالي عن الترهات، وهي أكثر مقدرة على العدوى من العدوانية، فهي تنتقل من فرد إلى فرد بسرعة أكثر وبفعالية أشد، وجربوا بأنفسكم واحكموا.

وما أريد قوله باختصار شديد هو أننا نجتاز أزمة صعبة، لا مخرج منها إلا باسترجاع الثقة المفقودة على كل المستويات، وهذا يتطلب أن يعطى لكل شيء حجمه الحقيقي، فلا نخلط بين الخطأ والخطيئة، وبين الخصوم والأعداء، وبين اللمم وكبائر الإثم والفواحش.

ولن نرى أفق المستقبل إلا إذا تخلصنا من دخان الحرائق المصطنعة، وإلا إذا استعدنا روح التضامن الإجتماعي وممارساته العملية، بالتراحم والتكافل، وبرعاية الجار، وبتوقير الكبار ورحمة الصغار، وقبل هذا، بصرخة حازمة في وجه الكربلائيين الجدد، هواة شق الجيوب واللطم على الخدود، نقول لهم كفى، فأنتم أخطر علينا من الخصوم والأعداء.

ولقد قلت يوماً في " الأطلس"، وأكرر:

ما أروع بلداً يخرج فيه المرء من داره صباحاً، فيكون أول ما يلقاه ابتسامة مواطن آخر، تسجل انتصاراً على النفس وعلى اليأس، وتترجم إيماناً بالله وبالوطن ، وتعبر عن ثقة بالنفس وبالغد، ابتسامة قد تنتزع انتزاعاً، ولكن روعتها في أنها قد تنتزع انتزاعاً.



من يقتل ويتقدم الصفوف في جنـــازة القتيـل؟ [31]

كادت الاغتيالات في الشهور الأخيرة تكون جزءاً من الحياة اليومية للمواطن الجزائري، الذي كان يسلم أمره لله، ويعبر عن عجزه عن معرفة اليد التي تطلق الرصاص، وتلك التي تقف وراء اليد التي تطلق الرصاص، بعد أن تدهورت الأوضاع الأمنية بشكل أساء إساءة كبيرة لهيبة الدولة ولمصداقيتها، خاصة ان المتهم بقتل الرئيس محمد بوضياف قضى أكثر من عام في السجن، أي تجاوز المدد الأربع للسجن الاحتياطي، وهي تسعون يوماً، من دون ان يحاكم أو يطلق سراحه[32].

وفي بلد يسيطر عليه اليوم الإعلام المتأثر بالطروحات اللائكية، ويتعرض بشكل يومي ودائم لتأثيرات قنوات التلفزة الفرنسية، التي تتفنن في إعطاء «الكلمة» لكل المنتمين للفكر الفرنسي، المعادين في معظمهم للفكر العربي الإسلامي، كان من الطبيعي ان تنسب جل الاغتيالات للجناح السياسي المتطرف الذي يلبس جلباب الإسلام، كما لم يكن من الغريب أن يوقف صدور الصحف المعربة التي ترفض هذا المنطلق، سواء في أخبارها أو في خطها الافتتاحي، أو حتى في اعلانات مدفوعة الأجر، لجمعيات تعمل في إطار الشرعية.

وهكذا، وفي غياب تكذيب واضح يبلغ للجماهير، التي تحتفظ للتيار الإسلامي بحماقات كثيرة ارتكبها بعض المنتسبين إليه، لم يكن من العسير زرع القناعة العامة بأن يد الإرهاب الأعمى هي يد إسلامية، لاشك في ذلك ولا ريب.

---

31 – صحيفة الشرق الأوسط –لندن 13 ديسمبر 1993.

32 – قدم فيما بعد للمحاكمة وظل في السجن.

لكن الشعب الجزائري كان واعياً، فلم يصدر عنه ما يمكن أن يؤكد ذلك الطرح، حتى ولو لم يصدر عنه ما ينفيه، ربما لأن ما كان يهم الناس لم يكن اليد التي تطلق الرصاص، ولكن الرأس الذي يصدر الأمر باطلاق الرصاص ، وربما لأنه كان يقابل طروحات السلطة بقدر كبير من التشكك، ضاعف منه الأسلوب الأعرج الذي ووجهت به الأزمة منذ بدايتها، والذي تميز بالهروب إلى الإمام.

كانت السلطات الأمنية في بداية الأمر. وبتهليل من الاتجاهات الفرانكو – لائكية، التي يشجعها بعض جيران الجزائر، وجيران جيرانها، وكل الذين يدعون خبرة خاصة في محاربة «الإرهاب الديني" منذ كان هناك " إرهاب ديني". قد اندفعت في عمليات تمشيط واسعة المدى، وأعدت على وجه السرعة محتشدات في جنوب البلاد، حيث درجة الحرارة ترتفع أحيانا إلى خمسين درجة مئوية في الظل.

ضمت هذه المحتشدات، وفي ظروف بالغة السوء، تشكيلة متناقضة من الشباب والكهول، منهم الإسلامي المتحمس ومنهم المواطن البسيط ومنهم تاجر الشنطة ومنهم خريج السجون، ومنهم، كما زعم البعض، متسربون من مصالح خاصة، وكانت اللحية هي القاسم المشترك.

ونسي القائمون على توجيه عملية القمع أن للمحتشدات في الجزائر تاريخاً لابد من دراسته، فقد كانت، بما تحققه من تجميع عدد هام في ظروف سيئة، تشعر الجميع بالغبن والظلم. كانت مدرسة حقيقية لتنظيم الإرهاب (وحالات كثيرة ممن قبض عليهم في ما بعد ثبت أنهم "تخرجوا" من مدرسة المحتشدات).

ورغم ان الشرطي الجزائري، بوجه عام، لم يكن معروفاً بشراسته، أو بحرصه على إهانة المواطن لمجرد التلذذ بذلك، ربما لأن الكثيرين هم من أبناء ثورة التحرير، أو أبناء أبنائها، فإن رغبة السلطات المعنية في زيادة عدد رجال الأمن لمواجهة الوضعية (ولعلها دفعت دفعاً إلى ذلك في إطار مخطط موضوع) أدى إلى دخول عناصر لا تتمتع بكل المقاييس التي تجعل المواطن يحس بالأمان.

وبنفس الأسلوب الذي حدث في أكثر من بلد قبل ذلك والذي حدث في الجزائر في أكتوبر 1988، قامت الأيدي التي تعمل على إشعال نار الفتنة باغتيال عدد من

رجال الشرطة، وخاصة المحبوبين أو المجاهدين، وهو ما أدى إلى قيام تنافر متزايد بين رجال الأمن وكل المتهمين أو المشتبه فيهم، ويمكن أن نتخيل النتيجة . وهكذا أخذت شجرة الإرهاب تنمو.

وكان واضحاً ان هناك من يريد شحن عواطف الجماهير ضد اتجاه سياسي بعينه.

ومع انقشاع الصدمة الأولى لكل جريمة تتصاعد تساؤلات حادة، تربط بين كل العمليات الإجرامية التي سبقتها ، مع ملاحظة أن التصعيد يتزامن دائما مع تزايد نشاط المجلس الأعلى للدولة ولجنة الحوار الوطني على درب تحقيق «مصالحة وطنية شاملة»، دون استثناء أي طرف لم يثبت أنه مسؤول عن العنف وعن الإرهاب، وهو ما يرفضه أنصار ما يسمى ب «المجتمع المدني»، وهو التعبير المهذب عن الاتجاهات اللائكية والبربرية.

وتتواصل التساؤلات وهي تستعرض قائمة ضحايا الاغتيالات.

فرغم أن من بين الذين طالتهم يد الاغتيال أفراداً معروفين بمعاداتهم المتشنجة للاتجاه العربي الإسلامي، فإن آخرين كانوا من الإطارات المثقفة التي لم يعرف عنها اتجاهات سياسية متطرفة، وكانت قدوة يحتذى بها في النشاط والتواضع وإنكار الذات، من بينهم الدكتور الجيلالي اليابس، مدير معهد الاستراتيجية العليا، وخليفته في المنصب الدكتور بوخبزة، بحيث بدا وكأن هناك عملية خلط أوراق لم تتضح بعد معالمها الأساسية.

قبل ذلك طالت يد الاغتيال عدداً هاماً من رجال الأمن، كانوا من بين المجاهدين خلال الثورة، أو من العناصر التي لم يعرف عنها تورط في تعذيب أو إساءة للمواطنين.

بعد ذلك تمت عمليات اغتيال تميزت بوحشية بالغة، كالذبح أمام افراد العائلة، أو التنكيل بالجثة، وهو ما ركزت عليه وسائل الإعلام في تقديمها لصور الضحايا، من أمثال الدكتور الهادي فليسي والدكتور بوسبسي.

كانت الاغتيالات التي استهدفت رجال الأمن تتبع تكتيكاً معروفاً لدى خبراء الإرهاب، فالذي يحدث غالباً، عندما يكون أصبع الاتهام موجهاً نحو فئة معينة، هو

أن سقوط رجال الأمن قد يدفع بزملائهم إلى المبالغة في استعمال العنف مع المشبوهين، الذين يتزايد حقدهم على النظام وعلى من يمثل النظام، وهو ما عرفه أكثر من بلد، وهكذا تتكون الدائرة المفرغة: قسوة تؤدي إلى تزايد العنف، وهذا يؤدي إلى تزايد قسوة الردع، الذي يصب الزيت على نار الإرهاب.

وفي لحظة معينة تحس قطاعات معينة، أو مناطق معينة، أو تدفع إلى الإحساس، بأن الدولة عاجزة عن حمايتها، فتسعى لامتلاك سلاح تدافع به عن نفسها، وهذه أولى خطوات الحرب الأهلية.

وعندما تتحدث الأسلحة، تكون الفتنة التي تخرس كل منطق، وهنا قد تلجأ منطقة تعتقد أنها مهددة في وجودها إلى قوة خارجية تمنحها الحماية، بشكل أو بآخر، ويعود إلى الوجود منطق القرن التاسع عشر، بصورة أكثر عصرية[33].

الجزائريون كادوا يصلون إلى اليقين بأن هذا هو المخطط الجاري تنفيذه لتقسيم الجزائر إلى دويلات، بالأسلوب اليوغسلافي، والأخطر من هذا هو أنهم يشعرون بأن من بين أشقائهم من يساهم، بوعي أو من دون وعي، في تطبيق المخطط، رغم أن انفجار الجزائر لن يمر بلا نتائج مأساوية على الشمال الافريقي، والجنوب الأوروبي.

هذا كله يفسر جانباً من السلبية التي تعاملت بها الجماهير الجزائرية مع الأحداث، خاصة بعد إقالة رئيس الحكومة (السابق) عبد السلام بلعيد، الذي فشل فشلاً ذريعاً رغم وطنيته المعروفة، وتمسكه بالإنتماء العربي الإسلامي، وحرصه على تكامل القطاع الخاص والعام، وتقليم أظافر الرأسمالية الطفيلية المتحالفة مع الاحتكارات العالمية، وكان من أسباب ذلك الفشل انغلاقه على نفسه، واعتماده على عدد من المستشارين، كان منهم من يعمل، بوعي أو من دون وعي، لصالح خصومه.

وارتكب عبد السلام حماقات عديدة، كانت أولاها فشله في تكوين حكومة قوية تعكس الواقع الجزائري، وتتمكن من تجنيد كل الطاقات الوطنية، وكان منها تصوره

33 – يفسر هذا سبب تعاملي الغاضب مع كتاب ومثقفين كانوا لا يخجلون من القول بأنهم لا يفهمون ما حدث في الجزائر، وهذه السطور التي قيلت في ظروف صعبة كانت ترسم التطورات بكل وضوح منذ البداية.

أن بإمكانه، إعتماداً على بريقه القديم، وبتفكير يذكر بأسلوب الجنرال ديغول، تجاوز القيادات الحزبية، خاصة على مستوى جبهة التحرير، فيلتف حوله الجميع، ويضيف إلى دعم الجيش دعم الشعب، وهكذا لا يكتفي بأن يكون رجل الساعة ، بل رجل المستقبل.

وكان أخطر أخطائه هو فتحه، بشكل ارتجالي ودون إعداد فعلي أو استعداد حقيقي، لجبهة إضافية ضد ما اصطلح على تسميته في الجزائر «حزب فرنسا»، وهي شريحة عريضة تمتد جذورها في الادارة وفي المؤسسات المالية وفي أجهزة الإعلام، وتعمل بتنسيق كبير مع أجهزة فاعلة، داخلياً وخارجياً، وهكذا خسر عبد السلام كل الفعاليات السياسية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن قمة الجهاز إلى رجل الشارع، وتقلص محبوه بشكل يعكس خيبة أمل لم يسبق لها مثيل، حتى أن أنصاره الذين استفادوا منه لم يرفعوا صوتهم باحتجاج على عزله، أو بأسف على اختفائه، أو بتبرير لأخطائه، بل أخفوا رؤوسهم كالنعامة، حتى لا يغضب عليهم السيد الجديد[34]، الذي يراد له أن يكون نقيضاً لمن قبله، وهو ما تشير إليه قصائد الغزل التي تتحفه بها بعض المنابر الإعلامية ذات الإنتماء اللائكي، والتوجه الفرانكوبربري، الممولة أساساً من الرأسمال الطفيلي الجديد، والتي تحظى، بفضل تواطؤات كثيرة . بإغداق إشهاري كبير ، يسمح لها بأن تكون أكثر عدوانية، بعد أن تحول بعضها إلى مراكز قوة توفر لبعض العاملين بها مرتبات خيالية، تتجاوز أحياناً مرتب الوزير، بالإضافة إلى مزايا أخرى عينية، من بينها الإمداد الإخباري والنقل والحماية وحرية المبادرة.

لكن إعفاء عبد السلام بلعيد بالأسلوب الذي تم به، لم يؤد إلى أي تحسن في الوضعية العامة، التي يحس الشعب فيها بحاجته لقيادة كاريزمية (ذات شعبية) لا تكتفي بأن تنتزع ثقة الشعب بها بل تعيد إليه ثقته بنفسه، وهو ما يجعل العودة إلى المسار الانتخابي، بشكل أو بآخر، أملاً شعبياً من جهة، وكابوساً يقض مضجع الأحزاب والجمعيات التي حققت فشلاً ذريعاً في الانتخابات الأخيرة، والذي حدث أنها تسيطر على معظم الأجهزة الإعلامية، المكتوبة والمسموعة والمرئية، التي تضع

34 – رضا مالك.

كل ثقلها لاستثمار الوضعية المأساوية لتتخلص من كل الفعاليات السياسية على الساحة، بتقديمها وكأنها مسؤولة عن الارهاب أو متواطئة معه، وفي الوقت نفسه تضغط لكي ينتزع الجيش السلطة بشكل مباشر، فيوقف عملية الحوار الوطني، وقد يلجأ إلى حظر الأحزاب ، وهكذا لا يبقى على الساحة إلا فعاليات ما يسمى بالمجتمع المدني ، بالإضافة إلى المؤسسات الإعلامية سالفة الذكر، وتتحول البلاد كلها إلى ما يشبه طائرة مخطوفة، تعيش قيادتها تحت التهديد بالاتهام بالفاشية والعسكرتارية، وهي العقدة التي ستحاول تجمعات اللائكيين، وكل المتحالفين معها ، التلويح بها في وجه الجيش، بمجرد أن تخلو لها الساحة، فيضطر إلى أن يترك لها مقاليد الأمور، ولا يملك الشعب إلا التسليم لها بذلك في غياب تنظيمات سياسية تقود حركته.

وهكذا يرتفع شعاران متناقضان، الأول تعمل على ضوئه لجنة الحوار الوطني الساعية إلى تحقيق المصالحة الوطنية عبر حوار لا يقصي أحداً باستثناء من يدعو صراحة للعنف أو يتبناه، والثاني يدعو إليه تجمع اللائكيين والفرانكو – شيوعيين، ويتحدث باسمه الدكتور صايد صادي، الذي يحظى ببعض التواطؤات في مستويات عليا، والذي يحاول الخروج من عزلته الجهوية بمحاولة تشكيل تجمع يحمل عنوان «الجمهوريين» بدلاً من عنوان «الديمقراطيين» الذي لم يعد يقنع أحداً، بعد أن ثبت أنه يريد ديمقراطية تستثني كل خصومه.

وفي هذا الجو المشحون بالقلق المسموم بالإحباط، يلتزم الشعب الجزائري بوضعية رفض عام ، لا تبتعد كثيراً عن وضعية العصيان المدني، فالجماهير لا تهاجم النظام، ولكنها لا تقف موقف الدفاع النشيط عنه، وهو أسلوب الرفض الذي برع فيه الجزائريون.

وبقدر الجهود التي تبذلها القيادة لخلق جو التهدئة يبدو واضحاً أن هناك من يصب الزيت على النار. وفي هذا الإطار تدخل عملية خطف الرعايا الفرنسيين التي تحدث للمرة الأولى في تاريخ الجزائر المستقلة.



وإذا صدق هذا التحليل فإن أحداث 1988، التي أعطيت أوصافاً كثيرة، كانت في واقع الأمر عملية دبرها رأس المال الطفيلي الجديد، المتحالف مع بعض عناصر السلطة، بهدف تحطيم النظام، لفائدة نظام جديد يسعى للتحالف مع أرباب الأعمال الفرنسيين تصبح فيه الإشارة إلى ثورة التحرير، وكل ما تمثله وترمز إليه، إشارة لماض بغيض، وهو بالطبع ما تحمست له أوساط فرنسية معينة.

هذه المعطيات كلها يمكن أن تدفع في اتجاه الاعتقاد بأن المال المشبوه هو الذي يقف وراء الأحداث المأساوية في الجزائر. حتى وإن استعمل أحياناً أقنعة عقائدية أو عقدية.

ولأن بعض الساسة الجزائريين مصابون بمرض تصفية الحسابات فقد دب التناقض على الساحة السياسية، لمصلحة رأس المال الجديد، الذي رأى فيه بعض رجال الأعمال الفرنسيين اسفنجة يمكنها أن تمتص حجماً هاماً من وضعية الركود الفرنسي، خاصة في مجال المنتجات الزراعية والصناعات الاستهلاكية.

ويتردد في الأوساط الجزائرية أن هناك عدة مراكز أقيمت على أرض أجنبية، وخارج سيطرة الحكومة، مهمتها تجنيد أكبر عدد ممكن من أبناء الجزائريين الذين يحملون الجنسية الفرنسية، والذين كانوا قد هربوا إلى فرنسا بعد استقلال الجزائر، وبوجه خاص أولئك الذين تعرض أهلهم لعقوبات أو لتصفيات بأمر جبهة التحرير.

ويخضع هؤلاء لتدريبات عسكرية وتوجهات سياسية تحريضية ثم يرسلون إلى الجزائر لتنفيذ عمليات خاصة ذات وقع مأساوي يحقق الأهداف المتوخاة.

والذين يرون هذا الرأي يقولون أيضا إن هناك عمليات أخرى يقوم بها مجرمون عاديون، ينتهزون فرصة الفوضى لتحقيق أرباح مادية لا علاقة لها بالسياسة أو الايديولوجيا.

والمهم هو أن اليقين العام لدى الجزائريين يتخلص في أن المواجهة الأمنية، بالأسلوب الذي تمت به، ساهمت في تعقيد الوضع أكثر، لأنها تجاهلت الحقيقة البسيطة القائلة بأن القمع الأعمى هو وقود الإرهاب، وبأن القضاء على الارهاب

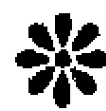
يتطلب أولا انتزاع ثقة الجماهير وتعاونها، وهذا في حد ذاته يتطلب التعامل مع الوضعية تعاملاً سياسياً، لأن الأزمة هي أزمة سياسية، وهو يتطلب إشراك الجماهير في عملية المواجهة، باحترام حقها في الإعلام الصادق ، وفي طلب معونتها بإعداد أرقام هاتفية مجانية يبلغ فيها المواطنون بالمعلومات التي قد تفيد في الكشف عن المجرمين[35]، وكذلك باعتماد أسلوب الصور "البورتريه"، التي تُعَدُّ بناء على معلومات شهود الرؤية، وأخيراً باحترام حق المواطن في الأمن وعدم اعتباره مجرماً عليه أن يثبت براءته.

ويبقى علينا جميعاً أن ندرك بأن سقوط الجزائر، كدولة حرة مستقلة وقوية، سيكون كارثة على الوطن العربي بأكمله، بل على أوروبا نفسها، وبأن واجبنا هو العمل على أن تخرج الجزائر من محنتها بأسرع ما يمكن، وهو ما ليس مستحيلاً، بل هو في متناول اليد، لو حسنت النيات لدى كل الأطراف ، وهو ما يعني أن تشجيع عملية المصالحة الوطنية الشاملة يجب أن يكون الشغل الشاغل للجميع ، فتكفينا يوغسلافيا واحدة.

ولابد أن رئيس مجلس الدولة يدرك بأنه سيستقطب عداوات كثيرة إذا سار على درب المصالحة الوطنية، ولعل منها عداوات موحى بها من بعض أركان النظام، ستحاول تعقيده بالقول بأنه يبحث عن السلطة، وبأنه متواطئ مع الارهاب .. الخ الخ...

لكن طريق المصالحة الوطنية هو الطريق الذي ستخرج الجزائر بفضله من دوامة الفتنة ولعله الطريق الذي سيدخل "كافي" بواسطته إلى التاريخ.

وبقي أن يرتبط الرئيس أكثر بحلفائه الطبيعيين لأنه لن يكسب شيئاً بمهادنته لخصومه الطبيعيين[36].



35 – تم ذلك بعد نحو سنتين بعد أن تعمق الشرخ وانهارت الثقة إلى حد كبير.

36 – ودائما .. لا حياة لمن تنادي، وهكذا ضاعت أكثر من خمس سنوات.

قبل ربع الساعة الأخير [37]

خلال الإمتحانات الكبرى، كانت دقات قلوبنا تتسارع عندما كان كبير المراقبين يقف ليصرخ بصوته الجهوري .. بقي من الزمن نصف ساعة ... بقي من الزمن ثلث ساعة .. ربع الساعة.

ولعلنا نعيش اليوم شيئاً مشابهاً مع اقتراب الساعة الثانية عشرة، من منتصف الليلة الأخيرة في الشهر الثاني عشر، من هذه السنة المريرة الدامية.

كانت ردود الفعل في قاعة الإمتحانات متباينة، فالذين أحسنوا الإجابة يأخذون في مراجعة إجاباتهم لتصحيح كلمة هنا أو لتعديل تعبير هناك، والذين لم يجدوا كل الإجابات يأخذون في التطلع هنا وهناك، لعل زميلاً ينجدهم بكلمة أو مفتشاً يسعفهم بإشارة، أو لعل سمعهم يلتقط تعبيراً يضعهم على طريق الإجابة الصحيحة.

نوع آخر كان يبدو متوتراً كقط جائع يشم رائحة اللحم، فيروح تارة يستجدي المراقبين بذلة، وتارة يستفزهم بنوع من "الشانتاج" الدنيء، إعتماداً على أن كثيراً من المراقبين هم آباء، قد يجدون من المؤلم أن يتسببوا في القضاء على مستقبل شاب بطرده من الإمتحان، وهو ما يعرفه الغشاشون، فيحاولون الإعتداء على المراقب أو توعده بالإعتداء عليه.

وامتحانات الحياة كلها هي تقريباً من نفس النوع، ولعل ما نجتازه، منذ ذلك الأسبوع الأغبر الدامي في 1988، هو أخطر امتحان عرفته بلادنا على الإطلاق.

---

37 – المجاهد 17 ديسمبر 1993. والمقصود : قبل انتهاء العهدة الرئاسية للرئيس علي كافي.

ولقد قلت منذ أسابيع قليلة بأن البلاد تعيش عملية خلط أوراق تؤكد بأن وراءها يد أجنبية، لعلها ترتدي قفازات محلية، وهو ما يمكن أن يفسر زيادة عدد المصائب، واستثارة الذعر عبر التهويل الباربولي[38]، كلما رفضت القيادات السياسية العليا الخضوع للشانتاج السياسي، وأكدت إرادتها على تشجيع الحوار الوطني البناء، الذي يقود إلى مصالحة وطنية، تحترم ثوابت الأمة، وتتجاوب مع طموحاتها في الأمن والإستقرار والتنمية الشاملة المنسجمة.

وكنت قلت أيضا بأن سبب التشاؤم الذي يشعر به كثيرون ربما كان "إحساس البعض بأن قوى الشر الحقيقية هي مطلقة السراح، تستر حركتها بنوع من قنابل الدخان السياسية، وربما كان هناك من يشعر، في مقابل هذا، بأن الخطاب الرسمي يبدو أحياناً متردداً، يتكتك في مجال الإستراتيجية، ويجامل حيث لا مجال لغير الحسم، ويهمس حيث لا مفر من الزئير"[39].

وربما أضيف لهذا ما تشهده الساحة من محاولات لاستنفار تأييد الجماهير، تفتقد المصداقية وتتسم بالإبتذال والسوقية، مما يحيطها بالشبهات، تنظيماً وأهدافاً، وخلفيات وشعارات، وقبل هذا وذاك، وجوهاً لا توحي بما يجب أن توحي به، ثقة وأملاً وجدية."

والواقع أن الحديث الذي خص به ثلاثة من لجنة الحوار تلفزتنا الوطنية، التي بثته في اليوم التالي، أعطاني أملاً أرجو ألا يكون وهماً، خاصة بعد عمليات التهريج السياسي التي عشناها مؤخراً، والتي بدا وكأنها تحظى بدعم فعاليات نافذة، لا تفهم أن الشرعية كالبكارة.

كان الحديث، الذي ارتكز على التصريح الأخير لمجلس الدولة، خطوة ذكية وشجاعة، أتصور أن على كل المخلصين من أبناء الأمة التجاوب معها، حيث جرى فيها توضيح مواقف ظلت طويلا مختفية وراء سحب من التأويلات وغلالات من الشك، خاصة فيما يتعلق بتقييم العقود الثلاثة الماضية، وهو ما عمل بعض غلمان

---

38 – الفضائيات الأجنبية.

39 – أعترف أن الكلمات الموجهة لرئاسة الدولة كانت قاسية.

السياسة على استثماره، ليظهروا بحجم أكبر من حجمهم الحقيقي، في مضاربة سياسية كادت تجوز على كثيرين بقدر ما أساءت لكثيرين.

والواقع أنه كان مما يثير الأسى أن الأسلوب الذي اضطرت لجنة الحوار إلى السير عليه، وربما بحكم خلفية إنشائها، أو لأنها سارت على طريق سار عليه من قبلها، ذلك الأسلوب أضاع عليها فرصاً أتصور أنها كانت فرصاً ثمينة.

وحقيقي أن اللجنة كانت مضطرة للعمل مع كل الهياكل الموجودة، وإلا كان عملها هروباً للأمام، يشبه ما حاول رئيس الحكومة السابق القيام به[40]، وربما بتأثير فشل المهزلة التي كان قد قام بها سلفه[41]، لكن هذا كله يفسر ولا يبرر، وهو جانب من الأمانة التي تتحملها اللجنة.

ولقد تحدث كثيرون عن الأغلبية الصامتة، التي لم تشارك في إنتخابات 91، وحاول البعض الآخر ربطها بوضعية الإستقالة العامة التي تخندقت فيها الجماهير بشكل عام، لكن أحداً، في حدود ما أعرف، لم يحاول التعامل معها بشكل جدي، وربما أحس البعض أن هناك من يتفاعل معها بأسلوب الهروب إلى الأمام، خاصة عندما بدا أن هناك من يخلط بين العمل السياسي المنظم وبين استعراضات الساحات العامة والمسيرات الصاخبة و"القعوديات" (وهو تعبير ابتكرتُه وأعرضُه على عمنا فارح ليبدي فيه رأيه، أو ليجد لنا تعبيراً يترجم كلمة SIT IN الإنجليزية، التي لجأ إليها أبناء فولتير، الشرعيون وغير الشرعيين، في انتظار أن تأتيهم، من باريس، الكلمة الفرنسية المناسبة).

وهكذا كان مما يثير التساؤل، أو على الأقل، مما لا يوحي بالجدية المطلوبة، عدم وجود كثير من رجال السياسة والفكر والمعرفة والعلم في جل الصور التي نشرت عن الحوار السياسي، الذي دعيت للمشاركة فيه وجوه تنتمي لجمعيات غير مؤهلة لممارسة النشاط السياسي، باختيارها هي نفسها، وهو ما أعطى الشعور، إن حقاً وإن باطلاً، بدا أن هناك من يحاول تمرير مشروع بعينه، أو أن هناك من يخلط بين حل مشاكل النظام وحل مشاكل الوطن.

---

40 – عبد السلام بلعيد.

41 – سيد أحمد غزالي الذي تحاور مع الاحزاب علناً فيما بدا مسرحية تليفزيونية.

ولقد قلت وأكرر بأن تشخيصنا كان خاطئاً منذ البداية، وأننا على أساس التشخيص الخاطئ إستعملنا أدوية خاطئة بجرعات خاطئة، ثم حاولنا تصحيح الخطأ بعدة أخطاء، وكانت النتيجة هي أن ما كان متيسراً أول أمس أصبح متعسراً بالأمس ومتعذراً اليوم.

هذا كله لا يمنع من القول بأن الصورة التي خرجت بها علينا لجنة الحوار يوم الخميس الماضي كانت، بشكل عام، صورة إيجابية تبعث على التفاؤل، وهو ما يعني أن علينا، جميعا، أن نتعامل مع ذلك بما يحول الأمل إلى حقيقة والحلم إلى واقع ملموس، رغم كل الشكوك التي تجد مبررها في التجارب السابقة.

وفي البداية، يجب أن نتوقع أن البوم والغربان والجوارح الباحثة عن الجثث ستزداد شراسة ودموية، وسيظل أملها هو أن تجد القوات المسلحة نفسها أسيرة للسيناريو الذي أشرت له في حديثي بعنوان" ليت هنداً"، كما يجب أن نتوقع زيادة عمليات استثارة الذعر، وخلط الأوراق، واستفزاز العواطف.

لكن على الوطنيين جميعاً أن يدركوا بأنه لا مجال للمزايدات وللحلول التعجيزية، خاصة تلك التي لا يطالب بها المعنيون بالأمر في الدرجة الأولى، فذلك هو بالضبط ما يعمل له خصوم الحوار الوطني، ليتمكنوا هم وحدهم من البقاء في الساحة.

هناك ما هو ممكن اليوم، وهناك ما لا يمكن أن يكون ممكناً إلا غداً أو بعد غد، والذين لا يفهمون هذا عليهم أن يبحثوا لأنفسهم عن مجال غير مجال السياسة.

بجانب هذا، لابد من أن نفهم بأن هناك فرقاً هائلاً بين الصفة التمثيلية النيابية والصفة التمثيلية السياسية، فلكل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبوركينا فاصو صوت واحد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأن كلا منها تمثل دولة، أما الصفة التمثيلية السياسية على الساحة الدولية فهي أمر مختلف، لمجرد أن هذه هي طبيعة الأشياء، وهذا هو بالضبط ما أدركته قوى سياسية معينة، تحاول اليوم أن تخرج من " الغيتو" الذي كانت قد وضعت نفسها فيه، وهي تبحث عن استقطاب قوى أخرى، تحت عنوان جديد، قد يمكنها من احتواء نسبة كبيرة من الأغلبية الصامتة، التي تجاوزت نسبتها في الإنتخابات المجهضة أكثر من 40%، وهو ما يفرض على عدد من

الجمعيات السياسية أن تعدل صيغة تعاملها مع الواقع، متذكرة قضية العصي وحكاية الثيران الثلاثة.

ويبقى أن إنشاء " ميكانيزمات" الوفاق الوطني تستدعي وضع مجموعة من الضوابط التي تزرع الثقة، وتمكن من إعداد مخطط زمني، على شكل بنود يؤدي تنفيذ كل واحد منها إلى إعداد الجو النفسي لتنفيذ البند التالي، دون أن يكون عبئاً عليه أوقيداً يشل الحركة نحوه.

ولعلي أرى من الخطوات الرئيسية إعادة الإعتبار العملي الكامل للمجلس الدستوري عبر تعيينات جديدة ملائمة، وبوجه خاص، إضافة عدد هام من خبراء الفقه الدستوري، تمارس عملها التقني بتقديم البدائل التي تقترب بنا من وضعية الشرعية الدستورية، وهي الأساس الأول لاسترجاع الثقة المفقودة.

ولست أدري ما إذا كان من المنطقي أن نتعامل مع تاريخ 31 ديسمبر 1993 بنفس الأسلوب المعتمد في الإمتحانات، والذي أشرت إليه في بداية الحديث، فأنا لا أذكر أن الفترة الإنتخابية للرئيس المستقال قد بدأت في أول يناير من عام 1989.

وأنا أقول، ورأيي يلزمني وحدي، بأن استبدال الهيئة الإنتقالية بهيئة انتقالية أخرى يعقد الأمور أكثر، لأنه لا شيء يؤدي إلى شلل المجتمع مثل وضعية مؤقتة، تضيع الوقت والجهد في انتظار نهايتها.

ومعنى هذا أنه إذا كان مما ليس منه بد، فلتستمر الهيئة الحالية، وبمن يقبل البقاء من بين أعضائها، فرصة زمنية إضافية، حتى يمكن الخروج مباشرة إلى انتخابات رئاسية صريحة (وأنا أفرق بين الإنتخابات الرئاسية والإنتخابات التشريعية، وأقول إن الأولى هي أكثر استعجالية، ويجب أن تحظى بالأسبقية المطلقة).

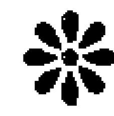
وأتصور بأن السيناريو الممكن تنفيذه، عندما نصل إلى مرحلة العودة إلى وضعية الشرعية الدستورية، أن نضع كل الفترة التي تلت 11 يناير 1992 بين قوسين، ويستدعى رئيس المجلس الدستوري، الذي يكون قد تم اختياره بعناية، ليتولى مهمة الرئاسة المؤقتة للدولة لمدة 45 يوما، طبقاً للدستور، وهكذا ندخل عملياً في إطار تطبيق الدستور.

وبغض النظر عن كل اتفاق أو اختلاف مع مواد دستور 1989 فإن هذا الدستور يجب أن يحترم حرفياً، إلى أن يتم تعديله عبر الطرق الشرعية المعروفة.

وأتصور بأن خبراء كثيرين في الفقه الدستوري قادرون على تخيل صيغة يتم بها ترشيح شخصية وطنية لرئاسة الجمهورية، تكون هي بداية الطريق نحو تعديل قوانين الإنتخابات التشريعية، ليعتمد نظام النسبية، الذي قد يكون الأكثر صلاحية لنا، في هذه الظروف، وفي انتظار ذلك تستكمل الخطوات التي تعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

والمؤكد أن هناك قضايا لا يمكن الحديث عنها على رؤوس الأشهاد، تماماً كما يحدث عند التعامل مع العمليات الجراحية، بعيداً عن أنظار العائلات، ولعل هذه كانت خلفية العميد تواتي، الذي كان مديرا للصحة العسكرية.

ولعلي أقول بأنني على يقين من أن كل الوطنيين المخلصين مستعدون لوضع كل طاقاتهم في خدمة التصالح الوطني[42].



42 - وهنا برزت فكرة اختيار عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للدولة، ورفض بوتفليقة العرض ربما لانه ادرك أنه سيكون مقيداً بوجود خالد نزار نائباً للرئيس، وهكذا عُهد برئاسة الدولة للواء المتقاعد اليمين زروال.

المسيرة (43)

مظاهر الضعف ونقاط القوة

أكتب هذه الإنطباعات الأولية عن مسيرة الثامن من ماي في العاصمة الجزائرية[44]، وعلى ضوء الصور التي بثتها التلفزة بعد زوال يوم الأحد الماضي، وقبل أن أقرأ تعليقاً أو أسمع تصريحاً أيا كان المصدر.

وأتصور أن أهم نقاط الضعف تتجلى في عجز المنظمين عن اقناعنا بأن هذه المسيرة ليست" مقابلة تناقضية" مع مسيرات أخرى سبقتها،،كتلك المقابلات التي " يناقض" بها شاعر قصيدة شاعر أخر، وهو ما يذكرني بالفشل الذي مني به كاتب افتتاحية صحيفة تكتب من اليسار إلى اليمين، حاول أن يقنعنا بأن المسيرات يكمل بعضها البعض، بعد أن عجز عن القول بأنها كحروف الجر تنوب عن بعضها البعض ، فهذا لغو وذاك هراء.

والواقع هو أن كل شيء يدعونا إلى المقارنة.

هذه المسيرة لم تكن مسيرة إقصائية إنتقائية استعلائية تضم من رأوا أنفسهم فوق الشعب، أو وضعوا أنفسهم ضد إرادته، فقد كان بمقدور كل وطني، وكل مواطن، أن يشارك فيها، رغم أن الإذن الرسمي بالقيام بها منح قبل اليوم الموعود بيوم واحد، وطبقاً لما نشر في الصحافة الحكومية، مما يعني أن عدم التصريح

43 – المجاهد – 13 ماي، 1994، والاحظ أنني حذفت بضع فقرات من النص المنشور لاحترام الحيز المتاح في المجلة، وهو ما لا يغير شيئاً في الخط العام.

44 – مسيرة دعاة المصالحة الوطنية، وتجاوبي معها كان واضحاً، ويلاحظ الأسلوب البهلواني.

بالمسيرة كان احتمالاً وارداً، وهو ما يمكن أن يعني أنها خسرت مواطنين لعلهم كانوا يخشون أن يذهبوا إلى مكان العرس فلا يجدون عرساً ولا عروساً ولا طبلاً ولا زرنة، خاصة وهم لم يسمعوا تصريحاً عالي المستوى يدعوهم ضمنياً إلى المشاركة، بما يعني أكثر من المباركة[45].

من جهة أخرى، أتصور أن اقتران تاريخ المسيرة بأحداث الثامن من ماي 1945 كان أمراً له جوانب سلبية كثيرة.

فمسيرات الثامن من ماي سنة 1945 كانت مسيرات سلمية إنقلبت إلى حمامات دم، وهو ما أشارت إليه كل الصور الرهيبة التي بثتها التلفزة عشية المسيرة[46].

وأنا لا أشكك في النوايا، التي قد أقبل بأنها كانت حسنة، ولكنني غير مقتنع بأن تلك الصور لم تترسب في وجدان مواطن، كان قد عقد العزم على المشاركة في المسيرة، وهو يعرف جيداً أنها سوف تنطلق تحت سماء ملبدة بغيوم الشكوك، وفي جو مشحون بالإشاعات، التي قد توحي بأن يد الغدر قد تكون هناك.

وإذا كان هذا قد دفع بالبعض إلى التفكير أكثر من مرة قبل اتخاذ القرار بالمشاركة، فلعله دفع آخرين إلى التهرب منها، أو دفع بعض أفراد الأسرة إلى ممارسة ضغوط رقيقة تؤدي إلى نفس الهدف.

وإذا تذكرنا أن يوم الثامن من ماي هذا العام لم يصادف يوم عطلة، فإنه من الممكن أن نتصور بأن المسيرة لو تمت يوم الجمعة السادس من ماي، الذي يوافق، كما قال زعيم العمال، الإحتفال بيوم إنطلاق التأميمات الوطنية، لسهل هذا الدعوة إلى التزام عشر دقائق من الصمت للترحم على كل الضحايا، ودون الحاجة إلى إعلان إضراب في عين المكان، يسهل التسرب خارج المكان، كما حدث يوماً .. في إيطاليا!!

لكن مكان إخواننا العمال في مسيرة الترحم كان، من الناحية الرسمية، شاغراً، أو أقل من المكان الذي يجب أن تشغله واحدة من القوات الحية للأمة، حسب تعبيرات

45 – المسيرة السابقة المضادة للحوار الوطني سبقها تصريح لرئيس الحكومة يدعو المواطنين ضمنياً للمشاركة فيها، وهو يذكر بها في خطاب متلفز.

46 – وبدت تحريضاً من السلطة ضد المسيرة وتخويفاً من المشاركة فيها.

"زمان"، وهو ما ينطبق أيضاً على إخواننا الفلاحين، الذين كان يمكن أن تحملهم حافلات من المزارع المحيطة بالعاصمة، لو لم يكن اليوم يوم عمل رسمي، فقط من أجل هذا السبب الأخير!.

ولأن الإدارة الموقرة كانت أيضاً حريصة على أن يستمر العمل دون انقطاع، دفاعاً عن القدرة الإنتاجية للوطن العزيز المفدى، وحماية للعاملين الأعزاء من احتمال ضربات الشمس!، فإنها لم تعط لكل الموظفين، في حدود ما عرفته مما نشر، الفرصة للمشاركة في المسيرة، وهو ما يتعلق بوجه خاص بأهم الشرائح المعنية، وهي شريحة رجال التعليم (ولقد ادعى البعض أن هناك تحذيرات وجهت بخصم ثلاثة أيام من الموظف الذي يتغيب صباح الأحد 8 ماي، أي يوم المسيرة).

ويمكن أن نضيف إلى هذه النقطة قضية ساعة الإنطلاق، وما حدث حولها من اختلاف واتفاق، فقد كان الموعد الأول للإنطلاق في منتصف النهار، ثم أعلن في اليوم السابق للمسيرة بأنه سيكون على الساعة العاشرة صباحاً (وهذا كله وسط أجواء تتحدث عن احتمال إلغاء المسيرة، وهو ما زعم البعض أن شخصيات جزائرية همست به في إحدى الحفلات الديبلوماسية، يوم الأربعاء السابق للمسيرة[47].

ولقد كانت الثانية عشرة أو الواحدة ظهراً توقيتاً مناسباً، لولا أن ذلك قد يغري بالمشاركة ثم عدم العودة بعد الظهر، وقد يوحي خروج الناس العادي بكثافة من مقرات العمل لبعض رجال الإعلام بأنه مشاركة فعلية في التظاهرة، وإن كان المؤكد أنه سيضيف أعداداً كبيرة للمواطنين المشاركين، خاصة وأنه لم يحدث تحريك للمجموعات البشرية من ولاية إلى ولاية، أو من منطقة إلى أخرى كما يحدث في مسيرات إيطاليا ، وفي مسيرات إيطاليا وحدها كما تعلمون[48].

وهكذا كان من نقاط ضعف المسيرة في العاصمة الإلتزام بالنهج القائل إن الجمهورية الجزائرية ليست هي العاصمة ولا توجد فقط حيث توجد آلات التصوير

---

47 – اكد لي ذلك ديبلوماسي حضر الحفل المذكور، وكان واضحاً أن مراكز نفوذ هامة كانت ضد هذه المسيرة المنادية بالمصالحة الوطنية.

48 – في إشارة لمسيرة أعداء المصالحة الوطنية.

التابعة للتلفزات الأجنبية، وهكذا لم يحدث تجنيد هائل للحافلات التي تنقل المواطنين إلى مناطق محددة، بما يكفل أن تكون الصور، المقترنة بالصرخات التي تعرفون، واللافتات التي تتذكرون، والنوعيات التي تتصورون، شيئاً يرهب من في .. الخليج! أي LE GOLF (وأعتذر إذا لم تكن الترجمة صحيحة!)[49].

ولقد ترك لكل ولاية ولكل بلدية أن تختار موقفها بصورة ديمقراطية حقيقية، لم تسبقها استنفارات إعلامية إعلانية تشهيرية، تلعن أباء غير المشاركين، ولو كانوا مرضى أو على سفر، وتتهمهم بكل نقيصة ورذيلة ، كما حدث في إيطاليا، إن كنتم تذكرون!.

وهكذا كانت الصورة التي رأيناها في التلفزة ظهر الأحد ، صورة قلب يخفق، لا صورة قوائم تصطك أو أبدان تتشنج أو أفواه يتناثر لعابها في كل اتجاه.

غير أن أهم نقاط الضعف في المسيرة هي أنها كانت مسيرة خاشعة هادئة، وهكذا حرمت الجموع من شريحة هامة تتخصص في الشطيح والرديح وتبحث عنه، عبر كل مناطق الوطن، لما يحققه من فوائد إجتماعية وترفيهية وسياحية، وما خفي كان أعظم.

فالمسيرة الصامتة هي مسيرة ثقيلة الدم، خاصة إذا كانت تحمل لافتات مكتوبة بالعربية وحدها دون الفرنسية في تجاهل مقصود لأصدقائنا، المهتمين بشؤوننا، والذين لا ينامون الليل خوفاً علينا من الأصولية البعثية الإرهابية!.

وهكذا كان من أهم نقاط الضعف في المسيرة التي شهدتها العاصمة أنها كانت تتوجه للشعب الجزائري وحده، وتدعو الله وحده، وتؤمن بأنه لا حول ولا قوة إلا بالله.

وأتصور أن أهم العناصر التي فهمها المعنيون بالرسالة هي ذلك الإنضباط الرائع، الذي يؤكد المستوى الحضاري للمشاركين، الذين لم تتوجه لهم سلطة رسمية واحدة، وكما حدث قبيل مسيرات أخرى، بتعبير من نوع " يعطيكم الصحة" ،

---

49 – Le Golf يعني حي المرادية، حيث رئاسة الجمهورية.

وكأنهم يسيرون من أجل حماية ثقب الأوزون، أو للتضامن مع الأسماك والحيتان السائرة نحو الإنقراض.

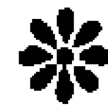
وفي انتظار بقية الصور عن المسيرة عبر التراب الوطني كله ، والتي أثق في أنها ستكون تعبيراً حقيقياً رزيناً عن خشوع شعبنا أمام أرواح كل الضحايا، وعن إرادة جماهيرنا في تحقيق الوفاق الوطني الشامل، يبقى أن أقول إن هذه المسيرة، بطابعها الفريد والمتميز، ستكون نقطة انطلاق نحو قراءة جديدة للواقع الجزائري، يجب أن يكون من أبرز عناصرها تحمل الأحزاب السياسية لكل مسؤولياتها، بعيداً عن اصطناع العفة والخلط بين مشاعر الأبوة النبيلة التي تحتاجها الشعوب، ومظاهر الوصايات الأبوية الزائفة التي تلفظها الجماهير، وترفضها على وجه الخصوص كل الطلائع المستنيرة[50].

ولقد كان من الممكن أن تكون الصورة أكثر صدقاً وتعبيراً عن الجزائر العظيمة الصامدة لو كانت كل قيادات الأحزاب الوطنية مجتمعة في الطليعة.

ولست أدري مم نخجل ، ونحن نمارس حقاً دستورياً مشروعاً، في إطار وطني شرعي.

أتخجل الحرة وهي تمارس ما أحل الله ، بينما لا تخجل تلك التي تأكل بثدييها؟

وأنا أقول بملء الفم .. لقد كانت مسيرة مدهشة، أغرب ما فيها أن مظاهر الضعف قد تكون هي نفسها نقاط القوة.



50 – معظم الصحف الجزائرية الناطقة بالفرنسية هللت لما اعتبرته فشلاً ذريعاً لمسيرة الوفاق الوطني، وكان الغريب أنها، وهي تدعي بأن الشعب رفض المشاركة لأنه ضد المصالحة الوطنية، تجاهلت دعوتنا لإجراء انتخابات فورية، ولقد ألفنا ذلك التناقض.

وفي محاولة للتصغير من عدد المشاركين في العاصمة قالت إحدى الصحف إياها إن العدد لم يتجاوز 4262 (هكذا)، وسألني الدبلوماسي الصديق عبد الجبار الضحاك سفير سوريا عن كيفية تمكن الصحافي من إجراء العملية الحسابية بهذه الدقة، وقلت له، وأنا أرجو أن يعيرني لقبه للحظات، أن الصحافي قام بحساب عدد آذان المشاركين، ثم قسم النتيجة على اثنين، وانفجر السفير الذكي ضاحكاً ..

شاهت الوجوه[51]

الحصة التي قدمتها القناة الفرنسية الثانية في سهرة الخميس الماضي تستحق وقفة فاحصة، تعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

استغرقت الحصة حوالى ساعتين، وأتصور أنه ليس من الضروري التذكير بأن تلك القناة هي قناة حكومية، وهي بالتالي تلتزم بكل التوجيهات التي تحددها أجهزة معينة في الدولة المعنية، وتخدم سياستها ومصالحها العليا، فمثل هذا القول قد يعتبر إهانة لحُماة وقيادات مؤسسات إعلامية مماثلة، في بعض بلدان العالم الثالث، مثل فولتا العليا، التي كان إسمها إيطاليا![52].

وبالطبع ، فلن أحاول الإشارة إلى إنتماء صاحبي البرنامج، وهو واضح من إسميهما، حتى لا يعطي ذلك الفرصة للبعض، لكي يضعني في قائمة المعادين للسامية!.

وسيكون من السذاجة إذن أن ننتظر ما يمكن أن يكون تعبيراً صادقاً عن حقيقتنا وتجسيداً أميناً لواقعنا، على الأقل بنسبة مائة في المائة.

ولابد من الإعتراف بأن الموسيقى التصويرية للحصة كانت موسيقى رائعة حزينة، بدت وكأنها سيمفونية جنائزية، وكان هذا بالطبع أمراً بالغ الذكاء، قصد منه

51 – الشعب والمجاهد 24 يونيو 1994 ووجود المقال هنا محاولة للتذكير بالدور المشبوه الذي قامت به أجهزة الإعلام الفرنسية.

52 – ألجأ دائماً لهذا الأسلوب الساخر في ظروف كان الوضوح فيها قاتلاً.

أن يتكامل مع الصور والتعليقات ، ليرسم اللوحة المأساوية للجزائر" التي ضيعها الإسلام وأضاعها المسلمون!" وهو الهدف الأساسي من تلك الحصة ، بغض النظر عن بلاغيات التضامن الإنساني المشبوه.

لكن مقدم الحصة أثار انتباه كل الأذكياء عندما ارتكب في بدايتها ما يسمى في القانون " كذباً بالحذف". فقد تعمد ابن عمّنا أن يخفي، وهو يورد إسم سيدة رفضت دعوة للمشاركة في الحصة، السبب الحقيقي لذلك الرفض، الذي كان، كما نشر في بعض الصحف، إصرار السيدة الديمقراطية جداً على استبعاد الأخوين الجزائريين اللذين شاركا فعلا.

وأكد الموقف التعسفي للرافضة[53] أن الديمقراطية التي يتغنى بها البعض تخفي نزعة فاشية إقصائية إستعلائية إستئصالية، وبأن الشعارات البراقة المرفوعة هي " شانتاج" سياسي، يستهدف سرقة السلطة، لم يجز، حتى الآن، تماماً، على السلطة.

والمهم هو أن ذلك التستر من قبل مقدم الحصة كان، في تصوري، خطأ فادحاً، لأنه فضح كل شيء، وأكد أن كثيراً من الأسئلة التي كان يطرحها على المشاركين كانت مجرد شراك وفخاخ تستهدف تأكيد حكم مسبق، وتتواطأ مع اتجاهات مشبوهة، لا تخدم الحقيقة بأي حال من الأحوال.

إلى هذه النقطة يمكن أن أضيف نقطة أخرى، أشار إليها مقدم الحصة بسرعة تؤكد ذكاءه، ولكنها تؤكد أيضاً أنه ذكاء قصير المدى، وهي ممارسة سنجدها على امتداد فترة عرض الحصة.

فلقد اعتمد صاحبنا على مفهوم معين للتلفزة، يستهدف الإستيلاء على مشاعر المتفرج، عبر استثارة رد الفعل الأولي المباشر، الذي يشبه رد فعل المرء تجاه عطر قوي المفعول، يغزو أنفه منبعثاً من سيدة تمرق بجواره، عند ممر مزدحم للمشاة، ويعطي عنها صورة جذابة خادعة.

وكان ذلك من أهم خلفيات الموسيقى التصويرية الحزينة، والثراء الكبير في

53 – كانت هي السيدة التي قيل إنها زارت إسرائيل في السنة التالية تحدياً.

عناصر الحصة الطويلة، التي طافت بنا من الجزائر إلى مصر والبنغلادش، لكن ابن عمنا نسي أن اختراع آلات التسجيل سيمكن المهتمين من إعادة مشاهدة الحصة، وسيعطي الفرصة لكثيرين لكي يتخلصوا، إلى حد كبير، من آثار الإنطباع الأولّيّ للمشاهدة الأولى.

وهكذا اعترف صاحب الحصة بسرعة مقصودة، لم يتوقف عندها في البداية كثيرون، بأن الحصة " لا تُبث مباشرة" وذلك لأسباب أمنية، كما قال، رغم أن التسجيل لم يكن في شوارع شيكاغو، وإنما على شرفة فندق الآوراسي، في صدر العاصمة الجزائرية، وخلف أطنان من الإسمنت المسلح، وعلى بعد مئات الأمتار من الشارع، وتحت الحراسة المألوفة في كل الفنادق الكبرى، إن لم تكن هناك إحتياطات أخرى تستدعيها ضرورات الضيافة!.

وإذا عدت لمثال العطر، فإن المرء الذي تستثيره الرائحة الجميلة، قد يغير إنطباعه الأولي إذا أتيحت له فرصة التمعن في ملامح وقوام وملابس المعنية بالأمر، ولعله سيفاجأ بأن ذلك التعطر المثير كان ينبعث من جثة متحركة، ويخفي رائحة عرق نتنة ... ومعذرة على هذا المثال المقرف.

هكذا لم يحاول معد الشريط التسجيلي في سطيف[54] أن يتوقف لحظات ليسأل محدثه ذا الأبناء الثمانية، الذي يشكو من مأساة ضيق السكن، عن مصدر رزقه ، وعن صاحب سيارة النقل التي تقف أمام داره، وأين كان قبل التسعينيات، وكم من أبنائه يذهبون إلى المدرسة على نفقة الدولة، وماذا كان يفعل أبوه المقعد(الذي ركزت عليه الكاميرا) في فرنسا لمدة ثلاثين سنة، وإذا كان هذا الأب عاملاً في خدمة فرنسا فهل أعطيت له أم لا منحة تقاعد أو تعويض عطب يمكنه من بناء بيت يقضي فيه آخر أيامه، ثم ماذا أعطى للجزائر لكي ينتظر من الجزائر منحة خاصة أو تكريماً زائداً؟

ولم يتذكر السيد" برونو" وهو يقدم ذلك المواطن المتظلم أن باريس نفسها تضم عشرات الآلاف من المشردين (S.D.F) ، ومنهم من يموت على مقاعد الحدائق العامة ومن يأكل حيث يبول، ويتبرز حيث ينام.

---

54 – عاصمة ولاية شرقي الجزائر.

لكن ذلك لم يكن مهماً، فالمهم هو أن يقتنع المشاهد بأن الصحوة الإسلامية هي مجرد نتيجة لمشاكل اجتماعية، رغم أن الصور تنطق بأن وجوه المواطنين، بمن فيهم أولئك الذين يشكون من البطالة، لم تكن وجوهاً تشبه الوجوه التي عرفتها جزائر الإستعمار، تحمل بصمات الجوع والجهل والمرض، بل كانت، ورغم كل شيء، وجوهاً تتألق بالصحة.

ولم يحاول معد الشريط وهو يقدم لنا " محيبسة "[55] تتقياً فيها "مخلوقة" لم نشاهد وجهها، قالت إنها فرت من الجزائر " لأنهم حاولوا أن يفرضوا عليها الحجاب"، ولم يحاول أن يشير بكلمة واحدة للصور التي سجلها الشريط في شوارع الجزائر، وهي صور فيها محجبات ومنقبات وسافرات، جنباً إلى جنب.

ولم يحاول " إبن عمنا"[56] أن يدعو للمشاركة في الحصة أي شخصية ثقافية أو سياسية أو نقابية، من بين كل الموجودين في العاصمة الجزائرية، وخاصة أولئك الذين لا يستطيعون الذهاب إلى مدينة الجن والملائكة، لأنهم من المغضوب عليهم هناك، أو لمجرد أنهم لا يريدون الذهاب إلى هناك.

ويستطيع القارئ أن يستعرض في ذاكرته عشرات الأسماء لوطنيين جزائريين، قد تتباين اتجاهاتهم السياسية، ولكنهم كانوا قادرين على التكامل الموضوعي مع الشخصيتين المدعوتين، واستكمال الصورة التي تقدمها القناة الفرنسية عن جزائرهم، ولا أتصور أن هناك تعبيراً يمكن أن يطلق على هذا العمل إلا " الكذب بالحذف"، وهو ما يفسر بكل وضوح لماذا لم يتمكن القوم هناك من فهم ما حدث ويحدث في الجزائر، منذ يونيو 1830، وهو ما يجعلنا أيضا نطمئن إلى أن " كيدهم في تضليل "، وبأن علينا أن نطمئن إذا تصاعد صياحهم وتزايد العويل.

وبدون أن أطيل في استعراض ما يعرفه كل مواطن جزائري مثقف، أكتفي بالإشارة إلى الصورة التي قدمتها الحصة عن مصر، التي أصبحت اليوم تستثير هنا اهتمام الكثيرين، اكتشفوا فجأة أهمية المسلسلات المصرية، التي كانوا، منذ سنوات وسنوات، يسخرون بسماجة من كل من يبدي بها أي اهتمام.

---

55 – إناء يستعمل للتبرز والقيء.

56 – كان معد الحصة يهوديا .

وهكذا، فعندما أراد ابن عمنا أن يستدل برأي الأزهر الشريف، الذي بناه مع قاهرة المعز وفيها أجدادنا الفاطميون، لم يقدم لنا رأي شيخ الأزهر أو الشيخ طنطاوي أو الغزالي أو القرضاوي أو الشعراوي أو واحد من مئات العلماء الأجلاء الذين أنجبتهم أرض الكنانة، ولكنه قدم لنا كهلاً إدارياً سريع الغضب ضيق الصدر ضعيف النظر سميك النظارة، طلب منه أن يفتي لنا في نظرية الإسلام السياسي.

هنا أتصور أنه لا بد من التوقف لحظات لتسليط الضوء على مغالطة يزايد بها القوم علينا، ويرددها بعضنا كالببغاوات الحمقاء.

فلا دخل للمجتمع بمعتقد شخصي، لكن الإيمان بأمر ما هو شيء، والدعوة له علانية هو شيء آخر، فمن حقك أن تسير عارياً في بيتك، ولكنك ستقدم إلى المحكمة إذا قمت بذلك في الشارع، حتى في باريس نفسها، التي يعاقب القانون فيها من يتبول في الشارع كاشفاً عورته.

وكلنا يذكر كيف أن فرنسياً جرد من لقبه العلمي لمجرد أنه شكك، لا في قتل هتلر لليهود، ولكن في رقم الستة ملايين الذي تستعمله الدعاية الصهيونية.

غير أن الحصة الفرنسية لا تخجل من تمجيد كاتب مصري لم يسمع باسمه أحد، على حد تعبير ثروت أباظة، الذي كان من المفروض، نظراً لسنه ولظروفه الصحية، بما فيها مشاكل طقم أسنانه المزعج، كان من المفروض أن يترك الحديث لغيره، تفادياً لاستغلاله في الحصة بأسلوب كاريكاتوري مهين.

وهنا نفهم لماذا لم تستجوب الحصة لطفي الخولي أو حسنين هيكل أو أحمد حمروش أو فهمي هويدي، أو واحداً من آلاف الكتاب والأدباء الذين تعرف بهم مصر.

والحصة تقدم لنا مؤلفاً مسرحياً تعترف بأنه متهم في رجولته، ولا تقدم لنا من رجال المسرح حمدي غيث أو لينين الرملي أو أنور عكاشة أو محمد صبحي أو عادل إمام.

والحديث يطول ويطول.

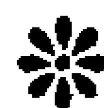
لكن المهم هو أن نفهم بأن القوم يتسربون من ثغراتنا، ويبرعون في استثمار أخطائنا، وكان من الممكن، بدلاً من التهريج الإعلامي الذي يقدم لنا الصور الكاريكاتورية، من نوع "اعترافات إرهابي"، أن يقدم لنا إعلامنا حصصاً جادة، تبحث فيها القضايا بأسلوب جاد، يضع النقاط على الحروف، ويسمح لكل الوطنيين، في السلطة أو في المعارضة، بالبحث عن المخرج الحقيقي من هذا النفق المظلم، ومن هذه الوضعية الدامية، ويجعلنا لا نبحث عن الحقيقة في فرانس 2 أو غيرها.

وقد أختلف مع كثيرين، في السلطة أو في المعارضة، ولكنني أشعر بالألم وبالمهانة عندما أسمع تعريضاً بهم عبر جهاز إعلامي أجنبي، أعرف ويعرفون أنه لا يريد لنا الخير.

ويبقى أن أقول بأن الحصة كانت، في نظري، إيجابية، فقد برزت فيها عظمة الجزائر، بانتمائها العربي الإسلامي، عبر تلك اللقطات التي أراد مقدم الحصة أن يثبت بها موضوعيته وحياده واستقلاليته، وربما نتيجة لإصرار "برونو" صاحب الشريط الأول، الذي نسجل له أمانته ونزاهته، حتى ونحن لا نعرف ماذا حذف المقدم من الشريط، ولعل هذا هو السبب الحقيقي لعدم بث البرنامج مباشرة على الهواء ..

وسواء تعلق الأمر بالأستاذة السطايفية الشابة، التي فشل المذيع في استدراجها، أو العامل العاطل الذي أصر على أن يطلب من السلطات الفرنسية الرسمية، بتعبير شبه بذيء، أن تبتعد عنا، أو تلك الفتاة الرائعة، ابنة الأديب إياه، التي قالت في صوت كالنحيب "لم أكن أعرف أنني أحب الجزائر إلى هذا الحد".

ولعل أكثر صفعة لمقدم الحصة كانت في قول ممثل الجالية الفرنسية في الجزائر، رداً على سؤال استفزازي يتعلق بالأمر الذي قد يضطره لمغادرة الجزائر "لن أغادرها إلا عندما أفقد عملي".



أحداث الجزائر والمستفيد من الجريمة [57]

يبدو أن السلطات الفرنسية قد انحازت نهائياً إلى طروحات التيار الجزائري الإستئصالي، الذي لا يؤمن بالحوار السياسي، ويرفض كل جهود الوفاق الوطني، ويحاول القيام بعملية لي ذراع لرئيس الدولة، الذي مازال، رغم كل شيء، يرفع لواء المصالحة الوطنية.

ويبدو أن الأقليات التغريبية، بالمفهوم السياسي الواسع لا بالمعنى اللغوي المحدود، هذه الأقليات المرتبطة بالنموذج الفرنسي فكراً و روحاً بقدر تناقضها مع قيم مجتمعها ومعالم حضارته العريقة، أصبحت تتصرف اليوم وكأنها تخوض معركة بقاء أخيرة، تعرف أن خسارتها هي فقدان لوجودها نفسه، لا كقوة مؤثرة على الساحة الوطنية والدولية فحسب، وإنما كجزء كامل الحقوق في المجتمع، خاصة بعد أن أدركت عجز السلطات الفرنسية عن إقناع الدول الكبرى بصحة طروحاتها السياسية، وبصواب ممارساتها الإقتصادية والإجتماعية، بل وبمقدرتها على ضمان المصالح المشروعة لشركاء الجزائر في مختلف الميادين، على المدى المتوسط والبعيد.

والواقع هو أن وزير الداخلية الفرنسي فضح نفسه وكشف أوراقه بشكل وضع أنصاره، في فرنسا وخارجها، في حرج كبير، له علاقة برابح كبير.

فخلال الأسبوع الماضي، وفي حديث متلفز، في إطار نشرة أخبار القناة الثانية، تحدث وزير الداخلية الفرنسي عن الوضعية في الجزائر وحدها لمدة نصف ساعة تقريباً، وهو أمر ليس مألوفاً، حتى في قناة حكومية، كالقناة الثانية.

---

57 – الشرق الأوسط – لندن – 22 أغسطس 1994 .

وكان المضمون غريباً كغرابة الشكل.

كان ذلك في اليوم التالي لمصرع ثلاثة جنود درك فرنسيين في الجزائر (بالإضافة إلى مدنيين) إثر هجوم شنته مجموعة مسلحة، قيل إنها كانت ترتدي ملابس عسكرية، وتستعمل سيارة من نوع " نيسان" الذي قيل إن الأمن الجزائري يستعمله" (ولكن حيازته ليست مقصورة عليه).

ورغم ما يمكن أن يحس به المرء من ألم لسقوط ضحايا في مواجهة لا تهمهم من قريب أو من بعيد، فإن ما عتمت عليه وسائل الإعلام الفرنسية، فيما يشبه التغطية على عقدة ذنب، هو أن الضحايا الثلاث لم يكونوا مجموعة كشفية في مخيم صيفي، ولكنهم كانوا رجال أمن مدربين ومؤهلين للقيام بمسؤولية الدفاع، لا عن أنفسهم فحسب، ولكن، وبناء على طلب دولتهم، عن مؤسسات تخضع للوضعية الديبلوماسية، والمفروض أنها، وبعد كل ما عرفه العالم من عمليات إرهابية، مزودة بكل معدات الحماية الإلكترونية وآلات التصوير التليفيزيوني ووسائل الحماية العصرية والفعالة (وإذا لم يكن هذا متوفرا فهو تقصير فاضح وقصور مؤسف من الدولة الفرنسية نفسها، ولا تتحمل الدولة الجزائرية مسؤوليته بأي حال من الأحوال).

ومنذ اليوم الأول، بل ومنذ اللحظات الأولى للعملية المأساوية ، أعطيت الأخبار عبر الأجهزة الإعلامية الفرنسية من خلال المنظور الإعلامي الذي يدفع إلى الاعتقاد بأن وراء العملية عناصر إسلامية إرهابية، وذلك قبل أن تعلن أي جهة تبنيها لها، وفي هذا الإطار قامت التلفزة الفرنسية باستجواب السيد رابح كبير، أحد عناصر الجبهة الإسلامية، المحظورة في الجزائر، والمقيم حالياً في ألمانيا.

والذي حدث هو أن السيد كبير نفى أي علاقة للجبهة أو لجماعاتها المسلحة بحادث الإغتيال.

وعندما سأل المذيع الفرنسي وزير الداخلية الفرنسي عن تقييمه لهذا النفي، كان من حقه أن يكذب السيد كبير، أو أن يفند أقواله، ولكنه، في حماقة واضحة، انهال باللوم والتقريع على القنوات الفرنسية، التي تعطي الكلمة لأمثال هؤلاء" المتواطئين

مع الإرهاب"، ولم يتردد في القول، رداً على سؤال آخر، بما معناه أنهم كلهم سواء " فليس هناك متطرفون ومعتدلون"، وكلهم إرهابيون".

وفي اليوم التالي قيل بأن صحيفة لندنية صادرة بالعربية قد تلقت برقية "فاكس" موقعة بإسم" الجماعة الإسلامية المسلحة"، تتبنى العملية، وهنا حدث للإعلام الفرنسي ما يعبر عنه إخواننا المصريون بقولهم "هبلة وأمسكوها طار".

ويوم السبت قيل إن الجماعة الإسلامية المسلحة تهدد الطلبة والأساتذة وتحرم عليهم العودة للمدارس والجامعات (وذلك قبل أكثر من شهر من الدخول الجامعي والمدرسي).

لكن المهم هو أن ذلك كله كان فرصة لشن حملة رهيبة في كل القنوات لاستثارة عواطف الفرنسيين والجزائريين على حد سواء ضد كل ما هو إسلامي، وإلى الدرجة التي استنفرت مواطنين فرنسيين في القرية التي حجزت فيها السلطات الفرنسية "متهمين" جزائريين، فقام هؤلاء المواطنون، للمرة الأولى في التاريخ، بمظاهرات تندد بوجود "المتواطئين مع القتلة" في بلديتهم الطاهرة، رغم أن القانون الفرنسي نفسه يؤكد أن المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته، (وأنا شخصياً لا أستبعد على الإطلاق، بعد عمليات التسخين هذه، أن تحدث اعتداءات ضد جزائريين يعيشون على الأرض الفرنسية، أو يستعملون وسائل النقل العام فيها، علماً بأنه لم يحدث اعتداء واحد في الجزائر ضد فرنسيين، منذ استرجاع الإستقلال، وقبل الأزمة الحالية التي اختلطت فيها الأوراق).

ولم يفت الذين تابعوا أجهزة الإعلام الفرنسية أن حكومة باريس، وربما لأسباب انتخابية رئاسية، وربما لمصالح سياسية أو اقتصادية غير معلنة، وضعت كل ثقلها لاستثمار عملية الإغتيال المأساوية التي تعرض لها رعاياها في ظروف مشبوهة، لا يمنع طابعها الدرامي من القول إنها كشفت تهاون الحراس وعدم جدية عملية الحراسة.

ولقد وصل الإستنفار إلى حد التهريج، وإقامة نقاط التفتيش في شوارع العاصمة الفرنسية تحت أضواء كاميرات التلفزة، وهو ما جعل الكثيرين يحسون بأن الهدف

الأساسي هو محاولة للتأثير على القرار الجزائري، تلويحاً بمواقف يمكن أن يتخذها الشعب الفرنسي أو هيئاته السياسية أو مؤسساته المالية ضد الجزائر، دولة أو مؤسسات اقتصادية أو جالية، إذا" قام الحوار مع القتلة"، وهو ما يذكرنا بأن هذا الشعار نفسه يرفعه الإستئصاليون في الجزائر.

وهكذا وصل الشارع الجزائري اليوم إلى شبه يقين بأن القوة الرئيسية التي تقف ضد إجراء الحوار السياسي وتحقيق الوفاق الوطني هي السلطات الفرنسية نفسها، لمجرد أنها تريد أن تكون طرفاً في عملية القرار، بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما يعني أنها لن تسمح بقيام وضعية تكون فيها الجزائر سيدة قرارها، ولهذا تمارس ضد الدولة الجزائرية ما لايمكن إلا أن يعتبر نوعاً من "الشانتاج" السياسي – الإقتصادي، علماً بأن مشكل الجزائر الرئيسي ليس هو الديون، وإنما الفائدة الربوية الرهيبة (أكثر من تسعة ملايين دولار، تتزايد كل عام، مقابل ستة وعشرين مليار، هي مجموع الديون) وهو ما يذكرنا بالمرابي شايلوك، في قصة شكسبير المعروفة، تاجر البندقية.

ويمكن أن نفهم الكثير عندما نعرف أن فرنسا نشطت في السنوات الأخيرة لشراء ديون جزائرية من دائنين آخرين، مما جعلها اليوم الدائن الأول للجزائر (أكثر من ستين في المائة من مجموع الديون، وهو ما يعطي الخلفية السياسية للقضية).

هذا كله هو الذي يثير في الشارع السياسي كثيراً من الشكوك في أبعاد الوضعية الأمنية وخلفياتها، وحقيقة الأيدي الأجنبية التي تحرك خيوطها، مهما كانت الشعارات والأقنعة، لكن الواضح هو أن الشعب الجزائري، بكل فئاته وشرائحه، وهو يدين العنف الأعمى، بكل صوره وأشكاله، يثق بأن قياداته الوطنية، على اختلاف وجهات نظرها، وتعدد ثقافاتها، وتباين لهجاتها، قادرة على مواجهة الموقف وتجاوز الأزمة، رغم ثقل المسؤولية وتشابك المعطيات وتعقيد الوضع.

ذلك أن الجزائريين عرفوا اليوم من يقف ضد الجزائر العربية المسلمة، ومن يعمل ضد استقلالية القرار الجزائري، كما عرفوا من الذين كانوا وراء أكتوبر 1988، ومن هم الذين كانوا من أهم أسباب عثرات التنمية الوطنية، منذ استرجاع الإستقلال، ومن

هم الذين يخشون اليوم غضبة الشعب وساعة الحساب ، ومن الذين أخطأوا دائماً موعدهم مع التاريخ.

وليت المعنيين يدركون بأن الوقت مازال لم يفت لمراجعة النفس، وللعودة إلى المسارالصحيح، لمصلحة بلادهم أولا، ثم لمصلحة علاقات متزنة متكافئة مع الجميع، لمصلحة الجميع.



على هامش الأزمة الجزائرية

نظرية المؤامرة بين التهويل والتهوين[58]

لا جدال في أن الدول التي انتزعت استقلالها بعد كفاح ضد الاستعمار ورثت، من بين ما ورثته، حجماً متفاوت القدر والأهمية من المشاكل التي عقدت مسيرتها الوطنية.

وربما بدا أحياناً أن أسهل تشخيص لأي أزمة عابرة أو مزمنة هو وضعها في خانة "مخلفات الإستعمار" ، وكأن هذا في حد ذاته يلغي دور القيادات والشعوب في تجاوز الأزمات وإيجاد الحلول الناجعة لأهم المشاكل.

وهكذا أصبح تعبير " مخلفات الإستعمار" مشجباً تعلق عليه كل صور القصور والتقصير، وكل مظاهر العجز وسوء التسيير.

لكن لأننا ، غالباً ، ننظر إلى الأمور على أساس وجود لونين لا ثالث لهما، الأبيض والأسود، فقد بدا للبعض أنه من معالم الثقة بالنفس والإرتفاع إلى مستوى المسؤولية في تحمل المسؤولية، رفض كل مسؤولية للإستعمار في العثرات والكبوات التي واجهت الدول المستقلة.

والواقع هو أن مخلفات الإستعمار يمكن أن تكون أحياناً كنفايات الأفران الذرية، التي تشكل خطراً يتسرب كالأفعى في صمت وبدون أن يحس به أحد ، إلى أن تظهر آثاره التخريبية دون سابق إنذار.

ولعلي أجرؤ على القول بأن أخطر تلك النفايات عقدة الإستعلاء الزائف، الناتجة عن عقدة نقص كامن، تجعل بعضنا يشعر بالخجل من الإعتراف بأن هذا أو ذاك هو فعلاً من مخلفات الإستعمار.

---

58 – الشرق الأوسط 6 ديسمبر 1994 .

ولقد وصل البعض أحياناً ، وربما بتشجيعات معينة، إلى حد التماس المعاذير للنظام الإستعماري، أو منحه صكوك براءة مجانية، وسمعنا من يريدنا أن نصدق، عبر طروحات تتسم بالخفة وبالإستخفاف، أن أيام الإستعمار كانت أرحم، فهو لم يفعل كذا وكذا من الموبقات ومن الجرائم، كما وصل البعض الآخر إلى استنتاجات بدت براقة، من الناحية اللغوية على الأقل، لكنها كانت، من الناحية العملية، باباً خلفيا تسربت منه إلى جسم الأمة أمراض ونكسات، ومن بينها ما نسمعه عندنا من أن اللغة الفرنسية هي " تركة" ورثناها عن الإستعمار، وعلينا أن نستفيد منها ونفيد بها.

والواقع الذي أتصور أن الأيام أثبتت صحته عبر الكثير من البلدان، هو أن الإستعمار المباشر ترك وراءه كمية هائلة من الالغام والقنابل الموقوتة، لعل من بينها القضايا الحدودية، خاصة في القارة الإفريقية، بحيث بدت الحدود أحياناً كجروح التأمت على صديد، وربما كانت بعض قضايا الأقليات، سواء كانت حقيقية أو مفتعلة، واحدة من تلك القنابل.

لكن أخطر المخلفات، في تصوري، كانت تلك البقايا البشرية التي يستعمل في الإشارة لها عندنا تعبير " الطلقاء" الجدد، والذين أشرت لهم في أحاديث سابقة.

والأمر ليس مقصوراً على الجزائر، دولة أو مجتمعاً، بل إننا نجد ، مثلاً، أن مأساة " الحركة" في فرنسا مازالت حتى يومنا هذا قائمة في المجتمع الفرنسي نفسه، كما أثبتت ذلك أحداث " أميين" في الأيام الماضية.

وللتذكير، فإن " الحركة" (بتسكين الراء) هم جزائريون جنّدوا أو تجندوا في صفوف القوات الفرنسية خلال الثورة الجزائرية، وأغلبيتهم الساحقة كانوا من الفقراء والعاطلين أو المضللين.

وعند استرجاع الإستقلال فر آلاف من هؤلاء إلى فرنسا، خوفاً من انتقام الوطنيين الجزائريين.

وعاش معظم الفارين في فرنسا على هامش المجتمع، وفيما يشبه المحتشدات، ولم تعط لمعظمعهم منح قدماء المحاربين إلا منذ أشهر معدودة، أي بعد أكثر من

ثلاثين سنة، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة، منها ما يتعلق بالإنتخابات الفرنسية القادمة، ومنها ما يتعلق بالعقدة التاريخية تجاه كل ما حدث في الجزائر، خاصة والبعض يريد أن يقول لنا إن قيام الثورة الجزائرية كان خطأ فادحاً، والبعض الآخر يراد له استثمار فرصة انهيار الدينار بالنسبة للفرنك الفرنسي للمضاربة على الأموال أو العقارات، أو محاولة شراء الشركات التي تم تخريبها بفعل فاعل[59]، وهكذا تنمو للقط مخالب جديدة.

ويجب أن نتذكر بأن الجزائر المستقلة لم تحاول متابعة المتعاونين السابقين مع الإحتلال، بل إنها سمحت بعودة الراغبين في ذلك، ممن لم يثبت عليهم ارتكاب أي جرائم في حق مواطنيهم، بينما لم توضع أي قيود على عودة أبنائهم وأسرهم وذويهم، وهو ما يراه البعض اليوم أكثر من خطيئة، بدليل المثال الإسرائيلي، حيث أن أصابع الإتهام في بعض العمليات الإجرامية، ومن بينها ما حدث في مراكش، تشير إلى " فرنسيين من أصل مغاربي".

من جهة أخرى، من المعروف أن الجزائر تحتضن عدة آلاف من أصحاب الجنسية المزدوجة، الذين يضعون رجلاً هنا ورجلاً هناك، ومن هؤلاء من استعمل كاتب فرنسي مؤخراً في وصفهم تعبير " الحركة"، وذلك في إطار البرنامج الثقافي الذي يقدمه بيفو BIVOT ، وفي محاولة لاستجداء وزير الثقافة الفرنسية لحماية "جماعتنا هناك"!، وهكذا اتضحت أمور كثيرة.

فكثير من هؤلاء " الحركة الجدد"، وخاصة المتزوجون بفرنسيات، يعيشون على هامش وطنهم، وكأنهم مستوطنون أو خبراء أجانب، وهم على ارتباط كامل بالمصالح " الثقافية!" الفرنسية، وبكل ما يدور ومن يدور في إطارها، وهؤلاء، غالباً، هم الذين لا يشعرون بالإرتياح في جزائر يسيطر عليها قاطعو الرقاب من "الإسلاميين الأفغان"! حسب تعبير نقله مؤخراً كاتب معروف، أو جزائر يوجد فيها، مجرد وجود، البعثيون الأصوليون!، حسب تعبيرات نقرؤها يومياً، وهي تعبيرات تعني في عرف مستعمليها جزائر لغتها الوطنية والرسمية هي العربية، ويؤذن فيها

59 – يجب، عند تحليل ظاهرة الارهاب، أخذ هذه القضية بعين الاعتبار.

للصلاة خمس مرات في اليوم، وتغلق فيها الحانات في شهر رمضان، على الأقل، ويؤدي أبناؤها فريضة الحج، إلى مكة بالطبع، بواقع واحد على ألف من السكان، بالإضافة إلى الآلاف الذين يقومون بأداء العمرة أكثر من مرة، ويفضلون البقاع المقدسة على مدينة الجن والملائكة.

والإحصائيات موجودة

وإذا كان بعض أفراد "الحركة الجدد"، كما قرأت مؤخراً في رد على حديث لي، يفضلون مغادرة الجزائر إلى المنفى، فليس هناك من سيحزن على ذهابهم، إن لم يكن العكس، وهم على أي حال لا يتجاوزون عدة مئات، واستعمال تعبير "الملايين" في الإشارة لهم هو نوع من التدجيل، لكي لا أقول . الجهل أو الإعتماد على تقارير مخابراتية، فيغضب البعض.

وأنا أعترف أن هناك رابطة نفسية تجمع الكثيرين ممن يوجدون في المنفى، على اختلاف أوطانهم واتجاهاتهم، وأنا أحترم كل من يعاني في سبيل أفكاره وقناعاته الوطنية، بشرط أن تكون وطنية صادقة تتجسد في القول والعمل.

لكنني، وبكل أخوة وموضوعية علمية، أحذر من اعتبار رابطة المنفى، وحدها، رابطة فكرية ووجدانية، تؤدي آلياً إلى نوع من التضامن الماسوني المطلق، بالمصادقة على أي قول ومباركة أي فعل.

وما حدث مع قضية "بقايا الإستعمار" يمكن أن ينطبق، إلى حد كبير على ما اصطلح على تسميته "نظرية المؤامرة".

فالواقع هو أن نسبة كل شيء إلى مؤامرة خارجية يذكرني أحياناً بمثل شعبي جزائري يقول عن سيدة فاشلة في كل ما تقوم به: "خانها ذراعها فقالت . سحروني".

لكنني أعود إلى قضية الأبيض والأسود فأقول إن إغفال نظرية المؤامرة عند دراسة ما تتعرض له بلداننا هو واحد من أمرين، إما سذاجة سياسية أو غرور سياسي، وهذا لكي أتجاهل تماماً من يقول بأن هناك أصواتاً مطلوب منها أن تنادي بذلك أو تتبناه.

المؤامرة على الوطن العربي والعالم الإسلامي موجودة ومتواصلة ومتزايدة ما دامت هناك قطرة نفط أو ذرات غاز، أو عائدات نفطية بأي عملة كانت، أو أسواق قادرة على امتصاص إنتاج "الاخرين" وتشغيل مصانعهم وحماية أبنائهم من البطالة.

وهناك مصالح واحتكارات تراقب كل شيء، وتحاول التحكم في كل حركة والتأثير على كل تحرك، وهو، في تصوري، شيء طبيعي جداً ليس من حقنا أن نشكو منه، ولكن من المضحك أن نتجاهله بنوع من الغرور والتعالي، يجعلنا، فيما يتعلق ببلادنا، نؤمن على القول بأن "مواصلة إلقاء اللوم (على المصالح الأجنبية) حتى الأبد ستكون فاجعة وأمراً مثيراً للسخرية أيضا، كما أن فيه إهانة للشعب الجزائري، فإذا كان في وسع المخابرات الأجنبية أن تستغلهم بمثل هذه السهولة، فلابد أنهم غير ناضجين وساذجون يستحقون الإستغلال".

وبغض النظر عن محاولة الإستثارة هذه، التي قد تدفع البسطاء إلى تبرئة المصالح الإستعمارية، أذكر بما سبق أن قلته بتفادي تقسيم الأمور إلى أبيض وأسود، وبعدم الخلط بين كل مراحل التجربة الجزائرية، التي شهدت خطوات هامة وإنجازات رائعة، حتى خلال الفترة التي اصطلح اليوم على الإشارة لها بالعشرية السوداء، دون أن يعني هذا إنكار النقائص والكبوات والعثرات.

ولست أدري لماذا ينسى أشقاء كثيرون أن الجزائر، رغم كل جروح الماضي، لم تعرف مقتل فرنسي واحد طيلة أكثر من ثلاثين سنة، ولماذا يتناسى أشقاء كثيرون أنه، رغم أكثر من محاولة انقلاب، لم ينفذ حكم واحد بالإعدام في قضية سياسية منذ 1965، وطوال عهد الرؤساء هواري بومدين ورابح بيطاط والشاذلي بن جديد.

وربما يثير البعض، غالباً عن جهل بالمعطيات، قضية اغتيال المرحوم كريم بلقاسم في أوروبا، في النصف الثاني من الستينيات، لكن المعروف أن كريم بلقاسم، الوطني المتحمس والقيادي البارز، كان وراء إطلاق الرصاص على خصم سياسي، هو المناضل "بناي واعلي" في منطقة القبائل، وذلك في النصف الثاني من الأربعينيات، وكان واحداً من الثلاثي الذي يسمى "ثلاثي الباء" (Les 3 B) الذي اتخذ قرار إعدام عبان رمضان، رحمه الله، في النصف الثاني من الخمسينيات، ولم يكن

كريم، مثله في ذلك مثل المرحوم محمد خيضر، يمثل أي خطر على النظام الجزائري، الذي كان قادراً، لو أراد، على التصفية الجسدية لبوضياف أو لآيت أحمد أو للطاهر الزبيري أو أحمد محساس، أو لغيرهم من الوطنيين الذين اختلفوا مع نظام الحكم، ولهم أجر الإجتهاد والمجتهدين.

ولست هنا أدافع عن أحد أو أتهم أحداً، فالأمور بالغة التعقيد، وهو ما يجعلني أكرر من جديد لكل من يريد مخلصاً أن يفهم أبعاد ما حدث ويحدث في الجزائر، أن الثورة الجزائرية لم تكن نزهة كشفية في مخيم صيفي، بل كانت ثورة ضد عدو شرس، أهم أسلحتها حماية الوحدة الوطنية، وضمان وحدة الفكر وتوحيد القيادة، ومهما كان الثمن.

وهذا يجعلني أضيف إلي تعبير "مخلفات الإستعمار" تعبير "مخلفات الصراع ضد الإستعمار"، لأن هذه هي التي جعلت التربة خصبة للكثير من المؤامرات.

وعنصر المؤامرة قائم بالنسبة لكل البلدان، خاصة منها تلك التي تمثل أهمية جيو سياسية معينة، أو تشكل مصدر تهديد سياسي لمصالح معينة، أو تجسد إرادة سياسية في أن تكون أكثر من مجرد بقعة ملونة على الخرائط المدرسية.

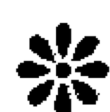
وربما كان أقرب مثال لهذا هو الإصابات الجرثومية التي يتعرض لها كل كائن حي، لكن هناك أجساماً تكون أكثر من غيرها عرضة للإصابة بالأمراض التي تنقلها الجراثيم، لأسباب تتعلق بالمناعة الذاتية، أو بوضعيات قد تسهل الإصابة، بل إن هناك أجزاء من الجسم الواحد تكون أكثر عرضة من بقية الأجزاء.

وهكذا فإن ما تعرضت له الجزائر كان يمكن أن تتعرض له بلدان كثيرة، ومازالت بلدان كثيرة على القائمة، والذي حدث في تصوري هو أن وضعية الجزائر، بكل الجروح الناتجة عن حرب التحرير والتي تناولتها أكثر من مرة، دون عقد أو تعتيم أو تزوير، جعلت الإصابة احتمالاً أكثر وروداً منه في مناطق أخرى.

وتبقى عدة ملاحظات على بعض ما قرأته مؤخراً من تعليق على بعض كتاباتي، وأهمها أنني أسعد بتلك التعليقات، خاصة إذا كانت تصحح خطأ، أو تضيف معلومة جديدة.

ولقد قلت رأيي في قضية الحزب الواحد، وهو على كل حال منشور في الجزائر منذ سنوات، وموجزه أن الحزب الواحد قد يكون ضرورة مرحلية، ولكن المحافظة عليه أكثر من اللازم يؤدي إلى نتائج كارثية، وهو ما يذكرني بصرخة أطلقها الأديب الجزائري المرموق عمر أزراج في الثمانينيات، قال فيها موجهاً حديثه للحزب الواحد: —

"تجدد أو تعدد أو تبدد".



قراءة هادئة

في نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية(60)

انتزعت الجزائر استقلالها بعد مقاومة تجاوزت قرناً وثلث، وحرب تحريرية ضارية استمرت أكثر من سبع سنوات.

وقبل أن تكتمل فرحة الجزائريين بالنصر في 1962 انفجر نزاع خطير بين المجاهدين الجزائريين، انقسموا نتيجة له إلى فريقين، ووجّه كل فريق سلاحه إلى صدر الفريق الآخر.

كان المتصارعون في معظمهم، وطنيين مخلصين، ناضلوا سنوات وسنوات لانتزاع النصر من عدوّ شرس، وهو ما جعلهم يعتبرون استرجاع الإستقلال مجرد خطوة على طريق طويل، لكن كل فريق كان يرى اتجاهاً مغايراً لبقية الطريق الذي يقود إلى تحقيق كل الأهداف المتوخاة.

ووقف رفاق الأمس في مواجهة بعضهم البعض، والأصبع على الزناد، وبدت في الأفق نذر كارثة تحول فرحة النصر إلى حداد.

عندها، اندفعت جماهير الشعب الجزائري لتتجمع في منتصف الطريق بين الفريقين المتحاربين، الذين فوجيء جنود كل منهما بأنه أصبح يواجه مواطنين جزائريين عزّل، منهم شيوخ ونساء وأطفال، يصرخون جميعاً في وجهه: "سبع سنين بركات" أي تكفي حرب" دامت سبع سنوات (ضد فرنسا).

60 – الشرق الأوسط – 21 نوفمبر 1995.

آنذاك، لم يتوقف المواطنون الجزائريون طويلاً عند تحليل المواقف، ومعرفة من هو على حق ومن جانبه الصواب، ولكنهم ببصيرة الشعب المجاهد، وبعزيمته التي لا تلين، أرادوا للمواجهة أن تتوقف، بدون أي اعتبار آخر، وهو ما حدث فعلاً، وسجل الشعب موقفا تاريخياً لا ينسى.

كان ذلك الموقف الرائع في 1962 يطوف في مخيلتي وأنا أتابع سير العملية الإنتخابية في الجزائر، والتي فاجأت نتائجها أكثر المتفائلين تفاؤلاً، وبوجه خاص، أولئك الذين لا يعرفون الشعب الجزائري، الشغوف بالتحديات، القادر على ضبط مشاعره لتتحول ، شيئاً فشيئاً، إلى قنبلة تنفجر فتنسف كل الأوهام وتحبط كل المناورات.

كان أبناء الجزائر، مواطنين على أرض الجزائر أو غرباء في المهجر، يدركون خطورة الأزمة الجزائرية، وتدمي قلوبهم مع كل قطرة دم تراق ومع كل ضحية تسقط، ولا يملكون أمام تطورات الأحداث والعجز عن فعل أي شيء إيجابي، إلا التمسك، في مرحلة أولى، بالصبر الجميل، إنتظاراً للحظة المناسبة، لاتخاذ الموقف الواضح الذي لا يحتمل اللبس أو التأويل المغرض أو التفسير المشبوه، كما حدث في بعض التجمعات أو المسيرات.

وكان القاسم المشترك الأعظم بين الجميع ، وبغض النظر عن الإنتماءات السياسية، هو الإرادة الصادقة في تجاوز سنوات الدم والدموع، ولعل الجميع كانوا ينتظرون فرصة يصرخون فيها في وجه تُجَّار الدماء، كما فعلوا منذ أكثر من ثلاثين سنة : " أربع سنوات . بركات".

ولقد حدث أنني قضيت الشهور الأخيرة في شبه اعتكاف لأنني لم أكن مرتاحاً للكثير مما يجري، ولم أكن متأكداً من أنني أملك كل المعطيات، أو أنني قادر على التأثير على الأحداث، وهكذا توقفت عن الكتابة في الداخل والخارج، بل وتوقفت عن القراءة المنتظمة للصحف، طوال الحملة الإنتخابية.

لكنني كنت، عبر الإتصالات اليومية المباشرة، أتابع نبض الجماهير، وأحس بأنها تبحث عمّن يستطيع إنقاذها من الوضعية التي كنت أسميتها يوماً "وضعية الطائرة المختطفة".

ولم يكن سراً أن هناك من كانوا متحمسين للانتخابات الرئاسية، وتمكنوا من الترويج لها، بحملة إعلامية لم يعرفها تاريخ البلاد، بحيث وصل الكثيرون إلي اليقين بأنها ستكون فعلاً بداية الطريق نحو الحل.

والواقع أن معظم النوايا كانت صادقة، حتى وإن كان هناك من يأمل في مكاسب شخصية، أو يعمل لتصفية حسابات شخصية (ولسنا في هذا أسوأ من غيرنا، أو خيراً منه).

في نفس الوقت كانت هناك تيارات وطنية لا ترى ذلك الرأي، وإن كانت عجزت عن شرحه للمواطنين عبر أجهزة الإعلام، التي استؤصلت منها بشكل نهائي، بحيث كاد يسود شعور بأنها انتقلت إلي رحمة الله، خاصة وهي لم تتمكن من عقد أي لقاءات جماهيرية تشرح فيها وجهة نظرها أو تطرح فيها تصورها.

وواضح أن السلطة كانت تخشى من انقسام الشارع، في وقت كانت ترى فيه أن حل الأزمة يتطلب توحيد كل الطاقات لإنجاح المشروع المرتقب، وتفادي كل تشويش عليه.

ذلك كله يبقى للتاريخ يحكم له أو عليه.

لكن متابعة ردود فعل المواطن الجزائري خلال العملية الانتخابية، أثبتت مرة أخرى، أن الشعب الجزائري قادر على التفريق بين ما هو رئيسي وما هو فرعي، وبين ما هو أساسي وما هو هامشي.

معظم ردود الفعل التي بثتها التلفزة الوطنية كانت "ترجو" أن تكون الإنتخابات الرئاسية فاتحة خير للبلاد، ونقطة انطلاق نحو مصالحة وطنية حقيقية، تستأنف بها مسيرة البلاد نحو التنمية والتطور والإزدهار، في ظل الإستقرار والأمن والطمأنينة، وكانت "تأمل" أن يتمكن الرئيس الجديد من جمع الشمل، وتفادي محاولة حكم البلاد بجزء من الشعب، أياً كان حجمه، ضد جزء آخر، وأيضاً أياً كان حجمه.

لم أسمع مواطناً يسب تياراً ما، أو يعيب عليه هذا أو ذاك من المواقف، رغم أن أبواقاً إعلامية كانت تحاول المتاجرة بشعارات معينة، لتقدم نفسها، فيما بعد،

كشريك في الإنتصار!، ورغم أن الوضعية الأمنية بلغت حداً من التدهور لم يسبق له مثيل، كان في حد ذاته من أهم العوامل التي دفعت بالمواطنين إلى صناديق الإنتخاب، "لننتهي من هذا الهم".

ولعل هذا هو الإستنتاج الأول للعملية الإنتخابية الجزائرية. فهذا الزخم الرائع كان تعبيراً عن رغبة الشعب في السلم المدنية وفي الإستقرار، وتجسيدا لإرادته في الخروج من الأزمة الدامية، وهو درس يعطيه الشعب للجميع، طبقة سياسية وإعلاميين ومراقبين ومتحمسين ورافضين.

ويجب هنا ألا نخدع أنفسنا، بالحديث عن تزوير أو نحو ذلك، فالقضية، في تصوري، ليست قضية أرقام، لأن المؤكد هو أن أغلبية معتبرة من أبناء الجزائر تزاحمت على الصناديق الانتخابية منذ الساعات الأولى من يوم الإنتخاب، الذي جرى تحت مظلة أمنية لم يعرفها تاريخ البلاد.

وأغلبية هائلة من الشباب اعتبرت يوم إعلان النتائج يوم فرحة مثيلاً ليوم إعلان الإستقلال في 1962 .

أما الإستنتاج الثاني فيتعلق بنسبة المشاركة نفسها وعدد الأصوات التي حصل عليها السيد الأمين زروال.

ومرة أخرى، لا مجال لكي يحاول أحد أن يخدع نفسه، فمن باب العجز عن قراءة الواقع السياسي للبلاد أن يتصور أحدهم، أياً كان، بأنه كان قادراً في ظل المعطيات الحالية، على أن ينتزع الموقع الأول في الانتخابات الرئاسية من الأمين زروال.

فمنذ شهور عديدة بدأ يتنامى شعور عام لدى الوطنيين، وانطلاقاً من القلق إزاء الوضعية المتدهورة، بضروة دعم العمل الذي يقوم به زروال، حتى ولو كانت هناك تحفظات تمليها اعتبارات خاصة، يمكن فهمها أو يجب تفهمها.

ومن هنا قلت في العام الماضي (الشرق الأوسط 24 مارس / آذار 1994) بالحرف الواحد، «هناك قوى رهيبة تعمل لإفشال الوفاق الوطني، وبالتالي الحيلولة دون العودة إلى المسار الإنتخابي، وبالتالي إبقاء الجزائر في وضعية الطائرة المختطفة،

وبالطبع فإن هذا يتم لمصلحة خصوم الشعب والأمة، في هذا الظرف الدولي الحساس، الذي يتطلب موقفاً عربياً قوياً، أساسه قوة كل بلد عربي.

ويبقى أن أضيف بأن الإكتفاء بالقول بأن الرئيس زروال يواجه وضعية معقدة هو أقل بكثير من الواقع.

وعندما أحاول تثمين خصوم الأمين زروال ودراسة طروحاتهم لا أملك إلا أن أقول بكل ثقة بأن مكان كل مخلص لأمته هو بجانب هذا الرجل ووراءه.

وأتصور أن القوى الاستراتيجية في الوطن العربي قادرة على ما هو أكثر من التمنيات الطيبة».

قلت هذا من حوالى عامين، وتطورت الأحداث، إلى أن استقر الرأي على تقديم أربعة مرشحين للإنتخابات، ثلاثة منهم لم يحققوا في انتخابات 1991 وجوداً مذكوراً، حيث سحقوا أمام الجبهات الثلاث المعروفة.

كان زروال هو صاحب أكبر الحظوظ، لأنه، بحكم ماضيه كمجاهد من أبناء جيش التحرير، وبحكم انتمائه لمرحلة البناء والتشييد، التي ساهم، من خلال موقعه، في إنجازاتها التي كانت رائعة وعظيمة، دون أن تلوثه سلبياتها، وهي لم تكن، في كل المراحل، هينة أو قليلة، كان زروال هو الوحيد المؤهل لربط الماضي بالمستقبل، ولقيادة شعب يرفض أن يكون، بين الأمم، لقيطاً يفرّ من أمسه، ويخاف على يومه، ولا يطمئن إلى غده.

واختيار الأمين زروال رئيساً يؤكد تلك النظرة، التي تجسد مفهوم الجماهير لتعبير "القطيعة"، وهو تعبير أصبح شائعاً في بلادنا شيوع تعبيري "البيريسترويكا" والغلاست نوست" في بلاد الروس، والذي تريد منه بعض الأبواق الإعلامية، المعبرة عن متاجر سياسية معينة، عزل الجزائر عن انتمائها الحضاري العربي الإسلامي الذي أكدته ثورة نوفمبر، وهي المَعْلم الرئيسي في شخصية الأمين زروال، وهذا هو، بالتالي، سر انتخابه رئيساً سابعاً للجزائر.

هنا تأتي قضية أخرى يجب أن تظل دائما في البال، وهي حجم الأصوات الذي حصل عليه المرشح زروال، والذي يؤكد أن الشعب كان على يقين، أو يريد أن يؤكد

بأنه على يقين، من أن الصراع الإنتخابي لم يكن على المركز الأول، بل كان على الرتبة الثانية، ولقد كانت كلمة السر التي سمعتها تتردد في أوساط كثيرة عشية الإنتخابات: "نتفق مع الرجل أو نختلف معه، لكن واجبنا اليوم هو أن نعطيه أغلبية مريحة تحميه من أي محاولة ابتزاز"، بل كان هناك من يدعو صراحة لزروال "حتى لا تكون هناك دورة ثانية"، أي أن ينتصر زروال نهائيا في الدورة الأولى، وهو ما حدث بالفعل، بفضل مواطنين مخلصين عملوا في الخفاء.

وهذا كله يعيد إلي الأذهان ما نسب إلى مندوب أحد المرشحين الثلاثة، الذي "اتهم" جبهة التحرير الوطني بأنها طلبت من مناضليها، سراً، التصويت لصالح زروال، مستدلاً في ذلك، على ما يبدو، بالموقف السياسي الذي اتخذته الجبهة خلال لجنتها المركزية الأخيرة، والذي قال عنه بيانها، بأنها، وهي لا تزكي الإنتخابات الرئاسية، "تترك" لكل مناضل الحق في اتخاذ الموقف الذي يراه مناسباً في عين المكان"، أي دون إرغام على المقاطعة الشاملة الكاملة.

وهناك كثيرون هم اليوم على يقين من أن زروال تمكن بالفعل من استقطاب أصوات جل الوطنيين، سواء من المجاهدين أو مناضلي جبهة التحرير أو أبناء الشهداء.

وهذه النقطة، من وجهة نظر عدد من المناضلين، ذات أهمية بالغة في التعامل مع الانتخابات الرئاسية ومع نتائجها، لأن المواقف السياسية يجب، مع محافظتها على الثوابت، أن تتكيف مع المتغيرات.

وهؤلاء يرون بأن الشعب قد حسم في قضية الإنتخابات، وبغض النظر عما إذا لم تكن الفرصة قد أتيحت له لسماع كل وجهات النظر المغايرة، وعما إذا كان ذلك ضرورة وطنية أو تجاوزاً سياسياً، وبالتالي، فإن القرار قد اتخذ، ويجب أن يتم التعامل معه بكل واقعية.

من أولئك المناضلين من يرى موقف الجبهة انتصاراً لحكمة قيادة الجبهة، التي حافظت على جسورها، بنحو ما، مع النظام، وهناك على العكس، من يرون أن الوقت قد حان لكي تقوم قيادة جديدة يمكن أن تنسجم أكثر مع الرئيس المنتخب، وتتمكن،

بالتالي، من المحافظة على تماسك الجبهة نفسها، وعلى دورها ومكانتها في المرحلة القادمة.

ولقد بدا الرئيس زروال، في أول كلماته للشعب بعد انتخابه، مدركاً للرسالة التي وجهتها له الجماهير، بتلك النسبة المرتفعة من الأصوات، ولعل أهم عناصر الرسالة أنها تمنحه ثقتها المطلقة، ليكون حرّ اليدين قادراً على أن يخرج بالبلاد من الأزمة الدامية، عبر المصالحة الوطنية الحقيقية التي تستعيد الأمن الحقيقي، حيث يطمئن الأخ لأخيه، ولا تظل الأصابع فيه على الزناد، إلا في مواجهة أعداء الوطن والأمة، وحيث تستعيد الجزائر استقرارها وازدهارها ومكانتها.

وإذا كان الرئيس زروال لم يحقق شعبية كبيرة عندما كان يؤدي بعض المهام الرسمية خلال الشهور التي تلت تعيينه على رأس الدولة، فإنه انتزع الشعبية الحقيقية خلال حملته الانتخابية، خاصة عبر ثلاثة مواقف، أولها تأكيده لارتباطه العضوي والسياسي بثورة نوفمبر، بكل مواثيقها، ورفضه لكل الطروحات المشبوهة التي تبني شعبيتها على محاولة تشويه فترة ما بعد الإستقلال.

والموقف الثاني هو موقفه الحماسي الحاسم دفاعاً عن الرئيس الراحل هواري بومدين، بعد أن تناوله أحد المرشحين خلال حملته بالسوء، وهو ما يعني أن كل من يحب بومدين أدلى بصوته للأمين زروال، وبومدين اليوم في الجزائر هو رمز لكل معاني الحرية والسيادة والعزة والإستقرار.

أما الموقف الثالث فيؤكده الشعور الذي تمكن من زرعه جماهيرياً، بأنه سيمارس مهمته السامية، رئيساً لجميع الجزائريين، وهو ما ختم به كلمته الأولى بعد إعلان النتائج.

هذه الكلمة تؤكد إدراك الرئيس الجديد لحجم الثقة الجماهيرية، التي ترى فيه رجلاً قادراً على الوفاء بعهوده، واعتباره إياه الطريق الوحيد نحو الوفاق الوطني، وهو ما يعني أن العدو الرئيسي للأمين زروال هو خيبة الأمل الجماهيرية، وهو ما أتصور أن الرئيس يدركه تمام الإدراك[61].

61 – تأكد ذلك عندما قرر الرئيس بعد ذلك اختصار عهدته الرئاسية.

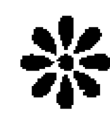
وما من شك أن عناصر كثيرة ستتقدم وفي أيديها الفواتير للحصول على ثمن التأييد، أو مقابل المساهمة في "إجهاض المقاطعة"، أو قبول اللعبة الانتخابية مع المعرفة المسبقة باحتمالاتها.

وهناك عناصر أخرى، خاصة عبر بعض المنابر الاعلامية، ستحاول فرض الوصاية على الرجل أو تكبيله بالعقد السياسية والشعارات الموجهة، ولعل من بينها عناصر هتفت أمام كاميرات التلفزة باسم زروال، ولكنها لم تعطه أصواتها في الإنتخابات، انطلاقاً من اعتبارات ضيقة.

وهنا يكون الدور على كل الوطنيين من مختلف التيارات والحساسيات لكي تنسف كل أسوار العزلة، وتضع أمام الرئيس الجديد كل البدائل المحتملة، فليس أسوأ بالنسبة للمسؤول الأول، من أن يجد نفسه رهين اختيار واحد.

وإذا كان هناك من يحلو له أن يتحدث عن الجمهورية الثانية فلعلي أقول أن انتخاب الرئيس زروال هو الخطوة الأولى نحو إقامتها، والذي سيتم يوم أن يُستكمل المسار الديموقراطي بالإنتخابات التشريعية التي تستقطب كل الشارع السياسي وتحتوي كل الحساسيات السياسية.

وذلك هو النجاح الحقيقي للرئيس.



الجزائر: شبح يوغوسلافيا [62]

أحسست بالهوان وأنا أسمع مناشدة الزعيم الجزائري حسين آيت أحمد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون محاولة "عمل شيء" لحلّ الأزمة الجزائرية.

الجزائر التي كانت في طليعة العاملين لنزع فتيل الأزمات المحلية والدولية، والتي يسجل لها التاريخ مواقفها في إفريقيا وآسيا لحقن دماء الأشقاء، تستجدي اليوم علناً وساطة دولية لحقن دماء أبنائها، تواجه بالرفض المؤدب من الطرف الاخر، الذي لا أشك في أنه يعرف حقيقة ما يحدث.

واستيقظت في نفسي كل الشكوك وكراهية الأمس الغابر عندما بادرت فرنسا برفض كل محاولة للتدخل قائلة، في نفاق سياسي واضح، أن ذلك شأن جزائري محض، في حين يعرف القاصي والداني أن مصالح فرنسية تقف وراء الكثير من القنابل الموقوتة التي تنفجر في الجزائر منذ سنوات، وهو ما أكده حرص فرنسا على "شراء" كتلة هامة من الديون الجزائرية، واختلال ميزان التبادل التجاري لصالح فرنسا التي أغرقت الأسواق الجزائرية بمواد كمالية باهظة الثمن متدنية النوعية[63].

والواقع أنه من الصعب على أي وطني جزائري أن يقبل تدخلاً أجنبياً في شؤون بلاده، فضلاً عن أن يطالب به ويدعو إليه.

فكيف يكون الأمر إذا كان ذلك الوطني رجلاً تاريخياً في وزن آيت أحمد، كان في طليعة العمل الثوري، ولا يمنع الإختلاف معه من تقدير دوره واحترام نضاله.

62 – الشرق الأوسط 27 يناير 1996 .

63 – وقفت المصالح الفرنسية بما فيها الكنيسة ضد لقاء العقد الوطني في روما.

ومن السهل على البعض أن يندفع في المزايدات الكلامية التي تتملق خصوم الرجل السياسيين أو المحليين، وتحاول الإنتقاص من قدره بل وتخوينه والإساءة إلى نضاله، تعبيراً عن عقد نقص سياسية، وتنفيذاً لأغراض سياسوية.

لكن ما قاله آيت أحمد يظل أمراً بالغ الأهمية، فهو يعبر عن الإحباط الرهيب الذي تشعر به شخصيات جزائرية كثيرة، تحس بعمق المأساة الجزائرية، وترى نفسها عاجزة عن عمل شيء، حتى لمجرد التخفيف من ويلاتها.

وفي الوقت الذي يخرج فيه الجزائري من بيته صباحاً وهو لا يدري إن كان سيعود له حياً، وقطعة واحدة، أم سيعود أشلاء مبعثرة، أو لا يعود على الإطلاق، يحس في الوقت نفسه بالفراغ الهائل الذي يحيط به من كل جانب، ويشعر بأنه يقف وحيداً في مواجهة شبح الموت والدمار.

ومن الصعب أن يصدق المرء اليوم أن الأشقاء والأصدقاء لا يعرفون حقيقة ما يحدث في الجزائر، خاصة بعد أن اتضحت أشياء لم تكن بنفس الوضوح في السنوات الأولى، وبعد أن بدا واضحاً أن هناك مؤامرة حقيقية تستهدف الجزائر، ترمي أساساً لتفتيت الوحدة الوطنية ثم الوحدة الترابية، وتستعمل عدداً من أبناء الجزائر من مشبوهي الإنتماء أو من حملة الشعارات الزائفة، بل وعدداً من المرتزقة، بالمعنى الحقيقي للتعبير.

والواقع أن الشعور العام هنا هو أن الذين لم يفهموا هذا كله هم قوم لا يريدون بذل جهد للفهم، ربما لأن ذلك قد يضطرهم لاتخاذ مواقف محددة، يمكن أن تغضب هذا الفريق أو ذاك.

والمؤسف هو أن أطرافاً خارجية، عربية وأجنبية، راحت تتعامل مع المأساة بنوع من التهريج الإعلامي، بدا وكأنه متاجرة بالدماء الجزائرية، بينما راحت أطراف أخرى تحرض هذا على ذاك وتدعم هذا على حساب ذاك.

مسؤول في منظمة ثقافية دولية يوزع الأحكام المطلقة والإدانات الحمقاء التي تبرىء هذا وتمجده وتجرم ذاك وتخرجه من رحمة الله، بدون أن يكلف نفسه عبء القيام بزيارة، لعلها وهي تتصل بالفكر والثقافة، تدخل في إطار مهمته السامية،

ولكنه فضل أن يظل حبيس مكتبه الفاخر وعدد من المستشارين المشبوهين، العاملين في خدمة أهداف مشبوهة[64].

أكثر من ذلك، فإن مسؤولاً إقليمياً سامياً زار الجزائر خلال الإستعداد للانتخابات الرئاسية أصدر تصريحاً أتصور أنه أحرج حتى السلطات الرسمية التي قامت بدعوته، عندما بارك عملها وأكد تحكمها في الأوضاع، بأسلوب أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه بدا كمجاملة فارغة، يشكر فيها الضيف مضيفه بعد وجبة دسمة.

فالكل يعرف أن شقيقنا العزيز لم يغادر مقر الإقامة الرسمية، ولم يمش على قدميه في شارع ولم يجلس في مقهى ولم يلتق بشخصية سياسية أو ثقافية، وكان يتنقل، طيلة الساعات التي قضاها في العاصمة الجزائرية، في ظل احتياطات أمنية هائلة[65].

اللامبالاة العربية الإسلامية هي إذن لا مبالاة واعية، فالجميع يرون بأن أي تدخل رسمي أو حكومي في الشؤون الجزائرية قد يزيد الأمر تعقيداً، وأنا أول من يرفض أي تدخل أجنبي في شؤون بلادي، ولكن من قال إن التدخل الأجنبي هو الطريق الوحيد لدعم كل الجهود الجزائرية المخلصة من أجل حقن الدماء وتنقية الأجواء واستعادة الأمن والإستقرار؟.

أذكر أنني ناديت منذ نحو سنتين بأن يجتمع علماء المسلمين بملابس الإحرام في الحرم المكي، وبعيداً عن أي وجود رسمي أو حكومي، وتدعى كل الأطراف الجزائرية إلى الإجتماع داخل بناء الكعبة المشرفة، وبدون وجود أي طرف آخر، ولكن الوحيد الذي تناول هذا الإقتراح بجدية كان الأستاذ فهمي هويدي.

وذهب الإقتراح أدراج الرياح.

وربما حاول بعض الأشقاء جس النبض لعمل شيء ما، ولكنهم لاقوا صدودا جعلهم يفضلون الإبتعاد، ولكن هل هذا يبرىء ساحة الجميع.

وأنا شخصياً على يقين بأن هناك ما يمكن عمله.

---

64 – المقصود هو المدير العام لليونسكو.

65 – الأمين العام للجامعة العربية.

العالم العربي والإسلامي قادر على عمل "شيء ما" لا أستطيع أن أحدد معالمه، لكنني لا أتصور أن هناك من يستطيع منع رجال الفضل والفكر والعلم والتقى من اللقاء حيث يمكنهم تدبر الأمر، والمساهمة في تهيئة الجو لعمل مخلص يوقف نزيف الدم، الذي تقف وراءه قوى مشبوهة، تعرف جيداً ماذا تفعل.

وربما كان الجزائريون في حاجة لجهد مخلص يتم بأسلوب مناسب لتحديد المسؤوليات، بعيداً عن التضامن الماسوني مع هذا الطرف أو التحريض الإستفزازي لذاك.

ولقد كتبت أقول منذ نحو عامين، وبمجرد تسلم الرئيس اليامين زروال لمهام رئاسة الدولة، بأن مكان كل وطني هو إلى جانب الرئيس، ولعلي كنت أول من كتب، لوجه الله والوطن، دعماً للرجل، ولست أدري ما إذا كنت قادراً اليوم على أن أقول نفس الشيء بنفس اليقين وبنفس الحماس.

وكثيرون مازالوا على ثقة من أن رئيس الجمهورية قادر على التعامل مع الأزمة، إذا وجد الدعم اللازم والتفاعل النزيه.

لكن الثابت هو أن الرئيس الجزائري أكد، في خطابه الأخير، التزامه بالنهج المسطّر منذ يناير / كانون الثاني 1992، وبكل الخطوات المتخذة منذ ذلك التاريخ، ولم يعد هناك مجال لأي شكوك أو أوهام.

وربما وصل الكثيرون إلي اليقين بأن الخطاب يؤكد، بضمنية بالغة الوضوح، أن كل من يرفض التجاوب مع مشروعات السلطة للخروج من الأزمة هو نصير للإرهاب المجرم.

ولو صح هذا فإن الأيام المقبلة قد تشهد تصعيداً هاماً في العمل لتحجيم كل الإتجاهات التي يمكن أن يكون لها رأي آخر في تشخيص الأوضاع أو في علاجها.

وهنا يأتي دور الوطنيين.

وهنا يأتي دور الأشقاء، بعيداً عن أي تدخل رسمي أو حكومي يمكن أن يعطي الفرصة لمن يريدون تعميق الهوة والوصول بالأزمة إلى نقطة اللاعودة.



الجزائر: بين عنف المبادىء وإجرام المطامع[66]

منذ عدة سنوات والمثقفون الوطنيون يستعرضون أحداث الجزائر طولاً وعرضاً، ومن بينهم من يجازف بالكثير لكي ينقل إلى القارىء الوطني، عبر الساحة العربية والدولية، صورة واضحة المعالم عما يحدث، تشير، في حدود الممكن والمتاح، إلى العناصر الرئيسية للمأساة الجزائرية، التي تتلخص في أنها محاولة لهدم نموذج المجتمع الذي أقامته الجزائر المستقلة، وأيا كانت الشعارات التي ترفعها تلك المحاولات، والتي امتزجت فيها هتافات اليمين المتطرف الذي يُنسب للدين، ببلاغيات اليسار الزائف الذي ينتسب للتقدمية، وبمساهمات الوسط الفني الذي يرفع ألوية ثقافية مشبوهة، وكل ذلك بتوجيه ورعاية من أيد داخلية وخارجية، مستفيدة من كل ما يحدث، سياسياً واقتصادياً ومالياً.

وأسمح لنفسي اليوم أن أقول بأن الذين لم يفهموا، بعد، خلفيات تلك الجرائم المنكرة، التي يستعرض البعض وقائعها على صفحات بعض جرائدنا، وأحياناً بتفاصيل تعكس تلذذاً مشبوهاً خلفيته الحقيقية إثبات التهمة على خصم سياسي أو فكري، وبأن الذين لم يدركوا، بعد، الدوافع الحقيقية لتلك الوحشية الرهيبة، وبأن الذين لم يتعرفوا، بعد، على الملامح الرئيسية للمستفيدين من كل ما يحدث، ولا يفرقون بينهم وبين المنفذين الذين يذكروننا بعهد الحسن بن الصباح، أسمح لنفسي اليوم أن أقول بأن أولئك جميعاً لا يريدون أن يفهموا، أو هم غير راغبين في التعرف على طبيعة ما يحدث، رغم وضوحه المتزايد يوما بعد يوم، أو هم قانعون بصورة

---

66 – الشرق الأوسط يونيو 1997 .

رسموها أو رسمت لهم، وهي صورة أهم ما فيها أنها تعفيهم من مسؤولية القيام بالدور المنوط بالمثقف الوطني عبر الساحة العربية الإسلامية.

فكيف أصدق بأن هناك من لم يفهم بعد بأن الإعتداءات التي نقرأ كل يوم استهدافها للمواطنين العزل هي عمليات إجرامية جبانة، يتواطأ البعض معها عندما يصر على إعطائها غطاء عقائدياً أو عقدياً، في حين أن كل الدلائل تشير إلى أنها، بتعبير رئيس الجمهورية نفسه، من فعل عصابات من المرتزقة، فقد الذين يقومون بها كل إحساس بالإنسانية، بل إن السلوك الحيواني يسمو عليها، فالحيوان يقتل ليأكل أو ليؤكد سيطرته أو ليدافع عن حرمه، ولكنه، في كل تلك الحالات، لا يمثل بضحيته، ولا يتلذذ بتمزيقها، ولا يتفاخر بتشويهها.

ولقد قلت دائما بأن هناك تواطؤاً واسعاً يضم كل المستفيدين، بشكل مباشر أو غير مباشر، لعل من أهم الصور التي ترد على ذهني، وأنا أستعرض ملامحه ومعطياته، محاولة القوم في مكة اغتيال سيد المرسلين، عندما اختاروا رجالاً من قبائل عدة، لكي يتفرق دمه الشريف بين القبائل، فلا تجرؤ قبيلته على الثأر له.

ولعل أسوأ أنواع التواطؤ مع المجرمين هو ذلك الذي يقوم به البعض، وهم يقدمون عنف اليوم كاستمرار لعنف الثورة، وهو ما كنت أشرت له في حديث سابق، وعنصر التواطؤ هنا أكثر من واضح، خاصة إذا عرفنا أن بعض هؤلاء يشيرون بأصبع الإتهام أيضا للمدرسة الجزائرية، قائلين عنها، بوقاحة غريبة تهزأ بالقارىء وبالمستمع، بأنها مدرسة نمت فيها بذور الإرهاب الأصولي في حين أن نظام التعليم في الجزائر هو نظام موحد أعطى البلاد كل إطاراتها من المدنيين والعسكريين، وجريمته الرئيسية، بالنسبة للمتواطئين مع الإجرام، هي أنه نظام مدرسيّ ديموقراطي التوجه، وطني المحتوى، عربي اللغه، يعطي للتربية الإسلامية مكانها ومكانتها بين مواد الدراسة، ويرفض طروحات اللائكية المستوردة.

وتدخل في إطار التواطؤ أيضا طروحات بعض معممينا وهم يبررون ارتفاع الشعارات الإسلامية كنوع من الرفض للسياسة التي انتهجتها جزائر الإستقلال الشيوعية اللائكية في حين أن الشارع الجزائري لم يعرف معظم أولئك العلماء ولم

يتعرف على فكرهم، قبل عهد الفضائيات، إلا بفضل ملتقيات الفكر الإسلامي التي كانت تعقد سنوياً في الجزائر الشيوعية اللائكية، التي حرصت على أن يفتتح دستورها بمادة واضحة، تحدد بأن دين الدولة هو الإسلام، ولغتها الرسمية هي العربية.

وهكذا لم يفرق أولئك بين رفعة الإسلام ورفع شعارته، والأمران لا يتطابقان دائماً، ولهذا كانت الآيات المنددة بالمنافقين في القرآن الكريم أكثر من تلك المنددة بالكفار والمشركين.

وهكذا كان من المضحك، وشر البلية ما يضحك، أن يلتقي رجال مواقف متناقضة، حول طروحات متماثلة، في خندق فكري واحد، يقف فيه أيضا دعاة الجزائر الفرنسية، وهم أول المستفيدين من تشويه صورة جزائر الإستقلال.

ولقد سعدت بردود الفعل على حديثي السابق (الشرق الأوسط: الأحد 22 جوان / حزيران 1997) بما فيها تلك الردود المندهشة من مقدرة الشعب الجزائري، المعروف بصلابته وبعنفه وبجديته، على قلب الصفحة بعد استرجاع الإستقلال، بكل ذلك الهدوء وبكل ذلك الإنضباط، مما يؤكد بأن عنف الأمس كان دفاعاً عن المبادىء، أما عنف اليوم فهو إجرام يبحث عن تلبية المطامع، وكان من المتوقع بالطبع أن تكون هناك ردود فعل متشنجة، معروفة المصادر والإتجاهات.

ولعل من أهم الأمثلة التي تستكمل الحديث الماضي وتؤكد ما سبق أن قلته من أن الشعب الجزائري التزم بقرار قيادته في طي صفحة الماضي، المثال المعروف عن واحد من كبار قادة الثورة في منطقة الوسط، كان محدود التعليم عظيم الشجاعة ملتهب الوطنية، وقع في فخ نصبته له السلطات الفرنسية خلال الخمسينيات، فيما عرف بالمؤامرة الزرقاء، كان هدفه التخلص من الإطارات المثقفة في الثورة، حيث قامت بافتعال وثائق تثبت تواطؤاً مزعوماً بين السلطات الإستعمارية وعدد من المجاهدين المثقفين.

ولم يتردد القائد الجزائري عندما وقعت تلك الوثائق المزورة بين يديه، وقام بإعدام من أشارت الوثائق المزورة إلى أسمائهم، وكثير منهم كانوا من حملة الثقافة العربية ...

وأهم ما في هذا الأمر هو أن شعبنا اعتبر القضية جزءاً من ضريبة الجهاد، وطويت الصفحة بعد استرجاع الإستقلال، ولم يتجل ذلك في التعامل مع شخص القائد نفسه، الذي استشهد بعد ذلك في كمين نصبه له العدو، ولكن رفاته نقلت بعد الإستقلال لتدفن في مقبرة الشهداء بالعاصمة، بجوار ضريح الأمير عبد القادر والقادة ديدوش مراد وبن مهيدي وعمران والرئيسين بومدين وبوضياف وآخرين.

وتعدى موقف التسامح كل ذلك ليشمل أسرة القائد الشهيد.

ذلك أن الذين أعدموا كان لهم بالطبع آباء وأشقاء وأقارب، وهم إذا كانوا لم يعرفوا بالأمر خلال الثورة، فلاشك أنهم عرفوا به بعد انتهائها.

ومع كل ذلك فإن ابن القائد الجزائري مازال إلى يومنا هذا يصول ويجول، بل ويتخذ مواقف علنية ضد بعض ثوابت الأمة، بدون أن يتعرض له أحد بأذى، وبوجه خاص، أقارب الذين أعدمهم أبوه ظلماً وتسرعاً.

والقصص من هذا النوع كثيرة ومعروفة، لكن روعة الشعب الجزائري، وربما اعتبر البعض ذلك خطأ جسيماً، هي أنه استطاع، بتعبير الرئيس بومدين "قلب الصفحة"، وهو التعبير الذي أضاف له الرئيس الشاذلي . "بدون تمزيقها"[67]، ولعل هذه الإضافة، في حد ذاتها، تفسر بعض ما يحدث.

وهكذا، كان الجزائري في العقود الثلاثة التي تلت الإستقلال يطوف أرض الوطن بكل اطمئنان، وكان سائق السيارة يقطع المسافة بين "أم الطبول" في أقصى الشرق و "زوج بغال؛ في أقصى الغرب، وعبر أكثر من ألف ومائتي كيلومتر، لا يخشى إلا الله، أو سائقاً أحمق يأتي من الإتجاه المضاد.

وتبقى، ونحن نستعد للإحتفال بذكرى استرجاع الإستقلال في يوليو، وقفة عن قضية أتصور أنها أخذت طابعاً كاريكاتورياً شوه معطياتها الرئيسية، وهي "جدية" الجزائري.

---

67 – كنت أنا الذي أضاف هذه الجملة إلى خطاب الرئيس، وكان اعداد الخطب من اختصاصي.

وكنت قلت لبعض الذين تفضلوا بمكالمتي هاتفياً بأن تلك الجدية التي يقدم بها البعض مجاهدينا بشكل يجعلهم أثقل الناس دماً وأقلهم مقدرة على التبسط مع الآخرين، هي أسطورة وهمية نابعة من نكتة بائخة يرددها بعض الأشقاء.

المجاهد الجزائري جدي بالفعل، وهو بعيد في حياته العامة عن الإبتذال، وربما كان ذلك بحكم عقود من المعانة الإستعمارية بكل أنواعها وأشكالها، والذين تعاملوا مع رجال الدبلوماسية الجزائرية مثلا في المحافل الدولية لاحظوا ذلك وتناقلوا الكثير من معالمه، والتي تميزت بحجم هائل من التمسك بالمبادىء الأساسية التي تلتزم بها الثورة الجزائرية، وبغض النظر عن الصداقات وعن العواطف الشخصية.

ولقد وقفت الجزائر ضد أشقاء أعزاء لهم دورهم المشهود في دعم الثورة الجزائرية عندما رأت أن اعتماد مبدأ المجاملة في التعامل مع قضايا المبادىء هو خيانة عظمى.

الجزائري إذن جاد بالفعل، لكنه، في حياته الخاصة، إنسان وديع مسالم، طالما أن أحداً لا يحاول الإستهانة به أو الإنتقاص من قدره أو الإساءة المجانية له.

ولعل الكتاب الذي أحلم بكتابته هو كتاب يحمل عنوان "الفكاهة في الثورة الجزائرية"، بعد أن لاحظت أن أكثر المجاهدين صلابة كانوا، خارج المهمة، أبناء نكتة ورجال دعابة، بعيدون كل البعد عن التزمت والوقار المصطنع.

والذين أتيحت لهم حضور الجلسات الخاصة للرئيس بومدين مثلاً كانوا يفاجئون بحجم الدعابة عند الرجل، الذي كانت الصور تقدمه دائماً عبوساً قمطريراً.

وكان الرئيس علي كافي ممن سجلوا بآلة تصويره، وخلال مرحلة الثورة، عدداً من الصور تقدم لحظات مرحة في حياة ثلاثة من قيادات الثورة الذين عرفوا بالجدية والرزانة، وهم، بالإضافة للرئيس بومدين، الأخ عبد الله بن طوبال، وهو واحد من ثلاثي "الباء" المرعب الشهير (LES TROIS B ، والآخران هما المرحومان عبد الحفيظ بوصوف وكريم بلقاسم)، والأخ عمار بن عودة، وهو من مجموعة الـ (22) القيادية وأحد مفاوضي إيفيان.

ولقد حاولت سرقة بعض تلك الصور، لكن الأخ كافي افتكها مني بقهقهته المدوية المألوفة، وإن كنت، بابتسامة لا تقل صخباً، وعدته بأنني . سأكرر المحاولة.

ذلك هو بعض ما يفسر إدانتي لمن ينسبون إجرام اليوم إلى عنف الثورة بالأمس، لأن النتيجة المهمة، وحتى إذا افترضنا حسن النية الناتج عن الجهل بالمعطيات الحقيقية، تؤدي إلى تحويل الأنظار عن المجرم الحقيقي الذي يقف وراء جل تلك الجرائم البشعة التي يصطلي الشعب الجزائري بنارها.

ولهذا لن أقول لأصحاب التحليلات المشبوهة: اتقوا الله في الشعب وفي الحقيقة، بل أقول لهم اتقوا الله في أنفسكم، فخديعة الناس ليست أمراً مضموناً طول الوقت وكل الوقت.



الجزائر: الحاضر والمستقبل(68)

من الصعب أن يتخلص الإنسان من منظر الدماء والأشلاء ومن رائحة الحريق والدخان ليقوم بتحليل موضوعي ومحايد للمأساة الجزائرية، التي يمكن القول بأنه لم يحدث لها مثيل، عبر التاريخ المعاصر على الأقل.

ويبدو أن هذا هو قدر الجزائر، فنوعية استعمارها كانت نوعية فريدة، مع الاعتراف بوجود أوجه شبه مع الاستعمار الاستيطاني في جنوب افريقيا، ووجود أهداف لم تحقق نجاحاً كبيراً كذلك الذي حققه الوجود الأوروبي في الأمريكيتين.

ونوعية ثورتها كانت فريدة، حتى ولو أمكن مقارنة بعض جوانبها مع الثورة الفيتنامية، التي كانت ثورة وطنية واعية ضد أكثر من مستعمر أجنبي.

ونوعية الرجال الذين قادوا مسيرتها التحررية كانت فريدة في نوعها، حتى ولو وجدنا تماثلاً بين بعض مواقفهم ومواقف زعماء آخرين في مناطق متعددة من العالم.

ولابد أن ندرك بأن فهم الأزمة الجزائرية على حقيقتها يتطلب تعرفاً على عمقها التاريخي، ولقد حرصت على الوفاء بهذا الجانب في أحاديث متعددة، احتضنتها «الشرق الأوسط» منذ بدأت نذر الأزمة.

---

68 – الشرق الأوسط 16 سبتمبر 1997 .

وأذكر أن هذا الشهر شهد عقد الهدنة بين القوات المسلحة وما كان يسمي "جيش الانقاذ الإسلامي"، وهي الهدنة التي ستقود فيما بعد لقانون الوئام المدني.

وسيلاحظ القارىء الكثير من الإيحاءات بين السطور.

وأتصور أن ذلك يجب أن يستكمل بوضع الأزمة في سياق جغرافي – سياسي (جيوبوليتيك) تتغير فيه المعطيات الدولية الاقتصادية والاجتماعية بإيقاع متسارع، يصعب ملاحقته بالعين المجردة، ولا مجال فيه للتحليلات الانفعالية أو للاعتبارات العاطفية.

ذلك أنه إذا كان دور الصحافي هو ملاحقة أخبار اليوم فإن دور الكاتب السياسي هو الربط بين أخبار الأمس وأخبار الغد، ويبقى على المفكر أن يستقرىء أخبار ما بعد الغد.

وهذا ما يضع العبء الأكبر على مجموع المثقفين الوطنيين في العالم العربي، وما يحملنا نحن، كمثقفين جزائريين، مسؤولية تاريخية، تتلخص في أن نضع تحت تصرفهم كل العناصر المعلوماتية والتحليلية والاستنتاجية، في حدود الممكن والمتاح، وفي حدود الرؤية المتوفرة، ومع هذا وذاك، في حدود معادلة الخطأ والصواب التي تقترن بكل اجتهاد فكري.

والنظرة المستقبلية يمكن أن تنطلق من الفرضية التي تقول بأننا ندخل عصراً يتجه إلى تجاوز سلطة الهيئات الحكومية إلى سلطة مؤسسات دولية، اصطلح اليوم على تسميتها بالشركات «متعددة» الجنسيات، والأصح أن يقال «متعدية» الجنسيات، وهي مؤسسات لا ترحم، تتعامل مع البشر على أنهم مجرد أرقام، ومع الأوطان على أنها مجرد أسواق ومصادر للمواد الخام، ويرتبط هذا كله بإعادة لترتيب الأوراق في المنطقة العربية لتتحقق لإسرائيل السيادة، لا على أساس شعار من «النيل إلى الفرات» الذي تجاوزته الأحداث، والذي كان يرمز إليه الشريطان الأزرقان في العلم، ولكن من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي، ولهذا نجد يد إسرائيل في مواقع لم نكن نتخيل وصولها إليها، وعلى وجه التحديد حيث توجد تجمعات تشعر بروح الأقلية المضطهدة، أو تنتقل من سيطرة عقدة النقص إلى لوثة عقدة الاستعلاء.

ونحن في عصر تدور فيه الدائرة لينحسر دور الطبقة الوسطى، بشرائحها المتباينة الثروة والتأثير، وذلك لمصلحة عناصر أكثر ثراء، وإلى درجة فلكية الأرقام،

تتناسب شراهتها ووحشيتها عكسياً مع انخفاض المستوى الاقتصادي الذي نبعت منه، بحيث تكون أكثر نهماً ودموية إذا كانت نابعة من أدنى شرائح المجتمع، ويتم هذا بتشجيع من نفس المؤسسات الدولية التي ثبت، منذ إلغاء تمويل السد العالي في مصر، أنها يد اقتصادية تعبر عن إرادات سياسية، لها أهداف تتناقض غالبا مع مطامح شعوبنا، التي تشكل الطبقة الوسطى أهم شرائحها الوطنية.

من هنا ندرك أن الشعارات العقائدية أو العقدية التي نسمعها هنا أو هناك، يمكن أن تكون مجرد ستار لنشاطات ليست لها علاقة مباشرة بأي نوع من الأيديولوجيات أو المذاهب السياسية، وهو ما يتجاوز غالباً إدراك القاعدة البشرية للهرم التنظيمي في الأحزاب أو الهيئات المعنية، حيث يتم كل شيء على مستوى هياكل القمة، أو بعض الدوائر المحيطة بها.

والعناصر المالية التي أصبحت تفرض وجودها في المجتمع وعليه، والتي وصلت إلى موقع القوة والنفوذ غالبا بالرشوة وبالمحسوبية وبالمضاربة، وربما أيضا بالتواطؤ مع بعض المصالح الإدارية، سواء الضرائبية أو الجمركية أو غيرها، وسواء اسميناها قططاً سمينة أو حوتاً كبيراً، هذه العناصر تتميز بحجم من الشراهة والجشع يتجاوز كل حد، وهي على استعداد لعمل أي شيء للدفاع عن وجودها، ولضمان سيطرتها على الأرزاق، ثم على الأعناق، أقول . كل شيء.

أحب هنا أن أتوقف عند نقطة سبق أن أشرت لها في بعض مقالاتي لأنني أتصور أنها نقطة أساسية، فلقد قلت يوماً أن هناك من يريد للجزائر مصيراً كمصير الأندلس، ويبدو أن هذا التعبير لم يفهم على حقيقته، وهو يعني بكل بساطة أن هناك من يعمل لتخريب مشروع المجتمع الوطني العربي الإسلامي، الذي قام أساساً بفضل تضحية الشرائح الأكثر فقراً، والتي كان أهم مطامحها أن تكون جزءاً من الطبقة الوسطى، مكاناً ومكانة ودوراً، بفضل رفع المستوى المعيشي لكل الشرائح ذات الدخل المحدود.

عمليات التخريب تلك تتم لمصلحة طروحات تغريبية مشبوهة، يختلط الجانب السياسي فيها بالجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتستهدف بناء

مشروع مجتمع هجين مائع الصورة مذبذب الشخصية مخترق الاقتصاد مهلهل الانتماء، يضمن عودة الاستعمار الفرنسي من النافذة، بعد أن طرد من الباب بفضل تضحيات شعب وتضامن أمة، ودماء وأشلاء ألف ألف ألف شهيد.

وهذا ليس كلاماً إنشائياً. فالعدد الحقيقي لضحايا الجزائر خلال فترة الاحتلال يقترب من عشرة ملايين، منهم من قتلوا بالمقصلة، ومن قضوا بالرصاص، ومن ماتوا تحت التعذيب، ومن أهلكتهم الأوبئة والمجاعات. ومن هنا ندرك أن بشاعة أحداث الجزائر اليوم ليست أمراً عفوياً، وأن العمليات الإجرامية ليست إرهاباً أعمى.

ببساطة أكثر، هناك أيد خارجية من مصلحتها أن تستمر الأزمة وتتزايد حدتها، فهناك أكداس من الأسلحة في المخازن الأجنبية يجب أن تجد من يشتريها، وهناك مصانع تحتاج إلي مواد أولية وتزويد مضمون بالطاقة بدون احتمال للخطر يتجاوز واحد في المائة، وهناك أزمة بطالة يجب أن يتم امتصاصها بحرمان العالم الثالث من الطاقة الصناعية الإنتاجية، وهناك أطنان من السلع الاستهلاكية تبحث عن أسواق بدون حسيب أو رقيب، وهناك مشاريع تسويات سياسية للمنطقة كلها، من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي يجب أن تتم على حسابنا، وهو ما يتطلب أن نكون عاجزين عن مواجهتها حتى بالصراخ، وهناك اعتبارات أخرى كثيرة ترتبط بالصراع الحضاري الأزلي بيننا وبين القوم في الشمال، يعرفها كل المثقفين.

بالنسبة للداخل، ليس سراً أن هناك تيارات تفتقد الوجود الشعبي وهذه لا تحتمل وضعية الاستقرار، والصحف الدولية لا تخفي أن هناك مجموعات وأشخاصاً واتجاهات تستفيد من وضعية الفتنة، وهناك من تورطوا حتى آذانهم في الاجرام، بحيث أصبح ذلك بالنسبة لهم علة الوجود، وطوق النجاة من غضب يعلم الله مداه.

ويكفي أن نلاحظ بأن العمليات الإجرامية تتزايد حدة وبشاعة كلما لاح بريق أمل في الخروج من الأزمة.

وهنا أقول، مرة أخرى، لابد من أن نفرق بين العقل المدبر واليد المنفذة، أيا كان لون القفاز المستعمل.

وأتصور أن من حق الجزائريين، حكومة وشعباً وأحزاباً، رفض كل صور التدخل الخارجي، ولكن هذا لا يعفي الوطنيين والمثقفين من مسؤولياتهم.

والواقع هو أن علينا جميعاً مواجهة هذه القضية بكل جدية وموضعية، وبعيداً عن الشعارات والتلاعب بالألفاظ.

فإذا كانت القضية هي قضية إرهاب، فالتدويل وارد أردنا أم كرهنا، لأن الارهاب اليوم هو العدو الأول للمجتمعات، وقد ساهمنا جميعا في ترسيخ هذه الصورة، ومن المضحك أن نتهرب اليوم من مسؤولياتنا عن ذلك، وقد كنا نحذر الدول الأخرى من مخاطر انتقال الارهاب إليهم إذا لم يمدوا لنا يد العون والتأييد.

وإذا كانت القضية هي تداعيات لوضعية اقتصادية اجتماعية فإن التدويل واقع رغم أنوفنا، لأن صندوق النقد الدولي هو الذي يمسك بكل المفاتيح، ونحن الذين سلمناه إياها، والمدين، أيا كان، هو عبد للدائن.

ولو كنا نملك إرادة العمل على مستوى الوطن العربي والعالم الإسلامي لأمكن خلق تكتل كبير يطالب تعديل خدمة الدين، التي أصبحت في واقع الأمر إرهاباً مالياً يتضاءل بجانبه ما فعله شيلوك اليهودي في تاجر البندقية، لأننا أصبحنا رهائن لعمليات ربوية تقوم بها دول تقول أنها متحضرة، ونجد من بين أبنائنا من يقوم بدور النخاس أو السمسار الوضيع.

ومن هنا يتضح أن الطريق الوحيد للحيلولة دون خطر التدويل ليس التنديد بالتدويل ولكن مجرد اعتبار الأزمة قضية سياسية وطنية بالدرجة الأولى، لأن هذا يعني أن الحل هو سياسي وطني بالدرجة الأولى، وبالمعنى الواسع للتعبير.

والحل السياسي ليس ديكوراً وكاميرات وتصريحات ولكنه توافق سياسي بين كل الأطراف السياسية الفاعلة، وأكرر . الأطراف السياسية الفاعلة، وهذا التوافق يجب أن يتم على رؤوس الأشهاد وبدون شروط مسبقة.

وحتى إذا كانت الاتصالات السرية ضرورية لانضاج الحل فإن الشفافية المطلقة هي ضرورة لإنجاحه.

وهذا يبدأ على مستوى البلد الواحد، ثم على مستوى مجموعة من البلدان التي ترتبط برباط اللغة والدين والمصلحة المشتركة والاحترام المتبادل، لأنه ليس في وسع أي بلد كان الخروج وحده من الأزمة.

ولعل هذا هو السبب وراء نظرتي السوداء لمعظم المؤسسات العربية والإسلامية القائمة حالياً، والتي تبدو كنوع من التكايا، تضم أناساً طيبين يبدو أن عمرهم الافتراضي، من الناحية الفكرية والإنتاجية، قد انتهى، وربما كان منهم من لا يفرق بين وجوده في المؤسسة المعنية وجلوسه في واحد من المقاهي التي تضم الشيوخ المتقاعدين، مع فارق أن هؤلاء يدفعون ثمن مشروباتهم، وهذا كله مقارنة بالمؤسسات التي نعرف وجودها في العالم المتطور، والتي تعمل بعيداً عن أضواء التلفزة وفلاشات المصورين الصحفيين، وتضم قدامى العمل السياسي والدبلوماسي والإداري، الذين يستثمرون كل خبراتهم في وضع تصور واضح لكل التطورات المحتملة أو المرجوة، على مدى عشرات السنين.

وبالطبع فإن هذا ليس عيب متقاعدينا، وفيهم رجال يتمتعون بمستويات عالمية من الخبرة والتجربة، ولكنه عيب معظم قياداتنا ومؤسساتنا، التي تعجز عن استثمار الرجال واستخلاص حصيلة تجاربهم، بالإضافة إلى أن الاكفاء الذين ينتجون مكروهون منبوذون، لأنهم يفضحون، بعملهم وقيمتهم، تنابلة السلطان.

مرة أخرى أقول وأكرر بأننا، كمثقفين وطنيين نعيش في قلب الأزمة ونتعرض يومياً لأخطارها ولمضاعفاتها، ونعاني في كل لحظة ضغوطاً من كل اتجاه، وحتى في أوساط أسرنا وبين أصدقائنا، لا نملك إلا أن نعلن رفضنا لكل تدخل خارجي سافر، يستهدف الضغط على الإرادة السياسية الجزائرية لتحقيق أهداف لا تنسجم مع إرادة شعبنا أو تنتصر لتيار على حساب تيار آخر، مهما كان هذا أو ذاك، ولا تتوقعوا منا كلاما غير هذا.

لكن هذا لا يعفي الوطن العربي والعالم الإسلامي والمثقفين الوطنيين هنا وهناك من واجبهم.

وحقيقي أن لب الأزمة الجزائرية سياسي، وبالتالي فإن حل هذه الأزمة مرهون بالمصالحة الوطنية التي تشرف على إنجازها القيادة الوطنية المنتخبة شرعياً.

لكننا إذا اعتبرنا بأن هناك جانباً إنسانياً في القضية، نتج عن جرائم بشعة ضد الإنسانية، فإن هذا يجعل كل إنسان في هذا العالم معنياً بها، وفي المقدمة كل

الهيئات المكلفة بحماية حقوق الإنسان، والمحاكم المعنية بقمع الجرائم ضد الإنسانية.

يبقى أسلوب التصرف، واسمح لنفسي بأن أقول في هذا الصدد بأن هناك من ينتهز حساسيتنا من قضايا التدخل السافر لينفض يديه من مسؤولياته الإنسانية.

والواقع أن الشعور الذي نحس به هو أن القوى الكبرى تكتفي بالاطمئنان على آبار النفط والأسواق الاستهلاكية، والباقي لا يهمها، أما القوى الصغرى فإنها مشغولة بهمومها، الحقيقية أو المصطنعة، وهي غير مستعدة لأن تفتح على نفسها باب حملات احتجاجية من أي اتجاه.

ورفضنا للتدخل الأجنبي لا يمنع أن تجتمع مؤسسات عربية أو إسلامية أو إنسانية، بعيداً عن الضجيج الإعلامي المثير للحساسيات، لتبحث كيف يمكن أن تدعم كفاح الشعب الجزائري من أجل صيانة وحدته وتحقيق استقراره واستعادة حركته التنموية واسترجاع دوره الجهوي والدولي، لمصلحة السلم والاستقرار في العالم كله.

ورفضنا للتدخل لا يمنع مثقفي الوطن العربي وعلماءه من اللقاء لتدارس الأمر، بعيداً عن أسلوب إعطاء الدروس أو التوجيهات الفوقية، أو صب الزيت على النار.

وقد لاحظت شخصياً أمراً سلبياً انعكس على الأزمة، ولا أملك هنا إلا أن أسجله للأمانة.

فقد لاحظت أن بعض صور التضامن يمكن أن تعطي عكس الأثر المطلوب، لأنها تساهم في توسيع شقة الخلاف، وهذا بدون وضع للنوايا موضع الشك والاتهام الظالم.

بعض قيادات التيار الإسلامي في الوطن العربي، مثلاً، تتعاطف بشكل آليّ مع مواقف قيادة الحركات الإسلامية في بلد معين، وبتطبيق غير دقيق للمقولة الخالدة، «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً».

وبعض رموز التوجهات العلمانية تلعن أولئك طولاً وعرضاً، وتتضامن مع حملة شعارات العلمانية بعيون مغمضة، وبدون محاولة لفهم الواقع الميداني وتعقيداته.

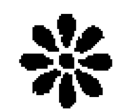
وتجمعات نسائية، مثلاً، تتصور أن دورها هو دعم أطروحات من يرفعن شعار حرية المرأة، بدون توقف للتساؤل عما إذا كانت تلك الطروحات منطقية فعلاً، أم أن وراءها خلفيات لا علاقة لها بالحرية الحقيقية، التي تعني الحرية المسؤولة الشاملة، ولا تكتفي بحرية كاريكاتورية مبتذلة، تقتصر على جانب واحد من الجسم بدلاً من الجسم كله، مرتبطاً بالروح وبالوجدان، ومنسجماً مع الأهداف النبيلة للأمة كلها.

وهناك هيئات بعينها تدعم هيئات بعينها، ومؤسسات معينة تناصر مؤسسات معينة، وصحافيون يدعمون صحافيين، وهلم جرا، فالقضية كادت تكون «رفع عتب» أو «سد خانة»، وقليلاً ما نجد مؤسسات تتحمل مسؤولياتها الوطنية كاملة، وتعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله، وتقول للمخطىء أخطأت، بدون تعال أو نظرة فوقية أو تهريج إعلامي، وقبل هذا وذاك بدون تضامن آلي يشبه شيكاً على بياض، نتيجته أن يزيد الظالم ظلماً، وهو يتصور أنه يحسن صنعاً.

ومن هنا فإن العنصر الوحيد المؤهل لكي يقول للظالم: كفى، وللمكابر: توقف، والذي لا يملك أحد له دفعاً ولا صداً ولا لوماً، هو رأي عام وطني واع يملك كل المعطيات، ولعل هذه هي نقطة الضعف الرئيسية.

وباختصار برقي رمزي شديد: لا تنتظروا مني أن أذهب إلى طبيب الأسنان وأنا أرقص فرحاً وسعادة.

أنا أحتاج الطبيب، ولكنني لا أذهب إليه إلا مرغماً.



الإنـقـلاب[69]

وافق يوم الجمعة الماضي مرور ثلاث وثلاثين سنة على التحرك الذي قام به الجيش، بقيادة العقيد هواري بومدين، ضد الرئيس أحمد بن بله، وهو ما أصبح يسمى في الجزائر: «التصحيح الثوري»، حيث إنه أعطى الجزائر أكثر مراحلها حيوية واستقراراً.

ولابد للأمانة من القول بأن كلا من الرجلين كان وطنياً صادقاً يحب بلاده ويؤمن بانتمائها العربي الإسلامي وبدورها الدولي في نصرة القضايا العادلة عبر العالم كله.

وإذا كان التغيير صدمة للذين ينظرون إلى الجزائر من الخارج فإنه كان أمراً متوقعاً لمن يعرفون خفايا الأمور ومعطيات الأزمة.

والواقع أن طبيعة الثورة نفسها فرضت عدداً من المعطيات كانت جزءاً من أسباب النصر على العدو، بقدر ما كانت، بالنسبة للمستقبل، نوعاً من القنابل الموقوتة[70].

وكان من أهم تلك المعطيات التعتيم الكامل على صراعات القمة، وسياج الصمت الذي يحيط بأهم الشخصيات الفاعلة على الساحة الثورية، والانضباط المطلق من قبل كل المناضلين.

كان العالم الخارجي لا يعرف عن الجزائر إلا الصورة المشرقة للكفاح البطولي الذي قام به شعبها، ويردد أسماء لمجاهدين لا يعرف غيرهم، يختزلون بالنسبة له كل الثورة الجزائرية.

وتأتي هنا قضية سيكون لها دورها السلبي في المستقبل. ففي الوقت الذي كان المستعمر السابق يكلف فيه عشرات الطلاب الجزائريين في الجامعات الفرنسية –

---

69 – الأهرام 22 نونيو 1998 .

70 – أهم المعطيات على الاطلاق هو وحدة الهدف وبساطة التعبير عنه بكلمة واحدة، هي: الاستقلال.

بعد الاستقلال- بعمل كل الدراسات الممكنة عن الثورة الجزائرية، بحجة التعرف أكثر على مجريات الأحداث، وهو ما كان يضاف إلى أطنان الوثائق التي سلبت من الجزائر طوال العهد الاستعماري، وبوجه خاص قبل استرجاع الاستقلال، في ذلك الوقت كانت المؤسسات العربية تغط في نوم عميق، وتكتفي، فيما يتعلق بأهم الثورات العربية الشعبية، بالمعلومات المبسطة، التي كادت تصبح معلومات مسطحة.

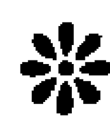
وكواقعة قد تبدو كاريكاتورية برغم أنها حقيقية، كنت أقف في حفل استقبال مع دبلوماسي جزائري، ومعنا مسؤول فرنسي في مؤسسة كبرى، كان لها، ومازال، دور في الأحداث الجزائرية.

وعندما سمعت الزميل يذكر للمسؤول أنه كان، في سنة 1956 يدرس العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة، قلت أنا، مستظرفاً نفسي، بأنني لم أكن ولدت آنذاك، ويرد المسؤول الفرنسي ضاحكاً بكل جدية! بل أنت كنت آنذاك في كلية الطب».

أردت أن أقول بهذا إن الناس لم تكن تلعب، وان أهم العناصر التي كان يبحث عنها مستعمر الأمس، هي عناصر القوة التي مكنت شعباً أعزل فقيراً جاهلاً من تحقيق نصر ساحق على قوات الدولة الأولى في البحر الأبيض المتوسط، كانت مدعومة بترسانة الحلف الأطلسي وبالعمق الأوروبي والتضامن الغربي.

كانوا، في بحثهم عن عناصر قوتنا بالأمس، يبحثون عن عناصر ضعفنا لاستثمارها كثغرات في الغد، وكان كثير من طلابنا يندهشون عندما كنت أتعامل بتحفظ كبير مع ذلك النشاط، الذي كانوا يرونه مبعث فخر واعتزاز، وكنت أراه عملا مخابراتياً يستغل براءة الشباب.

وربما كان الجانب الذي يستثير غضب القوم في الضفة الشمالية من البحر على هواري بومدين بوجه خاص لا يقتصر على أن الرئيس الراحل كان وطنياً عربي النشأة والتكوين، من معهد الكتانية في قسنطينة إلى الجامع الأزهر في مصر، ولكن، في تصوري، لأن معلوماتهم حوله كانت هزيلة جدا، بحيث كانوا يلقبونه بالرجل الغامض أو الرجل اللغز، وهم يفضلون التعامل مع قادة يقرأونهم كالكتاب المفتوح، ويعرفون نقاط ضعفهم ومعالم قوتهم وخفايا شخصياتهم (ولقد ظل العديد من الفرنسيين لا يعرفون التاريخ الحقيقي الكامل لولادة بومدين إلى أن انتقل إلى رحاب الله).



الأمــازيغـيـة : الحقيـقـة والخُـرافة (71)

كنت أقول أحياناً لأحد الزملاء العاملين معنا، لإثارته واستثارته: عندما يكون للمرء أصدقاء مثلك فهو ليس في حاجة لأعداء، لكن الأمر ينطبق على عدد من المحامين الفاشلين الذين ابتليت بهم قضايانا الوطنية، سواء تعلق الأمر بالوحدة العربية، التي أساء لها بعض الداعين لها بأضعاف ما أساء لها المحرضون ضدها، أو بالإسلام، الذي نجح بعض من يرفعون شعاراته أحياناً في تشويه كل ما يرتبط به، مبادىء ورجالاً وأسلوب عمل.

وجاء دور الأمازيغية لتعاني من مثل ذلك، حيث أن بعض الذين يدعون الدفاع عنها، لكي لا أقول بعض الذين يرتزقون منها، يسيئون لنا فيجعلون منها مزيجا من العدوانية، والاستلاب، والمداعبة المتخلفة للعواطف، والاستجداء البليد للعصبيات.

كنت أقرأ في إحدى صحفنا منذ أيام بلاغاً لبعض أولئك يتجه لأبناء الشعب الأمازيغي، الشعب الذي كان من أبنائه [موسى عليه السلام، الرسول الإفريقي المنحدر من الأمازيغ، صاحب التوراة والتلمود!]، طبقا لنص البلاغ.

ولم أتوقف كثيراً عند المغالطات، بل رحت أبحث في البلاغ، عبثاً، عن اسم أب الأنبياء، عن إبراهيم الخليل وعن أبنائه وخلفائه إسماعيل وإسحاق، ثم عيسى بن مريم البتول، ثم محمد خاتم المرسلين، بعد أن فشلت في العثور على إشارة واحدة للانجيل والقرآن، بعد التوراة والتلمود.

---

71 – الحياة – لندن 22 أغسطس 1998 .

وأعتقد أنني وجدت بعض ما يفسر الاختفاء، وذلك في المشروع الذي يدعو له البلاغ، وهو إنشاء كونفيديرالية "أمازيغية"! تمتد من جزر الكناري إلى البحر الأحمر، يُستبعد منها بالطبع كل رباط آسيوي، في حين أن ألف باء الجغرافيا السياسية تجعل من المنطقة الآسيوية جناحاً مرتبطاً بالشمال الإفريقي، تكمن المصلحة المشتركة لكليهما في التكامل العضوي بينهما، لمواجهة الشمال المتغطرس في مرحلة أولى، ثم تحقيق توازن للقوى نسترجع به المقدرة التفاوضية، لنتمكن من التعامل معه تعامل النّد للند، ويمكن تحقيق الشراكة الحقيقية المبنية على الاحترام المتبادل.

لكن العيب الأكبر للمنطقة الآسيوية، منبت إبراهيم وعيسى ومحمد، هو أنها منطقة عربية رائدة، تتناقض مصالحها جذرياً مع الوجود الإسرائيلي والاستلاب الغربي والسيطرة الأوروبية.

وهنا واحدة من خلفيات المحامين الفاشلين، الذين يُقدمون الأمازيغية دائماً، وعلى عكس عادة الأمازيغ الحقيقيين، كنقيض لكل ماهو عربي، وهو ما يؤكده تنديد البلاغ بالمدرسة الجزائرية المُعرّبة، التي أنتجت، كما يقول البلاغ [ما يشبه "الطالبان" الأفغان، المناهضين لأهل دينهم وضد بلادهم"!]، وكأن الذين يواجهون الإجرام المرتزق في بلادنا، من كتاب وضباط وسياسيين وقضاة، هم أناس تمّ استيرادهم من بلاد الجنّ والملائكة، وليسوا أبناء للمدرسة الجزائرية.

ومحررو البلاغ يبدون أقرب للمستشرقين المبتدئين أو المغرضين، لأنهم يتناسون أن مشكلة أفغانستان الحقيقية ليست مشكلة دينية أصولية، ناتجة عن اللغة العربية، إن لم أقل إن حلها الجذري قد يكمن في استعمال اللغة العربية.

ولكي يتضح ذلك أذكّر بأن الزعماء المتصارعين هم "أصوليون" إسلاميون، لكن المأساة تكمن في تعدد اللغات الأفغانية، وما يعكسه ذلك من انتماءات عرقية قبلية.

وليس سراً أن لغة حكمتيار هي الباشتونية، ولغة رباني هي الطاجيقية، ولغة دوستم هي الأوزبكية، ولغة الهازارا (الشيعية) هي الداري، ذات الأصل الفارسي[72].

72 – تحدثت أكثر من مرة حول قضية الأفغنة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التجنيد حول اللغة الوطنية الواحدة.

من هنا فإننا، كأمازيغ أحرار، نرى بأن الحديث عن تعددية لغوية هو طريق مشبوه يقود نحو أفغنة الجزائر، التي يوحدها الدين الواحد، بدون محاربة لأي دين، والمذهب المالكي الواحد، بدون أي تعصب ضد المذاهب الأخرى، واللغة الوطنية الواحدة، بدون محاولة لإقصاء أي لهجة محلية (والمؤكد أن الأمازيغية هي لهجات محلية متعددة، تُشكل جزءاً رئيسياً من التراث الثقافي في المغرب العربي، لكن لابد من الاعتراف بأنها لم تكن أبداً لغة علم أو إدارة).

ولايمكن أن نتهم العربية بالتخلف عن ركب الحضارة، ثم نحاول فرض لهجات نضطر إلى كتابتها بالحروف اللاتينية، لأن الحروف التي تنسب لها عاجزة عن تجسيد معانيها، وفي انتظار ذلك علينا أن نقبل بالفرنسية لغة وطنية تجمع الشتات الموزع بين اللهجات المحلية.

وأعود للبلاغ الهمايوني فأكتشف، من بين ما أكتشفه، اختفاء إسمين أمازيغيين، لايمكن أن يكون ناتجاً عن نسيان أو جهل.

الإسم الأول هو اسم طارق بن زياد فاتح الأندلس ورافع الراية الإسلامية فيها، وتتضح واحدة من الخلفيات عندما نتذكر الخطبة الرائعة التي ألقاها طارق، وباللغة العربية كما تتفق كل المراجع، مؤكداً بذلك أمراً أكثر أهمية من أن القائد اللامع أصبح ضليعاً في العربية قبل أن يكتمل نصف قرن على هجرة الرسول الأعظم، وهو أن جنوده أنفسهم، وأغلبيتهم الساحقة من الأمازيغ، كانوا يفهمون العربية جيداً، فمن هو القائد الأحمق الذي يُخاطب جنوده بلغة لا يفهمونها.

وأهمية هذه النقطة هي أن انتشار اللغة العربية بتلك السرعة في الشمال الإفريقي يؤكد أن الأمازيغية والعربية تأتيان من منبع واحد، فليس سراً أن الإسلام الذي عرّب الشمال الإفريقي لم يُعرِّب بلاد فارس وشبه الجزيرة الهندية، لاختلاف الطبيعة الحضارية للغات هذه المناطق، التي اعتنقت الإسلام في وقت مقارب ومازالت، إلى يومنا هذا، تستعمل لغات غير العربية.

وهذا هو بالضبط ما يثير القوم، لأنه يعتبر إثباتاً للنظرية القائلة بأن الأصل التاريخي للأمازيغ يعود بهم إلى الجزيرة العربية، التي هاجروا منها في ظروف تاريخية موغلة في القدم (وهناك من يعتبرهم العرب البائدة).

الاسم الثاني الذي اختفى من البلاغ هو اسم رائد جليل من رواد النحو العربي، ينتمي إلى منطقة القبائل الكبرى في الجزائر، وهو ابن معطي الزواوي، وواضح أن تجاهله ينطلق من نفس الاعتبار السابق.

ولعلي أضيف بأن البلاغ تجاهل الإشارة إلى عبد الحميد بن باديس ومصالي الحاج والبشير الإبراهيمي والعربي التبسي وهواري بومدين واليمين زروال، فهؤلاء "بعثيون – أصوليون"!، طبقا للتعبير الغبي الذي يوصف به كل من يؤمن بالانتماء العربي الإسلامي للجزائر.

هنا يكشف البلاغ، بشكل ضمني لكنه واضح جداً، الخلفية الحقيقية لدعاة التعصب البربري، الذين نرفض نسبتهم إلينا، وذلك عندما يقول بأن [التخلي عن اللغات الأجنبية يعني إبعادنا عن الحضارة الإنسانية العالمية وقطعنا عن ما تملكه الدول الحديثة!]. ومع احترامي لكل الآراء فإنني أتساءل عن المُعرّب المُغفّل الذي نادى بالتخلي عن اللغات الأجنبية.

الواقع يقول بأن عدد الذين تمكنوا من تعلم الفرنسية مثلاً خلال أكثر من قرن وثلث قرن، أي تحت الحكم الاستعماري، لم يكن يتجاوز، وطبقاً للمراجع الاستعمارية نفسها، ستة في المائة (6%) من مجموع السكان البالغ عددهم في نهاية الخمسينيات نحو تسعة ملايين، أي أن عدد الذين كانوا يعرفون الفرنسية كان حوالى نصف المليون، وبغض النظر عن أن ما يعرفه معظمهم كان لا يتجاوز الحجم الهزيل من المعرفة الذي تتطلبه احتياجات السلطة الفرنسية في التعامل مع الأهالي، في حين أن عدد الذين يتقنون الفرنسية اليوم يزيد على عشرة ملايين من العلماء والصحافيين والكتاب والأطباء والسياسيين والطلبة والتلاميذ، وبفضل جزائر الاستقلال التي لم يصل عمرها بعد إلى ثلث المرحلة الاستعمارية، وكان ذلك بناء على إرادة سياسية حضارية واعية، نفذت ذلك بالتوازي مع ترسيم اللغة العربية في التعليم والاتجاه إلى ترسيخها في الإدارة.

هنا يبدو واضحاً وجلياً بأن القضية كلها عند "الجماعة" هي كره للعرب وللعربية وللعروبة، لعله يخفي كرهاً أعمق وأشد للإسلام، كحضارة وكوجود جغرافي سياسي، قبل أن يكون كرهاً له كدين هو أساساً علاقة بين الإنسان وربه، وواضح من هو صاحب المصلحة الحقيقية في ذلك.

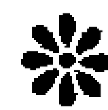
وحقيقي أن البلاغ تناول أفكاراً جيدة، مثل المناداة بترقية اللغة العربية واقتحام آفاق التكنولوجيا، والمطالبة بمقعد دائم في مجلس الأمن لدول عدم الانحياز، لكن عدم وجود كلمة واحدة عن الجامعة العربية وعن المؤتمر الإسلامي وعن الكفاح ضد الوجود الإسرائيلي والهيمنة الاقتصادية الغربية، لكن ذلك يُعطي للأمر كله، وبغض النظر عن بعض البلاغيات الرائعة، رائحة مشبوهة، لأن الأفكار الرائدة التي يتفق عليها وينادي بها كل الوطنيين، في الجزائر وفي غير الجزائر، بدت وكأنها مجرد جسر لأفكار أخرى مشبوهة، وهكذا فإن المحصلة النهائية للقراءة تجعل البلاغ يبدو كحساء شهي رائع المكونات، يسبح فيه فأر ميت.

الأمازيغية هي، في تصوري، عمق تاريخي، من حق كل منّا أن يعتز به، تماماً كما يعتز المصري بالأصل الفرعوني والعراقي بالأصل البابلي واللبناني بالأصل الفينيقي والفرنسي بالأصل الغالي GAULOIS، لكن هذا لا يتناقض على الإطلاق مع الانتماء الحضاري العربي الإسلامي، وهو انتماء لا – عرقيّ، يجسده المسلمون والمسيحيون والمتدينون والعلمانيون على حد سواء، وهذه هي روعة ذلك الانتماء.

والمؤكد أن الأمم، في تطورها، عرفت لغات ولهجات قديمة، لعلها، إذا شبهنا نمو الأمم والشعوب بنمو الإنسان، تكون كتلك الكلمات الأولية التي يحفظها الطفل الصغير وينطقها بأسلوبه المنسجم مع تطوره الجسدي والنفسي. ويكبر الإنسان وتكبر معه احتياجاته اللغوية، وينمو رصيده الثقافي، فلا يظل مشدوداً إلى تأتأة الطفولة وتهتهتها وقصورها، وذلك حكم التطور.

ولعل المحامين الفاشلين يتلقون الدرس من الفرنسيين، الذين يعتزون في كتبهم المدرسية بنسبتهم الغاليّة (Nos ancêtres les Gaulois) ولكنهم لا يرتكبون حماقة المناداة بالتخلي عن اللغة الفرنسية، والعودة إلى اللغة الصلتية الغاليّة، لغة الأجداد، حتى كلهجة شعبية فولكلورية.

هل يفهم ذلك المحامون الفاشلون؟



الفصل الثالث

طـريق الأمـــل

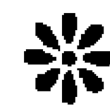
مدخل

يختلف هذا الفصل عن سابقه في أنه يرسم، عبر مقالاته، مرحلة من النقلات السياسية السريعة التي عرفتها الساحة السياسية الجزائرية، ويبرز بوضوح، في نصفه الثاني، نمو بذور الأمل على الساحة، بعد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للجمهورية، ويحدد أهم المشاكل المطروحة على الرئيس المنتخب.

وأرجو أن أذكر هنا بأن أسلوب الكتابة الموجهة إلى داخل الوطن يختلف عن الكتابة في المنابر الدولية، ويمكن أن يلاحظ هذا بوضوح في بعض المقالات التي تتناول مواضيع محددة عبر المنابر المختلفة.

وقد كان هذا واحداً من أكثر متاعبي في الكتابة حيث كنت حريصاً على أن يكون للكتابة في كل منبر طابعها الخاص المتميز، الذي يأخذ بعين الإعتبار نوعية قرائها ومكان وجودهم.

وأترك للقارئ مهمة استكشاف هذا الفصل، واثقاً من أنه سيواجه متاعب أقل، نظراً لتناقص الإسقاطات والتوريات والمعاني المستترة بين السطور وخلفها.



القرار الصعب [1]

عندما بدأت نشرة أخبار التلفزيون الجزائري، يوم الجمعة 11 سبتمبر، فوجئ المشاهدون بأن المقدمة الموسيقية للنشرة لم تبث، وبدلاً منها ظهرت صورة العلم الجزائري بينما كانت الموسيقى تعزف السلام الوطني.

وكان هذا إيذاناً بأن رئيس الجمهورية سيتوجه إلى الشعب بخطاب رسمي.

وحبس كثيرون أنفاسهم، لأن يوم الجمعة هو عطلة رسمية، وأن يذاع خطاب رئاسي في هذا اليوم فهو مؤشر خطورة.

ويتحدث الرئيس بهدوء ليستعرض السنوات التي تحمل فيها مسؤولية الحكم، ولينتهي بإعلان قراره إجراء انتخابات رئاسية مسبقة، قبل واحد وعشرين شهراً من التاريخ المحدد لها.

وهكذا كان الرئيس الجزائري اليمين زروال ثالث رئيس عربي يتخلى عن السلطة، في ظروف تختلف تماماً بالنسبة لكل رئيس ولكل بلد ، ولكنها تؤكد كلها على إحساس عميق بمسؤولية الحكم وإدراك أعمق لتبعات القرار.

كان الرئيس الأول هو الرئيس المصري الراحل ، جمال عبد الناصر.

وكان الثاني الرئيس السوداني المشير سوار الذهب.

لكن الوضعية بالنسبة للرئيس الجزائري كانت مختلفة إلى حد كبير، وأتصور أن قراره لم يكن مفاجئاً إلا من ناحية التوقيت، الذي اختاره هو بالذات، وبعد فترة

---

1 – مجلة الأهرام العربي – سبتمبر 1998.

تكاثرت فيها الضغوط، لكن القرار كان موقفاً يجسد رد فعل ، أكثر منه استجابة للضغوط أو نتيجة مباشرة لها.

كان الرئيس قد تعرض لعملية جراحية في أوعية الساق، وتعرض في الوقت نفسه لحملة إشاعات واسعة تؤكد سوء حالته الصحية، ولم يكن ذلك صحيحاً، ولكنه حدد الاتجاه الذي يأتي منه الريح، وكان واضحاً أن هناك من يعمل للوصول إلى اليقين بأن الرئيس سيكون، على مشارف الولاية الجديدة، في وضعية لا تسمح له بدور متميز يؤثر على مسار الترشيح للفترة الرئاسية التي سيفتتح بها القرن الواحد والعشرون.

لم تكن إذن، بصفة شخصية، ضغوطاً صحية كما قيل هنا وهناك، ولا كانت، بصفة مطلقة، ضغوطاً مباشرة من المؤسسة العسكرية كما تردد عبر بعض الكتابات،لكنها كانت ضغوطاً ترتبط أساساً بطبيعة الوضعية المعقدة في الجزائر من جهة وبطبيعة الرئيس الجزائري من جهة أخرى.

ولا أتصور أن هناك علاقة مباشرة مع نتائج زيارة اللجنة الأممية للجزائر.

ولكي نفهم جيداً أبعاد ما حدث يجب أن نسترجع مسار الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995 حيث نجد أن الشعب الجزائري اختار الرئيس زروال بأغلبية كبيرة، وكان الانتخاب رسالة واضحة لكل من يهمه الأمر.

وكان الاستنتاج الأول لحماس الجماهير لتلك الانتخابات، رغم الظروف الصعبة، هي أن الشعب أراد أن يكون ذلك تعبيراً عن رغبته في تحقيق السلم المدني وفي عودة الاستقرار.

فمنذ شهور بدأ يتنامى شعور عام عند المواطنين، وإنطلاقاً من القلق إزاء الوضعية المتدهورة، بضرورة دعم العمل الذي كان يقوم به زروال (الذي كان آنذاك رئيساً معيناً للدولة، خلف رئيس مجلس الدولة الرئيس علي كافي) حتى ولو كانت هناك تحفظات تمليها اعتبارات خاصة، يمكن فهمها أو يجب تفهمها.

كان شعوري آنذاك، والذي كنت أردده منذ سنوات، أن هناك قوى رهيبة تعمل لإفشال الوفاق الوطني ، وإبقاء الجزائر في وضعية الطائرة المختطفة.

ولم يكن انتخاب اليمين زروال من بين أربعة مرشحين اختياراً لشخص، بقدر ما كان اختياراً لمجموعة مواصفات تجمعت في الرجل، ومن أهمها، بجانب نزاهته وتاريخه الوطني ، تجسيده المتكامل للانتماء العربي الإسلامي، بالإضافة إلى أنه ابن المؤسسة العريقة القادرة على تحقيق الأمن والاستقرار ، في ظروف الفتنة التي كانت تعصف بالبلاد.

وكان أهم من الاختيار نفسه نسبة الأصوات التي حصل عليها، والتي أكدت وعي الشعب وإدراكه أن الصراع الانتخابي لم يكن على المركز الأول، المضمون بحكم نوعية المرشح، وإنما على الرتبة الثانية.

وكانت كلمة السر التي انتقلت من فم إلى اذن عشية الانتخابات: "نتفق مع زروال أو نختلف معه، ليس هذا هو المهم، لكن المهم هو أن نعطيه أغلبية مريحة تحميه من أي ابتزاز مستقبلي".

والذي حدث ، بعد إجراء الانتخابات، أن كل من هب ودبّ راح يتقدم إلى الرئيس بفاتورة مشاركته في إنجاح الاستشارة الشعبية، بمن فيهم أناس قدموا أسماءهم كمرشحين وفشلوا في تحقيق النسبة المطلوبة، ومن هؤلاء من قال بسماجة أن مجرد تقدمه كان تأييداً غير مباشر للرئيس المنتخب.

والواقع أن ما خطط له بعض هؤلاء كان انتهاز فرصة الرئاسة الجديدة لانتزاع مكاسب سياسية وعقدية أو حتى لا عقديّة، لم يكن ليحصلوا عليها عبر استشارة شعبية في ظروف عادية، خاصة بعد أن تأكد أن الشارع الجزائري، في معظمه، هو شارع تتجسد فيه إرادة التحرر الوطني والقيم الحضارية العربية الإسلامية، وهو مايؤكده الوزن الذي حصل عليه مجموع التحالف الديمقراطي وحماس والنهضة وجبهة التحرير الوطني.

لكن ما حدث هو أن التجمعات المجهرية كانت تريد استبعاد كل العناصر السياسية الفاعلة والفعالة، ليخلو لها الجوّ وتتمكن من انتزاع السلطة بالالتفاف حول الإرادة الشعبية.

هؤلاء هم الذين يُشار لهم عادة بالاستئصاليين، الذين تمكنوا من الحصول على دعم من عناصر في مؤسسات عديدة، بما فيها المؤسسة الإعلامية، وبوجه خاص

بعض الصحف الناطقة بالفرنسية، والتي تُرسَلُ بعض كتاباتها ورسومها من باريس بصفة منتظمة، لتروج في الجزائر.

وربما تذكر البعض هنا أن الرئيس الجزائري كان قد رفض مقابلة الرئيس الفرنسي في نيويورك، وهو ما يبدو أن القوم هناك لم يغفروه للرجل.

ولقد تجاوزت الحملات الإعلامية على رئيس الجمهورية حدود اللياقة والأخلاق وأدب التعامل، وكانت خلفية تلك الوقاحة اكتساب القوة عبر زرع الشعور بأن هناك قوى فاعلة تحرك الحملة وتوجهها، وهو ما لا أتصور حدوثه من رجال يعرفون أن الإساءة لكبرى مؤسسات الدولة هي إساءة للجميع.

وأتصور أن الرئيس الجزائري سار على وقع كلمات رائعة قالها الرئيس اللبناني الأسبق إلياس سركيس، وربما بعد دراسة معمقة لدروس المأساة اللبنانية: " لا أريد أن أحكم البلاد بجزء من الشعب ضد جزء آخر من نفس الشعب".

ومن هنا كان الإصرار أثناء الحملة الانتخابية على أن الرئيس كان مرشحاً حراً مستقلاً عن الأحزاب. ومن هنا أيضا ركز الرئيس في أول خطبه على أنه يريد أن يكون رئيساً لكل الجزائريين.

وانطلق الرئيس في عمله على أساس تلك المعطيات، ولعل هذا هو السبب الذي جعله يقول في إشارته للأعمال الإجرامية البشعة التي شهدتها الجزائر، بأنها من فعل " مجرمين مرتزقة"، وهو ما لم يرض عنه الذين يريدون من الرئيس أن ينسبها بكل وضوح لإرهاب " أصولي"، بما يجعل من ذلك حكماً نهائياً على التيار الإسلامي الوطني في البلاد، وهو ما رفضه اليمين زروال.

وهكذا اصطدمت إرادة الرئيس في الخروج بالبلاد من وضعية الفتنة وبأقل حجم ممكن من الأضرار والأحقاد ، اصطدمت بإرادة المستفيدين من وضعية الفتنة، الذين راحوا يعقدون مهمته بكل الطرق والوسائل المتاحة، التي ضاعف منها الإصرار على عدم كبح جماح الحريات الصحفية.

ورغم أن الخطاب الرئاسي تحدث عن إنجازات كثيرة تمت في عهده فإنني أتصور أن أهم الضغوط التي يمكن أن يكون قد عانى منها، وهو أمر إنساني، هي إدراكه

بوجود من يعتقد بأنه كان قادراً على أن يفعل أكثر ، وبأن هناك احتمالاً كبيراً في أن يكون ذلك قد أدّى إلى وقوع نوع من خيبة الأمل لدى المواطنين والمواطنات الذين راهنوا عليه، وربما، حمله بعضهم أكثر من طاقته، ولعلي كنت من بين هؤلاء في مقال كتبته في مجلة المجاهد الأسبوعية بعنوان : "سيادة الرئيس .. افعل شيئاً".

وإذا كنت أقول هذا فلكي أصل إلى الاستنتاج بأننا، كوطنيين، مسؤولون إلى حد ما، عن الشعور بالوحدة الذي يمكن أن يكون الرئيس الجزائري قد عانى منه، وربما كان له أثر في اتخاذه للقرار، في لحظة فاض فيها إناء الصبر.

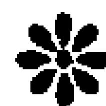
ولعل معظم القادة العرب والمسلمين يتحملون نصيباً من هذه المسؤولية (وللعلم، فلم يزر الجزائر، خلال محنتها، من القادة العرب والمسلمين المرموقين إلا الرئيس المصري محمد حسني مبارك وأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة).

ولست أتصور أن على الرئيس أن يعترف بأي ضغوط، لمجرد أنه كان يعرف منذ اللحظة الأولى لتوليه مسؤولياته الدستورية أن الحكم هو فن تحقيق التوازن بين الضغوط المختلفة، كما أنه، كرجل مارس القيادة، يعرف أن الحديث عن خيبات أمل يكون قد أحس بها لا مجال له في أدبيات الحكم.

وحقيقي أن هناك من يرى بأن الرئيس آثر عدم المواجهة، وفضل الانسحاب، طبقا لتعبير مقصود في عناوين إحدى الصحف الجزائرية، لكن الغريب هو أن هناك من يحس بأن الرئيس الجزائري أصبح ، بعد خطاب الجمعة الماضي، أكثر قوة وشعبية مما كان قبله.

وربما تحدث البعض عن قطة كان يجب أن تذبح ليلة العرس، بينما تساءل البعض عن وجود القطة أصلاً.

ومن هنا نفهم لماذا يتصور كثيرون أن قرار الرئيس كان أول المفاجآت لكنه ليس آخرها.



انتخابيات[2]

تصاعدت الحمّى الانتخابية في الجزائر استعداداً للمعركة الرئاسية.

وبدون وقوع في فخ المضاربات المألوفة في أجواء ما قبل الانتخابات سأحاول ابتداء من اليوم، وضع القارئ في الصورة، بقدر ما يتيحه البصر وتوفره البصيرة وتضمنه المعلومات الصحيحة المتوفرة.

وسنلاحظ بداية أن هناك حملة شرسة تطلقها أبواق ناطقة بالفرنسية، تركز على نقطتين: الأولى تدعي أن الشعب الجزائري يرفض أي مرشحين للرئاسة من بين العسكريين، والثانية تزعم أن الشعب يريد وجوهاً جديدة، لم تمارس أي مسؤوليات سياسية في العقود الثلاثة الماضية.

ويجب هنا أن نتذكر بأن أحداث أكتوبر 1988، والتي سبق أن أشرت لها مذكراً أنها مثيل لأحداث 26 يناير 1952 في مصر، كانت تستهدف أساساً هدم مشروع المجتمع الذي أفرزته الثورة الجزائرية (1954 – 1962) والذي ارتكز أساساً على دعم ورعاية الطبقة المتوسطة، كقوة أساسية للشعب ، وعلى تأكيد الانتماء الحضاري العربي الإسلامي، والارتباط بالوطن العربي وبالعالم الإسلامي وحركات التحرر الوطني في العالم.

وعندما نتذكر بأن جل السياسيين الناضجين في جزائر اليوم هم من المجاهدين التي ارتبطوا بمسيرة الثورة وساهموا في أحداثها، كلٌّ في ميدانه وبالملابس التي

---

2 – الأهرام – 11 يناير 1999.

فرضتها ساحة نشاطه، عسكرية أو مدنية، عندما نتذكر ذلك ندرك بأن هناك قوى معينة تريد إزاحة كل الوطنيين الذين كانوا، بشكل أو بآخر، جزءاً من الثورة المسلحة، أو امتداداً لها في مرحلة البناء الوطني، مما يبرز تكامل النقطتين اللتين سبقت الإشارة لهما، ويوضح الأهداف الفعلية وصاحب المصلحة الحقيقية، ويطرح في الوقت نفسه التساؤل المشروع حول مدى صحة نسبة تلك الطروحات للشعب الجزائري.

والرد التلقائي نجده في مشاعر الحنين التي يعبر عنها الشعب الجزائري جماعياً تجاه مرحلة ما قبل الثمانينيات، وبوجه خاص في حماس الشباب لعدد من الوجوه التي ارتبطت بمسيرة البناء الوطني في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، وهو ما بدا واضحاً في الاحتفالات بالعشرينية.

ولم يكن الأمر مقصوراً على الوجوه السياسية بل تعداه إلى رجال الفن والأدب الذين عرفتهم تلك المرحلة، ممن انتقلوا إلى رحمة الله.

ولقد فوجئت القطط السمينة وقطط أخرى جائعة لم تجد بعد فرصتها، فوجئت في بداية هذا العام بالارتياح الجماهيري العام إثر تكوين مجلس الأمة، عندما أعلن عن اختيار رئيس الجمهورية لعدد من الوطنيين المرتبطين بمرحلة الثورة وبمسيرة الستينيات والسبعينيات، وكان من بينهم رئيس مجلس الأمة نفسه، الذي أصبح الشخصية الثانية في الدولة، كما كان من بينهم جنرالات متقاعدون، ووزراء وسفراء ومسؤولون سامون، كانوا أيضا في وضعية التقاعد، ومن بينهم بوعلام بالسايح وإسماعيل حمداني (رئيس الوزراء السابق) وعبد الله ركيبي ومحي الدين عميمور، ومن بينهم من يمارسون مسؤوليات في إطار نشاط المجاهدين، مثل محمد الشريف عباس، الأمين العام لمنظمة المجاهدين والطاهر الزبيري ومن بينهم أساتذة جامعيون يجاهرون بأنهم أبناء المرحلة البومدينية.

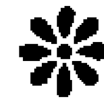
ولم يكن وجود هؤلاء في المجلس هو الذي استثار نقيق الضفادع السياسية ولكنه رد الفعل الإيجابي للشارع الجزائري، وحالة التفاؤل العام التي رصدتها كل الأقلام الوطنية إثر إعلان الأسماء.

ويبدو واضحاً أن البعض يخاف من احتمال بروز شخصية قوية يمكنها أن تعيد النظام إلى الشارع السياسي ، وتفرض الانضباط على الميدان الاقتصادي، وتحقق الاستقرار والسلم الاجتماعي.

وربما كان الخوف الحقيقي هو أن يبرز من يجرؤ على فتح ملفات محرجة أو مزعجة، رغم أن أي رجل دولة يدرك أبعاد الوضعية لن يكون أمامه سوى إغلاق كل الملفات.

ولعل ذلك الخوف هو سر الدعوة لصالح شخصيات يقال إنها تتمتع بعذرية سياسية، أي ببساطة، لا تملك من التجارب ما يسمح لها باتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

وهذا هو ما يجعلني أقول إن مفاجآت كثيرة في الطريق[3].



3 – أرجو أن أذكر بالتعليقات التي راجت إثر الإعلان عن أسماء المرشحين لرئاسة الجمهورية.

الشيطان الأخرس[4]

عندما أعلن الرئيس اليمين زروال في خطابه عن قرار تقليص عهدته الرئاسية شعرت بأسى كبير.

ولم أكن لأكتفي بقراءة سطور الخطاب بعد الإصغاء إليه، بل رحت أحاول قراءة ما بين السطور وما خلفها وماوراء نطق الكلمات وما يدل عليه ويتسرب منه.

كنا قد عشنا جميعاً عملية الإسفاف الإعلامي التي تناولت رموز الأمة، بدءاً بإهانة العلم الوطني ووصولاً إلى التعريض برئيس الجمهورية في تلميحات خبيثة ورسوم أكثر خبثاً، وأحسست يومها أننا تركنا الرجل يواجه قدره وحيداً.

وكانت الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995 رسالة واضحة من الجماهير تؤكد إرادتها في تحقيق السلم والاستقرار واسترجاع وتيرة التنمية الوطنية واستعادة التألق على الساحة الجهوية والدولية.

وكان النجاح إرادة شعبية عارمة لا فضل كبيراً فيها لمن ينسبون اليوم لأنفسهم الفضل كله ، سواء في تقدمهم للترشيح أو بتصويتهم في الانتخابات، لأن الجزائريين كانوا على استعداد لاختيار اليمين زروال ، ولأسباب واضحة كل الوضوح، حتى عبر استفتاء يتقدم له وحده.

لكن هناك من الوطنيين من كان يريد الوصول إلى شكل من أشكال التعددية، حتى لو كانت تعددية صورية، ليكون ذلك خطوة على طريق التعددية الحزبية الحقيقية.

---

4 – العالم السياسي – 28 فبراير 1999.

ولاجدال في أن النوايا كانت في معظمها طيبة، لكن المراقبين لم يفتهم أن هناك من تحمس للانتخابات آنذاك لأنه كان يتمتع بغياب خصومه، الذين كانوا سيلتهمون نسبة كبيرة من الأصوات، وهذا هو ما يفسر اليوم بعض دعوات المقاطعة.

وأنا أحتفظ للرئيس زروال بتقدير متزايد منذ تشرفت بلقائه، عندما استدعاني ليبلغني قراره بتعييني في مجلس الأمة، خاصة وقد تفضل باستقبالي عند باب مكتبه الرئاسي، بتواضع كريم، وروح أخوية نضالية جديرة بأبناء ثورة التحرير.

وكنت أعرف مدى ما يحمله رئيس الدولة على عاتقه، وكنت أتصور مدى ما يكتمه بين جوانحه، وكنت أدرك أن اليد، بحكم أوضاع بالغة التعقيد ، كانت أحياناً قصيرة، لكن العين كانت دائماً بصيرة، والشجاعة كانت دائماً موجودة، ومعها حجم كبير من الصبر والرزانة والتحكم في الأعصاب.

لكن ذلك كله لم يكن وحده سبب الأسى والحزن، ولقد أحسست بأن فرصة جديدة للخروج من الأزمة توشك على الضياع، وكان يقيني بأن ما حدث يكتسي أبعاداً ستكون لها انعكاسات بالغة الخطورة على مسيرة البلاد التي أضر بها النزيف الطويل، وعلى وضعية الشعب الذي أنهكته المأساة الدموية المتواصلة.

وهكذا، وإثر خطاب سبتمبر 1998 مباشرة، حاولت وعدد من الوطنيين والمثقفين الخروج من وضعية الشيطان الأخرس، والقيام بمبادرة في إطار تنظيمي معين، تستهدف فتح آفاق الحوار السياسي، لتقوم كل مؤسسة شرعية بدور مباشر ومسؤول في التعامل مع الأزمة، كما تسجل المبادرة لرئيس الجمهورية وطنيته وشجاعته في تحمل تبعات القرار الذي اتخذه، والذي قلت يومها عنه إنه جعل الرئيس أكثر قوة وحرية مما كان عليه، لأنه أثبت بأنه فوق كل الأطماع، وتخلص من أهم القيود على حركته المستقبلية.

ووقف ضدنا آنذاك كثيرون، ورفض التضامن معنا كثيرون.

وأخذنا نتابع تصرفات بعض الذين أصيبوا فجأة بجنون العظمة، فأخذوا يعيشون أحلام يقظة حملتهم إلى قصر المرادية، وإذا بمن يصلحون بالكاد لتولي رئاسة بلدية نائية يطمعون في الوصول إلى رئاسة الجمهورية، بينما أخذ البعض الآخر يناور ليحتفظ لنفسه بدور محرك الدّمَى والمُمسك بخيوط اللعبة.

وكانت الصدمة الأولى لهؤلاء عندما اتجهت الجماهير في مجموعها إلى ترديد أسماء من ترى فيهم ملامح القيادة المستقبلية، فإذا بمعظم التكهنات تتركز، عفوياً، حول شخصيات وطنية ترتبط، بشكل أو بآخر، بمرحلة الثورة وبمسيرة التنمية الوطنية.

وبدأت الحملة المضادة تتخذ أبعاداً مسعورة، تزعم في البداية بأن الشعب يريد مدنياً لا عسكرياً لرئاسة البلاد، وكانت الخلفية الحقيقية، كما قلت في حديث نشر في الداخل والخارج، هي العمل على استبعاد كل من ارتبط بثورة نوفمبر وببيانها كاملاً غير منقوص[5]، وعلى محاربة كل من ساهم في المسيرة الوطنية التي قادتها جبهة التحرير الوطني، عندما كانت بوتقة الوطنية ومشتل الرجال وجبهة النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية.

واتضحت خلفيات كثيرين ممن كانوا ينادون بتسليم المشعل للشباب الصاعد، وتأكد أنها صيحات حق أريد بها باطل، فقد كانت تطالب بالعُذرية، وهذه، كما سبق أن قلت، يطلبها المرء في زوج المستقبل، ولكنه، عندما يتعلق الأمر بتعليم ولده أو علاج بنته أو إدارة شؤون بلده، يبحث عن الخبرة وعن التجربة وطول الممارسة الناجحة.

وهكذا يكون الشعر الأبيض وبعض مشاكل التقدم في السن أو الإعياء الناتج عن سنوات الكفاح، يكون ذلك من المزايا المطلوبة والمؤهلات المحبوبة وليس العكس.

وهنا جاءت قضية التنديد بمن سمي مرشح الإجماع، والذي نتج أساساً عن الأسلوب الخاطىء في التعامل مع الأمر كله منذ البداية، ولا أتوقف كثيراً عند تثمين النوايا أو عند تفحص الخلفيات، فلست هنا لكي أدافع عن أحد أو لكي أحكم على أحد.

ومن هنا قلت في حديث، نشر أيضاً في الداخل والخارج، أن الركّبة (بفتح الراء وتشديدها) كانت مائلة، وكان المشكل الحقيقي أن تلك الانطلاقة الخاطئة أدت إلى ردود فعل حادة، كانت منطقية وسليمة من الناحيةالسياسية المحضة، لكنها ساهمت في تسميم الجو، بما أعطته من صور للتناقض بين رفاق الأمس، وبوجه خاص بالآمال التي زرعتها في قلوب الطامعين والحاقدين والركّع السّجد لغير اللّه.

---

5 – إشارة لمن يرفضون بعض عباراته، التي ترتبط بالمبادىء الإسلامية.

وهكذا استأسدت الضباع، لأن الثيران لم تقرأ كليلة ودمنة.

وسمعنا من يقول بأن مرشح الإجماع نجح في تفتيت الأحزاب الكبرى وتشتيت الإجماع الوطني، وكان على هواة السياسة أن يدركوا بأنه إذا كان الرجل قد نجح في كل ذلك وهو لم ينطق بعد بكلمة واحدة، ولم يتخذ إجراء واحداً، ولم يقم بمبادرة تحالفية واحدة، فهذا دليل على أنه هو العبقري الذي نبحث عنه ونحلم به[6].

لكنها كانت دائماً صيحات الحق يراد بها باطل.

وأنا شخصياً لا أفهم كيف يرى البعض في تعبير الإجماع الوطني تعبيراً قدحياً تجب محاربته والتبرؤ منه؟

ولعلي أرى في نفي بعض المحيطين بمن اعتُبر مرشّح إجماع وطني تلك الصفة عن المرشح المرموق تصرفاً يُجسدّ عقدة نفسية لا مبرر لها، ووقوعا في فخ ساذج لا يخفى على فطنة أحد.

فالخروج من الأزمة يتطلب إجماعاً وطنياً لا جدال فيه، وهذا لا يتناقض مع وجود مرشح تجمع عليه كل القوى الوطنية، أيا كان اسمه.

وهنا نفهم لماذا قلت دائماً بأن الانطلاقة كانت خاطئة، وهو ما يعني أن تصحيح المسار أمر يفرض اليوم نفسه، خاصة بعدما انطلقت الأحقاد من عقالها، وسقطت الأقنعة عن وجوه الغدر، وتكشف الضباب عن أحصنة طروادة، ورأى العالم أجمع، وشعبنا في البداية، كيف تغطي الشعارات الديموقراطية ممارسات فاشية تسلطية، وكيف تتستر الأطماع السياسية الفردية وراء تجمعات تستغل العواطف الطيبة لمواطنين، وتتاجر بدموع الثكالى واليتامى والمحرومين.

ومن هنا أقول بأن التعددية السياسية هي مكسب لا رجعة فيه ولا مساومة عليه، لكن التشتت السياسي الوطني هو نذير بكارثة مستقبلية لا مجال للسكوت عنها، وبغض النظر عن وجاهة بعض الاعتراضات وصدقية بعض الاتهامات.

---

6 – عبد العزيز بوتفليقة.

وقد هوجم في البداية بتهمة أنه مرشح الإجماع ثم تهمة أنه مرشح المؤسسة العسكرية.

ولقد قلت إنني، حتى هذه اللحظة، أحمل لكل المرشحين الوطنيين الذين أشاركهم الإيمان بالمبادىء الرئيسية وبالاختيارات الكبرى، كل تقدير واحترام، ولا ألتزم مع أي منهم، حتى هذه اللحظة، بصفة شخصية أو انتقائية، وأرى أنهم جميعاً ثروة وطنية تفخر بها البلاد، وتعطي للعالم أجمع صورة متألقة لثورة نوفمبر ولجزائر المجد والخلود، أرض الشهداء وقبلة الأحرار في كل مكان.

ولكنني أقول، بمنتهى الأدب والاحترام، أن ترشح شخصية وطنية للانتخابات الرئاسية، لمجرد النكاية في شخصية أخرى، هو خطأ وطني جسيم، بغض النظر عن المبررات الإنسانية لذلك التصرف.

كما أنه من الابتذال، في ظروف كالتي نحياها، أن تتركز القضية في مناورات هدفها المساومة على مصالح شخصية مستقبلية، وهو خطأ سياسي أولاً وقبل كل شيء، إذ أنه لن يظل بأي حال من الأحوال سراً حبيس الصدور، وبالتالي فهو، وإن حقق فوائد آنية، حكم بالإعدام السياسي على من يلجأ له في ممارسة العمل العام.

وأقول أيضا بأن وجود أكثر من مرشح إجماع وطني ليس أمراً شاذاً أو مرفوضاً، لمجرد أنه لا مجال للخلط بين صفة المهدي المنتظر وصفة مرشح الإجماع الوطني، ولعل من مصلحتنا أن يكون هناك أكثر من مرشح إجماع وطني، يتم اختيار أحسنهم عبر الاقتراع العام.

وشرف لأمة أن يكون فيها أكثر من رجل تلتقي حوله كل الاتجاهات الوطنية، وتتفق على اختياره جل الشرائح الاجتماعية، بشرط أن يكون إجماعاً حقيقياً لا تجمعاً مصلحياً، وترشيحاً نزيها لا مناورة انتخابية، وهو ما يُحمّل المرشح المتميز، أيا كان اسمه، مسؤولية كبرى في القيام بالفرز المطلوب حوله، حتى لا يضحي المرء بالاستراتيجية بعيدة المدى لحساب التاكتيك المحدود في الزمان والمكان.

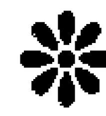
ذلك أن القاعدة الشعبية لكل التشكيلات السياسية الوطنية، وبدون أي استثناء، يجب أن تكون هي الرصيد الاستراتيجي الحقيقي لكل وطني يرى في نفسه القدرة على تحمل مسؤوليات الحكم.

وأقول أيضا، وبغض النظر عن شخصية من سيُنتخب غدا لرئاسة الجمهورية،

بأن كل المرشحين الوطنيين يجب أن يجدوا مكانهم في جزائر الغد، ولا أتصور بأن من لن يأتي في الترتيب الأول، بالنسبة لعدد الأصوات، سيغلق على نفسه باب داره ليعتزل الناس، أو ليتحول، تحت تأثير الأنصار الذين تلاشت أحلامهم، إلى كتلة ساخطة من الغضب، تنفث الحقد في كل مكان.

إن لكل شخصية وطنية موقعها في جبهة الخروج من أزمة الوطن ومأساة الأمة، وقدرة رئيس المستقبل هو في الاستعانة بكل الكفاءات الوطنية على كل المستويات، وهذا يتطلب اليوم أن يحرص كل المرشحين على المحافظة على المستوى السياسي العالي في كل الممارسات الانتخابية.

وعندما أسمع اليوم صرخات الحقد ودعوات التحريض أتوجس شراً، وأقول لكل الوطنيين بأن كلّ من يسعى لتفتيت الصفوف، أو لا يعمل لتفادي ذلك، يتحمل أمام الله وأمام التاريخ وأمام الشعب مسؤولية استمرار المأساة أو تفاقمها.



مأزق الجزيرة[7]

- 1 -

أعترف بأنني لم أتمكن من متابعة كل البرامج المتعلقة بانطلاق الحملة الانتخابية في الأيام الماضية، حيث كنت، ولا أزال إلى حد ما ، أعاني من آثار عملية جراحية دقيقة في العين، منعتني من القراءة ومن المتابعة المنتظمة لبرامج التلفزة.

غير أن قصور البصر، المرحلي بفضل الله، لم يواكبه، والشكر لله أيضاً، أي قصور في البصيرة، فكان بعض ما رأيته معالم ودلالات على ما لم أستطع متابعته، وهو ما يجعلني راضياً عمّا وصلت إليه من استنتاجات ، لعلها لا تقدم الأمور بشكل حصري ، لكنها لا تجانب الصواب بأي شكل من الأشكال.

ولقد كان أكبر عون لي في هذا هو أنني اتخذت، منذ البداية، موقف المراقب المستقل، الذي لا يلتزم إلا مع ما يراه حقاً، بغض النظر عن توافق ذلك الرأي مع خصم سياسي أو تناقضه مع رفيق مسيرة.

لكن الحرية لا تعني انفلاتاً من مقاييس المواطنة والاستقلال لا يعني التحرر من كل التزام وطني.

كانت انطلاقة الانتخابات بكل ما دار فيها وحولها مفاجأة كبرى لمن لا يعرفون الشعب الجزائري، ممن يتنفسون هواء المراجع الخارجية، ويعيشون في "غيطو" من الأفكار المعلبة، كعلب سمك الساردين المستوردة من تايوان.

---

7 – العالم السياسي مارس 1999 وكان هذا المقال والمقال التالي تعليقاً على الحوار التليفزيوني الذي أجرته المحطة مع عبد العزيز بوتفليقة، وكان مفضوح التحيز ضده. ولقد حرصت على أن أتابع الحملة الانتخابية من خندق المثقف المستقل الذي لم يرتبط عضوياً بأي مرشح.

وتضاءلت بعض الوجوه المعروفة إلى حد يثير الأسى والحزن، الذي لم يخفف منه إلا اليقين بأن هؤلاء الناس، بغض النظر عن أعمارهم، لا يمثلون في هذا البلد شيئاً له وزن أو مردود أو جذور أو صدى.

ولقد قلت إنني أرى أن تضاؤل المرء هو في تصرفه على أساس أن تألقه يمر عبر إهانة الآخرين أو الاستهانة بهم.

وكانت المفاجأة التي أشرت إليها هي تألق المرشحين الثلاثة أو الأربعة الذي كان صلب برنامجهم المناداة بتحقيق السلم واسترجاع الثقة واستعادة وتيرة التنمية في ظل الاستقرار، ولم تحمل دعواتهم أي نوع من الغموض الذي يظهر غير ما يبطن، أو الذي يقول ما لا يعنيه، ويستهدف بالصياغات البلاغية المائعة ممالأة دعاة الدمار وتجار الخراب والمزايدين على آلام الضحايا والمنكوبين.

وكان تألق بعض المرشحين باعثاً على اعتزاز كل وطني بغض النظر عن اتجاهه السياسي أو التزامه الحزبي، ما لم يكن بالطبع التزاماً ضيقاً كأحذية الصينيات قبل الثورة.

وربما كان تألق الشيخ جاب الله يعود بالدرجة الأولى إلى أن أداءه اتسم، لدى من لا يعرفه شخصياً، بنوع من المفاجأة.

فكثيرون لم يكونوا يتوقعون أن يتمكن هذا الشاب الملتحي، عديم الخبرة في ممارسة مسؤوليات الدولة مقارنة بآخرين فشلوا فشلاً ذريعاً أمام الكاميرا والذي لم يستكمل العقد الخامس من العمر، لم يكونوا يتوقعون له أن يتمكن من الصمود أمام الهجمة الإعلامية شبه الاستفزازية التي دامت نحو ساعة ونصف، بحيث لم يخطأ ولو مرة واحدة في التعامل مع الأسئلة المطروحة، وحافظ على المستوى المرتفع للأداء الإعلامي المتميز، وهو ما كنت أشرت له في حديث سابق.

وهكذا بدا جاب الله كسياسي شاب يبحث بجدارة عن موقع متميز على الساحة السياسية.

أما الدكتور أحمد طالب ، الذي لم ألتق به منذ سنوات ، فلم أندهش من أدائه، حيث بدا أمام التلفزة، كعادته، مثقفاً واسع الإطلاع مدركاً لخلفيات الأسئلة قبل منطوقها،

ولم يساوم مرة واحدة حول المبادئ التي ينادي بها ويدعو لها، كما اتسم تصوره للمصالحة الوطنية بالدقة المطلوبة في التعرض لملف .. الزلقة فيه بفلقة.

وبدأ الدكتور طالب مرشحاً متألقاً جديراً بالتطلع لأعلى مناصب الدولة.

أما عبد العزيز بوتفليقة، والذي لم ألتق به هو أيضاً منذ سنوات، فقد أحسست وأنا أتابعه في حصة تداول (التي قدمتها التلفزة الجزائرية) أنه استطاع أن يخلق لنفسه صورة جديدة فيها مضمون الستينيات ونكهة السبعينيات، وقليل جداً من مرارة الثمانينيات، وكثير جداً من معاناة التسعينيات، وفوق هذا كله كثير وكثير من آمال القرن القادم.

وبدا عبد العزيز بوتفليقة رجل دولة من الطراز الراقي، يعرف كيف يتفادى الإجابة على الأسئلة التي يمكن أن تمس بهيبة الدولة، مع المجازفة الشجاعة باتهامات الذين يدعون ربهم صباح مساء أن ينزلق الرجل في قول ما لا يقال على رؤوس الأشهاد، ومن بينهم من لا يريدون لهذا البلد خيراً.

وأهم ما تجب ملاحظته بالنسبة لمن تألقوا من المرشحين هو أن دعوتهم للمصالحة الوطنية كانت دعوة واضحة صريحة لا تحتمل شبهة ولا تأويلاً ولا تردداً.

ولقد كان هناك من حاول فرض جو من الإرهاب الفكري على كل دعوات الوفاق والمصالحة، عبر الخلط المشبوه بين إرادة طيّ صفحة الماضي بكل آلامه، وبين إعطاء صك البراءة للمجرمين الذين ثبتت إدانتهم قضائياً، وكان واضحاً لكل ذي بصر وبصيرة أن هناك من يريد الحفاظ على "مكاسبه" بالعمل على انتزاع وضعية تسمح له بالوصاية المستقبلية على الرجل الذي سيتحمل أمانة الخروج بالبلاد من الأزمة الدامية.

وكان من أهم أسباب تألق المرشحين الذين انتزعوا تقدير الجميع أنهم واجهوا ذلك الإرهاب الفكري المفضوح بكل شجاعة أدبية وبكل نزاهة وطنية، ووضعوا بوم الخراب وغربان الشؤم حيث يجب أن يوضعوا، فرآهم الشعب ، على حقيقتهم، تجار دماء وآلام، وضباعاً تنهش أجساد الضحايا، وجوارح تحلق في انتظار جثث جديدة هناك من يضمن وصولها لأن في ذلك ضمان وجوده.

ولقد كان لأولئك المرشحين الوطنيين ولمعظم أنصارهم دور كبير في ارتفاع مستوى الحملة الانتخابية إلى درجة جعلتنا، ربما للمرة الأولى منذ بداية سنوات الدم والدموع، نرفع الرأس فخراً واعتزازاً بهذه الجزائر، التي تظل دائماً قدوة الوطنيين والأحرار.

وضاع أدراج الرياح مواء قطط جائعة ظنت أن تلويثها للوطنيين، في الداخل وفي الخارج، يكفي لكي يجعل منها أسوداً تلتهم الساحة السياسية، وكان المؤسف في هذا أن بعض من كنا نظنهم عمالقة بحكم التاريخ أصبحوا أقزاماً بحكم الجغرافيا، ومن كنا نظنهم فرساناً، بفضل ما سمعناه أو ما أردنا سماعه عنهم، رأيناهم، وأصروا هم على أن نراهم، على حقيقتهم، عرايا إلا من غيرة العوانس ومن حقد الجمال الجرباء.

وربما كان من أهم ما تميزت به الأسابيع الماضية أن الصحافيين الجزائريين بشكل عام انقضوا بكل شجاعة على مكتسبات القفزة الإعلامية التي عرفتها البرامج السياسية في العالم الغربي، من خلال ما نقلته الفضائيات الأجنبية منها وعنها خلال السنوات الماضية.

لكنني لا أستطيع أن أجزم بأن كل الصحافيين، خاصة في بعض الصحف المكتوبة من اليسار إلى اليمين، قد فهموا أبعاد الطفرة الإعلامية التي حققتها الفضائيات، ولست متأكداً بأنهم تمكنوا من تطويعها للوضعية السياسية في العالم الثالث، الذي يخطو خطواته الأولى على طريق الديمقراطية الحقيقية.

ويجب أن نعترف بأن بعضنا أخذ الكثير من الصور السلبية لبعض الفضائيات العربية التي تتخصص في صراع الديكة، أكثر مما أخذوا من برامج الحوار السياسي المعمق الذي قدمته القنوات الأوروبية في المواعيد السياسية الكبرى، والتي عرفت كيف تستثمر الجوانب الإيجابية لعناصر الإثارة، والصور المقبولة لعناصر الاستثارة، بدون الوقوع في المحاذير السلبية لهذه أو تلك بما يصل إلى مستوى الابتذال والأداء السوقي.

لكن علينا أن نعترف أيضاً أن كثيراً من السياسيين أنفسهم لم يستوعبوا كل أبعاد الطفرة الإعلامية، ولم يحاولوا اللحاق بجديدها وبمستجداتها.

ولا أظن أن ذلك هو الذي جعل البعض ، بتواضع محمود، يصغون لبعض من يقدمون أنفسهم كخبراء في فنون الاتصال الحديثة، وهم أكثر من الهم على القلب في بلدان عالمنا الثالث، بالإضافة إلى الخبراء الاقتصاديين الدوليين والملاحظين السياسيين العالميين الذين تغص بهم الساحة ، بدون أن نعرف من أين أتوا على وجه التحديد.

وأنا أتفق تماماً مع سعد بوعقبة في نقده لمن زينوا لأحد المرشحين المرموقين التصريح بأنه" سيستعمل العامية ليفهمه الشعب أكثر".

والواقع أن الشعب، الذي يروون أنه لا يفهم العربية، هو شعب " الغيطو" المحصور في صالونات معينة، لا تعرف ماذا يحدث على أرض الشارع الوطني، حيث تكاد معظم القرى والمدن تصاب بالشلل عند المسلسلات المكسيكية المدبلجة بالعربية الفصحى.

ومن أروع ما عبر به عباس محمود العقاد عن وضعية كتلك، قوله إن محاولة السياسي الكبير استعمال العامية السوقية، لأنه يتصور أن ذلك يجعل حديثه في متناول المواطنين البسطاء ، تلك المحاولة هي فرز مهين لا مثيل له إلا تصرف ذلك الذي يستقبل الزوار من عليه القوم بالملابس الكاملة، فإذا جاءه مواطنون بسطاء استقبلهم بالبيجاما والشلاكة واللحية غير المحلوقة أو غير المشذبة.

ولعلي أتذكر هنا شخصية محسوبة على المجال السياسي كانت تتفاخر بأنها تستعمل" عربية يمّاها (أمها)"، وكأن جاك لانغ أو بالادور أو لوران فابيوس يتحدث على منصة المجلس الوطني بفرنسية أمه.

ولا أتحدث عن شارل دوغول وفرانسوا متران اللذين تعد أحاديثهم قطعاً أدبية رائعة المضمون والشكل والأداء، ليست في متناول الجميع أحياناً.

والواقع أن المعادلة الإعلامية بالغة الخطورة بالنسبة لطرفي المعادلة، أي الصحافيين من جهة ورجال السياسة من جهة أخرى.

وأنا أفهم أن الصحافي موجود ليطرح كل الأسئلة التي يتصور، بحكم اتصاله المستمر مع الجماهير، بأنها تشكل هاجساً حقيقياً لكل أبناء الشعب الجزائري داخل الوطن وخارجه، وبالدرجة الثانية كل الشعوب الشقيقة والصديقة التي تعرف جيداً أن قوة الجزائر قوة لها.

وليس من حق أي سياسي أن ينزعج من تلك الأسئلة أو أن يرى فيها تطاولاً من أي نوع كان.

المهم هو أن يكون سؤال الصحافي تعبيراً صادقاً عن انشغال شعبي حقيقي، وليس تجسيداً لمشاعر ذاتية تجعل من السؤال، شكلاً أو مضموناً، انتهازية سياسية لتصفية حساب ما مع شخصية سياسية، سواء لإحساس ذاتي بالضآلة ، تدفع الصحافي إلى محاولة جعل اللقاء تنفيسا عن عقدة نقص، ومحاولة لاكتساب بريق جماهيري بتمريغ أنف الشخصية المدعوة في الوحل، عبر الأسئلة المفخخة أو الاستفزاز المجاني.

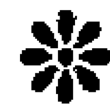
وبالطبع فإن المفروض ألا يكون السؤال المطروح على الشخصية السياسية مجرد صدى لصوت خفي، أو عملاً لحساب اتجاه معين أو تحقيقاً لإرادة خلفية انتقامية.

وإذا كنت عقدت المقارنة بين بعض الفضائيات العربية وتلك الأوروبية فلأنني أتصور أن بعض فضائياتنا العربية عجزت، أو لم ترد ، فهم المعادلة المعقدة التي يجد السياسي أو المثقف العربي نفسه أسيراً لها، بحكم معطيات كثيرة، من بينها حداثة التجربة الديمقراطية نفسها.

لكن من السذاجة أن نتناسى ما يمكن أن تعبر عنه النفس البشرية من نوازع الغيرة والحسد، وفيما يتعلق بالتجربة الجزائرية على وجه التحديد، وفيها الكثير مما يبعث على الفخر والاعتزاز، ويؤدي بالتالي إلى ردود فعل عند بعض الأشقاء أو الأصدقاء، وهي ردود فعل ليست دائماً بالقدر المطلوب من الإيجابية، فالبشر هم البشر في كل زمان ومكان.

ومن هنا يأتي الشعور أحياناً بأن السائل هو مجرد لسان لفم غير منظور، ولعل من بين أولئك من يبدو كعرائس الأخبار في قناة إبليس (Les guignols de l'info) وبعض الظن فقط هو الإثم، كما يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل.

ولكي لا أظل في العموميات سأستعرض وقائع محددة، أتناولها في حديث الغد إن شاء الله، حتى لا تسوء العلاقات بيني وبين جاري على هذه الصفحة[8].



8 – كان جاري على صفحة الجريدة هو الأخ سعد بوعقبة.

مأزق الجزيرة[9]

– 2 –

كنت تطرقت في الحديث الماضي إلى تعامل بعض أجهزة الإعلام العربي مع ما يحدث في الجزائر، ولأن العنوان كان " مأزق الجزيرة" فقد فهم أنني أعني قناة الجزيرة، وهي من أنشط الفضائيات العربية، وبالذات في الجانب الأخباري، خاصة منذ النكسة التي أصابت أقدم الفضائيات العربية، بعد أن غادرها المذيعون الجزائريون الذين لقوا منها جزاء سنمار.

والواقع أنني كنت من أشد المتحمسين للفضائيات العربية، وللجزيرة بوجه خاص، لأنني رأيت فيها كسراً للاحتكار الإعلامي الذي فرضته علينا الفضائيات الناطقة بالفرنسية، رغم أن كثيرين من أشقائنا تعاملوا معنا أحياناً بخلفيات سياسية، وأحياناً بأحكام مسبقة، وغالباً بمنطق يختلط فيه الجهل مع التعالي والتسرع مع التخبط.

ولكي لا أظل في العموميات استعرض وقائع محددة.

كان كل من أحمد طالب الإبراهيمي وعبد العزيز بوتفليقة رجلين من أركان حكم الرئيس الراحل هواري بومدين، أولهما منذ التصحيح الثوري في منتصف الستينيات وثانيهما منذ أيام جيش التحرير في الخمسينيات.

والعالم كله يجمع على أن مرحلة حكم الرئيس بومدين في الستينيات والسبعينيات، وبغض النظر عن هنات وثغرات ربما كان بعضها بحجم أعباء المرحلة، كانت مرحلة استقرار وأمن وتنمية وتألق دولي.

---

9 – العالم السياسي مارس 1999.

وأمر إنساني أن يرفض بعض الجزائريين الاعتراف بهذه الحقيقة، ويصرون على إدانة المرحلة طولاً وعرضاً، ولا يمكن أن يتوقع المرء غير ذلك ممن كان على الهامش طوال تلك المرحلة. خاصة إذا كان يتحمل أمام التاريخ مسؤولية بعض عثرات الانطلاقة أو انقساماتها، وربما بعد أن خاب أمله، كما يقال ، في تبوّء مسؤوليات سامية، لأن صاحب القرار آنذاك رأى ذلك.

ولابد أن نتفهم جيداً منطقية تلك الإدانة بل ومنطق نسبة كل ما أنجزته الجزائر، بسلامة الرجال، إلى عائدات النفط وحدها، في الوقت الذي يعلم فيه القاصي والداني أن سعر النفط في الستينات وبداية السبعينات ، أي المرحلة التي بنيت فيها قواعد التنمية الوطنية، لم يكن السعر آنذاك أربعين أو ثلاثين أو عشرين دولاراً، أو حتى خمسة دولارات ، ولكنه كان نحو دولارين.

ولقد حاول أعداء الرئيس بومدين تلويثه بكل نقيصة، وهو أمر أراه طبيعياً، وليس من حقنا أن نشكو منه ، أو أن نعتب على من جعلوا منه رأس مال تجارة بائرة، بل إنني لا أوجه أي لوم للأشقاء ، الذين نسوا أفضال الرجل على قضايا الأمة العربية والعالم الإسلامي بوجه عام وعلى أقطار شقيقة بعينها بوجه خاص، ولمجرد أن نوازع الشر في الطبيعة الإنسانية ليست شيئاً جديداً منذ قابيل وهابيل.

والذي حدث هو أن أحداً لم يأخذ دعاوى أعداء النظام الجزائري مأخذ الجد، لأن المنصفين تعاملوا معنا كنظام جاد، وذلك بجمع الحسنات والسيئات، ووضع الإنجازات بجانب العثرات ، ثم بمقارنة ما يحدث في الجزائر مع ما يحدث في بلدان أخرى عبر الساحة العربية والإسلامية.

لكن الأمر يختلف مع ضفادع السياسية، عندنا وفي الخارج، خاصة عندما فشلت أطنان الرخام الموضوعة فوق قبر بو مدين في إخماد صوت الرجل القادم أبداً من وراء الغيب ، لمجرد أنه كان أبداً صوت الشعب المعبر عن إرادة الأمة.

هكذا كان تركيز البعض مثلاً على قضية اغتيال الزعيمين الكبيرين محمد خيضر وكريم بلقاسم، اللذين اتهم نظام بومدين بتصفيتهما في أوروبا، وهو ما كان المحور الرئيسي لحصة الجزيرة التي قدمها الأستاذ أحمد منصور في الأسبوع الأسبق ، وكانت وراء هذا الحديث.

واغتيال الخصوم السياسيين ليس حدثاً جديداً في التاريخ.

فقد تآمر معاوية بن أبي سفيان على قتل الحسن بن علي، رضي الله عنهما، بالسم، حتى لا يزاحمه على الخلافة، وراج يومها تعبير أطلقه رجال معاوية يقول: "إن لله رجالاً من عسل".

وبعد ذلك بقرون أرسل جوزيف ستالين من يقوم بقتل تروتسكي لمبررات لعل من بينها حصار فكر الرجل ومسح اسمه من تاريخ الاشتراكية.

ولن أذكر باغتيال الزعيم التونسي صالح بن يوسف أو الزعيم الزنجي مارتن لوثر كنغ وغيرهما حتى لا تطول القائمة وأخرج عن الموضوع.

غير أنني لا أرى تماثلاً بين هذه الحالات كلها واغتيال الزعيمين الجزائريين، الذي يمكن أن يذكر جزئياً باغتيال الرئيس السوري الأسبق أديب الشيشكلي في أمريكا اللاتينية.

ولقد كان محمد خيضر رحمه الله مناضلاً صلباً، اختلف مع الرئيس الأسبق أحمد بن بله، وكان ذلك الخلاف أول خطوات تحجيم جبهة التحرير الوطني بعد استرجاع الاستقلال.

وواضح بالتالي أن خلاف الرجل لم يكن مع نظام بومدين، ولا أتصور، وهذا رأي شخصي، أن خيضر كان يمثل أي خطر يبرر للنظام تلطيخ يديه بدماء مناضل من بين التسعة التاريخيين.

ولابد من التذكير هنا أن التناقض الرئيسي الذي عاشه خيضر، وربما كان وراء مصرعه، كان يتمحور حول ما سمي آنذاك" كنز جبهة التحرير الوطني"، وهي أموال الجبهة في الخارج، التي كان خيضر أميناً عليها، بينما كان العديد من العناصر التي رفعت لواء المعارضة لنظام الحكم يبحث بدون جدوى عن تمويل لتحركاته وأنشطته.

وكان خيضر رحمه الله صلباً في التعامل مع تلك المطالب ، وظل دائماً يرى في تلك الأموال حقاً للشعب الجزائري ، وللشعب الجزائري وحده.

أما المرحوم كريم بلقاسم ، أسد الجبال كما كان يسمى، فقد كان من الرجال الذين بدأوا جهادهم في الأربعينيات وقبل اندلاع الثورة، وكانت له مواقفه النضالية التي لا تقبل أنصاف الحلول.

ولقد وصل به إيمانه بوحدة النضال الجزائري ضد المستعمر الفرنسي، إلى حد أنه أطلق النار بنفسه على واحد من أهم أنصار المرحوم مصالي الحاج في منطقة القبائل الكبرى، وهو بناي والي.

ويجب أن نتذكر هنا أن كريم بلقاسم كان واحداً من " LES TROIS B". أي ثلاثي الباء الشهير، ودوره معروف في الأمر بتصفية الشهيد عبان رمضان.

والمهم هنا هو أن ندرك بأن الثورة الجزائرية عاشت حجماً كبيراً من التصفيات نتج عنها الكثير من الأحقاد، ولابد من أخذ هذا بعين الاعتبار عند دراسة مصير الزعماء الذين شاركوا فيها بشكل أو بآخر، وبدون أن يكون هذا أكثر من احتمال مطروح لا يحق لأحد الأخذ به بشكل مطلق، أو رفضه بشكل مطلق.

وأنا شخصياً أرى أنه من الطبيعي أن يحاول خصوم نظام الرئيس بومدين نسبة تلك العمليات الإجرامية له، وبالتالي فقد كان من حق الأخ أحمد منصور أن يطرح التساؤلات حول تلك القضية على كل المرشحين الجزائريين الذين ينتمون لنظام الرئيس بومدين، وليس من حق أحد أن يشكو من ذلك أو أن يوجه أي لوم بشأنه.

لكن وجه الإعتراض على صحافي الجزيرة هو أنه كان منحازاً بشكل انتقائي يثير الاشمئزاز.

فالصحافي، الذي كان يطرح أسئلته بشكل استفزازي على عبد العزيز بو تفليقة، لم يطرح نفس الأسئلة على الدكتور أحمد طالب، والرجلان من أركان حكم بومدين، اللهم إلا إذا كان أحمد منصور يبرئ الدكتور طالب من تهمة العمل مع الرئيس بومدين، وهذا أمر آخر.

وكان من حق الصحافي أن يقرأ الفاكسات التي تدين نظام الرئيس بومدين، وأن يظهر للكاميرا ما تلقاه من صور لمقالات تتهم المرشح الجزائري أو يلقي بالأسئلة التي ترد إليه خلال سماعة الأذن (وطوال الألسنة في عواصم عالمية يزعمون بأنه كان في الاستوديو وراء الكاميرات عدد من الأشخاص أكبر بكثير من العدد المألوف، ويدعي البعض أن أولئك الأشخاص كانوا يوجهون المذيع بناء على تعليمات من ثلاثي معين يجمع ما كنا نظن أنه متناقضات، وناقل الكفر ليس بكافر).

لكن كان من واجب الصحافي ، الذي عرفناه في " الشريعة والحياة" مع الشيخ القرضاوي، أن يدرس بنفسه ملف الجزائر ، حتى لا يبدو كببغاء مسلوب الإرادة، ويسيء حتى لمن أريد له أن يخدمهم ، ومنهم مناضل كبير بحجم الدكتور طالب.

ولو قام الصحافي بعمل دراسي جاد فإنه كان سيعرف أن مدينة مغنية ليست تابعة، كما قال ، لمدينة وجدة المغربية، وكان سيحاول تحقيق التوازن بين الهجوم والدفاع، بمجرد الإشارة إلى أن نظام بومدين لم ينفذ حكماً واحداً بالإعدام على أي خصم سياسي، بمن فيهم من رفعوا السلاح ضد الدولة، ومن تآمروا على قتل رئيسها بل وشاركوا في إطلاق الرصاص عليه.

وكان الأخ أحمد سيكون منصورا بالفعل لو أبلغ مستمعيه، حتى للتشهير بالنظام الجزائري، أن الرئيس بومدين، بمجرد سماعه بصدور حكم الإعدام على المفكر الإسلامي المعروف سيد قطب، بادر بإرسال بو تفليقة نفسه للرئيس جمال عبد الناصر، ليرجو منه عدم تنفيذ الحكم.

بدلاً من هذا راح المذيع يلوك السؤال وكأنه يتلذذ بمضغ لحم الأموات، ثم يخلط بين الأسماء فيتحدث عن اغتيال المرحوم محمد خميستي، وقصته معروفة، ووفاة أحمد مدغري، الذي انتحر بسبب انهيار عصبي وصل بوزنه إلى نحو أربعين كلغم، وأذيع الخبر على أنه نتيجة لحادث مؤلم، وكان وزير الإعلام يومها هو د. طالب نفسه وكان ذلك جزءاً من التزامات مسؤول دولة مسلمة، يعرف أن المنتحر لا يدفن في مقابر المسلمين، ولم يكن هناك من يرضى أمراً كهذا لمناضل مثل المرحوم مدغري.

والسؤال الذي طرحته على نفسي، وأنا أتابع تساؤلات المذيع، التي كادت تكون كالصوت الصادر عن اسطوانة مشروخة، كان عن الهدف من كل ذلك الإلحاح.

وأنا أزعم أن الهدف الحقيقي كان يرتكز على أمرين، الأول: أن يندفع بو تفليقة للدفاع عن نفسه بالقول بأنه كان مسؤولاً سياسياً لا علاقة له بغير المجال الديبلوماسي، مما يمكن أن يدفع بالمستمع إلى تذكر الأكاذيب التي روجتها أقلام معادية عن دور مزعوم لقائد المخابرات الجزائرية آنذاك، المرحوم قاصدي مرباح، وهكذا يقع المرشح الجزائري في فخ التشهير الظالم بواحد من أهم أجهزة الدولة، وبمناضل انتقل إلى رحاب الله ولم يعد يستطيع الدفاع عن نفسه.

الهدف الثاني مرتبط بالأول، وهو أن ينفعل بوتفليقة ويتنرفز من الإصرار الغبي للمذيع، وهو فخ أكثر خطراً، إذن إن أسوأ السياسيين عرضاً لقضاياهم هم السياسيون الذين ينفعلون.

وأنا، للأمانة ، لا أرى وجها للمقارنة بين مذيع الجزيرة والصحافي الجزائري حميدة العياشي، الذي كان قد طرح السؤال قبل ذلك بيوم واحد، وكانت إجابة عبد العزيز مقنعة، واعترف مذيع الجزيرة بأنه تابع ذلك في حصة "تداول".

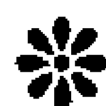
هذا يدفعني للقول بأن حجة الهجوم الأطلسي على يوغوسلافيا، التي كانت مبرراً لبتر حصة الجزيرة، كانت حجة واهية أكدت وجود خلفيات معينة في التعامل مع المرشح الجزائري المرموق، بعد أن فشل مخطط الإيقاع به أو استشارته.

ولقد تساءل البعض عماً إذا لم يكن من الأجدر لبوتفليقة أن يعتذر عن المشاركة في البرنامج، خاصة وقد قيل إنه يعرف الكثير عن مراكز النفوذ في الفضائيات، وعن صحافي الجزيرة وارتباطاته منذ عمله في بلد خليجي آخر.

وأنا شخصياً أرى أنه فعل خيراً بالمشاركة ، فالمناضل لا يفر من المواجهة، خاصة وهو يعرف أنه ليس لديه ما يخجل منه أو يتنكر له.

لكنني أشعر بالأسى لما حدث، فبرنامج الجزيرة كان فعلاً من الناحية الأخلاقية.. "بلا حدود"، والقناة لم تسيء بأسلوبها المتحيز والمفضوح لمرشح جزائري فقط، وإنما أساءت لكل الفضائيات العربية، ووضعتنا نحن الذين ندافع عنها ، في وضع بالغ السوء.

وهنا تتضح خلفيات كثيرة توضح لماذا يستقطب المرشحون المنادون بالمصالحة الوطنية، وعبد العزيز بوتفليقة بوجه خاص، كل هذا الحجم من العداء.



عفوا يا سادة[10]

عندما أعلن ستة من المرشحين السبعة انسحابهم من الانتخابات الرئاسية عشية إجرائها، بحجة حدوث تزوير، وذلك لإحراج المرشح السابع ودفعه إلى الانسحاب، أصبت بإحباط لم أصب به طوال حياتي، ولم أتمكن من التحكم في عواطفي إلى درجة أن من تابعوا تدخلي في قناة الجزيرة ذلك اليوم رأوني، على غير طبيعتي، حاداً ومتشائماً، أو هكذا قيل لي.

وكنت عشت الحملة الانتخابية كما أردت أن أعيشها، مثقفاً مستقلاً لا يرتبط بأي مداومة انتخابية، وكان من بين دواعي الحرج آنذاك أنني أعرف معظم المرشحين، وأحمل لعدد منهم حجماً كبيراً من الاحترام ، عبرت عنه شفوياً وكتابياً حتى تعرضت لبعض الانتقادات من الأصدقاء، الذين كانوا يعرفون بعض تحفظاتي في الماضي على بعض من سجلت تقديري لهم عبر كتاباتي في الأسابيع الماضية.

ولقد أردت دائماً أن يكون موقفي هو موقف المثقف الوطني الذي يقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت، وبغض النظر عن أي ارتباط حزبي أو اجتماعي.

من هنا أكرر بأنني أختلف تماماً مع قرار الانسحاب الذي أعلن عنه المرشحون الستة عشية الرئاسيات ، وأراه قراراً متعجلاً أخل بالعقد المعنوي مع المواطنين،

---

10 – الشعب – 20 أبريل 1999، وكتب المقال إثر الانتخابات الرئاسية الجزائرية التي انسحب منها المرشحون الستة لإحراج المرشح السابع، وقال كثيرون أن مخطط الانسحاب كان يستهدف استفزاز عبد العزيز بوتفليقة ليقرر الانسحاب فيتراجع المنسحبون الآخرون على طريقة أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص، وهناك من يستكمل السيناريو بالقول ان خمسة من المرشحين كانوا سيتكتلون ضد المرشح السادس الذي قيل أن المؤسسة العسكرية كانت لا تريده .

وبوجه خاص مع الأنصار والمؤيدين الذي بذلوا جهوداً خارقة للعادة في الأسابيع الأخيرة، كما اعتبره تصرفاً انفعالياً حرم المعركة الانتخابية من البريق المأمول وأصاب الشعب بحجم كبير من الإحباط، وأصاب أصدقاء الجزائر، كما عبر الناطق الأمريكي لوزارة الخارجية، بخيبة أمل، وذلك بالطبع بدون أن أسمح لنفسي، حتى الآن، بالتشكيك في الخلفيات أو في النوايا، أو أن أوجه للمرشحين أي عتاب يتناقض مع واجب الأدب والاحترام.

والواقع أن الحملة الانتخابية كانت قد انطلقت في جو من الحماس والتفاؤل، وأزعم أنها كانت حدثاً رائعاً لم تعرفه دول العالم الثالث كثيراً.

لكن شعبنا عظيماً كان كعادته، فراح يرفع التحدي ويمارس حقه الانتخابي الذي أرى فيه أمس الأول، كما كان الأمر في 1995، فجراً لصبح جديد ، ينهي ليل المأساة الدموية التي عصفت بالبلاد في السنوات الماضية.

وأنا أتفهم تماماً ردود فعل المرشحين أمام النتائج المعلنة للانتخابات الرئاسية، لكنني، كمواطن وكوطني، أرفض التشنج والمبالغات وسياسية القفز نحو المجهول، وأقول، بمنتهى الأخوة، أنه ، مهما كان الرأي في حجم تلك النتائج، فإنه لا مجال للتشكيك في صحة انتخاب عبد العزيز بو تفليقة رئيساً ثامناً للجزائر، (ثامناً، حتى لا ننسى بيطاط) ما لم تكن هناك قرائن مؤكدة تأتي بها الطعون الشرعية أمام الهيئات الدستورية المعنية.

ولا يمكن أن نرفض اليوم قرار من ارتضيناه حكماً بالأمس.

وليس من حقي أن أعطي دروساً لأحد ، خاصة إذا كانوا ممن يجسدون زبدة الزبدة في هذه البلاد، لكنني أقول بصدق بأنني أتوقع أن يرى الوطنيون في تلك النتائج الانتخابية تحدياً حقيقياً، لا لرفضه والتشنج ضده ولكن للتجاوب معه بكل موضوعية وديمقراطية وفي إطار المؤسسات الشرعية، وهو حق وواجب في الوقت نفسه.

إنني أرى في اختيار الشعب لعبد العزيز بوتفليقة أكثر من اختيار لشخص، ولكنه اختيار لرجل دولة يقبل حكم الشعب، ويصر على وضوح إرادته وتأكيد اختياره الحر، ويمد في الوقت نفسه يده للجميع، أنصاراً وخصوماً.

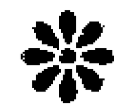
وأنا أقول للرئيس الجديد ولمنافسيه ولكل الوطنيين من رجال الطبقة السياسية، وبكل أخوة وتواضع، إن الساعة ليست لتصفية الحسابات أو لإرضاء الأنصار قصيري النظر، ممن يتخصصون في صب الزيت على النار، ولكن الساعة للارتفاع إلى مستوى المسؤولية الوطنية، ولقبول حكم الشعب على أنه تكليف لا تشريف.

وأنا أدين كل استعداء للمواطنين البسطاء بما يشعل نار الفتنة من جديد.

وأتصور أن هذه هي إرادة الشعب كله، سواء من صوتوا لعبد العزيز بوتفليقة أو من حجبوا أصواتهم عنه.

إن الكرة في ملعب الطبقة السياسية جمعاء.

ولقد مللنا من أخبار الدمار والخراب والقتل والتشريد، ومن حقنا أن نناشد الجميع بأن يتصرفوا بما يعطينا جرعة من الأمل، وما يشكل صفعة لكل أعداء الجزائر في الماضي والحاضر والمستقبل.



سبحان الله[11]

لن أتوقف طويلاً عند ظاهرة انتقال السلطة في الجزائر بشكل حضاري بين رئيسين منتخبين ذهب المغادر منهما إلى بيته قرير العين باسم الوجه، واتجه الممارس منهما إلى مكتبه ليتحمل الأمانة، وهو يدرك كل أبعادها وتبعاتها ومجازفاتها.

لكنني أزعم أن الحدث، فهماً لكل معطياته واستقراء لكل عناصره، مكاناً وتفاصيل ومستوى للمدعوين وتحديداً لخلفياتهم التاريخية، كل ذلك مرّ أمام الكثيرين من مشاهدي التلفزة، كحدث عادي مسطح الأبعاد محدود الدلالات، وبغض النظر بالطبع عن مشاهدي القنوات الفرنسية التي لم تعط للحدث حقه، على الأقل بحكم الروابط التاريخية، بحيث بدا أن تعتيمها عليه يعكس حجماً من خيبة الأمل في هذا الشعب الذي لا يحسن اختيار رؤسائه، ممن ترضي عنهم الدوائر "شق البحر من لهيه".

لكن لابد من الاعتراف أيضاً أن أداء الرئيس الجزائري لليمين الدستورية كان فرصة ضائعة لم تنتهزها معظم الفضائيات العربية لفهم ما يحدث في الجزائر، وضاعت ملامح أساسية من الصورة النهائية لجزائر لا يعرفها الكثيرون ، ونحن مسؤولون إلى حد كبير عن ذلك القصور.

وكمثال بسيط، فإن القاعة الكبرى التي أجريت فيها مراسيم تأدية اليمين الدستورية كانت أول مبنى احتفالي ضخم أقامته جزائر الاستقلال، ولم ترثه عن الاستعمار، ولم تكن إقامة الاحتفال فيه مجرد اختيار برتوكولي.

---

11 – الشعب – 04 ماي 1999.

كان قصر الأمم قد شيد بفضل مجموعة من المهندسين المصريين، على رأسهم المرحوم مصطفى موسى، وهو إنجاز أصبح جزءاً من التاريخ الجزائري المعاصر، واحتضن كل المناسبات الوطنية الهامة التي عرفتها الجزائر منذ إنشائه في منتصف الستينيات، بحيث جعلته اللقاءات المنتظمة برلماناً فعلياً للجزائر المستقلة، قبل استكمال هرم المؤسسات التشريعية.

لكن المكان نفسه لم يشهد تولي عبد العزيز بوتفليقة نفسه مقاليد الرئاسة في منتصف التسعينيات، لأن الرجل رأى، آنذاك، أن التجمع البشري الذي تضمه القاعة الكبرى في القصر، تحت رئاسة يوسف خطيب، أحد المرشحين المنسحبين بالأمس، لا يعكس الشرعية الدستورية أو الشعبية التي يريدها أساساً لحكمه.

هذا قليل من كثير عن المكان.

أما النشيد الوطني الجزائري الذي وقف له الجميع فقد كان من كلمات شاعر الثورة الجزائرية المرحوم مفدي زكريا، وألحان الموسيقار المصري المرحوم محمد فوزي ، وفشلت جهود خبيثة أرادت تغيير النشيد لأسباب ترتبط ببعض مقاطع النشيد وبجنسية ملحنه[12].

أما الحضور فقد كانوا يجسدون تكاملاً رائعاً بين مسيرة الجزائر عبر أهم مراحلها، وهو ما يعكس المعنى الحقيقي للمصالحة الوطنية بين كل الأجيال ومختلف الاتجاهات.

وهكذا دعي إلى الحفل الأحياء من مجموعة 22، التي جسدت الخطوات العملية الأولى لانطلاقة الثورة، والأصحاء من أعضاء مجلسها الوطني، واثنان من رؤساء الدولة الجزائرية، رابح بيطاط وعلي كافي (والثالث محمد بوضياف في رحاب الله) وكذلك رؤساء برلمانات الاستقلال، الحاج بن علا، وبيطاط نفسه وعبد العزيز بلخادم، وعدد من رؤساء الحكومات السابقين، من بينهم مرشحان تقدما للانتخابات الرئاسية، هما (رضا مالك وسيد أحمد غزالي) وقيل لي إن الرئيس الشاذلي بن جديد كان قد دعي إلى الحفل وكذلك كل المرشحين السابقين لرئاسة الجمهورية.

---

12 – كان هناك من يأمل في اختفاء عبارة: جبهة التحرير أعطيناك عهداً، وهي جزء من النشيد.

وجسد الحضور الشرعية الدستورية بحضور الأغلبية الساحقة من أعضاء البرلمان، مع رئيسي الغرفتين، البشير بو معزة وعبد القادر بن صالح.

ومن بين ألف ومائتي مدعو كانت الطبقة السياسية حاضرة بمختلف فعالياتها، الكبيرة والصغيرة، وجلس علي زغدود غير بعيد عن لويزه حنون، وأحمد أويحيى بجوار الأمين العام لجبهة التحرير، وغاب من أراد إقصاء نفسه، وللشعب أن يحكم على الغياب والحضور.

ولم ينس المنظمون دعوة ممثلي أهم المجالس التي نص الدستور على تكوينها ومن بينها المجلس الإسلامي الأعلى والمجلس الأعلى للغة العربية والمجلس الدستوري وكذلك المحافظة السامية للأمازيغية.

ويشهد الحفل تفاصيل لم يتوقف عندها أحد، لمجرد أن معظم المعلقين التليفزيونيين لا يعرفون الجزائر إلا بصور المذابح والمجازر.

كان المفروض أن يردد الرئيس المنتخب اليمين الدستورية جملة جملة خلف واحد من كبار القضاة، كما حدث منذ الولاية الثالثة للرئيس الشاذلي بن جديد، لكن الذي حدث هو أن بوتفليقة اتخذ مبادرة أداء اليمين بنفسه[13].

وطبقاً للتقاليد، كان على رئيس مصف الاستحقاق الوطني أن يقلد الرئيس المنتخب أعلى أوسمة الدولة.

وهكذا تقدم السيد عمار بن عودة، وهو واحد من القياديين الاثنين وعشرين للثورة، وبدأ في تلاوة القرار، وفجأة أجهش المجاهد الثمانيني بالبكاء وهو يقول، خارجاً عن النص الرسمي المألوف: " سبحان الله .. علمنا التاريخ كم من عظماء ظلمهم أعيان قومهم غفلة ، ثم ردّ اعتبارهم وصاروا لقومهم دليلا".

"ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم"

---

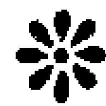
13 – كثيرون لم يفهموا هذه الرسالة مع الأسف.

وما لم يعرفه المشاهدون من الشباب، لأن أحداً لم يقل لهم ذلك، هو أن بن عودة كان رئيساً للجنة الانضباط الحزبي، التي حولت ملف بو تفليقة لمجلس المحاسبة في بداية الثمانينيات، حيث وجهت للرجل تهم ثبت أنها باطلة، واتضح أن هناك من كان يدفع نحو تصفية التيار السياسي الذي يمثله.

لكن الله يمهل ولا يهمل، وتشاء إرادته أن يكون بن عودة نفسه هو الذي يقلد بوتفليقة وسام الاستحقاق الوطني، بحضور عدد ممن تمت تصفيتهم في الثمانينيات، وكان ذلك المشهد الدرامي المفاجيء، حيث تألق نبل المجاهدين الجزائريين، وتأكد بأن الثورة الجزائرية هي استثناء لقاعدة الثورات التي تأكل أبناءها.

فالجزائر، وإن كانت أحياناً تقسو على بعض أبنائها، وفي ظروف يترك للتاريخ الحكم عليها، فإنها لا تسحقهم، وتحتفظ دائماً للوطنين المخلصين بما هم أهل له من احترام وتقدير، وتعيد الاعتبار لمن يستحق الاعتبار، وهو ما لم تعرفه ثورات ومسيرات وطنية أخرى.

أليس من حقنا، ونحن نفخر بثورتنا، أن نقول مع بن عودة: سبحان الله.



انطباعات متسرعة[14]

لم أستطع انتظار موعدي مع قارئ صوت الأحرار يوم الأحد المقبل.

وهكذا وجدت نفسي أسيراً لرغبة عارمة في أن أتوقف عند خطاب رئيس الجمهورية السبت الماضي وقفة سريعة، أراها واجباً نضالياً وممارسة وطنية وحقاً قبل أن تكون واجباً.

ذلك أنه من غير المقبول، بالنسبة للمثقف الوطني، أن يترك خطاباً في أهمية الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية بدون محاولة دراسته، واستلهام الخطوط العامة لمسيرة البلاد في المرحلة القادمة، مع المجازفة بالاجتهاد وقبول بالأجر الواحد.

وأنا أعرف أن الأسلوب الذي سأتناول به الخطاب ليس مألوفاً في الكثير من بلدان العالم الثالث، وعندنا بوجه خاص، وفي السنوات الأخيرة بوجه أكثر خصوصية.

غير أنني أومن بأن المثقف يجب ألا يتعامل مع المواقف السياسية بأسلوب براح السوق أو مغني الأعراس ، وأرى أن الواجب الوطني يفرض التعامل مع هذه القضايا بكل موضوعية، مع المجازفة بكل احتمالات المزايدة التي سوف يلجأ لها البعض،

---

14 – صوت الأحرار – 1 يونيو 1999.

وكان المقال تعليقاً سريعاً على الخطاب الرسمي الأول الذي وجهه رئيس الجمهورية للأمة بعد انتخابه، وبعد انتظار طال نسبياً، وفضلت استعمال هذا العنوان للمقال الذي نشر قبل اليوم المألوف لنشر مقالاتي.

والمناقصات التي سيلجأ لها البعض الآخر، ويبدو أنني ألفت ذلك حتى أصبحت لا أستطيع العيش بدونه.

ويكفيني أن كل مثقف وطني سيشعر أنني ، بشكل أو بآخر ، أعبر عن بعض أحاسيسه.

وبادئ ذي بدء، لابد من الاعتراف بأن خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان طويلاً وطويلاً جداً.

ولا جدال في أن الرئيس كان يعرف ذلك جيداً، وهو ما يعني أن هناك أسباباً تقف وراء مجازفة الرئيس بردود فعل سلبية على خطاب عميق الدلالة السياسية ، كان راقي الأسلوب اللغوي إلى الحد الذي يستثير عقد البعض، ويثير سخط البعض ، ويفسح المجال لتعليقات عجائز الأفراح وفارغي الشغل.

وفي حدود ما أعرفه عن الرجل الذي يحمل فوق كاهله أثقل عبء حمله رئيس جزائري على الإطلاق، بما في ذلك أعباء الرئيسين التاريخيين، فإنني أتخيل أن الأمر كله كان مجازفة مقصودة ومحسوبة وبالغة الذكاء.

وقبل استعراض المضاربات الممكنة حول خلفيات طول الخطاب أتوقف لحظات عند صياغته اللغوية ، التي تذكرنا بالردود المتميزة على رسائل التهنئة التي تلقاها رئيس الجمهورية من الملوك والرؤساء الأجانب ، والتي لم يتم التعامل معها تليفزيونياً بالحكمة المطلوبة.

وأنا أتخيل أن الرسالة الواضحة من كل ذلك هي أن رئيس الجمهورية ، واختلافاً عن معظم من سبقوه، أراد أن تحمل كل النصوص الصادرة عنه بصماته، أفكاراً وأسلوباً وتعبيرات، بل وكلمات ، وذلك بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض.

وهكذا يكون النص الرئاسي هو نص الرئيس شخصياً، وتلك رسالة واضحة المعالم.

ولقد أتيح لي منذ سنوات خلت أن أطلع على بعض كتابات الرئيس ، وبعضها سمعته بصوته شخصياً، وكانت نصوصاً بديعة الصياغة واضحة المعاني، جعلتني أشعر بالأسى لأن الرجل لم ينشر تلك الكتابات قبل أن يتحمل الأمانة التي أنيطت بعنقه.

وهكذا فأنا أتصور أن " سي عبد القادر" أراد أن يقول بأن قراءة رئيس الجمهورية لخطب يعدها غيره هي ممارسة مرفوضة، على الأقل في المرحلة الحالية، وإلى أن يدرك الناس مائة في المائة بأن النص الرئاسي هو أمر نابع تماماً من فكر الرئيس ومن إرادته، وعندها فقط يمكن أن تصبح عملية إعداد الخطاب الرئاسي أو البرقية الرئاسية عملية روتينية عادية، يكتفي الرئيس فيها بإعطاء الخطوط العامة وبمراجعة النص النهائي.

وسنلاحظ للوهلة الأولى أن الرئيس توجه بخطابه إلى "الشعب الجزائري"، وكان المألوف أن يتوجه الرئيس بحديثه إلى "المواطنين والمواطنات"، وأتصور أن لهذا مغزاه، حتى وإن خفيت بعض مراميه عليّ شخصياً، وربما كان الهدف هو التوجه للشعب كمعنى وطني سام يتجاوز مجرد تجمع للمواطنين والمواطنات، أي ما أطلق عليه زعماء آخر الزمان يوماً تعبير "الغاشي".

وكلمة "الشعب" كلمة مليئة بالدلالات التي تجمع بين العمق التاريخي والانتماء الحضاري والبعد المستقبلي.

ويأتي ديكور الخطاب ليكون رسالة أخرى.

فالرئيس يلقي خطابه وخلفه لوحة للرسام الفرنسي إتيان دينيه، الذي اعتنق الإسلام في 1913، وحمل اسم نصر الدين، ودفن في بوسعادة، وهي لوحة "الصلاة"، والتي كانت جزءاً من ديكور قاعة الاستقبال الرئاسي في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، وتصور كهولاً وشباباً يختتمون صلاتهم بالدعاء.

وعندما نعرف أن الرئيس بوتفليقة ختم خطابه بالآية 15 من سورة الشورى، وسورة الشورى بوجه خاص، نفهم أن كل شيء درس بعناية، وأن هناك رسالة أخرى يجب أن تفهم من مجموع الدلالات المرتبطة بهذا وبذاك.

هنا يأتي تجديد آخر، ولعله ليس الأخير، يعطي لرئيس الجمهورية الجديد أسلوبه الخاص به، وهو أن الرئيس ألقى خطابه الطويل واقفاً.

وأنا شخصياً لا أتصور أن الرئيس، بوقوفه صامداً ولمدة ساعتين تقريباً، كان يرد بذلك على التهريج الإعلامي الذي كان يهمز ويلمز إلى وضعيته الصحية، فلقد اجتاز الحملة الانتخابية على أحسن ما يكون.

كان الخطاب طويلاً إلى درجة مقلقة، لكن الرسالة، في تصوري، كانت واضحة، فالرئيس هو صاحب كل الأفكار والجمل والتعبيرات التي احتواها الخطاب، ولعل سبب استنتاجي هذا هو أنني أتعاطى الكتابة، والذين يمارسون الكتابة يعرفون بأن جمل وعبارات وكلمات أي نص تصبح جزءاً من لحم من يقوم بإعداده، ومن أصعب الأمور على من يعد خطاباً أو مقالاً أن يضطر إلى حذف بعض جمله واختصار بعض عباراته.

ولقد عشت هذا شخصياً مع مقال اليوم المطول.

غير أنني أتصور أن قضية الطول يمكن أن تكون قضية أكثر عمقاً.

فالرئيس، الذي كان يعرف أن الأفئدة والأسماع تنتظر خطابه، كان يدرك، في تصوري، أن هناك من سيحاول قسم الشعرة إلى مائة شريحة طولية، ومن سيحاول قراءة الخطاب بأسلوب ويل للمصلين، تماماً كما حدث في تصريحه عن اللغة العربية.

وهكذا لجأ الرئيس، حسب فهمي، إلى أسلوب (Noyer le poisson) أو إغراق السمكة كما يقولون، فمرر، بذكاء شديد، حجماً من الرسائل البرقية في اتجاهات مختلفة، مستكملاً بذلك رسائله عن العمق الأمازيغي والانتماء الحضاري، التي أرسلها مؤخراً في حديثه مع الشباب.

واحتياطاً ضد أولئك الذين سيهاجمون الخطاب لأنهم لن يجدوا فيه بغيتهم، أو على الأصح، الذين سيتواصل شعورهم بالقلق على مستقبلهم وعلى تجارتهم التي راجت في عهد الفتنة، قال الرئيس بوضوح شديد بأن مرماه الرئيسي هو: "توضيح الإطار العام والأولويات التي تشكل قوام العمل المقبل".

وهو يذكر بعد ذلك بأن القرارات العاجلة المطلوبة سيتم اتخاذها "على بينة من الأمر، والمسعى العام يجب القيام به بطريقة مدروسة، تجنباً للوقوع في الارتجال".

وكان استعمال تعبير "الفتنة الوطنية"، رسالة واضحة عن مفهوم الرئيس لما حدث في العشرية الأخيرة، التي "قوضت ثقة الأمة بنفسها وفي قدرتها على صياغة قيمها بنفسها".

ويتحدث الرئيس بلهجة والد الجميع، المسؤول عن جميع أبنائه، بمن فيهم من ضلوا الطريق، بدون أن يسير في الخط الذي يرضي تجار الدماء، وهكذا بعث رسالة

واضحة تتعلق بالتدابير التي تمكن من يعود إلى اللّه وإلى الوطن "بالعودة الكريمة إلى أحضان أمتهم في كنف احترام قوانين الجمهورية".

وأتصور أن هذا التعبير هو من أروع تعبيرات الخطاب، لأنه خرج بنا من نهج الذين يتصورون أن العودة إلى الاستقرار تعني سحق كل المخالفين وإبادتهم أو تحقيرهم، بمطالبتهم بالتوبة العلنية، والتعامل معهم باستعمال تعبير الرحمة، وهي كالصدقة تصرف من الأعلى تجاه الأدنى.

وتبدو النظرة المستقبلية المتبصرة في تحذير الرئيس من مغبة تغذية روح الحقد، مما يجعله إرثاً مشؤوماً للأجيال الصاعدة، وهو ما يجعل اختيار المصالحة الوطنية اختياراً استراتيجياً يعتمد عليه استقرار البلاد في الحاضر وفي المستقبل.

وأعتقد أن تلك الفقرات كانت صلب الخطاب وأهم فقراته، وقد صيغت بذكاء شديد وبحذر أشد، وبحرص على توضيح الأركان الأربعة التي لن تستقر المصالحة إلا بها.

وكانت إشارة الرئيس للمنظومة التربوية إشارة رزينة واعية لا علاقة لها بالتهريج الذي ألفنا سماعه، ممن وصفوا قطاع التعليم بكل نقيصة.

ولعل من مساوىء طول الخطاب هي أنه أضاع أثر الفقرة الرائعة الواضحة التي تقول بأن إصلاح المدرسة هو "إصلاح تقتضيه متطلبات الرقي بشبابنا فكرياً ومعنوياً وأخلاقياً، وتستوجبه وضعية عشرات الآلاف من الشباب المفصولين من النظام المدرسي، بلا حظوظ لجلهم في الحصول على تأهيل مهني باتت الحاجة إليه ماسة أكثر فأكثر".

ثم يقول بكل وضوح أن هذا ميدان "بلغ حداً من الدقة والخطورة على الأجيال لا يبيح الأيديولوجيات العقيمة ولا التنكر للهوية ولا الابتعاد عما تفرضه الثورة العلمية والتكنولوجيا العالمية من حتمية التأقلم معها والانصهار فيها".

طول الخطاب أيضا طغى على تعبيرات رائعة كتلك التي تقول بأن "الكبرياء تزداد شرعية وجدارة كلما أثبتناها في ميادين التنافس مع الغير في الجودة والإتقان".

وينطبق هذا أيضا على تعبير آخر يقول بأن "الوطنية قيمة ملموسة تعبر عن نفسها كل يوم وفي كل مكان وزمان، ولا يكفي ولن يكفي على الإطلاق أن نبيح احتكاراً لهذه القيمة لأي كان، ولا أن ننطلق من أن كل من استحقها في يوم من الأيام تصبح له ريعاً مدى الحياة، يخول له مكانة الضمير في المجتمع، والوصي على الآخرين، الحارس الحريص على ماضي البلاد وحاضرها بل وحتى مستقبلها".

وأنا شخصياً أرى أن أهم النقاط الاستراتيجية التي يمكن أن تضيع من القراءة المتعجلة للخطاب هي تلك التي قال فيها الرئيس، في دلالة واضحة على اهتمامه العميق الذي سيزداد في المستقبل، بأنه يرى أن "الطبقة الوسطى التي عادة ما تضمن التوازن في المجتمع تقترب أكثر فأكثر من سواد المحرومين وتبتعد أكثر فأكثر من قلة المحظوظين"، وذلك بعد أن أشار إلى ضرورة "توجيه الرأسمال الوطني الخاص وتحويله من نشاط الاستيراد المطلق الهدام صوب نشاط الإنتاج الجيد، القابل للمنافسة والخلاق للثروة"، ملاحظاً في الوقت نفسه أن علينا، ونحن نعمل على إنجاز الإصلاحات" التي أجبرنا على البعض منها، أن نعطي مكانة أوسع لمقتضيات العدالة الاجتماعية، وأن نضمن أكبر قدر من الإنصاف في تقاسم الأعباء.

ولو ربطنا هذا التعبير بما جاء بعده حول التضامن الوطني وحول إدانة التملص من الضرائب نفهم أن ذلك كله بعيد تماماً عن البلاغيات التي تصورها البعض في ردود أفعالهم الأولية، وأنا أرى فيها وحدها برنامج عمل مستقبلي، هو وحده الكفيل بتجاوز المحنة في كل مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل والأمنية.

ولعل طول الخطاب يسمح لنا بأن نلاحظ أن الجانب الدولي لم يحظ بأكثر من عشره (1/10)، وبأن الحديث عن المغرب العربي، والذي ركز على الصفة العربية، بدون استعمال صفة "المغاربية" المألوفة، ركز على أهمية تدارك التأخر الكبير في مساره الاتحادي، وربط ذلك بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، كما نلاحظ بأن الإشارة إلى الوطن العربي اندرجت في إطار قيام الجزائر بدورها في إيجاد الحلول للمشاكل العويصة التي تواجهه، والسعي حثيثاً لتحقيق المصالحة بين أطرافه.

وبعد،

فهذه قراءة سريعة، لعلها متعجلة، لخطاب رئيس الجمهورية، الذي آمل أن تحسن وسائل الإعلام الاستفادة منه، فلا تلجأ إلى الأسلوب الكسول الذي يتلخص في إعادة بثه أو نشره مثنى وثلاثاً ورباعاً، وعندها تضيع الفائدة الحقيقية وتتزايد ردود الفعل السلبية.

وللأعزاء الذين سيغضبون أقول: صديقك من صادقك لا من صدقك.



لغويات ولغويات[15]

قضية اللغة الوطنية والرسمية الواحدة والوحيدة هي قضية استراتيجية لا تحتمل أي ميوعة أو تخاذل من جهة ولا تحتمل أي مزايدة أو تعصب من جهة أخرى.

وأنا لا أمل من القول بأن الكثير مما أصابنا يعود إلى حد كبير إلى الشرخ اللغوي الذي نعاني منه، والذي فرض علينا ما يسمى في لغة "فولتير": المؤقت الدائم.

والواقع أن التصلب في قضية اللغة مقصور على الجزائريين وحدهم من دون شعوب الوطن العربي، بل إن الإخوة في المشرق العربي يتصورون أن حساسيتنا تجاه كل ما يتعلق باستعمال اللغة العربية هي حساسية مفرطة، تسيطر العاطفة فيها على كل تحليل علمي أو موقف عقلاني، بما يجعل منها نوعاً من التعصب اللغوي، وهذا ليس صحيحاً بصورة مطلقة.

ونحن نحاول دائماً أن نشرح لمن يريد أن يفهم أن ذلك، إذا افترضنا أنه صحيح، فهو خارج عن نطاق إرادتنا، وهو مفروض علينا من المدرسة الاستعمارية الفرنسية، التي مازلنا نتعرض لممارساتها العدوانية.

ولقد سبق أن قلت، بالدليل المؤكد، إن الجزائر المستقلة قدمت للغة الفرنسية في أقل من ربع قرن، وبدون أي عقدة أو خلفيات مرضية، أضعاف أضعاف ما قدمه الاستعمار الفرنسي في أكثر من قرن.

---

15 – الشعب 8 يونيو 1999 .

ولقد كانت القضية أكبر من مجرد قضية لغوية محلية، فقد كانت جزائر الاستقلال تريد أن تقوم بدور سفيرة الثقافة الفرنسية لدى الناطقين بالعربية وسفيرة الحضارة العربية لدى الناطقين بالفرنسية. وكانت نظرتنا تنطلق من إيمان بالتعددية اللغوية، وأركز على تعبير التعددية اللغوية، الذي يختلف، مضموناً وأهدافاً، عن تعبير الازدواجية الذي أراد البعض أن يسجننا فيه.

لكن المشكل أن الجماعة، شق البحر من لهيه، كانوا يريدون أن تكون الفرانكوفونية، أي استعمال اللغة الفرنسية في جوانب معينة من النشاط الثقافي، تعبيرا عن الفرانكوفيلية، أي الاستلاب الكامل الذي تمسخ فيه شخصيتنا، والذي يتحول شيئاً فشيئاً إلى تعصب استئصالي ضد اللغة العربية Arabophbie، فكراً وحضارة وممارسة ووجوداً.

ولقد أشرت في العام الماضي إلى "الطانطانو" الكبير الذي ثار حول دعوة الفنانة العربية "ماجدة الرومي" إلى الجزائر، وكيف راحت الأصوات الناعقة تنتقد دعوة مغنية لا يفهم غناها أحد، لأنها بالطبع تغني بالعربية، بل وبالعربية الفصحى.

وكان رد الجماهير الجزائرية صاعقة أصابت اللوبي المعروف، وتهاوت النظرة التي زرعت عند معظم أعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي المعتمد في الجزائر، عندما فوجئوا كيف كان الشباب الجزائري في القاعات المكتظة يردد الأغاني، كلمة كلمة، مع الفنانة الكبيرة.

ومنذ أيام تكرر الأمر ثانية مع الخطاب الاستراتيجي الذي ألقاه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وكان خطاباً بلغة عربية بليغة، اشتقنا إلى سماعها في الخطب الرسمية منذ سنوات.

وهاجت القلة الفرانكوفيلية، أو الفرانكوش كما يسميهم بعض الزملاء، وراحوا يعيبون على الرئيس استعماله للغة لايفهمها أحد، ويلمحون بأن الشعب لم يتمكن من متابعة الخطاب، وضاع بالتالي الهدف منه. وكانت تلك التعليقات جزءاً من تفكير المدرسة الاستعمارية الفرنسية، التي تعتبر العربية الفصحى لغة أجنبية دخيلة، وتدعو لاستعمال اللغة العامية الجزائرية، بحجة أنها أقرب لفهم الجماهير.

والمدرسة الاستعمارية التي كان من أنبيائها المدعو "بيريز" (ولا أعرف القرابة بينه وبين شمعون بيريز الإسرائيلي) كانت تعرف بأن الجزائر تكاد تكون قارة شاسعة، إذ أنها أكبر الأقطار العربية مساحة بعد السودان، وهي بالتالي بلد تتعدد فيه اللهجات الشعبية بما فيها اللهجات البربرية أو الأمازيغية.

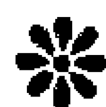
وعندما نعرف أن المخطط الاستعماري كان يستهدف خلق واقع يقترب من الواقع الأفغاني اليوم، أي تشتيت وحدة الوجدان الوطني بخلق لغات متعددة تنطلق من لهجات متباينة، نفهم من هذا كله أن النية الحسنة ليست أمراً مؤكداً، وبأن الخلفية الحقيقية تؤكد تزاوج الجهل مع سوء التدبير، حيث تعتمد على تشبيه اللغة العربية باللغة اللاتينية، التي تفرعت فيما بعد إلى عدة لغات أوروبية، على حساب اللغة الأم، التي لم تعد تعتبر من اللغات الحية.

والمهم في كل ذلك أن ردود الفعل الشعبية على خطاب رئيس الجمهورية أكدت أصالة الشعب الجزائري واعتزازه بانتمائه الحضاري من جهة، أبرزت، ومن جهة أخرى، أن الأغلبية الساحقة فهمت أبعاد الخطاب الذي استغرق إلقاؤه نحو ساعتين.

وكان أبلغ ردود الفعل ما قاله مواطن جزائري عادي رداً على من سأله باستفزاز واضح عما إذا كان فهم خطاب رئيس الجمهورية، فقد قال المواطن بكل بساطة: "فهمت المحتوى العام، وهذا يكفيني، فأنا لست مثقفاً بما فيه الكفاية لأفهم كل كلمة وكل تعبير، ويشرفني أن يرأس بلدي رجل يتحدث بهذا المستوى من الفصاحة".

وأنا أقول دائما بأنه لا أمل في نهضة ثقافية جزائرية إذا لم نضع حداً للشرخ اللغوي الذي تتضاعف خطورته يوماً بعد يوم.

وعمقنا التاريخي الأمازيغي لايتناقض بأي حال من الأحوال مع انتمائنا الحضاري العربي الإسلامي، ولعله يتناقض مع التشبث بلغة لم تعد، وحدها، لغة العلم والحضارة، ولا تزيد، في واقع الأمر، عن أنها وسيلة تبرر تشبث البعض بمقاعد السلطة والنفوذ، حتى لا أقول ما يمكن أن يستغله البعض لكي يزعموا بأنني أتعمد الإساءة للبعض.



رسائل الرئيس[16]

تظاهرة المثقفين العرب الذين زاروا الجزائر مؤخراً حملت معها أكثر من رسالة، أحب اليوم أن أتوقف عند بعضها، تسجيلاً لفضل أولي الفضل.

ولقد قيل لي إن الفكرة كانت قد طرحت على رئيس الجمهورية في الزيارة الأولى التي قام بها إلى الجزائر الشاعر الكويتي عبد العزيز البابطين.

وأتصور، بناء على ما حدث، أن الرئيس لم يكتف بالموافقة على الفكرة بل تحمس لها ورحب بها، ورأى فيها فرصة لتسجيل عدة نقاط، سأحاول تخيل أهمها.

وأتوقف، بداية، عند بعض التفاصيل ذات الأهمية الخاصة.

أولها أن الزيارة تمت لأن هناك، في مركز القرار، من تحمس لها، وهناك، على مستوى التنفيذ، من تولي الجانب العملي لتحقيقها.

ولهذا فمن التطاول على الأحداث وعلى المثقفين العرب أن يتساءل البعض، بحسن نية الأفاعي: "لماذا لم تتم تلك التظاهرة قبل اليوم؟".

وبالرغم من بعض الثغرات المترتبة عن السرعة فيما أتصور، فمن قلة الأدب أن يتصور البعض أن كل شيء لم يكن على ما يرام، لمجرد أن طلعته البهية كانت غائبة عن التظاهرة، وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية أو المفتعلة للغياب، الذي كان من محاسن ما حدث، فقد مللنا من رفقة الذين يرون أنفسهم صرة الكون وبؤبؤ الوجود.

---

16 – صوت الأحرار – 20 يونيو 1999 .

ولقد جاء الوفد العربي إلى الجزائر على نفقة الشاعر الشخصية، وتلك رسالة واضحة للأثرياء العرب والجزائريين بوجه خاص، وكان على الذين لم يفهموا هذه الرسالة أن يخفوا جهلهم، بدلاً من انتهاز الفرصة لإزعاجنا بنرجسيتهم التي تحملناها سنوات طوال.

كان الشاعر الكويتي في البداية يعتزم استئجار طائرة من خطوط الإمارات المتحدة، لأنها أقل تكلفة من الشركة الكويتية.

ويسمع أمير الكويت بالأمر، فيضع طائرة كويتية مجاناً تحت تصرف البابطين، مسجلاً بذلك هدفين في وقت واحد، الأول هو نزول طائرة كويتية للمرة الأولى منذ حرب الخليج على أرض مطار الجزائر، وهي خطوة هامة على طريق تطبيع العلاقات، جاءت بعد تعيين شخصية مرموقة سفيراً للكويت في الجزائر، والثاني أن الطائرة كانت تقل وفداً ثقافياً من جل أقطار الوطن العربي، هو الوفد الثقافي العالمي الأول الذي يصل إلى الجزائر لتهنئة رئيسها.

واستقبل الوفد العربي كما تستقبل الوفود من أعلى المستويات، وكانت هذه رسالة جزائرية واضحة للوطن العربي والإسلامي وللمثقفين في العالم أجمع، غير أن الرسالة الأكثر أهمية جاءت خلال الحفل الذي أقامه الرئيس على شرف الأشقاء.

فالذي حدث، في حدود ما أعرفه، أن الرئيس اطلع على محتويات خطاب البابطين، المعد سلفاً لهذه المناسبة، في نفس الوقت الذي استمع فيه للخطاب مع كل المدعوين، وتتضح أهمية هذه الرسالة عندما نعرف أن التقاليد البروتوكولية تفرض إطلاع رئيس الدولة مسبقاً على كل خطاب يلقى في حضرته.

وكان جوهر تلك الرسالة، في تصوري، هو أن المثقف في الجزائر حر في أن يقول ما يريده، حتى بمحضر رئيس الجمهورية، بل وخاصة بمحضر رئيس الجمهورية.

وتضمن أسلوب خطاب الرئيس أكثر من رسالة (ولن أغوص في محتوى الخطاب، فقد تكفل بذلك عدد من الرفقاء، والمؤكد أن هناك أدباء آخرون بصدد الكتابة عنه).

أنا أركز على الشكل والأسلوب، وأحاول أن استنتج من هذا وذاك ما أتصور أن الرئيس يحاول قوله لنا، بالفعل والدلالات، بالإضافة إلى ما يحتويه النص وتدل عليه الكلمات.

كان خطاب بوتفليقة خطاباً مكتوباً، وكان بإمكانه، بمقدرته البلاغية والخطابية، أن يرتجل إجابته، لكنه، في تصوري، أراد أن يبعث برسالة هامة تقول بوضوح، إن الارتجال في المناسبات الرسمية هو ممارسة مرفوضة تؤثر على هيبة المؤسسة الرئاسية، التي يفترض ألا يحمل كل ما يصدر عنها أي شبهة ارتجال.

وأنا أزعم أن هذه رسالة رئيسية، أراد عبد العزيز بوتفليقة أن يبعث بها لكل من يهمه الأمر، يضاف لها بالطبع الأسلوب البلاغي المتميز، الذي ينهي عهداً طال من الرداءة في كل مجال، ويغوص في الوقت نفسه في بحث أمهات المشاكل، بالأسلوب اللائق برئاسة واحد من أهم بلدان العالم الثالث.

وأتصور أن رئيس الجمهورية أراد أن يقول بأن الخروج من الأزمة الشاملة التي تتخبط فيها الجزائر منذ منتصف الثمانينيات يبدأ باستعادة الهيبة الكاملة لمؤسسة الرئاسة، والهيبة أسلوب ومضمون في وقت واحد، وهي تبنى على مزيج من الحب والتقدير والاقتناع واليقين والثقة، وتأخذ بعين الاعتبار أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرءان.

ولعل هذا هو ما يفسر الأسلوب الذي أنهيت به مهام بعض العاملين في المرادية، وهو أسلوب لم يكن مألوفاً على الإطلاق، وربما رآه البعض بالغ القسوة، لأنهم لم يفهموا أن ذلك الأسلوب كان، في حد ذاته، رسالة موجهة إلى كثيرين، خاصة أولئك الذين ألفوا، في مرحلة الردة، الاستهانة بالمؤسسة، وأحياناً بحكم وضعيات ولاء أفقي ومتعدد الاتجاهات، حل محل الولاء الرأسي ذي الاتجاه الواحد، المألوف في مرحلة الستينيات والسبعينيات.

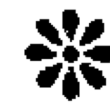
ولقد عرف الرئيس الأمريكي بوش بقوله لمواطنيه (Follow my lips) أي "تتبعوا حركة شفتي"، ويبدو أن الرئيس بوتفليقة أراد أن يقول لنا "لا تكتفوا بتتبع ما تقوله شفتاي"، فكل تحرك رسالة، وكل رسالة هي مجموعة رسائل.

والواقع هو أن هناك كثيراً مما يمكن أن يقال في هذا المجال، لولا أنني أخشى أن يشوه البعض، كالعادة، مضمون سطوري أو دلالات النقاط التي أطرحها.

لكنني لن أختم هذه السطور بدون أن "أبرد قلبي"، وأقول بأنني لم أفهم رسالة الصورة الرسمية للرئيس.

ولقد كنت أنا الذي اختار معالم نفس هذه الصورة الرسمية في 1979 .

لكننا اليوم في 1999 .



الاستفتاء.. لماذا؟ (17)

العمل السياسي ليس فيه أبيض وأسود، يقسم الأعمال إلى حسنات وسيئات، والبشر إلى ملائكة وشياطين، ولمجرد أن هذا يتناقض تماماً مع الجهد البشري ككل، والذي لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يكون عملاً كاملاً أو معصوماً.

وإذا كان هناك من تخصصوا في دور غربان الشؤم، وهم معروفون، فإن الشيء الذي كان يستفزني أكثر من غيره هو تصرفات بعض من أعرف وطنيتهم، والتي توحي بأنهم يتصورون أن تحية مواقف القيادة هي حكر على المنافقين والركع السّجد لغير الله.

وقادهم هذا أحياناً، وبكل حسن نية على ما أتصور، إلى مواقف وضعتهم في خندق الذين أصابهم الذعر وهم يشاهدون تقلص حظوظهم في الاستفادة من تجارة الدم والدمار، والذين كشفوا أمراً كان غائباً عن كثيرين، وهو أنه، إذا كان العمل الوطني لا يرتبط بلغة عمل محددة، فإن نفس الشيء ينطبق على العمل المتناقض مع أهداف المسيرة الوطنية.

ولقد برز هذا جلياً في حملة التشكيك التي أحاطت بعدد من خطوات الرئيس، والتي شنتها منابر متعددة، استفادت من وضعيات معينة، وأحياناً بنفس التعبيرات والإيحاءات رغم اختلاف الحروف المستعملة، مما قد يوحي بأن مصدر التوجيه واحد والمصلحة واحدة.

---

17 – صوت الأحرار – 4 يوليو 1999 ، وقد اختصرت الحديث منعاً للتكرار.

ولست أعني بالضرورة ردود الفعل على تنحية أحد كبار المسؤولين، التي أثلجت صدور وطنيين كثيرين من أبناء القطاع الحيوي، كانوا يعانون من سياسة الدعم الانتقائي، المالي والسياسي، لبعض مؤسسات القطاع، منها تلك التي أقامت مناحة كبرى على فقد رجل تردد أن من أسباب عزله قراره الذي كان سيمكن بعضها من الحصول على عشرات المليارات بدون وجه حق، بالإضافة إلى فشله في إدارة قطاعه كأوركسترا واحدة منسجمة ومتكاملة.

ولقد استقطب الاستفتاء المرتقب تعليقات متشنجة مسمومة.

وأنا لا أحب الاستفتاء، وقلت يوما إنه أسوأ الممارسات الديموقراطية، عندما يكون المطلوب منه إجابة واحدة على أكثر من سؤال واحد، إذ أنه يكون آنذاك دكتاتورية مقنعة، كتلك التي يلجأ لها بعض الباعة للتخلص من سلعة بائرة، يربط شراؤها بشراء سلعة مطلوبة.

وضربت المثال بالرئيس الباكستاني ضياء الحق، الذي استفتى شعبه بسؤالين مرة واحدة، يقول أولهما: هل توافق على أن يكون الإسلام أساساً للتشريع؟، أما السؤال الثاني فكان: هل توافق على أن يكون الرئيس ضياء الحق رئيساً للجمهورية؟.

واضطر الشعب المتحمس لإسلامه للإجابة بنعم واحدة على السؤالين المطروحين في ورقة واحدة، وكسب الجنرال الجولة ولكنه خسر المعركة.

هنا يجب أن نسجل نقطة إيجابية تحسب لرئيس الجمهورية الجزائرية.

فقد كان من الممكن أن يخفي الرئيس ورقة الاستفتاء في جيبه، ليخرجها بعد اكتمال مناقشة البرلمان لقانون الوئام المدني، ولن يستطيع أحد منعه من ذلك.

لكن يبدو أن الرئيس أراد أن تكون كل خطواته جريئة، شفافة، واضحة، محددة، وبدون أي مفاجآت أو ممارسات أكروباتية، ووضع بذلك كلا أمام مسؤولياته.

وأتساءل ببساطة.

لماذا يلجأ الرئيس إلى إجراء استفتاء قد يثير عليه ثائرة بعض أنصاره ومؤيديه في غرفتي البرلمان، وهو ما يعمل له البعض بنشاط يحسدون عليه؟.

هل الاستفتاء ضرورة لتحقيق الوئام المدني، وهو في تصوري جزء من المصالحة الوطنية الشاملة، وليس بديلاً عنها، أم أنه مجرد محاولة من الرئيس لتأكيد شرعيته، التي يريد البعض إيهامنا بأنها كانت منقوصة، بفعل انسحابات المنسحبين وامتناعات الممتنعين؟.

وأتصور أن هناك أكثر من سبب، لعل قضية تأكيد الشرعية الشعبية هي أقلها أهمية، بدون أن ينفي ذلك أن الاستفتاء سيدعم، محلياً ودولياً، قوة القرار السياسي ومصداقيته، وهيبة المؤسسة الرئاسية وقدراتها، ولعل هذا من أسباب محاولة البعض التحريض ضد الاستفتاء.

السبب الرئيسي الأول في تصوري هو الرد المباشر على الذين يطالبون بانتخابات تشريعية مسبقة أو الذين يشككون في نتائج برلمانية سابقة.

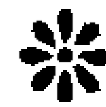
وأنا أتصور أن الرئيس، الذي كان من أهم أركان نظام الرئيس بومدين بكل ما تميز به من استقرار مؤسساتي، يحرص على ذلك الاستقرار ويعمل على دعمه، ما لم يتناقض مع الإرادة الشعبية، وبغض النظر عن نقيق الضفادع السياسية ونعيق غربان الخراب.

ولأن احتمال رفض البرلمان لمشروع القانون المقترح يظل أمراً بعيداً، نظراً لحجم التوافق الموجود، فإن الاستفتاء الشعبي سيؤكد شرعية البرلمان السياسية والشعبية، وسيدعم شرعيته الدستورية، ويعطي له قوة سياسية متزايدة، قد تمكنه في المرحلة القادمة من لعب أدوار سياسية تتجاوز مجرد المصادقة على القوانين، مما يعزز قوة السلطة التشريعية.

ومعنى هذا أن الاستفتاء المباشر سيكشف عورة كثيرين، منهم من لا يستندون إلى قاعدة شعبية حقيقية، وسيفقدون المكاسب التي حققوها على مختلف المستويات ، ومنهم من جعلوا من المصالحة الوطنية قميص عثمان، ومنهم من كانت دعاوى مكافحة الإرهاب ورعاية ضحاياه بالنسبة لهم مصدراً لتموقع سياسي لا يتناسب مع حجمهم الحقيقي، كان من أسوأ مظاهره تحول الجزائر إلى ما يشبه طائرة مخطوفة، فقد ربانها إمكانية التحكم في مسارها.

الأمر الثاني الذي لا يقل أهمية هو إعادة الانسجام الوطني للخريطة الانتخابية للجمهورية، بحيث تتلاشى الآثار السلبية الخطيرة التي نتجت عن الانتخابات الماضية، وأدت إلى حدوث شرخ في الجسم الانتخابي، يمكن أن تكون له تداعيات بالغة الخطورة على وحدة الوجدان الوطني.

وهكذا يمكن أن نفهم سر التشنجات التي نعيشها وسوف نعيشها إلى أن تصفع نتائج الاستفتاء، عبر التراب الوطني، كل المتاجرين بآلام الشعب وبآماله، وتعيد كلا إلى حجمه الحقيقي.



ثمن السلم[18]

تابعت بكل أهتمام قائمة رئاسة الجمهورية المتضمنة منح أوسمة لعدد من المجاهدين والمناضلين الذين عرفتهم الساحة الوطنية في مراحل متعددة من مراحل النضال الوطني.

ومعروف أن نظام الأوسمة وشهادات الاستحقاق لم يبدأ تطبيقه إلا في منتصف الثمانينيات، وبطريقة بدأت عرجاء، واستثارت غضب وسخط كثيرين.

ولعل بعض المثقفين يذكرون شهادات الاستحقاق التي منحها رئيس الجمهورية آنذاك لأكثر من ستمائة شخص وشخصوص وشخصاية، مما جعل البعض، وكنت من بينهم، يرفضون تلقي تلك الشهادة، فلم يكن مما يشرفني أن أجد نفسي في قائمة تضم من أرى أنهم لا يستحقون حتى مجرد الذكر في محفل عام.

أما أوسمة الاستحقاق الوطني فقد تم منحها بطريقة لا تقل سوءاً، وهو ما لا يتحمل رئيس الجمهورية آنذاك مسؤوليتها، بل تتحملها اللجنة التي عهد لها بإعداد قوائم الممنوحين.

وإذا لم يكن من حقي أن أسيء لبعض من حملوا الأوسمة آنذاك فمن حقي أن أقول إن كثيرين يستحقونها لم يجدوا أنفسهم في قائمة الممنوحين.

---

18 – صوت الأحرار – 11 جويلية 1999 .

والمهم هو أن الغموض الذي أحاط بالعملية والشكوك التي دارت حولها كانت سبباً في أن معظم من منحت لهم الأوسمة أصبحوا لا يضعونها على صدورهم في المناسبات الرسمية.

وكان ذلك أمراً منطقياً رغم تناقضه مع قواعد الأوسمة، فكيف يجرؤ إنسان يحترم نفسه على وضع شارة وسام معين فوق صدره وهو يعرف أن من هم أكثر منه جهاداً وأكثر خبرة وأطول باعاً قد حرموا من الوسام.

طاف هذا كله في ذاكرتي وأنا أتابع قائمة رئاسة الجمهورية.

وجعلني وجود بعض الأسماء في القائمة أشعر بنفور كبير، حيث أنني لا أحمل لأصحابها وداً كبيراً، بل ولست مقتنعاً بأنهم أهل لكل ذلك التكريم.

وتذكرت على الفور أنني شعرت بنفس النفور عندما ذكر الرئيس أسماء معينة في حديثه أمام المثقفين العرب.

وأعترف أنني بقيت فترة أشعر بضيق كبير، لم أتخلص منه إلا بعد تمعني في قائمة الأوسمة.

والذي حدث هو أني انتقلت من النقيض إلى النقيض، فأحسست على الفور بارتياح كبير، لأنني تأكدت من أنني كنت مصيباً وأنا أقول في حديث سابق بأن الرئيس من خبراء إرسال الرسائل والبرقيات الشفرية، التي لا يحسن فهمها إلا كل من يعيش أحداث وطنه، عمقاً واتساعاً.

وزاد ارتياحي عندما راح بعض الفرانكوش يلومون الرئيس لأن قائمة الممنوحين لم تشمل اسمي الرئيسين الشاذلي بن جديد واليمين زروال، فقد تأكدت مرة أخرى من تحيز القوم وتحاملهم المبني على الجهل المركب، حيث أن أهم قواعد الوسام الوطني أنه لا يمنح مرتين لنفس الشخص.

والرئيسان بن جديد وزروال يحملان بالفعل وسام صدر مصف الاستحقاق الوطني، الذي منح في الأسبوع الماضي لمن لم يكونوا يحملونه من رؤساء الدولة السابقين.

الرسالة هذه المرة تؤكد في حد ذاتها أهمية الخطوات الهائلة التي قطعها الرئيس، واستطاع أن يقدم بها الجزائر الجديدة للعالم أجمع، بحيث تلاشت الصورة الكاريكاتورية للمحنة الجزائرية، والتي كانت تقدمها كصراع دموي بين إرهابيين إسلاميين من جهة، وسلطة قمعية من جهة أخرى، لتبرز الصورة الحقيقية كمشكلة سياسية، تحولت، بفعل قصر النظر وضعف البصيرة وقلة التبصر، إلى فتنة وطنية، عرفت انزلاقات متعددة، اختلط الإجرام الدموي فيها بصور متعددة من الإرهاب السياسي والإعلامي والنفسي.

وكان الخروج من الفتنة يمر عبر باب واحد، هو تجاوز الجانب المأساوي فيها، والارتفاع فوق آلامها، والعمل على تضميد جراح الوطن قبل جراح الأفراد، والحيلولة دون تطور الوضع بما يهدد مستقبل الشعب كله، نتيجة للأحقاد ورغبات الثأر التي تجعل بلادنا حقولاً من الألغام والقنابل الموقوتة.

وعندما رحت أستعرض الأسماء التي لم تعجبني أدركت على الفور أن مجرد وجودها هو رسالة تعني أن عليّ، كوطني وكمواطن، أن أتكيف مع وضعيات قد لا يعجبني بعضها، لأن هذا هو ثمن الخروج من الفتنة.

وكان علي أن أعترف بأن كل من في قائمة الأوسمة وطنيون، بغض النظر عن اتفاقي أو اختلافي مع البعض، وحبي أو كرهي للبعض، بدون أن يمنعني هذا من حقي في التساؤل عن غياب أسماء لعل دورها آت عن قريب.

وكانت الرسالة الثانية أن حب الوطن هو المقياس الوحيد المطلوب في المرحلة القادمة، التي يجب أن تشهد جمع الشمل وعودة الاستقرار وانقضاء ليل الأحقاد.

والحد الأدنى المطلوب هو مقياس المواطنة، حيث يلتزم كل بواجباته، حتى ولو اضطر إلى التنازل عن بعض حقوقه لفائدة المجموع الوطني.

واستعدت مشاعر السعادة التي كنت أشعر بها في الأسابيع الماضية، لأنني اكتشفت أن ما يحدث هو بالفعل استجابة لكل ما كنت آمل فيه وأطمح إليه.

وضاعف من سعادتي قرار تسمية عدد من مطاراتنا بأسماء شخصيات وطنية، جمعت بين مصالي الحاج والعقيد لطفي والشيخ العربي التبسي وآخرين.

وكنت سأكون متناقضاً مع نفسي لو سمحت للاعتبارات الذاتية أن تفسد عليه فرحتي.

فلقد قلت في حديث سابق ما معناه أنني أرى أن المصالحة الوطنية هي أكبر من اتفاق بين أجهزة الدولة وفئات مسلحة، وهي تتجاوز ذلك إلى المصالحة بين كل أجيال الوطن وبين رجالات كل الأنظمة السياسية التي تعاقبت عليه منذ الاستقلال.

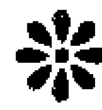
أخطر من ذلك، كنت سأجد نفسي في نفس الخندق مع الذين راحوا، في الأيام الماضية، يؤكدون بأنهم لم يستوعبوا التطورات التي حدثت في البلاد منذ خطاب رئيس الجمهورية للأمة، ومازالوا يلوكون نفس البلاغيات التي كانت محور نشاطهم السياسي في السنوات الماضية.

وكنت سأجد نفسي في نفس الصف مع الذين لم يفهموا أن تفاصيل الاتفاق مع الجيش الإسلامي للإنقاذ كان يجب أن تطلب من المصالح الخاصة في المؤسسة التي أجرت الاتفاق منذ نحو سنتين، وليس من رئيس الجمهورية الذي أعطى، بحكم مسؤوليته الوطنية، الغطاء السياسي لإنجاز قامت به أهم مؤسسات الدولة على أكثر من صعيد[19].

وكنت سأجد نفسي مع الذين لم يفهموا أن مهمتهم، كسياسيين، ليس هو الدخول في تفاصيل تقنية لاتهم إلا من قام بها، لأن المهم هو النتائج التي تم التوصل لها، والتي يلخصها قانون الوئام المدني، المعروض علناً لمناقشة الجميع، وهو كما سبق أن قلت، جزء من عملية المصالحة الكبرى للجزائر مع نفسها ومع تاريخها ومع كل الوطنيين من أبنائها.

.. وبقي أن أقول لكل وطني.

آمل ألا نكون كقوم موسى.



19 – والاتفاق أجرته المؤسسة العسكرية.

الوئـــام[20]

أحمد اللّه حمداً كثيراً وأشكره شكراً جزيلاً بأن قيض لنا هذا القانون الهام، لكي نخرج من حالة الشلل المؤسف التي فرضت علينا في الشهور الماضية وقد أتناولها في الأيام القادمة.

صورة الأحداث تذكرني بما قرأته عن حريق اندلع في غابة، وأخذ يلتهم أشجارها شجرة شجرة، وتجمع كثيرون للمساهمة في إطفاء الحريق، البعض تطوعاً عن إدراك لخطورة ما يحدث، والبعض في إطار حل لمشكلة بطالة!!.

وتقرر اللجوء إلى استعمال الطائرات لصب المياه على النيران، وما إن بدأت هذه تمارس عملها الجبار حتى انقسم الناس قسمين، فالأغلبية تنفست الصعداء ارتياحاً مع تصاعد الأمل في إخماد النار نهائيا، وأخذت تحاول التكامل مع عمل الطائرات.

لكن آخرين أعلنوا غضبهم وهاجموا استعمال الطائرات، مركزين على الأخطار التي يمكن أن تترتب على ذلك، ومن بينها تلوث الجو، والضجيج، بل وحاولوا التشكيك في النتائج والتهويل من حجم النفقات.

وكانت الخلفية خوف البعض من أن تكتشف أخطاء كثيرة ارتكبت سلفاً في أسلوب مكافحة النيران.

هذه صورة قد تبدو كاريكاتورية، لكنها تشبه إلى حد كبير ما نعيشه، منذ أدرك البعض جدية رئيس الجمهورية في سعيه نحو إحلال السلم، واستعادة الاستقرار،

---

20 – الشعب – 13 جويلية 1999 . رأيت أن أدرج هنا نص كلمتي في مجلس الأمة كاملاً.

واسترجاع وتيرة التنمية الوطنية، وتدارك الوقت الطويل الذي ضاع، لتعود للجزائر بسمتها ولجواز السفر الأخضر تألقه واحترامه.

فالرجل، الذي كان جزءاً من مدرسة الثورة ومن جامعة المسيرة الوطنية، لم يضع نصب عينيه إلا أمراً واحداً، وهو أن هذا الشعب عانى أكثر مما ينبغي، ويجب ألا يخرج من الأزمة الدموية فحسب، بل يجب أن يخرج منها أشد قوة وأكثر اقتداراً وأوسع خبرة، وفي إطار انطلاقة تضامنية واسعة لم يسبق لها مثيل، تعيد للأمة وحدة الوجدان الوطني وللوطن تماسك التضامن الشعبي وللدولة قوة القرار السياسي ومصداقية العمل الميداني.

ولقد فاجأ الرئيس الجميع بانطلاقة صاعقة، وكان واضحاً أنها تمت بعد دراسة واعية ومتبصرة لكل عناصر المأساة.

وكان محور التحرك هو الاتجاه نحو الغد لا البقاء في أسر الأمس، وكان أسلوب التحرك هو "الفعل" المباشر، لا إضاعة الوقت في النظريات والاحتمالات والتخوفات.

وانطلقت المرحلة الجديدة بسرعة الضوء، بينما كان البعض من عناصر الطبقة السياسية، يتحركون بسرعة الظل.

لكن شعبنا أثبت مرة أخرى أنه أكثر وعياً وأحد بصراً وأعمق بصيرة من كثيرين يتصورون أنهم رواده وطلائعه ونخبته المستنيرة.

ومن هنا جاء الشعور بأن البعض يخشى على نفسه من نجاح سياسة الوئام، لأنها تهدد وجوده ومكانته ونشاطه، والذي كان مبنياً على شعارات مكافحة الإرهاب من جهة أوالمصالحة الوطنية من جهة أخرى.

لكن التعميم خطأ، والأمر قد ينطبق فعلاً على البعض، وشعبنا يعرفهم واحداً واحداً وواحدة واحدة، لكنه لا ينطبق بالضرورة على الباقين، الذين كانت مشكلتهم أن تحرك الرئيس كان أسرع من مقدرتهم على الاستيعاب، وهذا أمر إنساني من واجبنا أن نتفهمه، لكن على المعنيين، وأياً كانت مواقفهم السياسية، أن يثبتوا حسن

نواياهم ونبل مقاصدهم، بالدليل العملي الذي يخرج بنا من منطق المزايدات ومن فلك البلاغيات ومن أسر النرجسيات ومن أسلوب العنتريات التي ما قتلت ذبابة.

وأنا أقول، ولا أقصد إساءة لأحد، إننا لا نريد الخروج من منطق "أنا أشد إسلاماً منك، أو أقوى عروبة منك، أو أعمق أمازيغية منك" لندخل في منطق "أنا أكثر منك حرصاً على مكافحة الإرهاب وأكثر منك إشفاقاً على ضحاياه، وأكثر منك وطنية وخوفاً على مستقبل الوطن وسلامة أبنائه".

وأنا أتصور أن قانون الوئام المدني هو مجرد جزء من كل، ودوره يقتصر على تحقيق التهدئة الأمنية، وصولاً إلى التهدئة السياسية وسيراً على طريق الانطلاقة الاقتصادية الاجتماعية.

فالهدف في نهاية الأمر هو مصالحة وطنية شاملة، تمحو الصورة الكاريكاتورية التي زرعها بعض إخواننا وأخواتنا، في العالم الغربي على وجه التحديد، صورة أصوليين مجرمين كما قالوا وقلن، يواجهون سلطة جائرة كما قالوا وقلن.

وأنا أرى أن الهدف الاستراتيجي من هذا القانون هو ضمان الخروج نهائياً من وضعية الفتنة، التي ساهمت فيها أطراف خارجية وداخلية، ويتطلب الخروج منها شجاعة سياسية لا تتوفر إلا للرجال، وارتفاعاً فوق المأساة لا يقدر عليه إلا الوطنيون، وهو ما يجب أن يسجل في لوحة الشرف لكل الذين عملوا منذ سنوات للوصول إلى هذه النتيجة، ولا يهمني أن أعرف كيف حققوها، ولا تفاصيل الاتفاق الذي وصلوا إليه، فالنتيجة هي الأكثر أهمية، وهي المصالحة.

والمصالحة هي موقف وطني شامل يمكن من رأب الصدع الذي فرق بين أجيال الوطن الواحد، شيوخاً وكهولاً وشباباً، نتيجة لمنطق رفض الرأي الآخر في مرحلة معينة، ثم محاولة استئصال أصحاب الرأي الآخر في مرحلة لاحقة، وما صاحب ذلك كله من شعارات للقطيعة، تستهدف تحويلنا إلى لقطاء في تاريخ الأمم والشعوب.

المصالحة هي استرجاع الثقة على امتداد الساحة السياسية والجغرافية، واستعادة اللحمة بين رجالات أنظمة الاستقلال على اختلاف توجهاتهم.

وهي تحقيق التكامل بين التيار الإسلامي والتيار الوطني أو القومي، اللذين أدى تنافرهما، المفتعل في معظم الأحيان، إلى نتائج مؤسفة على امتداد الساحة الوطنية والعربية والإسلامية.

وهي التكافل بين كل الشرائح الاجتماعية، بعيداً عن منطق الصدقة والإحسان وأسلوب اليد العليا.

وهي التكافؤ في التضحيات بين كل أفراد الوطن الواحد، مقترناً بالمساواة في الحقوق.

تلك بعض ملامح المصالحة الوطنية المطلوبة لتستعيد الجزائر حيويتها التنموية وتألقها الدبلوماسي وهالتها الدولية.

وقاعدة المصالحة الوطنية هي الخروج الواعي من مرحلة الفتنة بكل ما تعنيه من اختلال في المقاييس وخلل في الضوابط، والعودة إلى وضعية الأزمة السياسية التي لا تستعصي على الحل، نتيجة لاعتماد مقاييس متفق عليها بين الجميع، أساسها دستور البلاد، لتصبح الخلافات كلها اجتهادات في الرأي تستعمل فيها الكلمات لا اللكمات.

وبدون أن أتهم أحداً فإنني أرفض أن يتصور البعض أنفسهم أكثر إشفاقاً على ضحايا الإجرام الإرهابي من الرجال الذين عملوا منذ شهور وشهور لإيقاف شروره، وأكثر من الذين يتحملون أمانة قيادة الأمة، ويملكون كل المعطيات عن الأحداث وعن الرجال.

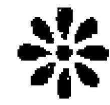
وليس من حق أحد من العاملين في الساحة السياسية أن يتحدث، مباشرة أو ضمنياً، باسم رجال الجيش الوطني الشعبي، أو مؤسسات الأمن بكل فروعها، أو الرجال الذين بذلوا النفس والنفيس على أرض الواقع لحماية شعبنا، مادياً ومعنوياً وبشرياً.

إن المطلوب هو مصادقة لا مشروطة، نستجيب بها لإرادة شعبنا، ولا مجال للتمييع وللمزايدة وللمواقف المترددة.

فلقد علمتنا الأزمة الدامية أن ما كان ممكنا في يوم ما، أصبح أكثر صعوبة في اليوم التالي، وأقرب إلى الاستحالة في اليوم الذي يليه.

لقد كانت الفتنة نائمة فلعن اللّه من أيقظها.

والفتنة اليوم تلفظ آخر أنفاسها، فلعن اللّه كل من يطيل في عمرها، ولو لحظة واحدة.



عبد العزيز الإفريقي[21]

استعمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في تدخله أمام المثقفين العرب، تعبير العوربة، تعبيراً عن خلق التوازن العربي في مواجهة العولمة.

لكنه في رئاسته للقمة الإفريقية انطلق على درب سياسة جديدة، لست أدري لماذا لم يطلق عليها تعبير "الأفرقة"، استكمالاً للشعار الذي رفعه أجدادنا الأمازيغ، شعار إفريقيا للأفارقة.

ولابد من التوقف قليلاً عند قمة الجزائر التي اختتمت بها القارة الإفريقية لقاءاتها للقرن العشرين.

والقضية ليست نرجسية شوفينية، نتلذذ فيها بعشق الذات ونغيب عن الوعي بمخدرات الرضى عن النفس.

القضية هي أن تسجيل عناصر النجاح هو، أولاً وقبل كل شيء، عنصر رئيسي من عناصر بناء الثقة في النفس، وفي القدرة على تحقيق الإنجازات المستقبلية التي تطمح لها شعوبنا، في هذه القارة التي كانت بالفعل بقرة حلوباً لكل القوى الاستعمارية، من فرنسا إلى بريطانيا ومن إيطاليا إلى إسبانيا، ومن ألمانيا إلى البرتغال.

وهنا فإن النجاح الرئيسي للقمة، والذي يمكن أن تندرج في إطاره كل عناصر النجاح هو تلك الجرعة الهائلة من الأمل الذي حققه عقد القمة، والذي تجاوز توقعات أشد المتفائلين تفاؤلاً.

---

21 – الشعب – 20 يوليو 1999 .

فلقد كان أول نجاح للقمة هو عقدها نفسه، وفي المكان والزمان المحددين، والذي كان تحدياً واجهت به إفريقيا كل المشككين في مقدرةالجزائر على احتضان هذا اللقاء الإفريقي التاريخي، وكانت استعادة مشتركة للثقة بالنفس بين الجزائر والقارة.

وكان ثاني عناصر النجاح هو المستوى العالي للمشاركة، والذي وصل إلى 43 رئيساً وأربعة رؤساء حكومات، وهو مستوى قياسي نادر الحدوث.

وكان ثالث دلالات النجاح، على سلبيته، هو أن غياب الرئيس نلسون مانديلا لم يحدث الفراغ الذي كان البعض يتوقعه، نتيجة لكثافة الحضور من جهة وكثافة النشاطات من جهة أخرى.

أما رابع عناصر النجاح فهو أن القمة لم تشهد أي صراعات، رغم وجود العديد من بقع التوتر، سواء في منطقة البحيرات أو في القرن الإفريقي أو في شمال غرب القارة.

وبهذا أخذ تعبير "الحكمة الإفريقية" دلالات متجددة.

وكان خامس عناصر النجاح بروز الوجود العربي بصورة طلائعية أعادت إلى الأذهان مراحل مشرقة من تاريخنا.

وأهمية هذا هو إمكانية بروز التضامن العربي الإفريقي بصورة أكثر ديناميكية، تزيل آثار حقبة من سوء الفهم وقلة التفهم وانعدام التفاهم.

ولم يخل المؤتمر من لقطات رائعة كدعوة الرئيس الأسبق أحمد بن بله، وجلوسه في موقع شرفي مع المعلم نيريري، حيث انضم إليهما العقيد القذافي.

وكان هذا، مرة أخرى، رسالة واضحة تقول لشعبنا وللعالم أن قانون الوئام الوطني عندنا هو جزء من كل، والهدف في نهاية الأمر هو المصالحة الوطنية الشاملة بين كل رجالات الجزائر وكل عهود الجزائر وكل الاتجاهات الوطنية في الجزائر، وهذا هو الشرط الرئيسي الذي يمكن الجزائر من استعادة تألقها الدولي على أساس صلب ومتين، هو الوحدة الوطنية الراسخة، التي ترتكز إلى العدل

والتراحم والتكافل، وتسير حسب منطق تحديد الأسبقيات، وتحرص على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب.

وأنا متفائل برئاسة عبد العزيز بوتفليقة لمسيرة إفريقيا نحو القرن القادم، فهو يعرف المثل الجزائري الذي يقول إن: "الرجل بالرجال".

ولعلي من الذين يختلفون مع بعض عناصر البلاغ الختامي للقمة، وليس لمجرد أن أختلف عن آخرين، لكنني أدرك أن التوافق السياسي يعني تنازل البعض عن جانب من مطالبه ليتمكن من الالتقاء مع الآخرين، على أساس تأكيد نقاط الاتفاق وتقليص نقاط الاختلاف.

وأنا أرى أن تحليل القمة لقضية العولمة جاء موفقاً، لأنه سجل التخوفات التي كانت، في مرحلة معينة، طروحات يخشى البعض من التطرق لها، حتى لا يتهم بأنه "توتاليتاري" لم يفهم بعد روح العصر.

لكن التكيف مع "العولمة" يقتضي إقامة نوع من "الأفرقة"، تتعامل فيه إفريقيا مع العالم كجسم واحد منسجم الأداء، وأعتقد أن هذا هو التحدي الحقيقي لمنظمة الوحدة الإفريقية.

والوصول إلى تلك الوضعية يتطلب، قارياً، استئصال كل بؤر التوتر، بقدر ما يتطلب، محلياً، تحقيق حجم من الديموقراطية، يجعل كل رئيس في وضعية تسمح له بمواجهة الأطماع الخارجية، استناداً إلى إرادة شعبه الواعية، لا إلى بنادق حرسه أو حماية الاحتكارات الدولية، وهو ما يعطيه قوة تفاوضية متزايدة.

وأنا أتصور أن أهم معاركنا هي مواجهة عبء الديون الإفريقية، ولن يمكن حل هذه القضية إلا بموقف إفريقي موحد.

ولن يكون هناك حل عادل لمشاكل الديون وفوائدها الشايلوكية إلا بعمل مشترك تقوم به القارة كلها في وقت واحد.

بهذا وبمثله تبرز إفريقيا كمفاوض كامل الصلاحية، وكمحاور رئيسي في شؤون العالم كله، لتدافع عن مصالحها الحيوية، ولتكون بالفعل قارة القرن الواحد والعشرين.

ولقد طرح على رئيس القسم العربي في إذاعة سويسرا الدولية سؤالاً عماً إذا كانت الجزائر تملك وسائل تحقيق سياستها الإفريقية الطموحة.

والواقع هو أنني على يقين من أن الجزائر ليس في نيتها إطلاقاً ممارسة النشاط الدولي فراراً من المشاكل الداخلية، وبحثاً عن تألق خارجي ينسي الناس، هنا وهناك، ظلام الداخل.

وهذا هو عنصر القوة الأساسي، الذي يرتكز على الإدراك الواعي بأن هناك تكاملاً جدلياً بين القوة الداخلية والتألق الخارجي، إذا اعتمد هذا على تلك وليس العكس، ففي هذه الحالة يضيف التألق الخارجي إلى قوة الداخل بما يحققه من تحالفات سياسية تحمي الإنجازات الوطنية وتحالفات سياسية تساهم في ازدهارها.

وإذا رجعنا لعنصر القوة الرئيسي لأي بلد وهو الجبهة الداخلية نجد أن الجزائر تتجه نحو الطريق الصحيح، إدراكا منا بأن قوتها التفاوضية مع الخارج تستند إلى وجود قيادة قوية تحظى بالتفاف شعبي واع، يحقق وحدة الوجدان الوطني ويضمن في الوقت نفسه أهم صور الممارسات الديموقراطية المسؤولة، التي تفرق بين المهاترات السياسوية التي تلجأ لها قوى مجهرية تحاول اليوم أن تستفيد من السلطة، بعد أن تمكنت في مرحلة الردة من اختراق الصفوف وهي تقوم بدور حصان طروادة.

يبقى السؤال الهام.

هل تملك الجزائر وسائل تحقيق سياستها الإفريقية؟

أنا أقول إن هذا يعتمد على مدى إحساس القارة الإفريقية بالتحديات التي تواجهها، وهنا يأتي دور قيادة المنظمة،وهو ما ينطبق على شعبنا نفسه في تجاوبه مع القيادة.

فعندما يدرك أبناء القارة الإفريقية أن القيادة هي تعبير صادق عن الطموحات الإفريقية، وتجسيد للقدرة السياسية والدبلوماسية على وضع خط تحقيقها ومراحل تنفيذ ذلك واحتياجاته، والتحديد المشترك لدور كل بلد في التكامل مع البلد الاخر، يقوم جسر من الثقة لايمكن بدونه عمل شيء ذي بال.

هذه الثقة بين القارة الإفريقية وقيادة المنظمة هي أمر بالغ الأهمية، وهو ما لايمكن توفره إلا عندما يصل الجميع إلى اليقين بنزاهة القيادة وبكفاءتها وبحكمتها، وبأنها لن تساوم أبداً على مطامح القارة ولن تحاول تحقيق مكاسب إقليمية على حساب المصحلة الإفريقية العليا.

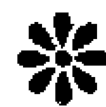
وأعتقد أن هذه هي وضعية الجزائر بقيادة عبد العزيز بوتفليقة.

والقيادة الكفأة الحكيمة قادرة على استنفار كل ما في القارة من فضائل وحدوية وحماس سياسي، خاصة عندما تعطي هي المثل في سعيها الداخلي لتحقق الوئام الوطني وبناء المؤسسات الديموقراطية.

وهذا في حد ذاته يمكن من إزالة الألغام التي تعوق الحركة التنموية القطرية والجهوية والقارية، ومن أهمها مشاكل الحدود، وبؤر التوتر التي تتسرب منها جراثيم الاستعمار القديم والجديد، ومن هنا نفهم قلق الجماعة . شق البحر من لهيه.

وهذا هو الذي سيخلق حالة التفهم التي تقود إلى وضعية التفاهم، ثم، على المدى المتوسط، وضعية العمل الوحدوي المؤثر، سواء قامت وحدات سياسية أم لم تقم.

ولا مواجهة ناجحة للعولمة إلا بالعوربة والأفرقة.



بدون مزايدات ولا مناقصات[22]

عندما سمعت خبر مصافحة الرئيس الجزائري لرئيس الوزراء الإسرائيلي في القصر الملكي بالرباط أحسست، كما يحدث في أفلام توم وجيري، كأن آلة بيانو ثقيلة وقعت على رأسي، فاختلط حابل أفكاري بنابلها.

فالذي حدث هو أنني أنتمي لجيل كان الصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة له جزءاً رئيسياً من معادلة الحياة، لمجرد أن الكيان الصهيوني كان هو العدو الذي نجد بصماته في كل مكان وعلى العديد من الممارسات الإجرامية، بما في ذلك تلك التي عاشتها بلادنا في السنوات الماضية، والتي يرى كثيرون أن بعضها يحمل توقيع الموساد، والبعض الآخر يشبه أسلوب جهاز المخابرات الإسرائيلية سيء الذكر.

قبل ذلك كانت صور دير ياسين وكفر قاسم ثم صبرا وشاتيلا، وأنباء اغتيالات رجالات الوطن العربي عبر عقود خمسة، كانت جزءاً من الذاكرة الجماعية لشعبنا، خاصة وأن العدو لم يكتف بالاستيلاء على الأرض ولكنه حاول دائماً تمزيق نفوسنا بالإذلال المستمر والإهانات المقصودة.

وفيما يتعلق بالجزائر على وجه التحديد أتذكر بأن واحدة من أهم قواعد سياستنا الخارجية تجسدت في قول الرئيس هواري بومدين: نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.

---

22 – الشعب – 1 أوت 1999 .

وأتذكر أن عبد العزيز بوتفليقة كان هو رئيس الوفد الجزائري في مؤتمر الخرطوم عام 1967، الذي صاغ اللاءات الثلاثة، وكان هو مقاول عملية قطع إفريقيا علاقاتها مع إسرائيل على مشارف حرب أكتوبر، التي ارتبطت بجهد جزائري هائل ومتواصل لنصرة الحق العربي، ما زال حياً في أذهان الرجال.

ولقد كان نضالنا الدولي خلال مرحلة الاستقلال مركزاً على محاربة إسرائيل في كل مكان، وكان رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف السبعينيات، عبد العزيز بوتفليقة، هو الذي أعطى الكلمة لياسر عرفات من منبر المنظمة الدولية.

ولقد كانت حساسيتنا بالنسبة لإسرائيل حساسية فائقة، لدرجة أن الرئيس بومدين أزال من خريطة الوجود الوظيفي الجزائري واحداً من أقرب معاونيه، حدث أنه نز ل في مطار إسرائيلي نتيجة لخطأ في تنظيم رحلته الجوية.

وفيما يتعلق بباراك على وجه التحديد لايمكن أن ننسى أنه مدبر اغتيال أبو علي حسن سلامة في بيروت وأبو جهاد في تونس، بالإضافة إلى جرائم أخرى لم نعرف عنها الكثير.

وأخذت في البحث عن أسرار لقاء الرباط وفي متابعة التعليقات الوطنية والدولية عليه، وكان حرصي الأول هو أن أمكن عقلي من زمام فؤادي، لأستطيع السير على الشريط الضيق الذي يفصل بين المزايدات والمناقصات، وبين التهويل والتهوين، وبين المبالغة والتقزيم.

المصافحة الجزائرية الإسرائيلية،و ما أثقل هذا التعبير اليوم، جرت في القصر الملكي بالرباط، وفي جو تشييع جنازة العاهل المغربي، الذي شارك فيه وفد إسرائيلي رفيع المستوى.

والذي حدث، ولا أدري على وجه التحديد ما إذا كان أمراً مدبراً أو مصادفة محضة، هو أن الرئيس الجزائري فوجىء في ردهة القصر بالوفد الإسرائيلي يتجه نحوه، وبباراك يمد يده.

ولم يرتبك الرئيس بل مد يده لمصافحة المسؤول الإسرائيلي، الذي أمسك، حسب الصور، بكلتا يدي الرئيس، الذي أخذ يسائله بصوت مرتفع أقرب إلى الحدة

منه إلى المجاملة وهو ينظر في عينيه، عمّا إذا كان جاداً في سعيه نحو سلام شامل في المنطقة،

كان ذلك ما نقلته تلفزة العالم كله بالصوت والصورة.

وتذكرت ما حدث في الندوة الإعلامية التي عقدها الرئيس الجزائري في سويسرا، حيث فاجأه أحد الحضور بالوقوف لطرح سؤال مرتجل، كالعادة في مثل هذه اللقاءات.

وعرف أن السائل كان وزيراً إسرائيلياً سابقاً للشؤون الدينية.

وأجاب الرئيس الجزائري بدون تشنج وبشكل عادي جداً، وسمع الحاضرون قوله بأن الآفاق مفتوحة إذا أعاد الإسرائيليون الجولان وخرجوا من لبنان وضمنوا للفلسطينيين حقوقهم المشروعة.

يومها قال بعض علماء السياسة إنه كان على الرئيس أن يتجاهل السائل تماماً.

ويومها بدأت أحس بأن بعض السياسيين عندنا وفي جهات أخرى يجب أن يضبطوا ساعاتهم على ساعة عبد العزيز بوتفليقة، إذا كان يريدون أن يتمكنوا من استيعاب حركته[23].

ويومها، ومن ردود الفعل الشعبية، أحسست بأن مستوى جماهيرنا أعلى بكثير من مستوى بعض سياسيينا، ولقد عبر كل المواطنين الذين التقيتهم في مواقع متباينة عن سعادتهم لأن رئيسهم يتمتع بالنضج السياسي وبالحنكة الإعلامية وبالمقدرة الكاملة على تحويل كل المواقف لصالح بلاده، التي كانت قد فرضت عليها في السنوات الماضية عزلة خانقة، كانت خرجته السويسرية محاولة ناجحة لاختراقها.

ويبقى شيء رئيسي.

فأنا أرفض أن يعتبر ما أقوله هنا دفاعاً عن الرجل، الذي أتصور أنه فعل في الرباط تماماً ما يجب فعله في موقف كذاك، جرى في مناسبة حزينة كتلك، كان العالم يودع فيها العاهل المغربي الراحل، وكانت له شجاعة تحمل المسؤولية، ولم

---

23 – سيؤدي هذا مع الأسف إلى شلل في حركة الطبقة السياسية خلال السنة الأولى من ولاية بوتفليقة.

يتصرف بقلة ذوق تحرج البلد المضيف، أو تسيء للبروتوكول المغربي الذي كان يتحمل أعباء تنوء بحملها الجبال.

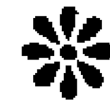
أهم من ذلك أن المصادر الجزائرية لم تعلن بأن الرئيس صافح المسؤول الإسرائيلي بطريق الخطأ، ولم تصدر عنها تفسيرات تبريرية تعكس عقدة ذنب، فالجزائر ليست في حاجة لمن ينبهها لواجباتها العربية والدولية.

لكن هناك أمراً لابد من التركيز عليه، وهو ضرورة أن يعرف الجزائريون أنباء بلادهم ورئيسهم من المصادر الإعلامية الوطنية، ولقد كانت هناك استهانة بالخبر، لعلها كانت مقصودة حتى لا يأخذ أكبر من حجمه، وهو خطأ لابد من الاعتراف به.

لكن المضحك هو أن بعض من هللوا لتلك المصافحة التي لا فضل لنا فيها، واعتبروها فتحاً مبيناً يهنأ عليه بوتفليقة، كانوا هم أنفسهم الذين أخذوا على الرئيس الجزائري سعيه لكي يصافح الجزائري أخاه، في ظل مصالحة وطنية شاملة، ولكي يصافح العربي أخاه، في إطار مصالحة عربية شاملة.

ولابد هنا من تسجيل مفارقة تحسب للملك الحسن الثاني رحمه الله، فقد كان له في حياته دور مباشر في تحقيق اللقاء المصري الإسرائيلي، ويشاء القدر أن يكون له، بعد وفاته وقبل دفنه، دور في لقاء الزعيم الجزائري والمسؤول الإسرائيلي، ولو كان دوراً غير مباشر.

ولا أملك إلا أن أقول: وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم.



الصدمة الإسرائيلية [24]

كنت قررت أن أخلد إلى الراحة خلال هذا الشهر، بعد أن عشت سلسلة متواصلة من الضغوط النفسية والالتزامات المتعددة.

ثم حدث لقاء عبد العزيز بوتفليقة مع الوفد الإسرائيلي برئاسة إيهود بارك، وأحسست بصدمة عميقة زلزلت كياني، فقد كان ذلك تصرفاً جزائرياً بزاوية 180 درجة في التعامل مع قضية كان كل شيء يرتبط بها، بالنسبة لجيلنا، يدخل في إطار المحرمات.

وقد كان ممكنا أن أفر من التعليق على هذا الحدث – الزلزال، لكنني لم أكن مستعداً لتقبل الاتهام بالجبن السياسي أو التخاذل الفكري أو الفرار من تحمل المسؤولية أيا كانت.

ورحت أفكر فيما حدث.

بداية كان هناك عدد من المعطيات، من أهمها أن بوتفليقة هو جزء من النظام الوطني الجزائري الذي رفع شعار: مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.

وهو كان المكلف المباشر بعملية المقاطعة الإفريقية لإسرائيل في السبعينيات.

وكان هو رئيس الوفد الجزائري في الخرطوم، الذي اعتمد اللاءات الثلاث.

24 – صوت الأحرار، أول أغسطس 1999 .

وقد حذفت بعض الفقرات منعاً للتكرار.

من جهة أخرى كان هناك واقع يقول إن إسرائيل استفادت من التنازلات العربية أضعاف أضعاف استفادة الجانب العربي.

وكانت هناك الحقيقة التي تقول بأن باراك هو جزء من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وهو الذي نظم عملية اغتيال أبو جهاد في تونس، وقبله، في بيروت، أبو علي حسن سلامة.

لكن لم يكن من الممكن أيضاً أن أتجاهل ما رددته معظم التقارير الصحفية من أن باراك نجح في الانتخابات الإسرائيلية بفضل أصوات الناخبين العرب، الذين فضلوه على ناتانياهو، رغم أنني أرى أن الفرق بينهما هو الفرق بين التيفود والتيفوس.

رحت أبحث عن تفاصيل ما حدث، وأسأل من حضروا اللقاء ومن تابعوا معطياته، وحاولت في الوقت نفسه أن أتعرف على ردود الفعل الدولية والعربية، سائلاً نفسي، مع كل خطوة، كيف كان يمكن أن يتصرف قادة جزائريون آخرون لو وجدوا أنفسهم في نفس الموقف الذي وجد عبد العزيز بوتفليقة نفسه فيه ظهر ذلك الأحد القائظ في الرباط.

وأعترف أنني كنت أتوقع ما حدث منذ سمعت بتوجه وفد إسرائيلي سام للمشاركة في تشييع جنازة الملك الحسن الثاني، وقبول المغرب استقبال الوفد، رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين.

وطبقا لما رواه لي شاهد عيان، كان كل شيء يوحي بأن هناك من رتب لهذا الأمر بكل ذكاء، حيث هبط الوفد الإسرائيلي من الدور الثاني في القصر الملكي بالرباط في اللحظة التي كان الوفد الجزائري يدخل إلى أحد ممرات الدور السفلي في القصر، ليجد نفسه في مواجهة الوفد الإسرائيلي.

ولست أريد أن أتهم أحداً، حتى لا يبدو الأمر دفاعاً تطوعياً ساذجاً، وإن كانت بعض الأصابع تشير لدافيد ليفي، وزير خارجية إسرائيل الذي ولد في عين الصفراء بالجزائر، وقضى شبابه في المغرب الشقيق.

لكنني أقول بأن التاريخ سوف يسجل للملك الحسن الثاني، رحمه اللّه، أنه كان، في حياته، عرّاب اللقاء المصري الإسرائيلي، كما كان، بعد وفاته وبسببها، وراء المصافحة التاريخية بين الرئيس الجزائري ورئيس الوزراء الإسرائيلي، وذلك قبل يومين من لقاء باراك بياسر عرفات في ممر أريتز.

وأعترف أن ما أثارني في الأمر كله هو تلك المندبة الكبرى التي أقامها البعض في بلادنا، سواء منهم من انزلق وراء مشاعر عاطفية نبيلة، أو من راح يصفي حسابات قديمة، ناسياً أنه كان يردد يوماً بأننا لسنا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين.

وأنا أحترم كل الآراء، وإذا كان من حق أي مواطن أن يقول رأيه فإن من حق كل مواطن أن يحكم على الرأي الذي يستمع له.

وعندما يرى بعضهم في غناء محمد عبد الوهاب، مثلاً، نهيقاً، يكون من حقي أن أضعهم مع الذين حُمّلوا التوراة ثم لم يحملوها!.

وأنا شخصياً أحترم الذين جهروا بآرائهم، حتى ولو اختلفت معها، بقدر ما أحتقر الذين أغلقوا أفواههم على ألسنتهم، فراراً من الاعتراف بالحق، ومن مواجهة المزايدة التهريجية التي عشناها.

وهكذا تألمت من تسرع البعض، ولم ألق بالاً لهراء البعض الآخر، انطلاقاً من تثميني لقيمة كل منهم.

واحد من السياسيين، أقدر علمه وفضله ومستواه المتميز، جعلني تسرعه أحس بأنه لم يصل بعد إلى المرتبة التي تؤهله لتحمل المسؤولية على أعلى مستويات الدولة.

وتصوروا رجلاً فاضلاً يتحمل مسؤولية بلاده، يجد نفسه، مثلاً، في وضعية تفرض عليه أن يصافح حرم الرئيس كلينتون أو الرئيس شيراك، فيترك يد السيدة ممدودة لأنه لا يصافح النساء.

أما النوع الآخر فلست في حاجة للحديث عنه، غير أنني أتذكر أنني لم أسمع منهم زئيراً ولا فحيحاً ولا همساً عندما زارت شخصيات جزائرية الأراضي المحتلة في سنوات المحنة.

ولم نسمع منهم تنديداً بدعوات حمقاء ارتفعت تطالب بإقامة علاقات مع إسرائيل، كنت أشرت لها في مقال عنوانه "المعرّي قا .."![25]

وكانت المهزلة الكبرى أن الذين هللوا فرحاً بتلك المصافحة، الاضطرارية، بين الرئيس الجزائري والمسؤول الإسرائيلي كانوا هم أنفسهم الذي طالبوا بمحاكمة بوتفليقة لأنه يريد مصافحة جزائريين، في إطار المصالحة الوطنية بين الأشقاء.

وأستأذن الآن في وقفة طويلة التقط فيها أنفاسي.

25 – رئيس حزب سنفوري هزيل كان يجد لذة في ترديد القول بأنه يريد زيارة إسرائيل، وأرسل بذلك رسالة إلى سفير فلسطين بالجزائر الذي أرسلها إلى وزارة الخارجية الجزائرية بتعليق هادىء يقول بأنه يعتقد أن مرسل الرسالة كان يعتقد أنه في باريس وأن الرسالة موجهة إلى سفير إسرائيل هناك.

وكنت علقت على تصرفات ذلك الشخص غير المسؤول، الذي كان معروفاً عنه بأنه سكير، ونشر مقالي في مجلة المجاهد، تحت العنوان المذكور، والذي يشير إلى قصة معروفة عن مجهول أراد أن يذكره الناس فمزق الجانب الخلفي من سرواله ومشى عاري المؤخرة.

وأعدت نشر المقال لطرافته في كتاب "للّه وللوطن" الذي صدر عن دار الأمة بالجزائر.

الاستفتاء الحادي عشر [26]

تنطلق نهار الخميس 16 سبتمبر / أيلول عملية الاستفتاء الحادي عشر الذي تعيشه الجزائر منذ استرجاعها للاستقلال.

ولقد كان أهم تلك الاستفتاءات على الإطلاق وأكثرها استقطاباً للجماهير استفتاء الجنرال شارل دوغول، الذي أدرك بأنه لا مناص من التسليم للجزائر بحقها في الاستقلال وفي السيادة الوطنية، بعد ثورة عاتية أسقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة وأعادت بطل التحرير الفرنسي إلى واجهة الأحداث رئيساً للجمهورية الخامسة.

وبعد استفتاء يوليو / تموز 1962 عرفت الجزائر خمسة استفتاءات رئاسية، أي أن المرشح لها كان مرشحاً وحيداً، وتقدم لها كل من الرؤساء أحمد بن بله (1963) وهواري بومدين (1976) والشاذلي بن جديد (1979 و 1984 و 1989) كما عرفت سبعة استفتاءات منها ستة دستورية، أي على إقرار الدستور أو تعديله، منها استفتاء بن بله في 1963 واستفتاء بومدين في 1976، الذي سبقه استفتاء على الميثاق الوطني، ثم استفتاءان في عهد الشاذلي بن جديد، كان أولها في 1986 على تعديل الميثاق، وجرى الثاني لتعديل الدستور في سنة 1989، وكان آخر الاستفتاءات الدستورية ذلك الذي أجراه الرئيس اليمين زروال في 1996 .

والواقع أن لجوء الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لاستفتاء شعبي حول نهج المصالحة الوطنية الذي يقوده فسر دائماً انطلاقاً من تحليل متسرع أدى إلى

---

26 – الحدث – باريس – سبتمبر 1999 .

استنتاج يتيم، بدا للمراقب غير المطلع على التفاصيل الجزائرية حقيقة غير قابلة للنقاش.

وكان جوهر الاستنتاج أن شرعية الرئيس الجزائري أصيبت بشرخ هائل نتيجة للملابسات التي أحاطت بالانتخابات الرئاسية، والتي جعلت البعض يرى أنها كانت أقرب للاستفتاء.

وبالتالي، وانطلاقاً من ذلك الاستنتاج، كان لابد لرجل سياسي من وزن الرئيس الجزائري أن يؤكد شرعيته الدستورية بشرعية شعبية تمكنه من التحكم في مقاليد الأمور، طبقاً لكل الصلاحيات التي يعطيها له الدستور.

وأنا أتحفظ على هذا الرأي وأراه تسطيحاً للأمور.

فأنا أتصور أن هدف استفتاء سبتمبر / أيلول ليس بالضرورة دعم شرعية أبريل / نيسان، لأن هذه، بحكم معطيات كثيرة من بينها منطق الأمور في العالم الثالث، أصبحت أمراً واقعاً، زادت من قوته التحركات السريعة الصاعقة للرئيس الجزائري، التي أربكت خصومه، أحزاباً وشخصيات، فلم يتمكنوا حتى الساعة من استيعاب ما يحدث بشكل جماعي متكامل، بل إنهم لم يتمكنوا، حتى على المستوى الفردي، من مواجهة الأفعال بردود فعل مقنعة، ناهيك عن استباق الأحداث أو الاستعداد لها، ولهم عذرهم في ذلك.

أكثر من هذا فإن البعض يرى بأن التحرك السريع أربك الأنصار أنفسهم، حيث انزلقت مواقعهم تدريجياً بعيداً عن موقع الدعم الجماعي الذي يرتكز على التخطيط المسبق والإرادة المشتركة، إلى وضعية مجموعة من مواقف التأييد الفردي، الذي يؤيد لأنه لا يجد أساساً مقنعاً للمعارضة، وهي وضعية بالغة الخطورة على الانضباط الحزبي في الأحزاب التي تفتقد، بحكم نشأتها أو تطورها أو مستجداتها، إلى استراتيجية بعيدة المدى في التعامل مع الثوابت والمتغيرات، والتي يطعن البعض في شرعية قياداتها الحالية، نتيجة للظروف والملابسات التي أحاطت بتوليها مهمة القيادة.

ولابد هنا من الاعتراف بأن القيادات الحزبية في مجموعها أخذت من الرئيس المنتخب أكثر مما أعطته له من تأييد، بعد أن تأكد أنها لم تكن تملك غير ذلك، وإلا

قضت على نفسها بنفسها، وهو ما لا يغيب عن فطنة الرئيس، وإن تفادى، عفة، التوقف عنده.

وربما كان هذا مما يشجع تيارات فكرية داخل إطار الأحزاب، خاصة الأحزاب ذات الوزن الحقيقي، على التوجه نحو المناداة بعقد مؤتمرات لا مجال للتشكيك في صدقية تعبيرها عن قواعدها، تنبثق منها قيادات جديدة أو تتأكد فيها سلطة قيادات قديمة، بما يمكن من إعادة ترتيب الصفوف ورسم استراتيجية حزبية بعيدة المدى، تقود إلى اكتساب قوة تفاوضية معتبرة مع رئيس الجمهورية، الذي ينادي دائماً بأنه لا ينتمي لأي حزب، وبأنه سيطبق البرنامج الذي تقدم به إلى الجماهير لنيل ثقتها، وليس لتطبيق برامج الأحزاب التي أيدته.

وهنا نرى أن الاستفتاء في حقيقة الأمر سوف يعطي للرئيس فرصة التعامل من موقع القوة مع الواقع المعقد، الذي يتلخص في تحقيق الانسجام بين برنامج الرئيس وبرامج أحزاب الائتلاف.

وهكذا يمكن أن يبدو الاستفتاء القادم كاستكمال لعملية ترتيب الساحة السياسية، بما يمكن أن يؤدي إلى استقطاب قوى جديدة لم تكن موجودة على قائمة الائتلاف المؤيد للرئيس الجزائري، وهو ما يعطيه قوة متزايدة في التعامل مع الأنصار والخصوم على حد سواء، لأنه يصبح الضابط الوحيد لإيقاع الحركة السياسية في البلاد، حيث النظام الرئاسي هو النظام الوحيد المؤهل للخروج بالجزائر نهائياً من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي من الأزمة السياسية[27].

وأساس هذا كله هو المصالحة الوطنية.

وأنا ممن يرون أن الاستفتاء يهدف أساساً لضمان الالتزام الجماهيري الواسع مع المسعى الشامل لرئيس الجمهورية لتحقيق المصالحة الوطنية، التي يشكل قانون الوئام المدني نقطة انطلاق نحوها وقاعدة عملية لتحقيق السلم والاستقرار.

---

27 – واتصور أن هذا هو شعور الكثيرين.

هنا تأتي نقطة بالغة الأهمية في تحليل أسباب ونتائج الاستفتاء المقبل.

فهناك خطأ شائع يتصور أن الاستفتاء يتعلق بقانون الوئام المدني، والقائلون بهذا لا يعرفون معطيات الواقع الجزائري، أو يهدفون إلى اعتبار الاستفتاء تشكيكاً في شرعية البرلمان، الذي صوتت غرفتاه بالأغلبية الساحقة على القانون، وبدون صوت واحد معارض.

وبغض النظر عن توجهات الرئيس المستقبلية تجاه المجلس الوطني الشعبي، والتي لا يعرفها إلا هو، فإن نتائج الاستفتاء ستكون لا محالة دعما لشرعية البرلمان، بتأكيدها للموقف الذي اتخذته الغرفتان.

والمؤكد أن الاستفتاء سيكون دعماً جديداً للرئيس الجزائري، الذي اكتسب قوة متزايدة منذ انتخابه، أدهشت من لا يعرفونه، بل أدهشت بعض من يعرفونه عن قرب.

ولقد كانت أهمية الخطوات التي اتخذها عبد العزيز بوتفليقة هي في خروجه بالجزائر من وضعية الفتنة، بكل ما تعنيه من اختلال في المقاييس وخلل في الضوابط، إلى وضعية الأزمة السياسية التي يتم التعامل معها طبقاً لمقاييس متفق حولها وضوابط لا اختلاف عليها.

ومهما كانت حدة الأزمة أو تشابكها فإن الاتفاق على المقاييس وعلى الضوابط يضمن الوصول إلى الحل الذي يرضي الأطراف السياسية، ويكشف كل المزايدات ويوقف كل المناقصات، ويضع الأنصار والخصوم، وبكل شفافية، أمام مسؤولياتهم الوطنية، أي أمام موقف واضح محدد تجاه رئيس الجمهورية وبجانبه.

ولقد أصبح واضحاً بأن المصالحة الوطنية التي يريد الرئيس أن يدخل بها إلى القرن القادم هي مفهوم واسع وشامل، يخرج بالوضعية الجزائرية من الصورة الكاريكاتورية الشائعة التي قدمتها دائماً كوضعية نظام قمعي يواجه جماعات إرهابية.

فالمصالحة هنا هي مصالحة الجزائريين مع أنفسهم ومع تاريخهم، وهي مصالحة يجب أن تجمع كل رجالات الجزائر بغض النظر عن الأنظمة السياسية التي

انتموا إليها أو التزموا بها، والتي كان من أبرز ملامحها تكريم الرئيس بوتفليقة لخصمه القديم الرئيس الأسبق أحمد بن بله، بجانب إرساله لاثنين من منافسيه على كرسي الرئاسة كمبعوثين خاصين لرؤساء دول أخرى.

والمصالحة هنا هي فك الاشتباك بين المعربين والفرانكوفونيين، والعودة بالجميع إلى الأرضية المشتركة التي تؤكد وجود اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية وحيدة، لا تتعارض مع استعمال اللهجات الوطنية أو اللغات الأجنبية، والفرنسية في مقدمتها.

والمصالحة الوطنية هي إيجاد صيغة عملية للتكامل بين اقتصاد السوق وواجبات الدولة الاجتماعية تجاه المواطنين، وللتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وللتكامل بين السلطة والمعارضة.

باختصار شديد، هي تكاتف الجميع حول بناء مشروع مجتمع يحقق أهداف الثورة ويستجيب لتطلعات الجماهير من جهة ولمتطلبات العصر من جهة أخرى.

وكل ذلك لا يتناقض إطلاقاً مع أن يكون الاستفتاء تدعيماً لقوة الرئيس في تعامله مع كل العناصر المؤثرة على الساحة السياسية، وهو ما يجعل البعض يتخوف من حدوث وضعية تشبه تلك التي تناولتها افتتاحية "الحدث" الأولى، في استعمالها، عند رسم صورة الواقع الصحفي العربي، تعبير العددية التي لا يعني بالضرورة مفهوم التعددية.

فالتعددية السياسية ليست بالضرورة مرادفاً للتعددية الحزبية، وكم من بلد في العالم الثالث تتعدد أحزابه لكن الحياة السياسية فيه تظل حكراً على اتجاه واحد، يجعل من معظم اللاعبين على الساحة السياسية مجرد كومبارس Figurants يؤدون دوراً لا يملكون رسم ملامحه.

بل إن كثيراً من دول العالم الثالث التي تتحدث عن الديموقراطية هي رهينة قرار المؤسسة العسكرية، التي تحدد بنفسها مقاييس الحركة السياسية وضوابطها، وليست تركيا هي المثال الوحيد.

لكن لابد للأمانة من الاعتراف بأن مسعى الرئيس الجزائري يمكن أن يتعرض لبعض النكسات، نتيجة لسوء الفهم أو لسوء التبليغ، والرئيس يحتاج لدعم

جماهيري واسع لكي يتمكن من تجاوزها، ولكنه يحتاج، لتحقيق ذلك، إلى ضبط صورته الجماهيرية وتفادي الوقوع في شرك اللاعب الواحد.

ويبقى من أهداف الاستفتاء، في تصوري، هدف بالغ الأهمية، لعلي أراه أول الأهداف وأهمها.

فقد عرفت القاعدة الانتخابية منذ بداية التسعينيات على وجه الخصوص شرخاً هاماً تجسد في ثبات حجم الممتنعين عن التصويت، مما جعل الأغلبيات النهائية أغلبيات نسبية أكثر منها أغلبيات مطلقة.

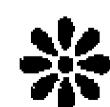
وتزايدت خطورة الشرخ الانتخابي عندما اتخذ في السنوات الأخيرة، ولأسباب يمكن أن يطول حولها الجدل، طابعاً جهوياً دفع لتزايد التساؤلات حول الأثر السلبي المحتمل على الوحدة الوطنية.

وبساطة السؤال المطروح في الاستفتاء، وقصره على مسعى الرئيس نحو تحقيق المصالحة الوطنية واسترجاع الأمن والاستقرار، يمكن أن يوسع من قاعدة المشاركة الجماهيرية عبر التراب الوطني، إذ أنه يعطي الفرصة لكل الشرائح ولكل الاتجاهات ولكل الجهات للاندماج داخل إطار الخريطة الانتخابية الواحدة وهي أهم عناصر الوحدة الوطنية.

وربما كان هذا كله هو التفسير الحقيقي للشعور السائد بأن احتفاظ الرئيس بحكومة إسماعيل حمداني هو إجراء مؤقت، لأن الحكومة القادمة يجب أن تعكس حقيقة الخريطة السياسية للجزائر بعد استفتاء 16 سبتمبر / أيلول 1999 .

لكنني أجرؤ على القول هنا بأن تشكيلة الحكومة الجديدة وتوقيت إعلانها هو أمر لايعرفه إلا الرئيس، والرئيس وحده، ومن هنا فإن الأسماء التي تتردد لا تزيد عن كونها تكهنات، إن لم تكن بالونات اختبار مقصودة، أو إشاعات تستهدف حرق شخصيات معينة، انطلاقاً من أن الرئيس مولع بسياسة المفاجآت والشحنات الكهربائية المفاجئة.

لكن أروع المفاجآت أحياناً هي ألا تكون هناك مفاجآت.



معلومات وثائقية عامة*

السنة	1970	1975	1980	1985	1988	1995
السكان (مليون)	13.75	16	18.67	21.9	23.84	28.6
وفيات الأطفال 0/00	139.2	112	97.6	67	74	55
معدل العمر	52.4	57.5	58.0	65.0	62.0	67.1
نسبة الأمية %	73.6	64.4	55.3	51.4	64	38.4
الأطباء لكل ألف	0.13	0.12	0.36	غ . م	غ، م	0.94
التمدرس% (2)	11	37.4	غ . م	57.4	54	59.3
التمدرس (3)	1.9	3.2	3.3	7.9	7.4	11.4
الكتب المطبوعة (ع)	289	275	275	718	غ . م	506
أجهزة التلفزة 0/00	31	30	52	69	72	79
الديون (بليون $)	0.9	4.63	18.7	18.26	21.05	23.78

* – المصدر – وثائق دولية – Etat du Monde

غ . م = غير متوفر.

سنة على «جزائرسي عبد العزيز» [28]

- 1 -

مر عام على انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للجزائر، وقبل الخوض في إيجابيات وسلبيات مسيرة السنة الأولى، لعله من المفيد إلقاء نظرة سريعة على المشهد عشية الانتخابات الرئاسية التي انطلقت في أبريل (نيسان) 1999 بما يشبه عراك الحموات مع الكنات لتسويد الأمر في وجه العريس.

كانت الحملة الانتخابية قد مرت على أحسن الظروف الممكنة، وتردد فيها تعبير عبد العزيز بوتفليقة عن زملائه المرشحين بأنهم فرسان، وكان معظم المرشحين أولي علم وفضل وجهاد، ولم يحاولوا الإساءة إلى منافسيهم بأي وجه كان، فكانت الحملة صورة مشرفة للجزائر ولقياداتها.

ولم يجتز بعض المرشحين غربال التوقيعات الجماهيرية، ومنهم اليوم من يرفع عقيرته داعيا إلى انقلاب أو منددا بتجاهل إرادة الشعب. والعنب قارص.

وكانت الأنشودة المفضلة لأنصار بعض المرشحين آنذاك هي أن بوتفليقة هو «مرشح المؤسسة العسكرية» وهو شعار أراد خصوم بوتفليقة به الإساءة، وأريد أن أتوقف عنده للحظات.

وأتوقف هنا فقط لأتساءل عما إذا كان هناك رئيس واحد في العالم يمكن أن يمارس الحكم وهو متناقض مع المؤسسة العسكرية، أكثر مؤسسات الدولة انضباطا وتنظيما؟

---

28 – الشرق الأوسط 27 أبريل 2000 .

وهل هناك عاقل يصدق بأن رجلاً يرى بربع عين قادر على تحجيم المؤسسة العسكرية في أندونيسيا، بناء على الصورة التي تقدم لنا إعلامياً ويتجسد ذكاؤها في استعمال أسلوب «العتروس المرسول»، ولا أقول «كبش الفداء».

أليس في أقوال كهذه عبث بأفكار الناس واستهانة بذكائهم، لمجرد الإساءة إلى وضعيتنا ومقارنة ما لايقارن.

عشية الانتخابات يعلن ستة من المرشحين انسحابهم من السباق الرئاسي بعد أن رفض الرئيس زروال استقبالهم، وله ألف حق، فالرئيس الذي يحترم ثقة شعبه لايقبل التنازل عن حقوقه السياسية والبروتوكولية، ولايقبل بالطبع تجاوزها.

والذي حدث هو أن هناك من رفع للرئيس طلب لقاء جماعي يشترط في البداية الغاء انتخابات المراكز المتنقلة في البوادي، التي كانت قد بدأت فيها عملية الانتخاب منذ أيام نتيجة لوضعية العزلة التي تعيشها، وكذلك إيقاف الانتخابات التي تمت في الثكنات العسكرية لوجود تزوير كبير فيها (ولم يكن فرز الصناديق العسكرية قد تم بعد) لتكون الرغبة شبه المعلنة هي إلغاء الانتخابات كلها.

ولم يكن الرئيس ليقبل رأياً دستورياً غير مؤهل يقدم بهذا الأسلوب الذي يشبه الإنذار الاستفزازي، خاصة أن التشكيك في المؤسسة العسكرية بدأ يخرج من باب النقد ليدخل في غابات التشويه، وانتقل من مجال الحوار الهادىء إلى ساحة المزايدة العلنية، وهو ما يسيء للجميع.

وبالمناسبة، فإن عدد ناخبي المراكز المتنقلة التي اعتبرت من المثالب لايكفي لملء قاعة سينمائية في مدينة صغيرة، في بلد يقترب فيه عدد المسجلين في القوائم الانتخابية من 16 مليونا، لن تؤثر فيهم أصوات بضع مئات مبعثرين عبر التراب الوطني، في ثاني أكبر الدول الافريقية مساحة بعد السودان.

والواقع أنه، لو صحت نيات المتخوفين من ترجيح أصوات الجيش لمرشح معين لطالبوا –عند اعداد القانون الانتخابي– بإعفاء القوات المسلحة أساساً من واجب التصويت، أو على أقل تقدير، بالعودة إلى النظام القديم الذي كان يقضي بأن يصوت العسكري في مقر إقامة أسرته لا في ثكنته العسكرية، حيث يكون لمجموع الأصوات وزن مؤثر في النتيجة النهائية.

لكن أحداً لم يثر الموضوع، ولسبب بسيط، هو أن البعض كان يطمع في أن «يرزقه الله من حيث لايحتسب» بفضل صديق هنا وقريب هناك.

لكن تعليمات قيادة الجيش كانت واضحة وحاسمة، ولهذا أصيب البعض بخيبة أمل كبيرة وهو يرى نذر الهزيمة، خاصة في ظل الحماس الشعبي الكبير لعبد العزيز بوتفليقة، بكل ما يرمز إليه ويذكر به.

ولقد توقفت عمداً عند هذه القضية ليمكن فهم كل تداعياتها.

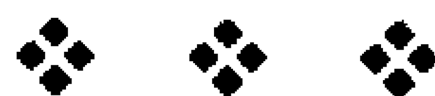
فقد كان من أهم آثار الانتخابات الرئيسية أن المرشحين المنسحبين وجدوا أنفسهم تقريباً في وضعية عزلة خانقة -كانت للأمانة- مرتبطة بالنزعة البشرية للجماهير التي لاتحترم كثيراً من يفر من المعركة، حتى ولو كانت تتعاطف معه.

والذي حدث وأشارت إليه تدخلات كثيرة للمواطنين هو أن عدداً من أنصار بعض المرشحين المنسحبين أعطوا أصواتهم لعبد العزيز بوتفليقة، من باب النكاية والنرفزة.

والذي حدث أيضاً هو أن بعض الشخصيات الوطنية عجزت، طوال الشهور الماضية، عن اجتياز نوازع الذاتية، وواصلت نفس المواقف والتصريحات، وبدت مواقف بعضهم كصيغة الترحيب المسجلة سلفاً في آلات الهاتف، تكرر دائماً نفس الكلمات أيا كان الوقت أو المتحدث.

وبعد عام سنجد البعض يعيد نفس التعبيرات ونفس الكلمات بل نفس تقطيبات الوجه، وسيظل الأمر كذلك إلى أن يقيض الله لهم من يؤكد ملل المتفرجين والمشاهدين.

ولم يحاسب الرئيس المنتخب من رموه ظلما، ولعله أحس بعظمة التحدي فكتم السهام في كبده، واتجه نحو تحقيق وعوده والتزاماته، في جو من الحماس الشعبي الكبير، الذي غطى، في الأشهر الأولى، على فحيح المتشككين وهمسات المعترضين.



أيضاً قبل الخوض في تفاصيل مسيرة بوتفليقة في السنة الأولى من ولايته، أحب أن أتوقف عند نقطتين:

– الأولى، هي أن دور المثقف الذي يحترم نفسه، وفي أي مكان في العالم، ليس القاء الورود على الحاكم، والتغزل في عبقريته الخالدة، والمناداة به زعيماً ملهماً للأمة، فهناك متخصصون في ذلك مأجورون عليه، لكن هذا لايعني، في الوقت نفسه، أن المثقف، لكي ينتزع احترام الناس ويحوز تقديرهم، يجب أن يتطاول على المسؤول الأول في البلاد، وينتهز كل فرصة للتنديد به والمزايدة عليه، فهناك أيضاً من هم ميسرون لذلك مأجورون عليه.

مهمة المثقف وواجبه تجاه الوطن الكبير والصغير، وتجاه كل من حملته الأمة قيادة المسيرة في ظروف معقدة هي أن يحاول فهم ما حدث، وتفهم ما يحدث، بكل موضوعية ورزانة وبعيداً عن النظرة الضيقة أيا كان منطلقها.

وهذه هي الخطوة الأولى لكي يقوم المثقف بواجبه تجاه أبناء الوطن، فنمكنهم من فهم مايحدث ومن تفهمه، ونساعد على تسليط الأضواء على كل الجوانب التي يمكن أن تضيع في زحمة المزايدات السياسية والمناقصات الحزبية والمناورات من كل نوع ومن كل مكان.

وهذا يفرض على المثقف الوطني ألا يستند في تحليلاته إلى خطب المديح العاطفية التي يطلقها الأنصار، سواء أولئك الذين وضعوا كل ثقلهم وراء الزعيم إيماناً واحتساباً، أو أولئك الذين وضعوا كل أثقالهم على القائد، ارتزاقاً ومتاجرة.

وفي الوقت نفسه فإن المثقف الوطني، يجب ألا يتجاهل وجهة النظر المعارضة، بل عليه أن يأخذ منها ما يفيده في استكمال الصورة، ليتبين الخط الفاصل بين مقولات المعارضة السياسية الجادة والمتجذرة في أرض الواقع، وبين تقولات من يعتبرون أنفسهم معارضين لمجرد أنهم ليسوا موجودين في جسم آلة الحكم، وتتوقف معارضتهم بمجرد أن يتم استيعابهم في أجهزة السلطة، كما حدث مع البعض، أو الذين تأكد أنهم لا يمثلون شيئاً على الساحة السياسية الجزائرية، لأن بعضهم مجرد دمى تحركها أيد معروفة، ولم يعرف عن بعضهم إنجاز واحد له قيمة

وطنية، بالإضافة إلى أن بعضهم يتخذ مواقفه نكاية في زيد أو إرضاء لعمرو، وهو أسوأ أنواع السياسيين.

وكل هذا يحتاج من المثقف إلى خبرة كبيرة في غربلة المعطيات، بقدر ما يحتاج إلى مقدرة هائلة لمواجهة ردود الفعل السلبية التي يمكن أن تنهال عليه من كل مكان.

ذلك أن المشكل في العالم الثالث بوجه عام، هو أن كل طرف ينادي باستقلالية الرأي ويتحمس في الدفاع عنها، ولكنه يرفض تقبلها إذا كانت ضد مصلحته ولغير هواه.

وهكذا، ولكي يرضى عنك كثيرون يجب أن تكون معهم، أو على أقل تقدير، ألا تختلف معهم، وهذا أضعف الإيمان.

– النقطة الثانية تتعلق بالوضع الجزائري خلال العام الماضي. فقد ورث بوتفليقة عند توليه الرئاسة في منتصف العام الماضي تركة رهيبة، لعلها أسوأ بكثير من التركة التي خلفها الاستعمار الفرنسي وراءه في 1962 .

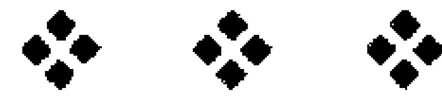
فلقد خلفت العشرية الحمراء حجماً من الفساد والخراب أصاب كل المجالات تقريباً، بحيث اتسعت رقعة المستفيدين من وضعية الفتنة، بشكل مباشر أو غير مباشر، وشملت قطاعات ومستويات لايتصورها عقل، لدرجة أن التعبير الذي أصبح شائعاً: «حذار قبل أن تدخل قدمك في حذائك فقد يكون فيه عقرب متحفز»!

لكن الرئيس اندفع فاتحاً صدره لكل الضربات، وربما فاتحاً على نفسه أكثر من جبهة في وقت واحد، وهو ما لم يكن أمراً سليماً في نظري، لكنني لا أملك كل المعطيات.

ولعل هذا ما يفسر حدة وتطاول وضراوة بعض الذين يهاجمون الرئيس، ممن أحسوا، عن وهم أو عن حق، بأن يوم الحساب ليس بعيداً، وربما لمجرد أنهم عاجزون عن معرفة الخطوة التالية للرئيس، وهذه نقطة بالغة الأهمية، لأنها نقطة قوة رئيسة بالنسبة للمسؤول الأول في البلاد.

فلابد أن نفهم أن وراء بعض الهجومات رغبة جامحة في دفع الرئيس إلى ردود فعل تكشف خططه المستقبلية، وبالتالي إجهاضها قبل أن تتحول إلى إجراء عملي فعال.

غير أن حجم التركة الرهيب يجب أن يكون أيضاً في الاعتبار عندما تصدمنا بعض انفعالات للرئيس، حيث أنها رد فعل إنساني يعكس وضعية إحباط يعيشها، للحظات أو لساعات، كل من صدم بأن الواقع هو أسوأ بكثير من كل التنبؤات المتشائمة.



لابد من الاعتراف إذن بأن انتهاء العام الأول لولاية الرئيس بوتفليقة أعطى نوعاً من خيبة الأمل لدى المواطنين في الجزائر، نتيجة للحجم الهائل من الآمال التي كانت تعلق عليه من جهة، ونتيجة أيضاً لعدد من السلبيات لابد من التوقف عندها.

لكن واجب النزاهة الفكرية يفرض علينا أيضا أن نعترف بأن هناك إنجازات يجب أن نتوجس خيفة ممن ينكرها أو يتستر عليها، وهي إنجازات كانت، في لحظة معينة، أحلاماً تقترب من مرتبة الأوهام.

وإذا كانت أهم خدمة يمكن أن نقدمها للجزائر ولرئيس الجمهورية شخصياً، هي ألا نتغاضى عن السلبيات، إذ لاخير فينا إذا لم نقلها، فإن أهم خدمة نقدمها لأعداء الجزائر والوطن والأمة هي أن نتناسى الجهد الذي بذل والعمل الذي أنجز والخطوات التي قطعت، لنتعامل مع الأمور بذاتية ونرجسية.

ببساطة، التركيز على الجانب الرمادي وحده في مسيرة العام الماضي لايقل سوءاً عن تجاهل الجوانب الإيجابية، لأنه يصبح أداة تحطيم نفسي وتخريب سياسي، وبغض النظر عن حسن النيات، وهو يصب في خانة دعاة الفتنة والعاملين على أن تظل البلاد في إطار الفوضى العامة، التي تحميهم من كل متابعة أو ملاحقة أو مساءلة.

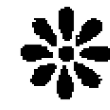
والواقع، هو أن أول إيجابيات الشهور الماضية هي أنها كشفت حقائق ظلت خافية وقتاً طويلاً، وسلطت أضواء كاشفة على بقع من الظل اختفت فيها، لسنوات وسنوات، حبال وعصي خلناها يوماً ثعابين وأفاعي، والعكس أكثر صحة ودقة.

ولقد ظهرت الطبقة السياسية على حقيقتها، قوة وضعفاً، بحيث عرفنا إلى حد كبير من هو موسى ومن هو فرعون.

لكن أهم السلبيات هي أن الرئيس مارس مهامه غالباً بأسلوب اللاعب الواحد، وهو ما سأخصص له وقفة مستفيضة، لأنه، في ما أرى، أساس الداء، ودراسته هي باب الدواء.

وكان من أسوأ ما قاله الرئيس في واحد من تدخلاته، هو أنه لايريد نصائح من أحد، وكان واضحاً هنا أن كل من هتف باسم الرجل خلال مظاهرة انتخابية، عن يقين أو عن مجاملة أو عن غير ذلك، راح يقدم الفاتورة للرئيس لكي «يعطيه مما أعطاه اللّه»، ولكي يفرض عليه وصاية سمجة أقصى ما تطمح إليه تعيين قريب أو عزل خصم أو طرد موظف لم يقم بالمنتظر منه.

وأنا أعتذر للرئيس إذا بدا فيما أقوله تدخلاً معيباً في عمله، لكنني أقوله من منطلق واجب المثقف والتزامه أمام الوطن. وإن كنت، من معرفتي المتواضعة بالرجل، أتصور أن انزعاجه وغضبه سيكونان أقل بكثير من انزعاج بعض المحسوبين عليه وعلينا، وأقل بكثير من غضبهم المفتعل. لأنه، غالباً، غضبة لغير اللّه.



سنة على «جزائر سي عبد العزيز»[29]

- 2 -

من دون أن ينكر المثقف فضل بعض من سبقوا عبد العزيز بوتفليقة إلى مكتب المرادية، فليس هناك منصف واحد يجرؤ على إنكار الحقيقة التي تقول بأن جزائر «سي عبد القادر»، استرجعت إلى حد كبير وجودها المؤثر في المحافل الدولية، بعد غياب طويل وبعد تجاهل من الأصدقاء والخصوم على حد سواء.

لم تعد الجزائر ذلك الرفيق الأجرب الذي عرفته التسعينيات، ولن أطيل في هذا المجال.

وفي المجال الداخلي لايمكن أن ننكر بأن الرئيس تمكن من نزع الغطاء السياسي والعقدي عن العنف الشرير، وذلك بتبنيه الذكي لهدنة 1997، وبتقديمه لقانون الوئام المدني، الذي نظلمه عندما نعتبره مجرد صورة من قانون الرحمة، من دون أن ينقص هذا من فضل الرئيس السابق اليمين زروال.

وبالطبع، فنحن لم نكن سذجاً لكي نتوقع انتهاء عمليات العنف بين يوم وليلة، ولقد قلت شخصياً إنني أتوقع لها أن تستمر وربما تتزايد في بعض المناطق، لكن المهم هو أن تلك العمليات اليوم لايمكن أن تدعي لنفسها أي منطلق سياسي أو أيديولوجي، وهذا هو الإنجاز.

ما يحدث الآن ليس عنفاً سياسياً أو عقدياً ولكنه تصفية حسابات تارة، وعمليات لي ذراع تارة أخرى، والمستفيدون من هذه وتلك معروفون، بشكل أو بآخر، وهم

---

29 – الشرق الأوسط 27 أبريل 2000 .

ليسوا بعيدين عن الحملة الإعلامية التشويهية التي نعيشها اليوم، والتي انزلق إليها بعض الوطنيين، وغالباً بحسن نية وبتأثير بعض العناوين الصحفية، المعروفة جيداً على الساحة الجزائرية.

من جهة أخرى، أنا لا أخفي أنني أحس بحجم كبير من الإحباط وخيبة الأمل، سواء تعلق الأمر ببعض ممارسات رئيس الجمهورية، أو بالميوعة والتخاذل اللذين رأيتهما من رفاق يتصرفون بأسلوب الصلاة وراء علي والأكل على مائدة معاوية، أو يزايدون على الرجل بحق ومن دون حق.

ولعلي أضيف إلى ذلك، ما لاحظته من عجز لبعض القيادات الوطنية عن اجتياز نوازع الذاتية، حتى بدت مواقف بعضهم كصيغة الترحيب المسجلة سلفاً في آلات الهاتف، تكرر دائماً نفس الكلمات أيا كان الوقت أو المتحدث.

ذلك أن أهم السلبيات التي عرفتها السنة الفارطة في تصوري كانت تضاؤل دور الطبقة السياسية إلى حد كبير في الحركية التي تعيشها البلاد، وملء الفراغ بنشاطات جمعوية ننفرد بها من دون دول العالم كله، وهو وضع كاريكاتوري تتحمل تحالفات الرئيس مسؤولية هامة في وجوده وفي الضجيج الذي يحدثه.

لكن لابد من الاعتراف بأن هذا الفراغ السياسي بدأ مع انسحاب بقية المرشحين عشية الانتخابات الرئاسية، وهكذا بدا الأمر وكأن بعض اللاعبين فضلوا ترك أرضية الملعب وتموقعوا في مدرجات المتفرجين، فخسرهم الملعب ولم يستفد منهم المتفرجون.

ولقد قلت يومها إن ذلك كان خطأ كبيراً حرم الساحة السياسية من شخصيات بارزة كان يمكن، بل كان يجب أن يكون لها دور مؤثر على مسيرة الأحداث.

من هنا، فأنا لا أتصور كيف نلوم الرئيس على اتباع أسلوب اللاعب الوحيد، وهو أسلوب فرض عليه من قبل خصومه، في محاولة ساذجة لإحراجه. لكن هذا كله لايبرر عدم الترخيص بحزب سياسي يقوده رجل في وزن الدكتور أحمد طالب، حتى لو اعترفنا بأنه يتحمل نصيباً من المسؤولية نتيجة لانسحابه من سباق الفرسان، ولقد كان استمرار مشاركته في العملية كلها. وقد قبل بظروفها منذ بداية الحملة الانتخابية. كان ضماناً لوجوده شريكاً دائماً، أحب من أحب وكره من كره.

وهنا يجب أن نتعلم كيف نمارس النقد الذاتي، لنعترف بأخطائنا ونراجع مسيرتنا.

فالمرء لا يمكن أن يصدق سياسياً يقسم بأنه على حق مائة في المائة، وأن خصومه مخطئون مائة في المائة، وصدقية السياسي هي الخطوة الأولى لتحقيق شعبيته.

ولعل الأمر ينطبق، إلى حد كبير، على مرشحين آخرين، لاينكر عاقل فضلهم وشجاعتهم ومدى ما يمكنهم تقديمه لهذه البلاد الجريحة، بشرط أن يكون شعارهم الآية الكريمة التي تقول: «ولا يجر منكم شنان قوم على ألا تعدلوا».

وهكذا يجب أن يدرك الجميع، سلطة ومعارضة، بأن الانتخابات أصبحت في حكم الماضي، وبغض النظر عن وجود تناقضات في الرأي حولها، ولايمكن أن نظل إلى الأبد مشدودي النظر إلى المرآة العاكسة .Retroviseur

أما السلبية الثانية التي تؤخذ على الرئيس فهي الحكومة.

وأنا أتصور أن الأمر كله مرتبط بنفسية الرئيس، الذي يحس بحجم كبير من الثقة بالنفس، بقدر ما يحس بمسؤوليته المباشرة تجاه الشعب الذي تحمس لانتخابه، وتجاه العالم الذي يتابع خطواته، وبخاصة كل من عرفوه وزيراً متألقاً للخارجية ورئيساً فاعلاً للجمعية العامة للأمم المتحدة.

لكن تشكيل الحكومة كان يجب أن يرتبط بجرعة معينة من الماكيافيلية، وهو ليس عيباً ولا أمراً مخجلاً، بل هو من صميم الممارسة السياسية.

وأنا أتفق مع الرئيس في أن النظام الرئاسي هو أصلح النظم في مثل ظروفنا، لكن كنت أرى أن التكتيك، المستند إلى أحكام الدستور الحالي، كان يمكن الرئيس من تكوين حكومته بعد الانتخابات الرئاسية مباشرة، لتتولى الحكومة، بإشراف رئيسها، مهمة تسيير الأمور اليومية للبلاد، بينما يحتفظ رئيس الجمهورية لنفسه بملف المصالحة الوطنية بمعناها الاستراتيجي، وبقضايا السيادة الوطنية بمعناها الواسع.

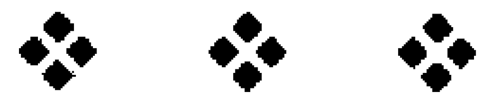
ولأن الأوضاع صعبة ومعقدة، فإن الحكومة التي لم تكن ستحسب على الرئيس مائة في المائة، كانت ستقوم بدور مستقبل الصدمات Par Choc أو صمام الأمن الكهربائي Fusible ، بدلاً من أن تتجه الصدمات مباشرة نحو الرئيس. فلو كونت الحكومة في أبريل (نيسان) 1999 فإن أحداً لن يعتبرها حكومة الرئيس مائة في المائة، وبالتالي فلن تحسب عليه كل نقائصها.

وكان يمكن للرئيس أن يغير الحكومة في نهاية العام الأول أو بعد ذلك، مما يعطيه دائماً فرصة سماح إضافية، وهذا هو المعنى الذي قصدته من الماكيافيلية.

لكن الرئيس أراد أن يواجه وحده كل شيء، ولم يرد أن يتصرف مثل الرئيس بورقيبة رحمه الله، وهذا حرمه من هامش كبير للمناورة، وجعل كل السهام تتوجه إليه.

وهنا يجب أن نفهم أمراً بالغ الأهمية، حتى ولو كان الرئيس تفادى دائماً التوقف عنده، وهو أنه ليس هناك رئيس واحد في العالم يمكن أن يكون طليق اليدين بنسبة مائة في المائة.

هناك دائماً حجم من الضغوطات ومن الحسابات ومن المناورات، يختلف قوة وضعفاً باختلاف الأوضاع في كل مكان في العالم. وليس هذا هو مجال التوسع في الأمر.



لقد أعطى تأخر الرئيس في تشكيل الحكومة خصومه فرصة إعادة ترتيب أوراقهم، وتلمس الثغرات في أسلوب عمله، ثم محاولة إقامة تحالفات جديدة مع كل من يمكن أن يطالهم غضبه من جهة، ومن جهة أخرى إثارة قضايا جانبية تمتص طاقة الرئيس، الذي يريد أن يقوم بنفسه بمتابعة كل شيء وعمل كل شيء ومواجهة كل شيء وتحمل مسؤولية كل شيء.

وهذا الأمر يؤكده ما تردد من أن الرئيس يعمل من الثامنة صباحاً إلى ما بعد منتصف الليل، وخلال كل أيام الأسبوع، وهو خطأ يجب أن يوجد من يملك الشجاعة على أن يلفت نظر الرئيس إليه، وبحزم لا بتوسل.

وأنا أعرف شخصياً جانباً من الأوضاع التي وجدها عبد العزيز بوتفليقة أمامه، والتي تجاوزت بكثير أسوأ ما كان يمكن أن يتوقعه، لكن إنهاكه بالعمل الروتيني

ومتابعة الملفات وإعداد الخطب والبرقيات والردود واستقبال كل من هب ودب ومرافقتهم إلى باب الخروج وتقبيلهم أربع مرات، كل ذلك لن يترك له وقتاً كافياً لممارسة ما يجب أن يمارسه المسؤول الأول في البلاد، وهو التفكير والتخطيط والتوجيه، أي ممارسة القيادة السياسية، والقيادة وحدها، وليس إضاعة الوقت والجهد في القيام بما يجب أن يقوم به المساعدون.

هنا أعود ثانية لتشكيل الحكومة، الذي أتصور أنه أهم أسباب خيبة الأمل الشعبية، خاصة بعد الانتظار الطويل لتشكيلها، وما تردد من أنها حكومة مؤقتة، وهو حكم عليها بالشلل، لكي لا أكون سيىء النية.

وأنا لا أقلل من قدر الكثيرين في الحكومة الحالية، ومنهم زملاء وأصدقاء، ومنهم من أكدوا كفاءتهم في المهام التي أسندت إليهم، لكن المشكل هو أن بوتفليقة خرج بعد الانتخابات الرئاسية بصورة متألقة كان الناس يحنون إليها ويبحثون عنها ويطالبون بها، مما جعلهم يتصورون أن حكومة جديدة، تضم ثلاثين وزيراً، سيكون فيها ثلاثون بوتفليقة.

وهذا ظلم للوزراء أنفسهم، لأن هناك بوتفليقة واحداً، ولاينبغي أن يكون هناك أكثر من بوتفليقة واحد.

وأنا شخصياً، كنت أريد حكومة وحدة وطنية، يختار الرئيس وحده أعضاءها، وتعطي الأحزاب رأيها فيهم بشكل يسمح له بتغيير البعض، إذا أقنعته بذلك قيادات حزبية شرعية، لاتكون مجرد قمة لهرم ليست له قاعدة، أو لافتة مرفوعة على مبنى مقفر في عاصمة البلاد.

لكن ذلك لايتوفر بسهولة في وضعية الائتلاف، التي يتقلص فيها هامش المناورة بالنسبة للرئيس مما يجعله، بحكم بعض الالتزامات الائتلافية، غير قادر، مثلاً، على تعيين سيدة واحدة، في حكومة بلد عرف بأنه بلد رائد في العالم الثالث، خاصة فيما يتعلق بإعطاء الفرصة للمرأة.

ومن دون مجاملة لأحد، فإن عدم وجود المرأة في الحكومة جعل هذه أقل مصداقية في تمثيلها لشرائح المجتمع كافة.

بقي أمر آخر يعتبره البعض مأخذاً، وهو أن الرئيس أعطى الشعور أحياناً بأنه يهتم بالخارج أكثر من اهتمامه بالداخل، لكن هذا القول، رغم عدم دقته، حقق الكثير لبلادنا.

وأتصور أنه مما يشرف الجزائر أنها، دولياً، خرجت من وضعية الرفيق الأجرب الذي يتفاداه أصدقاؤه ويطارده خصومه ويسخر منه أعداؤه.

فلم تعد الجزائر في وضعية من يستجدي دعماً من أحد، بل بدأت في العودة إلى دور الشريك القوي المحترم.

وواضح أن هناك في الخارج من لاترضيهم عودة الجزائر إلى التحكم في مقاليد القوة التفاوضية، وهناك في الداخل من يتجاوبون معهم، ربما خشية من أن يكون الأمر كله عملية التفاف ذكية يقوم بها رئيس الجمهورية.

لكن المشكل هنا هو أن يكون الخصوم أكثر ذكاء من بعض الأنصار.

ويبقى عيب تركته للنهاية، وهو ما يردده البعض من طول خطب الرئيس وتعددها وكثرتها، وهو أمر يمكن تفهمه، وقد يبرره أن الرئيس أراد أن يعوض الجزائريين عن فترة معينة اشتاقوا فيها إلى تألق المؤسسة الرئاسية، لكن الشيء إذا زاد عن الحد انقلب إلى الضد.

وللأمانة، وأنا رجل يمارس الكتابة، أحب أن أوضح أن أشد ما أكرهه وأصعب ما يمكن أن أقوم به هو أن اضطر إلى اختصار مقالاتي وأحاديثي، فعندها أحس وكأنني اقتطع من لحمي (ولقد بذلت المستحيل لاختصار هذا الحديث من دون جدوى).

وأعتقد أن هذا هو ما يحدث بالنسبة للرئيس، الذي يعد خطبه بنفسه، وهذا، في حد ذاته، أمر غير سليم، لأن وقت الرئيس أهم وأثمن من أن يضيع في كتابة الخطب والبرقيات. لكن مشكلة هذا الرجل هي أنه مسكون بحب الجزائر، حريص على أن يسترجع لها تألقها وبريقها وحيويتها السياسية والاقتصادية.

ولعله ينسى أحياناً أن يداً واحدة لا تصفق.

وأعترف بأن عندي مآخذ أخرى، لكنني، وأنا أشاهد الهجمة الشرسة على «سي عبد القادر»، وأتعرف على اتجاهات المهاجمين وعلى خلفياتهم، أحس بأن موقعي، وموقع كل مثقف وطني، يجب أن يكون وراءه نهاراً وأمامه ليلاً.

أما التشنج الذي عشناه في الأيام الماضية، وخاصة بعد فشل عملية التطبيع غير المباشر مع إسرائيل وإلغاء زيارة انريكو ماسياس، وكذلك بعد خطاب الرئيس الرائع في المؤتمر القومي العربي، ثم تألق الرئيس في اللقاء الافريقي – الأوروبي، فإن لهذا كله دلالات تجعل من العسير على المثقف الوطني أن يسكت، وأن يبرر سكوته، خصوصاً وهو يرى هذا الحجم الهائل من العبث بالقراء وبالمواطنين، وهذا الكم الكبير من صيحات الحق الزائف التي يراد بها باطل مؤكد، وهذه الحملة المغرضة التي تشوه كل نبيل في البلاد.

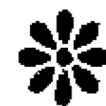
لكن تبقى للأمانة، صيحة حق أخرى يراد بها باطل، وهي المتعلقة بتطرق الرئيس لأحداث داخلية من منابر أجنبية. لاشك أن هذا أمر كان مرفوضاً قبل ازدهار القنوات الفضائية. أما اليوم، فقد زالت الحواجز بين البلدان، وما يذاع في الجزائر يلتقط في كوالالمبور، وبالتالي فقد راح ذلك العصر الذي كنا نتحكم فيه في كل ما يصدر عنا، وكان الجزائريون بشكل عام يفكرون أكثر من مرة قبل أن يدلوا بكلمة واحدة عن غسيلنا الداخلي.

الآن، لمن لا يعرف، لاشيء يمكن أن يختفي، خاصة أن هؤلاء القافزين الذين يتولون، مقابل بعض الأوراق الخضراء، تسريب كل شيء إلى الجماعة، شق البحر من لهبه.

ومازال عندي الكثير من المآخذ، لكنني لن أسمح لنفسي بالوقوف في صف من كانوا دائما ضد كل ما أؤمن به، اتجاهاً وطنياً وانتماء حضارياً، بالإضافة إلى أنني لم أعرف عن معظمهم يوماً موقف عز وكرامة، ولم أر منهم يوما غضبة للّه.

وأقول إنني متفائل، بشرط أن ندرك أن اللّه لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

أما رئيس الجمهورية، فعليه أن يراجع أيضا نفسه، ويمارس النقد الذاتي بكل موضوعية، فالآمال، كل الآمال، معقودة عليه.



والعود أحمد [31]

كان آخر ما كتبته في "الأهرام" حديثاً بعنوان ".. والحاضر يبلغ الغائب"، نشر يوم الاثنين 4 سبتمبر 2000 .

ولقد بدأت سلسلة "حديث الاثنين" يوم 11 أكتوبر 1996، وكانت الكتابة في الأهرام شرفاً أعتز به، بقدر ما كانت مساهمة متواضعة في توضيح الرؤية العربية بالنسبة لما كانت تعرفه الجزائر في تلك المرحلة الدامية.

وواصلت الكتابة عدة سنوات، باستثناء عدة أسابيع اختفيت فيها، لأسباب لا أرى داعيا لإزعاج القارئ بها.

ثم حدث أن كلفني الرئيس عبد العزيز بو تفليقة بوزارة الاتصال والثقافة، وعبرت للرئيس عن اعتزازي بثقته، وإن كانت الآية الكريمة التي تتحدث عن إشفاق السماوات والأرض والجبال من حمل الأمانة قد ترددت في ذهني وأنا أقبل العرض الكريم.

وتفضلت الأهرام فأشارت إلى تعييني في الحكومة داخل إطار واضح في صلب الموقع الذي يحتله حديث الاثنين، مذكرة بأنني ثالث ثلاثة من كتاب الأهرام العرب الذين كلفوا بمنصب وزارة الإعلام، وإن كنت أتذكر أن أول من اختطفه المنصب، على كره منه كبعضنا، كان الأستاذ محمد حسنين هيكل[32].

وكتب الأستاذ فؤاد مطر في الشرق الأوسط سطوراً تنبض بالأخوة، وفي نفس الوقت، تتفجر ذكاء وتحكماً في العبارات والكلمات.

وودعت القراء بالمقال المذكور بعد أن اتخذت قراري، وبعد تفكير عميق،

---

31 – الأهرام 19 جوان 2001 ، وكنت عدت للكتابة في الشرق الأوسط قبل أيام.

32 – كان الغريب أن مراسلة الأهرام من الجزائر تحدثت عن تعيين وزير محافظ على رأس وزارة الإعلام والثقافة، وكان واضحاً أن مصدر مكتب الجزائر في الأهرام كان يمثل اتجاهاً فكرياً معيناً.

بالتوقف عن الكتابة في كل الصحف التي كانت تشرفني باحتضان مقالاتي، حيث قدرت أنني فقدت حريتي ككاتب مستقل، ولن يصدقني أحد إذا قلت إن ما أكتبه هو مجرد آراء شخصية، وهو ما لم يقنع الأخ إبراهيم المعلم، الذي شكا للرئيس الجزائري على الملأ في معرض الكتاب توقفي عن الكتابة، في الأهرام على وجه التحديد[33].

وقلت له إنني فقدت، بصفة آلية، حتى عضويتي في البرلمان، حيث لا يمكن دستوريا الجمع بين المهمتين.

وتفرغت لأعباء الوزارة بكل ما أملكه من خبرة وصبر وتفهم للأوضاع، ومارست عملي بدون مهادنة أو مسايرة أو تهاون، وبدون مساومة على المبادئ أو تذبذب في المواقف أو تلاعب بالشعارات، لكن الأمور كانت بالغة التعقيد والتشابك.

ثم كان أن اتصل بي رئيس الجمهورية شخصياً، ليبلغني بأنه سيجري تحويراً وزارياً سيشمل وزارة الاتصال والثقافة.

وتملكتني مشاعر متناقضة.

كان هناك شعور بالاعتزاز، لأن المسؤول في الجزائر لا يفاجأ بقرار إنهاء مهامه على أعمدة الصحف، وأتصور أن ذلك مظهر حضاري جدير بالتقدير.

وربما كان هناك حجم من المرارة، لأن ذهني، رغم المثبطات ودواعي الإحباط، كان مشغولاً بالعديد من المشاريع لتنشيط القطاع المعقد الذي حُمّلت مسؤوليته.

لكنني في الوقت نفسه شعرت براحة "سيزيف" وهو يستريح من الصخرة.

ثم تملكني شعور من يتذكر حبه الأول.

وهكذا كانت العودة للكتابة ماثلة أمامي، ومعها قراءة ما تكدس في بيتي من كتب ودوريات لم أجد الوقت لتصفحها.

وتكاثرت المكالمات الهاتفية التي تستحثني للإسراع في العودة إلى القراء، وقلت ضاحكاً للإخوة قصي صالح في باريس وبكر عويضة في لندن وأمين محمد في القاهرة ولأصدقاء كثيرين من بينهم السفير اسماعيل مخلوف والفريق

---

33 – كان تعليق الرئيس على شكوى "المعلمْ" العلنية أن الدكتور (يقصدني) يواصل الكتابة باسم مستعار، وهو تعبير حرت في فهمه حتى يومنا هذا.

سعد الدين الشاذلي أن علي أن أحترم فترة " العدة ".

ثم تفضل الرئيس فأصدر قراره بتعييني عضواً في مجلس الأمة ضمن الثلث الرئاسي، قبل أن ينتهي أسبوع على خروجي من الوزارة[34].

وحدث أن تفاقمت الأحداث، ولم يكن باستطاعتي، كمثقف، أن أظل صامتاً، وهكذا احتضنت "صوت الأحرار" الصادرة بالجزائر الثلاثاء الماضي أول مقالات العودة[35].

وكانت للكتابة في الجزائر أسبابها، ومن بينها جس النبض والتعرف على ردود الأفعال، ومن بينها رفض دور الشيطان الأخرس، ومن بينها التأكد بأنني ما زلت أحسن الإمساك بالقلم لغير التعليمات والتقارير الرسمية وخطب المناسبات.

وهكذا أعود إلى حمل القلم كما حملته دائماً.

وأملي أن تظل هذه السطور دائماً عند حسن ظن القراء والرفقاء، حرة مسؤولة نزيهة كما كانت.

هل أقول.. ما أحلى الرجوع إليه؟.

---

34 – كان ذلك رداً بالغ الذكاء على من اعتبروا خروجي من الوزارة دليل فشل، ولم يدركوا حجم المعادلات السياسية المطلوبة في ذلك الوقت بعد انسحاب وزيرين من وزراء الاتجاه اللائكي احتجاجاً، كما زعموا، على أحداث منطقة القبائل، وذلك في محاولة للمتاجرة بها وركوب موجتها.

35 – مقال الفاشية الجديدة السابق والذي نشر أيضاً في الشرق الأوسط

رد رقيق على دبلوماسي شقيق [36]

أستاذنا الفاضل المجاهد أحمد الطيب معاش

فاجأتني رسالتك المكشوفة على صفحات الشعب، بالنسبة لجانب من المحتوى.

فلقد كنت سعدت منذ نحو شهر عندما سمعت صوتك بالهاتف، بعد ما عرفت من الدكتور إبراهيم ماخوس بنبأ متاعبك الصحية، وبادرت إلى مكالمتك على الفور للاطمئنان عليك، وعندها أبلغتني بقضية ما أرسلته لي، وقلت لك بكل أخوة إنني لا أذكر أنني تلقيت شيئاً، وتصورت أن الأمر انتهى عند هذا الحد، فلم أكن يوماً ممن يفرون من الأصدقاء وأنت تعرف ذلك.

لكنني أقول، على رؤوس الأشهاد، إنني أتحمل مسؤولية عدم الرد على برقية من المؤكد أنها ضاعت في أكداس المراسلات اليومية والشكاوى والتقارير التقنية والملخصات الإعلامية وطلبات التدخل والتعيين والنصائح وقوائم المكالمات الهاتفية وملفات برنامج الحكومة والميزانية ومشاريع القطاع وملفات ديون الصحف والمطابع ووكالة الأنباء ودعوات جمعيات اكتشفت فجأة أنني موجود بعد أن أذيع خبر تعييني.

وأنا أتحمل أيضاً مسؤولية التدهور على الساحة الإعلامية والثقافية وتأخر التعيينات في مؤسسات القطاع وعدم تعيين الكفاءات أو عزل النفايات، كما أتحمل مسؤولية الردود الإعلامية غير الكافية على سارق السيارات الذي قامت الدنيا على كتابه الهزيل ولم تقعد، وكذلك مسؤولية عدم المشاركة في حصة

---

36 – صحيفة الشعب : يونيو 2001 ، وكنت أعفيت لتوي من مهامي الوزارية عندما نشر الأخ معاش رسالته وكان لا بد من أن أنتهز الفرصة لأقول بعض ما كان التحفظ يمنعني الك من قوله، وهو جزء من الحياة آنذاك لا بد من تسجيله، وقد انتقل الشاعر إلى رحمة الله قبل أن يتم طبع الكتاب.

الجزيرة حول نفس الموضوع، ومسؤولية التعامل البارد مع مهرجان أوغستان.. ومسؤولية عشرات الأخطاء والمثالب والعثرات، فلا بد من مسؤول.

ولقد كنت كريماً وأنت تسجل، كتابياً، تفهمك لما يمكن أن يكون قد حدث، ولهذا أردت اليوم أن أرسل ردي بسرعة، تقديراً لك واستباقاً لاتهام بالتجاهل أو الإهمال، وليس عندي مبرر مقبول كما كان الأمر في الشهور الماضية.

ولقد عدت إلى النضال بالقلم، والعود أحمد، كما تفضلت، لكنك تعرف جيداً أننا، أنت وأنا، من جيل كان يرفع شعار :"الجري وراء المسؤولية خيانة والفرار من المسؤولية خيانة.

لقد كلفني من تعرف بمهمة تحملتها صابراً مصابراً، وفي ظروف لعلك تعرف بعضها، وستكشف الأيام كثيراً ما خفي، وهو أعظم.

ولقد كنت أعرف بأنني سأكون هدفاً دائماً لكل من يرفض الانتماء الذي التزم به والاتجاه الذي أسير فيه،ولا أكتمك بأنني تركت مركز المسؤولية وأنا أشعر بالسعادة لأسباب من أهمها أنني تمكنت من التوقف عن تناول المهدئات والأقراص المنومة، التي ظللت أتناولها تسعة شهور وستة أيام.

ومنها أنني استعدت حريتي، وأنا اليوم قادر على أن أكيل الصاع صاعين لبعض كتاب دورات المياه، الذين انتهزوا فرصة واجبات التحفظ المفروضة على المسؤول السياسي والتي تمنعه من الدخول في الجدل مع أي كان، لكي يغرقوني بالأكاذيب والتقولات، في غياب رفقاء كان المفروض أن يقوموا بالهجوم المضاد.

وأتوقف لحظة لأسجل امتناني لعدد محدود من رجال الفكر الذين تضامنوا معي بكتاباتهم، والقراء شاهدون ويعرفون الأسماء بما يعفيني من كتابتها، لكنني أذكرك بحجم التضامن لو كان المتعرض للهجوم منتمياً للتيارات التي تعرفها.

ولقد سجل القطاع الذي كنت أتحمل مسؤوليته عدة إنجازات لا بأس بها، وقليل هم الذين توقفوا عندها، بل إن اختياري في الكويت كشخصية ثقافية عربية لعام2001، مرّ عورة يجب التستر عليها، فلم يفكر أحد في تكريم من كرّم في بلد شقيق كان فيه من يعتبرون الجزائر من "دول الضد"، وهو ما بدا كرسالة حب وأخوة للجزائر، فالتكريم هو أساساً للجزائر وليس لشخص، ولن أسألك عن حجم

التكريم الذي كان يمكن أن يتم لو كان المكرم من الاتجاهات التي تعرف وأعرف.

ومن أسباب سعادتي أنني استرحت من تدخلات بعض الرفقاء، ممن تصوروا أنني قادر على تعيين من يريدون عندما يريدون، وعلى طرد من يريدون عندما يريدون، كما استرحت من الحرج الذي كنت أشعر به، وكثيرون كانوا ينتظرون مني أن "أدفع" بالتي هي أحسن، وعندما يتأخر الدفع أو يتعطل، لسبب أو لآخر، يبدأ الغمز واللمز ثم التعريض والتحريض.

ولقد وصل الأمر إلى حد أن جمعية تتخصص في الرسم غضبت مني لأنني لم أدعم، مالياً، مشروعها لإقامة ندوة سياسية عن تاريخ الحزب الشيوعي الجزائري.

لكنني أريد أن أقول لبعض الضفادع التي ظنت للحظات أن نقيقها هو الذي أنهى مهمتي، بأن العمل السياسي هو توازنات وأخذ وعطاء، وبأن المناضل الحقيقي لا يتوقف عن العطاء أيا كان الموقع الذي يشغله، ولا يتأثر وفاؤه وإخلاصه والتزامه بتعيين أو عزل.

وأرجو أن أؤكد لك بأنني لا أشعر بأي مرارة أو أسى تجاه من تعرف، لأنني أقدر الظروف وأفهم الضغوط وأتفهم تعقيدات الوضع، وإن كنت أشعر بالأسف لأن عملاً كبيراً كان يمكن أن يتم، لولا وضعية أبي ذر وحال أبي ذر، ولقد كنت أنت بالغ الذكاء عندما وضعت اسمه في صلب الرسالة.

وإذا كان هناك تقصير في المهمة فأنا أتحمل نصيبي من تبعاته، لكنني أسجل أن هناك كثيرين يتحملون مسؤوليته، وهم أنفسهم الذين أرادوا أن يقاسموني كل ما تحقق من نجاح وما أمكن الوصول له من إنجازات.

شكراً لعواطفك، واغفر لي انتهازيتي، فالقلب كان مملوءاً، وأعطيتني الفرصة لكي أنفس عن نفسي، فاغتنمتها، ولك العتبى حتى ترضى.

أخويا

محي الدين

الفاشية الجديدة والطائرة المختطفة [37]

عـادت الجزائـر في الأسـابيـع الماضيـة إلى الوضعيـة التـي أسميـتـهـا يومـاً : "وضعية الطائرة المختطفة"، وغطى دخان الحرائق على أهم الحقائق، فأصبح من العسير على المراقب غير المتمرس أن يتبين ملامح الجناة، ويتعرف على هويتهم الحقيقية.

ولقد بذلت التلفزة الجزائرية جهداً كبيراً في تغطية الأحداث، وتمكنت من إعطاء صورة وافية ومتوازنة وموضوعية عن الأيام السوداء التي عشناها، لكنها لم تتمكن من مزاحمة الصور التي قدمتها قنوات أخرى، ومنها قنوات عربية اعتمدت على أخبار وكالات أجنبية، تجمع بين الجهل بالوقائع والتلاعب المقصود بها[38].

ولابد من الاعتراف بأن الإعلام الجزائري الخارجي عرف بالقصور واتسم أداؤه بالتقصير، لأسباب تعرضت يوماً لبعضها، وإن كان العدد الكبير للوزراء الذين تعاقبوا على كرسي المسؤولية الإعلامية في ظرف قصير يؤكد أن القضية أبعد من أن تكون قضية وزير أو وزارة، ولكنها استراتيجية الإعلام والوسائل المتاحة له ليؤدي دوره، ولهذا حديث آخر.

وهكذا وجدت وكالة الصحافة الفرنسية على وجه التحديد المجال مفتوحاً لكي تتمكن من تسريب كل الأفكار والآراء التي ترسم في المخابر الباريسية، وفي الأكاديمية البربرية القابعة على ضفاف نهر السين، وكانت الخطورة التي تمثلها

---

37 - الشرق الأوسط 25 جوان 2001

38 - اتهم المتظاهرون فيما بعد أن التلفزة الجزائرية هي المسؤولة عن تشويه صورة المسيرة، والمؤكد أن التلفزة لم تدخر وسعاً في تقديم أهم مظاهرها، والتي كانت تدميرية استفزازية في معظمها، لكنها تجاوزت عن تقديم صور أخرى كانت مسيئة للأمة بأسرها

هذه الوكالة بالذات أن كثيرين عبر العالم، بل وفي بعض الأوساط الدبلوماسية العربية والأجنبية، ما زالوا يتصورون بأن الوحيد الذي يفهم الجزائر هو بلد الجن والملائكة، وبالتالي فإن أخبارها موثوق بها ألف في المائة، وليس سراً أن وكالة الصحافة الفرنسية، اعتمدت إلى حد كبير، كما قيل لي، على عناصر محلية معينة لتزويدها بالأخبار، ومعظمها ينتمي إلى اتجاهات فكرية وعقائدية معينة، تتهم كل حريص على الانتماء العربي الإسلامي للجزائر بالبعثية والأصولية، هكذا، في وقت واحد، بالإضافة إلى تهم الظلامية والإنغلاق والتعصب.. ثم الإرهاب.

في هذا الإطار تأتي معظم الكتابات والمراسلات التي تعرضت لمسيرة الخميس الماضي، والتي أسماها الجزائريون مسيرة العار والخراب.

والواقع أن مسؤولية كبرى تقع على عاتق أجهزة الدولة نفسها، وهو ما لا يمكن إنكاره، بغض النظر عن الخلفيات التي كانت تحركها إرادة التهدئة ومحاصرة عناصر التشنج.

وكان من أهم الأخطاء التي ميزت التعامل مع مسيرة التخريب، المشؤومة على المدى القصير، أن التصريح بالمسيرة أعطي لمنظمين مجهولين، تحت غطاء لم نسمع عن وجوده عبر عدة عقود، هو غطاء ممثلي العروش[39] ، وهو ما كان يجب أن يعني بأن متوسط سن المتظاهرين كان يجب أن يتجاوز الأربعين، سن النضج المعروف، وهو ما أكدت الصور الملتقطة عكسه على طول الخط.

ولقد روت شهادات متطابقة أن بعض عناصر المسيرة كانت تحت تأثير مواد مخدرة، ومن بينهم من كان يرفع في يده زجاجات النبيذ، وإن كانت الصور الملتقطة لم تؤكد ذلك.

وكان الخطأ الآخر الذي لا يقل خطورة هو التصريح لمواطنين بالتظاهر، بأعداد كبيرة، في ولاية غير ولاياتهم الأصلية، حيث كان واضحاً منذ اليوم الأول للأحداث بأن هناك من يحاول محاربة اليقين الذي يؤمن به كل الجزائريين، من أن عدداً من المطالب التي رفعت في ولايات معينة هي مطالب ترفضها الأغلبية الساحقة من المواطنين، الذين يعانون بالفعل من آثار مرحلة الفتنة ومن سوء الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، بدون أن يفكر واحد منهم في حرق حافلة

39 – كان ذلك يعني نظرياً ممثلي الأحياءوالتجمعات السكنية القبلية وعقلاء المنطقة

للركاب أو مركز للبريد.

الجزائريون كلهم يعانون من الأزمة ومن سوء التسيير ومن تجاوزات المسؤولين المحليين، لكن المؤكد هو أنه لم تحدث تظاهرات شعبية واسعة النطاق في أي منطقة من مناطق الجزائر، بدون أن يعني هذا أنه لم يحدث أن قامت تجمعات من الشباب بالتكسير والتحطيم هنا أو هناك، وهو أمر نراه في الجزائر ونراه في السويد، بغض النظر عن الشعارات المرفوعة.

وسنجد هنا أن من المغالطات التي روجتها الوكالات الأجنبية عن مسيرة التخريب يوم الخميس الماضي اعتبارها مسيرة عاصمية، أي قام بها أبناء العاصمة الجزائرية، والواقع يدحض ذلك الزعم، وهو ما أبرزته الصور التليفيزيونية لمدخل العاصمة، عندما كشفت عدد الطوابير المتراصة من الحافلات وسيارات النقل التي أتت بالمتظاهرين، من ولايات أخرى مجاورة.

وتتضح الخلفيات المغرضة عندما نعرف بأن الوكالة الأجنبية عتمت تماماً على خروج المئات من أبناء أحياء العاصمة، من بلكور وأول مايو للتصدي لأعمال التخريب، التي بدأت مع اللحظات الأولى للمسيرة المشؤمة، تماماً كما حدث في ساحة الشهداء منذ أسبوعين، عندما تصدى أبناء القصبة وباب الوادي للمخربين.

ولقد كانت ردود الفعل العفوية من مواطني العاصمة صفعة لبعض سماسرة الخراب، الذي راحوا يوجهون الإهانات لمن خرجوا يدافعون عن حوانيتهم وديارهم، متهمين إياهم بأنهم عملاء للسلطة، قامت بتأليبهم وتجنيدهم، مما "سيدفع إلى حرب أهلية، وهذا يؤكد من جديد بأن سماسرة الخراب يريدون صكاً على بياض، ليمارسوا الابتزاز الذي عرفناه عنهم ومنهم طيلة عقود.

والواقع يقول بأن تلك المناطق التي صدت المخربين كانت قلعة للنضال ضد المستعمر، وكثيرون من سكانها ينتمون إلى نفس المناطق التي انطلقت منها المسيرة.

وهنا تأتي مغالطة أخرى ركزت عليها وسائل الإعلام الأجنبية، وهي أن الفوضى بدأت عندما منعت الشرطة المتظاهرين من التحرك، وهو كذب وافتراء عشناه جميعاً، فقد كان خط المسيرة هو الخط المألوف للمسيرات، وهو الخط المباشر الواصل بين ساحة أول مايو وساحة الشهداء، وهو كان ما متفقاً عليه مع السلطات.

وطبيعي أن يمنع التوجه نحو أي مسار آخر جانبي أو فرعي، حتى لا تتحول المسيرة إلى قنابل إنشطارية، تتبعثر عبر الأحياء المجاورة، وتشعل النار في كل ما تصل إليه الأيدي، لكي تتأكد المغالطة الرئيسية بأن القضية ليست محصورة في عدد محدود من الولايات.

وهنا تأتي مغالطة أخرى، تزعم بأن هدف المسيرة كان سلمياً ولكنه، نتيجة للقمع البوليسي، اتخذ طابع العنف، وتكذب الوقائع هذه المزاعم، فلم يكن في طليعة التظاهرة المشبوهة ذلك العدد الكبير من السيدات اللواتي يتميزن بالملابس التقليدية ويؤدين الرقصات المميزة للمنطقة، وهو ما يعني أنه كان هناك استعداد للعنف.

وثبت فيما بعد أن عدداً من المتظاهرين كانوا يحملون أسلحة بيضاء، وأن تصرفاتهم منذ اللحظة الأولى كانت تتفجر بالعداء لشرطة مكافحة الشغب، التي نزعت منها قيادتها كل الأسلحة النارية، لضمان ألا تكون هناك تجاوزات، بما في ذلك التجاوزات المشروعة عند الدفاع عن النفس.

لكن لا بد من الاعتراف بأن من أهم أسباب تفاقم الأحداث التراخي في التعامل مع مستصغر الشرر، وتجاهل الواقع الذي يقول إن كثيرين يسقون الأرض منذ سنوات بالمواد القابلة للاشتعال، وبأن هدفهم هو أولاً وأخيراً رفض منطق المصالحة الوطنية الذي يجمع الجزائريين من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

ومن هنا قلت في حديث سابق بأن توتر الأوضاع بدأ يتزايد، بمجرد أن أعلن رئيس الجمهورية منذ عدة أسابيع في مدينة باتنة عن نيته في تطوير الوئام المدني إلى وئام وطني.

ويبقى أن أقول بأن السيناريو، كما هو واضح، مستلهم من أحداث أكتوبر[40]، وهو، في الوقت الذي يضيف فيه تأكيدات جديدة لطبيعة ما حدث في1988، يرسم صورة واضحة عن الأهداف التي يريد البعض الوصول إليها، وأهمها تخريب مشروع المجتمع الذي انبثق عن ثورة التحرير الوطني، بكل ما يمثله من وطنية ووسطية والتزامات إقليمية ودولية.

وقد يكون من بين الأهداف خلق واقع دولي على أرض الجزائر، وهو ما يفسر

---

40 – المقصود أحداث أكتوبر 1981 التي سبقت الإشارة لها.

تصاعد الاستفزازات وتزايد وتيرة التخريب، وهو ما يتصور البعض سوف يؤدي إلى عدم الاكتفاء بالشرطة والدرك في المواجهة، وهو ما يعني تصعيداً يبرر التدخل الأجنبي.

وهذا بالذات قد يكون من أخطر الأهداف، لأنه يعود بنا إلى نقطة الصفر، أي إقحام القوات المسلحة في القيام بأعمال أمنية داخلية تخرج بها عن مهمتها التي أعدت من أجلها. وهو ما يفسر إثارة الشغب في نقاط متفرقة لتشتيت جهد قوات الأمن، وأهم من ذلك، إصابة مركز القرار باختلال في التوازن لفرض الاضطراب على القرار السياسي، كما ما يفسر اقتران أعمال الشغب تلك بأعمال شغب سياسية، يتحالف على القيام بها بعض من استبعدوا عن الساحة السياسية، عن حق أو عن تجاوز.

وإذا كان بعض الحمقى والمأجورين يرددون شعارات تنادي بانفصال بعض المناطق فإن هناك من أهل المنطقة نفسها من بدأوا يحسون بخطورة رفع شعارات كهذه، سيكون أول من يتضرر منها أبناؤهم العاملين في مناطق أخرى.

وبغض النظر عن أن الدعوات الانفصالية لا تمثل إجماعاً يعتد به، ولأسباب مصلحية ووطنية، فإن رفع المتظاهرين، خاصة في فرنسا، لعلم غير العلم الجزائري يؤكد أن الحماقة قد وصلت إلى نقطة اللاعودة، وهو في الوقت نفسه تنبيه لكل الجزائريين، الذين لا يريدون لبلادهم مصيراً كمصير يوغوسلافيا.

والواقع هو أن صوت عقلاء الأمة لم يسمع بعد، لأنهم يخشون الفاشية الجديدة، وإن كانت بوادر عودة الوعي قد بدأت في البروز، وهو ما هتف به طلبة الباكالوريا في منطقة القبائل، التي لا جدال في أنها قدمت للتاريخ الوطني وللغة العربية والإسلام مساهمات رائعة لا ينكرها إلا جاهد، وهو ما يفسر النشاط المحموم الذي قامت به الجمعيات المسيحية التبشيرية في هذه المنطقة بالذات.

وتبقى تساؤلات كثيرة يرددها المواطنون الذين يمثلون الأغلبية الصامتة، الرافضة لتجاوزات المتظاهرين، التي توجه اللوم أيضاً إلى سلطة تعطي الشعور باكتفائها بممارسة ردود الأفعال ولا تأخذ زمام المبادرة، الذي يكفل لها الحماس الجماهيري المطلوب في هذه المرحلة، ومن التساؤلات :

لماذا تحرق وكالة سيارات أجنبية معينة ولا تحرق وكالة أجنبية أخرى مجاورة؟

من المستفيد الحقيقي من حرق إدارة الضرائب، بكل ملفاتها وأسماء عملائها والمبالغ المطلوبة منهم ضريبياً، ومن المسؤول عن حرق مكاتب البريد التي تضمن تسليم المرتبات للموظفين والعمال ؟

وليس سراً أن كثيرين في بلادنا يحملون بعض الصحف الخاصة مسؤولية التحريض على تعميم الفتنة وزرع الخراب في كل مكان، ومن هنا كنت قلت في تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية، أثار علي عواصف عاتية من النقد، بأن على الأصدقاء والأشقاء الذين ينقلون أخبارهم عن الصحف الجزائرية أن يذكروا اسم الصحيفة وانتمائها واللغة التي تكتب بها، لأن مصدر النبأ هو جزء من النبأ، الذي قال لنا القرآن الكريم بشأنه : " فتبينوا ".

وستنفجر أحداث شغب أخرى، فهذا هو منطق المخطط، لكن المؤكد هو أن السحر بدأ ينقلب على الساحر، وأن مسيرات العار والخراب ستكلف مدبريها أضعاف أضعاف الخسائر التي منيت بها البلاد. والدليل الأول هو الأكاذيب التي راح البعض يرددها.

إجهاض مسيرة وتدعيم مسار [41]

ظهرت الحركة الاحتجاجية التي تدعي تمثيل منطقة القبائل في حجمها الحقيقي يوم الخميس الماضي في ساحة "الوئام" في العاصمة الجزائرية، عندما لم تنجح في جمع أكثر من ثلاثمائة شخص، حملوا لافتات سوداء تشير إلى عدد من ولايات القطر، بدون إثبات صحة التمثيل، وذلك تحت نظرات لا مبالية من سكان المناطق المحيطة بالميدان، مؤكدة أن سكان العاصمة، التي تضم نحو أربعة ملايين نسمة، يرفضون منطقهم، وهم مستعدون لمواجهتهم إذا خرجوا عن النظام.

والذي حدث هو أن مسيرة الخراب السابقة[42]، التي حركتها أيد مشبوهة، استفزت في الجزائريين كرامتهم وعزتهم، واستنفرت رفضهم لعودة الجزائر لوضعية الطائرة المختطفة.

وتصاعدت عملية الرفض الشعبي عبر الولايات الثماني والأربعين، خاصة عندما بدأت بعض عمليات تخريب مشبوهة في بعض النواحي، كان واضحاً أن وراءها إرادة إثبات أن ما حدث في منطقة القبائل هو انتفاضة ضد نظام الحكم، قام بها رواد، ومن الطبيعي أن يسير وراءهم الجميع.

وهكذا كان يوم الخميس هو ساعة الحقيقة التي ينتظرها الجزائريون، ليحددوا موقفهم من السلطة على ضوء تعاملها مع التتار الجدد، بعد أن قاموا هم بواجبهم،وبدا واضحاً أن الرئيس، الذي قدم أكثر من دليل على إرادته في الحوار،

41 - الشرق الأوسط يوليو 2001 ولا أذكر اليوم بالضبط.

42 - مسيرة 14 يونيو الماضي التي اتفق الجزائريون على تسميتها مسيرة الخراب والعار

وإلى درجة الانحناء أمام العاصفة، ليس مستعداً للمساومة على هيبة الدولة، ومنعت كل مسيرة في العاصمة، يجلب لها أشخاص من ولايات أخرى، وفي الوقت نفسه أعلن عن أن وزير الخارجية الجزائرية قدم للبرلمان الأدلة على صور التورط المسجلة[43].

ولم يكن الشعب الجزائري في حاجة للتفاصيل، فقد تابع التشنج الجنوني لمعظم محطات التلفزة الفرنسية، التي كانت تصب الزيت على النار بالأكاذيب والمبالغات والتفسيرات المغرضة للأحداث.

وبدا تحمس المراجع الفرنسية لمنطقة بعينها استفزازاً للوطنيين من سكان المنطقة، فقد قدمتهم وسائل الإعلام الفرنسي كحصان طروادة، وهم الذين كانوا منارة للإسلام وقلعة للوطنية.

يوم الخميس تنفس الجزائريون الصعداء، إذ أحسوا بأن رئيسهم سجل انتصاراً جديداً سيمكنه من مواصلة البرنامج الذي وعدهم به، للخروج بالبلاد من الأزمة الدموية وتداعياتها السياسية والاقتصادية، كما أحسوا بأن المستعمر السابق تلقى صفعة شعبية علنية، إذ لم يتضامن أحد مع المتظاهرين، رغم كل المآخذ الشعبية على السلطة، وتأكد أنهم يمثلون منطقة معزولة، حيث أن السلطات لم تغلق إلا طريقاً واحداً وتركت كل الطرق نحو العاصمة مفتوحة. أكثر من ذلك، نجحت مقاطعة المواطنين التلقائية لبعض الصحف الجزائرية الناطقة بالفرنسية، والتي كانت تصب الزيت على النار.

والواقع هو أن بو تفليقة أدهش من لا يعرفونه بمقدرته على إفساد مؤامرات خصومه، الذين كانوا يراهنون على اختلال توازنه وعدم قدرته على التحكم في أعصابه، وهو أسوأ ما يمكن أن يحدث لحاكم، خصوصاً في الظروف الاستثنائية.

حدثت المراهنة الأولى على أعصاب بو تفليقة عشية الانتخابات الرئاسية، في ابريل 1999، عندما انسحب خصومه الستة من الانتخابات، وربما كان رهان المخططين هو أن تفلت أعصاب الرجل، فيعلن الانسحاب، ويضطر رئيس

---

43 – دعا منظمو مسيرة الخراب سكان منطقة القبائل إلى عدم دفع فاتورة الكهرباء والغاز التي تقتطع منها نسبة معينة مقابل اشتراك التلفزة الجزائرية، بحجة أن هذه قدمت صوراً مسيئة عن المسيرة، ورغبة في التهدئة ضربت شركة الكهرباء صفحاً عن القضية، وطبعاً بتعليمات من الحكومة المركزية.

الجمهورية آنذاك، اليمين زروال، إلى إعلان تأجيل الانتخابات لعدم وجود مرشحين، وعندها يعلن المرشحون أن بلاغ انسحابهم لم يكن رسمياً، ويكون من العسير بالطبع على بو تفليقة أن يتراجع، وهكذا تحدث عملية انقلابية بيضاء يُطلب فيها إلى خمسة من المرشحين في الجولة الأولى التكتل وراء سادس، ويفرض الأمر على من يرفض التفاهم.

لكن بو تفليقة نجح في الصمود، وإن لم ينجح، طوال الشهور التالية، في التخلص من المرارة التي أصيب بها، ومنافسوه، الفرسان كما أسماهم خلال الحملة الانتخابية، يفسدون عليه وعلى البلاد كلها عرساً ينهي مرحلة المآتم والخراب. ولم يسترح إلا عندما أجرى الاستفتاء على قانون الوئام المدني، مؤكداً للجميع أن الشعب معه.

لكن أسوأ ما حدث هو أن الساحة السياسية حرمت من شخصيات لها وزنها، كان يمكن أن تمارس المعارضة الذكية التي تكون دعماً لسلطة الدولة، حتى ولو تناقضت مع سلطة الحكومة، ولقد كنت متحمساً لعودة الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي للساحة[44].

ولقد كان واضحاً بأن إصرار الرئيس على إتمام عملية المصالحة الوطنية هو استفزاز لكل القوى التي لا ترى لنفسها وجوداً في غير مراحل الفتنة، خصوصاً وأن الرئيس مارس طوال السنة الأولى من ولايته سياسة خارجية نشطة أعطت الشعور بأنه يحاول أن يقوم بعملية التفاف من الخارج حول الداخل، وهو ما أقلق بعض القوى التي كانت تريده رئيساً مدجناً.

ومارس الرئيس سياسة التعامل مع الشعب مباشرة، مستفزاً بذلك عدداً من حلفائه، كانوا يشعرون بمرارة تجاهله لهم واتخاذه للقرارات بدون استشارتهم، وهو، للأمانة، ما كان يرضي شرائح شعبية كثيرة، كانت تتناقض مع بعض القيادات الحزبية، أو تشكك في شرعية تمثيلها للقواعد الشعبية التي تتحدث باسمها.

لكن دخول الوئام سنته الثانية كان إنذاراً لخصوم سياسة الوئام، ولكل الذين

---

44 – قلت ذلك شخصياً للدكتور طالب خلال رحلة جمعتنا في السعودية ثم في قرطبة.

كانوا يريدون فشل بو تفليقة، ويعملون على ذلك.

ويحقق الرئيس انتصاراً ثانياً.

فالمذابح التي حدثت في العام الثاني من ولايته لم تنجح، رغم بشاعتها، في إجهاض الوئام المدني، كما لم تنجح عمليات الاستعداء التي قامت بها بعض الصحف الخاصة لإقناع المواطنين بأن "التائبين" تراجعوا عن توبتهم، وبأن الاستئصال هو السياسة الناجحة.

وتعاطف الكثيرون مع مسار الرئيس.

وتأتي أحداث ابريل 2001، وكان الرهان دائماً هو عجز بو تفليقة على التحكم في أعصابه. فقد تصاعدت وتيرة التوتر في منطقة القبائل تحديداً، وكان عود الثقاب الذي أشعل الأحداث هو مقتل شاب قبائلي في مركز للدرك الوطني، تعاملت معه السلطات المعنية بحجم كبير من اللاوعي والتخبط، وبدأت كرة الثلج في التضخم.

كان ذلك في نفس الشهر الذي أعلن فيه الرئيس الجزائري عن مخطط لإنعاش الاقتصاد، يستفيد من الدخل الإضافي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط، وكانت أهمية هذا المخطط هو أنه سيلقي في الساحة الجزائرية بحوالى ستة ملايير دولار، من المؤكد أن آثارها الإيجابية ستمتص الكثير من حالة القلق الاجتماعي التي بدأت في التعبير عن نفسها، بعد أن زال الخوف الأكبر من الإرهاب، وهو أمر إيجابي في حد ذاته، يؤكد نجاح سياسة الوئام[45].

وكانت قنوات الاتصال مع الولايات المتحدة قد انتعشت، بعد أن تبلورت فكرة زيارة الرئيس الجزائري لواشنطن قبل الأحداث.

وكانت الدبلوماسية الجزائرية قد بدأت في مد الجسور مع كل العواصم الهامة في الفضاء السياسي المتوسطي والإفريقي والعربي، بعد النجاح الذي حققته

---

45 – عندما ارتفعت عائدات النفط ارتفعت أصوات كثيرة تعيب على الرئيس اكتنازه للفائض من الدخل المالي وعدم استعماله في مشاريع استثمارية يعهد بها للقطاع للخاص، أي ببساطة عودة النزيف المالي الذي عانت منه البلاد في السنوات الماضية نتيجة قروض أعطيت بدون ضمانات ولم يسدد معظمها.

وبالطبع فإن كثيرين أحسوا بأن الدجاجة لم تعد تبيض بيضاً ذهبياً نتيجة لسياسة بو تفليقة، الذي ركز جهوده على تسديد حجم من المديونية الخارجية ودعم رصيد الدولة من العملات الأجنبية بما يقوي من وضعية الدينار الجزائري.

الوساطة بين إيرتريا وإثيوبيا، والتي كانت نتيجة لنجاح مؤتمر القمة الإفريقي في الجزائر في يونيو/نيسان 1999.

وربما كانت خلفية الجسور التي مدتها الجزائر مع الدول الأوروبية إشارة إنذار تقول لباريس بأن عهد الوصاية انتهى، وتقول لأوروبا، على وجه التحديد، بأن الطريق إلى الجزائر لا يحتاج إلى المرور بأي عاصمة أخرى. ولم تكن الجسور الجديدة مما يمكن أن يشعر باريس بالارتياح.

ولم يكن هناك وطني جزائري يتصور بأن الهدوء الموجود على الساحة هو تسليم بالأمر الواقع، وهكذا كان كثيرون ينتظرون شيئاً ما، يشبه أحداث أكتوبر 1988 التي وقعت بعد إغلاق المدرسة الفرنسية في الجزائر.

لكن السلطة، لسبب ما، لم تحسن استباق الأحداث والتعامل معها[46].

ورب ضارة نافعة. فلقد تأكد أن الحزبين السياسيين الذين احتكرا الحديث باسم منطقة القبائل ليسا بالقوة والأهمية التي حاولا دائماً إضفاءها على نفسيهما، وينطبق الأمر بصفة خاصة على التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية (الذي اتهمه وزير الداخلية بالتحريض على التخريب، وواضح أن الحزب، الذي لم يحصل على مقعد واحد في انتخابات 1991، كان يحاول ركوب الموجة، بعد أن انسحب وزراؤه من الحكومة، عندما تصوروا أن الباخرة ستغرق).

وربما كان من أخطاء السلطة في التعامل مع المنطقة أنها لم تفتح جسوراً مع حزب حسين آيت أحمد، الممثل التاريخي للقبائل، لمجرد أنها لم تغفر له مواقف معادية متعددة، من أهمها توقيعه للعقد الوطني في روما عام 1995. وربما كان من الأخطاء تجاهل دور التيار الديني، لعدم إغضاب حزب ينادي باللائكية حدث أن كان ضمن الائتلاف الحكومي.

وردد كثيرون بأن الرئيس "دلل" بعضهم أكثر من اللازم، خاصة فيما يتعلق بمنحهم المقاعد الحكومية، أو بالتنكر لحلفائه الطبيعيين وللخط العربي الإسلامي.

ويجد الرئيس نفسه اليوم في وضعية قوة، يجب أن يستثمرها

46 – كان رئيس الحكومة هو الأخ علي بن فليس

لمواجهة الوضعية بحزم أكثر، لاسترجاع هيبة الدولة التي فقدتها خلال الأحداث، وليسترجع هو ما فقده من حماس في الشهور الأخيرة. لكن كثيرين يرون بأن تعديل الدستور يجب أن يكون آخر ما يقوم به الرئيس، وليس البداية.

ويحس الوطنيون أن قوة الرئيس اليوم هي الرهان الحقيقي للخروج النهائي من الأزمة، ولعلهم ينتظرون من الرئيس تفهماً أكثر لمطالبهم العادلة.

خطيئة آيت أحمد [47]

كنا مجموعة من الطلبة الجزائريين في القاهرة عندما قامت الثورة، وبدأ الالتحاق بها على مراحل، وقبل تاريخ 19 ماي 1956 ، الذي أراد البعض، لغاية في نفس قدور، التركيز عليه كيوم للطالب، بما جعل البعض يظنون، عن حسن نية، بأن الطلبة لم يلتحقوا بالثورة إلا ابتداء من

كانت المجموعة الأولى هي المجموعة التي ضمت الرئيس الراحل هواري بو مدين وآخرين، ثم التحقت المجموعة الثانية في أواخر 1955 وضمت المرحوم رشيد النجار والمدني حواس وعبد الحميد بو وذن ومحمد الهادي حمدادو ومحمد صباغ (والأخيران اعتقلا في الباخرة آتوس في أكتوبر 1956) وضمت المجموعة الثالثة في 1957 محمد مفتاحي ومحمد طالب وحمودي وصحابي وإدريس حاجب وكاتب هذه السطور.

وفي انتظار الالتحاق بصفوف جيش التحرير كنا ننتهز كل فرصة يتجمع فيها الشباب لكي نسجل وجود الجزائر وندعو لقضيتها، وفي هذا الإطار انخرطنا في يوليو 1955 في معسكر دولي للشباب المسلم عقد في مدينة بور سعيد المصرية التاريخية تحت رعاية أنور السادات، نائب الرئيس المصري آنذاك. ورفع العلم الجزائري للمرة الأولى في تظاهرة دولية، وأقمنا هناك للمرة الأولى أيضا احتفالا بذكرى الخامس من يوليو، وكان خطيب الاحتفال الذي التف حوله الطلاب هو السيد حسين آيت أحمد، الذي ظل، منذ ذلك اليوم، جزءا من النضال الطلابي لجيلنا، وكنا نتابعه بعد ذلك باهتمام كبير، يلخصه التعبير القائل بأن عين

---

47 – الشرق الأوسط 9 يوليو 2001

الرضا عن كل عيب كليلة.

كان آيت أحمد مناضلاً قيادياً في حزب الشعب الجزائري العريق، وكان ثاني رئيس للمنظمة السرية التي أعدت لثورة نوفمبر بعد مؤسسها محمد بلوزداد، قبل أن يعزل من منصبه إثر ما سمي آنذاك بالأزمة البربرية، حيث حل محله أحمد بن بله.

وكان "الدا" حسين، كما يسمونه في منطقة القبائل، واحداً من القياديين التسعة الأوائل للثورة، ورئيس الوفد الجزائري في مؤتمر باندونغ التاريخي، وألقي عليه القبض في حادث القرصنة الجوية التي قامت بها فرنسا في أكتوبر حيث كان واحداً من الزعماء الأربعة الذين كانوا يتوجهون من المغرب إلى تونس (والزعماء في الطائرة كانوا أربعة ولم يكونوا خمسة، ووجود مصطفى لشرف كان مصادفة أدخلته التاريخ رغم أنفه وأنوفنا). .. وتمر السنوات والشهور والأيام.

وعندما كان أحمد منصور يختتم برنامجه المعروف في قناة الجزيرة، يوم الأربعاء الماضي، كان كثيرون منّا في وضعية إحباط شديد، فقد انهار أمام أعينهم هرم شامخ[48].

كان التعبير الطريف الذي يرسم مسيرة آيت أحمد بعد ذلك هو قول بعضهم بأن الرجل، كالحزب الشيوعي الإيطالي، معارض بالطبيعة، إلى درجة أنه يرفض الحكم لو وضع بين يديه، لأنه سيضطر إلى معارضة حكومته نفسها.

بالإضافة إلى هذا، وقع المناضل الجسور والمثقف الكبير في نفس الفخ الذي وقعت فيه بعد ذلك زعيمة باكستان الحسناء، بنظير بهوتو، في أنه لم ينس أبدا خصوماته.

وهكذا بدأ آيت أحمد مسيرته بعد الاستقلال بقيادته لتمرد في منطقة القبائل، يرى كثيرون أنه كان أساساً تصفية للحساب القديم مع أحمد بن بله.

وربما كان الرجل محقاً في عدد من طروحاته، لكن لجوءه للتمرد على السلطة المركزية كان دليل فشله في إقناع الرفقاء بوجهة نظره، وكان الخطير هو أن

---

48 – كان آيت أحمد ضيفاً على برنامج "بلا حدود"، وكان أداؤه لا يتناسب مع ما ينتظر من رجل في مثل وزنه..

موقفه أخذ طابع التوجه الجهوي، وهذا، عندما يحدث في منطقة لها خصوصيات لغوية، يحدث شرخاً يمكن أن يهدد وحدة الأمة.

ويعود الفضل للزعيم القبائلي "موحاند أولحاج" في إيقاف التمرد، إثر الهجوم الذي تعرضت له الجزائر من الجار المغربي، وهو ما سمي آنذاك حرب الرمال، مما يؤكد إرادة الوحدة عند الوطنيين من أبناء المنطقة، ولكن الشرخ كان قد حدث كاستمرار لشرخ الأربعينيات، وسيؤدي إلى كارثة .

ويلقى القبض على آيت أحمد، ويحكم عليه بالإعدام[49]، ويتغير نظام الحكم في 1965 ويتولى السلطة الرئيس هواري بومدين، الذي أحس بأن إعدام زعيم تاريخي، ومهما كانت التهمة، سيكون وصمة عار في جبين الجزائر، وتؤكد مصادر كثيرة في الجزائر أن الرئيس بو مدين تواطأ لتسهيل فرار الزعيم التاريخي إلى الخارج، لأنه وجد نفسه في موقف صعب، فلا هو قادر على العفو ولا هو قادر على تنفيذ الحكم الذي صدر في عهد سلفه[50].

ومنذ ذلك التاريخ وآيت أحمد يعيش خارج الوطن، معارضاً دائماً، حيث تمكن من استكمال دراسته، وحافظ على زعامته لجبهة القوى الاشتراكية، أهم الأحزاب المعارضة، التي حاولت عبر كل سنوات الاستقلال الحفاظ على وجودها تحت الأرض، وإن كانت لم تحقق نجاحاً كبيراً في الانتشار عبر القطر نتيجة لمواقفها من قضايا اللغة، وتركز وجودها في منطقة القبائل وفي صفوف المهاجرين في فرنسا، وتميزت الجبهة بوجود إطارات مثقفة بين صفوفها، وبحجم كبير من الانضباط الحزبي الواعي، ومن الحيوية السياسية المتزايدة.

واستطاع آيت أحمد، خاصة في مرحلة المنفى الاختياري الطويلة، أن يفتح جسورا هامة مع الأممية الاشتراكية، ذات الصلات المعروفة مع اليهودية العالمية، وعاد بعد أحداث أكتوبر المشبوهة إلى أرض الوطن ليساهم في الانطلاقة الجديدة.

---

49 – كان ذلك في عهد الرئيس أحمد بن بله

50 – يقول كثيرون أن الرئيس بومدين قام بنفس الأمر مع العقيد طاهر زبيري، رئيس أركان الجيش، الذي قاد تمرداً عسكرياً في 1967، أجهض في أيامه الأولى، ويؤكد الذين يعرفون الرئيس بومدين أنه لم ينس إعدام العقيد محمد شعباني الذي قاد تمردا في جنوب البلاد في عهد الرئيس بن بله، وكان وطنياً شريفاً كالعقيد زبيري، مما أثار لغطاً كثيرا حول وجود من استفز الرجلين للتخلص منهما.

وعندما حصدت جبهة الإنقاذ الإسلامية أصوات نصف الناخبين في عاد الدا حسين، وهو أول الناجحين في منطقة القبائل وثالثهم على مستوى الوطن، إلى عادته القديمة، فقاد مظاهرة حاشدة رافضة لانتصار الجبهة الإسلامية، وتحت شعار: "لا لدولة أصولية ولا لدولة بوليسية"، رغم أن الانتخابات تمت بكل شفافية وديموقراطية، باعتراف وزير الداخلية آنذاك، وهكذا رفض رجل الديموقراطية تطبيق الديموقراطية عندما لم يستفد منها أو استفاد منها خصومه(51).

وكانت المظاهرة التي قادها الإعداد العملي لإيقاف المسار الانتخابي في 1992 حيث "استقيل " الرئيس الشاذلي بن جديد، وأقيم مجلس خماسي برئاسة العضو الثالث الباقي على قيد الحياة من مجموعة الستة التاريخيين، وهو محمد بو ضياف، الذي يغتال بعد شهور ستة !، ويتزايد الانزلاق نحو العنف، ويقوم آيت أحمد بدور حيوي في التصدي للسلطة، بلغ قمته في لقاء روما 1995 حيث وقع العقد الوطني برعاية مؤسسة "سانت إيجيديو" المسيحية، وتألق في هذه المرحلة بجانب كل من الرئيس الأسبق أحمد بن بله وعبد الحميد مهري، بغض النظر عن أي اختلاف أو اتفاق.

واستطاع آيت أحمد أن يقنع المجتمعين بقبول بعض طروحاته، وبعضهم ندم على ذلك فيما بعد، عندما اتضح أن التوفيق كاد يكون تلفيقاً.

وتنمرت السلطة وهي ترى خيوط الموقف تضيع من يدها فاندفعت في ردود فعل سخرت لها كل الإمكانيات لتدمغ الموقعين بكل نقيصة، ووصل الأمر إلى حد تجنيد الداعية السوري الشيخ البوطي للهجوم على جماعة العقد الوطني، الذين صرخت مظاهرات قيل إنها عفوية بأنهم خونة، ودعاة لتدخل الأجانب في شؤوننا(52).

وأذكر أنني كتبت في المجاهد رداً على الاتهام الذي وجه للمجتمعين في روما

---

51 – أكرر القول بأن خطأ 1991 كان في اعتماد قانون انتخابي على أساس نظام الأغلبية الذي يضخم الفائز ويسحق من يأتي بعده، ولو طبق نظام النسبية لما حدث ما حدث، والذي تسببت حماقة بعض المتحدثين باسم التيار الإسلامي في إشعال فتيله.

52 – هاجمت الشيخ البوطي في مقال مشهور بعنوان "..أم على قلوب أقفالها"، في إشارة للآية الكريمة التي تبدأ بجملة .."أفلا يتدبرون القرءان"، وكان ذلك رداً على اتهامه القيادات الجزائرية بالتعامل مع النصارى في روما، وذكرته بالآية الكريمة المعروفة عن القسيسين والرهبان الذين يعرفون فضل الإسلام.، لكيلا أقول بأن هناك مسلمون تواطئوا على الجزائر بالفتاوى العمياء، التي ساهمت في إحداث افتنة..

بأنهم التقوا في أحضان الكنيسة، واقترحت أن توضع السفارة الجزائرية في روما تحت تصرف المجتمعين، فإذا قبلوا فإنه سيكون اجتماعاً تحت العلم الجزائري، وهو بالتالي ولاء للجزائر، وإذا رفضوا تأكد أنهم متناقضون مع متطلبات السيادة الوطنية، ولم يلتفت أحد إلى هذا الاقتراح، وكان واضحاً لدى الكثيرين أن فرنسا وقفت بكل قوتها ضد لقاء روما لأنه تم في إيطاليا، وخارج سلطتها المباشرة.

وكان أكثر الأمور إثارة للتعجب وقوف الكنيسة الجزائرية ضد اللقاء الذي احتضنه مؤسسة تابعة للفاتيكان، مما طرح السؤال عن التبعية الحقيقية للكنيسة عندنا.

وواصل الزعيم القبائلي نضاله بدون هوادة ضد نظام الحكم، لكنه وقع في تناقض رئيسي، يقع فيه كل زعيم لا يعيش على أرض وطنه، مهما كان إخلاصه وتفانيه، لمجرد أن هذه هي طبيعة الحياة، وأصبح الشعور الذي يتملك الجميع هو أن ساعة آيت أحمد توقفت في وسنجد أن من أهم مطالبه بعد ذلك هو عقد مجلس تأسيسي تنبثق عنه كل التنظيمات الجديدة، وهو ما يعني وضع ثلاثين سنة بكل إنجازاتها وأخطائها بين قوسين، وهو قصر نظر سياسي.

والذين تابعوا حصة الجزيرة، خصوصا ممن يحبون هذا الرجل ويقدرون كفاحه، وأنا منهم، كانوا يضربون كفا بكف. فبتأثير كره "الدا حسين" لعبد العزيز بو تفليقة أو على الأصح .. لمن دعم ترشيحه في البداية، أي المؤسسة العسكرية، اندفع في نقد مرير لكل مواقف الرجل، إلى الدرجة التي جعلته يقول بأنه لم يسمع بأن الرئيس الجزائري يريد الحوار (وهو ما ردده الرئيس أكثر من مرة وشاهده كل متابع للتلفزة، وبغض النظر عمّا إذا كان تصريح الرئيس تاكتيكاً أم استراتيجية).

ثم يقع آيت أحمد في تناقض رهيب، بتأثير نفس المشاعر، فهو يتهم جنرالات الجيش بأنهم هم الذين يتحكمون في كل شيء، وهو ما يعني، إذا تقبلنا ذلك جدلاً، بأن بو تفليقة يواجه الموقف وحده، وهو بالتالي في حاجة لدعم سياسي يواجه به من يعرقلون خطواته.

وتحت ضغط نفس المشاعر الذاتية وبتجاهل للقاعدة التي تقول بأن السياسة هي فن الممكن، يستعرض آيت أحمد عدداً من المطالب التي تترجم الإرادة

الشعبية، وكثير منها مشروع، وعندما يواجهه منصور بسؤاله عمّا إذا كان الجنرالات سيسمحون بذلك، لا يبدو أن ضيف الحصة انزعج من السؤال، الذي يعني ببساطة أن الطريق الوحيد لتنفيذ مطالبه هو ترحيل كل الضباط الجزائريين إلى الكونغو، واستيراد ضباط من سويسرا للإشراف على تسيير المرحلة الجديدة.

ويسأله مشاهد من مصر عن موقفه من اللغة العربية فيقول آيت أحمد، باستعلاء غريب أفقده كثيراً من التعاطف ما معناه بأن العالم العربي ما زال يعيش في وهم التمسك باللغة الوطنية، في حين أن العالم يتقدم نحو التعددية الثقافية، والرجل هنا لا يقول الحقيقة، فليس هناك بلد واحد يضم شعباً واحداً يسمح بالتعددية اللغوية[53]. وكارثة ألا يدرك زعيم بحجم آيت أحمد أبعاد قضية كهذه، وأخطر من هذا أن يكون مدركاً للأمر ولكنه يتخذ مواقفه للحفاظ على شعبية ما في منطقة ما، وهو بهذا يضع نفسه في وضعية الزعيم الجهوي، في حين أن أكثر من عامل يجعل منه رجلاً من حقه أن يكون لكل الجزائريين، وأن يتحدث باسم كل الجزائريين، بل وأن يقود كل الجزائريين.

ويرفض الدا حسين تعبير البربرية، ويقول بأن التعبير الصحيح هو الأمازيغية، وهو جهل غريب بالتاريخ، لأن السم الحقيقي لسكان المناطق الواقعة غرب مصر وحتى الأطلنطي هو "اللوبيون"، ولكن تعبير البربرية فرض نفسه خلال عقود، ومازال موجودا في كثير من العناوين التي لم يعترض عليها ضيف حصة الجزيرة.

وما لا يعرفه كثيرون هو أن صاحب الفضل في فرض تعبير الأمازيغية هو الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد، عندما قدمت له تصورا للأوضاع إثر اضطرابات أبريل والتي أطلق عليها مدبروها عنوان : "الربيع البربري" [54]، وقمت آنذاك بتكوين مجموعة للتفكير، كان من بين عناصرها المؤرخ موسى لقبال والمرحوم عبد المجيد مزيان والأخ عثمان سعدي، واقتنع الرئيس بالحجج المقدمة وأعطى تعليماته بالتركيز على تعبير "الأمازيغية"، وهكذا تراجع تعبير البربرية).

53 - يعطي بعض الجهلة بلجيكا مثالا للازدواجية اللغوية وينسون أن فيها عرقين هما الوالون والفلامان

54 – أسوة بربيع براغ، أي بانتفاضة الشعب التشيكوسلوفاكي ضد قوات الغزو السوفيتي، وهو ما يعكس نظرة آيت أحمد للجيش بشكل عام).

وهنا تأتي الخطيئة الكبرى في موقف الزعيم الثمانيني، فعندما يسأله منصور عن دور فرنسا في الأحداث يجيبه بتهكم واضح عما إذا كانت فرنسا هي التي حركت شباب المتظاهرين، والرد يمكن أن يكون مقبولاً إذا كان الحديث يجري على شكل دردشة بين متقاعدين على مقهى شعبي، أما على هذا المستوى فإن الرد يعبر عن أحد أمرين، إما الجهل بالأمر وإما تجاهله، وأحلاهما مر.

فالكل يعرف بأن أقل من ثلاثين في المائة من ديوننا في نهاية الثمانينات كانت ديوناً فرنسية، ومع تصاعد لهيب الأزمة بدأت فرنسا تعمل لشراء الديون من دائنين آخرين إلى أن كادت تمسك اليوم بأوراق نحو ثلاثة أرباع الديون، ولا يتصور عاقل بأن هذا كان من أجل سواد عيون الجزائر.

وعندما نتابع وسائل الإعلام الفرنسية نجد أنها كانت تصب الزيت على النار، وتفتعل وجود أقلية بربرية مسحوقة ومناطق بربرية مضطهدة، وذلك في إصرار غريب هدفه خلق جو من التعصب والكره بين فئات الشعب الجزائري.

وليس سراً أن فرنسا هي التي شجعت على حصار الجزائر منذ الذي افتعلت في بدايته عملية اختطاف مشبوه لطائرة فرنسية.

وقد تعلن المستويات الجزائرية الرسمية، لضرورات دبلوماسية، تبرئة القيادات الفرنسية العليا، لكن الأحداث تثبت أن جذور التآمر تمتد إلى كل اتجاه.

ومنذ تخريب المخابرات الفرنسية لسفينة السلام الأخضر أصبح واضحاً أن هناك توزيعاً للأدوار بين السلطات الفرنسية، من حق المثقف أن يندد به، ولو تناقض ذلك مع تصريحات رسمية.

ذلك أن الأطماع الفرنسية في الجزائر أطماع ثابتة،وأي قارئ لمذكرات الجنرال دو غول سيجد تنبؤات كثيرة تعد للاستعمار غير المباشر، وتتطابق مع الأفكار التي رددتها قوات الاحتلال منذ وخاصة تشجيع وجود الأقليات وتعميق الشروخ بين الناطقين بالعربية والذين يستعملون لهجات محلية.

والذين يرجعون للكتابات الإسرائيلية، خاصة في مرحلة غزو لبنان، سيجدون أصداء لهذه الأفكار، وحجم اللوبي الصهيوني في فرنسا معروف، وبصمات الموساد موجودة في عمليات كثيرة.

ويكفي أن نستعرض ضيوف القنوات التليفزيونية وأعمدة الصحف الرئيسية لكي نحدد نوعية الجزائريين الذين تعطى لهم الكلمة في بلاد الجن والملائكة.

ولا أتصور أن إقامة فرنسا للأكاديمية البربرية في باريس خلال عام 1967 (وفي العام التالي لتأميم المناجم في الجزائر) هو أمر لم تكن له خلفيات سياسية.

وليس سراً أن أحداث أكتوبر جاءت بعد قرار الجزائر بإغلاق مدرسة "ديكارت" الفرنسية.

من هنا لا يستطيع مثقف وطني عاقل تجاهل الحقيقة التي تقول بأن التعددية اللغوية في أي بلد هي طريق نحو أفغنتها، وهي في حد ذاتها إعداد لصورة جديدة ليوغسلافيا السابقة، والذين ينادون بالتعددية اللغوية يعرفون أن المفر الوحيد من تبعاتها هو أن تكون الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة.

ولأن الرباط اللغوي والتبعية الثقافية طريق نحو التبعية الاقتصادية والسياسية، فإن ذلك يعني بكل بساطة عودة الاستعمار من النوافذ بعد أن طرد من الباب، وهنا تأتي ضرورة التفريق بين الفرانكوفونية (Francophonie) والفرانكوفيلية (Francophilie).

والمؤسف هنا أن بعض مستوياتنا القيادية تمارس أحياناً تكتيكاً يتحول إلى استراتيجية، ولعل آيت أحمد على وجه التحديد كان الزعيم الجزائري الوحيد القادر على المناداة بإعطاء اللغة العربية مرتبة السيادة، ولن يتمكن أحد من المزايدة عليه أو التقليل من وزنه.

لكن الرجل لم يستطع الخروج من شرنقة الجهة ليحلق في أرجاء الوطن، ولم يستطع أن يدرك بأن المجاهدين أرادوها جزائر عربية مسلمة، تعتز بعمقها التاريخي الأمازيغي، بدون تناقض مع انتمائها الحضاري العربي الإسلامي، ومع بعدها المتوسطي والتزاماتها الإفريقية والعالم ثالثية.

وخسارة أن يضيع منا رجل في حجم آيت أحمد، الذي يظل، بالنسبة لنا، رصيداً تاريخياً للجزائر، وخسارة أن يضع نفسه حيث لا يستطيع أن يختم حياته كما بدأها.

هل نجحت سياسة الوئام [55]

عندما اطلعت على أول ما وصلني من كتابات آمال موسى[56] حول الشأن الجزائري شعرت بسعادة كبيرة لم أخفها على الصديق بكر عويضة في مكالمة هاتفية، فقد انسجم الأسلوب الجميل مع الطرح الهادئ والتناول غير المغرض، ورحت أنتظر بشوق كبير ما تكتبه أديبة لم تلوثها السياسة كما لوثتنا، لأنني أتصور أن كتاباتها قد تكون أقرب إلى الموضوعية من كتابات السياسيين والمتسيسين والسائرين في فلك هؤلاء وهؤلاء، وهكذا، وتسجيلاً لاعتزازي بقلمها أسمح لنفسي ببعض الملاحظات التي تتناول حديثها عن الجزائر والأسبيرين يوم الأربعاء الماضي.

وبداية، ألاحظ بأن تناول الأسبيرين ليس خطأ مطلقا، لأن العملية الجراحية تتطلب أن يكون الجسم قادراً على تحمل المضاعفات المحتملة للتخدير وللمشرط.

وكلمات الشاعرة التونسية عن الإيديولوجيا تستحق التقدير، فمنذ سقوط حائط برلين وتعبير الإيديولوجيا يكتسي معنى قدحياً جعل كثيرين يتعاملون معه كعورة يجب إخفاؤها، تماما كعدد من المنطلقات التي فرضت وجودها على الساحة الدولية بعد الثورة الروسية.

وكلمة الإيديولوجية IDEOLOGIE مشتقة من اليونانية وتضم كلمتين أولاهما هي IDEA ومعناها فكرة، و LOGOS ومعناها علم، وتعرّف

55 – الشرق الأوسط 22 يوليو

56 – أديبة تونسية تكتب في الشرق الأوسط، ويلاحظ أنني أحاول ألا أفوت أي فرصة لتوضيح الوضعية لأنني أحس بأن المثقف العربي بشكل عام مظلوم نتيجة نقص المراجع.

موسوعة ROUUSSE LA الكلمة بأنها "مجموعة الأفكار التي توجه نشاط مجموعة بشرية".

ومعنى هذا ببساطة أن أي مجتمع في العالم هو مجتمع له إيديولوجيته الخاصة به، سواء أكان اشتراكياً أم ليبرالياً، وسواء أكان تقليدياً أم ثورياً أم من نوع الخنثى المشكل الذي عرفت به بعض بلدان العالم الثالث.

والإيديولوجيا لا تعني "الشعاراتية" التي تطعم الناس الهواء، بل هي أفكار يجب أن تترجم إلى واقع عملي يضمن، كما تقول آمال، ألا يقضي المجتمع عمره وهو يغطس في الشعارات ويشرب ماءها المالح والباهت والحارق.

غير أنني، وأنا من جيل عاش مرحلة من الشعارات الرائعة التي أجهضها سوء التدبير والتقدير أو إساءة التقبل والتفهم، كنت أفضل أن يعكس تعبير الشاعرة التونسية حقيقة الأحداث، فالشعارات لم تكن أبداً مالحة أو باهتة أو حارة، بل على العكس من ذلك، كانت لذيذة إلى حد التخدير وحلوة إلى حد أحلام اليقظة، ولا يعيب الكاتبة الشابة، بالمعنى الأصلي للكلمة وبالمعنى الشعبي أيضا[57]، أنها لم تعش تلك الأيام الجميلة التي أصبحنا نشتاق لها في هذا الزمن الرديء، لكن المهم هنا هو أن القول بسقوط الإيديولوجيا هو حكم يستند إلى معطيات ظرفية غوغائية، ولا يمكن أن يكون حكما سياسيا صائبا.

لكن الأديبة تخطىء تماما وهي تقول، في استعراضها لإنجازات الوئام المدني في الجزائر، بأن "الحديث عن تحقيق أبسط نجاح لشعار الوئام هو سابق لأوانه"، في حين أن وضعية الجزائر اليوم هي أقل سوءا من وضعية إسبانيا أو إيرلندا لكيلا أقول كورسيكا الفرنسية.

لقد كان هدف الوئام المدني الرئيسي نزع الغطاء العقدي والسياسي عن أعمال العنف، وهو ما حدث بالفعل، ثم اتخاذه كنقطة انطلاق نحو تحقيق المصالحة الوطنية، التي يقف ضدها كل من استفاد، مالياً أو سياسياً، من الأزمة الدموية.

وهذا يعني أن ما يحدث اليوم ليس عنفاً سياسياً قد يمكن تبريره ولكنه أعمال إجرامية، ليس سراً أن معظمها مشبوه في أساليبه وفي توقيته، إذا كيف نفسر

57 – تعبير..الشابة في تونس والجزائر يعني الجميلة، وقد حذفت الصحيفة الكلمة ولعلها تصورتها غزلا مقنعا.

اختفاء العمليات الإجرامية خلال مرحلة الاضطرابات في منطقة القبائل الكبرى، وعودتها عندما توقفت الاضطرابات.

وكيف نفسر حرق سجلات الضرائب، وما يعنيه ذلك من اختفاء عناصر المستحقات الضريبية على بعض الأثرياء، أو حرق مكاتب البريد، بما يعني تأخر تسليم المرتبات للمعلمين والموظفين وتوزيع منح التقاعد على المتقاعدين ومنح العطب على المجاهدين السابقين، بكل ما في ذلك من استفزاز للمواطنين، وكذلك حرق بعض المؤسسات التجارية التابعة للدولة بما يعرقل أي عملية جرد لمحتويات المخازن وتتبع الاختلاسات والتبديد.

وأحس بالاندهاش والكاتبة تطالب، لتحقيق المصالحة الوطنية، بإلغاء قرار تعليق المسيرات، وكأنها تدعم فاشية الشارع التي تمارس سياسة الطائرة المختطفة [58].

وأطمئن الشاعرة العزيزة، فلم يحدث أن وزع رجال الدرك على المناطق على أساس انتمائهم إليها، والعكس هو الصحيح، لكن أعدادا هامة نقلت بالفعل من منطقة الاضطرابات التي حدثت فيها اعتداءات ضد أسر رجال كانوا يحمون المواطنين من الإرهاب، وتطلبت ضرورات التهدئة إجراء تغييرات في انتظار نتائج التحقيق، الذي رفضه البعض، خوفا من انكشاف حقائق يريدون أن تبقى في ظل الكتمان [59].

ولعلي هنا، لأؤكد أن أولئك البعض يريدون فرض واقع انفصالي، المستفيد الأول منه معروف، أذكر بأنهم طالبوا بخروج كل قوات الدرك من المنطقة واستبدالها بلجان شعبية.

وكان يمكن أن يكون لهذا المطلب، غير الدستوري، دلالة وطنية شاملة لو كانت المطالبة بإلغاء الدرك تشمل البلاد كلها، وليست مقصورة على جزء منها.

وبالنسبة للأمازيغية، فهي خمسة لهجات في الجزائر، وليس هناك اعتراض

58 – كان من التهم التي وجهت للتيار الإسلامي أنه يمارس فاشية الشارع عبر المظاهرات، وهكذا نلاحظ منطق الكيل بمكيالين والذي سيكون له أثر سلبي في التعامل مع بعض المعطيات.

59 – عاد كثيرون من سكان المنطقة فطالبوا بعودة رجال الدرك الوطني عندما اختل نظام الأمن على حساب المواطن البسيط.

على أن تستعمل كل منطقة لهجاتها كما تريد، بشرط أن تكون اللغة العربية هي اللغة الوطنية الوحيدة، وبشرط أن يتم اللجوء إلى استفتاء شعبي يعكس إرادة الأمة كلها.

لكن البعض يرفض هذا ويطالب الرئيس، بأسلوب خاطفي الطائرات، أن يفرض على الأمة لهجة محلية مرفوضة من الأغلبية، أي أن المطلوب هو مسايرة الأقلية على حساب الأغلبية وإلا..

هنا أصل إلى نقطة الاختلاف الرئيسية مع الكاتبة، حيث ترى أن برنامج الإنعاش الوطني يعتمد على الخارج، وبأن شأنه شأن برنامج الإصلاحات السابقة في السبعينيات والثمانينيات، الذي جنى على الجزائر وجعلها متخلفة اقتصاديا، حتى مقارنة بجيرانها المتخلفين، وما قالته يتناقض مع الاختتام الرائع لمقالها، وهي تطالب بحكومة تركز جهودها حول المطالب الاجتماعية.

والواقع هو أن برامج السبعينيات كانت برامج ناجحة في معظمها، والدليل هو ارتفاع الدخل القومي ومستوى معيشة المواطن الجزائري آنذاك، واختفاء العديد من الأمراض التي تعرفها المجتمعات المتخلفة مثل شلل الأطفال والتيفود والدفتريا بل والسل الرئوي، ويلاحظ كل زائر للجزائر أن قامة الشباب الجزائري طالت بما يزيد عن عشرة سنتيمترات، وهو دليل على حسن التغذية..

وتؤكد المعطيات العملية بأن النكسة حدثت عندما اعتمدت الجزائر في الثمانينات، وبعد وفاة الرئيس بو مدين، سياسة انفتاح أحمق، فأجهضت أهم المشاريع الكبرى في المرحلة التي بدأت فيها تعطي أول الثمار، واقترن ذلك بانهيار أسعار النفط.

ولذا قلت في حديث سابق بأن التعامل مع أوضاع الجزائر كمرحلة واحدة يقود إلى استنتاجات خاطئة، تماما كإصدار الأحكام بناء على معطيات مبتورة.

وفيما يتعلق ببرنامج الإنعاش فيتلخص في أن الجزائريين، وقد بدأت سحابات الإرهاب السوداء في الانقشاع، أخذوا يتلمسون آفاقاً جديدة ويعيشون آمالاً متزايدة في أن تنزاح الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، التي تفاقمت خطورتها خلال الأزمة.

وكانت ميزانية عام 2001 قد أعدت على أساس أن أسعار النفط ستكون في حدود 18 دولاراً للبرميل، لكن الأسعار ارتفعت، مما زاد دخل الجزائر بنحو سبعة بلايين دولار.

وكان هناك رأيان على مستوى القمة (وأنا أقول هذا من منطلق المعرفة الكاملة لما حدث، إذ كنت آنذاك عضوا في الحكومة) وكان الرأي الأول مستمداً من مبدأ أن الدينار الأبيض ينفع في اليوم الأسود، وبالتالي فلا بد من التحفظ على الزيادة التي حققتها البلاد.

وكان الرأي الثاني هو أن هذه الزيادة لم تكن مبرمجة، وبالتالي يجب أن يصرف جزء منها لتحسين وضعية المواطنين، الذين أعطاهم الأمن والاستقرار فرصة التقاط الأنفاس والتفكير في احتياجات تجاهلوها خلال الأزمة (ونجد هنا أن شعارات المطالب الاجتماعية والاقتصادية، مهما كانت شراستها، دليل على نجاح الوئام المدني)

وكان رئيس الجمهورية أكثر ميلاً للرأي الثاني، وهكذا أعد برنامج تكميلي لميزانية 2001، خصص فيه 550 مليار دينار من الدخل الإضافي لسد الحاجات الاجتماعية العاجلة ولإعطاء نفس جديد للنشاط الاقتصادي.

وثارت ثائرة البعض، وهوجم البرنامج في بعض الصحف، بحجة أن تلك المبالغ يجب أن تعطى للاستثمار الخاص، ثم انطلقت عمليات تخريب مشبوهة، ستلتهم جزءاً من الميزانية التكميلية (وهو ما يوضح سبب الإصرار على وجود أيد داخلية وخارجية، عملت على إشعال الوضع أو زيادة لهيبه)

بقي أن آمال أساءت لمقالها الجميل بزعمها أن الجزائر وضعت شرطياً لكل ثلاثة مواطنين، وهو ما يؤكد أن مصادرها ليست فوق مستوى الشبهات الموضوعية.

ويقول تصريح لمدير الأمن الوطني في الأسبوع الماضي، وبناء على دراسة مقارنة، بأن في الجزائر شرطي لكل 480 مواطناً، في حين أن النسبة هي شرطي لكل 220 في إسبانيا ولكل 280 في فرنسا ولكل 106 في المغرب ولكل 90 مواطناً في تونس.

وإذا تذكرنا بأن عدد سكان الجزائر هو نحو ثلاثين مليوناً، فإن النسبة التي ذكرتها الكاتبة تعني أن عدد الشرطة في الجزائر يعد بالملايين، وهي نكتة سخيفة.

ولقد كان من الممكن أن "أفوت" الأمر كله وأتناساه، لكنني أحترم الكاتب والقارئ والمنبر على حد سواء، والاحترام موقف عملي لا يكفي فيه "..ومن لم يستطع فبقلبه".

الجزائر ومحمد علي كلاي [1]

رسم كاتب عربي في عموده المعتاد على صفحات الشرق الأوسط يوم الخميس 15 أغسطس/آب 1999 صورة ثلاثية الأبعاد لما يعانيه الرئيس بو تفليقة وهو يحاول الخروج بالجزائر من آثار الفتنة الدموية التي عصفت بالبلاد عشرية كاملة.

وكان يمكن أن أتفق مع الكاتب في كل ما ذهب إليه، لولا أنه، وربما بحسن نية، وقع في شراك بعض القوالب الجاهزة، ربما لأن المطبعة لا تنتظر، وربما أيضا لأننا لم نقم بواجبنا كاملاً في شرح قضايانا واهتماماتنا.

قال الكاتب بأن "مهمة الرئيس بو تفليقة ليست سهلة، ونقولها من دون تردد أن مفتاح نجاحه هو مواجهة المافيا السياسية، وإحالة المفسدين إلى القضاء، ومصارحة الجزائريين بواقعهم من دون المبالغة في قضايا الكرامة الوطنية الجزائرية، وبعض شعارات عفا عليها الزمن".

ولولا الجملة الأخيرة لكان اتفاقي معه كاملاً ومن دون أي تحفظات.

فالذي حدث هو أن بو تفليقة كان من الرؤساء المعدودين في العالم الثالث الذي كان أشد قسوة على الأداء الحكومي في بلاده من أشرس المعارضين، وكانت صراحته في الإشارة إلى كل الانحرافات الموجودة، أيّا كان مصدرها والمستفيد منها، سبباً في حملات عداء شرسة وجهت إلى

---

1 – الشرق الأوسط أغسطس / آب 1002 والكاتب وزير كويتي سابق.

الرئيس من تيارات معينة، ترى أنه ذهب بعيداً في صراحته وفي انتقاده للأوضاع.

وقد أشرت إلى أسلوب الرئيس الجزائري في التعامل مع الأحداث عبر كتابات يبدو أنها لم تكن بالوضوح المطلوب، ولقد كنت مضطراً إلى استعمال الإسقاطات والتوريات لأن طبيعة الظروف فرضت علي ذلك، وكنت أثق ثقة مطلقة بأن وطنيين كثيرين عبر الوطن العربي قادرون على فهم ما بين السطور وما وراءها.

لكن البعض كان يتصور أن على عبد العزيز بو تفليقة أن يتعامل مع خصومه بنفس أسلوب محمد علي باشا مع المماليك، وهي صورة لا تنطبق على الجزائر بأي حال من الأحوال، حيث أن الأمر لا يتعلق، كما يصور ذلك بعض البسطاء، بعدد من القطط السمينة أو الذئاب الكاسرة، يمكن أن يتم التخلص منها بنفس الطريقة المسرحية، وتنتهي الحكاية على طريقة شهر زاد.

فلا جدال أن الفتنة الدموية خلقت مستفيدين في الداخل وفي الخارج (وقضايا الاستيراد جانب رئيسي تتجاذب خيوط اللعبة فيه بعض رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية والشركات شبه العابرة للجنسيات).

لكن المشكل الحقيقي هو أن بعض المستفيدين موجودون في مواقع مختلفة وفي مستويات عديدة وعبر شرائح اجتماعية متعددة، وكلهم يدافعون بشراسة رهيبة عن مواقع النفوذ التي تحققت لهم نتيجة لاختلال القواعد السياسية وتبعثر مقاليد السلطة وتآكل الضوابط المدنية والاجتماعية.

من هنا كان المنطلق المنطقي هو العمل على تحقيق المصالحة الوطنية اعتماداً على الوئام المدني واسترجاعاً لكل المعالم التي جعلت من الجزائر، في الستينيات والسبعينيات، قلعة للأحرار وملاذاً للمناضلين ودعماً لقوى التحرر في كل مكان.

وهنا نجد أن أقوى أسلحة القيادة الشرعية هي التمسك بقضايا الكرامة الوطنية، التي لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن تكون شعارات عفا عليها الزمن.

فنحن ما زلنا نرى أن شعارات ثورة نوفمبر يجب أن تكون دائماً قاعدة العقد الاجتماعي الذي يحقق الشرعية المطلقة للسلطة، طالما كان هناك جيل اسمه جيل نوفمبر 1954، الذي يتواصل معه جيل اسمه جيل يوليو 1962 ، يعد العدة لجيل يتحمل مسؤولية القرن الجديد، حيث أن السلطة، كما يقول ناصيف نصار هي الحق في الأمر، وهي علاقة بين طرفين متراضيين، وبدون ذلك تصبح السلطة تسلطاً يتحول إلى سيطرة.

وبذلك التراضي الوطني الناتج عن الإيمان المشترك بمثل عليا وبقيم سامية وبنظرة مستقبلية واعية تستطيع القيادة أن تستنفر أروع ما في الأمة من فضائل وأقوى ما في الشعب من قدرات، وهذا هو المطلوب بالضبط في الأزمات الكبرى.

وعندما تتنازل القيادة السياسية لأي بلد عن شعاراتها الوطنية تتحول من سلطة قيادة إلى سلطة تسيير، قد يتضاءل تأثيرها إلى مستوى متدن يدفعها، للحفاظ على وجودها وصلاحياتها ، إلى استنفار الشعوب باستثارة غرائزها الاستهلاكية ونزعاتها الجهوية، وهذا هو المجال الخصب لكل أنواع المافيا، التي تستطيع آنذاك أن تجد حلفاء وأنصاراً في أوساط شعبية، المفروض أنها تتناقض عقائدياً مع كل انحراف اجتماعي أو سياسي.

ويكفي أن نستعرض شعارات الحملة الانتخابية الأمريكية لكي نتأكد أن الأمر لا علاقة له بالعقائديات التي جعل منها البعض، في عصر العولمة، عاهة سياسية كادت تكون عورة حضارية، وهنا يأتي انزلاق آخر أصبح شبه قاعدة عامة لكثيرين يتناولون الشأن الجزائري بتسرع يخلط أحياناً بين ما حدث في الجزائر وما حدث في دول أخرى عبر المعمورة.

ولا يمكن أن يعتبر من باب الحساسية إلى درجة غير عادية، كما يقول الكاتب

الكويتي، أن يرفض الجزائريون مقولة أن الجزائر هي إحدى ضحايا سيطرة نظام عسكري يحكم باسم الحزب الواحد ويتم بذلك تدمير البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، ونهب ثروات الجزائر وتوزيعها كغنيمة في يد عدد قليل من كبار المسؤولين المتحالفين مع عدد من المفسدين السياسيين" ..إلى آخر الفقرة الطويلة التي تعاملت مع تاريخ الجزائر المستقلة كمرحلة واحدة ليس فيها إلا السلبيات.

هذا هو الخطأ الشائع عند بعض المحللين، والذي يؤدي بالضرورة إلى أحكام تجانب الصواب واستنتاجات بعضها يثير الرثاء.

وليس من باب الحساسية المفرطة أن يشعر الجزائري بالأسى لأن أشقاء أعزاء نسوا كل ما قامت به الجزائر، إيماناً واحتساباً، خدمة لقضايا الوطن العربي والعالم الإسلامي، وكان هذا أولا وقبل كل شيئ، إيماناً بمثل عليا، كما كان، بنفس القدر، اعتماداً على سياسة داخلية، وجهت موارد الوطن لخدمة التنمية الوطنية والاستجابة للحاجات المشروعة لكل مواطن، ويحجم مشروع من الاعتزاز بالمسيرة والحماس لإنجازاتها والتجاهل، المعيب أحياناً، لعثراتها وأخطائها.

ومن حق الجزائري أن يرفض، ويغضب، كل استهانة برجل مثل محمد علي كلاي، تتناسى اليوم أن الرجل كان بطلاً عالمياً، وتتعامل معه كحطام رجل فتت مرض الباركينسونيزم قواه.

ذلك مرض يصيب البشر ولكنه لا يصيب الشعوب، وخصوصاً الشعوب التي لا تبصق على ماضيها كما حدث في الاتحاد السوفيتي.

وهو لا يؤثر إطلاقاً على شعب كشعب الصين، يتمسك بحضارته ويعتز برجالاته، من كونفوشيوس إلى ماو زي دونغ، ومن سن يات سن إلى شو إين لاي وتسياو بنغ وزي من.

والنظرة الموضوعية لمسيرة الجزائر تؤكد عدة حقائق أهمها أن الجيل الذي ارتبط بمسيرة الثورة التحريرية والبناء الوطني كان مرتبطاً بجيش التحرير

الوطني وبجبهة التحرير الوطني، وليس هذا وصمة عار يخجل منها الجزائريون أو يتسترون عليها.

ولقد حكم هؤلاء الرجال البلاد، منذ استرجاع الاستقلال، بنظام وطني كانت له رؤيته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي رؤية يتأكد صوابها عندما نلقي نظرة سريعة على جزائر الستينيات والسبعينيات، جزائر الحزب الواحد، التي كانت تستعد للتحول إلى تعددية حزبية منطقية تكون الأحزاب فيها تعبيراً تنظيمياً عن حقائق سياسية اقتصادية اجتماعية، وجزائر الانتماء العربي الإسلامي الذي استقطب عداوات ساهمت في صب الزيت على نار الفتنة، ولقد استعرضت كل ذلك طولاً وعرضاً في أحاديث متعددة تفضلت الشرق الأوسط باحتضانها.

والمؤكد أن الحزب الواحد أصيب بالترهل في الثمانينيات، وأصبح مثل جبيرة الجبس التي تجاوزت المدة المطلوبة من وجودها، وهو ما سهل تفجير الانتفاضة الزائفة التي افتعلت في 1988، وأدت إلى تعددية حزبية أتصور أنها كانت واحداً من أسباب المأساة، لمجرد أن عناصر كثيرة كانت مستفيدة من وضعية الفوضى، التي ترتبط دائماً باختلال المقاييس وضياع الضوابط. (وأقارن من جديد بين وضعية الحزب الواحد الذي تهاوى في موسكو والحزب الواحد الذي ما زال قائماً في بكين لأقول بأن القضية ليست قضية حزب واحد أو تعددية بل قضية رجال ومبادئ وشعوب)

باختصار شديد، كانت مرحلة الردة التي عرفتها الجزائر في الثمانينات هي التربة الخصبة لمرحلة الفتنة في التسعينيات، خاصة بعد أن أصبح من العسير مواصلة عملية الإنفاق السفيه التي مارسها نظام الحكم بعد وفاة الرئيس بومدين، عندما ارتفعت أسعار النفط بدرجة غير مسبوقة، وهو ما اعتبر آنذاك عملية رشوة اجتماعية، طبقت نظرية الانفتاح الاقتصادي بخلفيات سياسية.

وعندما انهارت أسعار النفط لجأ النظام إلى القروض قصيرة المدى عالية الفوائد.

والباقي كله معروف.

وسيكون من الظلم والافتراء على التاريخ أن يقال بأن الجزائر المستقلة هي "إحدى ضحايا نظام عسكري"، حتى بالأسلوب التركي المبتكر، حيث المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو صاحب القرار الأول فيما يتعلق بالحياة السياسية، رغم الفولكلور الديموقراطي.

وليست تركيا وحدها هي التي تحكم عسكرياً، ويكفي أن نتخيل لحظة واحدة اختفاء الجيش من بعض نظم الحكم المتألقة في عالمنا الثالث.

ولعل المثال الذي يجب أن يكون في أذهاننا، عند الحديث عن الجزائر ومع كل ما يمكن أن يستثيره المثال من سخط بعض الأشقاء، هو المثال الإسرائيلي، حيث تولى تسيير الحكم في البلاد رجال جيش الدفاع الذي أقام الدولة وسهر على حمايتها، وفي مقدمتهم بن غوريون (الذي يدخل اعتباره مجرد سياسي مدني في إطار الاختلاق)

ولهذا حديث آخر،

مع احترامي [60]

اطلعت باهتمام على مقال الأستاذ ضياء رشوان في الأسبوع الماضي حول الأزمة التي أدمت الجزائر منذ بداية التسعينيات، وكان من الممكن أن أكتفي بإضافة المقال إلى كل ما نشر عن الأزمة، لكن أهميته وشخصية كاتبه، كخبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تفرض علي أن أصحح بعض النقاط التي قد تقلل من القيمة العلمية للمقال الهام.

والواقع هو أن أزمة الجزائر بدأت بما أصاب مشروع المجتمع الذي كانت البلاد تبنيه من تخريب اختلط فيه القصور بالتقصير، واتسم بتجاهل مستصغر الشرر، وهو ما يذكرني بالكيبوتزات التي تركها المقاتلون خلفهم في حرب 1948 .

وباختصار شديد، كان هدف ثورة نوفمبر 1954، "إقامة الدولة الديموقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، وتطلب النصر على العدو تحقيق أكبر قدر من الإجماع، وبالتالي أكبر قدر ممكن من التوافق السياسي.

واختلط الماء بالزيت.

وبعد الاستقلال ارتفع شعار "عفا الله عمّا سلف"، وفتح الباب أمام غير الثوار، وهو ما دفعت الجزائر ثمنه فيما بعد غالياً، عندما استأسد "الطلقاء"، تماماً كما حدث في فجر الإسلام، ونشأت شرائح جديدة في المجتمع، تغلي بالتطلعات الطبقية، وتزرع بذور الفساد.

---

60 – الأهرام 27 أوت 2001

وبعد أن شهدت البلاد في الستينيات والسبعينيات انطلاقة استهدفت استرجاع ثروات البلاد من المصالح الفرنسية وبناء الاقتصاد الوطني بكل تداعياته الاجتماعية، التي تعني أساساً بناء الطبقة الوسطي وتمكينها تدريجياً من المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، عرفت، بعد وفاة الرئيس هواري بو مدين، انتكاسة حقيقية على حساب الطبقة الوسطي، ولمصلحة طبقة طفيلية تمكنت بالرشوة المباشرة وغير المباشرة من كسب ود شرائح كثيرة استفادت من الاتجاهات الجديدة.

ولهذا يشكك كثيرون في أسباب وفاة الرئيس.

وحدثت تصفيات سياسية في منتصف الثمانينيات أدت إلى طرد شخصيات رفضت الردة، منهم رئيس الجمهورية الحالي وآخرون، من بينهم من كانوا أقل أهمية، ككاتب هذه السطور.

وضاع مشروع المجتمع الذي كان يجند الجماهير حول مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عندما انساقت البلاد في صورة مشوهة من برامج الانفتاح، وانفرطت حبات "السبحة" الوطنية، وبدأ الانهيار.

وفيما يتعلق بالأموال المهربة، تتحمل القيادة كل الوزر، لأنها لم تقنن عملية إرسال المهاجرين، وهم نحو مليونين، لأموالهم نحو الجزائر، بحجة أنهم فقراء ولا يجب أن نحملهم أعباء إضافية.

وكانت النتيجة ازدهار عمليات المقاصة، التي تحولت إلى تهريب غير مباشر للثروة الوطنية، ساهمت فيه عناصر أجنبية لأهداف سياسية ومخابراتية ومالية، وانهارت قيمة الدينار الجزائري.

وكانت الاتجاهات الانفتاحية المشوهة، بكل ما تعنيه من إهمال للاستثمارات الإنتاجية وتركيز على استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية، من أهم سمات الثمانينات، وهو ما تحول إلى كارثة حقيقية مع انهيار أسعار النفط في منتصف العشرية، وهكذا تضخم حجم الديون قصيرة الأمد التي كانت أقرب إلى "الربا"، وتزايدت البطالة، خصوصاً بعد أن وقعت الجزائر فريسة لصندوق النقد الدولي، وفرضت عليها عمليات خصخصة همجية، أدت إلى رأسمالية متوحشة.

وأصبح للإرهاب وللفوضى أنصار فاعلون، يضاعفون من عجز الدولة عن

التحكم في الثروة الوطنية، وهو ما يفسر لماذا تدمر مكاتب الضرائب وتحرق سجلاتها، ولماذا تخرب الأملاك العمومية لامتصاص الحجم المالي الذي قررته مؤخراً الدولة للتنمية ولسد الحاجات الاجتماعية للمواطنين.

وأستسمح الكاتب القدير في رفض استعماله لتعبير "الانتفاضة" التقييمي في وصف الاضطرابات التي أشار لها، بدلاً من تعبير "الأحداث" المحايد.

وهكذا فإن إشارة الكاتب لأحداث 1988 أكتوبر على أنها :"انتفاضة خبز" هو خطأ فادح، ولعله خلط بينها وبين أحداث بلد مجاور، فلم يكن في الأمر خبز أو جاتوه[61].

أما ما حدث في الجزائر فقد كان أشبه بحريق القاهرة في يناير 1952 .

وقد تأكد اليوم أن الأحداث كانت مدبرة لتحطيم جبهة التحرير الوطني ومشروعها التنموي وبعدها العربي الإسلامي، وبالطبع فإن هذا لا يمنع من أن اتجاهات سياسية معينة ركبت الموجة، التي فرضت إنزال الجيش إلى الشارع، وهكذا حدث الانزلاق نحو الأزمة الدموية.

والاضطرابات الأخيرة لا تختلف كثيراً، وأذكر هنا بالدور التهويلي للإعلام الفرنسي، وهو يعني الكثير.

ولقد أكد الشعب الجزائري وعيه عندما وضعها في حجمها الحقيقي، سياسياً واجتماعياً وجغرافياً، رافضاً أن توصف بتعبير "الانتفاضة"، وهو اليوم من حق الشعب الفلسطيني وحده.

وأنا ممن يرون أن هذه الكلمة يجب تكون لها دلالة واحدة، كتلك التي يعنيها تعبير الثورة البيضاء أو ثورة القرنفل أو حرب الاستنزاف.

وليس كل ما يلمع ذهبا.

---

61 – تعبير ثورة الخبز يقصد به عادة الانتفاضة التي حدثت في تونس الشقيقة عندما اتخذت حكومة المرحوم الهادي نويرة قراراً برفع سعر الخبز، وقد سارع الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة بإلغاء القرار بعد ردود الفعل الشعبية العنيفة، وكان نويرة كبش فداء الانتفاضة.

وللحديث بقية [62]

كان مقال الأستاذ خالد السرجاني في الأسبوع الماضي جديراً بالتقدير، وهو محق في قوله بأن "فهم الأزمة الجزائرية يتطلب تناولاً شاملاً يختلف عن التناول الذي اختزلها في بعد واحد، هو الصراع بين الدولة والجماعات الإسلامية (..) وكذلك في تركيزه على أهمية البعد الثقافي للأزمة، لأنه "كامن في أعماق الشخصية الجزائرية".

لكن البعد الثقافي لا يعني بأي حال من الأحوال الانشطار الثقافي، ولهذا يرى الوطنيون بأن اللغة الوطنية الواحدة هي التي تضمن وحدة الوجدان الوطني، والقاعدة القوية للثقافة الوطنية التي تستفيد من كل إنجازات الحضارة العالمية، بدون أن تفقد شخصيتها ومعالم هويتها، وهو ما لا يعني بالطبع التنافر مع من يضطرون إلى استعمال اللغة الأجنبية مؤقتاً في بعض القطاعات (والمستلبون منهم فقط هم الذين يرفضون اليوم الانسياق مع منطق التاريخ وإرادة الأمة، فيثيرون الزوابع عند كل محاولة لاستكمال مسيرة التعريب، دفاعاً، في أحسن الأحوال، عن مصالح شخصية)

والتعريب لا يعني التضييق على اللهجات المحلية التي تنتشر في بعض مناطق الجزائر، وخصصت لبعضها قناة إذاعية خاصة منذ الستينيات، بدون أي عقدة أو تحيز (والمهم هو ألا تكون اللهجات المحلية وسيلة لتفتيت الشعب بين عدة لهجات بربرية وعربية دارجة، أي ما يسمى اليوم : أفغنة الجزائر، وهو مخطط استعماري معروف، هدفه أن تصبح الفرنسية هي القاسم المشترك لكل الجزائريين)

---

62 – الأهرام 3 سبتمبر 2001

وهنا يبدو واضحاً أن هناك خلطاً بين أزمة اللغة وأزمة الهوية، وبين هذه وتلك وأزمة الإيديولوجية.

فتحليل البعد الثقافي للأزمة من منطلق وجود أقلية بربرية أو أمازيغية هو انطلاقة خاطئة، وهو ما يبرز خطورة الاعتماد على رأي "المراقبين" القائلين بأن: " استمرار الدولة وعدم سقوطها في أيدي الجماعات الأصولية هو بفضل الأقلية الأمازيغية" (التي يقول الكاتب أنها في حدود 20 في المائة من السكان).

ذلك الزعم هو تعبير عن فكر نازي زرعه قساوسة الاستعمار في مناطق معينة، لمداعبة مشاعر البعض بالحديث عن جنس متفوق، في مواجهة العرب الغزاة المتخلفين، وواضح أنه مفهوم استعلائي مزور، تقف وراءه نفس الاتجاهات الإيديولوجية التي أثارت الأزمة منذ القرن الماضي، وتصب الزيت على نارها.

والواقع هو أنه لا يوجد في الجزائر أقلية بربرية، وإن كانت هناك أقلية تستعمل لهجات بربرية بصورة حصرية أو بشكل جزئي، والخلط بين البربر والمتحدثين بالبربرية هو السبب في عدم فهم ما يحدث.

وكان هيرودوت يطلق على السكان غرب مصر وحتى المحيط الأطلسي اسم "اللوبيين"، وربما كان هؤلاء عند الفتح الإسلامي نحو عشرين مليوناً، يستعملون عدة لهجات يرى مؤرخون كثيرون أنها من بقايا اللغات العربية القديمة، حيث أن هناك لهجات مماثلة في اليمن والخليج، ومنهم من يرى أن سكان الشمال الإفريقي هم العرب البائدة الذين اختفوا تماماً من الجزيرة، وهذا يتناقض بالطبع مع مزاعم أبناء الكنيسة الاستعمارية، الذين يصرون على أن الأصل الأوروبي للسكان، الذين أسماهم الرومان بالبرابرة، وتحولت الكلمة إلى بربر، (ثم استعمل تعبير الأمازيغ، المشتق من كلمة أمازر، ومعناها بالعربية : الرجل الحر).

ولم يتجاوز عدد العرب الذين حملوا رسالة الإسلام عدة آلاف، أضيف لهم نحو ربع مليون في مرحلة الهلاليين، وذاب كل هؤلاء في الأغلبية اللوبية، بعد أن عرب الإسلام البلاد بسهولة، مما يؤكد صحة النسبة إلى الجزيرة العربية، حيث لم يعرب الإسلام الهند، التي فتحت في القرن السابع أيضا.

والأمازيغية عدة لهجات، أهمها الشاوية في الشرق، حيث الحجم الأكبر من السكان، وحيث برز جل القادة التاريخيين من البربر، ومنه انطلقت ثورة نوفمبر، وهناك القبائلية في منطقة الوسط، التي أعطت الثورة عدداً متميزاً من قادتها،

وعلى رأسهم "لالا فاطمة نسومر"[63]، التي أسماها الفرنسيون "جان دارك" الجزائر.

وهناك الميزابية في غرداية، مهد مؤلف النشيد الوطني، والطارقية في جنوب الجنوب، وكلها لهجات تشبه النوبية ولهجات أخرى في واحات مصر، ولعلها تشترك معها في نفس الجذر.

والشعب يعتز بالأمازيغية كعمق تاريخي، ولكنه يرفضها كتجمعات فاشية تتناقض مع الانتماء العربي الإسلامي، أو تساوم على وحدة الوطن، أو تحقق، عن وعي أو بدون وعي، مخططات تحويل الجزائر إلى يوغوسلافيا جديدة.

وهو يدرك أن هدف المتعصبين، المنادين بفرض لهجة أمازيغية معينة كلغة وطنية، هو استغلال الرفض الشعبي لذلك المطلب كمبرر لمعاداة العربية، وإذا تبينا درجة ارتباط المطلب بالنفور من الإسلام تحت دعوى اللائكية، اتضحت تعقيدات البعد الثقافي.

وربما كانت الجزائر فعلاً في حاجة إلى عقد اجتماعي، بشرط أن يكون نتيجة لحوار عقلاني متبصر، وتعبيرا صادقا عن الإرادة الحرة لكل المواطنين، بعيداً عن التظاهرات الفاشية المتشنجة، ومسيرات التدمير والخراب وأسلوب اختطاف الطائرات.

عقد يلتزم باحترام ثوابت الأمة، عمقاً تاريخياً وانتماء حضارياً ورصيداً ثورياً، وبالمحافظة على وحدتها السياسية والجغرافية.

والمهم هو أن يعرض كل شيئ على الشعب في استفتاء حر وشفاف[64].

* * *

63 - نقلت رفاتها لتدفن ثانية في مقبرة الشهداء بالعاصمة الجزائرية بجوار الأمير عبد القادر والقادة التاريخيين للثورة ومن انتقل إلى رحمة الله من رؤسائها.

64 – ظلت قضية الاستفتاء عقدة العقد في الولاية الأولى للرئيس واستعملت كمبرر في أحداث أبريل 2001، وكان غريباً أن الذين يزعمون بأن الشعب الجزائري كله يطالب بترسيم اللغة الأمازيغية يخافون من الاستفتاء حولها.

الجزائر: أغرب مباريات القرن [65]

الناس كلهم، كتاباً وقراء ومرتاحين سعداء، مشغولون بمرحلة الهجوم الأمريكي على أفغانستان في انتظار مرحلة الهجوم على غير أفغانستان، وأحببنا أم كرهنا فقد أصبح لنا "تشي غيفارا" الخاص بنا، مع كل الاختلافات في الظروف والنشأة والاتجاه والأسلوب بل وفي شكل اللحية، حيث لا يجمع بين الاثنين إلا العدو نفسه.

وأنا أريد أن ابتعد عن هذا الموضوع الشائك، لكيلا أبدو كسائق معصوب العينين يقود سيارة بلا كوابح على طريق منحدر متعرج في ليل بهيم.

وهكذا أتناول اليوم موضوعاً قد يبدو تافهاً أمام الأحداث التي تهز المعمورة، غير أنني أري له ما وراءه وما بعده، وأحرص على ألا أتركه يغوص في بحر النسيان، وأقصد المباراة الودية التي جمعت الفريقين الجزائري والفرنسي على أرض الملعب الأوليمبي في ضاحية سان دوني الباريسية.

كان اللقاء الكروي الجزائري الفرنسي الذي اهتز له جانبا المتوسط هو اللقاء الذي جمع الفريقين على ملعب الجزائر في السبعينيات، خلال ألعاب البحر الأبيض المتوسط.

وكان الفريق الجزائري يومها مرآة لقوة الجزائر السياسية وفتوتها الاجتماعية

---

65 - الشرق الأوسط 14 أكتوبر 2001

ونهضتها الاقتصادية واستقرارها الأمني، وبالرغم من ذلك كانت المهمة بالغة الصعوبة أمام فريق فرنسي مصمم على الفوز، وإلى درجة أن الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين انسحب بهدوء من المنصة الرسمية في الدقائق الأخيرة للمباراة، وتابع نهايتها عبر التلفزة، وقيل يومها إنه لن يتحمل هزيمة تسوف تلزمه بالوقوف تحية للسلام الوطني الفرنسي "المارسييز"، الذي كان مفروضاً على الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية، وانتصر الفريق الجزائري في الدقائق الأخيرة، وظل الثأر حياً عند الطرف الآخر، إلى أن حدث في الجزائر ما حدث، وأتى زلزال الثمانينيات ومأساة التسعينيات على الكثير مما كانت عليه الجزائر في الستينيات والسبعينيات.

ولأن العلاقات بين البلدين كانت وستظل لعقود طويلة علاقات يحكمها حجم كبير من العاطفة والحسابات القديمة والمخططات المستقبلية، بدا للبعض بأن الفرصة سانحة لتصفية الحساب القديم.

ولست في صدد الحديث عن المباراة من الناحية الرياضية، لأن ما يهمني هنا هو أن أؤكد الجانب السياسي في الأمر كله، والذي جعل رئيس الوزراء الفرنسي أول الحضور وآخر من غادروا المنصة الرسمية [66] وكثيرون هم الجزائريون والأشقاء والأصدقاء الذين عبروا عن استيائهم مما حدث في الدقيقة السادسة والسبعين من المباراة، عندما اندفعت مجموعة قليلة العدد من الشباب لتخترق الملعب ولتستنفر بذلك عشرات من شباب المتفرجين، هبطوا إلى أرضية الملعب أمام الأفواه الفاغرة من الدهشة لعناصر أمن الملعب وللمتفرجين، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء ليونيل جوزبان ووزيرا الرياضة في البلدين، ومسؤولون آخرون.

والمؤكد أن ثلاثة أرباع المتفرجين في الملعب الضخم كانوا من الجزائريين الذين ينتمي معظمهم للجيل الثاني والثالث بل والرابع من المهاجرين، جاؤوا

66 - رأيت إضافة هذا المقال لأنه يرسم صورة عن الخلفيات النفسية للعلاقات الجزائرية الفرنسية.

جميعاً ليحتفلوا بوجود فريق جزائري لكرة القدم على الأرض الفرنسية، وليقفوا جميعاً بخشوع ملحوظ تحية للسلام الوطني الجزائري، الذي كان منهم من يرددون كلماته بتأثر واضح، وكان الذي لا يحفظ "النشيد يتظاهر بتحريك شفتيه.

لكن هذا لم يكن كل شيئ، لمجرد أن جل المتفرجين كانوا من الذين استقروا في فرنسا أو ولدوا فيها، وهو ما يعني أن الأغلبية كانت فرنسية الجنسية، حيث أن صعوبة الحصول على التأشيرة منع كثيرين من السفر إلى فرنسا لحضور المباراة.

وتأتي الملاحظة الثانية لتستكمل الأولى ولترسم خلفيات كثير من المتفرجين، حيث أنهم تعاملوا مع السلام الوطني الفرنسي بأسلوب عكس رفضهم للانتماء الفرنسي، وهو أمر بالغ الأهمية لدى شباب لم يعرف معظمه الوطن الأم، أو لم يعش في أرجائه مدة كافية، وإذا تذكرنا أن التصفير والتهريج حدث بحضور رئيس الوزراء الفرنسي فهمنا على التو أن هناك رسالة أراد الشباب إبلاغها للمسؤول الفرنسي، ملخصها الاحتجاج على جحود فرنسا، التي يحملون جنسيتها والتي بذل أباؤهم وأجدادهم الدماء والأشلاء لنصرتها في حربين عالميتين، والعرق والدموع لتشييدها وبناء نهضتها، حيث كلفوا، وفي ظروف معيشية بالغة السوء، بأكثر الأعمال مشقة وخطورة بل ووضاعة، من أعماق المناجم إلى أنفاق المترو ومن هياكل بناء الأبراج الضخمة إلى تنظيف الشوارع في عتمة الفجر الجليدي.

وكانت الملاحظة التالية أن الشباب الذين يعيشون في المهجر تحت تأثير الرهبة من الشرطة الفرنسية وجدوها فرصة سانحة لتحدي رجال الأمن، إلى درجة أن أحدهم بدا سعيداً وهو يرى الشرطة تحمله من الملعب، بدون ضربات هراوة أو وخزات عصا.

وهكذا أضيفت روح الاحتجاج على الوضعية البائسة التي يحياها المهاجرون في الأحياء السفلية الفرنسية إلى مشاعر الإحساس بنوع من القوة أمام ممثلي السلطة الفرنسية، التي لم تكن تتوقع أن يجرؤ الشباب على تحدي وجود الشرطة.

ومن الملاحظات أن الأعلام الجزائرية كانت تملأ جنبات الملعب، ولم ترفع أي أعلام أخرى من أي نوع كان، بما في ذلك العلم الذي رفعه أنصار النزعة البربرية في تظاهرات سابقة، خاصة على الأرض الفرنسية، ولم تظهر الكاميرا الفرنسية أحداً يصبغ وجهه باللونين الأصفر والأخضر، المرتبط بالنزعة الانفصالية التي يرفضها الوطنيون عبر كل ولايات الجمهورية، وهكذا كان واضحاً أن جموع المتفرجين، وجلهم من العمال البسطاء وأبنائهم، أرادوا تأكيد الانتماء الوطني الجزائري بصورته المبسطة جداً لدى كل الجزائريين في المهجر، وعلى اختلاف شرائحهم وفئاتهم واتجاهاتهم، بمن فيهم من له مؤاخذات على النظام الجزائري.

هذا هو الاحتمال الغالب، في مواجهة احتمال آخر، هو أن متعصبي النزعات الانفصالية لم يحضروا لتشجيع الفريق الجزائري ضد الفريق الفرنسي، وهذا في حد ذاته إدانة لهم، وتأكيد لكل الاتهامات التي ترى في تلك النزعات ترجمة للإرادة الفرنسية في خلق روح الأقلية واستثمارها في إطار تطبيق مبدأ "فرق تسد" المعروف.

ولعلي أذكر هنا، للتأكيد، بما كشفته وسائل الإعلام الفرنسية مؤخراً من أن فرنسا عملت دائماً، ومنذ مدة، على التسرب إلى أفغانستان عبر "طاجيك" الشمال، وهم الأقلية الأفغانية التي ينتمي لها أحمد شاه مسعود، القائد المفضل لوسائل الإعلام الفرنسية التي حرصت على تلميعه، لأنه من خريجي مدرسة البولي تكنيك، ويعتبر بالتالي من العناصر المحسوبة على الاتجاه الفرانكوفوني، وينتمي لها أيضاً برهان الدين رباني، الذي كان تمسكه بالكرسي في منتصف التسعينيات أهم عوامل تناقض الوضع الأفغاني، وهكذا نجد أن كل شيئ يرتبط بكل شيئ.

وتتأكد هنا رسالة واضحة المعالم، فبالرغم من تباين شرائح المتفرجين وتعدد انتمائهم الجغرافي، وهو ما أبرزته التصريحات في التلفزة الفرنسية نفسها، فلم يرتفع صوت واحد بشعار معاد للاختيارات السياسية التي ترفعها القيادة الجزائرية، أو يردد ما رفعه البعض في شوارع الجزائر نفسها.

وهنا تأتي أهم الرسائل التي يعكف الفرنسيون اليوم على تحليلها واستنتاج تداعياتها، وهي أن الجزائريين، بالرغم من التناقضات السياسية التي تغلي في أوساطهم، برزوا كجالية واحدة موحدة، وأهمية هذا الأمر لا يمكن أن تغيب عن أعين المراقبين، الذين كانوا يتصورون أن أبناء الجالية سيعكسون بالضرورة تناقضات الساحة السياسية الجزائرية أولاً ثم تناقضات المهاجرين مع المواطنين في الوطن ثانياً، وبالتالي فإن ظهورهم بتلك الصورة الحماسية الموحدة كان أمراً بعيداً عن الحسبان.

ولقد سبق أن قلت في حديث سابق بأن ازدياد عدد أفراد الجاليات الإسلامية في الدول الغربية بدأ يثير قلق السلطات العمومية هناك، والذي يتزايد مع فشل سياسة فرق تسد، ولقد قال لاعب فرنسي معبراً عن ذلك بأن فريقه كان يلعب خارج أرضه. (رغم أن الملعب في باريس نفسها)

وإذا كان ما حدث إنذاراً لفرنسا بمراجعة حساباتها فإنه، أيضاً، إنذار للجزائر بإعادة النظر في تظاهرة "السنة الجزائرية في فرنسا"، والمتوقع أن تنظم في عام 2003.

ولقد استقبلت، خلال تحملي مسؤولية الثقافة، أحد المكلفين بنشاطات تلك السنة، وهو صديق شخصي من نحو أربعين سنة، وانتهى اللقاء بما يقترب من الشجار، لأنني رفضت الانسجام مع منطقه، الذي رأيته ترديداً لمنطق فرنسي يندرج في إطار الاستعمار الجديد[67].

ووصلت إلى اليقين بأن تنظيم تلك التظاهرات سيكون كارثة سياسية وثقافية كبرى، لأن الجانب الفرنسي يريد أن يجعل منها عملية احتواء كبرى لذوي الأصل الجزائري، سواء كانوا مهاجرين أو مهجرين، بتعبير رئيس اللجنة الفرنسية في رسالة بعث فيها إلى السلطات الفرنسية، يبرز فيها مفهومه لتلك التظاهرة، التي يريد لها أن تحقق اندماج Intégration كل ذوي الأصل الجزائري في المجتمع

67 – كان رئيس اللجنة الوطنية هو الأخ علي بن فليس رئيس الحكومة، وقد أبلغته بالأمر كله ولكنه لم يحرك ساكناً، وأثار هذا شكوكاً لم أفهما حق الفهم إلا بعد ذلك.

الفرنسي، وهذا يعني جمْعُ المهاجرين Emigrés مع المُهَجّرين Immigrés، أي أن يوضع في سلة واحدة كل الجزائريين الذين غادروا بلادهم بحثاً عن العمل، مع الذين فروا منها بعد الاستقلال بعد أن تناقضوا مع إرادة شعبهم، بالإضافة إلى فرنسيي الجزائر ويهودها الذين فروا منها في 1962، ثم فرض هذا المنطق على الجزائر المستقلة في كل التعاملات.

ولي عودة لتفاصيل أخرى قد لا تقل أهمية.

الجزائر: سقوط ورقة الأمازيغية (68)

كان موضوع الساعة في معظم الصحف الوطنية الجزائرية خلال الأسبوع الماضي المعلومات التي صرح بها أعضاء قياديون لبعض ما أصبح يعرف بعروش منطقة القبائل حول حقيقة الأحداث التي تشهدها المنطقة منذ عدة أشهر.

وتصر تلك التصريحات على أن الاضطرابات (وليس المطالبات) من فعل عملاء لمخابرات أجنبية، قبضوا عشرات الملايير بالعملات الفرنسية والجزائرية لخلق وضعية من الفوضى، هدفها تخريب الوحدة الوطنية وعرقلة كل الجهود التي تبذلها البلاد للخروج من مرحلة الأزمة الدامية التي أنهكتها طوال العشرية الماضية.

وتؤكد تلك التصريحات العلنية بأن ضابط الاتصال مع المخابرات الفرنسية كان شخصاً تسرب إلى الجزائر تحت غطاء منظمة إنسانية.

والواقع أن تلك التصريحات لم تكشف أمراً جديداً بالنسبة للمناضل الجزائري، الذي يتابع عمليات التسرب الاستعماري داخل الوطن منذ عقود وعقود، لكن أهميتها تكمن في أنها تقدم دليلاً مفحماً لبعض المثقفين "المودرن"، الذين يجن جنونهم عندما نتحدث عن الأيدي الأجنبية في أحداث الجزائر،

68 – الشرق الأوسط 10 فبراير 2002

والأحداث التي عرفتها منطقة القبائل على وجه التحديد، والتي سلطت عليها وسائل الإعلام الفرنسية أضواءها الكاشفة مقدمة إياها كانتفاضة شعبية انفصالية تدين مسيرة الجزائر الوطنية منذ استرجاع الاستقلال في 1962، وهكذا تأكد اليوم أن المنطقة عاشت عملية تسميم فكري انطلقت منذ عقود، وتعاملت معها القيادات الوطنية بصبر وتفهم وصل إلى حد الاستهانة بمستصغر الشرر.

وهكذا حاول أصحاب النزعة البربرية تزكية شعور سكان المنطقة بخصوصية معينة، لا جدال في وجودها، ولكنها لا تبرر تحولها إلى عقلية "الغيطو"، التي سهرت مصالح أجنبية متعددة على زرعها ورعايتها وتنميتها، في انتظار اللحظة المناسبة لاستغلالها ضد الوحدة الوطنية، وذلك تنفيذاً لمخطط قديم - جديد تحدثت عنه كل المراجع الاستعمارية منذ القرن التاسع عشر، وأشارت إليه دراسات معاصرة، من بينها دراسات إسرائيلية تحدثت عن ضرورة التسرب إلى شرايين الأقليات التي تعرفها بلدان عربية معينة، واعترف به كثيرون من بينهم المغني معطوب الوناس في حديث متلفز.

ولقد سبق أن قلت بأن الحديث عن أقليات في الجزائر هو خرافة تستند إلى دراسة مشوهة للتاريخ، لكن الذين يعنيهم الأمر ليسوا بالضرورة من قراء اللغة العربية، وهو ما يبرز التقصير الذي يتحمل المثقفون الجزائريون مسؤوليته بوجه عام، ربما لأن كثيرين لم يدركوا أن المؤامرة ليست غولاً وهمياً كذلك الذي يخوف به الأطفال في ليل الشتاء.

وعندما كان الوطنيون يغطون في نوم عميق كانت المصالح الاستعمارية تغرق الأرض بالوقود سريع الاشتعال، وكان التعامل الأعرج والسطحي مع أحداث أبريل 1980 فرصة إضافية لمن يزرعون الحقد وأشواك الفرقة، وهكذا وصل الأمر بعد نحو عقدين من الزمان إلى يقين ثابت في أعماق الكثيرين في المنطقة بأنهم ضحية اضطهاد من السلطة التي يسيرها الأصوليون البعثيون (هكذا).

وليس هناك أقوى من الشعور بالاضطهاد لخلق الغليان الجماهيري.

ويدا نجاح ذلك العمل واضحاً في الانتخابات الرئاسية التي عرفتها البلاد في منتصف التسعينيات، إذ حصل اليمين زروال على أغلبية هامة في كل نواحي البلاد (أي 45 ولاية) ، وحصل على أصوات معدودة في منطقة القبائل لمجرد أنه لا ينتمي للمنطقة، بينما انتزع الأغلبية الساحقة في ولايات المنطقة الثلاث سايد سادي (كما يحب أن ينطق اسمه، حتى يتخلص من شبهة الاسم العربي التي يثيرها اسم سعيد سعدي)

وإذا تذكرنا أن الرجل لم يحصل على مقعد واحد في انتخابات 1991، لمجرد أن منافسه كان من أبناء المنطقة، وهو المجاهد الكبير حسين آيت أحمد، ندرك إلى أي مدى نجحت العناصر البربرية المتطرفة في فرض إرادتها على الشارع القبائلي، بعد أن نجحت خلال عقود الغفلة من انتزاع مواقع نفوذ في ميدان الإعلام والمال، في الوقت الذي كان الوطنيون داخل المنطقة وخارجها يرفضون أي منطق تقسيمي، ويؤمنون بأن الجزائر هي ملك لكل أبنائها، وخصوصاً أولئك الذين جاهدوا من أجلها في كل مناطق البلاد.

وكان مقتل شاب في أحد مراكز الدرك الوطني بمنطقة القبائل خلال العام الماضي الشرارة التي استعملت لإشعال المنطقة فيما بدا أنه مطالب ثقافية واجتماعية، في حين أن هدف المخربين كان، كما قلت في حديث سابق، العودة بالجزائر إلى وضعية الطائرة المختطفة، لتدمير سياسة الوئام المدني التي التزم بها عبد العزيز بو تفليقة، ولامتصاص حجم مالي من الأموال المخصصة للإنعاش الاقتصادي، وهو ما يفسر التخريب الذي حدث، ولحماية الاقتصاد الطفيلي، وهو ما يفسر حرق مكاتب الضرائب.

وكانت ردود الفعل الشعبية متباينة، إذ بينما أحس البعض بالكثير من التشفي في السلطة التي يرون أنها دللت أبناء المنطقة أكثر مما ينبغي، تزايد الغضب لدى الأغلبية الساحقة من المواطنين ضد وضعية الابتزاز التي تعيشها البلاد منذ استرجاع الاستقلال.

واتسمت مطالب الراديكاليين في منطقة القبائل بالكثير من الصفاقة والحماقة، بحيث ارتفعت في الصحف الوطنية، وللمرة الأولى منذ 1962، صيحات كثيرة تشير بالاتهام إلى المنطقة وتندد بمن يريدون أن يكونوا في درجة أعلى من درجة بقية المواطنين.

وهكذا نادى البعض بطرد قوات الدرك الوطني، وتزامن ذلك مع قيام الدرك بتحقيقات ميدانية عن عمليات التهريب والتهرب من الضرائب وغير ذلك من المخالفات.

وكان رد فعل الجزائريين عامة بليغاً ببساطته، وقال المواطنون بأن المطالب كان يمكن أن تكون منطقية لو نادت بسحب الدرك الوطني نهائياً من البلاد كلها، أي بإلغاء وجوده تماماً، لأن الدرك لا يمكن أن يكون شيطاناً في منطقة وملاكاً في منطقة أخرى.

وكانت قضية الأمازيغية واحدة من الشعارات التي حركت شارعاً لا يتوفر على كل المعطيات، وقع فريسة لإرهاب ابتزازي يعترف به اليوم كثيرون.

ولقد استعرضت مطولاً قضية الأمازيغية، وقلت بأنه لا توجد هناك، في الوقت الحاضر، لغة أمازيغية بالمعنى الكامل الذي تدل عليه كلمة "اللغة"، وبأن صياغة لغة جديدة من الشظايا اللغوية الموروثة عن لغات بائدة هي مهمة أكاديميات علمية وطنية، لا توجهها المخابر الأجنبية ولا تسيرها التيارات الحزبية أو الاتجاهات المشبوهة.

وقلت أيضا بأن في الجزائر خمس لهجات أمازيغية أساسية موزعة على خمس مناطق سكانية، أكبرها منطقة الشاوية، في الشرق الجزائري، والتي لم يحدث أن طالبت جماهيرياً بالأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية، ناهيك عن المطالبة بها كلغة وطنية ورسمية على حساب العربية، وهو ما جعلها ترفض عقد مؤتمر حول الأمازيغية، لأنها، وهي قلعة الثورة التحريرية الأولى، أدركت أن القضية صيحة حق أريد بها باطل.

ومع النفخ في نار النعرات الجهوية وما صاحب ذلك من غرور وإدعاء ارتفعت أصوات متطرفة تقصر صفة الأمازيغية على القبائلية وحدها، بحجة أن الآخرين أهملوا لغاتهم وبالتالي فإن الأولوية والأسبقية هي للمناضلين ضد السيطرة البعثية الأصولية.

وثبت أن الأمازيغية أصبحت ورقة لمحاربة اللغة العربية وخدمة اللغة الفرنسية، خصوصاً بعد أن تأكد أن القضية أبعد ما تكن عن اهتمام الجماهير، وبأن القوة التي تنفخ في نارها هي المصالح الأجنبية التي تريد تحويل الجزائر إلى يوغوسلافيا جديدة.

ولعل أقوى الأدلة على هذا هو رفض أصحاب النزعات البربرية لإجراء استفتاء شعبي يعبر فيه الشعب عن إرادته تجاه الأمازيغية، وممارستهم الضغط على الرئيس الجزائري لإدماج القضية في إطار دستور جديد، بحيث يطبق نظام التحميل، الذي تباع فيه سلعة مرفوضة ضمن عدة سلع مطلوبة.

ولقد وصل الإحساس بالمأزق إلى حد أن هناك من طالب بإجراء تعديل دستوري بدون استفتاء شعبي، وهذا هو السبب في أن تياراً هاماً من الوطنيين أصبح يرفض اليوم فكرة إجراء أي تعديل دستوري، انطلاقاً من أن قضايا الدستور يجب أن تعالج في أجواء هادئة تكفل حواراً شعبياً واسعاً ومعمقاً يلزم الجميع بنتائجه، حيث أن دستوراً يوضع في ظروف قلقة أو تحت تأثيرات ظرفية مشبوهة سيكون مجرد قنبلة انشطارية موقوتة.

وفي أحسن الحالات سيكون الدستور الجديد كبعض الدساتير التي سبقته، مجرد نصوص لا تساوي ثمن الحبر الذي كتبت به.

ويبقى أن لكل هذا آثار سلبية على الانتخابات التشريعية المقبلة، التي تحاول الأقليات الفكرية والسياسية عرقلتها، كما أشرت في الحديث الماضي.

والواقع هو أن المخرج الوحيد للأزمة الجزائرية هو انتخابات نزيهة وشفافة تبرز منها قيادات سياسية تعكس الإرادة الجماهيرية، وبالتالي تمكن من اتخاذ القرارات الضرورية لوضع كل شيئ في مكانه، فرداً أو مؤسسة أو حزباً أو تياراً سياسياً.

الجزائر: نهاية العنف وعنف النهاية (69)

السؤال الذي يتردد على كل الألسنة بعد مصرع عنتر الزوابري : هل هو اختتام نهائي للعنف الدموي أو مجرد نهاية لإحدى مراحله؟

وربما كان من أهم خلفيات طرح هذا السؤال أن تفاصيل المراحل التي ارتبطت بمن سبقوه على الدرب الدموي دفنت مع أشلائهم.

وللإجابة لا بد من وضع الأحداث في سياقها الزمني وإطارها السياسي، علماً بأن العنف السياسي المحسوب على الإسلام والذي تفجر إثر إيقاف المسار الانتخابي، توقف بالهدنة التي حدث حولها اتفاق أدى إلى إقرار قانون الوئام المدني .

فالقانون الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه، وبدون صوت واحد معارض، كان تتويجاً سياسياً لعمل أمني تم تحت مظلة الرئيس اليمين زروال، وأدى إلى إقرار هدنة بين أهم طرفين في الصراع وهما السلطة والجيش الإسلامي للإنقاذ، ثم جرى تبنيه سياسياً من قبل الرئيس عبد العزيز بو تفليقة، الذي جعل منه قاعدة لتحركه نحو تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

وقد احترم طرفا الاتفاق التعهدات الرئيسية التي التزما بها، بالرغم من وجود تحفظات أو مؤاخذات، وبالرغم من أن كل القوى المعادية للوئام المدني لم تترك

---

69 - الشرق الأوسط 17 فبراير 2002

فرصة واحدة لتشويه النتائج إلا وانتهزتها، ومن بين ذلك التركيز في صحافة معينة على أن بعض المستفيدين من العفو الرئاسي قد نقضوا العهد وعادوا إلى حمل السلاح، وهو ما لم يتأكد على الإطلاق، بدون أن ينفي هذا إمكانية حدوث حالات فردية هرباً من مضايقات محلية تناقضت مع روح قانون الوئام نفسه.

ولا بد هنا للإشارة إلى أن جل الصحف الجزائرية لا تشكل انعكاساً للواقع السياسي والحزبي في البلاد، وهي تحاول التأثير على الأحداث أو الاستفادة منها بالاعتماد على مراكز قوى محددة، تحرك الأحداث من وراء ستار، وبعض الصحف ارتبط بالأقليات الفكرية المتناقضة مع روح المصالحة الوطنية، وبعضها نزع ورقة التوت عن نزعته الجهوية منذ أحداث منطقة القبائل.

ولعل قضية "بن عايشة" من أبرز الصور التي تبرز تعقيدات مرحلة الوئام المدني.

فالمذكور كان ممن حملوا السلاح في مرحلة معينة ثم قبل قانون الوئام والتزم به واحترم كل التزاماته، ثم حدث أن نشرت إحدى الصحف صورة قديمة له وهو يحمل السلاح بما رأى فيه محاولة للغمز واللمز، تتناقض مع روح القانون، فلجأ إلى القضاء ورفع دعوى ضد الصحيفة، وكان المفروض أن يعتبر هذا تأكيداً لالتزامه بقوانين البلاد واحترامه لتعهداته، لكن القيامة قامت على الرجل، وراحت بعض الصحف التي لا تخفي تناقضها مع عملية الوئام المدني تهاجم لجوء إرهابي مجرم للقضاء، وتستنكر قبول القضاء لشكواه ضد الذين ضحوا لاستئصال الإرهاب والإرهابيين.

وكان منطق تلك الصحف المتشدقة بحرية التعبير .. : "نحن نفعل ما نريد وعلى من يتصدى لنا أن يستعد لدفع الثمن، وبالتالي فعلى من يختلف معنا أن يغلق فمه وإلا قطعنا لسانه"، ولقد عشت ذلك خلال تحملي لمسؤولية الإعلام، وجاءني كثيرون يزينون لي مباركة الحملة الصحفية الرهيبة ضد بن عايشة، لأن

ذلك سيكون تدعيماً لوجودي على رأس الوزارة، ورفضت بالطبع [70].

وتتزايد الحملة ضد الوئام بعد خطاب "باتنة" الذي ألقاه الرئيس بو تفليقة في العام الماضي، وأعلن فيه عزمه على تطوير الوئام المدني إلى وئام وطني تتآلف فيه كل القلوب، ولا يستثنى منه إلا الذين ثبت إجرامهم ولم يعلنوا توبتهم.

ومع اعتماد مشروع الإنعاش الاقتصادي اندلعت الأحداث في منطقة القبائل، ورغم كل محاولات التهدئة التي اعتبر المواطنون بعضها ركوعاً من الدولة أمام مطالب مستفزة، فإنها ما زالت تتواصل بشكل أصبح يهدد هيبة الدولة ومصداقيتها، رغم عدم نجاحها في إقناع الجزائريين بعدالة مطالبها وبالتالي بالتضامن معها.

في هذا الجو يتم القضاء على الزوابري، ولعل الصورة بالغة البشاعة التي نشرت للرجل بعد القضاء عليه، وبإصرار واضح على تأكيد مصرعه، تدل دلالة بالغة على رغبة قوية في تسجيل ذلك كختام لمرحلة حالكة السواد من مراحل الأزمة الدموية التي عاشتها الجزائر في العشرية الماضي، خصوصاً وأن الصحف إياها تحدثت عن مقتل الرجل أكثر من مرة.

وقد ارتبط اسم الزوابري بأكثر الأعمال وحشية في تاريخ تلك الأزمة، والتي نسبت لما سمي بالجماعة الإسلامية "المسلحة"، ولعل الكلمة الأخيرة هي الوحيدة التي يمكن أن تكون تعبيراً عن حقيقتها، على أساس أن نسبتها إلى النضال الإسلامي، أيا كان الموقف منه، هو خطأ كبير، يمارسه كثيرون عن جهل غير متعمد تارة وعن معرفة مؤكدة تارة أخرى، وتعريفها كجماعة لا يدل على حقيقة تكوينها.

ورغم وضوح الصورة التي قدمت عن مصرع الزوابري فقد أثار انتباهي أن عنوان مقال الأحد الماضي كان: "إغتيال" عنتر الزوابري، لأن كلمة اغتيال تختلف عن كلمة "مصرع" أو "مقتل" أو "الإجهاز على".

70- ولهذا قلت في لقاء الاسكندرية حول حرية التعبير بأنني أفرق بين حرية التعبير التي أعتبرها كحرية التنفس وبين حرية الصحافة التي يمكن أن تكون قيداً على حرية التعبير.

وربما كان التركيز على بث صورة القتيل البشعة محاولة للقول باستحالة نسبة أي أعمال إجرامية ترتكب في المستقبل إليه، وقد يكون ذلك تحذيراً لأيد معينة ألفت ارتكاب جرائم معينة، هدفها تحقيق نتائج سياسية معينة، بدون الحاجة إلى تبني الجرائم أو التباهي بها، وليس سراً أن هناك من يشككون في الرواية الفرنسية عن اختطاف عناصر مما سمي بالجماعة الإسلامية المسلحة طائرة "الإيرباس" في عام والذي انتهزته الدوائر الفرنسية لكي تحرض عدداً من الخطوط الجوية الدولية على مقاطعة الجزائر، بعد أن قاطعتها الخطوط الجوية الفرنسية [71].

وربما كان تنظيم الاستقبال الشعبي للرئيس التونسي في أهم شوارع العاصمة رسالة من السلطات الجزائرية بأن مرحلة الإرهاب الإجرامي قد انتهت إلى الأبد مع التخلص من الزوابري في نفس الأسبوع.

واليقين العام اليوم هو أن أعمال العنف التي يمكن أن ترتكب فقدت أي غطاء سياسي وأي تبرير عقدي، وبالتالي فإنها تصنف في خانة العمل الإجرامي الذي يقمع ويردع بالقانون الجنائي وحده، وبدون أي اعتبار سياسي، ويشمل هذا، بجانب جرائم القتل والتفجير، كل أعمال التخريب التي ترتكب في حق الاقتصاد الوطني والبنية الأساسية للبلاد.

وسنجد هنا أن زميلاً كبيراً وأخاً عزيزاً وقع في الفخ عندما خيل له أنه زار الجزائر، لمجرد أنه نزل في أحد فنادقها الكبيرة قرب المطار الدولي [72].

والذي حدث أنه أحيط بمجموعة معينة تحمل أفكاراً معينة، بينما حرم، ربما بشكل غير مباشر ومقصود، من الاتصال بقادة الفكر والرأي وممثلي التوجهات

71 - مما زاد من حدة الشكوك أن الطائرة كانت تقل عددا من الفرانكوفيليين وأشد أعداء الاتجاه الإسلامي ضراوة، لم يمسسهم الخاطفون بسوء بينما قتلوا طباخاً فيتنامياً يعمل بالسفارة الفرنسية. ولم ينشر شيئ عن تقرير الطب الشرعي حول جثث الخاطفين كما لم يحدث استجواب صحفي للرهائن أو لمساعد قائد الطائرة الذي قفز من كابينة القيادة بعد اقتحامها مباشرة من قبل الأمن الفرنسي في مطار مرسيليا.

وبعد أكثر من ثلاث سنوات قدمت التلفزة الفرنسية فيلماً وثائقياً عن الاختطاف كان واضح الفبركة.

72 - الأستاذ أحمد حمروش الذي قيل لي أنه حاول الاتصال بي وهو ما لم يبلغني به أحد.

المختلفة في البلاد، وهو ما جعل كتابته متناقضة مع الواقع.

لكن توقعات المستقبل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الانتخابات التشريعية التي ستجرى ربيع هذا العام، وهي الثانية منذ إيقاف المسار الانتخابي في يناير/كانون الثاني.

وقد يبدو أن هذا الأمر لا علاقة له بمقتل الزوابري، غير أن الخطاب السياسي للحزب الذي انتزع الأغلبية في 1997 يقترب مما يسميه التيار الإسلامي طروحات استئصالية، حيث يدعو إلى التحالف ضد أي بروز للإسلاميين في الانتخابات القادمة، وهو ما يشير إلى مواقع القوة التي يستند إليها الحزب.

والطرح يقترب إلى حد ما من طروحات الحزب المجهري الذي يرفض المشاركة في الانتخابات ما لم يمنع الإسلاميون والجبهويون من المشاركة فيه [73]، وهو دليل على إدراك الحزب لحجمه الهزيل، يجعله في مقدمة أعداء الانتخابات، ويضعه في خندق من يحلمون بفترة انتقالية جديدة كتلك التي عرفها النصف الأول من التسعينيات، والذي برز فيها تحكم الأقليات الفكرية.

وسنجد في نفس ذلك الخندق كل الرافضين للوئام المدني، والذين يرددون بأن الأعمال الإجرامية يرتكب مستفيدون من إجراءات العفو التي نص عليها القانون، وذلك في محاولة لإجهاض تطويره نحو مصالحة وطنية.

وسنجد أيضا أنصار بعض المشاريع المشبوهة، ومن بينها إصلاح المنظومة التربوية، الذي ستخرجه الانتخابات النزيهة من الإطار الضيق الذي تسيطر فيه أقليات فكرية وعقدية وسياسية إلى مجال الحوار الشعبي واسع المدى، الذي تشارك فيه كل الفعاليات السياسية والثقافية، وهو الضمان الوحيد لكي يكون الإصلاح انطلاقة جديدة للمنظومة التربوية وليس نكسة فكرية وعلمية، تقود بعيداً عن الانتماء الحضاري للبلاد وتؤدي إلى تحقيق الحلم الاستعماري القديم

---

73 - المقصود هنا هو الحزب الشيوعي الذي غير اسمه أكثر من مرة ولم يحمل أبداً الاسم الذي يدل على هويته.

في استرجاع السيطرة على مقدرات الجزائر سياسياً واقتصادياً عبر السيطرة على المفاتيح الفكرية.

لكن نهاية العنف السياسي الذي شمله قانون الوئام المدني لا تمنع من أن تعرف البلاد عنفاً جديداً، لا يندرج في إطار ذلك القانون، يقف وراءه الرافضون لوئام وطني يحقق الاستقرار والأمن للبلاد كلها، ويمكن من إنهاء قانون الطوارئ، وهو عنف يستهدف إحداث أكبر ضجيج إعلامي ممكن لتجري الاستعانة بالخارج لتحقيق أهداف محلية داخلية.

باختصار، هناك، على الساحة السياسية، من لا يريد غيره على الساحة السياسية، خصوصاً إذا كان هذا الغير يجسد قاعدة شعبية عميقة الجذور واسعة الانتشار، وهذا يرسم خريطة التحركات المستقبلية.

الرئيس الجزائري
يراهن على الانتخابات التشريعية (74)

استقبل الرئيس الأربعاء الماضي قيادات أهم أحزاب الائتلاف الحكومي وأحزاب أخرى من بينها منسحبون من الإتلاف أو غير مشاركين فيه أساساً، وكان الاستثناء الرئيسي هو قيادة جبهة القوى الاشتراكية التي رفضت دعوة الرئيس، وأتصور أن من أهم الأسباب أنها لم تصل بعد إلى تبني معادلة منطقية بين المطلوب والممكن.وتؤكد الاستقبالات، بغض النظر عن أن هناك من رأى فيها فرصة للعودة إلى ساحة سياسية خرج منها قصوراً وعجزاً، فإن الواضح هو أن الرئيس يراهن على الانتخابات القادمة، وهكذا تشهد الجزائر في الأسابيع القادمة فتح صفحة جديدة تضع حداً نهائياً للمحنة التي عرفتها في السنوات الماضية، وذلك بإجراء الانتخابات التشريعية، الثانية بعد انتخابات ديسمبر 1991، والتي كان إجهاضها تصعيداً لمسلسل العنف والعنف المضاد في البلاد، وبروز ممارسات بالغة البشاعة، بدا وكأن من أهدافها منافسة المذابح الاستعمارية والإسرائيلية.

وليس سراً أن معظم الجزائريين ينظرون إلى الانتخابات التشريعية بعيون فيها الكثير من التساؤلات وبنفوس فيها الكثير من الشكوك وبحجم كبير من الريبة والتوجس والإحباط، وبحجم أكبر من التناقض في النظرة بحكم تشابك المعطيات وتعقيدها.

---

74 – الشرق الأوسط 24 فبراير 2002

ولا جدال أن انتخاب اليمين زروال رئيساً للجمهورية في نوفمبر 1995 كان تعبيراً حقيقياً عن إرادة شعبية في الخروج من أتون الوضعية الأمنية الملتهبة، بحيث يمكن القول إن الحديث عن تزوير للإرادة الشعبية بشكل مباشر في انتخابات نوفمبر 1995 الرئاسية هو هراء لا أساس له من الصحة، وهذا بغض النظر عن بعض التجاوزات أو الأساليب والطرق التي استعملت لاختيار بعض المرشحين الآخرين، والتي جعلت البعض يتحدثون، للمرة الأولى في تاريخ البلاد، عن "أرانب سباق".

وكان التعديل الدستوري الذي جرى الاستفتاء حوله في 1996 أول مناسبة تظهرفيها شرائح كثيرة عدم رضاها عما تعيشه، فقد تجاهل التعديل الميكانيزمات التي وضعها دستور 1989، وبدا واضحاً أن هدف التعديل الحقيقي كان إقحام قضية الأمازيغية وإقامة غرفة ثانية، مهمتها الأولى هي التحكم في نشاطات الغرفة الأولى، إذا حدث أن انتمت الأغلبية لتيارات تتناقض مع السلطة[75].

وللمرة الأولى يرتفع عدد المصوتين سلباً إلى نحو مليونين (أي عشر المصوتين بنعم تقريباً) مع نحو أربعة ملايين ممتنع عن التصويت، رغم كل الجهود التي بذلت لتحقيق نتائج أحسن، وكان من بينها تسريب الإشاعات بأن البطاقة الانتخابية ستكون مطلوبة من المواطن في البلديات والهيئات التي يقصدها لقضاء مصالحه. لكن عنصراً جديداً برز على الساحة السياسية وهو تحول تشكيلات مؤيدة للرئيس إلى حزب سياسي حمل اسم التجمع الوطني الديموقراطي، يخوض الانتخابات التشريعية في 1997 ليحظى بالأغلبية، مما أعطى كثيرين الفرصة للحديث عن مولود ولد بشواربه ولحيته، وهكذا أحاطت بالانتخابات التشريعية في 1997 شكوك كثيرة.

وبعد انتزاعه للأغلبية في المجلس الشعبي الوطني ينتزع التجمع الوطني

75 - وقفت بشراسة ضد هذا التعديل الدستوري لعدم اقتناعي بضرورته، وكنت أنا من كتب بلاغ اتحاد الكتاب الجزائريين ضده، والغريب أنه، وطبقاً للدستور المعدل، اختارني الرئيس زروال ضمن الثلث الرئاسي في مجلس الأمة، ولم يمنعني هذا من المطالبة بحل المجلس إذا لم تعط له صلاحيات تبرر وجوده، وجرّ عليّ ذلك خصومات.

الديموقراطي الأغلبية في مجلس الأمة، ويبدو أن السلطة استعادت، كما تصورت، الشرعية البرلمانية التي فقدت في يناير 1992، ويتزايد الإحباط الشعبي من كل ما يتعلق بالانتخابات.

وتعالت أصوات التنديد بالتزوير.

وحملت قيادة جبهة التحرير الوطني الجديدة (76) سيف محاربة التزوير، ولكن السيف كان سيفاً خشبياً هدفه في نهاية الأمر الحصول على بعض المكاسب هنا أو هناك، وينطبق الأمر على تشكيلات حزبية أخرى، ثم يفجر اليمين زروال في سبتمبر 1998 قنبلته غير المتوقعة حيث يعلن عن اختصار عهدته الرئاسية، وتجرى الانتخابات الرئاسية في أبريل 1999، وينسحب ستة مرشحين عشية إجراء الانتخابات، تاركين المرشح السابع ليخوضها وحده، وكانت التهمة الرئيسة هي التزوير(77).

وللمرة الأولى لا تقتنع الأغلبية بقضية التزوير، ويتضح أن هدف الانسحاب الحقيقي هو إفساد العرس الانتخابي، وهو ما بدا للوهلة الأولى نتيجة لتحليل خاطئ للأحداث قام به أو دُفع إليه المرشحون الستة، ولكن تأكد بعد ذلك أن هدفه

---

76 - هي القيادة التي برزت بالتواطؤ مع بعض مراكز القوى في إطار ما أطلق عليه اسم المؤامرة العلمية، وانتهت بالتخلص من عبد الحميد مهري الذي دفع ثمن عدم اعترافه بشرعية ما حدث في 1992، ومشاركته الفاعلة في عملية العقد الوطني الذي احتضنته جمعية سانتإيجيديو الكاثوليكية في روما عام 1995.

ويتميز خط سير القيادة الجديدة بالاستسلام الكامل للسلطة وإقصاء كل العناصر الحزبية التي تختلف معها، ومن هنا كان المؤتمر السابع في 1997 مؤتمراً مفبركاً كان عبد العزيز بو تفليقة ممن تم إقصاؤهم فيه، بينما لم يدع مناضلون عديدون من أعضاء القيادة السابقة للجبهة للمشاركة فيه، ومن بينهم كاتب هذه السطور.

وانبثقت عن هذا المؤتمر لجنة مركزية مشكوك في صدقيتها، ثم حدثت عملية مشابهة قيل إنها تمت بإيحاء من الرئيس بو تفليقة كانت من نتيجتها إجبار الأمين العام بو علام بن حمودة على ترك مكانه لرئيس الحكومة آنذاك علي بن فليس، وكان بحق مؤتمر الإقصاء والقطيعة مع خط جبهة التحرير الوطني، وهذه اللجنة هي التي أعدت المؤتمر الاستثنائي الذي رشح السيد علي بن فليس لرئاسة الجمهورية منافساً لعبد العزيز بو تفليقة، وهنا فقط تأكدت تحالفات ومخططات كان البعض يتصورها مجرد ظنون وخيالات.

ولقد رأيت أن أذكر بذلك الآن لأسهل على القارئ تفهم الأحداث القادمة.

77 - كان المرشحون الستة هم الأخوة أحمد طالب الإبراهيمي ومولود حمروش وحسين آيت أحمد وعبد الله جاب الله ومقداد سيفي، الذين طلبوا موعدا مع الرئيس زروال للمطالبة بتأجيل الانتخابات، ورفض الرئيس زروال ذلك لعدم اقتناعه بالمبررات المقدمة.

الحقيقي، أو على الأقل هذا ما خطط له البعض ووقع البعض الآخر في شراكه، هو إصابة شرعية بو تفليقة بشرخ يتزايد مع الأيام، هدفه شل قدرات الرئيس المقبل لكي يظل دائماً أسير وضعية معينة لا فكاك منها.

وهنا نعود إلى تساؤل أغاثا كريستي عن المستفيد من الجريمة لنفهم الكثير، بغض النظر عن أن هناك من لم يكتشفوا الفخ الذي وقعوا فيه إلا بعد أن سبق السيف العذل.

ولجأ الرئيس بو تفليقة إلى الاستفتاء حول قانون الوئام المدني ليدعم شرعية نوفمبر 1999 بشرعية سبتمبر 2000، بعد أن عرض القانون على البرلمان بغرفتيه في اجتماعين منفصلين.

وأدى عدم التكامل بين الغرفتين إلى عدم قيام تكامل حقيقي بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية، بحيث لم يقم رئيس الجمهورية مرة واحدة بزيارة للبرلمان بغرفتيه، ولم تجتمع الغرفتان إلا مرة واحدة، عند تنصيب رئيس الجمهورية، ولمجرد أنه ليس هناك نص يقنن اللقاء المشترك، مما يؤكد قصور دستور 1996.

وأدى عدم تمكن الرئيس أو عدم رغبته في التعامل مع البرلمان، ومجلس الأمة على وجه التحديد، خارج الإطار التشريعي الكلاسيكي إلى فقدان الرئيس لفضاء سياسي كان يمكن أن يوفر له مجالاً للحركة والتفافاً حول القيادات الحزبية، خاصة تلك التي لا تحظى بجماهيرية حقيقية.

اليوم يمكن القول بأن الجزائريين سئموا الانتخابات وألاعيبها ونتائجها غير المؤكدة، حتى وإن لم يصل كثيرون اليوم إلى قرار نهائي بالتحمس لها أو بتجاهلها.

وربما كان من أهم العناصر التي يمكن أن تشجع الجزائريين على الترحيب بالانتخابات هو أن هناك تيارات أعلنت عن رفضها المشاركة فيها، ما لم يتم إقصاء الوطنيين والإسلاميين، أي أن تمنع الأغلبية الجماهيرية من ممارسة حقها المشروع الذي يكفله الدستور. والغريب أن هذه التيارات هي التي ترفع شعارات الديموقراطية، والتي رفعت يوماً شعار "المجتمع المفيد"، وموجزه أن أغلبية المواطنين تعيش في وضعية فكرية واجتماعية لا تسمح لها بالتعبير الحر عن

رأيها، وهي، إن أعطيت الفرصة، ستسيئ الاختيار، كما حدث في 1991. [78]

هنا، وبدون محاولة للمضاربة، يمكن أن نجد تفسيراً لعودة الأعمال الإجرامية إلى بعض المناطق الجزائرية، ونفهم لماذا يعمل البعض على إقناع المؤسسة العسكرية بالعودة إلى وضعية بداية التسعينيات، لتتمكن الأقلية من التحكم في رقاب الأغلبية.

لكن الأحداث التي عرفتها منطقة القبائل وتأثرت بها مناطق متعددة في أرض الوطن أكدت اليقين بضرورة وجود سلطة مركزية قوية، تتمتع بالشرعية الكاملة، لكي تتخذ القرار الصائب فيما يتعلق بالمطالب التي يرى الكثيرون في بعضها نوعاً من التعجيز، وفي البعض الآخر محاولة لتدمير هيبة الدولة الجزائرية. وبالإضافة إلى أن مشاريع الإنعاش الاقتصادي تأثرت بتلك الأحداث كما تأثرت بالنتائج التي ترتبت على فيضانات نوفمبر الماضي نجد أن وضعية إحباط عام تسود الشارع الجزائري، وهو أمر بالغ الخطورة، يلغي إمكانيات الخروج السريع من المستنقع الذي عانت منه البلاد في العشرية الماضية، بالإضافة إلى أنه يعطي الفرصة لبعض التيارات لمواصلة عملية الابتزاز السياسي التي عرفتها البلاد منذ إيقاف المسار الانتخابي.

لكن ذلك كله، بكل تناقضاته، لا يمنع من القول بأن هناك يقيناً عاماً بأن انتخابات تشريعية نزيهة تتم في وقتها المحدد وتفتح الباب أمام كل التيارات السياسية أيا كانت اتجاهاتها، وتجري تحت رقابة وطنية ودولية وفي ظل شفافية مطلقة، هي وحدها القادرة على خلق المناخ الديموقراطي الصحي الذي يمكن السلطة التنفيذية من طرح مشاريع الإصلاح الإداري والتعليمي في إطارها الصحيح، كقوانين تناقش شعبياً ثم برلمانياً لتكون في نهاية الأمر قوانين ملزمة للجميع، وهنا تتأكد الخلفيات المشبوهة للذين يضغطون على الرئيس لدفعه إلى تعديل الدستور بدون المرور على الاستفتاء الشعبي[79].

78 – كان هذا هو موقف التيارات اليسارية والفرانكوفيلية ودعاة النزعة البربرية.

79 – الذي حدث هو أن الرئيس، ولمحاولة تخفيف وضعية الاحتقان، لجأ إلى تعديل للدستور يعتبر اللغة الأمازيغية لغة وطنية، وكان المبرر الدستوري الذي أعطي لعدم إجراء استفتاء هو أن هذا التعديل لا يغير جوهرياً من أحكام الدستور، وقد قاطعت جلسة البرلمان التي تم فيها التصويت على التعديل لعدم اقتناعي به، وصوتت عليه كل الأحزاب المشاركة في الغرفتين بدون استثناء.

والمؤكد أن الرئيس يدرك بأن تجاهل الإرادة الشعبية في قضايا بمثل القضايا المطروحة هو قنبلة موقوتة يمكن أن تنسف كل شيئ، بالإضافة إلى أنها تحرمه من هامش المناورة التي يوفرها المناخ الديموقراطي، وتفقده حلفاء طبيعيين في الوقت الذي تجعله رهينة لخصوم تقليديين.

ويبقى أن جبهة التحرير، بوسطيتها وبعمقها التاريخي وبرصيدها الشعبي الذي استعادت الكثير منه، قادرة على أن تلعب دوراً رئيسياً في تطبيع الوضعية الجزائرية، إذا استطاعت أن تضع المعادلة المطلوبة لتحركاتها المستقبلية وأحسنت الاستفادة من الطاقة البشرية التي تنتسب لها.

المؤكد إذن أن الانتخابات الحرة هي دواء الأزمة الجزائرية، ولكن السؤال : هل تنجح الإرادة الوطنية في تحجيم المستفيدين من الوضعية الحالية؟.

والمؤكد أيضاً أنه لا مجال اليوم لخداع الجماهير، التي أدركت بأن هناك، على الساحة السياسية، من لا يريد غيره على الساحة السياسية، خصوصاً إذا كان هذا الغير يجسد قاعدة شعبية عميقة الجذور واسعة الانتشار.

وهذا يرسم خريطة التحركات المستقبلية.

الرجل والعهد (80)

توقفت اللقمة في حلقي

كنت ضيفاً في أحد مطاعم لندن على مائدة الصديق بكر عويضة مدير تحرير الشرق الأوسط، وبرفقة الأصدقاء بشير عبد الحفيظ ونادية محديد وأحمد عباس صالح، والحق هو أنني لم أكن صبيحة السبت في أحسن حالاتي، بعد الحصة التليفيزيونية التي نظمها العزيز سامي حداد في ستوديو الجزيرة بالعاصمة البريطانية مساء الجمعة، وفوجئت ببعض من شارك فيها، بدون استشارة مسبقة مني.

وطرحت أسباب ضيقي على نادية التي تفضلت باصطحابي إلى المطعم، وكان تعليقها ببساطة : ما الذي يزعجك في الأمر كله، إن الفضائية ليست ملكاً لنا ندعو لها من نشاء ونغلق الأبواب على من نشاء، ونحن، في المعركة الإعلامية التي تخوضها بلادنا، نواجه اختيارين لا ثالث لهما، إما الفرار من المواجهة وممارسة سياسة الكرسي الشاغر، وأنت تعرف نتائج تلك السياسة، وإما مجابهة الخصوم بالحجة والمنطق وفي كل موقع وعلى كل صعيد، ومحاولة كسب احترام وتفهم الأشقاء من منشطي الحصص، بدلاً من تجاهل دعواتهم بما يجعل منهم خصوماً آليين لوجهة النظر الجزائرية، ويفتح المجال على مصراعيه لكل الخصوم والأعداء،

---

80 – صوت الأحرار جوان 2002 (ونشر جانب من الكلمة أيضاً في الشرق الأوسط في اليوم التالي للوفاة، أي الاثنين 3 جوان، بتعاطف من الزميلين بكر عويضة وبشير عبد الحفيظ) حيث كنت ضيفاً عليهما في العاصمة البريطانية.

كما حدث في السنوات الأخيرة، بفضل الذين يعيشون بعيداً عن اهتمامات الساحة الإعلامية الوطنية والدولية.

ودخلنا إلى المطعم اللندني، وكلمات نادية ترن في أذني وتتكامل معها رائحة الطعام اللذيذ، ومع اللقيمات الأولى يأتيني من ينبئني بانتقال محمد الشريف مساعدية إلى الرفيق الأعلى.

كنت أعلم أن رئيس مجلس الأمة قد نقل إلى الخارج للمرة الثالثة على جناح السرعة، وكنت توجهت قبل ذلك إلى باريس خصيصاً لزيارته في المستشفى، غير أن سفيرنا هناك أقنعني بأن الرجل يرهق نفسه بالحديث عند استقبال الأصدقاء، وهو ما يؤثر سلباً على حالته الصحية.

وهكذا كان ألمي شديداً عندما سمعت بوفاته بدون أن أراه مرة أخيرة، ومرت الساعات المتبقية لي في لندن بطيئة خانقة، وكان أول ما فعلته عند العودة إلى الجزائر أن أذهب إلى وداع الرجل في العالية، بعد أن فاتتني مراسيم الجنازة.

وأمام كومة التراب المغطاة بالورود خلف قبر محمد الصديق بن يحي رحت أقرأ الفاتحة وأسترجع مسيرة رجل كان من أهم ما ميز مسيرة حياته تحمله مسؤولية أخطاء نسبت إليه ظلماً، بدون أن يحاول الدفاع عن نفسه حتى لا يضطر إلى توجيه إصبع الاتهام للمسؤولين الحقيقيين.

ولن أشير هنا إلى قضايا سياسية كبرى فلهذه مجالها ووقتها، بل أكتفي بلقطات سريعة تبرز بعض الظلم الذي تعرض له الرجل طوال حياته.

فلقد اتخذ يوماً قرار متعجل بنقل مقر الحزب إلى قصر الحكومة، ولم يكن مساعدية هو الذي وقف خلف القرار، بل ورث وضعية ضاعت فيها وثائق كثيرة في عملية الانتقال من مقر إلى مقر آخر.

والتقيته يوماً لأسأله عن السر في استفزاز سكان المنطقة المحيطة بقصر الحكومة، بمنعهم من استعمال الدرج الذي يصعد من شارع الدكتور سعدان، والذي أطلق عليه البعض آنذاك "دروج مساعدية"، واكتشفت أن الرجل كان خالي الذهن تماماً عن هذه القضية، التي اتخذ فيها القرار على مستويات دنيا بدون استشارته.

وكان من أكثر القضايا مدعاة للهجوم على محمد الشريف مساعدية قضية المادة 120 من قانون الحزب، والتي تجعل المسؤوليات القيادية في المنظمات

الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني مقصورة على مناضلي الحزب.

وكان وراء الهجوم الشرس بعض المنتمين لتيارات تتناقض مع اتجاه الجبهة، انتهزوا فرصة الفوضى الفكرية التي سادت في الثمانينيات إعداداً لمرحلة النكسة لكي يخفوا حقيقة تمارسها كل الأحزاب في العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء، وهي أن الحزب لا يعهد لغير مناضليه بقيادة المنظمات التابعة له، والتي تشكل المشتل الذي يستمد منه مناضليه.

وتصوروا لو كان الحزب الشيوعي الفرنسي، مثلاً، يختار لرئاسة اتحاده العمالي العتيد (CGT) أحد مناضلي الجبهة الوطنية من أتباع لوبن، أو العكس.

والغريب أن الذين هاجموا مسؤول الأمانة الدائمة للجبهة آنذاك تناسوا أن هناك مادة دستورية صوت عليها الشعب أكثر من مرة، تنص على أن يعهد بالمناصب العليا في الدولة لمسؤولين في الحزب، وهي المادة 102 على ما أذكر، وهو ما لم يتم تنفيذه إن لم أقل أن العكس حدث في نهاية الثمانينيات، وكان من أهم عوامل النكسة، حيث تسرب إلى الصفوف القيادية من لم يمارسوا مسؤوليات حزبية على الإطلاق.

وعاش محمد الشريف مساعدية في السنة الأخيرة آثار الصدمة التي تعرض لها بوفاة صهره ثم بوفاة ابن أخيه، ولكنني أتصور أن أكثر ما عانى منه هو جحود البعض ممن كان هو وراء صعودهم، ولكنهم أداروا له ظهر المجن خلال عبوره للصحراء، الذي تكرر أكثر من مرة.

ويروي صديقه الوفي محمد العربي الزبيري قصة مخزية عن مثقف كان لمساعدية فضل كبير في رعايته، ولكنه تهرب من لقائه عندما توجه لإجراء فحص طبي في بلد شقيق كان المثقف يحتل فيه مسؤولية سامية.

والذكريات كثيرة لكن من أطرفها أن مساعدية، وهو من خبراء الإعلام الجماهيري، كان يقول لي ضاحكاً بأن لرجل الإعلام الناجح أربعة مقاييس، أن يكون كفؤاً ونزيهاً وملتزماً و..ولد (...) وهي كلمة لا أستطيع كتابتها.

ويضيف محمد الشريف بأنه، بدون المقياس الرابع تفقد بقية المقاييس فعاليتها.

ولن أنسى يوم توجهنا في إطار وفد شعبي إلى بلد شقيق عشية انعقاد مؤتمر القمة الإفريقية في الجزائر في جوان 1999، وكيف تعامل معه أحد رجال الأمن

هناك بنوع من الاستهانة، حيث أخذ يمرر على جسمه الجهاز الكاشف للأسلحة، مما جعلني أصرخ في العقيد المعجب بآلته البدائية بأن عليه أن يؤدي التحية العسكرية للرجل الذي يقف أمامه.

ولم أستطع البقاء مكتوف اليدين أمام جهل بعض صغار المسؤولين، فاستأذنت رئيس الوفد المرحوم رابح بيطاط، الذي كنت سعدت بالعمل معه خلال مرحلة الرئاسة الانتقالية، وكان ذلك بمحضر الأخ الهادي الخديري، وأعطاني الرئيس بيطاط توقيعاً على بياض لكي أضع النقاط على الحروف مع بروتوكول البلد المضيف، وهو ما حدث بالفعل، ورأى الناس قائد البلد الشقيق وهو يجلس في مواجهة الوفد الجزائري محاطاً بكل من رابح بيطاط ومحمد الشريف مساعدية، بعد أن كان هناك كرسي واحد مخصص له وفي مواجهته صفوف من الكراسي كتلك التي يجلس عليها طلبة المدارس.

ولا بد أن أقول هنا بأن الفضل في تصحيح الوضعية يعود أساساً إلى مساعدي القائد الشقيق، الذين استجابوا بكل أخوة لما طلبته منهم.

والمهم هو أن الأمور بالنسبة لمحمد الشريف مساعدية كانت، كما يقال، زايد ناقص.

.. ..

رحم الله محمد الشريف مساعدية بقدر ما ظلم، ونزع من سيئاته لتوضع على كاهل من ظلموه افتراء وعدواناً.

ولقد شاءت إرادة المولى عز وجل أن يلتحق محمد الشريف بالرفيق الأعلى بعد فوز جبهة التحرير بالأغلبية في المجلس الوطني الشعبي الجديد.

ولعلها رسالة تتطلب التأمل.

تاريخ الرجال ورجال التاريخ [81]

عبر ثلاثة عشر أسبوعاً تابعت، عبر فضائية الجزيرة، شهادة الرئيس أحمد بن بله على العصر، والتي تناولت جانباً هاماً من كفاح الجزائر في سبيل استرجاع حريتها واستقلالها وعودتها إلى حظيرة الوطن العربي والعالم الإسلامي، عضواً فاعلاً ورصيداً ثرياً وطليعة متبصرة في كل معارك الوطن وعمقاً استراتيجياً للكفاح العربي ضد العدوان الإسرائيلي الاستيطاني.

والآن وقد استكمل الرئيس شهادته أحس بأن من واجبي أن أساهم، كمثقف، في استكمال وضع نقاط حروف، لم يتوقف عندها المناضل الكبير، عفة وكرماً، وذلك عبر ملاحظات أراها من حق القارئ علي، كشاهد على الشهادة.

والملاحظة الأولى، قد تبدو عديمة الأهمية ولكنني أراها جديرة بالاهتمام.

فقد كان من الصعب أن يصدق المرء أن الرجل الذي يتحدث بحيوية ملحوظة وذاكرة متوقدة وإدراك عميق لما يجب أن يقال وما لا يجب أن يقال هو رجل

---

81 - الشرق الأوسط الجمعة 3 يناير 2003

ولم تكن المرحلة الماضية مرحلة خمود فكري كما قد يبدو من فروق التاريخ، بل واصلت الكتابة في أكثر من منبر، ولكنني، وأنا أجمع هذه المقالات لأضيفها للكتاب الأصلي أحسست بأن عليّ أن أشفق على القارئ من تفاصيل يمكن أن تثقل عليه، وسيلاحظ القارئ فراغات كثيرة من نفس النوع، لكنني لم أتوقف عن الكتابة إلا خلال الشهور القليلة التي تحملت فيها عبء وزارة الثقافة والاتصال منذ نحو عامين.

يحمل على كاهله عبء أربعة وثمانين سنة، قضي منها أكثر من عشرين سنة بين السجن الفرنسي والإقامة الجبرية الجزائرية، وقبلها نحو ثلاثين سنة من النضال المتواصل ضد المستعمر، وبعدها سنوات طويلة في منفى اختياري ارتآه حتى لا يعطي أحداً فرصة استعماله كدكان تاريخي، وحاول خلالها أن يكون مفيداً لوطنه ولأمته في حدود الطاقة والإمكانات المتاحة.

وأتصور هنا أن حيوية الرجل تعكس إيمانه العميق بالله وبالوطن، وتترجم مقدرته على تجاوز المحنة الشخصية في مواجهة المحن التي تجتازها الأمة ويعانيها الوطن، وهو لا يدخن ولا يشرب الخمور ويعيش دائماً حياة المناضل الزاهد.

وهناك ملاحظة أخرى لا تخطئها عين من يتابعون مسيرة المجاهدين الجزائريين، وهي أن أحمد بن بله، الذي يملك عمقاً نضالياً قل أن يتوافر لقيادات معاصرة كثيرة، ويملك رصيداً ثرياً من الخبرات السياسية والميدانية، بفضل التجارب التي مر بها والمحن التي اجتازها، لم يحاول انتحال دور المعلم أو إعطاء الدروس لأحد، سواء على الساحة الجزائرية أو على الساحة العربية والدولية.

ولعلي ممن يملكون الحديث عن الرئيس الجزائري الأسبق بعيداً عن مظنة التحيز أو شبهة الانحياز، وكنت أشرت إلى علاقاتي معه في كل من حلقات "الزلزال" ثم "على عتبة قرن يحتضر"، ويهمني هنا أن أقول بأنني لم أتخلى يوماً عن حبه واحترامه وتقديره منذ عرفته في منتصف الخمسينيات، عندما ذهبت للقائه في أحد مقاهي القاهرة، وعلى وجه التحديد في مقهى "الأمريكين" بشارع طلعت حرب (سليمان باشا سابقاً)، الذي كان واحداً من الأماكن العامة التي كان يستقبل فيها الطلبة، ورجوته أن يضمني إلى قائمة المتطوعين لجيش التحرير.

وأذكر أنه تحمس في البداية ثم تراجع عندما عرف بأنني أدرس الطب، ورفض الموافقة على طلبي قائلاً بأن الجزائر ليست في حاجة لي كجندي وإنما كطبيب.

وتركت المقهى غاضباً، رغم محاولات الزميل عبد الحميد بو وذن استبقائي، وتوجهت على قدمي إلى منطقة الدقي، حيث كنت أسكن مع بعض الرفاق.

وبعد نحو نصف ساعة، وكنت أجتاز جسر قصر النيل، توقفت بجانبي سيارة تاكسي كانت تقل بن بله وعبد الحميد، ووجدت نفسي في السيارة والزعيم الجزائري يطيب خاطري، ويحاول أن يشرح لي الموقف وكأنني صديق قديم له وليس مجرد طالب ليس في العير ولا في النفير.

والذي حدث هو أنني لم أستمع لنصح الرئيس بن بله والتحقت بجيش التحرير في العام التالي لاختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل بن بله ورفاقه الثلاثة، حسين آيت أحمد ومحمد بو ضياف ومحمد خيضر (وقد سبق أن قلت إنه كان في الطائرة خمسة ركاب من بينهما الزعماء الأربعة) واختتمت دراستي بعد استرجاع الاستقلال.

لكن الذي حدث هو أنني كنت، ابتداء من منتصف الستينيات وفي ظروف بالغة التعقيد، في الصف المعادي للرجل، حيث كنت آنذاك أعمل في إطار القوات المسلحة كمسؤول عن الخدمات الطبية ومحافظ سياسي للبحرية الجزائرية.

وحدث أيضاً، وبعد ممارسة طبية استغرقت نحو ست سنوات، أن مسار حياتي تغير بعد اختيار الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين لي كمستشار إعلامي.

في تلك المرحلة كان الرئيس الأسبق تحت الإقامة الجبرية في إحدى الفيلات التابعة لرئاسة الجمهورية، وهي فيللا هولدن، التي تقع بنايتها وسط غابة مترامية الأطراف على الطريق المؤدية إلى ولاية البليدة، وكان هدوء الغابة التي تحيط بالمنزل لا يقل وحشة عن الصمت الإعلامي الذي أحاط بالرجل سنيناً طويلة، ولم يكن سراً أن بومدين تغدى ببن بله قبل أن يتعشى هذا به، وكانت الاستعدادات لعقد المؤتمر الإفريقي الآسيوي مخدراً أعطى لخصوم الرئيس الأسبق

فرصة الإطاحة به، كما قال لي الرئيس بو تفليقة شخصياً.

وكان ما حدث جزءاً من الصراع السياسي الذي عرفته البلاد، لا ينفي وطنية كل الأطراف ولا يسيء إلى نضالهم، ويسجل فيه للرئيس بومدين حمايته الكاملة للرئيس السجين وحرصه على أن يعامل دائماً بكل احترام وتقدير.

والتقيت بن بله بعد الإفراج عنه في بداية عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، وتوليت، بحكم مواصلتي لعمل المستشار الإعلامي مع الرئيس الشاذلي، صياغة البيان الرسمي الذي أعلن ذلك، وتعمدت استعمال تعبير : "الرئيس الأسبق"، بدلاً من الاقتصار على صفة : "السيد"، التي كان بعض المسؤولين يحاول الاقتصار عليها.

والتقيت الرئيس الأسبق بعد ذلك في مناسبات عامة، وتعمدت يوماً أن أقول له، وبمحضر وزير الخارجية الجزائري الحالي الأخ عبد العزيز بلخادم، بأنني عملت مع الرئيس بومدين نحو ثمان سنوات كنت فيها من أقرب المساعدين إليه، ولم أسمعه يوما يذكره بسوء أو يشير له بأي لفظ معيب، رغم الخصومة التي تبرر الانقلاب.

ويجيبني الرئيس الأسبق برقة قائلاً إنه لا يشك أبداً في وطنية "سي" بومدين (كما قال) ويقدر الأوضاع التي تداعت إليها الأحداث.

ورغم أن بن بله يعرف، كما قال لي آنذاك، بأن الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقة هو مهندس الانقلاب ضده فإنه، ومنذ رفع الرئيس لواء المصالحة الوطنية للخروج بالجزائر من الفتنة الدموية، تفادى أي إشارة لذاك الدور أو محاولة لفتح الجروح الملتئمة.

وهنا تأتي الملاحظة الأساسية التي عكستها كل الحلقات المتلفزة، وهي أنه بقدر ما كان بن بله متسامحاً فيما يتعلق بشخصه، إلا أنه كان شديد القسوة فيما يتعلق بقضايا الوطن والثورة. وهكذا لم يضع أي قفازات مخملية وهو يتناول خلافه مع القيادات الوطنية التي أشرفت على عقد مؤتمر الصومام في أوت/آب 1956، الذي اعتبره خروجاً عن العقد المعنوي الذي جاء به بيان ثورة أول نوفمبر

1954 ، خصوصاً فيما يتعلق بالانتماء العربي الإسلامي للثورة الجزائرية، وهو ما تأكد عندما بدا واضحاً لكل ذي بصر وبصيرة أن الأغلبية الساحقة من عناصر الأقلية التي هاجمت تصريحاته هي ممن يتناقضون مع التوجه العربي الإسلامي أو ممن ينتمون إلى التيار اللائكي، وهم الذين يسمون أنفسهم بالقطب الديموقراطي، واصطلح على الإشارة لهم في الجزائر بالاستئصاليين، مقارنة بالتيار الذي يمثله بو تفليقة ويتعاطف معه أحمد بن بله، وهو التيار المنادي بالمصالحة الوطنية.

وأنا أعرف أن هناك من سيحاول استغلال هذه السطور بتقديمها كإهانة لوطنيين آخرين رفضوا آراء بن بله، ولكنني لا أتصور أن يجاهر المرء بلائكيته ويتخذ مواقف علنية ضد الانتماء العربي الإسلامي ثم ينتظر مني أن أتستر عليه.

والذين تشنجوا ضد الرئيس الأسبق لم يخفوا انتماءاتهم، وهم يتهمون مدرسة الاستقلال بأنها أنبتت التطرف الديني والإرهاب الإجرامي، وكأن الرجال الذين يحاربون هذا وذاك ميدانياً تم استيرادهم من سويسرا أو سكوتلاندا، وليسوا هم أنفسهم من أبناء نفس المدرسة الجزائرية.

ولتضح أن الهدف الذي فهمه بن بله وتصرف عل أساسه هو تحطيم مشروع المجتمع الذي تعمل له جبهة التحرير الوطني، والترويج لمرجعية فكرية تتناقض مع مرجعية الثورة الجزائرية، من أهدافها تخريب المدرسة الجزائرية الوطنية لصالح نظام دراسي مستورد، يكون استمراراً للمدرسة الاستعمارية التي تشكل امتداداً للفكر الفرانكوفوني، وبالتالي أداة للإرادة الفرانكوفيلية، وهي مرجعية تنسب نفسها، افتراء، لمؤتمر الصومام، الذي كان نقلة نوعية بالنسبة الثورة، أيا كانت التحفظات على بعض نتائجه أو مدى تجسيده للإجماع الوطني.

وسنجد من بين أولئك من يعلن عداءه لعبد العزيز بو تفليقة بحجة أنه يتجه للتحالف مع التيار الإسلامي لبناء الدولة الإسلامية، هكذا.

وربما كانت أكبر هزيمة لخصوم الرئيس الجزائري فشلهم في استقطاب

التعاطف الشعبي، وأدى التشنج إلى شرخ واضح على الساحة بين أغلبية تتعاطف مع طروحات بن بله، لأنها تؤكد الانتماء الحضاري للجزائر، وأقلية تحاول أن تعطي لبعض محطات الثورة أهمية تفوق حجمها الحقيقي بهدف التغطية على باقي المحطات.

ويثبت الشعب الجزائري مرة أخرى وعيه وتمسكه بالانتماء الحضاري للوطن.

إعلام المحيبسة [82]

"المحيبسة"، أكرمكم الله، هي إناء معدني توضع في غرفة الأطفال خصوصاً أيام الشتاء، ليقضي فيها الطفل حاجته في دفء الغرفة، وتكون أول ما تخرجه الأم منها في الصباح، وتوجد اليوم في المستشفيات حيث دورات المياه جماعية.

والإناء، أي إناء، هو شيء محايد، والنظرة إليه، احتراماً أو تقززاً، مرتبطة بما يوجد فيه ويفوح منه، وإذا كان الحديث هو عن الإعلام فإن هناك قاعدة تقول بأنه إذا كان المتحدث مجنوناً فإن على السامع أن يكون عاقلاً، أي أن صاحب الإناء يجب أن يحدد نوعية ما يلقى فيه لأنه يتحمل مسئوليته، لكن هذا ينطبق على من يملك القرار أي التمويل ولهذا فهو لا ينطبق بأي حال على "محيبسة" نيوز الفضائية [83]، بقدر ما ينطبق، على الأقل.. جزئياً، على مواقع إعلامية ترفع شعار الاستقلالية ولكنها تتناقض معه في اليوم ألف مرة.

فكيف يمكن أن أصدق صحيفة محترمة لا تجد في فلان من الناس فضيلة واحدة، وتقدمه كأنه حزمة كاملة متكاملة من الخطايا والمثالب ؟ وهي نفسها التي تقدم فلاناً آخر وكأنه سليمان الحكيم أو المهدي المنتظر.

وعندما تنقل صحيفة مستقلة تصريح مسؤول سام يؤكد بأن صديقه المرشح

82 - البلاد 31 مارس 2004، والمحيبسة أو Le pot de chambre هي ما يسمى في المشرق القصرية

83 - أفاق جزائري استولي على حجم هائل من الأموال بدعم من مراكز نفوذ معينة، وكان من بين "نشاطاته" قناة فضائية تخصصت في إعطاء "الميكروفون" لكل من يريد الإساءة للرئيس الجزائري، وكان المستوى هابطاً بشكل مقرف، يعود له فضل كبير في إعادة انتخاب عبد العزيز بو تفليقة عندما ظهر خصومه بذلك الأسلوب والمحتوى المثيرين للتقزز، ورب ضارة نافعة

الفلاني هو الذي أوصل الرئيس الحالي إلى المرادية أحس وكأن الدنيا أصابها مس من الجنون.

وعندما تنقل صحيفة عن مرشح قوله عن مرشح آخر بأنه "فاقد الرجولة" أحس بأن كل ما تعلمناه عن الوفاء واحترام الكبار لن نستطيع نقله إلى أبنائنا الذين يقرأون معنا ويسمعون.

بذلك الأسلوب تعامل البعض في مؤتمر حزبي مع الدكتور أحمد طالب واضطره إلى بتر كلمته والانسحاب من المنصة، فمستوى الرجل لم يكن يسمح له بالنزول إلى مستوى تهريج الأزقة، وربما كان هذا ما دفعه، عن حق، لإنشاء حزب جديد [84].

ولعلها فرصة لأسجل بها حزني على الموقف الذي اتخذه مناضل كبير، نسي أن الرجل بالرجال، وكنت تعاطفت معه كتابياً يوم أن منع حزبه من الاعتماد، وقلت عنه في حديث سابق إنني آمل أن يعود إلى الساحة من الباب الكبير، ولكنه اختار، أو اختير له طريق آخر، أتصوره، للأسف، إنهاء لدوره، لأنه تناقض مع كل ما كان ينادي به.

وأكتفي بالقول بأن الرجل جزء ثمين من رصيد الجزائر، والذين انضموا إلى مشروع حزبه كانوا يرون هذا الرأي، وهم الذين سيتحملون غداً مسؤولية إقامة الحزب الجديد، بنفس الاسم وبنفس الأهداف النبيلة، وعليهم أن يستعدوا لذلك اليوم.

ولعل من الاتهامات التي توجه إلى بو تفليقة، وهي كثيرة ومعظمها من إفرازات خصومه في أنواع مختلفة من "المحيبسات"، تملصه في منتصف التسعينيات من مسؤولية رئاسة الدولة، بوضعه شروطاً رفضها أصحاب القرار النهائي آنذاك، من أهمها أن يستمد شرعيته من تجمع "عفوي" عقد في قصر الأمم[85].

---

84 - كان ذلك في المؤتمر السابع لحزب جبهة التحرير الوطني الذي انبثق عمّا سُمّيَ بالمؤامرة العلمية.

85 - كنت على يقين من أن الترشيح مسرحية فاشلة عندما علمت بأن من بين أعضاء الوفد الذي ذهب ليطرح الأمر على عبد العزيز بو تفليقة واحد من أشد خصومه عداوة وبغضاً، وكان وجوده مثيراً لتساؤل كل من يعرفونه.

وأذكر أننا كنّا ضيوفاً على سفارة عربية، وسجلت له يومها أنه كان يحرص، في حواراته مع الدبلوماسيين، على عدم التطرق للقضايا الداخلية، مكتفياً بالتحذير من تداعيات العالم الجديد الذي ترسم أمريكا ملامحه طبقاً لمطامعها، أو باسترجاع ذكريات قديمة عن الستينيات والسبعينيات.

وسألت يومها "سي عبد القادر" كما كنّا نناديه، عن خبر نشرته صحيفة "الوجه الآخر"، مضمونه أن هناك من همس في أذنه بأن : "هناك مكان لقبر جديد بجانب قبر الرئيس المغتال محمد بوضياف" (86).

وكان ردّه غريباً، إذ تساءل، بأسلوبه الماكر، وعلى مسمع من السفراء الحاضرين .." تُرَى، من أبلغ الصحيفة بذلك؟"

وتتحقق أهم شروط "سي عبد القادر" في أبريل 1999، ورغم أنه كان يتابع عن كثب ما يحدث في البلاد إلا أنه صدم بحجم الخراب الذي أحدثته العشرية الدموية في كل المجالات وعلى كل المستويات، وانعكس ذلك على بعض تصرفاته العامة، وكانت الوضعية الأمنية متوترة إلى درجة أن صحيفة أجنبية قالت بأن الرئيس لم يكن يعرف، وهو يرى من يدخل يده في جيبه، هل سيخرجها بمنديل يمسح به عرقاً، أو بمسدس يفرغ فيه رصاصه (87).

وتمر سنوات خمس، ويقطع الرجل خطوات هامة على طريق الوفاء بالوعود التي قطعها على نفسه، وتبقى نقطة اللا عودة بالنسبة للمصالحة الوطنية، وهي بيت القصيد والطريق نحو استرجاع مجد أضعناه، تبقى مجرد أمل وحلم.

والكرة في ملعب الجماهير.

86- أهمية هذا الحديث هو أنه يرسم صورة عن الجو الذي كانت الجزائر تعيشه في منتصف التسعينيات، والذي كنا نناضل فيه داخل الوطن لزرع الأمل ومحاربة اليأس، وهو يبرز مدى "شجاعة" الذي فروا إلى الخارج بدعوى الخوف من الإرهاب، رغم أنهم كانوا يعيشون في مناطق محمية، بينما كان بو تفليقة وبلعيد وبلخادم وكاتب هذه السطور وكثيرون آخرون يعيشون في بيوتهم العادية وسط الجماهير.

87- نشر هذا التعبير الأستاذ كميل الطويل في صحيفة الحياة وكان قد سمعه مني.

أغاثا كريستي (88)

أحاول دائما، عند وقوع أحداث معينة تثير القلق وخصوصاً في غياب معطيات ثابتة ومؤكدة، أن أبحث عن الفاعل باستعمال سؤال "أغاثا كريستي"... من المستفيد ؟

وليس سرّاً أن المستفيد الأول من إجراء الانتخابات في جو من الاستقرار والرصانة هو رئيس الجمهورية الحالي، وعلى العكس من ذلك فإن المستفيد الأول من الاضطرابات هم أولئك الذين يعتبرون نجاحه تدميراً لكل أطماعهم في إجهاض عملية الوصول إلى الشرعية الكاملة ويحاولون تعقيد الأوضاع لفرض مرحلة انتقالية جديدة، ممن لم يخفوا أملهم في استنفار ما أسموه "حياداً إيجابياً" للجيش.

والانزلاقات الانتخابية أمر عادي، خصوصاً إذا علمنا أن بعض من يحضرون تجمعاً لمرشح معين ليسوا دائماً من أنصاره، وخاصة بعيداً عن العواصم الكبرى، وحيث الحملة الانتخابية تشكل حدثاً مثيراً يخرج بالناس من روتين الحياة اليومية.

وهكذا نجد الأنصار والفضوليين ومن يحاولون رؤية المخلوقات السياسية التي تعيش في العاصمة ولا يراها المرء إلا في الاستحقاقات الانتخابية الكبرى.

ويمكن أن نجد أفراداً يناصرون مرشحاً آخر، يكلفون بمتابعة ما يحدث، وهؤلاء عادة ما ينزوون حتى لا يلحظ وجودهم أحد، ونجد آخرين من النوع

---

88 - البلاد 4 أبريل 2004

"المناضل" الذي ينفعل إذا سمع إساءة لمن يناصره، ويمكن أن نجد آخرين مكلفين بالهتاف أو بالصراخ ويقلب الكراسي عند الضرورة.

وإذا كانت الانزلاقات ممكنة فإن المصالح المكلفة بضمان الهدوء الانتخابي تتحمل عبئاً كبيراً، ومن واجب أنصار المرشحين مساعدتهم على تحمله، بحسن التنظيم أولاً ثم بمطالبة المرشح بأن يلتزم العفة والأدب في إشارته لمنافسيه.

من هنا لا أتصور أن يقوم وطني يتقدم إلى شغل أهم منصب في الدولة باستثارة الاضطرابات عمداً، أيا كان المبرر، فكلنا يؤمن بأنه يكفي 14 جوان (يونيو) واحد[89].

وعندما يندفع مرشح عرفت عنه الرزانة والهدوء إلى التهديد بالشارع يجب ألا نبادر للإساءة والإدانة، بل علينا أن نتفهم خشيته من ألا يستطيع تحقيق وعود قطعها على نفسه.

ومن هنا يأتي التركيز الممل للبعض على احتمالات التزوير.

لكن المواطن ليس غبياً ولا يمكن أن يلدغ من نفس الجحر أكثر من مرة، خصوصاً وقد نزل إلى الشارع فعلاً بعض من يفترض أن يناضلوا بعيداً عن الشارع، ومعظمهم أفاضل اضطروا إلى ذلك بحكم الانضباط الحزبي، ولكن العملية تحولت إلى مهزلة راقصة كعرس كاذب لثيب عجوز، لم تستنفر الحماس بقدر ما استثارت الاشمئزاز والرثاء [90].

تحريك الشارع لتحقيق هدف سياسي نبيل هو عملية تحتاج إلى حس قيادي من الصعب أن نجده عند هواة السياسة، أو الذين لا يفرقون بين الاستراتيجية والتاكتيك، فالقضية ليست استثارة للغوغاء كما حدث في الثمانينيات [91]، ولكنها عملية يتجسد نجاحها الحقيقي في تمكنها من السيطرة على الحشود ثم تفكيكها بهدوء وبدون أي انزلاقات، أي أن نجاح عملية التفكيك هو الذي يؤكد

89 – إشارة لمسيرة التخريب التي أشرت لها في حديث سابق

90 - برلمانيون من أنصار أحد المرشحين تظاهروا أمام مقر المجلس الوطني الشعبي مع عدد ممن عرفوا عنهم التنافر المطلق مع اتجاه الحزب الذي ينتمي له البرلمانيون وكان الذي يجمعهم هو كراهية مرشح آخر.

91 - المقصود هو أحداث أكتوبر 1988، ولأن المقال كتب للقارئ الجزائري أساساً فإن معظم سطوره برقيات قد لا يفهم خلفياتها قارئ لم يعش الواقع الجزائري، ومن هنا يأتي حرصي على إثراء الهوامش

المقدرة الحقيقية على التحكم في الحشود ويؤكد بالتالي أحقية حزب أو فرد بالزعامة وقدرته على تحمل مسؤولياتها.

والتاريخ الحديث مليء بعمليات مدفوعة الثمن لتحريك الجماهير ، لعل أهمها تحريك حشود شعبية ضد نظام محمد مصدق في بداية الخمسينيات، والذي ثبت أنه كان بتنظيم من المخابرات الأمريكية، التي مولت ونظمت عملية الجنرال زاهدي للانتقام من الزعيم الإيراني الذي كان أول من عمل على استرجاع حقوق بلاده في ثرواتها البترولية.

وبمجرد إسقاط حكم مصدق أعيد الشاه لينتقم من كل الذي شاركوا في التظاهرات، حتى ممن كانوا معه، خصوصاً عندما حاول بعضهم تقديم فاتورة المشاركة.

ولعل حريق القاهرة في يناير 1952 يدخل في نفس الإطار، وإن كان يختلف عن أحداث بولندا، والتي قادها عامل ميناء يسمّى "ليش فاليزا"، ثبت أنه أيضاً كان عميلاً للمخابرات الأمريكية، التي بدأت بذلك عملية تحطيم الكتلة الاشتراكية.

وكلنا يذكر أحداث "شيلي " الدموية التي استعملت فيها ربات البيوت لتصدر التظاهرات ثم أصبحت هي نفسها طعاماً لرشاشات بينوشيه الذي حركها.

بل إن قضية "جورجيا" التي يتغنى بها البعض كانت فضيحة مدبرة بين واشنطن وموسكو للتخلص من آخر رموز الكتلة الاشتراكية الذي أصبح عبئاً على الجميع.

باختصار شديد، معظم العمليات التي تم فيها تحريك الشارع كانت عمليات مشبوهة ترفع صيحات حق يراد به باطل، وتنفذها أياد مأمورة لا تعرف ان إطفاء النار ليس كإشعالها وبأن الأيام تفضح الأطماع الشخصية والأيدي المأجورة.

ولكن الأوطان والشعوب تدفع ثمناً غالياً من الأرواح والممتلكات نتيجة للعب بالنار، ولهذا فإن القيادات السياسية تثبت قدراتها وتؤكد وعيها بتجنيد أنصارها لأداء الواجب الانتخابي بكثافة، ولمراقبة الصناديق عبر الممثلين المؤهلين لذلك، ولتفادي مستصغر الشرر.

السباحة على الشاطئ [92]

في الحياة مواقع ومهام متميزة، إذا تولاها عملاق تنامت قوته وتعاظمت قدراته، وإذا شغلها صغير تزايدت ضآلته وبانت عوراته.

أقول هذا وأنا ممن أصيبوا بخيبة أمل من مواقف اتخذها البعض مؤخراً وتتناقض تماماً مع ما كنّا نتصوره عنهم، ولعلّنا كنا نراهم بعيون مرحلة نشتاق لها، وكنّا نريدهم في مثل عظمتها.

وبدت مبالغة بعض المرشحين في التخويف الهستيري من تزوير انتخابي وكأنها ذعر من النتائج واستعداد لتبرير الهزيمة، حيث لم يحدث أن اتخذت دولة كل هذا الحجم من الضمانات ضد أي محاولة لتشويه إرادة الناخبين.

وعندما ارتفعت صيحات تندد بتزوير حدث في المهجر سارعت بمحاولة البحث عن الحقيقة، وكانت تتلخص في أن بعض القنصليات ساعدت مواطنين يقطنون بعيداً في الوصول إلى مركز الاقتراع، ولم يثبت أن أحداً طالبهم باختيار معين.

وظلم بعض المرشحين أنفسهم، تحت تأثير الهتافات الموالية، فحملوها ما لا تطيق، وبدا لهم أن وجود ثلاثة وثلاثين مليار دولار في خزينة الدولة التي يحلمون برئاستها ستمكنهم من أن يأتوا بما لم تأتِ به الأوائل، وهو تناقض

---

92 - الجزائر نيوز 5 أبريل 2004 وكان ذلك قبل إجراء الانتخابات الرئاسية بثلاثة أيام، وتلاحظ اللغة المستعملة في دعم الرئيس المرشح والتي كان هدوءها واحترامها للمرشحين لآخرين واحداً من أسباب الفوز

مع منطق رجال الدولة، لأن المال وحده لا يكفي لتنشيط التنمية، وتسيير الدولة لا مجال فيه للبلاغيات التي تستهدف الإساءة لمرشح آخر أو المزايدة عليه.

ولست أشكك في نوايا من يعاهدون الشعب بإخلاص، ولكن عدداً منهم لا يستطيع أن يحقق عشُر برنامجه، لأنه لا يملك الخبرة والتجربة للتعامل مع الثوابت والمستجدات، وسينطلق بنفس الإدارة وبنفس الإطارات التي عمل بها من سبقوه، اللهم إلا إذا كان، لكي يفي بشعاراته، سيستورد إدارة من سويسرا أو ألمانيا، ثم يلغي بجرة قلم كل قوانين الدولة ومؤسساتها، ناسياً أن ادعاء بطولة السباحة على رمال الشاطئ أمر في متناول الجميع، ولكن الأمور تختلف عندما يجد المرء نفسه بين الأمواج العاتية وأسماك القرش التي لا ترحم. ولقد وجدت في برامج كل المرشحين نقاطاً مضيئة وأفكاراً متميزة، وكنت أتخيل مستقبل الجزائر لو عمل هؤلاء جميعاً، معاً، لتحقيق تلك الأفكار والمقترحات.

لكنني أدعي بأن أهم ما يتميز به بو تفليقة، بجانب الصبر الجميل على المكاره، وخبرة لا ينكرها إلا جاحد، وطاقة رهيبة في العمل، إدراكه بأن القضية ليست اختيار رجل أو تغيير شخص ولكن إعادة التوازن إلى نظام عانى سنوات طوال من التدمير والتخريب، أدت إلى اختلال القوانين والمؤسسات والرجال في وقت واحد. ومهمة الرئاسة المقبلة تغيير النظام وتطويره من الداخل، بإرادة الجميع المخلصة وبمساهمتهم الفاعلة ، لبناء دولة الحق وسيادة القانون واستثمار كل الطاقات، في إطار استمرارية تضمن "التطور في إطار الاستقرار".

ومهمتنا نحن أن نُعطيَ القوس باريها، بغض النظر عن العواطف أو الميول أو ... التسبيقات والوعود، وبهذا ننتصر على أنفسنا، وتكون الجزائر مرة أخرى قدوة للوطن العربي وللعالم الإسلامي، حتى لا تفرض أمريكا إرادتها على فتات أمة.

ولسنا نتوقع المهدي المنتظر، لكننا نرفض المسيح الدجال.

ولسنا ممن ينتظر قيامة عيسى، لكننا لا نريد يهوذا. وأتصور أن كل المرشحين وطنيون جديرون بالاحترام، ولكن هناك مقعداً واحداً في المرادية، والقيمة الوطنية للمرشح ستتزايد إذا وضع نفسه في اليوم التالي تحت تصرف الرئيس المختار، فتتكامل فضائل الجميع وخبراتهم، ولعل هذا هو الامتحان الحقيقي للرجال، واقرأوا بداية الحديث ثانية.

اللهم فاشهد (93)

كرهت كرة القدم، بعد أن تلقيت في مطلع الخمسينيات "طريحة" محترمة في عنابة، عندما كنت أنشد مع رفاقي من أبناء "جوانوفيل" : تشجيعاً للفريق الجزائري ..."آآآآ لي لي روج"

ثم عشت مباراة الفريقين الجزائري والفرنسي في الجزائر، عندما فاز فريقنا في الدقائق الأخيرة، وهو عكس ما حدث في تونس في الأسابيع الماضية.

ولا يتجاهل خطورة الدقائق الأخيرة، إلا الحمقى الذين لا يتشبثون بيقظتهم الكاملة حتى انتهاء المباراة، أو يستهينون بخصمهم إذا تيقنوا من الفوز، كما حدث مع عداءة جزائرية فكرت بقدميها واستهانت بغريمتها.

ولقد كانت الاتهامات والشتائم ضد بو تفليقة كالريح الذي يفسد الوضوء ولا يهز الجبل، لكن ما يقال اليوم من أن النصر في الجيب وبأن الفوز مضمون هو أمر مشبوه، لأنه قد يخلق وضعية من التكاسل يمكن أن تؤثر على النتائج النهائية.

وحقيقي أن الدراسة العملية لكل المعطيات تؤكد أسبقية الرئيس الجزائري الحالي، بكل ما يمثله من عمق تاريخي وتجربة ميدانية ورؤية واضحة وبرنامج مستقبلي عملي النظرة محدد الأسبقيات، وانتصار الجزائر سينعكس إيجابياً على الوطن العربي كله، الذي يتعرض اليوم لمؤامرة "الشرق الأوسط الكبير"، وهدفها الحقيقي تكريس الكيان الصهيوني كقائد فعلي للمنطقة، بالتعاون مع دول عربية مدجنة.

---

93 - البلاد 7 أبريل 2004 ولست في حاجة لأبرز الخندق الذي اخترقت الوقوف فيه وأسلوبي في الدعوة لما أراه صوابا.

والمعركة ليست مجرد تضامن مع الفلسطينيين، ولكنها أساساً حماية هوية الأمة من التدمير نتيجة لاختراق نظمها التعليمية وبرامجها الثقافية، وحماية التنمية العربية من منافسة غير متكافئة تحول الوطن العربي إلى سوق كبير للمنتجات الإسرائيلية ولليد العاملة الرخيصة، بجانب حماية القرار العربي ليكون في خدمة المصالح العربية.

من هنا تأتي أهمية ما يحدث في الجزائر، حيث أن هناك من يأمل أن تلد الانتخابات نظاماً ضعيفاً هجيناً يمكن السيطرة عليه بسهولة، يصبح حلقة في السلسلة التي تحيط الولايات المتحدة بها المنطقة من نواقشوط إلى جاكرتا.

وهنا يأتي دورنا نحن، كشعب واجه الغزوة الصليبية قرونا متوالية، ويؤمن بأنه ينتمي لخير أمة أخرجت للناس، ويثق بوعده تعالى .."وليدخلن المسجد كما دخلوه أول مرة وليكبروا تكبيرا".

والمطلوب ليس حرباً مع أمريكا أو هجوماً على إسرائيل، ولكنه أكثر مشقة وأكثر سهولة في الوقت نفسه، لأن المطلوب هو مواجهة النفس بصدق.

المطلوب اليوم هو أن يتجه الجميع، وبغض النظر عن تحفظات لها وجاهتها، نحو صناديق الاقتراع لممارسة الحق الانتخابي، ولإبلاغ العالم أجمع بأن الشعب الجزائري ليس في حاجة لدولة أجنبية تأخذ بيده نحو الديموقراطية، وهو الذي دفع في سبيلها مئات الآلاف من أرواح أبنائه.

والمطلوب اليوم أن تكون الجزائر قاطرة للعالم العربي بصياغة تحالف استراتيجي بين التيار الإسلامي المستنير والتيار الوطني الواعي والتيار العلماني المتبصر، وهو المطلوب من المصالحة الوطنية الشاملة.

وقد يطالبني القارئ بإجابة عن سؤال، لعله كان يردده بينه وبين نفسه طوال الأيام الماضية.

من أنتخب ؟

وأقول بإخلاص وتواضع بأن ذلك ليس دوري، ولا أسمح لنفسي به.

أكتفي بالقول بأن على المواطن، وهو يدخل إلى خلوة الاختيار، أن يرفع رأسه إلى السماء داعياً المولى عز وجل لكي يلهمه حسن الاختيار، وأن يدرك، وهو يضع الورقة في المظروف، أن ملايين الشهداء تطوف أجواء الوطن، ومنهم كثيرون لم

يعرف لهم قبر يزار، ويتذكر قول الشاعر:

خفف الوطأ ما أظن أديم الأرض إلا من هذه الأجساد

لهؤلاء يجب أن نعطي أصواتنا، وبمعنى أدق، للقادر على تحقيق الآمال والحفاظ على المبادئ التي ضحوا من أجلها.

وحقيقي أن من المرشحين من هم رجال علم وفضل، أو أهل بلاغة وفكر، أو أصحاب نوايا صادقة، لكن هناك مقعداً واحداً فقط في رئاسة الجمهورية، والأسبقية هنا للأقدر على قيادة السفينة في بحر الظلمات، ليصل بها وبنا إلى شاطئ الأمان.

ولا مجال للمجاملات أو للاعتبارات الجهوية أو القبلية بل والحزبية لأن هناك ما هو أهم، هناك التزام واحد أمام الله وأمام الوطن وأمام التاريخ.

وكقارئ للتاريخ أقول إن كل شيئ يجب أن ينتهي في الدور الأول، وفي أحسن الظروف، ليبرز رئيس قوي يمكن أن يتحمل مسؤولياته بدون أثقال تعرقل مسيرته، كما حدث في 1999.

ومن حق بقية المرشحين أن يكون لهم مكانهم ومكانتهم في المرحلة القادمة، وأيضا حتى لا نعيد أخطاء التسعينيات.

وأخطر ما يمكن أن يحدث هو المرور إلى دور ثان قد يؤدي، بحكم الصفقات الانتخابية والمساومات السياسية، إلى شروخ يعلم الله مداها وعمقها، وبالتالي تأثيرها على وحدة الأمة ومستقبلها.

وإذا اختارت الأمة ذلك فهو من حقها، ولكن من واجبها علينا أن نقول لها بأنه سيكون قفزة نحو المجهول.

ألا هل بلغت؟

اللهم فاشهد.

انطباعات عابرة [94]

(– طبيعي أن يركز أي مرشح على عيوب خصمه بل وأن يخترع له عيوباً جديدة أو يضخم عيوباً عادية، فهذا قد يبرر ترشحه في غياب ما هو أهم من الفضائل الذاتية والقدرات الشخصية، لكن البعض يبالغ في التحامل إلى درجة تلغي كل مصداقيته، إن وجدت.

ولقد تكأكأ القوم على أبرز المرشحين ووصفوه بكل نقيصة، وكنت أتمنى أن يكون هناك إنسان يتمتع بمواهب رجل الدولة، فيجد للرئيس فضيلة واحدة أو إنجازاً يتيماً، يجعل الهجوم عقلانياً مقبولاً من المستمع.

فليس هناك مواطن عاقل يصدق بأن رجلاً، أيا كان حجم مساوئه، ليست له ميزة واحدة، على الأقل كأن يكون أطول من نابليون بعدة سنتيمترات[95].

والمضحك أن يعد آخر الناس بجمهورية أفلاطون، ويدّعي، ضمنياً، بأنه من فصيلة الملائكة الأبرار، حيث لم نسمع مرشحاً اعترف بأخطاء ارتكبها أو إنجازات فشل في تحقيقها، بمن فيهم من أخطأوا في اختيار الشعب الذي توجهوا له (Qui se sont trompé de peuple) وهاهم يتوجهون له اليوم ثانية [96]

هل أقول :

وإذا أراد الله نشر فضيلة طُويَتْ ...الخ ؟

---

94 - الجزائر نيوز 7 أبريل 2004

95 – تعبير استعمله عبد العزيز بو تفليقة نفسه في معرض النكتة

96 - تعبير استعمله الدكتور سايد سادي (كما يحب أن يسمي نفسه) عندما خسر الانتخابات في 1991

– الوئام المدني أسال حبراً كثيراً ولعاباً أكثر ولكنه حقن دماء غالية.

ولقد قرأت لمن انتزع من بو تفليقة كل مزايا ذلك الإنجاز التاريخي، محاولاً، بابتذال لا يليق بالوقار المفترض، مغازلة المؤسسة العسكرية، ومزايداً بذلك "حتى" على قيادتها (وفي النفس شيئ من "حتى"، كما يقول نحاةٌ فهموا أبعاد .."حتى") بينما راح آخر يستعدي اليمين زروال بأسلوب يستهين بذكاء الرئيس السابق، في محاولة رخيصة لاستجداء تأييده.

وشرف أن نقول بأن الوئام المدني ما كان لينجح لولا تجاوب المؤسسة العسكرية، وأن جنينه ولد مع قانون الرحمة الذي تبلور في عهد الرئيس زروال، ذكره الله بألف خير.

لكن كل ذلك ما كان ليثمر لولا أن الرئيس الحالي وضع كل ثقله لإنجاح العملية، وأشرك معه البرلمان بغرفتيه والشعب بكل شرائحه، ليتم الخروج من منطق "من الجاني ومن المجني عليه"، الذي كان سيطيل أمد الأزمة ويزيد من تعقيدها، وهو ما فهمه كل المخلصين الذين عانوا من المأساة الوطنية، والذين قرأوا التاريخ واستفادوا من عبره، ولم يكونوا كملوك البوربون..

فبوركت كل يد ساهمت وتساهم في إطفاء النار، وتبّت كل يد تعيد إشعالها [97].

. كان هواري بومدين من نفس طينة جمال عبد الناصر، حيث كان يضع خطاً فاصلا بين ما هو عائلي وما هو سياسي، ويرفض أن يستعمل أي فرد من عائلته اسمه أو منصبه، ولم تعرف الجزائر وسيلة بو رقيبة أو جيهان السادات أو إيميلدا ماركوس، ولكل زعيم أسلوبه ونظرته، مع احترامي للجميع.

لكن ما لم يقبله الراحل الكريم في حياته لا يمكن أن يحدث بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، وهي أمانة في عنق الجميع.

---

97 - واضح أنني وضعت كل ثقلي وراء بو تفليقة، والطريف أنني لم التقيه طوال كل هذه المدة خارج إطار اللقاءات الرسمية عندما كنت رئيساً للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة، ولم يطلب مني أن أدعمه سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، ولم يحاول الاتصال بي إطلاقاً ولم أحاول أن أعرف مدى متابعته لما كنت أكتبه إلى أن فوجئت به في بداية شهر أبريل وخلال آخر مهرجان انتخابي له في العاصمة يوجه لي كلمات بالغة الرقة أمام عشرات الآلاف من المواطنين والمناضلين، وكنت من بينهم مع ابنتي منى.

ولعل الوطنيين سيدركون ما لم أقله من خلال ما قلته، وهناك الكثير مما يمكن أن يقال، لكن "الحُرْمة" تفرض عليّ السكوت، الآن على الأقل [98].

- حذار من الدقائق الأخيرة في المباراة، فما سيحدث يوم 8 أبريل يجب أن يكون نقلة سياسية نوعية للأمة، وهذا هو الضمان الوحيد لكي لا نصبح شاة هزيلة في سوق الشرق الأوسط الكبير [99].

ومن هنا يتحتم الخروج بقيادة حكيمة، تتمتع بالوعي والخبرة والشجاعة، حيث لا مجال لتعلم "الحجامة" في رؤوس اليتامى، لأننا لسنا كذلك.

ولن تكون جزائر المجد والخلود في وضعية "هزلت حتى سامها كل مفلس".

---

98 - شاركت أرملة الرئيس الراحل هواري بومدين في الحملة الانتخابية ضد الرئيس بو تفليقة، وفهم كثيرون ممن يعرفون الخلفيات أن ذلك كان تصفية لحسابات قديمة من أهم خلفياتها نظرة القيادة الجزائرية بوجه عام تجاه الدور السياسي لزوجة الرئيس كما سبق أن أسلفت في التعليق السريع الذي حافظت فيه على أخلاقيات التعامل مع كل ما يخص عائلة الرئيس الراحل.

99 - كنت بالفعل أخشى من اللحظات الأخيرة ولهذا بادرت بالتحذير من التراخي الذي يمكن أن يحدث في أخر لحظة ونبهت في كل كتاباتي إلى خطورة الدور الثاني.

والطريف في الأمر كله أنني لم أكن عضواً في لجنة الحملة الانتخابية ولا التقيت الرئيس قبلها أو خلالها، وتصرفت، سواء في الكتابات أو في التدخلات التليفيزيونية، انطلاقاً مما يمليه علي ضميري.

ولست في حاجة للقول إنني خسرت كثيرين

تحية لموسيو جوزبان [100]

عندما أعلن انتصار الرئيس جاك شيراك على رئيس وزرائه ليونيل جوزبان منذ زهاء عامين، قام السياسي الاشتراكي بنقد ذاتي لنفسه في الساعات الأولى، ثم توجه لمناصريه قائلاً بأنه استخلص الدرس من التجربة، وهو ينسحب تماماً من الحياة السياسية الفرنسية.

وكنت أتصور هذا هروباً من مواجهة الهزيمة، لأنني أرى دائماً أن السياسي القدير يتألق عندما ينتصر ويتألق أكثر عندما يخسر المعركة، والتألق عند الخسارة يعني حسن تقبلها لا الفرار من المعركة.

وكان الاستنتاج الرئيس الذي وصلت إليه هو أن جوزبان كان ذاتي الحركة، ويتصرف على أساس قناعاته وعلى ضوء ما يصل إليه من تحليلات للأوضاع، ولم يكن مكلفاً بمهمة من دوائر معينة استعملت طموحه الساذج لزعزعة توازن الرئيس.

لكنني لا أستطيع أن أقول نفس الشيئ عن بعض من شاركوا في انتخاباتنا،

---

100 - البلاد 10 أبريل 2004

كتب هذا المقال في اليوم التالي لظهور نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية التي سحق فيها بو تفليقة معارضيه، والإيحاء واضح في هذا المقال.

وقد استقال الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني وأحد منافسي الرئيس الجزائري في الأيام التالية وتسجل له شجاعته وتحمله للمسؤولية، في حين بقي آخرون يرددون أغنية التزوير الذي حرمهم من الفوز، ولاحقتهم سخرية الجماهير التي تابعت كل شيئ على المباشر.

والمهم هنا أن أعدائي تكاثروا .

وإن كنت طوال الأسابيع الماضية، واقتداء بالأسلوب الذي تعامل به عبد العزيز بو تفليقة مع خصومه، تفاديت أن أضع نقاطاً كثيرة على حروف ظلت غامضة، حتى لا أضطر إلى قول ما يسيئ إلى فرسان، ثبت أنهم لم يكونوا جميعاً فرساناً.

وبداية لا بد من القول أن الفضل في فوز الرئيس بو تفليقة يعود لله أولاً وقبل كل شيئ، لأنه وعد العاملين المخلصين بأنه تعالى ورسوله والمؤمنين سيرون عملهم.

ثم الفضل يعود للشعب الجزائري بكل شرائحه وفئاته، بمن فيها تلك التي كانت تتجمع بالمئات في لقاءات المرشحين، ومن هؤلاء من كان يحسب الأصوات التي سيحصل عليها على ضوء من يراهم أمامه في المهرجانات، وما درى أن من بينهم من جاء ليقيمه وليثمنه، ومن بينهم من جاء فضولاً أو مرافقة لزملاء أو ترضية لأقارب.

لكن فضلاً كبيراً في فوز الرئيس، وبهذه النسبة العالية، يعود لخصومه، فقد كان حجم السباب والإهانات والأكاذيب التي وجهت له حدثاً غريباً مشيناً أفقدهم كل احترام وتقدير، وهكذا أخذ المواطن من حسناتهم فأضافها للرئيس بو تفليقة، وأخذ من عثراته وأخطائه، وبعضها يتحملون هم مسؤوليتها الكبرى، فوصم بها خصوم الرجل، الذين لم يكونوا من الحنكة والذكاء بحيث يحتفظون له بفضيلة واحدة أو بإنجاز متواضع. ووصل "الأمر" برجل كنّا نحسبه من خيرة الرجال، إلى حد أنه أشار إلى ولي نعمته قائلاً، بلهجة أمازيغية بدا فيها التكلف والنفاق، بأنه : "ليس رجلاً". يومها قال الناس من حولي ... "هذا الرجل يصنع لنفسه الحبل الذي سينتحر به".

وقد حدث، وستأتيه ساعة الحساب من أنصاره أنفسهم، عندما يتضح من هم الأنصار ومن هم الأتباع[101]

وهنا يجب أن يتذكر كثيرون بأن من كانوا يملأون الجو صراخاً عن احترام الديموقراطية كانوا أول من سحقها بحذائه ، وهو ينشد : " ما أريكم إلا ما أرى".

وهكذا فجرت تجمعات سياسية من الداخل بأمر زعيم هاله أن تقف أغلبية من

101 - أتصور أن الإيحاء هنا لا يحتاج إلى توضيح.

رفقائه ضد بعض آرائه، وضحى آخر بحزب له رصيده التاريخي من أجل أن يظل هو السيد المطاع والآمر الناهي.

ومن حق أنصار عدد من الزعماء أن نعبر لهم عن تعاطفنا وهم يعانون خيبة أمل كبرى أصيبوا بها لأنهم صدقوا الزعيم الأوحد، ، لكن هذا لا يعني على الإطلاق تعاطفاً مع حمالات الحطب وتجار الورق المسموم وسماسرة السياسة، الذين كانوا يعملون لصب الزيت على النار، لأنهم لا يعيشون إلا في أجواء الفتنة.

ولكن، "كلما أوقدوا نارا للفتنة أطفأها الله"، وفوز الثامن من أبريل هو فوز للمصالحة الوطنية وهزيمة لكل صور الفتنة.

ولقد سمعت أحدهم بالأمس يقول بأنه لا يعترف بنتائج الانتخابات الرئاسية وأحسست بالكثير من الأسى، فهذا الموقف يهدم ما بقي من الشخصية الجماهيرية التي عرفناها عن الرجل منذ سنوات وسنوات، عندما كنّا مخدوعين فيه.

وليت الذين كانوا يتحدثون عن "المرادية" بجزء من آية كريمة يقول .."وأخرى تحبونها"، لعلهم يدركون بأن الحب السليم لا بد له من طرفين.

ولعلي أطلب من الذين أقسموا بالله أن بو تفليقة لن يمر أن يتذكروا ما قالوه في بداية التسعينيات، ليدركوا بأن العالم قد تغير بالفعل.

ولن أطيل، فالقلب ملآن، وأكتفي بأن أقول للبعض .."رجاء ... حاولوا أن تعطونا الفرصة لكي ننساكم، لعلنا نغفر لكم".

... خوك خوك [102]

في منتصف التسعينيات استقبلت المناضل عبد العزيز بو تفليقة في منزلي المتواضع، وكان يومها قد تلقى عرضا بترشيحه رئيسا للدولة، وكان يحاول أن يجس نبض عدد ممن يراهم جديرين بثقته قبل أن يتخذ قراره النهائي، والذي كان رفضاً قاطعاً لعدة أسباب، أكتفي اليوم بأن أذكر منها رفضه لشرعية فولكلورية توهب له في قصر الأمم من قِبَلِ من يفتقدون كل شرعية.

وقلت له يومها بكل صراحة : "..أعرف جيداً بعض ما عانيته من ظلم وإجحاف، نجاحك في مهمتك يتطلب ألا يكون في قلبك ذرة كراهية لمن أساؤوا لك، فالكراهية المختزنة في القلوب تعمي البصيرة وتخل بالتوازن"، ثم حدثته عن بنظير بهوتو وعن مرض "البنازيريت" [103].

وقال لي سي عبد القادر ما معناه .. : "إن معاناة الوطن هي التي تهمني، وإذا قبلت المسؤولية فلكي أخفف من تلك المعاناة لا لكي أضاعف منها أو أصب الزيت على نارها، والمهم أن تكون لديّ إمكانيات مواجهة التحدي". وتمر السنون، وينجح زبانية العشرية الحمراء في استفزاز الرئيس اليمين زروال، الذي يقرر اختصار عهدته الرئاسية، وتشهد الجزائر انتخابات رئاسية فاز فيها عبد العزيز

---

102 – الجزائر نيوز 12 أبريل 2004 ، والعنوان يستعمل مثلاً شعبياً بقيته ... لا يغرك صاحبك.

103 - اسم مرض اخترعته لأصور الحقد الذي حملته بنازير تجاه من ساهموا في قتل والدها والذي أفقدها التوازن السياسي لأن الحقد أفسد مقدرتها على الحكم الموضوعي. انظر : سفيرا زاده الخيال (دار سعاد الصباح – الكويت أو المؤسسة الجزائرية للفنون المطبعية – الجزائر)

بو تفليقة، بفضل الله وبفضل الشعب، وأيضاً بفضله هو شخصياً، فقد كان هو محرك الحملة ومصدر حيويتها وسر نجاحها، وكان خطأنا هو أننا لم نقل ذلك في وقته، وتركنا للبعض أن يزعم بأنه هو الذي يقف وراء فوز الرئيس بثقة الشعب، التي أكدها بالاستفتاء على الوئام المدني.

وتمر السنون، ويتقدم الرئيس لعهدة جديدة، نادت بها أصوات الخير في كل مكان من أرض الوطن، رغم نعيق الغربان في خرائب الشؤم، التي كانت تريد فرض وصايتها على من يشغل مكتب المرادية، متصورة بأن رضاها هو البداية والنهاية، وكأنها تتصور أننا لا نعرف أنها مجرد مخلب قط.

ونعيش حملة انتخابية لا تختلف كثيراً عن حملة 1999، من حيث أن سر حيويتها ومصداقيتها كان بو تفليقة نفسه، وهو ما يجب أن يُقال اليوم حتى لا نندم غدا، لأن جل الذين ساهموا في إنجاح الحملة كانوا غالباً جنوداً مجهولين يبتغون وجه الله والوطن، وكانت المعركة فوزاً كاسحاً للشعب الجزائري وتأكيداً لوعيه ولبصيرته، ولمعرفته حقوق الرجال ولإنكاره عقوق أشباه الرجال.

لكن تحليل عناصر الفوز الكاسح ضرورة لرسم الملامح الحقيقية للساحة السياسية، ولتحديد أوجه التعامل مع الوقائع والمؤسسات والرجال.

وتهمني اليوم نقطتان، تتعلق الأولى بمناضلي جبهة التحرير الوطني، والذين يشكلون وعاء انتخابياً يتجاوز ثلاثة ملايين ناخب، لم يحصل الأمين العام المجمد منها إلا على نحو الربع، وصوتت الأغلبية الساحقة للرئيس لتقول له بكل وضوح أنه هو الوحيد القادر على جمع الشمل واسترجاع تألق الجبهة وتأكيد حيوية دورها في عصر التعددية، بدون أن يتناقض هذا مع كونه رئيساً لكل الجزائريين.

والنقطة الثانية هي أن التيار الإسلامي تمكن من تحديد هويته وتجديد حيويته، وتخلص من قيود الانتماء لزعامات نرجسية، أساءت له وللإسلام بقدر ما خدمت أعداءه، والأرقام تثبت أن الوعاء الانتخابي الإسلامي تكامل مع الوعاء

الانتخابي الوطني ليحقق الفوز للرجل الذي يجسد التكامل الوطني، مع الشرائح العلمانية المتبصرة التي لا تتنكر لتاريخها ولانتمائها الحضاري.ولعلها فرصة لأقول بأن سرّ تناقص شعبية السيدة لويزة حنون يكمن في تناقضها مع حق شرعي للشعب، وهو حق استفتائه في القضايا المصيرية.ويبقى أن أقول .. "خوك خوك صاحبك ، و...حذار من الطلقاء".

98 - شاركت أرملة الرئيس الراحل هواري بو مدين في الحملة الانتخابية ضد الرئيس بو تفليقة، وفهم كثيرون ممن يعرفون الخلفيات أن ذلك كان تصفية لحسابات قديمة من أهم خلفياتها نظرة القيادة الجزائرية بوجه عام تجاه الدور السياسي لزوجة الرئيس كما سبق أن أسلفت في التعليق السريع الذي حافظت فيه على أخلاقيات التعامل مع كل ما يخص عائلة الرئيس الراحل.

99 - كنت بالفعل أخشى من اللحظات الأخيرة ولهذا بادرت بالتحذير من التراخي الذي يمكن أن يحدث في آخر لحظة ونبهت في كل كتاباتي إلى خطورة الدور الثاني.

والطريف في الأمر كله أنني لم أكن عضواً في لجنة الحملة الانتخابية ولا التقيت الرئيس قبلها أو خلالها، وتصرفت، سواء في الكتابات أو في التدخلات التليفيزيونية، انطلاقاً مما يمليه علي ضميري.

ولست في حاجة للقول أنني خسرت كثيرين

... خوك خوك (104)

عندما تزداد حلكة الليل وتشتد العواصف والأنواء وتتقاذف أمواج البحر المتلاطمة سفينة الأمة الحائرة، تبحث هذه عن منارات تهديها طريقها نحو البر الآمن، بعيداً عن صخور تتربص بها عن اليمين وعن الشمال.

والمنارات هي مواقف الرجال، التي تشكل مرجعاً للوطن، حتى لا يضيع في بحر الظلمات.

ولقد عشنا أياماً قلقة، أظلم فيها الجو بتأثير أدخنة السموم التي تتصاعد من الأوراق السوداء وأبخرة الحقد التي تنفثها أفاعي الشر، وكان ملجأنا الوحيد ثقتنا بالله، الذي كبّرت باسمه أصوات مئات الآلاف وهي تقدم حياتها على مذبح الحرية، وثقتنا بوعي شعبنا وبقدرته على تجاوز المحن، والتفرقة بين أنوار الحق وحرائق البهتان.

كنّا نخشى أن يرى الناس المهدي المنتظر في المسيح الدجال، أو أن يخلط الناس بين صورة عيسى وصورة يهوذا، وكنا نرى عملية استنساخ غريبة تعددت فيها صور بروتوس وقد تكاثرت الأيدي الممسكة بالخناجر.

ومن بين المواقف التي كانت منارات ساهمت في هداية الأمة نحو ملجأ الأمان موقفان أتصور أن من الجحود ألا نسجلهما، وذلك حق الرجال على الرجال.

كان هناك موقف الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد، الذي حاول كثيرون،

104- البلاد : الأربعاء 14 أبريل 2004

بدعاوى مختلفة ومتباينة، دفعه لاتخاذ مواقف تخدم أطماع البعض وتشفي أحقاد البعض الآخر.

ورغم تحفظات أتصور أنها تعيش في وجدانه فقد رأى الحق وقرر اتباعه وأدرك الباطل وقرر اجتنابه، ورفض كل ما يمكن أن يجعله طرفاً في صفوف الاستئصال أو يموقعه في خندق الذين حملوه يوماً كل الآثام.

وفضل الشاذلي بن جديد التزام صمت كان أبلغ من كل كلام.

ونفس الموقف الكريم والذكي اتخذه الرئيس السابق اليمين زروال، الذي حاول البعض جرّه إلى مستنقعات الجهوية المقيتة بتفسيرات أعطيت لتصرف أملاه كرم الضيافة ونبل الطباع، ولكنه لم يتردد في وضع النقاط على الحروف، مؤكداً بأنه لا يؤمن بافتعال بكارة ضاق بها الانتهاك المتواصل.

ورفض المجاهد النبيل أن يرتبط اسمه بتحالفات دفعت الجزائر مقابلها أنهاراً من الدماء وتلالاً من الأشلاء ووديانا من الأحزان.

رجلان هما رصيد لهذه الأمة اتخذا موقفاً لم يقصدا من ورائه جزاء ولا شكوراً، وهو ما لن ينساه شعبنا تماما كما لا ينسى موقفاً نبيلاً أخر اتخذه الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، الذي ظل على موقفه النبيل منذ الانتخابات الرئاسية السابقة، ورغم أنني أعرف شخصياً رأيه السلبي في أحداث تاريخية كان يمكن أن تجعل منه العدو الأول لرئيس الجمهورية المنتخب.

شكراً لكل من أحمد بن بلة والشاذلي بن جديد واليمين زروال، فلقد أعدتم لشعبنا ثقته في رجالاته بعد أن كاد يتصور أن الرداءة قد عمت كل شيئ، وأكدتم لشبيبتنا أن المجاهدين الجزائريين الحقيقيين سيظلون مثلاً أعلى للرجولة والنبل والعطاء.

وإذا كنت أقول أيضا بأنني أحترم الخصوم الذين كان منطلقهم خدمة الوطن وإعلاء شأنه، فإنني لا أستطيع أن أتخذ نفس الموقف من الذين راحوا يصفون حسابات قديمة، أو الذين كانوا ينتظرون دوراً ثانياً لكي يقرروا موقفهم.

ولقد كانت إجابة شعبنا على انتهازية القيادات الآفلة والغافلة عالية مدوية، ولم يعط الفرصة لمن كانوا يريدون المساومة، فكانوا كملوك "البوربون"، الذين

ذهبوا ورجعوا ولكنهم لم ينسوا شيئاً ولم يتعلموا شيئاً، وهو ما كنت حذرتهم منه على رؤوس الأشهاد.

وإذا كان هناك ما يثير الأسى فهو موقف المثقفين الذين التزموا صمت القبور، وانتقلوا من موقع الرأس إلى مكان الذيل، ومن دور الرائد إلى موقع التابع الذليل.

ويخفف من الأسى أن هناك ما يروح على النفس لطرافته وهو موقف الذين باعوا أقلامهم مقابل أوراق مالية، ثبت فيما بعد أنها كانت مزورة.

وما زلت أقول لمن يهمه الأمر ... حذار من الطلقاء.

شرّ البلية (105)

بأداء الرئيس لليمين الدستورية توقعت أن نطوي الملفات ونغمد الأقلام فيما يتعلق بالانتخابات لنلتفت إلى الأمام، فالطريق ما زال طويلاً وشاقاً.

وعندما قدم الأستاذ علي بن فليس استقالة متأخرة إلى لجنة مركزية يرى البعض أن شرعيتها منقوصة كنت ممن قالوا بأن علينا ألا نتوقف عند ذلك، لأن استعادة وحدة جبهة التحرير الوطني فوق كل اعتبار.

لكن هناك من استعذبوا الأضواء الإعلامية التي سلطت عليهم وهم يروجون لمواقف ثبت اليوم أنها كانت مخطئة أو مشبوهة، وهم يعودون اليوم لتبرير ما لا يُبرر، لمجرد التشكيك في شرعية ما أنجزته البلاد، وهو عمل إجرامي يؤدي إلى تخريب أهم مطلب جماهيري وهو الاستقرار السياسي، الذي يكفل الاستقرار بمعناه الواسع وبنتائجه المتعددة.

وزير سابق عُرف بارتباطاته يؤكد بأن "الجيش أعطى توكيلاً للإدارة وأجهزة الأمن لتسيير البلاد مرحلياً"، ويواصل الصحافي العبقري الذي أورد هذا الهراء قائلاً بأن "هناك من يعتبر أن الجيش انسحب لكن حلّتْ محله قوى سياسية أو اجتماعية أو عصبٌ جديدة لا نعرف هويتها لحد الساعة، وهو أمر خطير، يقول الكاتب".

وعودة سريعة إلى بعض ما كتب، خصوصاً خلال الحملة الانتخابية، يؤكد بأن "القوى السياسية والاجتماعية والعصب الجديدة" التي تبلورت قوتها خلال العشرية الدموية كانت هي نفسها التي وقفت ضد ترشح بو تفليقة، وجندت

105 - كتبت في 22 أبريل 2004 ولا أذكر تاريخ النشر والذي كان في الأيام التالية كالعادة

"مكلفين بمهمة" في كل المجالات، وفي المجال الإعلامي على وجه الخصوص، ابتداء من "محيبسة" لندن الفضائية إلى الكتاب - المحيبسة الذي كان يوزع على المشاركين في حملات انتخابية، ومروراً بمقالات تحمل توقيعات صحفية مزورة أو مبتسرة.

ولقد كنت ممن نادوا بسياسة "لا غالب ولا مغلوب"، وأعترف بخطئي، لأن هناك رجلاً انتصر ببرنامجه وشخصيته ورجاله وأسلوبه، وأراد أن يكون نصره نصراً للوطن وللأمة وليس انتصاراً لشخص مهما سمت مرتبته، ويجانبه من تألقوا رغم الهزيمة، لكن هذا لم يكن شأن الأتباع الذين تشربوا الأسلوب السياسي المشين والتعامل المبتذل وسياسة إقصاء الرفاق والتحالف مع الضفادع السياسية ورموز الاستئصال.

والمثير للغيظ أنهم لم يكتفوا بأننا التزمنا الصفح الجميل لنجهض منطق الصراع، بل تعجرفوا أمام تسامحنا وتجاوزوا وضعية "لا غالب ولا مغلوب" إلى وضعية هزلية تكاد تطالبنا نحن بأن نعتذر عن انتصارنا، وأن نحس بالخجل لأننا اخترنا، إيماناً واحتساباً، نفس الطريق الذي اختاره شعبنا في الثامن من أبريل، ولأننا احترمنا كل الخصوم بمن فيهم من لا يستحق الاحترام، لأن كل إناء ينضح بما فيه.

وهكذا راح الكتبة الذين فشلوا في مهمتهم يعبثون في جراح كنّا نأمل أن تلتئم سريعاً، ويلوثونها بكتابات تسترجع مرحلة التطاول والوقاحة والسماجة التي عرفوا بها.

فما الذي يمكن أن نفهمه من القول بأن "الخلافات والصراع الذي شهدناه في الشهور الأخيرة أخذ أبعاداً تدخلت فيها الحسابات الشخصية والاستقواء بالوضع المستجد خاصة بعد الانتخابات الرئاسية، حيث اعتبرت فئة نفسها في مركز القوة (وواضح أن المقصود هو الفئة التي ناصرت الرئيس بو تفليقة) في حين ترى أخرى نفسها في موقع الدفاع عن الشرعية". (هكذا)

شرعية ؟

أي شرعية ؟ ومن هي هذه الفئة الأخرى؟

هناك انتخابات نزيهة جعلتنا قدوة للعالم العربي كله، وهناك منتصر لا شك ولا ريب في انتصاره، وهناك من خسر الموقعة نتيجة لسوء التدبير أو التخطيط،

والخسارة جزء من المجازفة السياسية، وإلى هنا والأمر طبيعي.

ولم يكن هناك من انتقد التنافس مع بو تفليقة، لأن ذلك حق لكل مواطن، ناهيك عن أن يكون المنافس ممثلاً لتيار حزبي أو معبراً عن شريحة جماهيرية أو وطنياً يرى نفسه جديراً بقيادة البلاد، بغض النظر عمّا إذا كان ذلك حلماً أو وهماً أو إيحاء.

لم يرفض أحد المنافسة الشريفة بل كان المرفوض هو الابتذال و"السقاطة"، والإساءة لرموز الجمهورية بما يقترب من القذف والسب العلني، حتى أن نكرة من الأتباع الذين اعتبروا رمزاً لتشبيب الجبهة يتساءل علناً في استهانة فاسقة برجل كان من بناة الجبهة : .. من هو بو تفليقة؟، ولا يبرر التطاول أن النكرة، عندما كانت الجبهة جبهة، كان يرضع إصبعه أو إصبع غيره، ولعله ما زال.

وكان من صور التطاول التي تعلمها التلاميذ عن "الأستاذ" استعمال تعبير "التحصيصيين" (نسبة إلى الحصص)، بدلاً من تعبير التصحيحيين الذي اختاره لأنفسهم عدد من شرفاء الجبهة، وتعبير عبد العزيز "بلخايب" بدلاً من بلخادم، وعبارات أخرى عن العملاء والمأجورين والدخلاء على جبهة التحرير، يوصف بها المناضلون والصحافيون الذين رفضوا السير في موكب يلوثه رموز الاستئصال ويتقدمه من تحمل أيديهم دماء ألف ألف قتيل، ويباركه من لم يحترموا شيبتهم وسابق جهادهم.

وليت الاستئساد كان إحساساً بقوة ذاتية ولم يكن تصرف من صدق بأن "المؤسسة" تدعم فلانا، وأنها تشجعه، وبالتالي فالفوز مؤكد والخبزة مضمونة.

كذبٌ إذن أن يدعي "برّاحٌ" ما بأن هناك وطنياً يمكن أن يضع منافساً شريفاً في قائمة الأعداء، ولقد قلت في بعض كتاباتي أن من الطبيعي أن يكون هناك فائز واحد لأن هناك كرسياً واحداً في المرادية، لكن ما حدث خلال الحملة الانتخابية لم يكن كله منافسة شريفة، بل كان في بعض جوانبه دعارة سياسية ترفّعنا عن التوقف عندها، احتراماً لأنفسنا ولغيرنا، وكنّا نفضل أن ننساها تماماً.

لكن لا يمكن السكوت على من يقول بأن "الذين نافسوا الرئيس في الانتخابات وفشلوا لا يجب أن يوضعوا لدى الكثير من المنافقين في خانة الأعداء" وهو قول مردود على صاحبه، لأنه يحول الأنظار عمن أشعلوا نار الفتنة وصبوا الزيت على

نارها وعرقلوا كل محاولة لإطفائها وأساؤوا لسمعة بلادنا وشعبنا في كل مكان، ومنهم من زعم أن المواطنين صوتوا لمن وزع عليهم مواد غذائية.

وأنا أرفض أن يُقال بأن "التحالف الرئاسي لا يجب أن يكون مبرراً لتهميش حزب جبهة التحرير الوطني" لأنه استهتار بالقارئ وتناقض مع الواقع الذي يقول إن الجبهة هي جزء رئيسي من التحالف الرئاسي، وإن قيادة الشريحة التي استعملت أسلوب الطائرة المختطفة تلقت حكم الشعب في 8 أبريل.

ولقد فتح الرئيس باب نسيان الماضي، وهو شرف له ولنا، وكنّا نأمل أن يعطينا البعض الفرصة لكي ننسى، ويكتبوا عن ألف قضية وقضية يعيشها العالم، لكن عقدة الذنب تلاحق البعض وهم لا يشعرون.

ولأنني أشرت إلى جبهة التحرير الوطني فلا بد أن يكون واضحاً أن عبد العزيز بو تفليقة هو رمزها، بحكم وعاء الجبهة الانتخابي الذي صوت عليه، ولم يُعطِ مختطفي الطائرة إلا النسبة التي تعرفون، وهو ما يعني أن الرئيس يتحمل مسؤولية تحقيق وحدة الجبهة، كحزب من أبرز أحزاب التعددية.

وأن يتم الأمر عبر مؤتمر ثامن أو مؤتمر جامع، فالمهم أن يجمع كل أبناء الجبهة ممن لم يتنكروا لها، من محساس وبن بلة إلى أصغر مناضل شاب يلتزم مع مبادئ الجبهة، ويشكل جزءاً من مستقبلها المتجدد.

وإذا كانت المصالحة الوطنية تشمل الجميع إلا من قتل نفساً أو هتك عرضاً، فإن المصالحة السياسية تشمل الجميع إلا من أشعل نار فتنة أو صب الزيت على نارها أو تحالف مع خصوم الخط السياسي الذي جسده بيان أول نوفمبر 1954.

وهذا يعني رفض مشروعية أي سلطة حزبية تستمد شرعيتها من مرحلة الفتنة، بدون أن يعني هذا استبعاد أي مناضل يعمل من أجل وحدة الصف ولم الشمل.

وأنا أريد للجروح أن تلتئم، لكن الذي أعنيه هو جراح الأحداث لا تلك التي أحدثها بنفسه عابث بآلات حادة.

وبعض الجراح ما زالت تضم صديداً يعبّر عمّا في النفوس من أطماع وأحقاد. والجروح لا تلتئم على صديد.

قضية الخنثى المشكِل [106]

بعد تولّي الأستاذ علي بن فليس مسؤولية الأمانة العامة للحزب في الظروف التي يعرفها الجميع كتبت دراسة مطولة عن مسيرة الجبهة، نشرتها مجلة "الحدث" التي تصدر في باريس.

ورغم أنني كنت أعيد نشر كل كتاباتي في الخارج ليطلع عليها قارئ جزائري لا تصله الصحف الدولية فإنني لم أشأ إحراج الصديق نذير بو القرون بالنسبة لذلك المقال بالذات، حيث تعرضت بالنقد لبعض جوانب التجربة الحزبية، وخصوصاً بالنسبة للمؤتمر السابق للحزب ولكل ما أحاط به ونتج عنه. وتلقيت رسالة أخوية بالغة الرقة من الأمين العام ورئيس الحكومة آنذاك يشكرني فيها على المقال، ويستشهد فيها بمقولة : "رحم الله امرؤا أهدى إليّ عيوبي.

وظللت آمل أن يتم تدارك الأخطاء التي ارتكبت لكنني أحسست أن الانحراف تواصل في المؤتمر الثامن وبشكل أكثر حدة ، وعندها توقفت، اختيارياً، عن الكتابة في صوت الأحرار، ورأيت أن يكون ذلك التوقف تعبيراً مهذباً ومنضبطاً عن غضبي لما حدث، وهكذا اختفت كتاباتي المنتظمة في صحافة الجبهة ، للمرة الأولى منذ نحو أربعين سنة، ولعل المناضلين يذكرون كتابات التسعينيات، يوم

---

106 - الاثنين 3 مايو 2004، والتعبير يعني الذين اصطلح على تسميتهم بالاتجاه الثالث بين الذين دعموا الرئيس بو تفليقة والذين تجمع العديد منهم وراء السيد عبد العزيز بالخادم، في إذار ما كان يسمّى قبل الانتخابات الرئاسية : الحركة التصحيحية، وكان أتباع السبد علي بن فليس يسمونهم التحصيصيين، وكان الاتجاه العام أن يستبعد من صف القيادات الحزبية من تجاوز الحدود خلال الحملة الانتخابية.

كان الانتماء للجبهة تهمة والارتباط بها جريمة.

وكنت قلت في سبتمبر 1992، بأن "جبهة التحرير هي عنصر أساسي في التوازن السياسي للبلاد، ومحاولة تجاوزها هي إخلال بذلك التوازن يدفع ثمنه الوطن بأسره".

ثم قلت في يوليو 1994، وعلى صفحات "المجاهد" دائما، بأن الجبهة كانت وما زالت " ضمير الشعب وصوت آماله ودواء آلامه، ولم يكن السوس الذي ينخر دوحتها والغربان التي احتلت بعض أغصانها والزواحف التي التفت حول فروعها، لم يكن ذلك كله كافياً لتنتزعها من الأرض الطيبة المتشبثة بها أول هبة ريح".

وفي الوقت الذي كان البعض يبحث فيه عن موطئ قدم في المؤسسات الانتقالية، كنت أقول بأن تطور الجبهة يؤثر على الساحة الوطنية، "فبعد أن كان هناك من يستبدل أكتوبر بنوفمبر، فهم الناس بأن نوفمبر هو نوفمبر، ويوليو هو يوليو، ومارس هو مارس، وأكتوبر هو أكتوبر، وبدأت تتبلور في أذهان المناضلين صورة جديدة لجبهة التحرير، تتحول فيها الجبهة، كما تتحول فراشة الحرير، من حزب طلائعي انتهت مهمته إلى جنين لحزب جماهيري حانت ساعة ولادته أو تكاد".

وتواصلت الكتابات، وقلت في جوان 1995 بأنه، "إذا كان قدر جبهة التحرير أن تجسد الوسطية السياسية في البلاد، وأن تربط الماضي بالمستقبل، فإن قدرها أيضا هو أن تكون الأخ الأكبر لكل التنظيمات السياسية الوطنية، أحب من أحب وكره من كره، بمن فيهم بعض أبناء الجبهة نفسها".

ولقد أشرت لبعض كتاباتي في العشرية الدموية لأذكر بأن هناك رجالاً وقفوا في وجه العواصف دفاعاً عن الجبهة، عندما كان كثيرون ينتظرون إعلان ساعة الوفاة، وأيضا لأقول للبعض بأن توقفي عن الكتابة كان رسالة للقراء المناضلين، أتصور أنها فهمت كما يجب أن يكون الفهم.

وعندما اتخذت قراري بالعودة إلى "صوت الأحرار" [107] كنت أريد لسطوري أن

107- كنت توقفت عن الكتابة في صحيفة الحزب إثر المؤتمر الثامن الذي ترأسه السيد بن فليس تعبيراً عن احتجاجي على الخط المنتهج.

تكون تجسيداً لإرادة تجاوز مرحلة الفتنة التي كادت تعصف بالجبهة، ولكنني لم أكن مستعداً لممارسة سياسة "تبويس اللحى" التي أوصلت الوطن العربي إلى الوضعية التي أطلقت عليها يوماً، عفة وأدباً، "وضعية تحويل حبوب القمح إلى دقيق ناعم".

وأعرف أن "نذير" قد تلقى الكثير من ردود فعل الفعل الغاضبة على حديثي يوم السبت الأسبق، وهو ما أراه أمراً طبيعياً لأن هناك من يخشى الرأي الآخر ومن يزعجه، رغم دموع التماسيح، عودة الوئام إلى صفوف الجبهة والصفاء إلى نفوس رجالاتها، لكيلا أقول بأن هناك من يسعد بصراع الديكة ويرتزق من استثارته.

وأعترف بخيبة أملي في بعض ما قرأته، فقد كنت أنتظر مستوى أعلى وذاتية أقل، خصوصاً من بين من كنت أتصور أنهم أكثر مقدرة وأوسع أفقاً.

ولن أشرح أسلوبي لقارئ يتابعني منذ عقود، لكنني مضطر لتذكير من نسي ولإبلاغ من لا يعرف بأنني أضع دائماً أوراقي على المائدة، ولا أظهر غير ما أبطن، وأعترف بأنني أجتهد وأصيب وأجتهد وأخطئ، ولا أطلب أجراً في الحالتين، كما أنني لا أترفع عن تلقي الدروس من أي قادر على إعطاء الدروس، وأرى في عكس هذا دليل ضعف لا علامة قوة.

ولقد تعمدت أن أتفادى أي مجاملات خادعة، لأنني أريد للجروح ألا تلتئم على صديد، ولقد كان جرح الجبهة جرحاً غائراً نتحمل جميعاً مسؤوليته بنسب متفاوتة، حتى ولو كانت للبعض ظروفه المخفِّفة (بكسر الفاء الأولى)

أمر آخر لا أخفيه، وهو أنني أريد للمثقف دوراً رئيسياً في المرحلة القادمة، بعد أن تأكد أن الطبقة السياسية عندنا لم تستكمل بعد نضجها، لتقوم بدور فاعل في خلق الحيوية السياسية في البلاد، وأريد، بكل تواضع، أن أكون ممن يساهمون في خلق نواة فكرية صلبة يلتف حولها السياسيون، بدلاً من أن يظل المثقفون كذيل المذنب المتوهج الذي يتبع شهباً سائرة إلى الفراغ.

وليس ذنبي إذا كان هناك من لم يدرك الأبعاد الحقيقية لنظرة كهذه، ومنهم من يرفض، مزايداً، أن يُقال بأن هذا أخطأ وذاك أصاب، وكأنهم لا يعرفون بأن من أهم.

هياكل المؤسسات الحزبية لجنة تسمى لجنة الانضباط، وبغض النظر عن أنها تستعمل غالباً لتصفية الحسابات، لأن المناضلين، بحكم الانضباط، يتخلون عن صلاحياتهم لقيادة تتصور أن من حقها، بحكم الثقة، أن تفعل ما تريد.

وأجد نفسي مضطراً، مرة أخرى، لوضع بعض المعالم على طريق الحديث حول مستقبل الجبهة، والذي أكرر بأن المناضل المثقف يتحمل مسؤولية كبيرة في إثرائه ليكون وثيقة عمل للمستقبل، ومن هنا فإن وضوح الصورة والاتفاق على المفاهيم وتوحيد المراجع هو أساس استعادة الجبهة لموقعها ولمكانتها.

وأقول .."المناضل المثقف"، وأعني بذلك أن الحديث عن الجبهة هو من حق أبنائها وحدهم، فقد انتهت مرحلة "الأملاك الشاغرة"، وعلى من استفادوا منها ومن سذاجة بعضنا أن يدركوا بأننا نفهمهم جيداً، بعد أن سقطت الأقنعة وانقشع الضباب.

وأنا أتحرك بحرية أكثر حرية لأنني كنت ممن رفضوا اتجاه القيادة السابقة للحزب، ولكنني لم أكن من بين المناضلين الذين تحملوا عبء تكوين الحركة التصحيحية، واتخذت لنفسي الموقف الذي رأيت أنه يضمن عدم تحويل الخصومة السياسية إلى عداوة لا إنسانية، وإن كنت لم أمسك العصا من الوسط بل قلت رأيي دائماً بالكياسة والأدب المطلوبين، لأنني أؤمن بأن الوقاحة هي سلاح الضعفاء.

ولقد أدنت كل الإنزلاقات بدون أن أنسى أن الأفعال على المستوى السياسي، وخصوصاً في غياب التقاليد الراسخة، تقود إلى ردود فعل تتجاوز قوتها وشراستها أحياناً قوة الفعل نفسه، بدون احترام لنظرية "داروين".

لهذا أرفض تعبير "الأخوة الأعداء" في الحديث عن خصوم الأمس، فالخصومة جزء من العمل السياسي، لكنها تتوقف بمجرد أن تنتهي أسبابها أو مبرراتها.

وأضيف اليوم بأن إرادة تحقيق الانطلاقة الجديدة للجبهة يجب أن تلغي تماماً منطق الأجنحة، لأن وجود جناحين قد يعني وجود اتجاهين متناقضين، وهي الفرصة السانحة لمن يريدون الصيد في الماء العكر، وما أكثرهم.

وبدون لف أو دوران أقول بأنني، وأنا أحتفظ بعلاقات طيبة مع عبد الكريم عبادة أتصور أنه، كمناضل قديم وذكي، لن يصر على اقتسام مسؤولية قيادة السفينة مع عبد العزيز بلخادم، والتي ستغرق لا محالة إذا قادها اثنان، وبدون

أن يؤثر هذا على الترشيحات لقيادة المؤتمر المأمول أو يحرم أحداً من حقه في التقدم لمنصب قيادي.

هذا الإجراء المرحلي، وبالإضافة إلى تأثيره أخوي وقيمته المعنوية، سيحقق أمرين رئيسيين، أولهما تكوين فريق عمل متكامل بمقاييس فردية، تماماً كما يتم تكوين فريق كرة لاجتياز مباراة هامة، بدون أن يعني إلغاء المسؤولية الجماعية للفريق.

الأمر الثاني هو تجاوز محاولات قد لا ينقصها حسن النية ولكنها تقود إلى تفتيت الصفوف، وأقصد بها تلك التي تنادي بطريق ثالث، مما يذكرني بقضية "الخنثى المشكل" في علوم الفقه.(يتبع)

ملحوظة : تفادياً لأي تأويل أوضح بأن بلخادم سيقرأ هذه السطور مع بقية القراء وربما بعدهم.

أعد نظرا يا زميلي .. (108)

هو مدرسة إعلامية متميزة لا أرى لها مثيلاً في المشرق والمغرب مجتمعين، وهو، كأستاذ جامعي، يحرص على أن يوفر لتلاميذه إمكانية الجمع بين النظرية والتطبيق، بدعوة العديد من الكتاب للحوار معهم، وكان يتميز، غالباً، بحسن اختيار الضيوف الذين يقدمهم لطلبته، ومن بينهم العبد الضعيف، وأتصور أن الضيوف كانوا دائماً في مستوى الثقة، وهو ما أكده لي كثير منهم ومنهن، التقيت بهم بعد التخرج

وفي هذا فهو مشكور مشكور مشكور.

ولست أعرف سبب مغادرته للجزائر نيوز، التي بدأت الكتابة فيها خلال الحملة الانتخابية الرئاسية بدعوة من مديرها العياشي احميدة، وإذا كان يفسر السبب باختلاف الخط السياسي، فقد يفهم منه بأنه رأى في الصحيفة اتجاهاً لتزكية من لا يرضى هو عنه لمنصب الرئاسة، مما يعني أنه اختار موقعه، وهذا أمر يُشرّفه، خصوصاً وقد فضل آخرون مواقف الميوعة والتردد بين محراب عليّ وقصعة معاوية.

وحصيلة السجال مع الزميل ثروة صحفية بما يقال عبر السطور وما يُشار إليه وراء تعبيراتها وما لا يقال أبدا إن إيحاء أو تلميحاً، وهو من القلائل الذي

---

108 - كتب في 25 مايو 2004 ونشر في السبت الموالي في الصحف الوطنية كالعادة، وقد حذفت اسم الصحفي لانتفاء الحاجة لذلك، فما يهمني هو الأفكار الموجودة في صلب الحديث الذي كان رداً على مقال كتبته حول تصرفات لبقايا القيادة السابقة لحزب جبهة التحرير الوطني.

يتحكمون بشكل رائع وفي وقت واحد بين أداة التسريع Accélérateur وأداة الكبح Freins، بحيث يندر أن يتحول النقاش المسؤول معه إلى ملاسنة من أي نوع.

والحوار الحاد معه يُذكّرُ بحوارات طه حسين والعقاد والمازني وغيرهم ممن تفخر بهم بلدانهم، والتي كانت، على حدتها، ثروة بلاغية وسياسية يعتز بها كل الأدباء.

ولقد كان الحوار المطول الذي أجراه معي مع عدد من الرفاق واحتضنه كتاب "م..دين ..التجربة والجذور" من أهم إنجازاتي الفكرية بين الثمانينيات والتسعينيات، وتمكنا معا، في تلك الظروف المظلمة، من تمرير الكثير من الرسائل التي أثرت الميدان الثقافي، في وقت كان كثيرون يفضلون فيه السلامة.

ولقد أثار حديثي السابق " يا فتاح يا رزّاق" ضجة كبيرة أعترف أنني كنت أريدها، وكان الزميل من بين قلائل التقطوا الرسالة المزعجة التي بعثت بها وفهموا خلفيتها، وإن كانت بعض استنتاجاته الأولية بعيدة عن التشخيص الذي أتصور أن علينا الوصول له معاً.

ونزاهة الزميل تجعله يسجل لي تمسكي برفض منطق التيارين أو الجناحين أو الكتلتين عند الحديث عن أزمة جبهة التحرير، وهو بالنسبة لي موقف استراتيجي، فليس هناك في تجربتنا السياسية حزب دستور جديد وحزب دستور قديم (وأنا أعني كل كلمة) بل كتلة نضالية متجانسة، تناقضاتها تكامل واختلافها رحمة.

وهنا تأتي الجملة التي استعملتها في الحديث عمّن بقي من أعضاء اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر السابع للحزب، حيث قلت عنها بأنها "بقايا ما يُسمّى باللجنة المركزية للمؤتمر السابع"، وكان التعبير شيئاً مثل ... ويل للمصلين، حيث أتبعته فوراً بتعليق أعتذر فيه عن لجوئي لمثل هذه التعبيرات للمرة الأولى، وقلت حرفياً بأنني أستعملها لمجرد أن أؤكد بأن الابتذال سهل...فارحمونا من الابتذال.

ولقد كان مدير "صوت الأحرار"، للأمانة، ممن توقفوا طويلاً عند التعبير الذي استعملته وكان رأيه أن يُحذف، تاركاً لي حق اتخاذ القرار بصفتي مُوقع المقال.

وذكرته بأنني أحاول منذ شهور متواصلة أن أبني الجسور وأسدّ الثغرات

وأعمل، في حدود إمكانياتي، على تفادي تحول الشق إلى شرخ، والشرخ إلى هوة سحيقة، وقلت له بكل أخوة إنني أحاول دق جرس الحريق بأعلى ضجيج ممكن، علّ الناس تفيق والضمائر تستيقظ، ليطرح بعضهم نفس السؤال الذي طرحه عبد العالي في رده بذكاء وحنكة : "هل هذا هو "فلان" الذي نعترف له باللباقة وحسن العشرة والكلمة الطيبة أم أن الذي يتحدث شخص لآخر.؟

وإذا كان فلان قد تغير بمائة وثمانين درجة، فما هو السبب يا ترى، وهو الذي لم يتغير طوال العشرية السوداء والعشرية الدموية.؟

وأزعم هنا أن ذكاء الزميل الحادّ خانه ثلاث مرات.

أولها أنه أكد، ضمنياً، بأنه ليس محايداً في الأمر كله، وهذا من حقه، ولكنها فرصة لا يمكن أن أضيعها لكي أمسك بتلابيبه، حيث أنه التقط الرسالة، خمسة على خمسة كما يقول رجال اللاسلكي، ولكنه، وهو الذي لا تفوته شاردة ولا واردة، لم يتوقف عند الاعتذار الذي ربطته بها، في حين أن هناك تكاملاً كتكامل.."لا تقربوا الصلاة" مع ما يأتي بعد الأمر، وكان يجب، في تصوري أن يقول بأن تعنت البعض وتطرفهم سيدفع كثيرين إلى الانزلاق والتعصب، وبالتالي إلى هدم كل ما يجري بناؤه.

وكانت هذه هي الرسالة كاملة.

وكان الخطأ الثاني هو العنوان، وأنا أعرف أن القاعدة في الصحافة هي أن العنوان مسؤولية إدارة الصحيفة، ولكنني أعرف أيضا كيف يكتب عبد العالي كأستاذ للصحافة، ومن حقي أن أعاتبه على استعمال عنوان ..."في بقايا الأفلان"، والتي توحي بمعان قدحية يعرف هو أكثر من غيره أنني لم أقصدها، عندما تحدثت عن بقايا لجنة تنتمي إلى مؤتمر مطعون في شرعيته.

فجبهة التحرير أكبر عندي حتى من أن أستعمل كلمة "الإفلان" في الإشارة لها[109].

أما اللجنة أو المؤتمر فأمر آخر.

وعلى عكس ذلك فإن الخطأ الثالث الذي ارتكبه الزميل يستحق شكري

109- إشارة للحروف الأولى من اسم الحزب بالفرنسية FLN

وتقديري إذ أنه أفادني كثيراً، حيث أن نشر مقاله في اليوم التالي مباشرة أعطى الفرصة لكثيرين لكي يبحثوا عن عدد الأمس وليقرأوا النصين معاً، وليكتشفوا أنني لم أكن بالسوء الذي وُصفت به، وبأن غضبي كان له ما يبرره أو يُفسّره، حتى ولو كان الانزلاق في حد ذاته مذموماً.

ويمكن أن يطول الحديث حول تفاصيل أخرى لكن المهم هو أن تدرك الساحة الوطنية على اختلاف توجهاتها بأن أبناء جبهة التحرير الوطني يريدون للأزمة القائمة أن تجد حلاً توفيقياً يتم فيه إقامة البناء الشامخ، بدون تستر على نقائص يمكن أن تؤدي في المستقبل إلى انهياره على رؤوس من فيه، وبالتالي فإن أبناء الجبهة يرفضون الحلول التلفيقية التي تلتئم فيها الجراح على صديد.

وليس هناك ما نخفيه، بل نحن نملك شجاعة نشر غسيلنا كله أمام الملأ، لأنه غسيل طاهر شفاف كأعلام الأولياء.

وهنا أتفق تماماً مع عبد العالي وهو يقول بأن المؤتمر القادم لن يكون شرعياً ما لم يستمد شرعيته من اتفاق أبناء الحزب ورضاهم، وأفهم من هذا أن الشرعية تعني الإجماع الحزبي الذي يتم على مستوى مؤتمر يتمتع بالشرعية القانونية، التي توفرها مصادقة القاعدة النضالية على مندوبيه، وبالشرعية التاريخية، التي يضمنها وجود القيادات، كل القيادات الحزبية التي حملت العبء طوال السنين السابقة، وبالشرعية الدستورية، التي يوفرها احترام الدستور نصاً وروحاً.

وكان من حقي على الزميل أن يسجل لي أنني تحدثت عن مناضلي الحزب الذين أخالفهم الرأي وأتناقض مع مواقفهم، ومن بينهم الأستاذ علي بن فليس والأخ عباس ميخاليف والأخ عبد الكريم عبادة نفسه، بكل احترام، ولقد أجريت مع الأمين العام السابق للحزب حواراً عبر هيئة الإذاعة البريطانية في عنفوان الحملة الانتخابية، التزمت فيها بأخلاقيات النضال الحزبي، تماماً كما فعلت في مقالي السابق، ضارباً عرض الحائط بتعليقات المنافقين الذين قالوا إن فلاناً يتقرب من علي بن فليس، ويهادن ميخاليف ويجدُ المبررات لعبادة.

لكن من حقي أن أغضب يا زميلي عندما أرى أن هناك من يحاول أن يفسد كل شيئ بتصريحات مستفزة أو بأحكام متسرعة.

وأنا أعرف أن المثقف المناضل لا يمكن أن يرضي الجميع لأن إرضاء ضميره هو نقطة الانطلاق، وكلٌ يريد أن تُجمّل وجهه بمساحيق البلاغيات..

وأنا لست خبير ماكياج.

ويبقى الكثير مما يستحق التوقف عنده لأنه يطرح تناقضات كثيرة، ولكنني لست أريد للسجال أن يتحول إلى ملاسنة، وحاشا أن يقع أحدنا في هذا الفخ.

وإذا كان الزميل لا يريد أن يكون مناضلاً في أي حزب كما يقول فإنني كنت وما زلت وسأظل مناضلاً في جبهة التحرير.

وسأحارب كل من يمنعني هذا الحق، لأني أراه حقاً وواجباً في الوقت نفسه.

انطباعات على مشارف جوان [110]

ما زلت أرى أن أهم عثراتنا هي أن جل الذين تحملوا مسؤوليات في قطاعات حساسة افتقدوا شجاعة ممارسة النقد الذاتي، في السلطة وخارجها.

وباستثناء الرئيس الأسبق أحمد بن بله، أطال الله عمره، لم أسمع سياسياً يقف على الملأ ليقول أنه أخطأ في كذا ولم يوفق في كذا، إن لم يكن العكس قد حدث، حيث أن غلماناً لفظهم صندوق الاقتراع ما زالوا يبررون هزيمتهم النكراء بالتزوير الانتخابي والتحالف الإعلامي المضاد.

ولعلني أضيف استثناءً آخر للنقد الذاتي يتعلق بالرئيس الراحل هواري بو مدين، بناء على واقعة شخصية عشتها معه بعد سقوط الطائرة الفيتنامية المقلة للوفد الإعلامي الجزائري في الثامن من مارس 1974.

فالمتداول هو أن أخطر أخطاء بو مدين كانت في نسيانه لهازم اللذات ومفرق الجماعات، وكثيرون يتصورون أنه كان يتوهم بأن أمامه فسحة من الوقت تمكنه من استكمال المشروع الذي نذر نفسه لتحقيقه، ولم يكن يتصور أنه سيلقى الله وهو لم يتجاوز السادسة والأربعين من العمر[111].

وهنا تأتي القصة التي أذكّر بها ثانية، والتي حدثت على ارتفاع نحو عشرة كيلومترات، في ممر الطائرة الرئاسية التي كانت تقل الرئيس والوفد المرافق له إلى أحد الملتقيات الإفريقية.

كان يحلو للرئيس الذهاب إلى قمرة القيادة والجلوس مع قائد الطائرة الأخ

---

110 - الجزائر نيوز 31 مايو 2004

111 - وأذكر هنا بما يروى عن وفاة كلبه الوفيّ "عنتر" مسموماً

طرابلسي ومساعده الطيب بلويس ليتجاذب معهما أطراف حديث متشعب المجالات، ينتهز خلاله الفرصة ليطلع على الجوانب التقنية لخط سير الطائرة، وأحياناً لحياة الطيارين والقضايا التي تهمهم.

يومها كنت أقف وراءه، وعندما اتجه للخروج من القمرة سبقته في الخروج من الباب الضيق، وما إن تجاوز الباب حتى أمسكني بيده اليمنى من ذراعي وضغط عليها بقوة وهو يسأل .. :"ماذا يمكن أن يحدث لو سقط الإنسان بأزمة قلبية مفاجئة؟"

وقبل أن أفتح فمي أدركت بأنه لم يكن يسألني بقدر ما كان يفكر بصوت عالٍ، وبأن قضية الفيتنام ظلت دائماً نصب عينيه، فقد أدرك بأنه من غير الممكن أن يكون كل شيئ مرتبطاً برجل واحد مهما كان، وكان نقده الذاتي للمسيرة عملياً ملموساً.

وفي الاحتفال بذكرى التصحيح الثوري في جوان أعلن الرئيس عن الاتجاه لإعداد ميثاق وطني، وتم تكوين لجنة وطنية ضمت على ما أذكر عبد العزيز بو تفليقة ومحمد الصديق بن يحيى وعبد السلام بلعيد كنواة فكرية يتابع الرئيس عملها بشكل منتظم، واستعانت اللجنة بآخرين كلفوا بعملية التحرير والصياغة، وكانت النصوص تراجع بصفة منتظمة من قبل مجلس الثورة برئاسة بو مدين قبل أن يجري اعتماد مشروعها التمهيدي، الذي تقرر أن يُعرض على استفتاء عام.

وتسارعت الإنجازات بعد ذلك، فأُعِدّ الدستور في العام الموالي، ثم جرت الانتخابات الرئاسية ثم التشريعية، حيث تم استكمال الهرم الديموقراطي للبلاد، وبهذا حقق التصحيح الثوري أهم أهدافه، أو هكذا بدا لي.

ويستدعيني الرئيس لمكتبه بعد الانتخابات الرئاسية ليسألني، كعادته، سؤاله الدائم .."واش الأحوال؟"، واندفعت، كعادتي أيضاً، لأقول بأن الشعب أعطاه تفويضاً واضحاً ليحقق البرنامج الذي يطمح إليه، فلم يعد هناك من يستطيعون نسبة فوز الرئيس الكاسح إلى جهودهم وحدها، ولم يعد هناك من يستطيع القول بأن له فضلاً أساسياً في نجاح الرئيس، وهو ما حدث بعد ذلك أيضاً في الثامن من أبريل 2004، وبعد أن اجتازت البلاد محنة دامية اختلطت فيها الأوراق كما اختلط الحابل بالنابل بالهامل.

وأذكر أن الرئيس بومدين، والذي فهم تماماً خلفية ما قلته له بكل أدب واحترام، قاطعني، وعلى غير عادته، ليقول لي في حسم : يا فلان .. ليس في نيتي أن أقوم بـ 19 جوان جديد، نحن نعد لمؤتمر الحزب وعلى كل أن يتحمل مسؤولياته كاملة".

وما يهمني في هذه النقطة على وجه التحديد أن أقول لبعض الذين تعودوا الحديث باستخفاف عن شعار "بناء دولة لا تزول رغم الأحداث وزوال الرجال" أن البناء الذي قام به بومدين على ضوء أهداف التصحيح الثوري هو الذي حمى البلاد من الهزات الخطيرة التي كان يمكن أن تحدث بعد التحاق الرئيس بالرفيق الأعلى.

وإذا كان الاستقرار في البلدان النامية مرادفاً دائماً للعمق التاريخي أو لطبيعة المجتمع النهري، تماماً كما حدث في مصر بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، فإن ما حدث في الجزائر يعتبر إنجازاً بل إعجازاً تكامل فيه وعي الشعب مع صلابة المؤسسات، حيث أن العمق التاريخي الجزائري أصيب بشرخ هائل بعد جوان 1830، عندما قام الاستعمار الفرنسي بهدم كل ما يمكن أن يربط الجزائر بماضيها الحضاري وارتباطاتها الثقافية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجزائر الشاسعة المساحة ليست من البلدان تتمتع بمميزات المجتمع النهري فيما يتعلق بالانضباط مع هرم السلطة.

صدق إذن تصحيح جوان وعده، وبرغم الأخطاء والعثرات فقد تمكن من أن يعيد إحياء الدولة الجزائرية ويضمن استقرارها واستمراريتها.

ولعلي هنا أذهب بعيداً فأقول بأن العشرية السوداء، بكل عمليات التخريب التي مارستها والتي توجت بإكليل الشوك المشهور في أكتوبر 1988، لم تتمكن من خلخلة أسس الدولة الجزائرية، التي تمكنت من اجتياز عشرية دموية رهيبة، في حين اضطرت دول لاستدعاء قوات درك أجنبية لمواجهة أحداث محصورة الموقع محدودة التأثير لم تتجاوز عدة أيام، في كان أسوأ منها يحدث في الجزائر كل يوم.

وكان ذلك بفضل بناء الدولة الذي انطلق في جوان 1965، بدون أن يعني الاستهانة بالجهد الذي كان الرئيس بن بله قد بذله في ظروف بالغة الصعوبة

وفي ظل انعدام كامل للخبرات وجو رهيب من الدسائس والمؤامرات.

ولعلها فرصة لأعود لتعبير العشرية السوداء، الذي يرى البعض أن في استعماله استهانة بجهود الرجال وظلماً لمن تحملوا المسؤولية في تلك المرحلة.

والواقع هو أن الثمانينيات شهدت إنجازات لها قيمتها، لعل من بينها إنجاز شبكة الطرق الدائرية وبيع الأملاك الشاغرة لساكنيها (وهو إنجاز رائع لا يقلل من أهميته سوء تنفيذه فيما بعد، حيث لم تحترم الضوابط المحددة لتطبيق القانون، والتي كان من بينها أن العقار يُباع لساكنه، الذي لا يملك حق شراء عقار آخر تابع للأملاك الشاغرة، ولا يملك حق بيع العقار إلا لمصالح الدولة التي اشتراه منها)

وكان من أهم الإنجازات الهامة في النصف الأول من الثمانينيات تقنين وضعية التقاعد بالنسبة لكبار مسؤولي الدولة، ومن الإنجازات التي سيفصل فيها التاريخ رفع مستوى الرتب العسكرية فوق مستوى رتبة العقيد، لإعطاء الفرصة لترقية الدماء الجديدة في المؤسسة العسكرية.

غير أن تعبير العشرية السوداء ما كان ليكون لولا عمليات التصفية التي عرفها حزب جبهة التحرير الوطني في منتصف الثمانينيات، والتي كانت واحدة من أسباب الإنحرافات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، والتي وصلت بها إلى تعددية حزبية مفتعلة، كان هدفها الحقيقي هو تحطيم جبهة التحرير نفسها.

في هذه المرحلة التي تميزت بالفكر الإقصائي بصقت الجزائر على ماضيها واستهانت بقياداتها وهو ما أدى إلى ردة هائلة في أوساط الشباب على وجه التحديد، بعد أن انتهز "الطلقاء" لكي يخرجوا من الظلام الذي قبعوا فيه نحو عقدين نحو الوجود المؤثر، الذي اتخذ مظاهر متعددة يعرفها الجميع.

كان منطق التصفيات والإقصاءات هو سبب وصف تلك العشرية بالسوداء، وهذا هو ما جعل مناضلي جبهة التحرير الوطني يرفضون دائماً ذلك المنطق، الذي سار الجهاز الحزبي على طريقه في النصف الثاني من التسعينيات، إلى أن أتى على الحزب حين من الدهر وقف فيه غلام يتساءل بسماجة داعرة .. "بو تفليقة..؟ ...من هو بو تفليقة هذا"؟، وأصبحنا نقرأ فيه لغلمان من نفس المستوى كتابات من نفس النوع الذي أسميته يوماً "كتابات جدران دورات المياه"، تزعم

الدفاع عن الحزب وهي في واقع الأمر تنفذ، بشكل رديء، مهام تم التخطيط لها بفكر أكثر رداءة.

ولقد كلفتنا العشرية السوداء الكثير، ولهذا فلن نسمح بمرحلة سوداء أخرى، يصبح الحزب فيها مجالاً للجهوية والعشائرية والمحسوبية، ويكون نائباً لفاعل إن لم يكن مفعولا به.

ولعل هناك من يرفض المنطق الذي أسير عليه والتحليل الذي أقوم به وهذا من حقه، لكنني أظل على يقين من أن أبناء جبهة التحرير الوطني يعرفون من هم المناضلون الحقيقيون ومن هم مناضلو تايوان(112).

112 – قاد رئيس الحكومة الأسبق الأخ علي بن فليس حملة تصفيات لصفوف جبهة التحرير الوطني ليطمئن إلى أن الحزب في صورته الجديدة سيضمن له الفوز في الانتخابات الرئاسية، لكن الذي حدث هو أنه حصل على أقل من 7 في المئة من أصوات الناخبين مقابل 83 في المائة لبو تفليقة، وكان هذا زلزالاً أصاب الحزب في صورته الجديدة ودعماً لما سمي آنذاك بالحركة التصحيحية التي استهدفت انتزاع الحزب من سيطرة أمينه العام الجديد الذي خسر المعركة الانتخابية، وصدر حكم قضائي يلغي شرعية المؤتمر الثامن، وكانت مرحلة جديدة للحزب سأتعرض لها في الشهور التالية.

الثورة والثقافة(113)

عندما يتعلق الأمر بالثورة الجزائرية والثقافة تقفز أمام المتحدث مجموعة من الأحكام الجاهزة التي يسعد بها الباحثون عن الراحة الفكرية بقدر ما يرتاح لها الذين يترددون كثيراً قبل التنازل عن تعبير حرب التحرير الوطنية لمصلحة تعبير الثورة، خصوصاً والأمر يتعلق بثورة أنهت واحدة من أسوأ عمليات الاستعمار الاستيطاني في العالم الثالث ودعمت موازين القوى في المنطقة لمصلحة الوطن العربي وغيرت موازين القوى على الساحة المتوسطية وأعطت دفعاً معتبراً لحركة التحرر الوطني خصوصاً في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى إجهازها على الجمهورية الفرنسية الرابعة، وتغييرها بالتالي للموازين على الساحة الأوروبية بإعطائها الفرصة للجنرال شارل دو غول لكي يحقق أحلاماً كان يختزنها منذ الأربعينيات، وربما قبل ذلك.

وأعترف في البداية أن البحث شاق ومرهق نتيجة لغياب المعطيات الرئيسية، حيث أن ظروف الثورة نفسها لم تكن تسمح أو تمكن من تسجيل الأحداث والوقائع كما كان الحال بالنسبة للجيش الاستعماري الذي كانت تسيره دولة لها تقاليدها الراسخة ولها خبرتها في استراتيجية الحرب وتاكتيك القتال، بدون أن ننسى أن مرحلة الإعداد للثورة كانت تفرض حداً أقصى من السرية والتحفظ، وأن مرحلة

113 - مجلة الحدث – باريس

المقاومة كانت لها أسبقيات لم يكن التسجيل والتوثيق على رأسها.

لم تكن الثورة الجزائرية إذن إنجازاً عفوياً يمكن نسبته إلى الارتجال أو اعتباره سلسلة مصادفات تشبه نظرية الدومينو المشهورة.

ولقد فكرت في الاعتذار عن تناول هذا الأمر لولا أنني أردت أن أجعله استفزازاً لمن هم أقدر مني على دراسته بالأسلوب المناسب، فهو يستحق أن يكون دراسة أكاديمية حقيقية تستعين بكل الوسائل لاكتشاف ما أراه أكثر غموضاً من غابات إفريقيا المظلمة.

ولعلي أبدأ بالقول إن الناس، في ظل العصر الذي أصبح يطلق عليه عصر "الساندوتش" الفكري، عندما يتعلق الأمر بالثورة الجزائرية والثقافة تقفز أمام المتحدث مجموعة من الأحكام الجاهزة التي يسعد بها الباحثون عن الراحة الفكرية بقدر ما يرتاح لها الذين يترددون كثيراً قبل التنازل عن تعبير حرب التحرير الوطنية لمصلحة تعبير الثورة، خصوصاً والأمر يتعلق بثورة أنهت واحدة من أسوأ عمليات الاستعمار الاستيطاني في العالم الثالث ودعمت موازين القوى في المنطقة لمصلحة الوطن العربي وغيرت موازين القوى على الساحة المتوسطية وأعطت دفعا معتبرا لحركة التحرر الوطني خصوصا في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى إجهازها على الجمهورية الفرنسية الرابعة، وتغييرها بالتالي للموازين على الساحة الأوروبية بإعطائها الفرصة للجنرال شارل دو غول لكي يحقق أحلاماً كان يختزنها منذ الأربعينيات، وربما قبل ذلك.

وأعترف في البداية أن البحث شاق ومرهق نتيجة لغياب المعطيات الرئيسية، حيث أن ظروف الثورة نفسها لم تكن تسمح أو تمكن من تسجيل الأحداث والوقائع كما كان الحال بالنسبة للجيش الاستعماري الذي كانت تسيره دولة لها تقاليدها الراسخة ولها خبرتها في استراتيجية الحرب وتاكتيك القتال، بدون أن ننسى أن مرحلة الإعداد للثورة كانت تواطوًا على استعمال مصطلحات معينة تريحهم أحيانا من عناء البحث الجاد عن المعاني والخلفيات والدلالات الحقيقية، وأخذ ذلك أحياناً معانيَ متضاربة في بلدان قد تقع على نفس خط الطول أو العرض،

فأصبحت صفة النضال في بلد كالجزائر وساماً على صدر من يوصف بها بينما أصبح لنفس الصفة معنى قدحياً إذا أشير بها في الولايات المتحدة الأمريكية لشخص ما أو لعمل ما.

وربما أخذ تعبير "الثورة" أكثر من دلالة ارتبطت بتجارب إنسانية أحياناً، وغالباً نتيجة للتفكير بغير اللغة العربية، حيث تختلف كلمة Révolution عن كلمة Révolte وترجمة كل منها إلى العربية هو كلمة الثورة، رغم أن Révolte أقرب إلى معنى التمرد منها إلى المعنى العميق الذي تشير له الثورة، ولهذا تستعمله السلطات الباغية غالباً لتعطي المفهوم القدحي لكل عمل يستهدف تغيير الوضع نحو الأحسن أو بعيداً عن الأسوأ بالنسبة للشعب المحكوم، وهو عكس الأمر تماماً بالنسبة للسلطة الحاكمة، وقد استعملت السلطات الفرنسية كلمات مماثلة، ولنفس الهدف، وهكذا أطلقت على الثورة الجزائرية تعبيرات من نوع Insurrection (تمرد) أو تواضعت فاستعملت وصف Evénements (أحداث) ولعل الهدف لم يكن مجرد التقليل من شأنها عسكرياً أو سياسياً بل تلويثها تاريخياً، انطلاقاً من أن الثورة الوحيدة التي يعترف بها الفرنسيون هي الثورة الفرنسية التي دشنها انهيار سجن الباستيل، وتميزت بإعدام لويس السادس عشر ثم بإعدام قادة الثورة مروراً بدانتون وروبسبير، بعد أن اخترع "غيوتين" الآلة الرهيبة التي عرفت باسمه، وأطلق عليها بالعربية اسم "المقصلة"، وأسماها الجزائريون : "الفينغا"، ولا أعرف مصدر الكلمة.

ولقد اخترت أن أبدأ بهذه المقدمة لأوضع عناصر التباين بين الثورة في المفهوم الأوروبي الذي تعلمناه ومفهومنا للثورة الجزائرية كما عشناه، ثم لأحاول وضع قضية الثقافة في المكان الذي يجب أن توضع فيه، بدون أن يكون استعمالها تمجيداً لوضع ما أو يصبح غيابها، بالمعنى المصطلح عليه، استهانة بوضع آخر، أو دخولاً في متاهات التفسيرات الفلسفية التي تتناقض بين اعتبار الثورة انفجارات شبه بربرية خارجة عن السيطرة (نيتشه وغوستاف لوبون) أو تعبيراً عن نظرة إنسانية مرتكزها نظرية المساواة بين البشر (ومن هنا تعتبر

وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي سنة 1776 وثيقة ثورية)

وسنجد أن أهم الثورات التي عرفها الغرب هي الثورة الفرنسية (1797) ثم الثورة الروسية (1917) بينما كانت أهم ثورات العالم الثالث هي الثورات الفيتنامية (1859-1946) والثورة الجزائرية (1954) والثورة الإيرانية (1979) بالإضافة إلى العديد من الانتفاضات في المشرق والمغرب العربيين وأهمها الثورات الليبية (1931191-1) والثورات السورية (1929-1919) وثورة الأمير عبد الكريم الخطابي.

وسنلاحظ أن الفارق الرئيس هو أن ثورات أوروبا استهدفت إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية شاملة في البلدان المعنية التي كانت شعوبها تعاني من ظلم السلطة والكنيسة، بينما كانت ثورات العالم الثالث، وباستثناء الثورة الإيرانية، حروب تحرير شعبية استهدفت القضاء على الاحتلال الأجنبي كخطوة أولى نحو إحداث الثورة الحقيقية التي تستهدف تحرير الإنسان من الفقر والمرض والجهل.

ولقد أنهت الثورة الفرنسية حكم ملكية تستند إلى الحق الآلهي، تماماً مثل الثورة الروسية، بينما أنهت الثورة الجزائرية حكم أقلية استيطانية كان منطقها نفس المنطق النازي في اعتماد نظرية التفوق العرقي.

ولقد عرفت الثورة الفرنسية، بحكم أوضاع المجتمع الفرنسي وتبلور منظور تغيير السلطة، أسماء مثقفين أو مفكرين لعل أبرزهم جان جاك روسو، الذي يعتبره توماس كاريل في كتابه عن "البطل" المسبب الرئيسي في الثورة الفرنسية، تماماً كما يُعتبر كارل ماركس والد الثورة الروسية، التي انطلقت مع تمرد المدمرة "بوتمكين"، وقادها من الناحية العملية فلاديمير لينين، علماً بأن ماركس كان يتوقع للثورة أن تنفجر في بريطانيا لا في روسيا، وربما كان غرامشي يرى، لنفس هذا السبب، بأن ماركس ولينين يمثلان مرحلتين متمايزتين..

ومن الصعب أن نربط الثورة الجزائرية ثقافياً، أو بمعنى أدق، فكرياً بفرد

معين، بالأسلوب الذي أشرت له فيما يتعلق بكل من فرنسا أو روسيا، فلقد كانت الثورة مخاضاً طويلاً بدأ بعد غزو سيدي فرج في جوان 1830، وتواصل عبر عمليات مقاومة تعددت صورها وأشكالها، ابتداء من مقاومة أحمد باي ثم الأمير عبد القادر وتواصلت إلى أن تمكنت السلطات الفرنسية من قمع كل صور التمرد الشعبي في أواخر القرن الأسبق.

ولعلي أزعم أن دور الثقافة الشعبية، ونتيجة لحجم الأمية الرهيب الذي عانت منه البلاد بعد الاحتلال، تفوق بكثير على دور الثقافة بمعناها السائد في القرن الماضي وهو الثقافة المكتوبة، على أهمية حجم الكتاب الذين عرفتهم المرحلة ومن بينهم حمدان خوجة، وربما كان ذلك هو ما أعطى للزوايا دوراً كبيراً في إعداد القاعدة الحقيقية لكل ثورة شعبية وهو المحافظة على الهوية الوطنية، وأحياناً في صورتها المبدئية، ولا أقول .. البدائية، التي تكتفي باللغة عبر ما تحفظه من آيات القرآن الكريم وهو ما اعتبره البعض نوعاً من التخدير من الصعب رفضه بصورة مطلقة.

وأضيف إلى ذلك تراث كبير من الحكايا الشعبية، المتوارثة أباً عن جد وغالباً ابناً عن أم، لا أتصور أننا تمكنا من حصرها بالحجم الذي يبرز أثرها في زرع روح الثورة أو الإعداد لها، وأعتقد أن دراسة جادة لها ستكشف لكثير الكثير مما لا نعرفه عن الكفاح الجزائري.

وشهد القرن العشرين صوراً متوازية من النشاط الثقافي كان له أثره في تحريض الجزائريين ضد وضعية الاستعمار الاستيطاني الذي يعانون وطأته، كان بعضها بفضل عدد من الجزائريين ممن تلقوا العلم في المدارس الفرنسية وراحوا يقارنون بين وضعيتهم ووضعية زملائهم من ذوي الأصل الفرنسي، بكل ما ينجر عن ذلك من استنتاجات كانت أحياناً تتميز بالكثير بالتناقض بين فكر يرى أن الممكن هو انتزاع حق المساواة مع الفرنسيين والاندماج معهم، وهو ما ارتبط بمجموعة من المنتخبين الجزائريين، وفكر آخر، خصوصاً ذلك الذي نما في أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي، والذي نتج عنه أيضاً اتجاهان متباينان

أولهما يرى أن الهدف هو الاستقلال في إطار الهوية العربية الإسلامية، وهو موقف مصالي الحاج، الذي يعتقد البعض لأنه تأثر بأفكار شكيب أرسلان، والآخر يرى نفس ما يراه الشيوعيون الفرنسيون من أن الهدف المشترك هو الانضواء تحت لواء البروليتاريا، مما أفقده صفة الكفاح ضد الهيمنة الاستعمارية، وهو ما سيؤدي إلى أول شروخ الحركة الوطنية الجزائرية.

ولعل مما يثير الأسى على المستوى الذي وصلناه منذ أحداث أكتوبر 1988 المشبوهة أن اندماجيي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، والذين كان الوطنيون ينظرون لهم بالكثير من الاشمئزاز، كانوا، وهم يطالبون بحقوقهم في الجنسية الفرنسية، كانوا يتمسكون بقانون الأحوال الشخصية المنبثق عن الشريعة الإسلامية، وهذا ليس حال الاندماجيين الجدد.

والشيئ المثير للانتباه في القرن الماضي أن العمل الصحفي، رغم حجم الأمية المنتشر، كان واحداً من أهم وسائل العمل السياسي، ويشهد النصف الأول من القرن العشرين بروز عدد من الصحف لم تكن واسعة الانتشار ولكن كان لها جمهور محدود يمارس التأثير بأسلوب الدوائر، الذي يشبه ما يؤدي إليه إلقاء حجر في بركة ماء ساكنة. وهكذا، على وجه المثال، صدرت "الإقدام" (الأمير خالد)، و"البلاغ" (الشيخ بن عليوة) والأمة (برئاسة بن خدة) لكن أهمها كانت "الشهاب" ثم "البصائر" التي أصدرتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي أنشأها الإمام عبد الحميد بن باديس بعد الاحتفال الفرنسي الاستفزازي بالمئوية الأولى للاحتلال (وأعتذر عن الاختصار الشديد الذي قد يخل بالمحتوى)

ولعلها فرصة أخرى لإجراء مقارنات بين مرحلتين لن تكون بالضرورة في مصلحة كل الصحف التي نعرفها اليوم، بعيداً عن قمع سلطة الاحتلال.

وهنا نلمس الأثر الهام الذي ساهمت به جمعية العلماء في الاستعداد للثورة وليس في إعداد الثورة، وهما تعبيران يقودان غالباً إلى تناقض مفتعل بين أنصار الجمعية وخصومها، ضاعف منه أن انضمام جمعية العلماء رسمياً إلى جبهة

التحرير الوطني لم يتم إلا بعض سنتين تقريباً من انطلاق الثورة التي فرضت الانضمام الفردي إلى صفوفها ورفضت أن يتم ذلك عبر أي تشكيل تنظيمي مهما كان، وهو نفس ما جرى مع الحزب الشيوعي الجزائري.

وسنلاحظ هنا مما يؤكد ذلك أن مؤرخي الجمعية يجعلون من عام 1956 آخر أعوام وجودها التنظيمي، كما جاء في عنوان كتاب التركي رابح، وإن كان التاريخ يؤكد أن أعداداً كثيرة من قيادات جيش التحرير وإطاراته التي سيرت الثورة في سنواتها الأولى كانوا من أبناء الجمعية وبعثاتها في الخارج، بالإضافة إلى أعداد من طلبة الزوايا والمدارس القرآنية.

والواقع أن الاستهانة بدور أبناء الثقافة العربية الإسلامية في انطلاقة الثورة يدخل في إطار البلاغيات التي برعت فيها تيارات فكرية معينة، تريد أن تتلاعب بالتاريخ لتنتزع لنفسها فضل الريادة والسبق، بل وتحتكر فضل العمل كله إذا لم تجد المقاومة اللازمة.

وهنا نفهم لماذا يتحفظ كثيرون على اختيار يوم 19 مايو 1956 يوماً للطالب، لأنهم يرون أن كفاح الطلاب بدأ في الأيام الأولى للثورة بل وقبل اندلاعها، وهؤلاء يفضلون أن يكون يوم الطالب هو 24 أبريل، الذي أعدم فيه أول طالب بالمقصلة، وهو الشهيد طالب عبد الرحمن.

وسنجد هنا تفسيراً للكثير من اللغط الذي دار حول مؤتمر الصومام وأهدافه وخلفياته، وكذلك حول تكوين الوفد المفوض لفرنسا والذي اختفت منه أسماء عبد الحميد مهري وأحمد توفيق المدني وآخرين محسوبين على الانتماء العربي الإسلامي.

وعند الحديث عن الثقافة يجب أن نتذكر دور الثورة الثقافية المضادة التي يؤكد وجودها استنتاجاً وجود ثورة ثقافية حقيقية لها طابعها الخاص، وهو ما تبلور في رعاية السلطات الاستعمارية لأنواع خاصة من الفنون الشعبية، وفي استحداث إذاعة صوت البلاد وتوجيه برامجها للتخدير والتمييع، وهو ما ورثنا الكثير منه بعد استرجاع الاستقلال، ودفعنا أحياناً ثمناً غالياً له، لأن المروث في

الفن، كما حدث مع الموروث في الإدارة، خنق كل إمكانية التطور.

وهنا أيضا يجب أن نثمن حقيقة الدور الذي ينسب للكاتب الفرنسي الجزائري ألبير كامو، بدون أن نغمط كتاباً فرنسيين آخرين حقهم ومن بينهم هنري علاق.

وبموازاة ذلك يجب أن نتذكر الفرقة المسرحية لجبهة التحرير الوطني، والأشقاء الذي قدموا للثورة الجزائرية أناشيد وطنية كانت تمثل مساهمة ثقافية في الثورة الجزائرية.

وتبقى حقائق لا بد أن ندرك بأن الاعتراف بها شرف لنا ما بعده شرف، من بينها أن جل قيادات الثورة كانت من محدودي التعليم بل ومنهم من كان أقرب إلى الأمية الهجائية، ولكن التاريخ أثبت أنهم كانوا يختزنون حجماً معتبراً من عناصر المعرفة، عبر احتكاكهم أو تأثرهم المباشر أو غير المباشر بقيادات العصر الثقافية أمثال عبد الحميد بن باديس ثم البشير الإبراهيمي ومبارك الميلي والعربي التبسي، وتلاميذهم من أمثال أحمد رضا حوحو، وقرنائهم من أمثال مالك بنابي، ثم الاستماع إلى الإذاعات العربية في مرحلة معينة أو التعامل مع الأحزاب الأوروبية في مرحلة سابقة أو لاحقة، وبفضل التعامل المباشر مع واحدة من أهم حروب التحرير في العصر الحديث وهي الحرب الفيتنامية في مرحلتها الفرنسية.

وربما كان علينا أن نتذكر أن أول حكومة جزائرية مؤقتة ضمت وزيراً للثقافة، وهو ما يعطي دلالات أقلها أن الثقافة بعد لم تغفله الثورة الجزائرية.

وإذا كان الشعار الذي ارتفع بعد استرجاع الاستقلال، وبغض النظر عن خلفياته، هو : بطل واحد هو الشعب، فإن ما يمكن أن يقال عن الثورة الجزائرية هي أن لها فيلسوفاً واحداً هو الشعب.

ولا يلغي هذا فضل كثيرين ساهموا فكرياً في إحداث الدوائر التي سبقت الإشارة لها، ومن بينهم أحمد توفيق المدني في الكتابات التي كانت تحتضنها البصائر، أو تفاعلوا مع الثورة فحاولوا التنظير لها بعد قيامها، وفرانز فانون في طليعة هؤلاء.

لكـن عـملاً كبـيراً يظـل مسؤوليـة الأكاديميـين الجزائريـين ليرفعوا العبء عنّا، نحن المناضلـين الذين حاولنا البحث عن الحقـائق بـالوسـائل المتـاحـة لغير المتخصصين، وبدون أن يرهبنـا الخوف من ارتكـاب الخطـأ أو الانـزلاق نحوه.

وأقر أنني أثرت من التساؤلات أكثر مما قدمت من الإجابات، لكنني اعترفت سابقاً أن هدفي هو استفزاز المؤرخين، حتى عبر الأخطاء التي تركت نفسي فريسة لها.

ثمن المواقف ومواقف الثمن[114]

كل الوطنيين المخلصين تنفسوا الصعداء وهم يتابعون النهاية الهادئة للمؤتمر الثامن الجامع لجبهة التحرير الوطني، والذي راهن كثيرون على أنه سوف ينفجر في ساعاته الأولى، خصوصاً بعد تأخر الافتتاح أكثر من خمس ساعات، وكان آخرون ينتظرون رؤية الكراسي البلاستيكية تتطاير في القاعة البيضوية كما يحدث في بعض المباريات ذات المستوى المتدني، للاعبين والمتفرجين على حد سواء.

ولن أخدع نفسي وأخادع قارئي بالزعم أنني راض كل الرضا عن مجمل النتائج التي خلص إليها لقاء القاعة البيضوية، فقد كانت سلبيات التنظيم كثيرة، ربما بحكم الظروف التي انطلقت فيها عمليات التحضير للمؤتمر، وبحكم نقص الخبرة تارة ووضع الرجل غير المناسب في مكان مناسب له ولكنه غير مناسب لمهمته تارة أخرى، وحضرت اجتماعاً يتيماً لإحدى اللجان الفرعية اضطررت للانسحاب منه لأسجل رفضي لأسلوب عمل رأيته متنافياً مع ما أحب أن أراه في

---

114 - الصحافة الوطنية 5 فبراير 2005

والسائد اليوم وعلى ضوء النتائج السياسية والبشرية أن الذي نظم المؤتمر الثامن مكرّر هو الذي نظم المؤتمر الثامن، الملغي بقرار قضائي، وقبله المؤتمر السابع المطعون في شرعيته، واختفت وجوه كثيرة كان من المنتظر أن تكون في الهيئة القيادية التي تم اختيارها في المؤتمر المُكرر، وبدا الأمين العام الجديد في وضعية لا يحسد عليها.

الطبعة المتجددة للحزب العريق.

ومن دواعي سروري أن أقول بأنه كان هناك مناضلون أسعدني وجودهم، من بينهم الحاج يعلا والسعيد آيت مسعودان والطاهر زبيري وعبد الكريم غريب والهادي حمدادو وآخرون لا يتسع المجال لذكر أسمائهم جميعاً، وكان هناك رواد ورفقاء آلمني غيابهم، أيا كان سبب الغياب، ومن بينهم أحمد بن بله والشاذلي بن جديد واليمين زروال وعلي مهساس وعبد الحميد مهري وعبد الله ركيبي ومناضلون آخرون، ومن الغائبين أو المغيبين من أختلف معهم بدرجات متفاوتة بدون أن يعني الاختلاف تقليلاً من فضلهم ومكانتهم، لكن غيابهم قلص، في تصوري، من قيمة الإجماع المطلوب في هذه المرحلة.

وأعترف أيضاً أن هناك وجوهاً أسعدني غيابها، وأياً كان سبب الغياب، وطبعاً باستثناء الغياب المرضي، وهناك وجوه حاولت قصارى جهدي ألا أنظر نحوها حتى لا أضطر لتحيتها، لأن وجودها أفسد نظرتي للقاء وتصرفاتها بدت كنواقض الوضوء.

وفي كل هذا كان يقيني أن ما يحدث، بمجموع إيجابياته وسلبياته، هو ثمن يجب أن نقبل بدفعه لتحقيق الوحدة النضالية والمصالحة الوطنية بعد ليالي الفتنة وأيام الفرقة.

واليوم، ويغض النظر عن خيبة أملي في رفقاء لعلي حملتهم فوق طاقتهم، وعن شعور بالمرارة أراه أمراً إنسانياً لا أخجل من الاعتراف به، أقول بكل إخلاص إن المؤتمر حقق النجاح الرئيسي المطلوب منه، وهو أن ينعقد أولا، وفي ظروف عادية وطبيعية، ثم أن يخرج بالحزب من مرحلة التشرذم والتنافر إلى الوحدة والتآلف، وهو ما يستوجب تهنئة كل من عمل للوصول إلى هذه النتيجة، بقدر ما يفرض التنديد بكل من حاول العرقلة بأي أسلوب كان، وكل من ساهم في الحيلولة دون أن تكون أحسن بكثير.

ولست ساذجاً لأتجاهل أن روح التشرذم ما زالت قائمة في بعض النفوس

وتلك سنة الحياة، والمهم هو أننا نجحنا في احتواء الصراع داخل القاعات المغلقة بدلاً من تأجيج ناره في الشارع، الذي قد يفرض عليه أحياناً التعامل بأسلوب الشوارع، وهذا لا يشرف أحداً مهما كان نبل الشعارات أو صدق المقاصد، وهكذا فإن معاملة التشرذم تتم بتقليم أظافره تدريجياً وبحرمانه من أهم عناصر استمراره وهو دغدغة عواطف البسطاء، وهنا تكشف الأيام معدن الكريم الذي يملكه الإكرام، والعكس صحيح .

وأتصور أن حزب جبهة التحرير هو من الأحزاب القليلة جداً الذي تجرأ على عقد مؤتمره على رؤوس الأشهاد، رغم كل ما يحمله ذلك من خطورة ومجازفة، وهذا في حد ذاته دليل قوة وبرهان ثقة بالنفس، ورسالة واضحة تقول إن أخطاء الممارسة السياسية هي جزء من الممارسة السياسية، تماماً كما أن البكتريا هي جزء رئيسي من فم أجمل الحسناوات، والقياس مع الفارق.

وبغض النظر عن المقاييس التي استعملها بعض من أوكل له أمر الفرز أو مهمة الاختيار، والتي ذكرتني بأسوأ مراحل الممارسة الحزبية، فإنني مضطر للاعتراف بأنه لم يكن في الإمكان أبدع مما كان، فهذا هو القماش، ولا يستقيم الظل والعود أعوج، وهو ما يجعلني أتوقف ثانية عند الجوانب الشخصية والذاتية.

ولن أمارس النفاق فأدعي بأنني لست متأثراً لأنني لن أستطيع المساهمة في نشاط أول مجلس وطني للحزب بجوار الرفاق الذين أحبهم وأحترمهم، لكنني أعرف أنني أغضبت الجميع بدون استثناء تقريباً، وأجرؤ على الادعاء بأنني سعيد جداً لأنني لن أجد نفسي بجانب بعض من أفضل أن أكون بعيداً عنهم، لأنني أعرفهم جيداً، ولعلهم منهم من يستحق الشكر لأنه سهل علي المهمة.

وأنا أقول بأن وجود نذير بو القرون والعربي الزبيري وأحمد حمدي وليلى

الطيب وزهرة بيطاط وعبد الرحمن السد وغيرهم من الرفقاء هو كاف بالنسبة لي، ولقد قلت يوماً بأن هناك موقعاً واحداً في رئاسة الجمهورية مهما كان عدد المرشحين الأكفاء (بسكون الكاف التي يتعمد البعض أحياناً كسرها) وبالتالي فإن وجود الجميع داخل إطار مؤسسة بعينها هو استحالة مطلقة، لكنني لا أخدع نفسي وأدلس على القارئ فأخفي إحساسي بأن هناك من سيحاسبهم تاريخ الحزب لأنهم أفسدوا متعة اللقاء وكانوا أقل من قيمته التاريخية، أو لم يقولوا ما كان يجب أن يقال عندما كان يجب أن يقال، أو لأنهم خلطوا بين الولاء والوفاء وبين الالتزام والتبعية، ولهذا أتصور بأن المسيرة المقبلة ستكشف معدن الرجال وقيمتهم الحقيقية، وعندها يكون لكل حادث حديث.

ولقد قلت لمناضل كان يشير إلى أشخاص بعينهم كانوا يطوفون هنا وهناك كالجوارح ويغمغم قائلاً : هذه وجوه أكرهها وأكره التعامل معها، وأجبته على الفور وبيقين مطلق : أنا معك، ولكن هذا هو ثمن الخروج بالحزب من وضعية اللاشرعية وتمكينه من القيام بدوره الأساسي في تنشيط الساحة الحزبية والقضاء على الرداءة السياسية التي جعلت ممارسة العمل العام لدى البعض نوعاً من أسوأ أنواع "الترابندو"، لأنه يتاجر بالمبادئ.

ووجهت نظر رفيقي نحو الشعار الذي عُقد المؤتمر تحت لوائه وقلت له بأنني أكمل، بيني وبين نفسي، كلمات الشعار الثلاثي لأوضح المفهوم الذي أريده له، والذي أراه كما يلي : وحدة ... نضالية، ومصالحة... وطنية، واستمرارية... ثورية.

وأنا شخصياً أعتقد أن الشعار الثلاثي بهذا الشكل يجب أن يكون العمود الفقري للحزب في مرحلته القادمة، وأضيف بأنني أرفض تماماً اعتبار الشرعية الثورية نقيضاً للشرعية الدستورية، وأرى أن الذين يدفعون الخطاب الرسمي في هذا الاتجاه لا يؤمنون بهذه أو بتلك، وهم بالتالي خطر على هذه وتلك.

الشرعية الثورية جذور ضاربة في أعماق الحركة الوطنية، تمتص رحيق الأرض الطيبة المشبعة بدماء الشهداء والمختلطة برفاتهم لتحوله إلى دماء جديدة تسلك طريقها نحو الأغصان والفروع التي تمثل الجيل الصاعد عبر الجذع الشامخ الذي يتمثل في الشرعية الدستورية.

وأي جذع، مهما كانت صلابته، تقتلعه العاصفة إذا قطعت جذوره وحرمته من الارتباط بالأرض التي اختلط فيها العمق التاريخي بالانتماء الحضاري والبعد المستقبلي.

الشرعية الدستورية بدون عمق تاريخي، ثوري وحضاري، هي نبات في أصيص كذلك الذي يوضع للزينة المؤقتة في الاحتفالات المفبركة، مستقبله هشيم تذروه الرياح أو يعبث به الصبية، ويكفي أن نلقي نظرة عبر المتوسط لنكتشف أن "الثورة" الفرنسية هي قاعدة الجمهورية الفرنسية، وما زال الشعار الثلاثي يتعانق مع العلم ثلاثي الألوان على أنغام المارسيين. (وهذا تفسير حديث العدد السابق عن روسيا والصين)

ولقد قرأت كلمات سمجة لمن حاول أن يفلسف انزلاق مناضل شيخ خلف المنصة الشرفية، ليعلق ببلادة عن أولئك الذين لا يريدون، رغم تهالكهم، ترك المكان للشبيبة وتسليم المشعل للأجيال الصاعدة، وهذا الهراء جزء من عملية تشويه كل ما يرتبط بالثورة، تعد لمرحلة تكون فيها الأمة لقيطاً ملقى على قارعة التاريخ.

ويدا الكاتب كعجائز العرس الذين كلّ بصرهم واختلت بصيرتهم فراحوا يفتعلون زلة هنا أو هفوة هناك، والدليل أن "الممنشر" قال بأن الذي وقع هو العقيد طاهر زبيري، وهو ليس صحيحاً لمجرد أن العقيد كان قد غادر المؤتمر في اليوم السابق لضرورة خاصة، وهو ما أعلنه رئيس الجلسة في اليوم السابق، ويثبت أن الكاتب في حاجة في وقت واحد لطبيب عيون وطبيب أذن، وربما طبيب نفسي.

وحقيقي أن في فمي ماء، ولكن هذا لا ينقص من التزامي ولا من انضباطي، ومن حسن الحظ أن المولى عز وجل وهبني قوة الذاكرة، والإيمان بأن الموقع لا يصنع الرجل.

وختاماً، لا بد من تسجيل التقدير لذكاء عبد العزيز بو تفليقة، الذي كان موقفه من المؤتمر رسالة لا يخطئها لبيب، وكانت كلمات رسالته للمؤتمر حبلى بعشرات السطور الكامنة بين السطور[115].

113 - كان متوقعاً أن يحضر الرئيس المؤتمر ولكنه لم يفعل، وقبل بصعوبة الرئاسة الشرفية للجبهة في حين أن القانون الأساسي المصوت عليه من المؤتمر أرادها رئاسة فعلية.

دبلوماسية بوتفليقة [116]

عندما تحمل الرئيس عبد العزيز بو تفليقة مهامه الرئاسية في أبريل 1999 تصور كثيرون أن تاريخه الطويل على رأس الدبلوماسية الجزائرية هو ضمان للنجاح بينما كان هناك كثيرون يشككون في قدرته على تحقيق الوعد الثالث من وعود حملته الانتخابية، وهو استعادة التألق الجزائري الدولي.

وكان الرئيس يدرك ذلك ويعرف أن خصومه لن يدخروا وسعاً لتقزيم دوره في الإنجازات التي عرفتها الستينيات والسبعينيات، أو نسبة فضلها لغيره، واقعاً دولياً أو رصيداً ثورياً أو رعاية قيادية.

وكان منطق الخصوم سهلاً، فقد كان بو تفليقة آنذاك، وبالإضافة إلى شبابه وثقافته وتحكمه في اللغتين، رئيساً لدبلوماسية بلد يجسد أروع ثورات العصر الشعبية، أصبح طليعة لأهم حركات التحرير الوطني وأكثرها إثارة لطموحات الجماهير، وخصوصاً الجماهير العربية المتطلعة إلى نصر يمحو آثار هزيمة فلسطين، وكان يملك من عناصر القوة وعوامل النجاح ما لم يكن متاحاً لنظرائه عبر العالم، وهو ما لم يعد متاحاً له في نهاية القرن العشرين عندما تحمل مسؤولية رئاسة الدولة.

وحقيقي أن بو تفليقة كان يعمل إلى جانب رئيس دولة له سمعته النضالية ووجوده الإعلامي، لكن رصيد الوزير كان ثرياً بدور متميز لعله كان أول أدواره

116 - مجلة الحدث الشهرية مايو 2005

الدبلوماسية، عندما كان حلقة الوصل بين قيادة جيش التحرير الوطني والزعماء المسجونين في فرنسا، وينسب له كثيرون سر التوافق بين رئيس الأركان الغامض هواري بومدين ورئيس الدولة الجزائرية المقبل أحمد بن بله، ما جعله قريبا منه، وهذا كله بجانب انتمائه السابق لجيش التحرير الوطني، وأهم من ذلك ارتباطه الوثيق بباني المؤسسة العسكرية الحديثة، الذي أصبح نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً الدفاع.

وعرفت تلك المرحلة قضيتين كان لهما تأثير مباشر على الأحداث والتحالفات المستقبلية، أولها تمرد حسين آيت أحمد، الذي بدا إحياء للأزمة البربرية التي عرفتها الحركة الوطنية في نهاية الأربعينيات، وثانيها تمرد العقيد محمد شعباني، الذي كان شرخاً في جسد الجيش الوطني الشعبي عمل كثيرون على الوصول به إلى نقطة اللاعودة.

وعرفت البلاد وضعيات معقدة لا مجال للإبحار فيها.

ومع اقتراب الستينيات من منتصفها أخذ الرئيس بن بله يعمل للتخلص من بعض الوزراء الذين يرى فيهم ولاء لغيره أو تألقاً لا يستمد منه، وبدأ بإقالة وزير الداخلية أحمد مدغري.

كانت الجزائر آنذاك تستعد لعقد المؤتمر الإفريقي الآسيوي الذي سيتوج أحمد بن بله كواحد من أهم القادة الذين يمثلون العالم الثالث، وهم جمال عبد الناصر (مصر) وتيتو (يوغوسلافيا) وسوكارنو (إندونيسيا) وكاسترو (كوبا) ونهرو (الهند) وشو إين لاي الصين واونو (برما)، ولم يكن بله مستعداً لأن يشاركه أحد ذلك النجاح، وكان ذلك من حقه.

وبدا المؤتمر كانطلاقة العد العكسي لتخلص بن بله من كثيرين، بعد أن يُتوّجَهُ العالم الثالث رئيساً للمؤتمر الإفريقي الآسيوي في انطلاقته الجديدة، لكن العقيد هواري بومدين وبجانبه عبد العزيز بو تفليقة كانوا يدركون طبيعة ما يحدث ويستعدون لمواجهته، ويتذكرون قضية الثور الأبيض.

ويتغدى قادة الجيش بالرئيس قبل أن يتعشى بهم، ويجري العقيد هواري بو مدين "تصحيحاً ثورياً"، يُعزل بموجبه أحمد بن بله في فجر 19 جوان 1965 ويتم تكوين مجلس للثورة يرأسه العقيد، وكان وزير الخارجية أبرز عناصر المجلس

وأقربهم إلى قلب رئيسه.

ولأن شعار الجزائر كان يقول بأن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية فقد كان عنصر القوة الثالث لعبد العزيز بو تفليقة هو الحيوية التي عرفتها الساحة الجزائرية الداخلية، والتي انطلقت بتأميم المناجم (1966) وتواصلت بتأميم البترول (1971)، الذي لعب فيه وزير الخارجية دوراً بارزاً كمفاوض باسم الجزائر.

وكان من أهم عناصر القوة بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية برئاسة بو تفليقة، وبالإضافة إلى الثقة المطلقة للقيادة، الثروة البشرية التي تتجسد في دبلوماسيين من كل المستويات، وكثيرون منهم كانوا من قياديي الثورة داخل الجزائر أو خارجها، ارتبط وجودهم في السلك الدبلوماسي بنظام مركزي حازم، كاد يختل في مرحلة معينة، مما أدى إلى قيام بو تفليقة "بطرد" أمينه العام بأسلوب بالغ الحدة، بعد أن أحس بأن هناك محاولة قد تؤدي إلى حدوث ازدواجية قيادية أو انشطار للولاء.

وأهمية هذه الملاحظة التذكير بأنه كان يملك حرية الحركة.

وعرفت السبعينيات تألق الجزائر عبر عدد من الإنجازات الدبلوماسية، من بينها المصالحة بين غينيا والسنغال في مؤتمر مونروفيا، ودخول موريطانيا الجامعة العربية بعد المؤتمر الإسلامي بضغوط جزائرية، وأهمها توقيع اتفاقية الحدود مع المملكة المغربية (1972) والتي أنهت، مرحلياً على الأقل، سنوات الفتور التي تلت حرب الرمال.

ثم احتضنت الجزائر المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز في سبتمبر 1973 (وكان بو تفليقة رئيس لجنته التحضيرية) كما خاضت نشاطاً إفريقياً واسع المدى أسفر عن قطع جل الدول الإفريقية علاقاتها مع إسرائيل، عشية حرب أكتوبر التي تلتها القمة العربية في نوفمبر من نفس العام، بعد قمة مصغرة ضمت الرؤساء هواري بومدين وأنور السادات وحافظ الأسد والملك فيصل.

وشهد العام التالي القمة الإسلامية في لاهور التي كانت نقلة نوعية في العمل الإسلامي (ويقال إن فكرة القنبلة النووية الإسلامية ولدت هناك بتحريض من الرئيس بومدين والملك فيصل، الذي تحمل جانباً هاماً من التمويل، ومن هنا

يقال أيضاً إن مخطط إعادة ترتيب الساحة العربية انطلق بعد لاهور، (وهو ما يمكن أن يؤكده تكوين نادي "السفاري" في العام التالي 1975، الذي شهد خمسة أحداث من الصعب اعتبارها مجرد صدف متلاحقة، وهي توقيع اتفاقية فك الاشتباك الثانية بين مصر وإسرائيل والتي كانت مقدمة لكامب دافيد، وفتح قناة السويس للملاحة البحرية بدون مقابل يُذكر، واغتيال الملك فيصل، واندلاع الحرب الأهلية في لبنان، وتفجر مشكلة الصحراء الغربية)

وشهد عام 1975 توجه الرئيس بومدين للجمعية العامة للأمم المتحدة باسم حركة عدم الانحياز بالخطاب التاريخي الذي طالب فيه بنظام اقتصادي دولي جديد، واحتضنت الجزائر أول وآخر لقاءات الأوبيك على مستوى الرؤساء، ورعت على هامشه المصالحة العراقية الإيرانية، حيث وقعت اتفاقية الجزائر بين شاه إيران ونائب الرئيس العراقي صدام حسين.

وكان بوتفليقة في صلب تلك الإنجازات، خصوصاً وقد تميزت رئاسته للجمعية العامة للأمم المتحدة قبل ذلك بالخطاب التاريخي للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، الذي استقبل للمرة الأولى في المنظمة الدولية.

كل تلك المعطيات جسدت وجود الجزائر كقوة دولية فاعلة وجعل دبلوماسيتها أكثر من مجرد مبنى يرفع عليه علم جزائري ويضم موظفين مهمتهم حضور الحفلات الدبلوماسية، وجعلت وزيرها للخارجية قادراً على مواجهة أكثر المواقف تعقيداً وهو مطمئن إلى أنه يستند إلى واقع وطني قوي ودعم رئاسي صلب.

وكان هذا هو ما دفع خصوم الرئيس الجزائري إلى نفس الموقف الذي سيتكرر في الانتخابات الرئاسية عام 2004، وسيكون له دور كبير في تحقيق الرئيس لأغلبية ساحقة غير منتظرة، والذي يلخصه بيت الشعر القائل:

وإذا أراد الله نشر فضيلة أتاح لها لسان حسود

فالذي حدث هو أن البعض أنكروا عليه دوره في نجاحات الدبلوماسية الجزائرية، وراحوا يرددون أنها كانت بفضل الجزائر أولا، وبفضل المحيط الدولي الذي أعطاها فرصة الحفاظ على تألق الثورة وهيبة الدولة، ثم بفضل الدعم الكامل الذي كان يتلقاه الوزير من الرئيس، الذي وقع له شيكاً على بياض.

ولم يكن ذلك خطأ مطلقاً ولكن التركيز عليه بنية حرمان عبد العزيز بو تفليقة من كل فضل أو جهد كان له أثر كبير في إحساس المواطنين بأن الرئيس الجديد يعامل بخلفيات مسبقة تستهدف إصابته بالإحباط قبل أن يبدأ مسيرته.

ولأن كل مواطن كان يعرف بأن خصوم الرئيس يدركون حاجته إلى جهد الجميع لمواجهة وضعية بالغة الصعوبة في الداخل والخارج، وكان هو الذي أسماهم :"الفرسان". فإن تشنجهم ومحاولاتهم إضعافه والتشويش عليه حرمهم تعاطف الجماهير في معظمها، بل كان عاملاً في خلق التعاطف مع رئيس الجمهورية القادم من بعيد.

فرغم أن الجماهير كانت تنتظر الكثير، لكنها، وبفضل تركيز خصوم بو تفليقة على طروحاتهم، بدأت تفهم بأن الظروف التي تولى فيها الرجل مسؤولياته كرئيس للجمهورية كانت تختلف تماماً عن الظروف التي مارس فيها مسؤولياته كوزير للخارجية، فحركة عدم الانحياز أصبحت هشيماً تذروه الرياح بعد سقوط الكتلة الاشتراكية، وانفجرت يوغوسلافيا وأصبحت عبرة لمن يعتبر، ولم تعد الهند هي الهند، أما الصين فقد انكفأت على نفسها تحاول أن تستوعب التطورات الدولية وتحصن نفسها من مصير يشبه مصير الكتلة الاشتراكية، وأوروبا ما زالت تبحث عن نفسها وتستعد لوحدتها في مطلع القرن الجديد.

ووصلت أوضاع العالم العربي إلى مرحلة الضياع نتيجة لتداعيات كامب دافيد، وفشل كل المبادرات العربية لتحقيق سلام مشرف مع إسرائيل انطلاقاً من مبادرة الأمير فهد في مطلع الثمانينيات، وتراجع الصف الذي كان يعتبر واجهة التقدميين العرب، وكانت الجزائر واحداً من عناصره النشطين والمؤثرين على سير الأحداث، وذلك لحساب الصف الذي كان يرى في الجزائر دولة تسير على نهج سياسي غير مرغوب فيه، بعد أن أصبح لواشنطن ولحلفائها اليد الطولى في المنطقة التي سيطرت عليها وضعية إحباط غريب.

وكان الجهاز الدبلوماسي الذي ورثه بو تفليقة في نهاية التسعينيات مرآة عاكسة لاختلال الأوضاع الداخلية في البلاد، خصوصاً فيما يتعلق بانهيار هرم الانضباط الوظيفي وتعدد الولاءات وتبعثر المسؤوليات، وأضيف إلى ذلك ما شهدته المؤسسة هجمة شرسة على الدبلوماسيين من أبناء دبلوماسية الثورة

وفجر الاستقلال، أو الديناصورات كما أسماهم البعض تهكماً، بفعل جيل جديد من خريجي المدرسة العليا للإدارة كان من بينهم من يتصور أن الجزائر كلها، إدارة ودبلوماسية، إنما خلقت لتكون ساحة التدريب العملي للمدرسة ومجال العمل المقصور على خريجيها، وكان هناك من يستهدف التخلص من وجوه بعينها، مشكوك في ولائها أو نظرتها، وأضاع على البلاد أحياناً تكامل خبرات قديمة مع مقدرة عدد من الشباب المفعم بالحيوية والنشاط والمدرب طبقاً للمقاييس المتطورة والمعطيات الحديثة، وبدا أن تعبير الاحترافية (Professionnalisme) الذي يردده البعض للحصول على ترقيات دبلوماسية ما هو إلا شللية وظيفية (corporatisme) تبحث عن دعم ممن يملك الدعم، وكان المؤسف هو أن هذه النظرة أساءت لكفاءات كثيرة بما خلقته من شنآن وما فرضته من ولاءات.

وهنا تذكر الجزائريون بأن بلادهم لم تحقق عبر الثمانينيات إنجازات دبلوماسية تذكر، باستثناء عهدة محمد الصديق بن يحيى القصيرة في بداية العشرية، وتميزت بإنهاء قضية الرهائن الأمريكيين في طهران، (ولم يطل العمر ببن يحيى، إذ استشهد وعدد من كبار مساعديه وهو يحاول التوسط لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية مايو 1982) والفترة القصيرة الأخرى في نهاية العشرية والتي عرفت إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية بفضل اتفاق الطائف الذي كانت الجزائر عنصراً فاعلاً في تحقيقه.

وتواصل انحسار ظل الجزائر شيئاً فشيئاً، وانفرط عقد الجبهة القومية للصمود والتصدي، وظلت قضية الصحراء الغربية شوكة في جنب المغرب العربي كله، واستطاع العرش المغربي أن يكسب بعض الوقت بموقفه في نيروبي في بداية الثمانينيات والذي وعد فيه باستفتاء تأكيدي لم يكن مقنعاً لكل أعضاء الوفد الجزائري آنذاك، وانتصر رأي مهادنة لم تأت بنتيجة مشرفة لأحد، لكن المغرب، وقد فشل في إقناع الأفارقة بوجهة نظره، انسحب من المنظمة التي كانت أكثر وعياً من الجامعة العربية التي أدارت ظهرها للقضايا المطروحة.

وكان إنشاء اتحاد المغرب العربي في النصف الثاني من العشرية بضغوط خليجية محاولة فاشلة لتسوية القضية، حيث أنها بنيت على استنتاجات خاطئة،

فقد كان الأشقاء العرب، ومن منطلقات سياسية أو اجتماعية، يصرون على أنها قضية جزائرية مغربية، وهنا يسجل للرئيس بن جديد تمسكه بالموقف الجزائري المبدئي رغم ضغوط كثيرة وإغراءات أكثر.

وتزامن كل هذا مع تدهور أسعار النفط وسوء الحالة المعيشية ونمو مراكز القوى الداخلية التي أعدت لاضطرابات أكتوبر 1988، وكانت من تداعياتها قيام تعددية سياسية مرتجلة، كانت في واقع الأمر مجرد عددية، قادت إلى انتخابات تشريعية كان مطلوباً منها أن تكون قنبلة موقوتة تنسف كل شيء، بفعل قانون انتخابي اعتمد نظام الأغلبية الذي أراه أساس المشاكل المقبلة.

ثم حدث ما حدث خلال التسعينيات.

وأصبحت مهمة الدبلوماسية الجزائرية عبر نحو عشرية من الزمان تسول البيانات التي تندد بالإرهاب الإسلامي وتدين العقد الوطني الذي وقع في روما، وإلى الدرجة التي جعلت أقرب الناس إلى الجزائر جمعيات أوروبية سنفورية موالية لإسرائيل، تضم أفراداً لهم نظرتهم الخاصة لقضايا حقوق الإنسان، وبعضها حقوق يخجلنا كمسلمين أن نعتبرها حقوقاً، وتركز النشاط الدبلوماسي في مواقع معينة من بينها مقر الأمم المتحدة في جنيف.

وكان هذا هو الجو العام الذي تولى فيه بو تفليقة قيادة الجزائر الجريحة.

بداية المسيرة

كانت أسبقية الأسبقيات تحقيق السلم كقاعدة رئيسية لضمان الاستقرار الداخلي ولاستعادة وتيرة التنمية الوطنية واسترجاع التألق الدولي.

وكان من أهم العناصر التي تضمن الاستقرار استعادةُ هيبة الدولة التي ترهلت في التسعينيات، وأدت إلى قرار الرئيس اليمين زروال اختصار عهدته، بعد أن تعرض لإهانات أصابت المجاهد القديم بجروح بالغة، حيث خرجت مظاهرات ترفع شعارات بذيئة تتناول سروال الرئيس، واندلعت حملات صحفية تجاوزت كل أخلاقيات المهنة، وكان واضحاً أن ذلك كله وكثير غيره كان بتحريض مراكزَ للقوى، لم تكن تريد للبلاد رئاسة قوية يمكن أن تؤثر على نفوذها ومكاسبها، وكانت تعمل بكل الوسائل لإجهاض أي مصالحة وطنية لا يقصى منها إلا من يرفض منطقها ويمارس العنف لمحاربتها.

وفرضت الخطوط الجوية الفرنسية حظراً جوياً على الجزائر إثر عملية اختطاف مشبوهة، وكان المهم هنا هو الضغوط التي مارستها الشركة الفرنسية على بقية الخطوط الأوربية، وتزايد تعقيد إعطاء التأشيرات الغربية، حتى أن القنصلية البريطانية انسحبت إلى تونس.

وهكذا كادت الجزائر في نهاية التسعينيات تكون كجمل أجرب يتفاداه الجميع، بحيث وصل الأمر إلى أن القاعة الشرفية في مطار الجزائر كانت شبه مغلقة، في غياب الوفود الرسمية من كل المستويات، باستثناء وفود من جمعيات دولية مغمورة كان أفرادها يستفيدون من عطلة أسبوعية على نفقة الجزائر، مقابل إصدار بيان تضامن مع السلطة أو تنديد بالإرهاب الإسلامي.

وتزامن ذلك مع قرار المغرب تجميد مشاركته في اتحاد المغرب العربي، مما نتج عنه تعثر عقد القمة التي كان مفروضاً أن تسلم فيها الجزائر رئاسة الاتحاد لمن يليها في الترتيب.

وأدى انسحاب منافسي الرئيس في الانتخابات إلى خلق حالة من المرارة عند الرجل الذي كان يريد أن يخرج بالبلاد من أزمتها، ولكن ذلك كان، في تصوري، صدمة كهربائية أثارت فيه إرادة للتحدي، تبلورت شيئاً فشيئاً وتحولت إلى نوع من الإيمان الصوفي بأن قدره يفرض عليه أن يكون وحيداً ويظل وحيداً، والمسؤولية يتحملها أساساً من فروا من المعركة بحسابات طفولية كانت تتوقع أن يعلن بو تفليقة انسحابه ثم لا يستطيع التراجع عنه، أو أن يلغي الرئيس زروال الانتخابات، كما طلب ذلك وزير الخارجية آنذاك، فتكون لهم فسحة للمناورة.

كانت الجبهة الداخلية هي هم الرئيس الأول، وكان تحقيق السلام والاستقرار أول العناصر التي يتحتم عليه إنجازها، لكنه كان يدرك أن هناك من يريد له أن يظل نسراً موضوعاً في قفص من المحاذير الأمنية أو مقيداً بأثقال لا تتيح له فرصة التحليق، ولهذا كان من أول الصرخات التي أطلقها أنه يريد أن يكون رئيساً بكامل الصلاحيات، وكان هناك من لم يأخذ هذا النداء بالجدية المطلوبة، وكان هناك، على العكس من ذلك، من أدرك أن الرجل سيحطم قيوده، وإن كان الأسلوب الذي سيلجأ له لغزاً غامضاً، وستظل كل تحركاته المستقبلية لغزاً حتى لبعض يعرفونه حق المعرفة، أو يظنون كذلك.

وانطلق الرئيس بنفس القوة على خطين متوازيين ومتكاملين، أولهما الخروج من وضعية الفتنة في الداخل، وثانيها استعادة الوجود المؤثر في الخارج، ويبدا أحيانا أنه يقلب المعادلة التقليدية في جعل الجهد الداخلي أساس النشاط الخارجي، فيركز على المسارين بما بدا وكأنه يلتف على الداخل من الخارج بقدر ما يستثمر إنجازات الداخل للتأثير على الخارج.

وكان من أهم عناصر القوة التي نجح بو تفليقة في بلورتها اتفاق الهدنة الذي وُقّع في عهد الرئيس زروال، وبتشجيع منه، مع الجيش الإسلامي للإنقاذ، والذي نتج عنه ما سُمّيَ آنذاك "قانون الرحمة"، وكان الأثر المحدود عظة للرئيس الجديد، فقد كان تعبير"الرحمة" تكريساً لمنطق الغالب والمغلوب، وهو ما تفاداه بو تفليقة في قانون "الوئام المدني"، الذي كانت مصادقة البرلمان عليه بدون أي معارضة، ثم التصويت عليه بكثافة في استفتاء سبتمبر من نفس العام تتويجاً لشرعية الرئيس، التي حاول البعض التشكيك فيها على أساس أن الانتخابات الرئاسية كانت استفتاء على شخص واحد، لكن الشعب زكاها وباركها وكانت هذه هي القوة الأساسية للرئيس، الذي افتتح خطابه إلى الأمة في الشهر التالي قائلاً: "عندما ألبستموني بُردَة ثقتكم لم أكن خالي الذهن عن تطلعاتكم"، ونادى بِهَبّةٍ وطنية قوامها :"التكفل الرصين المسؤول بمخلفات الفتنة الوطنية وتبعاتها، تكفل تميزه الرأفة ويطبعه العدل ويزكيه الحلم (..) وقاعدته التمسك بالدستور وإعطاء كل ذي حقه وتكريم المؤسسات الدستورية (..) وهناك قيم وثوابت لا مساومة فيها (..) والأمة في أمس الحاجة إلى نخبها، كل نخبها.

وكان أول ما لوحظ على هذا الخطاب الطويل أنه لم يخصص للسياسة الخارجية إلا سطوراً قليلة ركز فيها على الانتماء العربي والتمسك بالمغرب العربي والتطلع إلى أن تكون القمة الإفريقية المقبلة نجاحاً كاملاً، ولم يكن هذا عفوياً.

وبدأت المسيرة الخارجية بأسلوب بدا مبتكراً، ويدل على أن الرئيس كان على وعي كامل بطروحات خصومه السجينة في منطق التأكيد بأن الرجل ينتمي إلى الماضي ولا يمكنه أن يخطط للمستقبل، وهكذا انطلق، مرة أخرى، على خطين متوازيين، أولها تنمية العلاقات متعددة الأطراف، بما فيها النشاطات الدولية

والجهوية، وثانيها تنشيط العلاقات الثنائية.

وكانت أول خرجات الرئيس الدبلوماسية (التي نسيها كثيرون اليوم رغم أهميتها) مشاركته في منتدى كرانس مونتانا (يونيو 1999) وهو لقاء نخبوي دوري في منتجع سياحي سويسري، يرتكز أساساً على الدراسات الاقتصادية الأكاديمية، فإذا ببو تفليقة يحوله إلى منبر سياسي يستثمره في القيام بعملية "إغراء" (Séduction) دولية يرسل فيها عدداً من البرقيات لكل من يهمهم الأمر.

وهكذا كان خصومه ينتظرونه من اتجاه معين فجاءهم من حيث لا ينتظرون.

وقال الرئيس في خطابه بأن "الجزائر تجتهد لكي تضع قدمها في القرن الواحد والعشرين، ساعية بكل حزم وعزم، إلى تحقيق نهضتها الاقتصادية والاجتماعية وقد تشربت بمقتضيات عالم متفتح، وبمطالب سوق دولية كاملة (..) فالتنمية الدائمة وذات الوجه الإنساني هي تلك التي تتخذ من القاعدة الاقتصادية والاجتماعية الواسعة مرتكزاً لها (..) والجزائر ترى أن تنميتها القادمة يجب أن تندرج أيضاً في المجال الأوروبي المغاربي، والأوروبي العربي، لكي تنطلق نحو معانقة الاقتصاد العالمي"

وواصل الرئيس استعراض برنامجه قائلاً: "سنحافظ على طبقة متوسطة قادرة على درء احتمالات التطرف والمتطرفين، وإعادة الثقة بين الحكام والمجتمع"(..) وتمسك الجزائر بمبدأ حقوق الإنسان لن يعرف أي تحفظ" (ولا بد أن أسجل أن هذا قيل قبل تفجيرات سبتمبر ومطالبات واشنطن الحكام العرب بتطبيق الديموقراطية ورعاية حقوق الإنسان)

ويلقى الرئيس بسنارة الإغراءات لكل المستثمرين فيعدد مؤهلات الجزائر قائلاً، وبدون أن يشير إلى النفط، بأنها :"قطر مترامي الأطراف، تضم أكثر من 40 مليون هكتار من الأراضي المستعملة للزراعة، وأخرى قابلة لها بما يعطي إمكانيات كبيرة في مجال التشغيل، وثروة سمكية بفضل 1200 كيلو متر من الشواطئ، ويد عاملة تقترب من عشرة ملايين، وسوق مفتوحة لنحو 38 مستهلكاً في 2010، بالإضافة إلى قانون مشجع على الاستثمارات "

وكان مما سجله كثيرون أن الرئيس الجزائري، المعروف بمواقفه ضد إسرائيل، لم يتحرج في الرد على وزير إسرائيلي سابق طرح عليه تساؤلاً باللغة العربية،

وهي سابقة في التعامل الجزائري الرسمي، وانتهز بو تفليقة الفرصة ليقول بدون أي تشنج بأن" الآفاق (العربية) مفتوحة إذا أعاد الإسرائيليون الجولان وخرجوا نهائياً من لبنان وضمنوا للفلسطينيين حقوقهم المشروعة"، وكانت تلك برقية فهمها كثيرون عبر العالم بقدر ما أساء صحافيون جزائريون التعامل معها عندما طلب منهم ذلك من يملك لهم ضراً أو نفعاً.

وبدأت الانطلاقة الحقيقية للعمل الدولي في الشهر التالي عندما احتضنت الجزائر مؤتمر القمة الإفريقي الخامس والثلاثين، الذي كان ينتظر أن يُعقد في أديس أبابا، حيث يتوقع أن تعتذر الجزائر في آخر لحظة عن استقباله نظراً للظروف الأمنية التي عاشتها، والتي كان يمكن أن تخلق لدى قيادتها الشعور بأن المجازفة أكبر من أن يتحملها رئيس اعتلى سدة الحكم منذ عدة أسابيع، لكن عبد العزيز بو تفليقة قبِلَ التحدي، وكأنه أراد أن يذكر ضيوفه بأن الشعار الذي يحلو لأبناء القارة ترديده، وهو شعار 'إفريقيا للأفارقة"، هو شعار جزائري كان أول من أطلقه القائد الأمازيغي "يوغورطة":

وكانت القمة نجاحاً منقطع النظير أدهش الأفارقة بقدر ما أصاب بعض القوى في الجزائر بصدمة رهيبة، حيث كانت تنتظر ألا يأتي إلى الجزائر إلا بعض القيادات الإفريقية الباهتة، وهو ما يدل عليه رسم كاريكاتوري صدر في إحدى الصحف التي "كلفت" بالتشويش على الرئيس، وظهر في الرسم رجل إفريقي يمد يده للمصافحة بينما كان التعليق يقول :"للمرة الأولى أرى إفريقياً يمد يده لغير التسول"، وربما ظل هذا الرسم طويلاً في ذهن الرئيس وهو يفكر في الأسلوب الذي يخلص إفريقيا من أعباء الديون ويحولها من حالة اجتماعية إلى شريك كامل الحقوق، وسنجد هذا فيما بعد في مخطط "النيباد".

يا زمان الوصل في قصر الأمم

عقدت القمة في قصر المؤتمرات بنادي الصنوبر الذي عرف لقاءات تاريخية لا تنسى، وبما بدا وكأنه وصل للحاضر بالماضي، ولعل أهم تعليق يبرز مدى نجاح القمة التي ضمت نحو 43 رئيساً ما قاله الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية التانزاني "سليم أحمد سليم" من " أن اجتماع ما بين عشرين وثلاثين رئيساً يعني أن القمة عادية، أما ما بين ثلاثين وأربعين رئيساً فهو دليل على أهميتها، فإذا

تجاوز الرقم أربعين فإن هذا لا يمكن أن يحدث إلا في الجزائر التي عرفناها".

وكان من طرائف القمة أن الحرص على افتتاحها في الوقت المحدد جعل المنظمين يلجأون إلى سابقة لم تعرف في القمم التي احتضنتها الجزائر وهي نقل الرؤساء في حافلات كبيرة، وهو ما تقبله الضيوف بأخوة رائعة تؤكد أنهم، رمزياً، على استعداد لما يطلب منهم في سبيل القارة.

وكان من الصور التي ارتبطت بتنظيم القمة، والتي فهم أنها بصمات الرئيس الجزائري، المكان الذي جلس فيه الأحياء من الأعضاء المؤسسين للمنظمة، أحمد بن بله، الرئيس الأسبق للجزائر، وجوليوس نيريري، الرئيس السابق لتانزانيا، والتحق بهما، بأسلوبه المتميز، العقيد معمر القذافي، الذي كان يستعد لإنجاح قمة "سرت"، وكان يعاني من كسور أصيب بها في حادث مما جعله يسير متكئاً على عكازين، ومرّ غياب أكثر الرؤساء الأفارقة شهرة، الرئيس نلسون مانديلا، وكأن أحداً لم يلحظه، وكان هذا، على سلبيته، دليل نجاح آخر.

وكانت رسائل بو تفليقة في خطابه موجهة إلى أكثر من اتجاه، فهو يقول : "إن مشاكل اليوم ليست مشاكل الستينيات والسبعينيات (..) ولكن حلّ أي مشكلة ينجم عنه تولد مشاكل أخرى ذات طبيعة خاصة ونوعية مختلفة (..) وأعتقد أننا اجتمعنا هنا من أجل أن نتدبر سوية في أمر المشاكل المطروحة اليوم، وتلك التي يحبل بها الغد" (..) وها هي قوة التحرير التي انطوت عليها الحركة الوطنية الإفريقية تتخذ اليوم معنىً آخر (..) ويتعلق الأمر بالقيام بمسح موضوعي لأوضاع قارتنا ومعرفة حدودنا وقدراتنا وشق طريق جديد من أجل الاضطلاع بمصائرنا الجديدة (..) وأن نقوم بتثمين إمكانياتنا المشتركة وبإيجاد الظروف للانضمام إلى عملية بدون خسائر".

"لقد أدرك غيرنا رهانات العولمة فانهمكوا في بناء تجمعات إقليمية كفيلة بتحقيق الديناميكيات الجديدة (..) لكن مستقبل البشرية هو في إفريقيا، كما قال يو ثانت"

وواصل الرئيس الجزائري استعراض نظرته المستقبلية للعمل الإفريقي ولكنه، وهو يركز على الكفاح ضد الفقر والأمراض والديون والصراعات المدمرة ويذكر بمشاكل اللاجئين وتزايد النمو الديموغرافي والتصحّر وعواقبه المناخية، لم يفته

التحذير من نقص مصداقية القارة لدى الرأي العام العالمي خصوصاً فيما يتعلق بالممارسة الديموقراطية.

واقترح الرئيس على نظرائه التركيز على أمرين، أمن القارة واندماجها الاقتصادي، مذكراً بأن القارة تضم الثلثين من بلدان العالم الأقل تقدماً، وحدد مجالات العمل المقبل في المحاور الرئيسية التالية: إفريقية – إفريقية ثم عربية– إفريقية ثم أوروبية– إفريقية. ثم في مجالات متعددة الأطراف، وحدد جبهات ثلاث لمباشرة الإصلاح : التصنيع وتعبئة التمويل الدولي ومعالجة ملفات الديون.

وركز على دعم القدرة التفاوضية للقارة، بفضل سياسة ثلاثية الأبعاد، يستهدف أولها تنظيم السوق، وثانيها، سياسة فعالة للموارد البشرية، وثالثها سياسة ناجعة لحماية البيئة ومصادر المياه، كما ذكر، عرضاً، بمرور ربع قرن على الموعد الذي حددته قمة "أبوجا" لتحقيق السوق المشتركة الإفريقية، بدون أن يبدو في هذا التذكير أي استفزاز واضح.

وكان التجمع الضخم للرؤساء الأفارقة، بغض النظر عن محتواه الثري والبذور التي زرعت فيه، رسالة واضحة للمجتمع الدولي مضمونها أن الجزائر تتمسك بعمقها الإفريقي، وتعتبر نفسها ملزمة بالدفاع عن وجهة نظر القارة في كل المجالات، وهو ما تأكد فيما بعد خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر من نفس العام وتحدث فيه الرئيس بو تفليقة باسم إفريقيا.

وكان عقد المؤتمر في ظل وضعية أمنية هادئة، ولم تقترن بإجراءات أمنية شاذة أو متشنجة رسالة أخرى للعالم كله، تشمل أكثر من عنوان، وهو نفس الشيئ بالنسبة لأشغال المؤتمر نفسه التي أدارها عبد العزيز بو تفليقة والتي كانت نتائجها نقلة نوعية للعمل الإفريقي، الذي كان مركزاً في العقود الماضية على جهود التحرر الوطني، وكان من بين النتائج إدانة عمليات الوصول إلى الحكم بانقلابات عسكرية (واقترن القول فيما بعد بالعمل) ووضع أسس العمل الديموقراطي التي ستتبلور بعد ذلك بإنشاء الاتحاد الإفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، حيث أنشئت لجنة حقوق الإنسان والشعوب، وبدت إفريقيا وكأنها تحقق إنطلاقة جديدة سينبثق عنها مشروع النيباد (NEPAD) أي الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا

(le Nouveau en Développement pour Partenariat Afrique) ، والتي تحددت معالمها التنظيمية في قمة لوزاكا.

وتتجسد المبادرة في "تعهد من جانب القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد واضح بأن عليهم واجباً ملحاً للقضاء على الفقر، ووضع بلدانهم، بصورة فردية وجماعية، في مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة، والمشاركة، في الوقت نفسه، بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي والمؤسسة السياسية".

وانفضت قمة الجزائر ليلتقي القادة الأفارقة في قمة استثنائية بمدينة "سرت" بدعوة ملحة من العقيد معمر القدافي، حيث تتبلور الملامح الأولى لقيام الاتحاد الإفريقي مؤذنة بانتهاء عهد منظمة الوحدة الإفريقية، ورأى كثيرون في ذلك إمساكاً للعصا من الوسط حيث كان العقيد القدافي ينادي بولايات متحدة إفريقية لم يحن أوانها بعد.

وسيكون من أهم معالم التغيير الإيجابية أن رئيس الاتحاد الإفريقي هو الرئيس ألفا عمر كوناري الرئيس السابق لجمهورية مالي، الذي دعمت الجزائر اختياره تقديراً لجهوده.

ويتوجه الرئيس الجزائري، بصفته رئيساً للقمة الإفريقية، للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي كانت انتخبته قبل ربع قرن رئيساً لدورتها، ليطرح الاهتمامات الإفريقية، التي كانت واحداً من أهم محاور خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في سبتمبر من نفس العام، وتحدث فيها عبد العزيز بو تفليقة باسم القارة السمراء بصفته الرئيس الممارس للقمة الإفريقية.

وقال بو تفليقة بوضوح : "إنني قادم إليكم من قارة تحتاج شعوبها إلى الإيمان بالعدالة (..) لقد دفعت الكثير الكثير من أجل بناء حضارة إنسانية، وذلك ما يعطيها الحق في المطالبة بالحصول على الكرامة (..) إنني أهدف إلى التذكير بأن البؤس، إذا ما ازداد تفاقماً في عالم ازدادت فيه العلاقات ترابطاً فإن البلدان الثرية ومجموعة الأمم إنما تضع بوادر حياة وطنية مضطربة، وعلاقات دولية تتعرض أكثر فأكثر لتهديدات العنف والصراعات التي تضر بالديموقراطية وبالنشاط الاقتصادي".

وكـان مـن أهـم الـنـقـاط الـتي أعطت الـعـالم نـظرة جديدة لـلـتحرك الإفـريقـي، وللقـائمين عليه بـالطبع، إقرار القـادة الأفـارقة بأن " التهميش المستمر لإفريقيا يشكل تهديداً خطيراً للاستقرار العـالمي (...) ويجب أن تتحقق الغـاية التي يحددهـا البرنـامـج عن طريق نـهضـة حقـيقـيـة وتـنـمـيـة فـعلـيـة لا بمجـرد زيـادة المعونـات والمساعدات الأجنبية".

ولم يتجاهل الرئيس ضرورة العمل لتصفية النزاعات في إفريقيا، وذكر من بينها النزاع بين إثيوبيا وإيرتريا (وهو مـا تكفل به الرئيس الجزائري شخصياً بعد عدة شهور وتم حله) وكان المرتكز الرئيس لحل المشاكل هو الالتزام بالشرعية الدولية، وسواء تعلق الأمر بالقضايا الإفريقية أو بالقضية الفلسطينية، وأثار مع الأفـارقـة في نـيـويـورك قضـيـتين بـالـغـتـي الأهـمـيـة تـتـعـلـق الأولى بـنظرتـه لحقوق الإنسان، فـاعترف بأن "هـنـاك تجاوزات كثيرة في بلداننا (وهي لا تقتصر علينا) حقوق الإنسان تطرح عندنا في أريافنا بعبارات أبسط ويطلق عليها اسم الجوع والبؤس والبحث عن مأوى والبحث عن عمل والحق في العلاج، وهذا كله يأتي قبل إنشاء جمعية أو حزب وقبل التعبير والتفلسف في مصير العالم أو التنبؤ له.

أمـا الثانية فترتبط بمـا سُمِّيَ حق التدخل الخـارجي، فقـال بأن "كل شيئ يحدث وكـأنـنـا في الـقـرن الـتـاسع عشـر حيث يـجب إيـجـاد مبررات مـقـنـعـة (..) وبـاسم الحضارة تم تبرير الاستعمار"، ملاحظاً بأن أي تدخل يجب أن يحظى بموافقة الدولة المعنية، وقال في أحد تدخلاته بأنه : "يتأثر شخصياً عندما أرى شخصاً يحاول إغاثة طفل يتعرض للضرب في منزل مجاور، ولكن بهذا العمل يكون الأخير قد ارتكب مخالفة للقانون، وهو مساس بحقوق الجار.

ولم تكن هذه الأفكار التي ترفض الأحكام الجاهزة الصادرة على مستوى الأقوياء بعيدة عن الآلية التي وضعتها إفريقيا وكانت بصمات الجزائر واضحة عليهـا وتـم الاتفـاق، وللمـرة الأولى في تـاريخ القـارة، عـلى إيجـاد مـا سُمِّيَ (Mécanisme Africain d Examen par les Pairs) أي الآلية الإفريقية للبحث بين النظراء، و التي أقرت بعد ذلك في مؤتمر دربان (Durban) بجنوب إفريقيا، أول مؤتمرات الاتحاد الإفريقي.

وتـتضـح جدة هذه الآلـيـة، خصوصاً بـالـنسبـة للساحة العربيـة، في صعوبة

ترجمتها إلى اللغة العربية، لكيلا أقول .. إلى الواقع العربي، وتتضح مبرراتها عند الإقرار بأن من أسباب تعثر القارة ضعف دولها وعجزها عن تحقيق التنمية المأمولة، وهكذا بادر القادة الأفارقة أنفسهم بإنشاء إطار مؤسساتي يعمل على مساعدة الدول الإفريقية على تحقيق الحكم الراشد.

وكان هذا واحداً من محاور لقاء شرم الشيخ في منتصف أبريل 2005.

أين الوطن العربي في كل هذا ؟

قد يبدو للنظرة المتسرعة بأن الجزائر، وهي تؤكد تمسكها بعمقها الإفريقي في تعاملها مع العالم كله، تقوم بذلك على حساب الانتماء العربي، لكن الدراسة الفاحصة تكشف بأن جزائر بو تفليقة تواصل السير على نهج جزائر بومدين، بمعنى أنه لم يحدث أي تخلٍّ عن الثوابت الأساسية للجزائر، التي تؤمن دائماً، بصفتها دولة عربية إفريقية، بالتكامل العربي الإفريقي، مع أخذ كل المتغيرات الدولية بعين الاعتبار.

وأتصور أنه كان في ذهن صانع القرار السياسي في الجزائر أن للأفارقة عتاباً كبيراً على الوطن العربي، الذي لجأ لهم في السبعينيات للضغط على إسرائيل من استرجاع الحقوق العربية، فقطعوا العلاقات مع تل أبيب مضحين بمصالح كثيرة، لكنهم ووجهوا بتجاهل بعض القادة العرب لهم وتوقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل وضعتهم أمام الأمر الواقع.

وبدون القول بأن الجزائر تعاني عقدة ذنب في هذه القضية لأنها كانت أكثر الدول ضغطاً على الأفارقة في المرحلة التي شهد فيها الوطن العربي حرب أكتوبر 1973 فإن الجزائر أخذت على عاتقها إعادة الأمور إلى مجاريها، بالأسلوب السياسي الحكيم، وبعيداً عن الأسلوب الذي استعمله بعض الساسة العرب لاستمالة قيادات إفريقية بواسطة حقائب دبلوماسية مليئة بالأوراق الخضراء.

كانت الشعوب هي الهم الأول للجزائر، وكان هذا سر نجاح تحركها الإفريقي، وربما كان هذا سر بعض الحذر الذي ووجهت به بعض تحركاتها عربياً، والذي تمكن عبد العزيز بو تفليقة من دحضه بعمل دؤوب اعتمد على الاتصالات الشخصية بجل القادة العرب، ولجأ فيه إلى كل الدروب الممكنة، ومن أهمها الاتصال المباشر بالمثقفين العرب في كل الفرص المتاحة، وهو ما استثار بعض

الذين كانوا يرون أن وقت الرئيس أثمن من أن يضيع في اللقاءات مع الكتاب، في حين كان الرئيس يرى أن العمل الدبلوماسي لا يقتصر على لقاءات السلطات التنفيذية بل يجب أن يتوسع ليشمل النشاطات البرلمانية والفكرية ثم الاقتصادية التي تشرك القطاع الخاص في عملية دراسة الواقع ومواجهة تداعياته.

ومن هنا كان خطابه المتميز أمام المثقفين العرب الذين زاروا الجزائر في العام الأول لولايته الأولى بدعوة من مؤسسة البابطين، وقال فيه بأن مواجهة العولمة لا تكون إلا بالعوربة، ثم خطابه في بيروت أمام المشاركين في المؤتمر الثاني للفكر العربي، الذي لم يحل سوء تنظيمه من تلقي المثقفين لصورة واضحة تجسد اهتمامات الرئيس الجزائري بالتنمية العربية.

واعتمد الرئيس على تقرير النمو البشري للأمم المتحدة ليصدم الحاضرين بمجموعة من الحقائق في محاولة لإشراك المثقفين في عملية البحث عن الذات العربية في عصر العولمة المتوحشة.

وأكد، على عكس الشائع المتداول، بأن الوطن العربي ليس غنياً فالناتج الداخلي الخام لكل بلدانه يقل عن دخل دولة واحدة هي إسبانيا، ومعدل الدخل السنوي للفرد الواحد هو نصف المعدل العالمي، وصادرات الوطن العربي مجتمعة، خارج النفط، أقل من صادرات فنلندا، ويترجم الوطن العربي من الكتب أقل مما تترجمه اليونان بخمس مرات.

وذكر بو تفليقة بما لا يحب البعض سماعه من أن التغيير لم يعد مطلباً داخلياً فحسب بل غدا شرطاً مفروضاً من الخارج، وكأنه يريد القول فليكن الأمر بيدي لا بيد عمرو.

وكان ذلك مجرد إشارة للاهتمامات الجزائرية العربية، التي جسدتها معطيات عملية من أهمها زيارة الرئيس للعواصم العربية مع استثناءات محدودة لظروف مرحلية (المغرب مثلا) وزيارة عدد هام من القادة العرب أو ممثليهم للجزائر، ومشاركة الجزائر في كل اللقاءات العربية سواء أكانت على مستوى الرؤساء أو اللجان العربية المشتركة، التي أصبحت تعقد بشكل منتظم، بل ورفع مستوى التمثيل الجزائري فيها سواء إلى مستوى رئيس الجمهورية نفسه (مصر مثلا) أو وزير الخارجية (عمان وسوريا ..الخ)

وفي الوقت نفسه أنشئت ميكانيزمات للتشاور السياسي مع معظم البلدان العربية برئاسة وزير الخارجية، سواء في اجتماعات تخصص للأمر أو على هامش اللقاءات الدولية، ولم يكن سراً أن ذلك يتم بتعليمات واضحة من رئيس الجمهورية.

وكما كان متوقعاً فقد استقطب النشاط العربي لرئيس الجمهورية عداء واضحاً من أجهزة إعلامية تعبر في معظمها عن اتجاهات فكرية أو سياسية رافضة لكل تقارب عربي.

وهكذا تواصلت الإساءة لبعض الشخصيات العربية في بعض الصحف الجزائرية، خصوصاً المكتوبة منها من اليسار إلى اليمين، وذلك بحجة التجاوزات "المأساوية" خلال عمليات الصيد التي شهدتها بعض مناطق الجزائر المعروفة برصيدها من الغزلان والسمان وغيرها، ثم بالحملة الإعلامية المنظمة التي قادتها نفس تلك الصحف لإجهاض عمليات الاستثمار التي تقوم بها شركة "أوراسكوم" المصرية في مجالات متعددة، وليس في مجال الهاتف وحده، والتي وصلت اليوم إلى نحو مليار دولار، وعمليات تشويه بعض رجال الأعمال من الإمارات، وترك للعدالة أن تقوم بدورها لتضع كل شيئ في نصابه، في إطار القانون الذي يحمي المواطن من التشهير والابتزاز والقذف، بينما كانت نقابة الصحافيين العرب ترفع، بدون وعي أو معرفة للواقع، شعار ألا يدخل السجن صحافي.

وبدا هنا واضحاً أن الجزائر تريد لعلاقاتها العربية أن تكون تكاملاً بين السياسة والاقتصاد بما يجعل المواطن العادي طرفاً في العمل العربي المشترك، وهو ما أنعشه الدعم العربي للجزائر بعد كارثة الزلزال في بو مرداس.

وهكذا، وبفضل عمل حثيث ودؤوب، وصلت الاستثمارات العربية إلى نحو أربعة مليارات من الدولارات، وتبلورت العلاقات بفضل برنامج مكثف لتحقيق الشراكة مع البلدان العربية، وتشجيع الاستثمار العربي في الجزائر، وإشراك القطاع

الخاص في عمليات الشراكة بحيث لا تقتصر على التمثيل الحكومي، وهو ما تطلب عملاً حثيثاً لإعداد النصوص القانونية المناسبة، خصوصاً التي تطمئن المستثمر وتشجعه، ومن بينها اتفاقية حماية الاستثمار واتفاقية تفادي الازدواج الضريبي.

وأنشأت تبعا لهذا شركات عربية مشتركة للاستثمار، وتمت المصادقة على الاتفاقية العربية للتبادل الحر، وبدا هذا التحرك واسع المدى نشاطاً واعياً غايته الرئيسية تحقيق التكامل العربي الذي يمكن أن يجعل من السوق العربية المشتركة واقعاً ملموساً لا وهماً خطابياً يثير الرثاء.

وعلى المستوى السياسي كانت الجزائر في طليعة البلدان العربية التي نادت باحترام دورية لقاءات القمة، وهو ما أثبتت احترامها له بعقد القمة الأخيرة التي كان كثيرون يتصورون بأنها لن تعقد.

وكان إصلاح هياكل الجامعة العربية واحداً من النقاط التي حرصت الجزائر على الاستعداد لها بورقة عمل تم إعدادها على مستويات متعددة في الجزائر، وتم للمرة الأولى اعتماد نظام الأغلبية في التصويت وتكوين لجنة متابعة لقرارات القمة مكونة من رؤساء دول، وتضم الرئيس المغادر والرئيس الممارس ورئيس القمة المقبلة (وهي نقطة بالغة الأهمية في جعل القمة العربية تكاد تكون في وضعية انعقاد مستمر)

وتم التأكيد في المقترحات الجزائرية على :

- توثيق الصلات والروابط بين الدول الأعضاء وتعميق روح المواطنة والانتماء للوطن العربي والحضارة العربية الإسلامية.

- تعزيز الحوار بين الأديان والحضارات والثقافات ، وإرساء ثقافة السلم والتسامح.

- احترام كل دولة من الدول الأعضاء لسيادة الدول الأعضاء الأخرى ونظم الحكم القائمة فيها ، والتعهد بعدم القيام بأي عمل يهدف إلى تغيير النظام فيها.

– تحقيق الأمن الجماعي للدول الأعضاء والدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها.

– المساهمة في تحقيق وترقية السلم والأمن العالميين طبقاً للمواثيق الدولية.

– الوقاية من وقوع النزاعات بين الدول الأعضاء وتسويتها بالطرق السلمية.

- الاعتراف بحق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الجامعة بهدف استعادة السلم والأمن فيها.

- رفض التغييرات غير الدستورية للأنظمة واستعمال القوة للوصول إلى السلطة أو للبقاء فيها.

– تكريس سنة التشاور والتنسيق والحوار بين الدول الأعضاء قصد تحقيق التوافق في مواقفها.

– تنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء ومواقفها في المحافل الدولية.

– ترقية الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير والتعددية وحقوق الإنسان وفقاً للمواثيق ذات الصلة.

– منع أي تصرف انفرادي من الدول الأعضاء يتعارض مع المصلحة الجماعية للدول الأعضاء الأخرى.

– تعزيز التكامل الاقتصادي والاندماج وتشجيع الشراكة والاستثمار بين الدول الأعضاء ومواكبة التطورات والتغيرات التي تشهدها العلاقات الاقتصادية الدولية.

ماذا بقي للمغرب العربي؟

قد يبدو للوهلة الأولى أن سياسة الجزائر في المغرب العربي لم تحقق النجاح المأمول في عهد رجل ينتمي للجيل الذي يؤمن بوحدة المغرب العربي، وأعترف أنني كنت شخصياً من الداعين لدفن اتحاد المغرب العربي، الذي أردد دائماً أنه كان حمل سفاح، ولم أكن أجد داعياً للاستمرار في الحفاظ على هيئة اتخذ واحد من أهم أطرافها قرار تجميد مشاركته فيها منذ منتصف التسعينيات، ولم تستطع

الجزائر نتيجة لذلك ولعوامل أخرى يطول شرحها أن تسلم أمانة الرئاسة لمن يأتي بعدها، ثم اتخذ أحد الأقطار مبادرة إقامة علاقة مع إسرائيل بدون التنسيق مع بقية الأعضاء.

لكن التذكير السريع بالأوضاع يؤكد أن بو تفليقة كان أبعد نظراً وأكثر صبراً، وهكذا أنقذ العمل المغاربي من الضياع، فقد واصل، بأحلام الرجل المؤمن ببيان أول نوفمبر الداعي إلى وحدة المغرب العربي، في رعاية الحد الأدنى من وتيرة العمل المغاربي وتطويره شيئاً فشيئاً، من لقاءات على مستويات عادية إلى مستويات أعلى وصلت إلى مستوى وزراء الخارجية، وتوجت مؤخراً بلقائه مع الملك محمد السادس، على أمل عقد قمة ثنائية قريبة.

وكانت هذه النظرة البراغماتية هي التي سمحت بتواصل لقاءات 5+5 لتشكل حداً أدنى من الانسجام الأفقي لدعم الموقف التفاوضي الرأسي.

وحقيقي أن الجزائر قابل بالفتور قرار المغرب بإلغاء التأشيرة على الجزائريين ولم يردّ عليها بالمثل فوراً، وكان تلك رسالة تقول بأن حل القضايا التي تهم البلدين لا يمكن أن تعامل كمنحة من أحد بل تحل بالتشاور بين البلدين في إطار بحث الملفات العالقة طبقاً للأسبقيات التي يتفق عليها.

لكن هذا لم يمنع الجزائر من إلغاء التأشيرة بعد اختتام أعمال القمة العربية التي شارك فيها ملك المغرب، وكان الرئيس بو تفليقة هو نفسه الذي أعلن النبأ، ولم يتركه، كما حدث في الحالة المغربية، إلى بيان في وكالة الأنباء المغربية عن قرار اتخذ في مستوى إداري محدود.

وكما بدأ بو تفليقه ولايته الأولى بالنجاح الذي حققه مؤتمر القمة الإفريقي بدأ ولايته الثانية بالنجاح الذي حققته القمة العربية، والتي ربط فيها الرئيس الجزائر بين القمتين عبر الدعوة لتنشيط التعاون العربي الإفريقي، الذي كان يغط في سبات عميق بعد انطلاقته في القاهرة في منتصف السبعينيات، وذلك باتخاذ قرارات عملية، تجسدت في إعادة تفعيل تعاون مثمر محوره اللجنة الدائمة للتعاون (24 دولة أي 12+12) والذي ستجتمع قريباً في ليبيا.

وكان الوجود الأوربي في قمة الجزائر العربية ملفتاً للنظر، فقد تجاوز الحضور البروتوكولي إلى مساهمة حقيقية في الأشغال عبر خطب كانت ورقات عمل تحدد نقاط الاتفاق ومجالات التباين بين الشمال والجنوب، وهو ما يمكن أن يعتبر تمهيداً سياسياً جاداً لاستئناف الحوار العربي الأوروبي (25+22) قد يصل إلى عقد قمة ستكون الأولى من نوعها.

لكن الجديد في النشاط العربي الذي انطلق من الجزائر هو امتداده إلى أمريكا الجنوبية (وليس اللاتينية) حيث تحتضن برازيليا في الأسبوع الثاني من مايو قمة هي الأولى من نوعها تحت رئاسة كل من الرئيس الجزائري والرئيس البرازيلي.

واستطاع الرئيس الجزائري أن يدخل إلى مجالات التعاون الدولي أنماطاً جديدة من التعاون تترجم إرادة الستينيات بأساليب جديدة تنسجم مع الألفية الثالثة بعد الميلاد، وتزداد طموحاً يوماً بعد يوم، وهي المعادلة العقلانية التي تحدد الثوابت التي تتمسك بها والمتغيرات التي تتجاوب معها، بدون خلط بين هذه وتلك.

وبعد نجاحه في تنشيط التعاون العربي مع إفريقيا والتعاون العربي مع أوروبا وانطلاقه نحو إرساء أسس التعاون العربي مع أمريكا الجنوبية يتجه الرئيس الجزائري محاولة إرساء شراكات جديدة مع القوى الدولية الفاعلة، على غرار ما تم بين الجزائر والصين ويتجه اليوم نحو اليابان ثم روسيا، التي يتغير أسلوب التعامل معها من أسلوب ما قبل سقوط الكتلة الاشتراكية إلى أسلوب التعامل مع عضو دائم من أعضاء مجلس الأمن، على أساس الاحترام المتبادل للمصالح، وبدون أن يحول هذا بيننا وبين أن نذكر دائماً للاتحاد السوفيتي مواقفه الداعمة للحق العربي، والتي ووجهت من العرب غالباً بنكران الجميل.

ويصل بنا الحديث عن الكتلة الاشتراكية السابقة إلى بند هام في السياسة الخارجية الجزائرية وهو المتعلق بالتعامل مع الحلف الأطلسي، مع ملاحظة أن الجزائر كانت تساهم عبر برلمانها في اجتماعات المجموعة البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون الأوربي.

فقد لاحظت الجزائر أن سقوط الكتلة الاشتراكية وانهيار حلف وارسو لم يدفع الغرب لإلغاء الحلف الذي يشكل وجوده علامة هامة من علامات التكامل الأمريكي الأوروبي وترتبط به مصالح كثيرة، خصوصاً بعد تفجيرات نيويورك التي أقنعت الجميع بأن الإرهاب الإجرامي (Térrorisme ، وأنا أستعمل التعريف الشائع معدّلاً بدلاً من الصواب المهجور وهو الترويع) هو مرض عابر للقارات تماماً مثل الشركات متعدية الجنسيات.

وكان لا بد من أخذ ما حدث في البلقان بعين الاعتبار، وهو ما جعل أوروبا تدرك أنه من العسير أن تظل معتمدة على العنصر العسكري الأمريكي، بل يجب أن تكون لها قواتها التي تحمي مصالحها في المنطقة، وتعبر عن دورها العالمي خارج إطارها الجغرافي للتذكير بمصالحها وللحفاظ عليها (العراق).

وكان على الجزائر ألا تبقى خارج الجدران بما يجعل رأيها غير ذي بال في قضايا تهمها بالدرجة الأولى، وهكذا ارتأت أن تؤكد وجودها داخل الحلف ومقدرتها على التأثير بما لا يتناقض مع مبادئها ومصالحها، وليكون نشاطها مرتبطاً بقدراتها ورهن قرارها.

وربما كان هذا إلى حد ما هو الأسلوب الذي تعاملت به الجزائر مع "الفرانكوفونية" التي كانت، في مرحلة معينة، رجساً من عمل الشيطان، حيث كانت قلعة للفرانكوفيلية، ثم تطور أمرها ودخل في إطارها عدد من الدول غير الناطقة بالفرنسية، وهكذا لجأ عبد العزيز بو تفليقة إلى أسلوب متميز في التعامل معها فهو يغازلها بدون أن يلقي بنفسه في أحضانها.

وربما كان من نتائج هذا التقارب الجزائري الفرنسي الموقف الذي اتخذت فرنسا ضد الغزو الأمريكي للعراق، وهو ما أحدث شرخاً داخل إطار مجلس الأمن لعله الأول من نوعه منذ 1956.

ومع تجاوب الشارع الجزائري مع موقف الرئيس وترحيبه بالاتجاه الفرنسي الجديد (والذي عبرت عنه جماهير العاصمة في استقبالها للرئيس شيراك) وجدت بعض الاتجاهات الفكرية والإدارية الفرصة سانحة لإعادة الفرنسة من النافذة،

وهكذا أصبح سكان المدن الكبرى يحسون بنوع من الانتكاسة في عمليات تعريب المحيط، مما دفع الرئيس إلى إطلاق عبارات تحذير تناولت بشكل مباشر قضية المدارس الخاصة التي تتقاعس عن استعمال اللغة العربية.

وليس سراً أن اتفاق الشراكة مع أوروبا والذي أقره البرلمان الجزائري في مارس 2005 يكون فرصة جديدة يعيد إلى الحياة بعض أحلام الستينيات في خلق كتلة دولية مركزها البحر الأبيض المتوسط، الذي يصبح قارة سياسية اقتصادية، تمتد شمالاً نحو القطب المتجمد وجنوب نحو رأس الرجاء الصالح وغرباً نحو أمريكا الجنوبية ثم اللاتينية وشرقاً نحو الصين واليابان، وهما عملاقا المستقبل.

ولعل هذا مما جعل الرئيس الجزائري يضع التعاون مع القارة الآسيوية في جدول اهتماماته، وهو ما يُفسر تجاوب الجزائر مع طلب اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وقبل ذلك كانت زيارته لطوكيو ولعدد من العواصم الآسيوية المؤثرة، وخصوصاً نيودلهي وكوالا لامبور وجاكارتا وبانغكوك، واستقباله في الجزائر لرؤساء دول أخرى من بينهم برويز مشرف والرئيس الفيتنامي ولمسؤولين من مختلفي المستويات.

ويصر الرئيس الجزائري على الاحتفال بالذكرى الخمسين لمؤتمر باندونغ، ويرأس الوفد الجزائري في المؤتمر الإفريقي الآسيوي الذي تحتضنه نفس المدينة التاريخية التي احتضنت اللقاء الأول، وكثيرون لا يعرفون بأن عبد العزيز بو تفليقة كان مهندس تغيير نظام الحكم الذي نتج عنه إلغاء المؤتمر الإفريقي الآسيوي الذي كان مقرراً أن تحتضنه الجزائر في 1965.

وهكذا يبدو وكأنه أراد، من الناحية الرمزية، أن يعوض الحركة عن المؤتمر الذي لم يُعقد، وهو ما يؤكده تكريمه للرئيس الأسبق أحمد بن بله منذ أيام في تلمسان.

ولا بد من كلمات سريعة حول نقطتين تتعلقان بنشاط شهر مايو/أيار الحالي، لكيلا يتخلف هذا الحديث عن متابعة الأحداث، وأولاها هي تلك المتعلقة بتكليف السيد محمد بجاوي برئاسة الدبلوماسية الجزائرية خلفاً للسيد عبد العزيز بلخادم.

وليس سراً أن كل الخلفيات الحقيقية لا يعرفها إلا اثنان، لكن من حق الكاتب أن يمارس بعض المضاربة الفكرية التي تمكن القارئ من متابعة الأحداث.

وفي تصوري فإن اختيار بجاوي يعود إلى عدة عوامل أهمها خبرته في مجال القانون الدولي ومعرفته الكاملة بملف العلاقات الجزائرية الفرنسية، وهو أمر ضروري بالنسبة للجزائر التي تستعد لعقد معاهدة متميزة مع فرنسا.

ويرتبط بالخبرة الدولية لبجاوي تاريخه في محكمة العدل الدولية، وهو أمر بالغ الأهمية إذا تطلب الحل النهائي لقضية الصحراء الغربية العودة إلى القرار الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن القضية.

ومن المتوقع أن يستثمر الرصيد الدولي للوزير الجديد في "تسويق" عملية العفو الشامل التي يبدو أنها ستكون فرس الرهان بالنسبة للرئيس الجزائري في عهدته الثانية كما كان الوئام المدني حصان رهانه في عهدته الأولى، ويلاحظ هنا أن العمليات الإجرامية التي عادت من جديد متزامنة مع أخبار التعديل الوزاري تلقي أضواء كاشفة على نتائج التعديل المحدود الذي تم وتعطي صورة عن حجم الذين سيتصدون لعملية العفو الشامل وسيعرقلون كل جهود الرئيس من أجل إقراره.

وسيتضح في الشهور القادمة ما إذا كان الأمر مقصوراً على ما سبق أم أن الرئيس يعد لعملية تنقلات وتعيينات دبلوماسية تشكل نقلة نوعية جديدة، لم تحققها الحركة السابقة التي يبدو أن الرئيس لم يتدخل فيها بشكل مباشر، ربما باستثناء تحفظه على مواقع معينة.

أما النقطة الثانية التي تستحق وقفة سريعة فتتعلق بالقمة بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية، والتي ستكون تحت رئاسة عبد العزيز بو تفليقة، بصفته الرئيس الممارس للقمة العربية، والرئيس البرازيلي لويز أناسيو لولا داسيلفيا"، وذلك بعد أن أمكن تذليل الصعاب الرئيسية ومن أهمها قبول الجانب الأمريكي الجنوبي إعطاء الجانب السياسي للقاء نفس الأهمية التي يحظى بها الجانب الاقتصادي، ثم إيجاد صيغة للتعامل مع قضية الإرهاب الإجرامي تقضي بتقسيم الفقرة

الخاصة به إلى قسمين، الأولى تندد بالإجرام والثانية تعترف بحق المقاومة المشروعة للشعوب

وتبدو صورة النشاط الدبلوماسي الجزائري كوفاء للسياسة التي نادت بها الجزائر دوما وتمحورت حول تنشيط التعاون جنوب –جنوب ليمكن تحقيق أكثر الفوائد من التعاون بين الشمال والجنوب، الذي يجب أن يكون تعاوناً حقيقياً يحترم فيه كل طرف الطرف الآخر، مبادئ ومصالحا.

وأحس بالدوار وأنا أرصد كل هذا مع إحساسي بالتقصير لأنني لم أستطع أن استثمر كل الوثائق الموجودة أمامي، ولكنني أتصور أن المراقب النزيه يكون أدرك أن حجم الجهد الدبلوماسي الذي بذلته الجزائر في السنوات الست الأخيرة قد يتجاوز، بالنظر للظروف الداخلية والخارجية، أضعاف أضعاف ما أنجز منذ الاستقلال.

وكان الفضل الأول لتوفيق المولى عز وجل، ولقيادة آمنت وقررت وانطلقت، ولشعب تفهم وصبر وتحمس، ولرجال ضمنوا الأمن والاستقرار والسلام.

ولا أعتذر عن بعض العاطفة التي لم أنجح في التحكم فيها تماماً، وأتصور أن من عاش أحداث الجزائر في السنوات الأخيرة لن يكون أكثر مني موضوعية أو أقل تسجيلاً لفضل الرجال.

خاتمة

عندما بدأ العد التنازلي للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أبريل 2004 كان خصوم الرئيس الجزائري يفركون أيديهم سروراً، كل يُمَنّي نفسه بنصر مؤزر، فلم تبق إلا شهور وتؤتي هجوماتهم عليه أكلها، خصوصا والقاصي والداني يعرف أن عبد العزيز بو تفليقة جاب الكرة الأرضية في كل الاتجاهات، وإلى الدرجة التي كانت فيها بعض الصحف تتندر عليه عند عودته من بعض رحلاته قائلة بأنه وصل إلى الجزائر في مهمة، بل وهللت إحدى أخوات "حمالات الحطب" يوماً بأن الرئيس وصل إلى العاصمة وقضى الليل نائماً في الطائرة ليغادرها صباح الغد إلى بلد آخر.

ولم يتوقف خصومه (ولا أقول منافسيه، لأن المنافس يبذل جهداً ما ليتفوق به على من ينافسه، أما الخصوم، لكيلا أقول الأعداء، فكل همهم انتظار الأخطاء والمثالب والبحث عن العيوب والثغرات) لم يتوقفوا عند الواقع الذي يقول بأن الجزائر أصبحت ملء السمع والبصر في أقل من سنوات خمس، وأن القاعة الشرفية في مطار هواري بو مدين أصبحت مفتوحة طول اليوم وطوال الأسبوع لاستقبال وفود رسمية عالية المستوى، وإلى الدرجة التي أضيف فيها ملحق إلى القاعة الشرفية، وأن الجزائر على أبواب أزمة في الفنادق الفاخرة التي لا تتمكن أحياناً من استقبال كل المؤتمرات المبرمجة.

ولم يكن يهم أولئك أن الرجل وفى بوعده، بل كان المهم هو أنهم وجدوا الفرصة ليقولوا بأن الرئيس ضحى بالداخل من أجل الخارج، وهو ما كان بو تفليقة يعرفه حق المعرفة وينتظره مستعداً له.

ويمكن أن نتخيل الصدمة التي أصابت "القوم" والرئيس يجوب الولايات الجزائرية في زيارات ميدانية يدرس فيها وضعية البذور التي كان زرعها في السنوات الماضية.

وليس هذا مجال التوسع في الحديث عن الإنجازات، لكن ما تابعه الشعب عبر التلفزة الوطنية هو الذي أعطى عبد العزيز بو تفليقة 83 في المائة من أصوات الناخبين، في حين أن أقوى خصومه تجاوز 6 في المائة بكل صعوبة.

وربما أمكن القول إن ارتفاع أسعار النفط كان له دور إيجابي في دعم خزينة الدولة، وفي تخفيض الديون من نحو 36 مليار دولار إلى أقل من 22 ملياراً، وبالتالي خفض المبالغ المرصودة لخدمة الديون، مع زيادة في كتلة العملة الأجنبية في البنك الوطني إلى ما يقارب 55 مليار دولار، ولهذا كله أثره في تحسين قيمة الدينار الجزائري، لكنني أتصور أن الحكمة في التعامل مع ارتفاع مداخيل النفط كانت هي الطابع المميز لتصرفات الرئيس، الذي تعرض لهجومات كثيرة تتهمه بأنه يخزن أموال البلاد ولا يستثمرها في التنمية الوطنية، وكانت تلك صيحة حق أريد بها باطل، كشفها أحد الأثرياء الجدد بقوله إن على الرئيس

أن يضمن القروض للقطاع الخاص القادر وحده على الاستثمار.

لكن الحكمة في استثمار الموارد المالية وتفادي انزلاقات الثمانينيات تزاوجت مع ما حققه النشاط الدبلوماسي الخارجي في استقطاب للاستثمارات وتحويل للديون إلى استثمارات منتجة.

ولا بد من القول، للأمانة، بأن النجاح الذي سجله بو تفليقة في الداخل والخارج لا يمكن أن يخفي عدداً من السلبيات الرئيسية أولها أنه حمل العبء وحده تقريباً، ومن الصعب القول إن أسلوب العمل الجماعي هو الذي ساد في السنوات الماضية، بدون أن أقلل من قيمة الجهود التي بذلها رجال في كل المستويات.

ورغم أنني ممن يعتقدون بأن الرئيس لم يسترح بعد من كل الضغوط ، وربما كان من بينها ضغوط معنوية أو عاطفية إلا أنني أتصور بأن الوقت قد حان ليغير من أسلوب عمله فيكون قائداً للأوركسترا وليس عازفاً لكل آلاتها، وهذا يتطلب اختيار عازفين يعرف كل منهم دوره ولا يتردد في الجهر بآرائه، أي أن يكون هناك أكثر من قائد للأوركسترا، كل في مجال تخصصه.

وقد يرى البعض أن كلاماً كهذا سيغضب الرئيس، لكنني لا أكتب لكي أرضي أحداً، بمن في ذلك المسؤول الأول للبلاد، وهو أول من يعرف أنني لا أجامل على حساب ما أؤمن به، منطلقاً من مبدأ "صديقك من صدقك".

يرحم ذاك الفم(117)

تكاملت المتعة مع الفائدة في حديث الأستاذ عبد الرحمن شيبان، الذي تناول فيه قضية المصالحة الوطنية والعفو الشامل ثم تطرق إلى قضية الأمازيغية، واضعاً إياها في إطارها الوطني السليم كلهجات قد تنقسم هي نفسها إلى لهجات فرعية، ورافضاً على الإطلاق أن تكون الأمازيغية لغة ضرة للعربية.

وكنت أحب أن أتوقف عند قضية كانت دائماً في طليعة اهتماماتي لولا أنني أفضل إعطاء الأسبقية للجزء الأول من حديث أستاذنا، الذي ذكرنا فيه بجزء من آية كريمة يقول..."والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس"، مشيراً إلى أن كاظم غيظه يطوي صدره على الغضب ولا يصرح به، وقد يؤثر على تصرفاته في لحظة معينة فيفقده قوة البصيرة واتزان الأحكام، أما العفو فهو اعتبار الخطأ كأن لم يكن، أي التجاوز عن الذنب وترك العقاب عليه، كما يقول لسان العرب، وهو أجمل ما قرأت عن "العفو"، الأقوى أثراً من "الصفح"، الذي نجد من معانيه أن يضرب الإنسان صفحاً عما لا يرضاه، أي يتحاشى النظر إليه، وهو يعني أنه يتجاهله واللي في القلب في القلب، وهذا غير المطلوب.

كلمة العفو لا تحمل من المعاني إلا الفضل والنبل والسمو، والعفوّ، بتشديد الواو، هو اسم من أسماء الله الحسنى، والآية تقول :"يسألونك ماذا ينفقون قل العفو"، وهو الفضل الذي يمنح بدون كلفة.

ولأن العفو يتناقض مع العقوبة فإن شيخنا يعتبر أن الخيانة لا تستحق العفو،

117 - 15 يناير 2005 - الصحافة الوطنية (الشعب - صوت الأحرار - البلاد- المساء - الجمهورية - الأخبار)

وهو موقف واضح محدد يجسد موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من القضية التي أصبحت اليوم على كل لسان، والتي يحاول البعض تحميلها ما لا تحتمل، فيظلل بغطائها، لغايات في نفس "جاكوب"، جرائم الخبث والخديعة وخيانة الأمانة، متجاهلاً أن مجرد وضع "الحركى" والمختلسين واللصوص في زمرة المستفيدين من العفو هو إهانة لمواطنين انزلقوا نحو العنف بتأثير يقين صادق أنهم يحسنون صنعاً، بغض النظر عن الخطأ والصواب.

ولعلي، واستثارة للحوار، أفرق بين كلمة "المصالحة" وتعبير "المصالحة الوطنية"، فالأولى، كما قال شيخنا، تهم طرفين أو أكثر، وهي تعني إساءة شخصية مزدوجة، كالذي يحدث داخل الأسرة الواحدة، مما يتطلب أن يتراجع كل طرف عن بعض مواقفه، ويمكن أن يتعلق الأمر بفئتين، مما تحدثنا به الآية الكريمة عن "فئتين من المؤمنين اقتتلوا" (وتلاحظ دقة التعبير القرآني الذي يستعمل فعل الاقتتال بالجمع، في حين أن هناك فئتين فقط) وهنا يأمرنا المولى عز وجل بالإصلاح، وهو ما يفرض علينا موقفا ديناميكيا من الفئة التي تبغي على الأخرى، لأنه يلزمنا بقتالها.

أما "المصالحة الوطنية" فأراها تعبيراً سياسياً اجتماعياً لا يفترض، في تصوري، وجود إساءة تتطلب إصلاح ذات البين، أو خطأ مقصود يتطلب الاعتذار، أو موقف معاد يتطلب التراجع، وأساسها احترام الاتجاه الآخر وحقه في أن يعبر عن نفسه بالطرق الحضارية التي لا تفسد للود قضية، وأهم دعاماتها تفادي التجول في أنقاض الماضي وبين نفاياته، والتلذذ بمضغ آلامه وأشواكه.

وهنا يبدو فضل قانون الوئام المدني في تحقيق المصالحة الوطنية، التي تشمل كل أبناء الوطن على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم الفكرية والعقدية، وهي، وإن كانت تضم الذين اختلفوا مع رفاقهم بدافع الاجتهاد الذي يعطي أجراً واحدا للمخطئ، فإنها لا تشمل بأي حال من الأحوال من وقفوا ضد أخوتهم وأخواتهم وكانوا، في معظم الأحيان، أشد قسوة عليهم من المحتل الغاصب.

ومن هنا فإن صفة "الشامل" كانت تزعجني، حيث تترجم إلى (Amnistie GLOBALE) وهو تعبير مخيف يفتح الباب أمام المزايدات والمناقصات، ويملأ الجو بضباب الشكوك والخلفيات، وهنا أفهم إحجام الرئيس عن إعطاء تفسيره الخاص للعفو، وتجعلني أزعم بأنه يهدف إلى أن يحدد الشعب كله معنى العفو

الذي يريده ومدى اتساع دائرته أو ترسيم حدوده، وهو ما أراه نظرة ثاقبة تريد للتعبير الشعبي أن يكون صافياً كماء الصخور (L'eau de Roche) ، حتى لا تعطى الفرصة لمن يريدون الاصطياد في ماء يتم تعكيره عمداً وعن سابق إصرار.

فالعفو، أو (Amnistie) بالفرنسية مأخوذ من اليونانية (Amnèstos) ويعني لغويا "النسيان"، و"قانونيا" الإجراء الذي يفرض النسيان الرسمي تجاه جرائم أو مخالفات بما يحمي مرتكبها من العقوبة، وأتصور أن "الشمولية" التي يقصدها الرئيس بعيدة عما ذهبت إليه بعض المضاربات المغرضة، بل هي تعبير عن عدم اكتفائه بالنسيان الرسمي الذي يتيحه القانون لأنه يريد نسياناً شعبياً عاماً، تجمع فيه الأمة على نسيان مرحلة دامية، توضع بين قوسين لا يفتحان، إذا كان لا بد من فتحهما، إلا بعد مرور جيل كامل يضمن التئام الجراح.

وأنا لا أخلط بين هذا العفو "الشامل" (واستعمل التعبير السائد إلى أن أجد ما هو أكثر استجابة للمطلوب) وبين العفو الرئاسي (La Grâce amnistiante ou Présidentielle) وهو حق دستوري لرئيس الجمهورية، تخفف به عقوبة ما طبقا لمقاييس معينة، ويتطلب أن يكون المعفُوّ عنه محل حكم قضائي بالتجريم. وإذا لم أكن في حاجة للقول بأن العفو الرئاسي لا يمكن، أخلاقياً، أن يشمل قاتلاً ذبح رضيعاً أو انتهك عرض قاصر، فإنني أجروّ على القول بأن العفو الرئاسي لا يمكن أن يشمل من ارتكب جنحة تافهة من مخالفات المرور، لأن الانضباط في الدولة يبدأ من احترام قواعد المرور، وهو ما يجعلني أيضا أقول بأن هذا لا يلغي حق العفو بالنسبة لسائق سيارة قتل أشخاصاً بغير عمد وبدون إهمال مؤكد أو تقصير ثابت. والقانون يعطي لأهل الضحية الحق في التعويض، ولا يحرم الدولة حقها في العفو، وهو ما لا يحدث في حالات القتل العمد، حيث أن تنازل العائلة عن حقها لا يلزم الدولة بعدم مقاضاة الجاني والحكم عليه.

لكن هل من حق الدولة أن تحرم عائلة من حقها المشروع في الانتقام من قاتل ولدها، وهو حق يؤكده الإسلام الذي يقول: "ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب".

وللوهلة الأولى تبدو الأمور معقدة بالنسبة لصلب قضايا العفو، ولكن طريق الخروج من المأزق يشير له سؤال بسيط عمّا إذا كان من حق العائلة أن تصفح، وإذا تأكد لنا ذلك، مما يشير له الدين الحنيف الذي يدعو للعفو، نجد أن العائلة عندئذ تتصرف كجزء من أمة تعلن صفحها على الملأ في استفتاء عام، بدون أن

يفقدها ذلك حقها في التعويض الذي تتحمل الأمة مسؤوليته، ممثلة في الدولة.

وأنا أرى أن العفو المطلوب هو موقف سياسي وجداني، يتعامل حصرياً مع نتائج العنف السياسي الذي انزلقت إليه فئة من أبناء الوطن بدون نية حقيقية في الإساءة، واتخذ صورة ردود فعل تباينت صورها وأشكالها، ولكنه كان في كل الحالات تجاوزا لحرفية القانون ولنصوصه.

ذلك الموقف تتخذه الأمة بوعي وإدراك، ويسمح لكل من أخطأ أن يعود إلى أحضانها ويستأنف نشاطه في خدمتها والاستفادة من حقوقه المشروعة في كل مجالاتها، بدون أن تلاحقه، وعائلته، الأصابع والعيون، وهو ما يستثني تماماً كل من أجرم في حق الأمة بأي شكل من الأشكال، بدون مبرر من فكر، أياً كانت شطحاته، أو من رأي أياً كان شططه.

وكثيرون يتساءلون، أحياناً بحسن نية وغالباً لخلق البلبلة، عما إذا كانت الأمة سوف تعفو عمن سرقوا أموالها وأفسدوا مخططات تنميتها وأضاعوا قيمة عملتها الوطنية، والرد هو أن هؤلاء مجرمون بكل المقاييس لأن أحداً منهم لن يستطيع إعطاء مبرر واحد شريف لما قام بارتكابه، لكن الأمر هنا يترك لقيادة البلاد، لمجرد أن حجم الخراب الذي أحدثته العشرية الحمراء في النفوس وفي الهياكل وفي التنظيمات هو حجم لا يتخيله أحد، وبالتالي فإن الأمر لا يحتمل المزايدات والمناقصات، وربما رأت الدولة يوماً أن الحل يكمن في إجراءات ضريبية يشتري بها المذنبون مستقبلهم في أحضان الأمة، وربما رأت أمراً آخر من حقنا عليها أن تعمل للوصول إليه، لكن هذا يحتاج إلى دولة قوية مهابة، وهو ما لا يمكن أن يضمنه إلا الاستقرار الشامل الذي يحمل كل مؤسسة في الدولة مسؤوليات واضحة محددة، بعد أن يكون قد مهد لذلك بإعطائها صلاحياتها الكاملة.

العفو المطلوب إذن يتناول وضعية خاصة في مرحلة زمنية محدودة تبدأ من نهاية الثمانينيات وتنتهي مع صدور القرار بالعفو، الذي أحس هنا بأن الاصطلاح الأكثر صواباً له هو "العفو الوطني"، لأنه يربط القرار بالوطن وبالوطنية، ويحمل الشعب كله مسؤولية القرار الذي لن يتكرر بعد اليوم، وأترجمه باصطلاح (L'amnistie Nationale) وإن كنت أفضل تعبير (National Pardonel)

ويبقى السؤال مطروحاً عن الميكانيزمات الملائمة.

الرجال والسراويل[118]

خلال المرحلة التي اصطلح على تسميتها مرحلة "الصحوة الوطنية والمدّ القومي"، والتي كانت الثورة الجزائرية من بين انتصاراتها و"باندونغ" من بين محطاتها وتأميم قناة السويس من بين معالمها، كانت الساحة اللبنانية رئة إعلامية تتنفس الدول العربية من خلالها، عبر منابر إعلامية تمثل كل منها اتجاهاً معيناً، أدركت مصالح المخابرات العربية والأجنبية أهميتها في التأثير على المواقف الوطنية، توجيهاً أو استفزازاً أو تحريضاً حتى قيل يوماً بعد ذلك أن من أهم أسباب الحرب الأهلية اللبنانية التخلص من الحيوية الإعلامية التي كان التيار القومي أهم المستفيدين منها، خصوصاً في المرحلة التي كانت الصحف القُطْرية تركز اهتماماتها غالباً على الشأن الداخلي.

وأدى اشتعال لبنان إلى تبعثر عدد من أهم الصحافيين العاملين فيه عبر عدد من الدول الأوروبية، وهكذا نمت الصحافة المهاجرة وتباينت مواقفها إنطلاقات من قناعاتها أو تعددت ولاءاتها سعياً وراء التمويل، واختلفت أساليبها في التعبير عن الولاء بين التأييد المكشوف والدعم المستتر، وربما كانت الجزائر أقل البلدان العربية استفادة من هذه الساحات الإعلامية، لأسباب متعددة، من

118 - الصحافة الوطنية 28 ماي 2005

بينها أنها اختارت منذ البداية أسلوباً يمكن أن نقول إنه يرفض المتاجرة بالمبادئ.

وكان غزو العراق وإسقاط نظام صدام حسين نقلة نوعية جديدة في العديد من الصحف المهاجرة، إذ أُنهِيَتْ مرحلة التعايش بين الاتجاهات الفكرية العربية وتم التخلص تدريجياً من الأقلام التي اصطلح على تسميتها بكتاب الفكر القومي، لمصلحة أقلام جديدة تدافع عن نظرة جديدة قديمة لمراكز النفوذ الدولي في الساحة العربية.

وشيئاً فشيئاً تحولت بعض المنابر العربية إلى مكبرات صوت لمصالح الاستخبارات الأجنبية، وأصبح محتواها مباراة في الإساءة لكل ما هو وطني ولكل ما هو قومي بل ولكل ما هو إسلامي مستنير، ووصل الأمر مؤخراً إلى حد التشفي في الرئيس العراقي الأسير صدام حسين بأسلوب انتقامي يعكس إرادة السيد الأمريكي في تلميع صورة الغزو الأمريكي وتغطية الهزيمة الفعلية في الميدان بانتصارات إعلامية مفبركة لا فضل لمن يبثها إلا فضل "برّاح السوق" المرتزق الذي يروج لبضاعة لا يملكها بعناوين لا يصنعها.

وتبارت صحف عربية في نشر صور صدام بالملابس الداخلية، فبدت كأشباه رجال يشهرون بعورة أخت لهم، جردها أغراب علناً من ثيابها على وقع تهليلهم، في حين كان على الأشقاء، أياً كان العداء، أن يتذكروا بأن الرجل رئيس عربي سابق يعتبر أمانة في يد دولة تقول إنها عظمى، عليها أن تتكفل بحاجاته الإنسانية وتوفر له الحماية المادية والمعنوية، في انتظار محاكمته وإعدامه إن ثبت عليه الجرم.

وتنشر مؤسسة عربية استفتاء يطرح السؤال التالي :

"هل تتوقع أن ترى أكثر من رئيس عربي يغسل سراويله الداخلية أمام الكاميرا؟"

وينسى صاحب السؤال المأجور أن غسل الرجل لسراويله بنفسه هو أشرف له

من مواصلة ارتدائها وهي متسخة، ولعل من يدفعون للسائل مرتبه الشهري ممن تقتضي طبيعتهم وطباعهم التخلي عن السراويل أساساً، ولن أتوسع، عفة، في التصور.

ومنذ أيام قرأت حديثاً لكاتب محسوب على أمتنا يُذكّرُ بحلول الذكرى المئوية الثانية لتولي العائلة الملكية التي حكمت مصر قبل 1952، ويندد بمرور الذكرى " في ظل صمت رسمي وشعبي باستثناءات قليلة"، قائلاً بأن "الأمر يبدو وكأنه محاولة لجعل الشعوب تفقد ذاكرتها وتفهم تاريخها فهماً مشوشاً، بعد أن قامت عمليات غسل دماغ جماعية للشعوب لإقناعها بأن عهد الأسر الحاكمة في العديد من الدول العربية كان عهد فساد وخيانة للوطن". .. وأنا شخصياً لست أعرف عربياً شريفاً لا يعتز، مثلاً بالمرحومين الملك فيصل أو الملك محمد الخامس أو الشيخ زايد.

ثم يقول الكاتب بتعميم أحمق مشبوه النوايا بأن : " الذين أسقطوا الأنظمة الملكية في عدد من الدول العربية أقاموا أنظمة فاسدة وعاثوا في الأرض فساداً وأفقروا الأغنياء وزادوا الفقراء فقراً وسقط في عهدهم ما بقي من فلسطين (ويلاحظ عدم الإشارة إلى ما ضاع منها قبل ذلك بالخيانة والخديعة على يد حكام لم يكونوا من الثوار) وامتلأت السجون بأصحاب الرأي الآخر، وصودرت الحريات تحت شعار أنه لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" (وصاحب الشعار معروف)

ثم يتظاهر الكاتب بالموضوعية فيقرّ بأن : "عهود الملكيات لم تكن أوضاعاً مثالية، فقد شاب بعضها الفساد (ولم يقل لنا كيف وصلت بعض تلك الملكيات إلى السلطة، ويدعم مِن مَن، ولحساب مَن؟) ولكن الملكيات، كما يقول الكاتب، " لا يمكن أن تقارن بالأنظمة الثورية التي دمرت البلاد وعاثت فساداً في أرواح العباد، وأصبح الجيش مؤسسة للمحسوبيات وشن الحروب على الجيران" (والغمزة واضحة)

ومضمون المقال جزء من الهجمة الشرسة ضد الفكر القومي، وتصفية

حساب بدافع عقدة نقص أو ذنب مع نظم وطنية، واجهت الاستعمار العالمي وساهمت في تدعيم حركات التحرر الوطني، واجتهدت وأصابت واجتهدت وأخطأت، ولكنها تبقى رمزاً للكرامة العربية ورصيداً للوطن العربي وتجسيداً لإرادته المستقلة.

وعرفت المنابر العربية المهاجرة عدداً من الجزائريين كان منهم من يتصور، إن حقاً أو إدعاء، بأنه يحمل رسالة من واجبه أن ينقلها إلى القارئ، خصوصاً في منابر كانت تلتزم بمنطق إبراز الرأي والرأي الآخر، وتعطي الفرصة للكاتب لكي يعبر عن وجهات نظر قد تختلف مع اتجاه الصحيفة في بعض القضايا.

وفي لحظة معينة بدأ مجال الرأي يضيق إلى أن أصبح مطلوباً من الكاتب أن يكتب لإرضاء ممولي المنبر الإعلامي ولمن يسيطرون عليه، وهنا تراجع كثيرون عن المساهمة في تلك المنابر، خصوصاً عندما أحسوا أنهم سيكونون غطاء لتمرير رسائل تتناقض مع ما يؤمنون به ويدافعون عنه.

لكن ما حدث بالنسبة لبعض الكتاب الجزائريين كان نفس الذي عرفناه مع بعض الموظفين الجزائريين في المؤسسات الدولية، الذين ينسى الواحد منهم ولاءه الأصلي ليتجاوب مع مركز النفوذ الذي يضمن له مرتبه الشهري، في غياب تنظيم جزائري ذكي يستوعب أبناءنا في الخارج، على نحو ما تقوم به جل البلدان العربية وغير العربية.

وهكذا انزلق بعض مراسلينا (والإذاعيون خصوصاً) شيئاً فشيئاً، ومنهم من وصل في لحظة معينة إلى التجاوب أكثر مع اتجاهات يمكن تفسيرها كمواقف عداء ضد الجزائر أو تشكيك في مواقفها، وحدث مثل ذلك لكتاب في صحف عربية مهاجرة تلتزم بالنهج الوطني أو القومي، وتشكل استثناء جديراً بالتقدير، مثل "القدس العربي"، التي أصبحت تباع في الجزائر، إلى جانب الطبعة الدولية لصحيفة عربية مرموقة هي "الأهرام"، التي تشرفني باحتضانها لمقال أسبوعي يحترم فيه كل منا التزامات الآخر.

ولا أتصور أن ذلك هو ما حدث مع صحافي شاب أحبه وأقدره، تناول قضية المصافحات بين مسؤولين إسرائيليين وجزائريين، ورأى أن يستشهد في مقاله ببعض ما كنت كتبته، وهو أمر يسعدني، وإن كنت أرى أنه كان عليه، من منطلق الأمانة، ألا يمارس الاقتباس الانتقائي، وأن يعطي لقارئه صورة عن مواقف العبد الضعيف، تتجاوز المثال الكاريكاتوري الذي قدمْتهُ عن تمسح الراقصات في بعض المطاعم الفاخرة بكل ضيف وسيم، ومن حسن الحظ أنه اعترف بوسامتي، وهو ليس لب الموضوع، فالمقصود هو أن الرئيس الإسرائيلي، الذي صافح العشرات ممن نعرف وتعرفون، أصر على ذكر ثلاثة أسماء لكل منها دلالته التي لا تخفى على أحد، وهم رؤساء الجزائر وإيران وسوريا، وتناسى سقط المتاع، وهكذا لم يكن هدفي من الكتابة الدفاع عن القيادة الجزائرية بل تسليط الضوء على وضعية استجداء إسرائيلي واضحة تعكس ضعفاً مؤكداً، بقدر ما تمثل صفعة لمن يهرولون نحو التطبيع مع إسرائيل ويتصورونه طريقاً نحو واشنطن.

وأسفت لأن الكاتب الشاب تجاوز حدود اللياقة باتهامي : "بتحوير كل شيئ وحياكته، أو تبريره، كما نريد" (إعداداً للتطبيع أو استعداداً له) وهكذا أضطرُّ لتذكيره بأنني كنت واحداً من ثلاثة سارعوا بالعمل على إجهاض زيارة "أنريكو ماسياس"، ولا أذكُرُ أنه كان ممن دعموا موقفي آنذاك، أو أنه اتخذ موقفاً واضحاً ضد زيارة بعض العناصر الحزبية والصحافيين للكيان الصهيوني، والتي بدت كممارسة للفاحشة السياسية.

ثم إنني لم أقرأ كلمة تعاطف واحدة معي عندما هوجمت إثر إقامتي لمهرجان الموسيقى العربية (العربية) وعندما رفضت مباركة دخول باخرة السلام المشهورة " أوديسا "2001 موانئ الجزائر، لأنها كانت تحمل وفوداً إسرائيلية زعمت أنها تدعو للسلام، وكانت تريد التظاهر في بلادنا تحت العلم ذي النجمة السداسية، أو عندما اتخذت الموقف المعروف من إقامة سنة جزائرية "هجينة" في

بلاد الفرنجة، بل على العكس من ذلك، وجدت نفسي، في كل صراعاتي من أجل الانتماء، وحيداً كأبي ذر.

ولن أواصل العتاب لأنني أتمسك بصداقة الصحافي الصديق، لكنني أذكر بأن الكتابة خارج الوطن عبء ثقيل يتطلب الكثير من الحذر، ولا تكفي النوايا الحسنة لتبرير العثرات.

انطباعات عابرة [119]

ـ تكليف رئيس الجمهورية لوزير المجاهدين بعيادة المجاهد محمد الشبوكي في تبسة يفرض عليّ أن أسجل تقديري للّفَتات النبيلة التي يرى "الصغار" من التعتيم عليها شجاعة أدبية، وأن التنويه بها "شيتة" للحكم وللحاكم، وهي لفتات حظي بها مؤخراً بعض كبار المجاهدين ممن ليسوا في السلطة، بل إن منهم من كان يناصبها العداء، وأنا أتحدث عن قضايا عشتها مباشرة وأشرت لبعضها في حديث سابق.

والقضية ليست قضية وفاء لصاحب فضل ولكنها زرع للشعور بأن الدنيا بخير، وأن هناك في هذه البلاد من يصغي لاستغاثة محتاج حتى ولو لم يطلبها شخصياً.

وأنا أرى أن من يخفي نبأ رعاية شملته شخصياً أو سمع عنها يقوم بدور تخريبي لروح التضامن الوطني، في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إليه.

وقد يرى البعض أن قلة الخير هي سمة العصر، لكن الخير موجود في أمة محمد إلى يوم الدين، بفضل رجال الخير ومن يعطرون المجالس بذكر رجال الخير.

ـ عدت عقوداً إلى الوراء، فتذكرت عندما طلب مني "الكومونـدان" إيدير،

119 - السبت 4 جوان 2005 (الصحافة الوطنية)

قائد الحملة الصحراوية المشهورة، أن أتولى تلقين الجنود بعض الأناشيد الوطنية.

كنا مجموعة من طلبة القاهرة الذين التحقوا بجيش التحرير الوطني في 1957، ومن بينهم المرحوم محمد مفتاحي والأخوة أحمد ذراعو ومحمد طالب وإدريس حاجب وحمودي ومنور مرّوش والشهيد صحابي، ورجال الضفادع البشرية الذين ألغى الكولونيل عمران مهمتهم بعد اختطاف طائرة القادة الأربعة، وكان معسكرنا الأول، قبل اختراق الحدود الجزائرية الليبية على محور غات ـ جانيت، في منطقة تسمى "أم العبيد"، على الأرض الليبية، وذلك قبل أن ننطلق منها نحو "فيوت" (وفي تلك المرحلة حدثت واقعة "إيسيين" التي يعتبرها الأشقاء في ليبيا نظيراً لساقية سيدي يوسف في تونس).

وكان من الأناشيد التي أحفظ جزءاً منها نشيد "جزائرنا يا بلاد الجدود" الذي ألفه الشيخ الشبوكي، ودفعني الغرور إلى محاولة إضافة مقطع عن الصحراء، وكانت النتيجة هزيلة، والكلمات لم تكن ترقى إلى مستوى الكلمات الأصلية، وأذكر منها الأبيات التالية:

وظنت فرنسا العدو اللدود ... أنا نسينا صحارى الجدود
فجئنا لها من أقاصي الحدود ... لنسحق فيها قوى الظالمين
وصحراؤنا قد أعدت لنا ... صحائف مجد تخيف العِدا
سنسطرها بدماء لنا ... ونرفع فيها لوا الخالدين

ومن حسن الحظ أنها كانت تجربة فاشلة أقنعتني بأنني لا أصلح للشعر.

ـ عشت إحباطاً شديداً في الاجتماع الذي احتضنته الرياض عام 2001 عندما فشلت في إقناع وزراء الثقافة العرب بقبول اقتراحي بإعلان الجزائر عاصمة للثقافة العربية سنة 2004 ، وكان هدفي أن يكون ذلك تخليداً للذكرى الذهبية لثورة أول نوفمبر، مع خلفية ماكرة بأن يكون ذلك إثباتاً للوجود بموازاة السنة

الجزائرية في فرنسا، والتي تعاملت معها بحذر تحول إلى فتور وصل بي إلى حد التشابك مع محافظها في مكتبي.

لكن المغرب الشقيق كان قد تقدم بنفس الطلب لنفس السنة، وتنازلت أنا عن طلبي، رغم خيبة الأمل التي لم يخفها بو سليماني وعثماني، وهم من إطارات الوزارة المرافقين لي، وهكذا تم الاتفاق على أن تكون الجزائر عاصمة للثقافة العربية سنة 2007.

وربما كان التأجيل خيراً لأننا لم نكن على استعداد كامل، وهو ما أتصور أنه متوفر اليوم بفضل من جاؤوا بعدي إلى قصر "القبة"، وإن كنت انتهز الفرصة لأعيد ما كنت أكرره في 1970 عن سنة التعريب، وكان سعد بو عقبة يسميه، على ما أذكر، العدّ التنازلي، وهكذا أقول أنه "بقي على سنة 2007 ثمانية عشر شهراً".

وأملي ألا أصاب بعقدة ذنب لأنني ورطت بلادي، بحسن نية، في التزام فشلَتْ فيه بلدان أخرى سبقتنا إلى ميدان النشاط الثقافي المتعدد الجبهات.

- احتفلنا في الأسبوع الماضي بذكرى وفاة المناضل محمد الشريف مساعدية، الذي ينسى كثيرون أنه كان وزيراً للمجاهدين ورئيساً لمجلس الأمة، ولا يتذكرون عنه إلا مسؤولياته الحزبية، لدرجة أن استهداف الحزب في أحداث أكتوبر المشبوهة تجلى عبر الهجوم الشخصي عليه.

وتذكرت ذات يوم من ديسمبر 1983، عندما استدعاني الرئيس الشاذلي بن جديد إلى مكتبه، ليطرح علي سؤالاً محدداً كنت أنتظره منذ شهور.

قال الرئيس : "واش أخبار المؤتمر ؟"، وأجبته متسائلاً وأنا أزن كلّ كلمة : "أي مؤتمر؟"، ونظر لي الرئيس بإمعان ثم قال : مؤتمر الحزب بالطبع"، وأجبته على الفور بأنني "لا أعلم عن المؤتمر شيئاً، فأنا لست عضواً في اللجنة التحضيرية".

كان الاستعداد لعقد المؤتمر الخامس للحزب قد بدأ بتشكيل لجنة وطنية

برناسة مساعدية، وكان أول ما لاحظته هو أن اسمي لم يكن من بين أعضاء اللجنة، بالرغم من أنني كنت مستشاراً لرئيس الجمهورية الأمين العام للحزب، وكان المبرر الذي أُعْطِيَ آنذاك هو أن التزاماتي الكثيرة بجانب الرئيس لا تحتمل التزامات جديدة نتيجة لعضوية اللجنة، لكنني أحسست بزمجرة آلة التصفيات تستعد للإطاحة بالرؤوس، ولم أعلق بكلمة واحدة لأن طبيعة العمل في الموقع تتطلب ذلك، ولكنني كنت أنتظر الفرصة لأعبر عن سخطي، وهو ما لاحظه الرئيس من إجابتي على سؤاله (والرجل كان بالغ الذكاء لماحا) فتلقى الرسالة بابتسامته الودودة، ثم راح يقول بأنه: "سيفتتح المؤتمر ثم .."، وقاطعته بسرعة لأتساءل ببراءة ماكرة : "بأي صفة ستفتتح المؤتمر ؟".

وسكت الرئيس الشاذلي للحظات ثم قال ضاحكاً بصفاء : "أليس من حقي أن أفتتح المؤتمر ؟"، وأجبته على الفور، بنفس البراءة الماكرة : "لا ..لأنه مؤتمر عادي".

وأحسست أنني أحرجته، لكن التراجع لم يعد ممكناً وهو يسألني، بيقين الذي يعرف أنني أصدقه القول دائماً، :"لماذا ؟"، وأجبته بأن ذلك يتناقض مع قوانين الحزب".

وواصل السؤال باهتمام واضح عن مضمون المادة التي تنص على ذلك (وأعتقد أنها كانت المادة 69 من النظام الداخلي) فقلت له بأنها تقضي بإنشاء مكتب مؤقت يرأسه أكبر الأعضاء سنّاً، يرافقه أصغر الأعضاء سنّاً، ثم يجري انتخاب مكتب المؤتمر الذي يسير الأشغال ويعطي الكلمة للأمين العام لتقديم الخطاب الذي يسجل انتهاء عهدته".

واستمع الرئيس الشاذلي بهدوء لكل ما قلته، ثم رفع سماعة الهاتف ليستدعي إلى مكتبه كبار أعضاء اللجنة وعلى رأسهم الأخ محمد الشريف مساعدية، وبمجرد التئام الجمع، وبحضوري الذي فاجأ كثيرين، طلب الرئيس موافاته باسم أكبر الأعضاء سناً وأصغرهم، وعند ذلك أدرك أحد الرفقاء المؤثرين أنني وراء ما يحدث فقال لي بأخوة تحكمت في غضبه : "أنت تفسد كل شيئ .. ليس هناك حالة

شغور في البلاد، وليس هناك ما يمنع تحمل الرئيس لمسؤولية إدارة المؤتمر"، وأجبته على الفور بأن الصورة التي قدمناها عن الرئيس هي أنه : "يلتزم بالقانون، ولست مستعداً، وقد طَرَحَ عليّ السؤال، أن أزين له ما يتناقض مع تلك الصورة".

وتابع الرئيس بكل اهتمام الحوار الذي ظل ثنائياً، حيث لم يتدخل أحد من كبار أعضاء اللجنة، ثم أصر على الالتزام الحرفي بالقانون وطبقاً لما اقترحته، رغم إحساسي بأن البعض يكاد ينفجر غضباً، وعندما خرجنا قلت للأخ مساعدية معاتباً : "تركتني وحدي وأنت تعرف أنني كنت على حق"، وأجاب بضحكته المشهورة: "كنت أعرف أنك قادر على شقاك، وسكوتي علامة رضا"، (وكان هذا من الصور التي تبرز حكمة مساعدية وأسلوبه في العمل، والحديث عنه لم ينته بعد).

وتم افتتاح المؤتمر بالأسلوب الذي تحدده لوائح الحزب، وكان هذا دليلاً على أن الرئيس الشاذلي كان يملك أهم صفات الرئاسة، وهي اختيار الأصلح من بين البدائل المطروحة، ولهذا كان لا بد من أن يحرم من الرأي الآخر، وهكذا أفرز المؤتمر التصفيات التي كانت، في تصوري، بداية الانزلاق نحو الأزمة.

- عاب عليّ البعض سردي لمواقف شخصية أعتز بها، رغم أنني أردد بأن ما أقدمه هو مجرد شهادات ذاتية عن لحظات عشتها هي جزء من رصيد هذا الجيل العظيم، الذي أعطر بذكره السطور، وأعرف أن من يزعجهم هذا هم من انتموا للجيل جثمانياً وزمنياً، واستفادوا منه مالياً وإدارياً، ولكنهم كانوا عالة عليه سياسياً ونضالياً وأحياناً.. اجتماعياً.

وأتذكر كلمات طريفة نقلت عن الرئيس السادات رحمه الله، يقول فيها ما معناه بأنه "فعل كذا وكذا، بشهادة المرحومين (!) الرئيس بو مدين والملك فيصل"

هذا أفضل أنا الحديث قبل اختفاء الشهود، وهكذا يُصحح معلوماتي من يُريد، ويرفض روايتي من يُريد، ويُواجهني، بالدليل والحجة والشهود، من يُريد.

سيرة ذاتية

– طبيب بشري ، أول جزائري يتخرج من المشرق العربي ؛

– عضو في بعثة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالقاهرة.

– مارس نشاطاً كشفياً وطلابياً متعدداً خلال المرحلة الطلابية، وشارك في أهم النشاطات الشبابية في تلك المرحلة كما ساهم في تكوين البعثة الجزائرية الحرة في 1954.

– التحق بجيش التحرير الجزائري في 1957.

– استكمل دراسته الطبية عام 1963 في القاهرة ليعود فوراً إلى الجزائر، حيث تولى إدارة الشؤون الطبية للقوات البحرية الجزائرية وكان كبير أطبائها، وأسس فيها أول محافظة سياسية بعد استقلال الجزائر، وكان أول محافظ سياسي للقوات البحرية.

– بدأ الكتابة بانتظام في منتصف الستينيات على صفحات الجيش، مستعملاً بتوقيع "م .. دين"، وكانت رسومه الكاريكاتيرية أول رسوم تعرفها الصحافة العربية في الجزائر.

– استقال من البحرية وفتح عيادة خاصة في العاصمة الجزائرية، وفي الوقت نفسه واصل النشاط النضالي في إطار حزب جبهة التحرير الوطني والكتابة في مجلة المجاهد الناطقة باسم الحزب وكذلك في صحيفة الشعب، ودائماً بالتوقيع المستعار.

– اختاره الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في 1971 مستشاراً إعلامياً، فتوقف عن ممارسة المهنة الطبية، ولكنه واصل الكتابة بكثافة أقل، وبالتوقيع المستعار.

– رافق الرئيس بومدين في كل نشاطاته الداخلية والخارجية وحتى وفاة الرئيس في 1978، وتحمل المسؤولية الإعلامية إلى جانب الرئيس رابح بيطاط خلال الفترة الانتقالية، التي انتهت بالمؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني وانتخاب الرئيس الشاذلي بن جديد رئيساً للجهورية.

– اختير عضواً في اللجنة المركزية للحزب في المؤتمر الرابع (1979 – 1983) وواصل مهمته في نفس الموقع برئاسة الجمهورية بطلب من الرئيس الشاذلي بن جديد، وإلى عام 1984، حيث تمت تصفيته مع عدد كبير من المناضلين، وهناك استأنف الكتابة، وعرفت هذه المرحلة المقالات التي حملت عنوان "الطلقاء"، وأصدر مجموع مقالاته في ثلاثة كتب تحت عنوان انطباعات.

– تزايد نشاطه الفكري بعد أحداث أكتوبر 1988 وواجه مع عدد من رفقائه محاولات الردة وحذر من انتكاسة مقبلة نتيجة الاستهانة بثوابت الأمة.

– استدعاه الرئيس الشاذلي بن جديد في ولايته الثالثة ليعيُّنه سفيراً للجزائر في باكستان، وظل بها نحو ثلاث سنوات، استطاع خلالها أن يستعيد للجزائر بريقها في المنطقة، ونظم، رغم قصر المدة، زيارتين لرئيسي الحكومة الباكستانية، بناظير بوتو ونواز شريف، وفي الوقت نفسه واصل الكتابة بالعربية في الصحف الجزائرية وباللغة الإنجليزية في الصحف الباكستانية، وبذل جهداً كبيراً لخلق جسور مع كل التيارات الدينية والمذهبية، وواصل العمل حتى استقيل الرئيس الشاذلي، ثم تولي الرئيس محمد بوضياف، الذي أنهى مهامه مع عدد كبير من نظرائه، واغتيل الرئيس بوضياف في 1992، وعاد عميمور إلى الجزائر ليوحى له من وزارة الخارجية بأن عليه أن يعود إلى وضعية التقاعد مرة ثانية، وهو ما حدث بالفعل في الشهر الثاني لرجوعه، حيث عاد للكتابة السياسية وللنشاط الفكري، مستعملاً هذه المرة اسمه الحقيقي، وهناك فقط بدأ الجزائريون في معرفة صاحب التوقيع الذي تابعوه منذ سنوات وسنوات.

وخلال العشرية الحمراء راح عميمور يقوم بمثل ما قام به في نهاية الثمانينيات، ويطوف، مع عدد من الرفقاء، الجزائر شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، بمبادرات شخصية أو بدعوات من اتحادات شبانية أو جمعيات محلية، وعرفت محاضراته وندواته عبر التراب الوطني إقبالاً كبيراً من المواطنين وخاصة منهم الشباب، وساهم مساهمة كبيرة في التصدي لمحاولات التعتيم التي فرضت على مرحلة الرئيس هواري بومدين.

وتألق الدكتور عميمور بمقالاته السياسية في العديد من الصحف والمجلات الدولية الناطقة بالعربية، خاصة العربي والشرق الأوسط وعرف بمقاله الأسبوعي في صحيفة الأهرام، بالإضافة إلى كتاباته في الصحف والمجلات الجزائرية، ومشاركته في عدد من البرامج المتلفزة في الداخل وفي الخارج.

وساهمت نشاطاته وزملاؤه في محاربة روح اليأس والإحباط التي نتجت عن تدهور الوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة الوضعية الأمنية.

ويشهد له كل من عرفه خلال هذه المرحلة على وجه التحديد بشجاعته في مواجهة الأخطار التي كانت تحدق بالمثقفين الوطنيين، وهو ما أكسبه احتراماً كبيراً في الأوساط الشعبية، على وجه الخصوص، وتلقى عدة شهادات تقديرية من المجتمع المدني.

وخلال هذه المرحلة أصدر كتابه الرابع :"م..دين.. التجربة والجذور"، ثم الكتاب الخامس :"أيام مع الرئيس بومدين"، ثم الكتاب السادس :" لله وللوطن".

– اختاره الرئيس اليمين زروال في 1998 عضواً في مجلس الأمة ضمن الثلث الرئاسي، الذي يضم الكفاءات الوطنية، وواصل الكتابة السياسية، بإذن من الرئيس، في كل من "الشرق الأوسط" و"الأهرام"، حيث عرف بزاويته الأسبوعية يوم الاثنين، ولم يتوقف عن الكتابة في الصحف الوطنية، وخصوصاً صوت الأحرار (جبهة التحرير).

وأصدر في هذا المرحلة كتابه .."سفيرا زاده الخيال" ، كما أعاد للمرة الثالثة طبع كتاب " أيام مع الرئيس بومدين" بعد إضافة فصول جديدة، ضاعفت حجم الكتاب.

وكان كتابه قبل الأخير والذي صدر عن نفس الدار يضم أهم الذكريات التي نشرها في صحيفة الشرق الأوسط خلال التسعينيات، ويحمل عنوان " نظرة في مرآة عاكسة على عتبة الألفية الثالثة"، وكان العنوان الأصلي: تأملات على عتبة قرن يحتضر، ثم أعاد طبع "سفيراً زاده الخيال" في المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

– وفي أغسطس 2000 اختاره الرئيس عبد العزيز بو تفليقة عضواً في حكومته الثانية وكلفه بوزارة الاتصال والثقافة فتوقف عن الكتابة، وعاد لها بعد انتهاء مهمته الوزارية وتعيينه ثانية في مجلس الأمة.

– انتخب في سبتمبر 2002 رئيساً للجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج.

– يحمل عدة أوسمة من دول عربية وأجنبية.


9953-71-106-2
9 789953 711065